

الجلد الرابع
خلاصة الفتاوى
مع

مجموعه الفتاوى
شأن النيف

الشيخ الأجل والإمام الأكمل الفقيه الأجل

طاهر بن محمد بن شمس الدين البخاري

رحمته الله عليه

للعامة الجليل والفهامة النبيل أبي الحسنات

محمد بن محمد بن يحيى الكندي رحمه الله

الترقي ١٣٠٤ هـ

مكتبة رشيد
سركي روت
كوئط
فون ٨٢٣٢٦٢



وهو مشتمل على عشرة فصول أول في التقليد والعزل الثاني في آداب القاضى ثالث فيما يكون خصما وفيه لا يكون خصما وفيه نفاذ القضاء على الغائب ضمنا الرابع في جواز القضاء ما يجوز وما لا يجوز وفيه قضاء القاضى بعلمه وفيما يصير مقضيا عليه وما لا يصير في قضاء القاضى في المجهل والقضاء على الغائب في خروجه القاضى هل يسأل عن السبب وامضاء قضاءه قاض آخر الخامس في الحكم السادس في كتاب قاضى القاضى السابع في تعيين الثامن في نصبه لوصى تصرفاته التاسعة في الحبس العاشر في الخطر والاحتياط **الفصل الأول** مشتمل على أربعة اجناس الأول في مقدار المقلد الثاني في مقدار الثالث في التقليد الرابع في عزل اما الاول وفي المنتقى عن ابى يوسف ان الامير الذى ولاه السلطان على ناحية وجعل خراجها له واطلق له التصرف فى رعيه كما يقضى الامارة ان يقلد يعزل وتصرفه كصرفه في سلطان وكذلك حال السلطان مع الخليفة اما وقال فلان ولايت بنودا وما مراد ادم لا يملك تقليد القضاء وفي المنتقى ايضا قال ابو يوسف اذا كان القاضى من الاصل ثمرات القاضى ليس للامير ان يولى قاضيا وان كان اميرا بغيرها وخارجها وان حكمه لا يميز حكمه فان جاء هذا القاضى الذى ولاه هذا الامير بكتاب الخليفة اليه من الاصل لا يكون ذلك امضاء للقضاء السلطان لو امره ببلده وامره بنصب القاضى جاز له تقليد القضاء بطريق النيابة عن السلطان وصار كضبط السلطان بنفسه لكن لو قضى هو بنفسه لا ينفذ وفي الصلوة لو هو وامره بلامامة جاز ولا مامر لو اذن عبده بالقضاء فصلا حرا فان يقضى بذلك الامر ولا يحتاج الى تجديد الاذن كما لو تحمل الشهادة حالة الرق ثم عتق وفي فتاوى المنتقى اذا مات السلطان فاتفقت الرعية على بن صغير السلطان وجعلوه سلطانا محال تقليد القضاء والخطباء قال لا تفاق ينبغي ان يكون على وال عظيم يصير سلطانا لهم ويكون التقليد منه وهو نفسه تبعاً لابن ويعظه لشرقا ما فى الحقيقة الوالى هو السلطان اجتمع اهل بلدة وقلة القضاء حرا لا يجوز ولا يصير قاضيا ولو اجتمعوا وجعلوا الرجل سلطانا يصح ان فيه ضرورة ولا ضرورة في الاول والى مصرعات فاجتمع العامة على ان يقدر وارجل الامير والخليفة ولا القاضى لا صاحب لشرط ولا خليفة الميت ان يصلى بهم الجمعة لا الجمعة لهم قال محمد في فوائدا بن رستم ومات والى بلدة فاجتمع الناس على رجل يصلى بهم الجمعة حتى يحى عامل الخليفة صحت جمعهم الا ترى ان عليا كرام الله تعالى وجهه صلى

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب القضاء
سوال - فتاوى
قضايت جواب
فضل خصومات استاذ
منازعات كما صرح به
في تنوير الابصار وفيه
سوال - قاضى
در كجواب اس فضل
خصومات نشترين
استاذ القضاء
بجموع الفتاوى
مى ارد القضاء عبادة
فبعض اقامتهانى
المجبة الصلوة
انفى - سوال
لابت قضاء كرام
سوال - جواب
مى سلم حرام
ابغ باغذ رجات الرضا
مى ارد اهله اصل
النهاية الى المتقى للشهادة
بالسلام والحدود
والسيف

للخصان دخل في القضاء قوم صالحون واجتنب قوم صالحون ترك الدخول فيه صلى في الدين
 الدين لو هذا اذا كان في البلد قوم يصلحون للقضاء فان لم يكن يدخل ولو كان في البلد قوم يصلحون
 اذا اضع واحد منهم لا ياتهم واذا لم يكن فامتنعوا واذا كان في البلد قوم يصلحون فامتنعوا ان كان
 السلطان بحيث يفصل الخصومات بنفسه لا ياتون وان كان بحيث لا يفصل ياتون لولا الكل
 حتى قد جاحلا ثم الكل واذا تقلد يجوز ان يقلد من الامير العادل والمجاهدين الصالحة تقلد وامن
 معاوية الحق مع علي رضي الله عنه فماتوا بغير تقلد من المهاجر قال في المحيط ولكن انما يجوز تقلد القضاء
 من الفاسق اذا كان يكت من القضاة بحق ولا يجوز في قضايه بشئ ولا ينهيه عن تنفيذ بعض
 الاحكام كما ينبغي ان كان بخلافه لا يتقلد وحكم الامام الحارثي الصميم انه يجوز ولا ينبغي ان يفتى الا
 بهذه الشروط التي ذكرنا الا ان يفتى بشئ سمعه فانه يجوز وان لم يكن عالما لما ذكرنا من الادلة يريد
 ان المفتي ينبغي ان يكون عدلا عالما بالكتاب والسنة ذكره في الاضية **نوع منه** السلطان لو قل
 قضاء مصر لصبي فادرك الصبي ليس له ان يقضى بذلك الامر في المنق في اول كتاب الصلوة في
 باب الجمعة وفي الاجناس السلطان اذا ولي قاضيا مكررا على المسلمين ثم اسلم قال محمد هو على قضائه
 ولا يجتبر الى ان يولي ثانيا السلطان اذا قلد رجلين على ان يفر كل واحد منهما بالقضاء فلهما
قال رحمه الله لم ينظر بالرواية وسمعت من الشيعة الامام لا ستاذ ظهير الدين انه قال ينبغي ان
 يجوز على قياس القاض من القاض لان نائب القاض نائب عن السلطان قال رحمه الله هذا قياس
صحيح الجنس الثالث في التقليد في الفتاوى للصغرى تعليق القضاء والامارة بالشروط
 مضاف الى وقت في المستقبل يجوز ان قال ذا قدم فلان فانت قاضى بلده كذا وقال ذا قدمت
 بلده كذا فانت اميرها وقاضيه لجاز بالاجماع وتعليق التحكيم بالاثنتين بالمخطأ ومضاف الى وقت
 في المستقبل بان قال ذا قدم فلان فاحكم بيننا في هذا المأذنة قال محمد يصح وقال ابو يوسف
 لا يصح وعليه لفتوى ولو حكما رجلا فلما توجه القضاء على حد ما قل لا ارضى بك ففرض به
 بعد قوله لا ارضى بك لا يجوز للقاضى اذا قلد ثانيا لوما يجوز القضاء يتاقت السلطان اقله
 رجلا قضاء بلده كذا لا يدخل فيه لقرى والمركب في منشورة البلدة والسواد الكلى في الفتاوى
 الصغرى قال في المحيط وهذا على رواية النوادر مستقيمة لان على رواية النوادر المصير ليس بشرط لفتا
 القضاء فاما على ظاهر الرواية فالمصير شرط نفاذ القضاء فلا يصير مقلدا على لقرى وان
 كتب في منشورة ولو قيدة في المكان يجوز القضاء ايضا ويقيدها بذلك المكان ذكره الشيخ الامام
 شمس الائمة السرخسي في كتاب الصلح في باب الحكمين على هذا وان القاضى اذا قيل له نائب
 اياه في مسجد معين لا يكون للنائب ان يقضى في غير ذلك المسجد السلطان الامام لا كبرا اذا فوض

اما اذا كان
 لا يكت من القضاة بحق
 يجوز في قضايه بشئ
 لا يكت من تنفيذ بعض الاحكام
 كما ينبغي لا يتقلد منه الحق
سوال - اكرت فتى
 فتى بآلات ذهب غود
 قضا سارا فانه غايب
 جواب درهم اتمه فم
 كنه قال القاضى لا يست
 شهده وادعاء بانه
 اكر قاضى فتى بآلات
 ذهب غود غايب
 كتاب القضاء
 جازم
 ذهب غود غايب
 صاحبين ان فتاوى
 وزاد اميرهم
 خا كبر ديد فتوى
 قول صاحبين
 ابو الملك رحم شيخ فتا
 في القضاء
 في لوبس
 مجتهد فيه على طاعت
 مذهبه كما اذا قضى
 المنفى بجواز بيع الدين
 فاسا ليد صبا واما
 لا ينبغي عندهما
 لانه

فتاوى من طوائف المسلمين

مجموع الفتاوى

قضاء ناحية الى اثنين فقط احدهما لا يجوز انما غرضي برأيهما فصار كالوكيل منه بالبيع في
 آخر صلح امام خواهر زاده وفي النوازل في كتاب لزكوة حكى عن الفقيه ابى جعفر انه قال بذكر
 ابن سعد يقول بان تولي الحكم في ديارنا غير صحيح لان الذي يولى بهما الحكم لا تواجههم
 بالتقليد وانما يملك اليهم عدلا ويكتب في لعمري كل فعل نشاء الله تعالى الاستثناء يبطل ما تقدم
 فلو معادلا للكتابة لا ينقلب صحيحا كما في الطلاق لو معا الاستثناء لا يقع الطلاق هذا في فوائد
 الامام الاستاذ وفيه الخليفة والسلطان اذا قلنا رجلا بالقضاء فرد القاضي ذلك ثم قيل ان
 قلنا مشافهة لا يمكنه قبول ذلك التقليد بعد الرد ولو قلنا بطريق المغائبة بان بعث اليه
 المنشور فده ثم قبل له ذلك بمنزلة ما لو كتب امرأة الى رجل في زوجه نفس منك فلم يقبل
 الزوج في ذلك المجلس قبل في مجلس اخر ذلك والمراسلة كالكتابة والقاضي اذا اخذ القضاء
 بالرشوة لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ وفي الفتاوى الكبرى للصدر المشهد الذي تخرج لادن
 ذكر عن ابى القاسم القضاة على قسامين قاض مقلد قاض ولو بسبب من دفع رشوة والشفعاء
 فلا ولا اذا قضى ثم رفع قضيته الى قاض يرى خلافا لا ينفذ اذا كان في خصل مجتهدا فيلما
 الثاني اذا رفع قضيته الى القاضي يرى خلافا له ان ينفذ قل رحمه الله قال استاذنا الفتوى على
 ان تقليد القضاء بواسطة الرشوة لا ينفذ ولا ينفذ قضاءه اصلا لان الامام اذا اقلد برشوة
 ارتشاها هو وقومه وهو عالم به لم يصح تقليد القضاء القاضي فيما ارتشى فيا ملأ قلنا القضاء
 بسبب الشفعاء فهو والذى قلنا للقضاء احتسابا على السوء في نفاذ قضائهما في المجتهلات
 وان كان لا يحل الطلب بالشفعاء السلطان اذا قال قلنا قضاء بلدة كذا زيدا ولم يصر
 السلطان اذا قلنا جعلتك قاضيا ولم يذكري في بلدة لا يصير قاضيا في البلد الذي هو فيها
 والمختار انه يصير قاضيا لذلك البلدة ولا يصير قاضيا لجميع بلاد السلطان السلطان اذا قال
 لا خرجتلك قاضيا ليس لمان يستعمل اخر ولو قال جعلتك قاضيا القضاة جازله
 الاستخلاف قال في المحيط قال شمس الامام لا وزجندى ينبغي ذكتهما سجل من الحاكم يكتب
 فيه خليفة الحكم من قبل فلان وفلان ما دون بالاستخلاف بحكم المثل الصحيح من جهة فلان
 البعثة اذا غلبوا على بلد فالقضاة قضاة على حالهم ولم يعزلوا الباغى فان عزلهم خرجوا عن
 القضاء حتى لو انتزعه الباغى بعد ذلك لا ينفذ قضاءهم والعقلدهم سلطان اهل العدل
 ثانيا وفي ادب القاضي اذا كان القاضي من اهل النجى لا يجوز قضاءه وشارف لا قضيه الى من يجوز
 كضاق اهل العدل السلطان اذا قال للقاضي لا تتم حوادث فلان حتى يرجع من السفر لا يجوز
 للقاضون يستعمل ولو قضى لا ينفذ القاضي اذا قضى في حادثة حتى توارى السلطان ان يستعمله الحاد

لا ينفذ بما
 موقوف عند وفي
 العلق والمضيق عليه
 الفتوى وامام على الجنيح
 ينفذ في وجوب انسان
 والعهد في رواية انه
 لا ينفذ في الثاني انتهى
 سؤال - قضا قاضي
 كرجل في بخرات
 انوال اصحاب خفية في
 است اية جواب
 بانفس في السراية
 اذا قضى بغير
 ان يقول بغير قول
 اصحابنا رحمهم الله
 جازا اذا كان مستقل
 من اهل اركان القاضي
 انتهى
 الله استفتا بسم
 ابوكم بما اهل الرحيم
 في الرجال العلماء السادة
 في كل بلدة او قرية او بلاد
 من مجال الدولة على
 وظائف ايام من اداء
 وظاية وتسلم الايجاب
 والقبول في مجلس
 النكاح

ثانياً يشهد من العلماء لا يفترض على القاضي لك وفي فوائد شمس الإسلام القاضي اذا استعمل
 وشرط عليه ان لا يرتضى ولا يشرب الخمر لا يمتثل امر احد صم التقليد الشرط واذا فعل شيئاً من
 ذلك لا يبقى قاضياً السلطان اذا قلنا لقضاء رجلاً واستثنى خصومة او رجلاً معيناً صم الاستثناء
 ولا يصير هو قاضياً في تلك الخصومة او في حق ذلك الرجل القاضي اذا جعل نائباً عن الغائب حتى
 يسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المسمى الغائب ليس هذا في ولاية هذا القاضي لا يصير هذا النيابة
 وليس لهذا طريق عند علماءنا رحمهم الله وعند أهل البصرة اذا كان الخصم محتضياً القاضي
 يغتم على باب داره وينادي على باب داره لهما وبعد ذلك يجعل نائباً عنه **الجنس الرابع**
في الغزل وفي الفتاوى الصغرى تعليق عزل القاضي بالشرط صحيح حتى ان الخليفة اذا
 كتب الى صاحب كتابه فانت معزول فوصل لكتاب الغزل الخليفة اذا مات وله عيال امرهم
 على جالهم ذكره في ادب القاضي للخصم قال في المحيط وفي هداية الناطق لو مات القاضي انزل
 خلفاءه وكذا موت امرء الناحية بخلاف موت الخليفة السلطان اذا عزل القاضي انزل نائباً
 بخلاف موت القاضي في المحيط اذا عزل السلطان القاضي انزل نائباً بخلاف ما اذا مات القاضي
 حيث لا ينزل نائباً هكذا قيل وينبغي ان لا ينزل نائباً بعزل القاضي الثاني لان نائباً سلطان
 او نائباً لعامة الا ترى انه لا ينزل بموت القاضي وعليه كثير من المشايخ واذا عزل سلطان
 فان القاضي لا ينزل بعزله واذا عزل القاضي لم يصل الخبر اليه لا ينزل كما في عزل وكيل وعن
 ابي يوسف انه لا ينزل وان علم لم يقدم الاخر صيانة لحقوق الناس في المحيط عن ابي يوسف انه
 لا ينزل وان علم بعزله حتى يقلد غيره مكانه ويقدم صيانة لحقوق الناس اعتبره بامام الجمعة اذا عزل
 السلطان اذا قلنا رجلاً قضاء بلد ولم يعزل الاول هل ينزل الاول نقل عن القاضي الامام والشيخ
 انه لا ينزل وهو الاشبه وفي فوائد شمس الإسلام السلطان اذا شرط في التقليد ان لا يمتثل امر احد
 مخالفت انزل لكن لا يبطل امضون من قضائهم ولو قلنا ثم وصل اليه لا يستمع خصوصاً فلان انزل في
 حق فلان في القضية القاضي لا يترك على القضاء اكثر من سنة كيلا ينسى العلم والسلطان ان يعزل
 القاضي ويستبدل مكانه اخر لربية وغير ربية وهكذا روى عن ابي حنيفة والله اعلم **الفصل الثاني**
في ادب القضاء والحكام وهو مشتمل على خمسة اجناس الاول في المقدمة الثاني
 في المعاملة مع المدعى والمدعى عليه الثالث في التعريف والعدالة والمترجم الرابع في تفسير التعداد
 الخامسة في المحبولة اما **الاول** في المقدمة وفي شرح الطحاوي المفتى بالخيار ان شاء اخذ بقول
 ابي حنيفة وان شاء اخذ بقولهما وفي القضية عن عبد الله بن المبارك رحمه الله ينبغي ان ياخذ
 بقول ابي حنيفة ولو كان اثنتان احدهما ابو حنيفة يؤخذ بقولهما ولا يشكل القاضي اذا قضى بلى

دليله من النسخ
 ويشيخ الجواز صلوته على
 وغير ذلك ليس لم علم لا بعض
 منهم كما في مادة رابنا في يكون
 به تلك القضاة في الاما بين
 قضاة وله يجوز لهم زج القضاء
 الايام واذا كان الحج والا عباد
 بينا انهم جردوا هو العيوب
 انهم ليسوا بغيره لان القاضي
 انما يكون قاضياً بالبلاد التي
 تحت حكم السلطان بالثقة من
 ذلك السلطان كما في الدرر
 وغرفة الاماني بلاد الحسنية
 كذا في خلاصة
 انما يكون قاضياً بامر
 المسلمين واقفاً على امر
 منهم قال في رد المحتار
 ويصير القاضي قاضياً بغير
 المسلمين فيجب عليهم ان يعزلوا
 واليه سلطانهما انما يجب
 على المسلمين ان يتفقوا على
 منهم محبولة والى ابي حنيفة
 ومن هو الذي يقضي بغيره
 وكما اذا علمت اذكر في قوله
 ايضا فاذا علمت في السؤال
 ذلك في المذكورين على خليفة
 وانما هو من دون على خليفة
 ارجع به العادة

غيره ثم ظهر انه رأى بخلاف ما قضى قال محمد بن قيس قضاءه وقال أبو يوسف لا ينقض قضاءه هل
يفق فيه اقاويل والصحيح انه لا بأس به في مجلس لقضاء وغيره في المعاملات والدان **الجنس**
الثاني وفي الاقضية لا ينبغي للقاضي ان يقبل هدية الا من كان يمد له قبل لقضاء **الاجنبى**
والقريب سواء وان كان يمدى اليه بعد القضاء اكثر مما كان قبل القضاء يرد الزيادة وهذا
اذا لم يكن له خصومة فان كانت لا يقبل هديته اصلان قبل مع هذا ان امكنه الرد على جهتها
رد هاليه والا وضعها في بيت المال كذا في كل موضع ليس يمد له ان يقبل فان كان المهدى يتاوى
بالرد يقبل يعطيه مثل قيمة هديته واما اذا اخذ الرشوة فمقتضى رد قضائه وتشتي اخذ ابن القاضى او
من لا يقبل شهادته لا ينفذ قضاءه فان تاب ورد ما اخذ فزوى على قضاءه وقد ذكرنا ان
بالفسق لا ينفذ ذكره شمس الامنة المحاوي رد في شرح ادب القاضى للخصائص وفي الاقضية الهالة
ثلاثة انواع حلال من جانب المهدى والاخذ وهو الهداء للثود الثاني حرام من الجانبين
وهو الهداء ليعينه على الظلم وهو حرام على الاخذ والحيلة ان يستاجر ثلاثة ايام او نحوه
ليعمل له ثم يستقله اذا كان فعلا يجوز كتبليغ الرسالة ونحوه وان لم يبين المدة لا يجوز هذا
اذا كان فيه شرط ما اذا كان الهداء من غير شرط ولكن يعلم يقيناً انه انما يهدى ليعينه عنه
السلطان فمشائخنا على انه لا بأس به فلو قضى حاجته من غير شرط ولا طمع فاهدى اليه
بعد ذلك حلال لا بأس به وما نقل عن ابن مسعود رضي الله عنه من كراهة الاخذ بذلك توقيع
ولا ينبغي ان يبيع ويشترى في مجلس القضاء لنفسه عندنا قال في المحيط ومن المشائخ من قال ان كان
ملك في المؤنة من جهة بيت المال ويبيع ويشترى فمن يعلم انه يحاييه بكرة ومن لا يحاييه لا يكره
وفي المنقذ ولا ينبغي ان يبيع ويشترى مادام قاضياً ينبغي ان يولى غيره هذا دليل على انه لا بأس
بيعه مال المديون الميت ومال اليتيم وفي غير مجلس لقضاء لا بأس به لنفسه ويشهد بالاجازة في
الدعوة الى غير خصم وهذا اذا كانت عامة وان كانت خاصة لا يجيب والا صرح ان صاحب الدعوة
لو كان بحال يمنع اذا علم ان القاضى يحضر في خاصة وان لم يمنع في عامة والقريب الاجنبى
سواء وفي المحيط واذا اراد القاضى ان يكتب السجل ياخذ على ذلك اجرا ياخذ منه مقدار ما يجوز
اخذة لغيره ولنا التوصل الى القصة بنفسه باجر ولو اخذ الاجرة في مباشرة بكاه الصغار ليس له ذلك
واجب عليه ما لا يجب عليه مباشرة باجر اخذ الاجرة عليه اذا باع مال اليتيم لا ياخذ شيئاً ولو اخذ
واذن بالبيع لا ينفذ بغيره يفعل القاضى في مال الميت الغريب يفعل في اللقطة الا انه اذا حضر
المالك بعد الصدقة يدفع من بيت المال **الجنس الثالث** وفي الاقضية اذا اتقاه الرجل
الى القاضى وادعى قبل رجل حقاً ولا يعلم القاضى انه حق او سبطل اراد احضار خصمه وهو

من لا يجوز
قضاءه فلا يصح ان يباد
الغلبة فانهم الجماعة
الاراذل القاضى والولى
المتفق عليه من المولى
المجلة لما قال في رد
لا تصح اقامتها الا لمن
اذن له السلطان بوجوب
او بدونه اما بدون
ذلك فلا تنهى المولى
بها كالسلطان فلا يصح
اقامتها بدون اذنه ثم
ان الاذن من السلطان
انما يشترط في اولى مرة
فان اذا اذن باقامتها شخص
كان له ان ياذن لغيره
كما في رد الخوار فلا يجوز
اقامتها لغيره خطيب
المسلم اذن له السلطان
او من اذن له السلطان
هنا والعهد كما للجمعة
لان صلوة العيد واجب
على من تجب عليه
الجمعة بشرائطها
سوى المحيط كما في
رد الخوار وغيره

واجرة الاشخاص في بيت المال وقال بعضهم في مال المرقود وقال صديقه لا سلام مؤنة المؤكل
 على المدعي عليه وقال بعض مشائره زماننا على المدعي قال في المحيط وهو الاصح وهذا كما قلنا في
 السارق اذا قطعت يده يجب عليه جرة الجلاء وثمن الدهن الذي يحسبه عرقه وفي الفتاوى
 من الاطان يستوفى حقوقه من بابا لسلطان ولا يذهب الى القاضي فهو مطلق فيه شرعا ولا يفتى
 به الا اذا عجز عن بابا لقاضي بعض مشائره على انه انما يطلق له في ذلك الى بابا لسلطان فاذا
 الى القاضي ولا يعجز عن الاستيفاء من جهة آموال الازهار الى بابا لسلطان النفس جوبار
 الا حضار خصمه اخذ جوبار من خصمه زيادة على الرسم هل المخصم يرجع بالزيادة على
 المدعي ينظر ان ذهب المدعي الى القاضي او لا يعجز عن استيفاء حقه من جهة القاضي لا يرجع
 المخصم بالزيادة على المدعي وان لم يذهب الى القاضي او لا يرجع فان حضر المخصم فلقاضي
 يجلسها بين يديه والاب مع الابن كالا جنبيين في حق الجلوس مستويان ان كان احدهما مسلما
 او علما فجلس لسلطان مجلسه المخصم على الارض ينبغي للقاضي ان يقوم عن مكانه ويجلس على
 الارض يجلس خصمه في مكانه كيلا يكون تفضيلا احدهما على الاخر ويجوز ان تربعوا واقفا
 او احتبيا ضعا للقاضي ولا يرفع صوته على احدهما ما لا يرفع على الاخر ولو كان ميل قلبه الى احد
 واجب ان يظهر حجة لا يؤاخذ به الا لا اختار له فيه ولا يكون غظا غليظا ويا مراعاة بالرفق
 يقضى وهو جالس متكيا او مترجعا ولا يقضى وهو عشي افضل ما يجلس في المسجد الجا مع وفي
 مسجد حية اوبيتة لا بيتة لا باس به عندنا قال الشيخ الامام علي الميرزا في هذا اذا كان في الجماعة
 ومسجد الحى وبيتة وسط البلدة اذا كان في طرف من البلدة يختار مسجد وسط البلدة فان كان
 رأى ان يقعد عند اهل لفقة فعدا عند ولا يشاورهم يحضرون المخصوم فان كان حيا
 دخله حصص من قعودهم جلس وحده ان كان فقيها وهل يسلم لاختلاف المشائره فيه ولو سلم
 عليه احد فهو مختار في رده السلام وتركه ولو اراد الجواب ينبغي ان يقول وعليكم وكذا المدعى
 وكذا المجلس للذكر وللقراءة القرآن مخير في رد السلام وتركه ويصل لكعتين تحية المسجد
 ومشائره على نسيده ظهره الى الحراف للناس بين يديه تقعدان مستقبلة ولا يمازح احدا فان
 دخله هم وانعاس كف عنه حتى يذهب ولا تعقب نفسه في طول المجلس لكن يجلس في طرفي
 النهار وكذا المفتي والفقيه لا يقضى وهو جالس قال مشائره لا ينبغي لمان يتطوع بالصوفى اليوم
 الذي يراد الجلوس لا يقضى هو بل احد الخشيش قال شمس الامنة الخلو ان كان القاضي شابا
 ينبغي لمان يقضى شربته من اهله قبل ان يجلس للقضاء ولا يجمع من رجل حجتين او اكثر في
 مجلس احدها ان يكون الناس قليلا ولا يقدم رجلا غيره جاء قبله ولا يضرب في المسجد حدا او

من الدين وغيره
 فانما قلت انك لو لم
 من جسدك تبين لي
 ان بابا وان تقضي عليه
 يتبعهم ليس العبد ان يرجع
 الايام رجلا في امره
 من ان ولم يزل على
 الامارات مرتبة بالبرية
 لا ينبغي ان كل بلدة وترجم
 في البلد المختل من ال
 ليس في الزمان القدر
 كنت في زمان ان وقع
 بين المدة والحق الزمان
 فيمن ان يجتمعوا في الزمان
 والحق حتى يتقوا ويتقوا
 يزود من القيم اذ لا يدا
 كالسلطان فلا يجوز ان
 الاداء له لا جاز في
 الحديث اذا لم يجز
 فانك اذا لم تجز
 فليخفف عن الآخر واشد
 كنية احسن العوايد
 في يومك من السباد
 على من

الموكل فغاب الموكل فحضر الوكيل وقامت على المورث فمات فحضر المورث وقامت على ارث
 بدين فغاب ذلك الوارث وحضر وارث آخر واقام رجل البيعة على ارث انه وصي لميت فغاب
 ذلك الوارث وحضر وارث آخر واقامت بيعة الوصاية على غريم الميت فغاب ذلك الغريم ثم
 حضر غريم آخر فانه يقضى بتلك البيعة على الثاني في الفصول كلها وفي باب العتاض
 للمقتضات الخمس الا ثمة الخلو في باب القاضى يتخلل قال بعد ذكر المسألة القضاة يغلطون في
 هذا فان القاضى قد يتخلل رجلا لسماع الشهادة او يكتب الى حاكم في القرية لسماع الشهادة وفصل
 لم يكتب بكتاب وفيه ثم شهد عندى يكتب لفاظ شهاده ثم فيقضى لقاضى بذلك من غير عادة
 الشهود الى مجلس القضاء فلم يصح قضاؤه ولا يقضى لقاضى بالخيار الخليفة اقرار رجل الا ان
 يشهد الخليفة مع آخر عند القاضى لذي الوياذن له الخليفة بالاستقلال قال رحمه الله وهذا دليل
 على ان النائب المطلق اذا سمع الشهادة جاز للقاضى ان يقضى بتلك الشهادة باخبار النائب وكذا
 جاز للنائب ان يقضى بتلك الشهادة التي قامت عند قاضى لاصح القاضى مع النائب كالوكيل مع
 الموكل قال رضى الله عنه وسمعت ايضا هكذا ممن يتيق بهن القاضى لمام الاجل لا ستاذ الله
 فقال علم جنس آخر وبما القاضى الشاهد هل يراد به عايدانه اليوم في يد مدعى عليه
 وهذا في العقار اما في المنقول لا حاجة الى هذه لا نه يحضر مجلس الحكم ولو شهد اعلى البعير والتسليم
 يسألهم عن الشهادة انما باقرار البايه او عن معاينة فارادى القاضى في امر الشهود فوق بينهم
 يسألهم ان كان هذا من كان هذا لا يبعد غير ذلك وهذا احتياط جنس آخر في التعريف والعدالة
 والمترجم وفي القضية العدة في المترجم والمزكى ورسول القاضى الى المزكى ليس بشرط الواحد كفى
 والمثنى احوط وقال محمد لا بد من رجلين او رجل امرأتين اجمعوا على ان العدالة لمحرورية
 شرطوا اجمعوا على ان اسلام المزكى شرط اذا كان المشهود عليه مسلما اجمعوا على ان
 التلطف بلفظ الشهادة ليس بشرط المترجم اذا كان اعمى فعن ابي حنيفة رحمه لا يجوز
 وعن ابي يوسف رحمه لا يجوز والمدعى عليه انما عدل للشاهد قبل الشهادة او بعده
 عن ابي حنيفة رحمه انه يقبل مدعى محمد حرانه بسأل هل هو صادق فان قال نعم
 يلزمه لما ان قال لا لم اقبل تعديله فلو قال هو عدول لكن او هو اوفى شهادتهم فان كان
 المشهود عليه من يرجع اليه في التعديل جعلته وحلا من المعدلين وتركه للمدعى ليس بشئ اخبر
 الشاهد انه ليس بعدل قرار على نفسه نافذ لكن لا ينبغي ان لا يفعل وتعديل المصلح له ولا ين
 للادب في السريجه عند ابي حنيفة وابي يوسف والصواب هل تعديل السر وكذلك من لا يقبل
 شهادته له واما تعديل السر والعلانية ذكر الصمد والتميز في ذلك القاضى ان القاضى يكتب في

استفتى
 بسم الله الرحمن الرحيم
 في جواب ما سئل من ان
 سئل ان يكتب الى حاكم في القرية لسماع الشهادة
 وفيه ثم شهد عندى يكتب لفاظ شهاده ثم فيقضى لقاضى بذلك من غير عادة
 الشهود الى مجلس القضاء فلم يصح قضاؤه ولا يقضى لقاضى بالخيار الخليفة اقرار رجل الا ان
 يشهد الخليفة مع آخر عند القاضى لذي الوياذن له الخليفة بالاستقلال قال رحمه الله وهذا دليل
 على ان النائب المطلق اذا سمع الشهادة جاز للقاضى ان يقضى بتلك الشهادة باخبار النائب وكذا
 جاز للنائب ان يقضى بتلك الشهادة التي قامت عند قاضى لاصح القاضى مع النائب كالوكيل مع
 الموكل قال رضى الله عنه وسمعت ايضا هكذا ممن يتيق بهن القاضى لمام الاجل لا ستاذ الله
 فقال علم جنس آخر وبما القاضى الشاهد هل يراد به عايدانه اليوم في يد مدعى عليه
 وهذا في العقار اما في المنقول لا حاجة الى هذه لا نه يحضر مجلس الحكم ولو شهد اعلى البعير والتسليم
 يسألهم عن الشهادة انما باقرار البايه او عن معاينة فارادى القاضى في امر الشهود فوق بينهم
 يسألهم ان كان هذا من كان هذا لا يبعد غير ذلك وهذا احتياط جنس آخر في التعريف والعدالة
 والمترجم وفي القضية العدة في المترجم والمزكى ورسول القاضى الى المزكى ليس بشرط الواحد كفى
 والمثنى احوط وقال محمد لا بد من رجلين او رجل امرأتين اجمعوا على ان العدالة لمحرورية
 شرطوا اجمعوا على ان اسلام المزكى شرط اذا كان المشهود عليه مسلما اجمعوا على ان
 التلطف بلفظ الشهادة ليس بشرط المترجم اذا كان اعمى فعن ابي حنيفة رحمه لا يجوز
 وعن ابي يوسف رحمه لا يجوز والمدعى عليه انما عدل للشاهد قبل الشهادة او بعده
 عن ابي حنيفة رحمه انه يقبل مدعى محمد حرانه بسأل هل هو صادق فان قال نعم
 يلزمه لما ان قال لا لم اقبل تعديله فلو قال هو عدول لكن او هو اوفى شهادتهم فان كان
 المشهود عليه من يرجع اليه في التعديل جعلته وحلا من المعدلين وتركه للمدعى ليس بشئ اخبر
 الشاهد انه ليس بعدل قرار على نفسه نافذ لكن لا ينبغي ان لا يفعل وتعديل المصلح له ولا ين
 للادب في السريجه عند ابي حنيفة وابي يوسف والصواب هل تعديل السر وكذلك من لا يقبل
 شهادته له واما تعديل السر والعلانية ذكر الصمد والتميز في ذلك القاضى ان القاضى يكتب في

يقضى بشهادتهما وكان الوعايا ثم عدل لا ولو خرسا وعيما ثم عدل لا لا يقضى بشهادتهما الفاسق اذا تاب
لا يعدل المعدل حتى ينقض زمان يقع في قلبه انه صادق في التوبة والفاسق لو شهد ثم تاب و
مضى زمان لا يقضى بتلك الشهادة حتى يعيد الشهادة وهذا اذا المراد بالقاضي شهادة تمنع من
لا يقبل في دية القاضي المختص في باب المسئلة عن الشهود لو شهد رجل عند القاضي في حادثة
ثم شهد في حادثة اخرى وقد عدل في الحادثة الاولى ان كان بين الحادتين
منذ ستة اشهر يال وان كان اقل لا وقيل سنة واصل هذا الغريب انزل بين ظهوري قوم
متى يسمع ان عدلوه على هذا وكذا اذا تخلت المرافقين التعديل والشهادة على هذا جنل اخر
في تفسير التعديل في القضية ينبغي ان يهد له قطعا ولا يقول نعم عدول عندي لان الثقات اجز
بعد التهمة لو قال لا علم منهم الا خبرا فالصحيح انه تعديل لو قال نعم فيما علمناهم عدل الاصح انه ليس
بتعديل كما لو قال اشهدا شهدان بفلان على فلان كذا فيما اعلم لا يقبل كذا في الاقرار لو قال بفلان
على الف درهم فيما اعلم لا يكون اقرارا لو قال الله اعلم لا يكون تعديلا وفي النوازل لتعديل ينقول
المركز هو عندي عدل مرضي بآثار الشهادة وفي القضية ينبغي للقاضي اذا اخبر المذكر بالجرم ان
يقول المذكر في شهودك وكتبتا سامي من عدل في التجل ولا ينبغي ان يكتب اسماء جميع الشهود و
ثم اسم من عدل وفي النوازل المعدل من يجوز عن الفواحق التي فيها الحدة وفي دية القاضي المختص
ذكر اقول في تفسير العدل ثم قال شهادته لصحابه لكبار لا يقبل وهي سبعة الاشرار بالله تعالى و
الفرار من الزحف وقتل المؤمن بغير حق وعقوق الولد بن وبهت المؤمن والزنا وشرب الخمر وقيل تسعة
سبعة منهم ما ذكرنا والثامن اكل الربوا والتاسع اكل مال الغير بغير حق وقيل في حد نص الكتاب
ثم قال واصحابنا رحمهم الله لم يأخذوا بذلك وانما يتوذلك على ثلاثة معان احدها ان يرتكب
ما كان شيعا بين المسلمين فيه هلك حرمته الله والثاني ان يكون فيه منابذة المروءة والكرم وكل فعل
يرفض المروءة والكرم فهو من الكبار والثالث ان يصتر على المعاصي الفجور قال رحمه الله والمختار ما ذكر
في دية القاضين العدل من يقلب حسنة سيئة ولا يكون صاحب كبير يعني ذلك لا يكون مصترا على
الكبار واذا كان مصترا عليها فهو صاحب كبيرة وفي الفتاوى للضغنى لو ارتكب كبيرة يقطع العدالة
في الخصاثر العبرة للغاليل والد امر على الصغيرة فصير كبيرة فيبقى بهذا وفي شهادات النوازل عن
نصير للنص من يطعن الشاهد بثلاثة اشياء ان يقول هما عبلان او مجردان في قذت او شر كان
يقال للنصير ثم البينة انما كذلك ثم في الحرية اذا سال القاضي عن الشهود فاجاب المذكر انهم احرار الا
اجزت شهادتهم لا يشترط لفظ الشهادة اما اذا قال المذكر انهم عبيد فلان اعتمهم او قالت الشهود
نحو موال فلان استقنا لا يقبل شهادتهم حتى يقيموا البينة على لعن هكذا قال في القضية قال

استفتى
ما كتب في كتاب الفتاوى
من جوابها في عشر
طبقات
مطبوع في مكتبة
العلماء في الحلية
التي تخص بعض قضاة
هي في بيت المال و
بعضها في على المرح
تد في الذخيرة هو
الصحيح كذا في فتاوى
القاضي فان اصابته
القول وهو المختص
الذي امره القاضي
بإزالة المدعي عليه
لا فاجد كذا القاضي
الامام صلا لا سلام
انها على المدعي عليه
وعليه بعض الفقهاء
بعض مشاغلنا على
انه على المدعي وهو
الاصح والحق في
حاشية فتاوى القاضي
طبراني في كتاب القضاء
منه وكتاب في طبوع
عبارة من قبل فضل
ما

بمجموعة الفتاوى

مجموعة الفتاوى

واجرة الخصم على
المدعى هو الاصل في
البرائة وفي الثانية
على المخرج هو الصحيح
عبارة شاذ لا قوله
اجرة الخصم بضم داله
وكسر تائه هو من
الخصم وعبارة اخر
كذلك في البرائة وسبق
باعتون الزل على
الاختصار وا حبة
الاشخاص في بيت ال
دليل على المقروفي
كتاب القضاء
المصر من نصف
درهمل درهمل
خارجة لكل قدر
ثلاثة دراهم واربعة
ازدين ابن جليلات
علوم من شوكه فرغ
من اى صوف جليلات
من اجازى الامن كائن
من اجازى الامن كائن
اطلاعت است اوقت
من من جردود من فرغ
قليل كائن من جردود
من جردود من جردود
من جردود من جردود

فان اقيمت البينة على لعن وقضى بالعقوبة ثم حضر المولى وانكر العقوبة لا يلتفت الى انكاره المشهور عليه
او اقام البينة على ان الشاهد فاسق واكل ربا او غشوه او فر الشاهدان وقال لا شهادة عندنا للمدعى
على المدعى عليه وعلى اقرار الشهود ان المدعى مطبق في هذه الدعوى وعلى اقرار المدعى ان الشهود
شهدوا بوزره لا يقبل بينة في هذا كله اما لو قال الشهود عليه صالحتهم على عشرة حتى لا يشهدوا علي
ودفعت اليهم لعشرة وطالبهم بردها فقبل هذه البينة ولو قال صالحتهم على عشرة ولكن قد دفعت
اليهم العشرة لا يقبل في ذلك القاضي المختص اذا اقام الشهود عليه ببينة ان شهود المدعى ستاجرون
لا يقبل ان يشهدوا على اقرار المدعى انهم مستاجرون حينئذ يقبل في الافضية لو اقام الشهود عليه
ببينة ان شريكه او الشاهد يدعيها لنفسه بغير عزمه اذ جرح ان عدلت البينة وكذا الوفاة
البينة على نهم عبدا ومعدون في نذر يقبل ولكن يسأل من حال الشاهد فان قال فلا
المقتضى يسأل عن الوقت ليعلم هل هو قاض في ذلك الوقت فان قال المدعى اذ اقيم البينة على اقرار
ذلك القاضي انه لم يحضر او على ان مات قبل الوقت الذي شهد به اعلى ذلك او على اقرار القاضي ان
كنت غائبا عن المصر في ذلك الوقت لا يقبل الكل في الافضية وفي كتاب التزكية لو اقام المدعى عليه
البينة على اقرار المدعى ان الشهود شهدوا بوزره او على ان المدعى اقر ان استاجر الشهود على الشهادة او
على اقراره انهم لم يحضروا المجلس الذي كانت فيه هذا الامر يقبل هذا كله قول علمائنا رحمهم الله وفيه
الشهادة على الجرح المخرج انما لا يقبل لان فيه اظهرا لما حقه من غير ضرورة لا يمكن ان يعلم القاضي
بذلك سرفاذا اعلن به صارا فاسقا فلا يقبل قوله وقال المختص البينة على الجرح المخرج مقبولة وفي
المنقضى لو قال المدعى عليه اقيم البينة على شهود بالزنا او شرب الخمر واحضر شهوده قبلت شهادتهم
وامضت الحجج عليهم ابطلت الشهادة لا بد وفي المسئلة التي تقدم ذكرها انما لا يقبل شهادتهم لانهم
ارادوا البطلان لشهادة وفي المحيط وان عرفت المزك الشهود بالعدالة غير ان عرفت ان دعوى المدعى كان
باطلا او وهم الشهود بخبر القاضي بذلك لان العدل قد يخطئ ولا يبطل بذلك علالتهم تنقيص
القاضي ان تبين له حقيقة ما اخبر المزك رد شهادتهم وان لم تبين قبل شهادتهم فاني
فتاوى بل لبيت شهد شاهدان عند القاضي الحاكم بعرفت احدهما بالعدالة ولا يعرف الاخر فيزكاه
المعروف بالعدالة قال نصير لا يقبل عليه الفتوى جنس اخر في الحيلولة وفي الافضية رجلا
شهد على رجل ان طلق امرأته المدخولة طلاقا بائنا او ثلاثا واعق امته فاني ليجوز بين المرأة
حقا سأل عن الشهود هذا في الامتة مستقيما في المطلقة في الروايات الظاهرة لا يخرجها من بيت الزوج
لكن يجعل معها امرأة عدالة ثقة ويمتنع الزوج من الدخول عليها وان كان للزوج بيت واحد
يجعل بينهما استراخلاف المطلقة الثلاث حيث لا يجعل بينهما امرأة ثقة لانه مقر بالطلاق فهنا

القاضي إذا علم أن المدعى محق في دعواه أو المدعى عليه محق في نكارة فإنه لا يجوز له أن يقضى بعلمه
 إذا علم بذلك قبل تقليد القضاء ولكنه يعينه بذلك سراً على ما يمكنه بحيث لا يعرف خصمه شيئاً
 التهمة وكذا لو كان في محلته رجل كبير علم أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً وهو يسكنها وليس معه
 شاهداً أخر حتى يشهد معه بين يدي القاضي وهو يقدر على أن يحيل بينهما لأن ههنا من جملة
 المعروف فلما جاز لغير القاضي أن يعين المظلوم فلان يجوز للقاضي ولي في دية القاضي
 الخصام وفي المحيط أخبر القاضي عن أن فلان طلق امرأته ولا يعزل عنه يطلبه اشد
 الطلب بنظره وإن كان المخبر واحداً أن كان غالباً أي أنه صادق طلبه فإن لم يفعل جوت
 أن يكون من سعة من طلبه كالرجلين إذا أخبر رجلاً أن سمع امرأته أن تضعاً من ثدي واحدة
 لزماً لا جتناب أن كان المخبر واحداً لا يعرف القاضي علانته لا يجب عليه الطلب صلوا في الجريد
 جعل قول محمد مع المجتفة وتوعد في سباق مصر غير ما يقضى تختلف المشايخ على قول بحقيقة
 وسواء كان مقلداً على الروايات أو لم يكن أصل هذا أن قضاء القاضي في القرية والمفاداة
 لا ينفذ عند المجتفة مع محمد وتوعد في حادثة وهو قاض في مصر ثم عزل عن القضاء
 ثم أعيد على القضاء بعد ذلك عند المجتفة لا يقضى عند أبي يوسف وغيرهما الله يقضى في
 الفتاوى قال أصحاب الأما إلى حمم أنه ان عند أبي يوسف ينفذ قضاء في السواد وهكذا ذكر
 في النوادر عن محمد ينفذ قضاء في السواد وتوشهد جلان على قاض أنه قضى في ناحية المصري
 غير مجلس القضاء أو خارج المصر عند المجتفة يقبل عند هؤلاء يقبل وسياتي في كتاب الشهادت أن القاض
 هل يعمل بأبيجد في ديوانه أن كان ذكر التلك الحادثة يقضى أن لم يكن في أركا لا يقضى عند ما يقضى
 واجمعوا أنه لا يعمل بأبيجد في ديوان قاض قبله وإن كان محتوماً ولو شهد شاهدان أن القاضي
 قضى لفلان على فلان بكذا وقال لقاض لم أقض شيئاً لا يجوز شهادتهما وعند محمد يقبل ينفذ ذلك
 وهذا لا يبرأ أحدهما هذه والثانية القمطر وقد كررنا الثالثة الشاهد إذا رأى خطه ولم يتذكر لأبوة
 إذا وجد سماعه في كتاب الأخبار ولم يتذكر محمد جوني الكل والوحيفة لم يجوز وضيق في الكل حتى
 حلت رواية الأخبار مع كثرة سماعه فإنه روى أنه سمع من الف مائة رجل غير أنه يشترط الحفظ
 من وقت الرواية وأبو يوسف جوز إذا وجد في ديوانه وفي رواية الأخبار ولم يجوز فيما
 سواها وفي المحيط في العيون ضاع لرجل يحضر من ديوان القاضي فيه شهادة الشهود
 القاضي لا يذكر فتهد كاتباً عند أن شهود هذا شهدوا بذلك لا ينبغي للقاضي أن يقضى
 بشهادتها بخلاف ما إذا ضاع سجل من ديوان القاضي فتهد كاتباً لا يقبل كذلك لو ضاع أقرار رجل
 لرجل فتهد عند القاضي أنه قرع عند أبي يقبل مسألة الشاهد إذا رأى خطه ولم يتذكر الحادثة

والقاضي إذا علم أن المدعى محق في دعواه أو المدعى عليه محق في نكارة فإنه لا يجوز له أن يقضى بعلمه
 إذا علم بذلك قبل تقليد القضاء ولكنه يعينه بذلك سراً على ما يمكنه بحيث لا يعرف خصمه شيئاً
 التهمة وكذا لو كان في محلته رجل كبير علم أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً وهو يسكنها وليس معه
 شاهداً أخر حتى يشهد معه بين يدي القاضي وهو يقدر على أن يحيل بينهما لأن ههنا من جملة
 المعروف فلما جاز لغير القاضي أن يعين المظلوم فلان يجوز للقاضي ولي في دية القاضي
 الخصام وفي المحيط أخبر القاضي عن أن فلان طلق امرأته ولا يعزل عنه يطلبه اشد
 الطلب بنظره وإن كان المخبر واحداً أن كان غالباً أي أنه صادق طلبه فإن لم يفعل جوت
 أن يكون من سعة من طلبه كالرجلين إذا أخبر رجلاً أن سمع امرأته أن تضعاً من ثدي واحدة
 لزماً لا جتناب أن كان المخبر واحداً لا يعرف القاضي علانته لا يجب عليه الطلب صلوا في الجريد
 جعل قول محمد مع المجتفة وتوعد في سباق مصر غير ما يقضى تختلف المشايخ على قول بحقيقة
 وسواء كان مقلداً على الروايات أو لم يكن أصل هذا أن قضاء القاضي في القرية والمفاداة
 لا ينفذ عند المجتفة مع محمد وتوعد في حادثة وهو قاض في مصر ثم عزل عن القضاء
 ثم أعيد على القضاء بعد ذلك عند المجتفة لا يقضى عند أبي يوسف وغيرهما الله يقضى في
 الفتاوى قال أصحاب الأما إلى حمم أنه ان عند أبي يوسف ينفذ قضاء في السواد وهكذا ذكر
 في النوادر عن محمد ينفذ قضاء في السواد وتوشهد جلان على قاض أنه قضى في ناحية المصري
 غير مجلس القضاء أو خارج المصر عند المجتفة يقبل عند هؤلاء يقبل وسياتي في كتاب الشهادت أن القاض
 هل يعمل بأبيجد في ديوانه أن كان ذكر التلك الحادثة يقضى أن لم يكن في أركا لا يقضى عند ما يقضى
 واجمعوا أنه لا يعمل بأبيجد في ديوان قاض قبله وإن كان محتوماً ولو شهد شاهدان أن القاضي
 قضى لفلان على فلان بكذا وقال لقاض لم أقض شيئاً لا يجوز شهادتهما وعند محمد يقبل ينفذ ذلك
 وهذا لا يبرأ أحدهما هذه والثانية القمطر وقد كررنا الثالثة الشاهد إذا رأى خطه ولم يتذكر لأبوة
 إذا وجد سماعه في كتاب الأخبار ولم يتذكر محمد جوني الكل والوحيفة لم يجوز وضيق في الكل حتى
 حلت رواية الأخبار مع كثرة سماعه فإنه روى أنه سمع من الف مائة رجل غير أنه يشترط الحفظ
 من وقت الرواية وأبو يوسف جوز إذا وجد في ديوانه وفي رواية الأخبار ولم يجوز فيما
 سواها وفي المحيط في العيون ضاع لرجل يحضر من ديوان القاضي فيه شهادة الشهود
 القاضي لا يذكر فتهد كاتباً عند أن شهود هذا شهدوا بذلك لا ينبغي للقاضي أن يقضى
 بشهادتها بخلاف ما إذا ضاع سجل من ديوان القاضي فتهد كاتباً لا يقبل كذلك لو ضاع أقرار رجل
 لرجل فتهد عند القاضي أنه قرع عند أبي يقبل مسألة الشاهد إذا رأى خطه ولم يتذكر الحادثة

رجل على خرد لراف يديلا رث من ابيه واقام البينة وقضى بالدار له ثم ادعى لمقضى عليه
 هذه الدار انها ملكه اشتراها من اب المدعى هذا يسمع ولو لم يدع المدعى الدار بالارث
 امرا بيه لكنه ادعى انها ملكه اشتراها من فلان واقام البينة وقضى له ثم ادعى لمقضى عليه
 هذه الدار انها ملكه اشتراها من الذي ادعى المدعى لشراء منه بتاريخ قبله شراء المدعى
 يسمع وفي الزيادات في الباب الاول من البيوع المقضى عليه في محذور اذا ادعى المحذور لا
 يسمع الا اذا ادعى لشراء من المدعى او صار مقضيا عليه في دابة فادعى لتنازع **جلس**
 في لقضاء في المجتهدين اليقين المضافة وفي النوازل السلطان اذ احكوبين اثنين لا ينفذ
 وفي ادب القاضي الخصاف ينفذ وهو الا هو وبه يفق في المحيط اذا كان القاضي من قبل
 الخليفة لا من قبل الامير فليس للامير ان يقضى فلو قضى لا ينفذ قضاء القاضي القاضي
 في العقود والفسوخ ينفذ ظاهر او باطنا عند الخليفة وابي يوسف الاول عند ابي يوسف الآخر
 وهو قولهم ينفذ ظاهر او باطنا وكذا الخلاف في البيع والآقاله وفي الهبة روايتان عن
 ابي حنيفة وجميعهم ان في الاملاك المرسلة ينفذ ظاهر او باطنا وجميعهم ان الشهود لو ظهروا
 عبيدا او عذرين في قذف او كفارة ينفذ ظاهر او باطنا وجميعهم ان لو اخذ بالطلاق الثلاث
 ثم انكر وحلف قضى له بها لعل له وطبها قال رحمه الله الكل في شرح الجامع الصغير للقاضي
 فحول الدين خان وهل يشترط ان يكون القضاء بالكافر بشهادة الزور عند حضرة الشهود
 اختلف المشافه فيه هل في شرح ادب القاضي الخصاف ولو كان في دعوى الشراء وفي البيع
 غبن فاحش فهو بطلان الهبة تجعل قال لامرأته انت طالق البتة ونوى واحدة باينة او رجعية
 وقضى لقاضي يكونها ثلاثا اخذ يقول على ضرب الله عنه فنقض القضاء ظاهر بعد ذلك ان كان
 الزوج فقيها مجتهدا يتبع رأي القاضي عند مجتهد وعند ابي يوسف ان كان مقضيا عليه يتبع
 رأي القاضي ان كان مقضيا له يتبع اشد الامرين حتى لو قضى بالرجعة وهو يعتقد بالاثبات
 ياخذ بالبائن وان كان ماميا واستغنى فافتاه المفتي صار عند كالتأثير بالاجتهاد وان كان لا
 رأي له في تقديم بعض الفقهاء ولم يستفت ياخذ برأي هذا القاضي باقتضاه اذا اختلفت الفقهاء
 في مسألة فقضى به قاض بقوله ثم جاء قاض اخر يرى غير ذلك امضى لقاضي القضاء الاول
 ويجب ان يعلم محل الاجتهاد في القضية وفيها ايضا اصحابنا رحمهم الله لم يعتبروا خلاف مالك
 والشافعي رحمهما الله وانما اعتبروا قول الجمهور واعتبروا قول الصحابة وهكذا ذكر في الجامع الكبير في
 كتاب لسيك القاضي لو قضى في مسألة الاستيلاء ان كان الكفيل لا يكونها لا ينفذ لانه لا يثبت في
 ذلك اختلاف في الصحابة والتابعين لو قضى بجواز بيع الدار هم الدار حين يملكها باعيانها

تختلف فيه بين
 الفقهاء استكر وجوب
 ان يدعى عليه صحيح
 به بخلاف ان يتم
 باحتج بيمينت والفقهاء
 حرمه الراي غريب
 القوي بالاحكام
 محمد علي بن محمد بن
 عن زينة الجلي والحق
 باب الوصايا
 سوال بيان
 ولودعي في قسمة
 جواب حسب
 اصطلاح فقهاء دار
 عبارات استاذي
 في شرح
 ان ادعى عليه
 ان يرضى
 مالك او يرضى
 به نسبت ان شخص
 ليات وراشتهم
 والشمس باشا في
 اذ يمدوا ان دار
 كرد در مجلس الراي
 في آرد

اختلاف قول ابن عباس رضي الله عنهما لا ينفذ وان كان مختلفين الصلابة لانه لم يوافق احد من الصحابة رضي الله عنهم وكان محمد بن القاسم الصنفى لمختلف بين السلف كالصنف بين الصحابة حتى لو قضى القاضى في مسألة الماذون في نوع انه ماذون في نوع واحد كما هو مذهب الشافعى فيصير عتقا عليه واحدا القضاء على مولا التسمية عاصما لما ذكر عند هارون بن عيسى لا يجوز ولو زنى رجل بام امرأته ولم يدخل بها فزنا القاضى رأى ان لا يحرم عليه امرأته اقربها صهره وقضى في ذلك نفذ قضاءه فلو ابطه تاجر اخر ثم دفع الى تاجر اخر فالتقى قضاء الاول ولو كان نفس القضاء مجتهدا فيه قال بعضهم يجوز وقال بعضهم لا يجوز فتورفع الى قاض اخر فزده فوقع الى قاض ثالث بمقتضى لود ولو قضى القاضى فيس طلق امرأته ثلاثا جملة انها واحدة او مان لا يقع قضي لا ينفذ ولو قضى بابطال طلاق المكره نفذ قضاءه ولو قضى بجواز النكاح بعد شهود نفذ قضاءه وانما هذا القضاء في المجتهد اذا علم انه مجتهد فيه ما اذا لم يعلم انه مجتهد فيه لا ينفذ هكذا ذكر في الاقضية وقال في الفتاوى الصنفى هكذا لا ينفذ وقال في السير الكبير رجل مات لم يبرون حتى يتقوا ثم حل رجل فثبت يونه على الميت فباعهم القاضى على ثمن انهم عبيد ثم ظهر حالهم كان قضاءه وبذلك ما طرأ ان قضى في فصل مجتهد فيه وهو القضاء ببيع المبرك لكر انما لم يعلم كان باطلا قال التصديق الشافعى ويقتضي بطلان هذا القاضى واقضى بجوازيه المهر والمهر المستجاب ينفذ واجتهد اذ انى مذهبه وقضى على خلاف مذهبه نفذ قضاءه عند يمينه ثم وعد ابي يوسف انه لا ينفذ ولا رواية عن محمد وقال بعضهم المختلف في انه هل يجوز له ان ياخذ بقول غيره عند ما لا ماخذ وعند محمد ياخذ ولو فوض القاضى الى غيره ليقضى على وفق مذهبه نفذ بالاجماع مثلا في الاقضية وفي الفتاوى الصنفى في كتاب القضاء القاضى اذا قضى في محل الاجتهاد وهو لا يرى لك بل يرى بخلاف ذلك ينفذ عند يمينه وعليه الفتوى في قول ابي يوسف سمع قال سمع الله وصيغة القضاء على الغائب ياق في كتاب المفقود الصنفى والمهد والنصارى اذا سقطت نفقته لا يجوزون امضاء قاض اخر ولو استه ضيق المرأة فتقضت بمحوه ولو قضت في الحد ود القضاء في غير ما الى قاض اخر فامضاءه ليس بغيره ان يبطل وفي ادب القاضى الخصائص ولوان قاضيا قضى بين الناس ما اذا اضر عظمته عيلا وعملا ومحمد في قدز او فاسق او اعمى او مرتش بما يحكمه فان قضايه لا ينفذ شيء من ذلك جمع صاحب الكتاب اعني الخصائص بين البطل المرتش والقاسق وهذا رواية واختلف العلماء رحمهم الله فيه والاصح انه يبقى قاضيا مع النسق ولا ينعزل لكن ليسحق العزل قضى بشهادة الزوجه لزوجته نفذ قضاءه ولو قضى للقاضى امرأته لا يجوز لكونه علا لنفسها ولو قضى قاض اخر بجوارده يجوز ليس

الا لانه في نفقة تنفيذ العول على المهر سواء اقام انتهى دور بلاس وكر كذا رد الول في الفتاوى المأذون في العتق والطلاق والمعتقة والحرية على المسلمة انتهى دومي علمت است اذكرى كقضى قبل موت خود اور مالک فلو حفظ مال وادلا و قد ينفذ في بعض النسخ ويجابد في بعض النسخ بحسب محلات وبلد خذوا مندره ليكراد الوصاية خلافة له مختص بحال انقطاع واليتيمية انفسل لولا توبه انتمى وجميع البركات في رد الوصى صا فوض اليه الحفظ وانتمى من انتمى سوال كركس انتمى من انتمى

سوال

على كل امرأة يمينا على جلد يحتاج الى الفسخ في كل امرأة اذا قال كل امرأة اترجها فهي طالق فتزوج
 امرأة ثم طلقها ثلاثا ليس للقاضي لشفعون ان يفسخ هذه اليمين لانه لو فسختين من التلقين
 الثلاث واقعة فلا يفسد لقضاء بالفسخ الا اذا التلق به حق الغير بان علق بطلاقها علق العبد
 او ما شاكل ذلك او كانت اليمين بكلمة كلما فيحتمل يفسخ حتى تزوجت بزوجة اخرى مادت اليه
 يحل لا يقع الطلاق لا ارتفاع اليمين بحكم الفسخ ولو حلف بطلاق امرأة بعينها بان قال ان
 تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثا ثم حلف بطلاق كل امرأة يزوجه بان قال كل امرأة اترجها
 خص طالق فتزوج امرأة وفسخ اليمين المطلق عليها لا يفسخ اليمين في حق المرأة المحلولة بطلاقها
 بعينها نقل هذا عن الامام خالي **جنس** خوفي امضاء قضاء اخر وفي لا قضية القاضي
 اذا لم يكن ماذونا بالاستخلاف لم يسل ولا به الاستخلاف بخلاف امام الجماهير فان له ان يتخلف
 وان لم يكن في منشور الامامة الاستخلاف وبخلاف الوصفي فان له ان يوصي الى اخرو اما
 الوكيل فهل له ان يوكل ان قال الموكل ما صنعت من شيء فهو جائز بملك التوكيل لا فلا
 فلو قال له اصنع ما شئت حتى طاك ووكل خروا بملك الثاني ان يوكل اخرو الخليفة اذا اذن القاضي
 بالاستخلاف فاستخلف وان له بالاستخلاف جاز له الاستخلاف ثم وثق فان كان ماذونا
 بالاستخلاف فاستخلف في قضى الخليفة جاز فلا يحتاج الى امضاء القاضي الاصل وتو اسرادوا
 ان يشترط امضاء الخليفة عند القاضي الاصل فهو كما لو ائتمروا قضاء قاض خرو عند هذا القاضي
 فلو لم يكن ماذونا بالاستخلاف فاستخلف في قضى لئنا تب ثم امضاء القاضي جاز اذا كان النائب
 اهلا للقضاء فان لم يكن اهلا لا يجوز وفي ادب القاضي للصدر الشهيد النائب يقضى شهدا
 عند الاصل وكذا الاصل يقضى بشهادة عند النائب وذكر في ادب القاضي للقضا الخليفة اذا لم
 القاضي ان يستخلف جلايسم من المخصوص بيمينه عند البينة ويكتب له القرار ولا يقطع حكما
 لا يجوز الخليفة القاضي ان يحكم في حادثة وبفعل الخليفة فافوض له دون القضاء لا يحكم
 القاضي باخبار الخليفة انه شهد للشهود عند اذ هو ليس بقاض ينفذ حكمه لا يقضى لقاض
 باخبار الخليفة اقرار رجل انه ان يشهد الخليفة مع اخر عند القاضي لم ياذن له الخليفة بالاستخلاف
 وكواستخلف من يصطلم للقضاء فحكم يحكم اهر اجاز القاضي انفذ قضاءه جاز كواكيل اذا اجاز
 بيع الوكيل الثاني قال رحمه الله ما ذكرناه في ادب القاضي شارة الى ان النائب لا ذا خبر الاصل ان
 الشهود شهد عند حادثة كذا فقضى الاصل باخبار وفي ادب القاضي للقضا ايضا في ابواب
 الشهادات ان قاضي بلدة حكم بمال على رجل وسجل ثم مات القاضي فاحضر المدعى المحكوم عليه عنده
 قاض اخر قال البينة ان القاضي فلان بن فلان حكم عليه بالمال الذي في هذا السجل للقاضي الثاني

ان يجبره على اداء المالك ان كان الحكم الاول وقع صحيحا ولو قالت الشريعة ان القاضى لثانى ان قاضيا من القضاة اشهدنا على قضاءه بالمال
عليه لهذا القاضى لثانى لا يجبره وكذا في سائر الافعال اذا شهد على فعل ولم يذكر اسم المفاعل نسبة يقبل في النوازل ان ذكر اسم الاول
ونسبه اذا قالت الشريعة ان القاضى الاول غير عدل يفضى الثاني قضاءه وفي المشتري رجل ادعى ان يده رجل فماله وقد مر الى القاضى فيصير القاضى
خصمه له على انه لم يقيم بنية فباع المدعى عليه المار وكل المشتري فيها وكذا لا بعد قبضها وغاب ثم عزل هذا القاضى ومات وولى اخر فقد صواب
اليه فقام المدعى البينة ان كان خصمه الى القاضى الاول ثم تابعه بايع القاضى او وكيل خصمه المدعى والطلب السجل من القاضى ليعرضه على
المفتى فانه يعينه القاضى كذا اذا اطلب المدعى عليه هلال في فتاوى لتسفي في كفاية الاصل في باب تكفيل القاضى المدعى عليه واطلب من القاضى
ان يسال المدعى عن اى حديق في هذا المال يسال لكن ان ابى لا يجبره فان وقعت الرية الراى الى القاضى قال رحمه الله وعلى هذا الوطلب
المضمم يعنى المدعى عليه قامة البينة على لقبض المعائن يعينه القاضى لكن لا يجبره هكذا سمعت من اتق به ولا يطلب من المدعى عليه الجواب
يصح الدعوى في المحيط ابراهيم عن محمد بن شاهدين هذا بدار القاضى يسال لها كعت هي فان قاله الشاهد اجزله ولا يزيد على هذا المضمين
الشهادة وعن ابى يوسف في رجل ادعى عبدا في بلاد اثنان فالقاضى يسال صاحبه اليدين اين هذا لك وفي نوادر ابن سماعه عن محمد اذا شهد
عند القاضى بدار الرجل فلان يسالهما عن البناء وفي المحيط ذكر في فصل من ادعى القاضى الدعوى فالمركب صحيح لا يتوجب على المدعى عليه والله اعلم
الفصل الخامس في التكليم وفي الاضية لا يجوز حكم من لا يجوز ثبوتها كالعبد الصبي غوهما ولو حكم امرأه جاز قضاء الحكم والاطلاق
والعناق والكلام والكفاية بالمال النفس المديون البيوع والقصاص اروش الجنائز قطع يد عمد دم عمد بينة عادل جاز اذا وقعت اوى لقاض
وعن يعقبة رحمه الله انه لا يجوز قضاء المحكم في القصاص هكذا ذكر الخصاوص وفي مختصر القدرى لا يجوز التكليم في الحد والقصاص ولا يجهن
قضاء المحكم في حق من الحد ودو بالدية على العاقلة في قتل الخطاء والملكم المحكم في البين المضاغة وسائر الجتهلات فالاصح انه يفيد لكن لا يفتي
به كذا ذكره في الاضية وفي الصغرى هكذا والله اعلم وفي المحيط شرط انه يكون اهلا للشهادة وقت التكليم والمحكم جميعا كذا ذكر في الاضية و
ذكر شيخ الاسلام في كتابها العظيم وقد ذكرنا مسألة العبد في فصل التقليد والعزل بخلافه بشرطه اخرين يكون التكليم في اياك المحكم اقامة
نفسه اذا اصطلح على فائب بينها فقلد وحكم جاز ولا يخرج الحكم من الحكومة الا بانتهاء الحكومة ان كانت مؤقتة وبفصل الخصومة وان يخرج
المحكم من اهلية الحكومة باعتبار الردة او ما اشبه ذلك وبالعزل العمى لو عزل احد الخصمين قبل الحكم ينفذ حكمه عليه حكمه جائز ان اتق راي القاض
يعنى للقاضى ان يبطله اذا خالف رايه قال الامام فخر الدين لا يصح تحكيم العبد المكاتب الكافر على مسلم **الفصل السادس**
في كتاب القاضى للقاضى فيه تفسير المعرفة وفي الاضية رجل ادعى دينا على غائب اراد ان ياخذ الكتاب واقام البينة ان كان المدعى
والمدعى عليه والمدعى عليه معلوما يقبل ان اذا كان ضمن المعرفة لا يشترك وكذا القاضى المكاتب المكتوب ليس بغير ان يكون معلوما وعن محمد بن
في نوادر رجل لصضية بمروا واقام بنية عنه قاضى كوفته ان ضيعته كذا بمرو مجتد ههنا وان له ما ناعا لا يعرفه فانه ينسب قاضى كوفته الى
قاضى هو واذا فقدت فلات بالكتاب فكل من ضيعته من الناس فاقضى عليه ل مشائخا يجوز ان يكون هذا في العقار خاصة وهم ليس بخاضر
فيكون بالاسم والنسب في النسب لستها الى الابد كفى عندهما عندا بيجبفة لا بد ان ينسب الى الجند قول محمد مع ابى حنيفة في شرح الجامع للصغير
فان لم ينسب الى الجند لكن نسب الى لقبيلة ان كان احده لقبائل فهو كان وان نسب الى اعلى الاتحاد فقال نسي فهو بمنزلة والوال غاي لا يحصل
المعرفة به ولو لم ينسب الى الجند لا الى لقبيلة لكن نسب الى الحرفة لا يكفي عندا بيجبفة وعندهما ان كان معروفا بتلك الصناعة يكفي ولو نسبها الى

ذكر جمادى كثر نسبها الى جدته ما كثر من ان ما نسبها كتب ان لفظات على خلاف كذا من الدين الى القاضي وهذا باطل حتى ينسب اليه وجه اوله
 شهادة يعرف بها او الى ادى في تحذير بحد لو كان معروفا بالاسم كما ينبغي ان يكتب به وان لم ينسب الى الكتاب الحي في الدار للمعرفة بحد من في الحد
 عند يمينه وعند هذا لا يشترط كما في شهرة الرجل هذا في ادب القاضي للخصم في باب القاضي لقضي في المجدد ونسب الى الحد لم ينسب الى
 الاب لم يخرج ولو كانا هما غير تسمية لا نقل كذا كان شهرا كما ينبغي في ذلك من فلان الى فلان لم يخرج الا اذا كان مشهورا كابن ابي ليلى ولو كتب
 الاب فلان لا يوجب المعرفة لان الجزء ينسب الى لكل لا الكلى الى الجزء فاذا بلغ الكتاب احضر حصة فقال ناليس فقال الذي شهدته انا
 له صحت بيمين في هذه الصناعة والقبيلة رجل ينسب مثل ما نسب ليثا الزمك فاشهد انه فلان في ذلك الفخذ وفي تلك الصناعة
 اثبات من لك الصنف فهو باطل حتى ينسب حد ما ان شئ يعرف به انه غير لا خروا واقام البينة في القليلة رجلا اخر ابتلك الاسم المستكان
 حيا لا يقضي ان كان متيئا يتطرازات قبل شهادة الشهود يقبل فان جاء بالكتاب في عملا وامة موصوفة ومنسوبة الى جنسها لم يقضي به وقال
 ابو يوسف اخر يقبل في الحد يقضي به بخلاف الامة لان في اللعب يكثر الاباق وفي الاقضية مسامحة لم يميلوا يقول ابن يوسف وفي الجاهل الصغير
 يجوز كتابها القاضي الى القاضي فيما سوى الحد والقصاص والاصل يقبل كتاب القاضي الى القاضي في المديون المقار ولا يقبل في المقول على له مودة
 قال ابو يوسف يقبل في الحد فلا يفاء عنه ايتان في القضاة اليوم على هذا في كتاب ابن قاتل الله لغزو على هذا قال المصد الشهد في
 الفتاوى الصغرى في الاقضية يكتب في وكيل ادينه بها وبالمصونة فيها او بيمينها او بوجها ولو كان عمري الدار بالحد يد كرس يتلقى
 الملك منه بالحد يد كراسه ولسمو حجة شر قال يوفي ترك دارا بالحد في بني فلان ولا يدين ذلك الملك للمورث وكان الملك بالحد بالمال
 في علامه يد كرسه نوعه صفة قد كذا ان لا راد ان يوجه كذا كذا كذا في الكتاب يعرف الوكيل باسمه ونسبه واقام البينة على حد يد
 وكذا في اوصيات سمران يسأل الطالب لينة على يد على ان حرقه كذا في الحزنة ونسب ان يبدل ويكتبه عن ابن قاتل الله لغزو على هذا قال المصد الشهد في
 لا يقبل ان لم يكن عنوان لماض فلو كان على القلب يقبل ابو يوسف وسم وكفى بالعنوان انما هو الاحتياط فالا وان امكن في كتاب بن فلان فلان
 اسم القاضي لكتبه نسبة اسم العاصي المطلوب ليدنسبه لم يخرج الكتاب ولو كتب اسم القاضي لكتبه نسبة لم يكتب اسم القاضي لم يكتب
 ونسبه لكن كتب الى من بنه كتاب هذا من قضاة المسلمين وحكامهم لا يجوز ابو يوسف وسم وها هو عليه على الناس اليوم واجمعوا له وكتب
 اسم المكتوب ليدنسبه لم يكتب الى كل من حصل لينة كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم جازفات كل قاضي حصل لينة عليه ولم يكتب
 في كتاب تناوغة ليدنسبه وان كتب فيه تاريخا ينظر هل هو كان قاضيا في ذلك الوقت ام لا ولا يكتفى بالشهادة او العيّن مكتوبا وكذا كونه
 كتاب القاضي لا يشهد بحد شها وتهم بحد كونه وكما لو شهد على اصل لمادة ولم يكن مكتوبا لم يعمل به فاذا جاء الكتاب ينبغي للمكتوب
 اليه ان لا يقبل الكتاب الا مع خصمه فان قبل بدون الخصم حاز ولا يقول داور الكتاب ينبغي ان يحضر خصمه مجلس القضاء ان حضر
 فربما اذن الرضا وان محذوق القاضي الدعي مات لم يثبت الكتاب ذلك القاضي فان شهد على لحم وقوة الكتاب العلامة واه وصال و
 توقيع القاضي يسأل القاضي عن الشهود والمرعير منهم بالعدالة ولا يفتح الكتاب قبل العدالة ولا يدين من حضره الخصم ويسأل القاضي لشهود
 من القاضي كاشف هو على ان يكون البعض الحلف اما القاضي هل للقضاء عندنا وان كان القاضي لا يعرف الذي جاء به الكتاب
 انه البينة وان يثبت البينة فلان بن فلان ان سأل بحد كان فضل لا بد الرصيد على اثباته لا يكون الا شتات اثباته انما يثبت ان
 قبل القاضي الكتاب قواه على الخصم وكتبه ما للشهود ليدنسبهم فلم يحصل الشهود حوافر القاضي كذا في كتاب بن فلان في كتاب بن فلان في كتاب بن فلان

اوفى وكذا لو مات القاضى اكتب بعد ما وصل الكتاب الى القاضي المكتوب له قبل القراءة وكذا لو عزل وتومات الكتابة عن قبل
 ان يصل الكتاب الى الكتاب لا يقضى ولو لم يمت الكاتب لكن مات القاضى المكتوب اليه وعزل واستعمل مكانه اخر ثم وصل الكتاب ليس
 القاضى لثاني اذ يقضى بهذا الكتاب عندنا وينتفى للقاضى المكتوب ان يدعى الى الشهادة ونحوه ما في الكتاب يكون عندهم فحكمهم الشئ
 عن ما في الكتاب قبل فتح الكتاب في كتاب الشهود الا ان لا جل طهر الدين الرغيني ويكتب للقاضى عند ثبت غيبته عندي بالبنية العادية لو اطلب
 من القاضى ان يكتب في الدين الموجب ليدعى بين الملاحج ادعى المطلوب ان الطالب يراه عن كل قليل كثيرا واستوفى اقام البينة وقال انا
 اريد ان اقدم طلب البينة واخاف ان ياخذني بالاداء فيجهد ابراء ولا يستيفاء وطلب من القاضى ان يكتب له الى قاضى تلك البلد عند محمد
 يكتب عندي يوسف لا يكتب واجمعوا انه لم قال محمد في الاستيفاء بالاداء مرة واراد ان ياخذني بالاداء محمد اخوف يكتب ولو كان حاضرا
 ادعى عليه ابراء ولا يستيفاء وطلب من القاضى ان يكتب له عن الحق حتى لو تكلم بيمين البينة فانه لا يجيبه وقال في المحيط قبل يمين قبل لا يتقبل
 وعلى هذا الخلاف لو قال لدعى في هذه المسئلة خاصني ومحمد ابراء مرة يجيب ان يقبل الشهادة بلا خلاف كما في تلك المسئلة ومنها ما
 منها ما ذكرنا ومنها اذا ادعى ان التفسير ستم المتفقد هو نائب واقام البينة وطلب ان يكتب هل يكتب على ذكره من الخلاف ومنها امرأة
 ادعت الطلاق عند القاضي على زوجها القاضى طلبت الكتاب هل يكتب على ما ذكرنا من خلاف وتوالت ان زوجي طلقني ثلاثا وانقضت
 عدتي وتزوجت باخوفا في اخاف ان ينكر الطلاق فاحصرت زوجها وقالت للقاضى سلا حتى وانكر ائت عليه فالقاضى يسأل من غير خلاف
 والقياس في الكل سواء وهذا الصياغة للقاضى هل يكتب بعلمه فهو كقضاء وعلمه قد ذكرنا والقضاة لهم ان القاضي يكتب بالعالم لما حصل
 قبل القضاء بالاجماع كذا قال البعض ولو اقامه فاهلا واحدا عند القاضي سئل ان يكتب بذلك كتابا الى قاض اخر فعلى رجل واخره او بما
 اينا وانتهى وقال هو معروف للنسب سنا وهو في يد ابراهيم استرقه في بلد لكل وطلب الكتاب به فانه لا يكتب في قولنا يجيبه محمد على ما ذكرنا والله
 هذا الخلاف وفي المحيط ذكر في اول باب النفقة من ادعى القاضى قاضى كوخ وقاضى حبل انقيا فقال احدهما للاخوان فلا فاهلا
 بكذا لا يقضى به حتى يبعث اليه لرفعة اتماعا لثمة في كتاب القاضى الى القاضي قالوا هذا الزام يكن كل واحد منهما رمان هذا والمقالة في
 مكان هو قاضى فيه اما اذا كان في مكان هو قاضى فيه فينبغي ان يقض في مكان القرض من الرقعة في فصل من افتادى لصغرى
 من باب القضاء ادعى رجل على امرأته لا يخرج من حواشيها فالقاضى يبعث اليه مع المدعى وشاهد يد عدلين ممن يعرفها فان اقرت
 يشهد عليها شاهدان وان انكرت وسأل من القاضى المدعى ان يحلف عليها امين القاضى من فتادى في القاسم من باب القضاة اذا
 وكلت المرأة من الخصومة والامراة لا تستحلف له لم يعرف بالخروج ونحو الطة بعث القاضي ثلاثة نفر من المدول استخلفوا
 واحد منهم واخرون فيشهدان على غيبته او على نازلها ولو رضى القاضي بغيره او وكيل والنائب والقيم يجوز عند البعض وعند اكثر من لا يجوز
 الصنفان هكذا ذكرنا في الخزانة وان حلف النسب لم يدكر الاسترقاق يكتب بالاعتاق لان هذا دعوى النسب فمهما كان دعوى عدلين بخلاف
 السند كادى لا يربى ونعم المأثور الرق عند فلو كان دعوى المأثورة عندى **الفصل السابع في اليمين** وهو مشتمل على ثلاثة
 اجناس الاول نيم يحلف فيه مسائل الصبي والعبد والوقت مسائل الصالحات في نيم مجرى فيه الاختلاف وفيما لا يجزى الثالث في كسبه
 الاختلاف بها الاول في افراد الاصل في باب الاقرار بترك اليمين ان الصبي المأذون يحلف كالباية قال هذا ولا يوجد هذا في
 الاصل فقال رحمه الله وزاد في لا تقية فقال الصبي للتاجر يحلف وكذا المعتاب وكذا العبد للتاجر وكذا المكاتب يحلفون في المحيط في السواد

عن محمد بن لو حلف الصبي ثم ادركه لا يحلف هذا دليل على ان بينه معتبر وفي الاصل للصبي لما ذون اذا اقرب بين القارة يصح واذا انكره فحلف
 ودوى الحنفى عن ابى حنيفة انه لا يحلف وفي باب مسائل متفرقة اذا اقرب الرجل لسان ومات المقر فقلت ورثته ان ابا نافر كاذا باو
 انت اي المقر له عالم بذلك وارادوا تخليفه لم يكن لهم ان يحلفون على ذلك واذا قال المقر قوربت لك ذلك رجوت اقراى يحلف المقر له من
 ادعى على آخرى فقال له المبيع الا انك اقلنتى تحلف مدعى الشراء قال المدعى عليه ذلك راى البيت بناء هذا الدار والمدعى يعلم بذلك وطلب
 عين المدعى لا يحلف المدعى لجواز ان يكون المدعى عليه هو الباقي بامر المدعى فيكون المدعى حتى لو قال المدعى عليه
 بنيت الدار لنفسه لغير المدعى يحلف رجل في يد ضيعة في عمره انه وقف حجة على بيه واولاد بيه خاصة فادعى رجل له وقف على
 اولاده وانما من اولاده لا يحلف صاحب اليد الا اذا كان في يد صاحبه اليد شئ من الغلة فحلف على نصب المدعى وهذا على قول
 من يقول للوقوف عليه من الخصومة ينبغي ان يكون الدعوى من المتولى حتى يحلف المدعى عليه في الوجها الثاني ولو ادعى على صبي
 محجور اوله بنية يحضر الصبي مجلس الحكم ويدعى على بيه بخضرته ويشترط اليه ويقيم البينة هذا في القضية في بابا ليعين في ابواب
 الكفالة تمامه ولو ادعى لوصى لاجل الصبي شيئا قال رحمه الله قال الشيخ الامام ظهير الدين يشترط حضرة الصبي ايضا ولو لم يكن له
 بينة لا يشترط حضرة الصبي وفي الفتاوى لصغرى في كتاب المدعى على صبي صغير شيئا له صبي حضرة لا يشترط حضرة الصبي
 ان لم يكن له وصى وطلب نصب لقاضى ينصب يشترط حضرة الصبي وسياق تمام في فصل نصب لوصى ولو ادعى على عبد محجور رجل
 ما لا سبيل له استهلاك او الغصب يشترط حضرة المولى لسماع البينة بخلاف العبد لما ذون حيث لا يشترط حضرة المولى العبد الماذون
 كالمحجور في له يحلف بعد ذلك ان كان الدين واجبا عليه بسبب الاستهلاك يباع فيه وان ادعى عليه دين لا يواخذ به الا بعد العتق كذلك
 الكفالة او النكاح بخلاف ان المولى يستخلف ايضا ان حلف برئ وان نكل واقر وثبت وصبر حتى يعق واختلف مشائخنا في الدين المولى
 والا صحانه لا يحلف قبل حلول الاجل وفي العيون رجل ادعى على رجل شيئا واراد استهلاكه قال المدعى عليه هذا الشئ لابنى الصغير
 فقلت لا يحلف وهو كالتاويل عن ابنه الصغير في فوائد الفضلى عليا ليعين في قولهم فاذا استخلف فكل والمدعى عايد ارض يقضى بالارض
 المدعى ثم ينظر يلزم الصبي ان صدق المدعى كان كمن قال ان كذا بضمين الوالد المدعى قيمة الارض عند محمد بن فوخنا الارض من
 المدعى يقضى للصبي وهذا بمنزلة مال او القاش لم يظن محمود ولا تصدق قيمة لا يسقط عنه اليقين بهذا كذلك ههنا فوقع منه وفي
 القضية رجل ادعى على آخر ما لا يلزم السكوت فلم يجبه صلا يوخذ منه كفيل ثم يسأل جيرانه عمن يباقة في لساننا وسمعنا ان اخبروا انه
 لا افة به بخضر مجلس الحكم فان سكوت ولحقب ينزله منكرا اذ لا امام السخى هذا قولها اما عند ابى يوسف يجب حتى يجيب ان ظهر
 انه اخبر عن عيب بالاشارة فان اشار بالانكار وعرض عليه ليعين فان اشار بالاجابة كان مينا ان حلف ادعى منزلة في يد رجل له ملكه غصبه
 منه وان ذلك له وسلكه وهو يتبعه عن ذلك فقال المدعى عليه انه وقف على جهة معلومة صار وقفا وعليه ليعين المدعى ان حلف برئ
 وان نكل ضمن قيمته ولا يراد فم المنزل ليه كذا لاقام المدعى عليه بنية على له وقف على جهة معلومة ولو لم يكره فحلف لا يندفع عنه اليقين
 صار وقفا باقراره والبنية فضل لا يحتاج اليه بهذا اذا قال هو وقف اما اذا قال وقفها على جهة معلومة واراد المدعى
 ان يحلفه فحلف عند محمد بن خلافا لهما بناء على مسألة غصب لعقار لما كان غصب لعقار تحقيق عند محمد بن كان الغلبت مفيد
 عنهما لما تحقق لا يحلف كذا لا يكون مفيد ولو اراد ان يحلفه لياخذ الدار لا يحلف بالاتفاق والفتوى على قول محمد بن المشقة في فتاوى الفضلى

نوع منه في ادب القاضى المخصف في الاقضية ايضاً رجل ادعى على آخر عينا او ديناً فاصطلى اعلان يحلف المدعى عليه عند غير القاضى
وهو برئ فهذا باطل ولو اقام البينة يقبل ولو لم يكن له بينة يحلف ثانياً لان الاول عند غير القاضى ولو اصطلى اعلان يحلف المدعى
عليه انه ان حلف المدعى عليه ضامن او اعلان يحلف الطالب المطلوب ونضع المال على المدعى عليه او اعلان يحلف الطالب
اليوم او اعلان يحلف المطلوب اليوم على انه ان لم يحلف اليوم فعليه المال او اعلان يحلف الطالب المطلوب بطلاق او عتاق او
ان يحلف الطالب اليوم انما يأخذ الحق الصلح في جميع هذه المواضع باطل كذا في كل موضع على خلاف الشرع وفي ادب القاضى
قبيل باب القاضى يجلس مع غيره لو قال المدعى لي بينة حاضرة ولكن مع هذا استخلفه فان القاضى لا يجيبه الا في ذلك عند الحقيقة عند
ان قلل بئني حاضرة فكن لا اقل على تباينها القاضى يجيبه وفي ادب القاضى للخصم بعد هذه ابواب وفي العيون وفي الاقضية فان قال
لي بينة حاضرة في البلد لا يجيبه في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف يجيبه وقول محمد مضطرب وذكر خزانة السلام على البردوى
ان القاضى يحلفه في قول ابى حنيفة وعندهما لا يحلفه واذا كانت المسئلة مختلفة يقوض الى رأى القاضى اذا سأل بعد ما خلف
ان يعطيه رقعة ان فلان ادعى على فلان كذا وحلف حتى لا يحلفه ثانياً القاضى بالخيار ان شاء كتب في رقعة عليه وان شاء
كتب في المحضر الذى كتب فيه الدعوى والا نكار واعطاه وفي ادب القاضى لو اقام المدعى البينة بعد ما حلف المدعى عليه يقبل
كذا لو قال المدعى المدعى عليه احلف فانت بريء او قال اذا حلفت فانت بريء فحلف ثم اقام هو البينة يقبل اما اذا قال المدعى البينة
لي فحلف المدعى عليه ثم اتى هو البينة يقبل في رواية الحسن من ابى حنيفة وعن محمد انها لا يقبل لكل في الاقضية وفي ادب القاضى
شفسر لائمة الخواري وفي العيون في كتابه لا يفرار ولو قال المدعى كل شهود شهدوا لي فيهم شهود زور او قال ليس لي عند فلان
شهادة فيما ادعى قبل هذا الرجل او قال لا شهادة لي عند فلان فهو على هذه الخلاف وفي اجناس المناط في كتاب الشهادات لو قال فلان
لا شهادة لي على هذا او قال لو اشهد فهو زور او قال ليست لي شهادة ثم يشهد يقبل لعله نسي ثم ذكر او لم يكن له شهادة ثم صار
تجلى ادعى على آخر لا فائدة يمينه بدلهم او صالح من يمينه على درهم لم يكن المدعى ان يحلفه بعد ذلك على الدعوى لو اشترى
يمينه بعشرة له ان يحلفه بعد ذلك المدعى اذا استخلف المدعى عليه قال انه حلفنى عند القاضى فلان على هذه الدعوى او
ابرئنى عن هذه المال يسمع ولو اقام البينة يقبل ان لم يكن بينة واراد ان يحلفه ذكر الامام فخر الاسلام البردوى في نسخة من
ادب القاضى ان المدعى انقلب مدعى عليه ان نكل يندفع الدعوى عن المدعى عليه وان حلف يوجه المال نحوه لان دعوى المدعى
عن المال اقرار بالمال على ما سياتى بيانه في كتاب الافراد وفي ادب القاضى للخصم اخرباب اليمين لو ادعى على فلان انك وصى فلان
الميت او هو وكيل فلان وهو ينكر او ادعى الاستحسان على جرح انكر المستصحب لا يحلف لانه ليس بلازم المسئلة في الواقيات انطلق
ايضاً هذا اذا ادعى على آخر لا فائدة يمينه بدلهم او صالح من يمينه على درهم لم يكن المدعى ان يحلفه على ذلك اليمين بعد ذلك
ولو اشترى يمينه بعشرة له ان يحلفه بعد ذلك المدعى اذا استخلف المدعى عليه فقال انه حلفنى عند قاض فلان على هذه الدعوى
او قضية له او ابرئنى عن هذا المال يسمع ولو اقام البينة يقبل ان لم يكن له بينة واراد ان يحلفه عند الخصم يحلف المدعى عن
القاضى ابى حاتم انه يحلف المدعى عليه فلهذه المدعى عليه مال لم يحلفك عليه هذا حسن قضاء ما ذكره المخصف وذكر الامام
البردوى في ادب القاضى ان المدعى انقلب مدعى عليه ان نكل انك حلفنى عند القاضى المدعى عليه وان حلف يوجه المال نحوه

لأن دعوى الأبناء عن المال قبلو بالمال على ما لا ياتي في الأقرار في المحيط في المسئلة أقاويل كثيرة والصحيح أنه يحلف المدعى على دعوى
 البراءة كما يحلف على دعوى التكليف واليه حال الأمام الحلو في دعوى عليه كثير قضاة زماننا ولو حلف أحد الورثة رجلا لم يكن لبقية
 الورثة أن يحلفوه وكذا لو حلف أحد شركاء العنان أو المفاوضة ليس للشركاء الآخرين يحلفه وبمثله ولو ادعى رجلا حقا
 من شركتهما فتوجه اليه من عليهما بخلافهما جميعا وأحد المشتريين إذا حلف المدعى عليه لبقية الورثة أن يحلفوه ثانيا **جنس**
 آخر فيما يجري فيه الاستحلاف وفيه لا يجري وفي الجماع الصغير لا يمين في حد إلا أن السارق يستحلف فان نكل ضمن ولا
 يقطع ولا يمين في نكاح ولا رجعة ولا في في بلاد ولا رق ولا ولد ولا دعا ونسب ولا لعان بناء على أن الاستحلاف لا يجري في
 الأشياء الستة والقول قول المدعى عليه من غير يمين وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد في ذلك كله يمين العنان
 فإن نكل حبس حتى يقر أو يحلف ولا يقضى عليه بالنكول وهذه بناء على أن النكول بذل أو أقرار عند أبي حنيفة والبذل لا
 يجري في هذه الأشياء وعندهما الأقرار والأقرار يجري في هذه المواضع وهذه كله إذا لم يقصد به المال فان قصد به المال
 يستحلف بالأجماع فتورته امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها وظلمها قبل الدخول بها ولها عليه نصف المهر وطلبت فأنكر
 يستحلف بالأجماع فإن نكل يقضى عليه بنصف المهر الزيادة على هذا في الفتاوى قال رجل تزوج امرأة بشهادة شاهدين
 فمات الشاهدان وأنكرت المرأة النكاح ليس للزوج أن يخاضعها عند أبي حنيفة وقام هذا ذكرناه في كتاب النكاح مع الجواب
 المختار وصورة النسب امرأة ادعت على مولاهما أنها ولدت منه هذا الولد أنكر المولى وصورة العنان امرأة ادعت على رجل
 قد فاموجب العنان صورة النكاح قد ذكرنا وصورة الفروع في الأيلاء إذا ادعى الزوج بعد انعقائه مدة الأيلاء أنه كان فاء إليها
 في المدة فأنكرت المرأة أو على لقلب صورة الرق إذا ادعى على مجهول نسب أنه عبده أو ادعى لمجهول ذك فأنكرت فله صورة الرق
 يستحلف وصورة دعوى لواء اختصام في ولاء العتاقة أو ولاء المولات في النسب أيضا لو ادعى أنه ذك أو والد له فان ادعى
 الميراث بهذه الدعوى بعد موته أو ادعى لنفقة في حال حيوته يستحلف على النسب بالأجماع فان حلف برئ وإن نكل يقضى
 بالمال ولا يقضى بالنسب كل شيء ادعى على رجل من عهده من النفس فتنل يقتصر أن نكل في النفس يحبس حتى يقر أو يحلف
 وعندهما في النفس غير هذا إذا نكل قضى عليه بالأرش لا يقتصر قال في المحيط ذكر في لاقضية أن على قول أبي يوسف يحلف
 على النسب عن محمد بن أبيان في رواية على الحاصل هذه في الجنابة على الحرة وإن كانت على العبد وكانت الجنابة عمدا في النفس
 فالعبد هو الخصم واليهين عليه وإن كان خطأ في النفس يحلف الولي على العلم وفي لطف الخصم هو الولي عمدا كان
 أو خطأ وفي أدب القاضي للخصم في أخرباب يمين ولو أن رجلان ادعى على أحدهما ذك وصى فلان الميت وأوصى فلان
 له الثلث أو هو وكيل فلان وهو منكر وادعى الاستصناع على رجل أنكر المستصنع لأنه ليس بدارم وفي النوازل رجل
 أخرج مكا باقرار رجل فادعى المقران المقر له ردأقراره وأراد أن يحلف على ذلك له أن يحلفه وفي الزيادات في الجواب
 الوكالة في كل موضع اقرلزمه فإذا أنكر يستحلف الأفي ثلاث مسائل منها الوكيل بالشراء إذا وجد بالمشتري عيبا فأراد
 أن يرد بالعيب وأراد البايع أن يحلفه بالله ما تعلم أن الموكل رضى بالعيب لا يحلف أن اقر الوكيل لزمه ذلك ويحل
 حق الرد الثانية لو ادعى على الأمر رضاء لا يحلف وإن اقرلزمه الثالثة الوكيل بقبض الدين إذا ادعى المديون أن الموكل

أجابه عن الدين وطلب بين الوكيل على العلم لا يخلف وإن أقر به لزمه قال في المحيط كذا قالوا الوكيل يقبض لدين إذا قال له الغريم أن موكلك أبرأني عن هذه الدين أو أدية وأنكر الوكيل لا يخلف ما تعلم ذلك من موكلك ويقول له القاضي ادلية أثبت على خصوصتك مع الموكل كذا الوكيل يأخذ الدار بالشفقة وفي القضية رجل ادعى كفاة أو حوالة على أخروا بينة له يخلف وأن نكل لزمه المالح أن حلف برئ ورجع على الأصيل والمخيل تجل ادعى على أخروا وأقام البينة فقال المدعى عليه للقاضي خلف المدعى أنه حقيق أو خلفه إن شهوده شهد وأبحق لا يخلف وكذا في كل موضع كان بخلاف الشرع ولو أراد أن يخلف الشاهد بالله فقد شهد بأبالحق لا يخلف وفي القضية وكذا فيما كان بخلاف الشرع ولو أراد أن يخلف الشاهد بالله فقد شهد بأبالحق لا يخلف وكذا إذا أنكر الشاهد للشهادة لا يخلف كذا إذا قال كواه يبيش أربن كواهي بكليت من أقرار كره است يا ابن محمد ورا وجهت خوف دعوى كره است لا يخلف **نوع منه** وفي الزيادات في الباب الثاني من الشهادات رجل حضر رجلا وادعى أن فلانا وكله بالخصومة معه في كل حق قبله وادعى عليه مالا لموكله فحلف المدعى عليه المالح الوكالة فقام المدعى بينة على الوكالة فقبل أن يبين بينة الوكالة أو قبل أن يقضى بها أقام البينة على المال القيسل أن لا يقبل البينة على المالح في الاستحسان يقبل لم يذكر فيه خلافا فدوى الخصم أن على قول أبي حنيفة لا يقبل عندهما يقبل ثم عند أبي يوسف يقضى بالوكالة وكذا إذا أقام البينة على المال والوكالة جلد وجهنا ثلث مسائل أحدها هذه الثانية ادعى رجل على رجل أنه وصى فلان بن فلان وإن لميت قبل هذا الرجل الف درهم فقام البينة على الوصاية والمال جميعا الثالثة ادعى رجل على رجل أن أباه فلان بن فلان مات وكلا ورث له غيرة وإن له على هذا الرجل الحاضر ألف درهم وأدعى عينا لابنه في يد رجل أقام البينة على النسب الوفاة والدين بعد ذلك أن عدلت بينة المال لا يقضى بشيء فإن عدلت بينتان يقضى بالوكالة ثم بالمال وإن عدلت بينة الوكالة دون المال يقضى بالوكالة ولا يقضى بالمال قبل ذلك أن عدلت بينة المال يقضى بالمال والأفلا وهذه المسائل في أدب القاضي للخصم أيضا في جواب اليمين ثم ذكر حكم البينة ولم يذكر حكم اليمين وتماز المسئلة في القضية صورتهما رجل في يده ألف درهم ولدها رجل قال كان لأبي عليه ألف درهم مات وتركها ميراثا لي وقال نوالها ميراثي فبها مسائل الوارث والوصي له والغريم والوكيل المشتري أما الوارث لا يخلو أمان ادعى يتركه وذكرنا وعينا وقال أنه غصب أو قال دية أو لا يعترض بشيء إن أقر أو لا يبدى بجميع ما ادعى الدين والعين ويؤمر بتسليمه إليه إن لم يتركه الكل العين والدين إن كان له بينة يقيتها وإن لم يكن يستخلف وهذا استحسان وهو قولها واليه رجع أبو حنيفة قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله اعتقاد على جواب الاستحسان في هذه المسئلة دون القياس يستخلف على حاصل الدعوى سنين في الجلس الثلاث فلو أقام البينة على النسب الموت دون المال تقبل يخلف في المالح لو أقام البينة على المال دون النسب والموت لا يقبل وكذا إذا أقام البينة على النسب دون الموت والمال أو على الموت دون النسب والمال ولا يخلف وهذا قياس على القول المعتد يخلف على العلم في دعوى النسب بخلاف الوكالة لأنه أقرب إلى الحق للغائب فلا ينتصب خصما بعد اثبات النيابة والوكالة عنه وهذا يدعى العين والدين لنفسه فيستخلف في كل الصورة ثم في كل موضع أمر بدفع المالح إلى اليمين أو أقراره بالكل لا يكون هذا فضلا على لغات حجة إذا حضر الغائب حيا فظهر كذب به فانه يغرمه المال ولا يبرأ بالدفع والدين أو أقراره بالكل لا يكون هذا فضلا على لغات حجة كان أبو يوسف وغيره من أصحابنا منهم الله يقولون أن لا يخلف في كل سبب لو أقر المدعى عليه لزمه بخوان يدعى أنه أبو أو ابن

بأن زوجته أو مولاها أما إذا ادعى أنه أخوه أو عمه ونحو ذلك لا يحلف لأن فيه حال للنسب على غير إلا أن تدعى حقا في ضمنه دعوى النسب
 بأن ادعى ميراثا من جهة وقال أنه كان أخاه الآن يصح دعواه وليسمع بيته ويحلف إن أنكر دعوى النسب وكذلك في دعوى العفة و
 هكذا في شرح الجامع الصغير في باب القضاء باليمين وأما الوصية رجل ادعى على أخوان أباه أو صلي له بثلاث ماله وقد مات في يده كذا
 من تركته فعلى ما ذكرنا الآن في فصل وهو أنه إذا أنكر فحلف فكل قضى عليه بالثلاث ودفع إليه ثم ظهر أن أباه حي وحضر ليس له أن يضمن
 الابن لأنه مضطرب حيث قضى عليه بالثلاث ودفع إليه ثم ظهر أبوه حيا ليس له أن يضمن الابن لأنه مضطرب حيث قضى عليه بالثلاث
 وأما الوكالة فصورتها ادعى رجل على أخوان لفلان عليه الف درهمين أو عند الف درهمين ودفعه وانه وكله بقضائها
 منه فإن أقروا له عليه بذلك في الدين يوم بالدفع اليه وفي العين لا في ظاهر الرواية وإن أقربا بالوكالة وأنكر المالك لا يصح خصما
 ولا يقبل البيعة على المالك لأن قيم البيعة على الوكالة لأنه لم يثبت كونه خصما بأقربا المطلوب لأن أقربا للملك ليس بحجة في حق الطالب وإن أقربا للملك
 وأنكر الوكالة لا يستحق الوكالة لأن الاستحلاف يترتب على دعوى صحيحة ولم يصح لأنه لم يثبت كونه خصما لعدم ثبوت الوكالة إلا
 إذا أقام البيعة على الوكالة وذكر الخصم أنه يحلف على الوكالة فما ذكر في القضية أنه لا يحلف فهو لو أنكر الكل فهو كما إذا أنكر
 الوكالة وحدها وإن كان له بيعة فأقامها على الوكالة والمالك يقبل عندا بحقيقة بناء على أن الوكيل يقبض للدين بلكل الخصومة عند
 قامة الوصاية فصورتها رجل ادعى على رجل أن فلان بن فلان مات وأوصى اليه بقبض حقه الذي له على هذا الرجل فعلى ما ذكرنا
 في فصل الوكالة إلا أن هذا إذا أقربا لكل يؤم بالتسليم إليه الدين والعين سواء بخلاف الوكيل وأقربا بالوصاية والموت وأنكر
 المالك يحلف وأن أقربا للمالك والموت وأنكر الوصاية فللقاضي أن ينصب وصيا وليس له أن يحلف لما ذكرنا أنه لا يحلف في دعوى
 الوصاية لأنها ليست ببلدزم وأن أقربا بالوصاية والمالك أنكر الموت يحلف على عمله كما في الوارث وإن أقام البيعة في جميع ذلك تقبل وأما
 الشراء فصورته رجل ادعى عبدا في يده رجل إليه ملكه اشتراه من فلان الغائب وصدقه ذواليد لا يؤمر بالتسليم إليه ذكره
 الأهم السرخسي وقال في القضية إذا نكل لا يقضى له به فهذا دليل على أنه لو أقربه يؤمر بتسليمه إليه لأن الشراء كالإمراء
 عند الإمام الشافعي وأما الغريم فصورته رجل ادعى أن له على فلان الف درهم من ماله فيطالبه بتسليمه إليه لا يسمع هذا الدعوى
 لأنه ليس بختم نوع آخر من هذا الجنس رجل ادعى جارية في يده رجل فقال للمدعى عليه فلان أو دعها فقال للمدعى فلان فيها
 لك بعد لا يذبح يحلف المدعى عليه أن أنكر بالله ما باعها ولا وهبها منه رجل في يده عبث رشه عن أبيه فلا دعى رجل عليه أنه أودع
 هذا العبد أياه يحلف على تعلمه فإن نكل قضى عليه فلو ادعى أخرا بعد ذلك أنه كان أودع أباه لم يحلف الثاني عند أبي يوسف وكذا
 عند محمد ولو ادعى الغصب لا يحلف الثاني بالاتفاق ويثبت على هذا المسئلة أخرى هي أن الرجلين إذا ادعى عبدا في يده رجل كل
 واحد منهما يقول أنه ملكي فإن أحدهما لا يحلف للثاني وإن أقربا يؤمر بالتسليم إليها ولا يضمن كل واحد منهما شيئا وإن جحد لهما
 يحلف لهما مينا واحدة عند بعض بالله ما هذا العبد لهذا ولا لهذا وقال البعض يحلف لكل واحد منهما مينا واحدة والكرار
 للقاضي بداء بآبها شاء وإن شاء أقرع بينهما بعد ذلك أن حلف لهما برئ وإن نكل لأحدهما وحلف للآخر قضى بجميع العبد
 للذي نكل هذا إذا حلف لأحدهما ولا تشر نكل للثاني أما إذا نكل للآخر لا يقضى له بالعبد ويحلف للثاني أن نكل يقضى بالعبد
 لهما وفي دعوى الغصب يقضى بالعبد بينهما وقيمة العبد بينهما وأقربا الغصب منهما يؤمر بتسليم إليها ولا يضمن قيمة لهما

وتكاد على كل واحد منهما أنه اشترى من ذى اليد فان اقر لاحدهما بالتسليم اليه ثم ان اراد الآخر ان يحلف له ليس له ذلك وان تجدلها
ونكل لاحدهما يقضى به له ولا يحلف للثاني وكذا الوادعيان معا يجادل كل واحد منهما يقضى بالنكل لاحدهما قبل استقلاص الاخر
قضاءه ولو ادعى أحدهما الشراء والاخر الاجارة او الرهن فان اقر المدعى الشراء لا يحلف للاخر وكذا اقر المدعى الرهن او الاجارة
يحلف للمدعى الشراء ولو ادعى كل واحد منهما الهبة او الصدقة مع القبض فهو كمدعى شراء ولو ادعى كل واحد منهما الرهن
او الاجارة لا يحلف للاخر لانه ان اقر لاحد ونكل كان هذا الاجارة المشاع او رهن المشاع وانه لا يجوز رجل ادعى على آخر ان فلان
مات واوصى ليه وانكر لا يحلف وكذا الوقال المدعى وصى الى فلان او وكفى فلان لا يحلف ولو اقام هو البينة يقبل وقى
الحجامة الصغير في كتاب الوديعة رجل في يديه الف درهم وادعاه رجلان كل واحد منهما يدعى انه له بوجه اليا فابى ان يحلف لهما
فهذه الالف بينهما وعليه الف اخرى بينهما كما لو اقر لهما فان حلف لهما انقطعت خصومتها وان حلف لاحدهما ونكل للاخر
فالالف للثاني وان نكل للاول لا يقضى للاول حتى يحلف للثاني بخلاف ما لو اقر لاحدهما حيث يقضى له ولا يجوز رجل ادعى
دينا في ذكوة واحضر الوصى لا يحلف الوصى الا اذا كان الوصى ارثا وكذا الوادعى على الصغير شيئا لا يحلف ابوه وقى وصايا
النوازل رجل مات وعليه دين يحيط بماله او اكثر فادعى رجل على الميت ديناً وعجز عن اقامة البينة فلا يمين على الغواة ولا على الورثة
فان كان له وصى فالوصى هو الخصم في اقامة البينة وان لم يكن له وصى جعل القاضي له وصيا وان كان في المال فضل يحلف
الوارث المسلم اليه اذا اقر قبض اسل لمال ثم جاء بالطلبهم وقال جدها زيوفا نكرب السلم ان يكون ذلك من دهاهم
ان كان المسلم اليه اقر قبض الحياض او قال قبضت حقى واستوفيت الداهم لا يسم منه دعوى الزيادة ولو قال قبضت
الداهم او قال قبضت ولم يقل للداهم يسم دعوى الزيادة ولو ادعى انها ستوقه او رصاص لا يسمه وكان انى الباع اذا ادعى البايع
ان ما قبض من الثمن يفت وكذا رب الدين اذا قبض الدين ثم ادعى انها زيوفا النكل في الاقضية ولو قال لى على فلان الف درهم
ثم قال قضاني زيوفا او قال ودعنى الف درهم زيوفا او قال غصبت منه الف درهم زيوفا ليصدق وصل لم فصل والمثلة
في الحجامة الصغير البعض في كتاب القضاء البعض في كتاب الاقراض وفي اقرار الاصل البايع اذا اقر قبض الثمن ثم قال لم اقبض
اراد استخلاص المشتري يصدق ويحلف استحسانا عند ابى يوسف وعندهما لا يحلف قياسا وهذا خمس مسائل احدها
هذه الثانية رجل اقر ببيع دابة ثم قال قدرت بالبيع لكنى ما بعيت وطلب يمينه الثالثة اذا اقر المشتري بقبض لمبيع ثم قال لم اقبض
الرابعة لا اقال المديون اقرت بقبض المدين ولكنى ما قبضت الخامسة الواهب اذا قال قدرت بالهبة ولكنى ما هبته طلب
يمين الموهوب له النكل على هذا الخلاف وعن محمد انه يرجع الى قول ابى يوسف قال لا امام السر حتى الاحتياط في الاخذ بقول
ابى يوسف ومشائخنا راد اخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء واجمعوا ان البايع لو اقام البينة انه لم يقبض الثمن لا تقبل ابى يوسف
يستحق بدفع طلب الخصم في اربعة مواضع الاول في الرد بالعيب يحلف المشتري بالله ما رضيت بالعيب الثانية يحلف الشفع
بالله ما بطلت شفعتك الثالثة انه اذا طلب المرأة النفقة حلفت ما طلقك زوجك ولا خلف عندك ما لا ولا اعطاك النفقة
الرابعة في الاستحقاق يحلف المسحق بالله ما بعيت ولا هبته وعندهما لا يحلف بدفع طلب الخصم وهذا بناء على مسألة تلقين
الشاهد هو على هذا الخلاف واجمعوا ان من ادعى ديناً على ميت يحلف من غير طلب الوصى الوارث بالله ما استوفيت دينك

من المديون الميت ولا من احل االه اليك عنه ولا قبض لك قابض بامرك ولا ابرأته منه ولا شياضه ولا احلت بذلك ولا شئ
منه على حلف لا عند كسبه ولا شئ منه رهن هذا في ادب القاضي للخصاف للصحة الشهادي عبد في يد رجل ادعاه رجل قال ملكي
اشترته من فلان سندسبعة ايام وقال واليد ملكي شترتني من ذلك الرجل منذ عشرة ايام قال المدعي البيع الذي جرى بينكما التحية
له ان يحلف الحاكم اذ احلف رجل ليس للمدعي ان يحلف عند القاضي تجل دعي على خر مالا واقام البيعة وقضيه واخذ المال ثم
ان المدعي عليه بعد ذلك ادعى عليه مالا فانه يسأل عن المال الذي ادعاه ان قال هو الذي دفعت اليه لم يكن بينهما خصومة لا
صار مقضيا عليه فيه ان قال مال خر هذا دعوى مبتداه قال في المحيط ذكرنا هو خاص حق العبد نوع منه بين حق الله
وحق العبد وهو حد اللعان ولا يجري فيه الاستحلاف عندنا ولو ادعى ما وجب التعزير كقوله يا زنديق اودعي
انضمره اولطه يحلفه فان حلفه لا شئ عليه وان نكل يقضى عليه بالتعزير ويكون التحليف على المحاصل كذا الوعصى احد
من اهل بعسكر الامير يصفه فان فعل ثانيا وبين في ذلك عند المحلف بالله لقد فعلت هذا بعدد واذا ادعى على رجل انك
غصبت مني ثوبا قيمته مائة فقال الغاصب لا ادري ما كان قيمته لكن هلت ان قيمته لم يكن مائة يومرا الغاصب بالبيان
وان لم يبين يحلف الغاصب على ما ادعاه المصوب منه وذكر في كتاب الاستحلاف ان المصوب منه يحلف ان قيمته
الثوب مائة وياخذ قيمة الثوب قال الحاكم الكرمني هذا لا يكاد يصح عندى لان هذا تحليف المدعي لكن يحلف الغاصب على
تيمته ثمسين الى ان ينتهي الى اقل مال ان يتقص منه قيمة الثوب فالزعم ذلك وجعل القول قوله في الزيادة مع اليقين كما اذا
اقر بحق مجهول ومنهم من استعمل تصحيح ما ذكر في الكتاب ببقية مجهولة وهو وجب على القاضي اجبا بحق المصوب منه ولا يمكنه اتصال
المائة لان الغاصب حلف عليه ولا يمكنه تحليف الغاصب كما ذكر لان الغاصب لم يبين جنس الثوب ولا نوعه والاثاب اجناس
حتى لو كان الثوب مسمى في الاقرار يحلف كما ذكر قعين الحلف طريقا يفصل الخصومة والمصوب منه يدعى عليه من وجه لان
اصل الاستحقاق ثبت باقرار الغاصب الله اعلم جلجل **اخو في كيفية الاستحلاف وفي الفتاوى الصغرى التحليف باطلا**
والعتاق والايمان المعلقة لم تجوز اكثر مشائنا فان مست الضرة يفتي ان الراي الى القاضي فلو حلفه بالطلاق فنكل فحلف
بالمال لا ينفذ قضاؤه وكذا لو حلف بالله كد اين سو كند است يجوز فكل لا يقضى عليه في الاقضية لجعل دعي على خراف
وهم ما يدعيه من القرض لا اقل من ذلك والظاهر من مذهب ابى يوسف في جنس هذه المسائل التحليف على حاصل
الذموى كما هو مذهبها والذي يروى عنه التحليف على السبب بالله ما اقضه فذلك خلاف مذهب وذكر الخصاف انه يحلف
ماله عليك ولا قبلك وهكذا ذكره في كتابنا الصلح وفي المحيط قال الشيخ الرازي على البزدي ينبغي ان يفوض الى اى القاضي
ان يدعى الاستحلاف على السبب يحلف على السبب ما هو معتد عنك وفي الخلع ما خلفها منذ ملكتها في ظاهر الرواية على
الحاصل لو ادعى رجل انه شق في ارضه النهر الصغير عواها بان يبين النهر التي شق فيها النهر وموضع النهر من هذه الارض
من الجانبين لا يمين او الايسر وطوله وعرضه ثم يحلف على السبب ما صوب وكذا لو ادعى انه حفروا حفرة قواها بارضه وحكمه جواز
النفصلان فيحلف بالله ماله عليك هذا لاصل السبب قال داود في ادب القاضي في المحيط انه يؤمر بالنكسب فينبغي ان يحلف على
السبب كيلا يتناول قول هذا القائل لو لم يصح بارضه ينبغي ان لا يكون عليه شئ واذا ادعى على اخوانه نقص حائطه وقال

شمس لأئمة الخواري رحمه الله ان كان خلقا لم يجب الإعادة وان كان جديلا ينبغي ان يحلف على المسبب ولو ادعى العبد ان مولاه حلف بعفته ان لا ينزل ابد احلفه على سبب عند الكل لان العتق في المسلم لا يحتمل النقض بعد ثبوته قال الامام السرخسي يستحلف اذا ادعى على خروما فانكرته ادعى في مجلس اخر استهلت مع هذا المال قبل يحلف على المال لا على الاستهال وفي القدوري في دعوى البيع يحلف بالله ما بينكما البيع الساعة ولا يحلف بالله ما بعث وكذا في الاجارة يستحلف بالله ما بينك وبين هذه المدعى اجارة قائمة لازمة اليوم في هذا العين المدعى ولا له قبلك حق بالاجارة التي وصف والمزارعة والمعاصلة كالاجارة ولو طلب الاجر يحلف بالله ماله قبلك هذا الاجر الذي سمي لهذا المدعى والذي ادعى انه اخبرها وفي دعوى الطلاق يحلف بالله ما هي بائن منك الساعة ولا يحلف بالله ما تزوجت وفي الاقضية امة ادعت الحرية يحلف ما هي حرة الساعة بهذا العتق الذي تدعى قبلك ولا يحلف على العتق وعند ابي يوسف يحلف ما اعتقها وان كان المدعى عبدا ان كان ذميا فذلك وان كان مسلما يحلف بالله ما اعتقه كما ادعى امرأة ادعت على زوجها تطليقة رجعية يحلف ما هي طالق منك الساعة وان ادعت التطليقات الثلاث في ظاهر الرواية انه يحلف بالله ما هي بائن منك الساعة بثلاث تطليقات كما ادعت ان شاء حلفه ما طلقها ثلاثا في هذا الكتاب الذي يدعى لا يحلف ما طلقها ثلاثا مطلقا وكذا الولم يدعي لكن شهد واحد عدل او جماعة فتناق وتوادعت انها سألته الطلاق فقال امر بك بيدك وانها قد اختارت نفسها وانكر الزوج يحلف ما قلت لهذه منذ اخر تزوجت وحبها امر بك بيدك بعد ما سألتهما الطلاق فاخترت نفسها ولو اقر بذلك ثم ادعى النكاح بعد لم يصدق وعند ابي يوسف يحلف على الاصر والاختيار كما ادعت الا اذا مرض وقال بعض مشائخنا ان يحلف على الاخر والاختيار ههنا عند الكل ان اقرب الاصر وانكروا اختيارها نفسها يحلف على العلم وفي دعوى البيع يحلف بالله ما لهذا عليك ثمن هذه العبد يدعي انه باعك به ولا يحلف على الشراء وعلى قياس قول ابي يوسف يحلف ما اشتريت هذا اذا ادعى انه سلم المبيع فان ادعى انه لم يسلم يحلف ما عليك ثمن هذا العبد وقبض العبد ولا شيء منه وقال ابو حنيفة لا أحلف ما اشتريت ولا ما استودعت ولا ما اعارك ولا ما استاجرت منه ولكن احلفه ماله قبلك ما ادعى هو قوليها وكذا لو كان المدعى هو المشتري والبايع منكر ان ذكرانه سلم الثمن يحلف على الحاصل الا في رواية عن ابي يوسف وان ذكرانه لم يسلم الثمن يقال له احضر الثمن فان احضر الثمن فحلف ما عليك قبض هذه الثمن تسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى في دعوى الغصب في نسخة الامام السرخسي رجل غصب جلوية وغتبا فاقام المغضوب منه بيعة انه قد غصب منه جلوية فانه يحبس حتى ينجى بها ويردها على صاحبها وهذه الدعوى صحيحة مع قيام المجعالة للنضرة وفي دعوى الغصب من الاقضية يحلفه ماله هذا عليك عبدا لا قيمة عبدا هو كذا ادركها ولا اقل من ذلك ولا يغلو اما ان قال المدعى العبد المعضوب قائم في يدي او قال هالك او قال لا ادري ان قال قائم في يدي باصره القاضي باحضار العبد من غيره كرا القيمة وهكذا في سلم المتعول وفي القدوري لا بد من ذكر القيمة والصفة وفي اللابة يد كرسنها وقيمتها ثم اذا حضره يحلف بالله ما هذا العبد ملك هذا المدعى من الوجه الذي ادعاه ولا شيء منه فان ذكر القيمة فهو احوط ولو انكر ان يكون العبد في يديه على رواية الخصاف لا كرقية العبد وجنسه ونسبه على ما اشارهم ماله في يديك هذا العبد الذي يدعيه ولا شيء منه من الوجه الذي يدعي ولا له عليك ولا قبلك قيمته ولا شيء منه فان اقام المدعى البيعة ان هذا العبد في يديك حبس حتى ينجى به فان مضى ملن ولم يحضره قال

لا اقر عليه او قال هلك فانه ينتظر القاضى مدة التلوم مغفوضا موكولة الى اى القاضى ان وقع في قلبه انه صادق وبين الشهود
قيمة العبد في شهادتهم قضى القاضى مغفوضا عليه بقيمة العبد وان لم يكن له بينة القول قوله مع يمينه فان حلف من كل اعطاه
القيمة بقول المعضوب منه ثم ظهر العبد فهو للغاصب وان حلف الغاصب واخذ القيمة بقوله ثم ظهر العبد فالمولى بالخيار
ان شاء رضى بالقيمة التى اخذها وان شاء ردها واخذ العبد في غصب الاصل ان كان القضاء بالبينه او بالنكول او باقرار
من غاصب العبد لا سبيل للمعضوب منه على لعبد ان كان القضاء بالقيمة بزعم الغاصب بعد ما حلف بخير المعضوب منه
سواء كان قيمته مثل ما اخذ او كان بينهما تفاوت هلك اذا قال له المدعى انه قائم في يده فأن قال انه هالك في يده او قال
لا ادري قائم او هالك فانه يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة باتفاق الروايات واذا بين القيمة وسقى قد حلف بالله هلك
عليك قيمة هذا العبد كاشى منها وهو كذا وان قال لا ادري قائم ام هالك يحلف بالله ماله هذا المدعى وكاله قبلك
ولا عليك هذا العبد لا قيمته ولا شئ منه ثم في ظاهر الرواية سواء ادعى الغصب او لم يدع لكن ادعى العبد وعند ابى يوسف
ان ادعى الغصب يحلف على لغصب بالله ما غصبته الا اذا عرض فيقول قد يغصب الرجل عبدا ثم لا يلزمه تسليم اليه بل
اشترى منه او وهب فحينئذ يستحلف على جمل المدعى بالاجماع وفى دعوى الوديعة والعارية لا يحلف ما عليك تسليم هذا
العبد اليه بسبب الوديعة بل يحلف ما عليك تسليم اليه وما هذا ملكه وفى دعوى الكفالة حلف ماله قبلك كفالة بذلك المال
وفى قياس قول ابى يوسف يحلف على السبب ما كلفت له وفى ادب القاضى للخصم ادعى على اخوانه خرق ثوب واحد
الثوب معه الى القاضى لا يحلف ما خرقه لكن ينظر في الحق ان كان يسيرا حق وجب النقصان قوم الثوب صحيحا ومفروقا فيضمنه
ذلك النقصان فاذا حلف يقول بالله ماله عليك هذا القدر من الثوب هو الذى يدعى ولا اقل منه فان لم يكن الثوب حاضرا
فان القاضى يكلفه ان يبين قدر قيمة الثوب ومقدار النقصان ثم يترتب عليه الثمن وكذا هلك في دعوى هدم الحائط او فناء
متاع او فجر شاة او غنوة وكوادعى على اخوانه قال له يا قاسم او يا زنديق او يا كافر او يا منافق او يا فاجر او ما يجب فيه
التعزير لا يحلف بالله ما كلفت لك من هذا الحق الذى يدعى وكوادعى على اخوانه وضع على حائط له
خشبة او اجرى على سطحه ماء او نصب ميزابا في داره او وضع على حائطه بئرا او دعى التراب في ارضه او دابة ميتة او شيئا
عما يكون فيه فساد في الارض يجب على صاحبه ان يرفع يحلف على اصل الفعل بخلاف ما تقدم لان هذه الافعال لا يبرأ عنها
بالابراء وهو كالاغارة وهي غير لازمة قال في المحيط لو كان الخشب والمدعى قال كان لي على هذا الحائط خشبة رفعتها او قطعها
لا عمل غيرها وقد معنى صاحب المحيط وهو حق في هذا الحائط او لا يا امر القاضى المدعى بتصحيح المدعى بين ان له حق وضع
خشبة او خشبتين ويبرهن موضع الخشب وغلظها ثم يحلف ماله هذا المدعى في هذا الحائط حق وضع خشبة كذا اشترى
جارية وتقبضا ثم ردت على البايع بالعيب بالنكول ثم جاء البايع وقال ردت على حى حيلة ان اقرا المشتري لزومة ضمن البايع
نقصان العيب الاول فان انكر يريها النساء فان قلن حبل يحلف المشتري بالله ما حدث عندك هذا الحبل ان حلف
ان دفع وان نكل ان شاء البايع امسكها ولا شئ له على المشتري وان شاء رده مع نقصان العيب الاول ولو ادعى على آخر
مائدة درهم للمدعى عليه عند المدعى من خاف لو اقرا بالمال جهد الوهن ينبغي ان يطلب من القاضى حتى يسأل المدعى

هل بهذه الدين رهن فان اقامه باحضار الرهن اخذ المال ان انكر لا يحلف ماله عليك هذا المال بل يحلف ما فلان عليك الف درهم لا رهن به عنده فيمكن ان يحلف على ذلك وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى انما يجب ادعاء الدين على الراهن اذا حضر المرتهن الرهن اذا لم يحضر يمكن ان يحلف ليس عليه شيء ومن مسائل الدين في القضية رجل ادعى على اخوان له على بية الف درهم وانه مات في يد تركه وطالبه بقضاء الدين يسأله هل مات ابوه ان اقر لكن انكر الدين ثبت كونه خصما بقضاءه ان اقام البينة يستوفى جميع الدين من جميع التركة بعد ما حلف المدعى ما قبض شيئا من هذه الدين ولا ابرأه وقدمه وتوقا قال الابن لم يصل الى شيء من تركه الا ان صدق مع هذه اراد استخلافه ليس له على بيته كذا له ذلك ان اقر او نكل ثبت الدين وان كان به يستحلف على كل واحد منها بين يديه وبه اخذ مشاعنا جميعهم الله ولو اقام البينة على الدين مع ان الابن مقرب قبل تمام هذه ياتي في كتاب الدعوى وفي النوازل رجل مات وعليه دين محيط بجميع ماله فادعى رجل على الميت دينه وعجز عن اقامة البينة ليس له ان يحلف الورثة او الغرماء وهذا قول الفقيه ابو جعفر وروا اقام البينة يقبل على القولين فان كان في المال فضل على الدين يحلف الوارث والمخضم في قامة البينة الوصي وان لم يكن وصي جعل للقاضي وصيا ولو كان الدعوى على القلب بان ادعى الابن على ابيه ان كان لابي على هذا الرجل كذا فاقر بالموت والنسب وانكر الدين يحلف على لبتات ولا يحلف ما قبض ابوه منه شيئا بدون طلب المدعى بخلاف ما تقدم لان الميت عاجز وهو قادر رجل اقر لرجل بمال فذكر اسمه ونسبه فحضر رجل بهذا الاسم والنسب فقال المقول ليس لفلان وليس بيته يحلف على ولا يحلف انه ليس بفلان وفي الجامع الصغير رجل ادعى على اخر عبدا في يده ان وصل اليه بشراء او هبة يحلف على لبتات ان وصل اليه ببراءة يحلف على العلم قال في فوائده الامام ظهير الدين المرغيناني من له حق التعليف على لبتات اذا حلف القاضى خصه على العلم يبقى للمدعى حق التعليف على لبتات حتى لو نكل عن اليمين على العلم فقضى القاضي بالنكول لا ينفذ قضاؤه وعلى لعكس الجواب بخلافه ولا يحلف على فعل لغيره على العلم الا في موضع يريد بالحلف دفع التهمة عن نفسه كالمودع اذا ادعى ان رب الوديعة قبض لوديعة من دارى ويجوز ان يحلف على فعل لغيره على لبتات لمن قال ان لم يدخل فلان الدار اليوم فامرأته طالق ثم قال اندخل يحلف على لبتات بالله انه دخل هذه الدار اليوم وقيل التعليف على فعل لغيره على العلم انما يكون اذا قال الذى استخلفه لا علم لي اما اذا قال لي علم يحلف على لبتات كالمودع اذا قال قبض صاحب لوديعة يحلف على لبتات المسئلان في فوائده الشيخ الامام الاجل الاستاذ واليه الاشارة في الجامع الوكيل يبيع العبد بالالف اذا باع وسلم الى المشتري فاقر الوكيل ان الامر قبض الثمن وانكر الامر القول قول الوكيل يحلف بالله نقد قبض الامر وفي ادب القاضى المحض ان الرد بالعيب اذا انكر البايع العيب يحلف على لبتات وفي الزيادات في كتاب البيوع في باب السلسلة الدعاوى اذا اجتمعت من واحد على احد يكتفى بهن وكذا ذكر في النوازل **الفصل الثاني من**

في نصب الوصى وهو مشتمل على ثلاثة اجناس الاول في الايصاء والفاطه وترتيب التثاني في اثبات الوصاية ومن اهل الوصاية او لا التثالث في تصرفات الوصى اما **الجنس الاول** وفي فتاوى اهل سمرقند اذا كتب صك الوصاية والتولية ولم يذ كر جهة وصاية لا يصح ولو كتب انه وصى من جهة الحكم او متولى من جهة الحكم ولم يسم القاضى الذى نصبه والذى

ولا جاز على هذا في كنية القضاء في المجتمعات لأحاجة إلى ذكر اسم القاضى لو كتب أنه وصى من جهة الشرع فهو وقوله من جهة
الحكم سواء وسياتي تمام هذا في كتاب الوقف وفي الفتاوى الصغرى رجل قال لأخروك ثلثك بعد موتى يصير وصيا ولو قال جعلتك
وصيا في حال حيوتى فهو وكيل بناء على أن كل واحد منهما يعقد بلفظ الآخر وفي الفتاوى ولو قال لأخروك وصى في مال صار وصيا
بعد موته وكذا أمر القاضى بأن قال جعلتك وصيا في تركة فلان يصير وصيا لأن القاضى بمنزلة المالك في النوازل غرما ورثة
تقدم إلى القاضى فقالوا إن فلانا مات ولم يوص إلى أحد الحاكم لا يعلم بذلك فيقول لهم إن كنتم صادقين في هذا فقد
جعلت هذا وصيا يصير وصيا وفي أدب القاضى للخصاف رجل قال إن أدرك ابنى فلان فهو وصى في كذا عند ابن حنيفة
لا يكون وصيا إذا بلغ وعندهما يكون وصيا بناء على أنه إذا وصى إلى صبي فبلغ الصبي لا يكون وصيا وعندهما يكون وصيا وإن
قال أو صبي إلى فلان فإن بلغ ابنى فهو وصى وإن فلان أو هو وصى مع فلان لا يكون وصيا عند ابن حنيفة وعندهما يكون
وصيا إن أفرده فهو مفرد وإن اشركه فهو على ما جعله متوليا في وقف هكذا عند ابن يوسف أنه يصح وقال ثمانية
المحلوات رحمه الله للقاضى أن ينصب الوصى في ثلثة مواضع منها إذا كان في التركة دين عنها إذا كانت الورثة صغارا ومنها
إذا كان في التركة وصية وفي وصايا الجامع الكبير في كتاب الوصايا في الباب الأخير ينصب الوصى لتنفيذ الوصية ولا يوجب
لها رعاية الآهنا ولو اشترى الوارث من مورثه شيئا فوجده عيبا بعد موته فالقاضى ينصب الوصى حتى يرد عليه بالعيب
وكذا لو قال الوارث أنا أبيع التركة في الدين ينصب للقاضى وصيا وكذا لو كان أبو الصغير مديرا أو مسرفا ينصب للقاضى
وصيا يحفظ ماله في الفتاوى للصغرى كان في التركة دين فباع الأب العقار أو العروض لقضاء الدين لم يكن لذلك فرق
بين المحجج الوصى وإن وصى الأب أن يبيع التركة لقضاء الدين وينفذ الوصايا وليس للمجرح لك قال ثمانية المحلوات يحفظ
هذا فإن محججا لم يذكره في المبسوط فيه فائدة أنه أقام الجدد مقام الأب وأنه قال إذا ترك وصيا وأبا فالوصى أولى
فإن لم يكن فالأب أولى والفتوى عليه في أدب القاضى للخصاف إذا ادعى ينافى تركة والورثة كبار كلهم لكنهم غيبون كان المبدأ
الذى فيه الورثة منقطعاً عن البلد الذى توفى فيه يعنى لا يذهب غير من هنالك ثم لا يأتى ينصب للقاضى وصيا
وإن لم يمكن منقطعاً ولا للقاضى أن ينصب من المفقود وصيا لطلب حقوقه من الغرماء ولا ينصب عن
الغائب وإنما ينصب للقاضى وصيا إذا كان مازونا بالاستخلاف وإنما يجعل وصيا إذا كان أمينا كافيا
ويعرف هذا بخبر رجل واحد وباتى تمامه في الجنس الثاني القاضى إذا نصب متوليا في وقف
ليس في ولايته لا يصح وكذا إذا كان الواقف والموقوف عليه ليس في ولايته لا يصح وإن كان الموقوف
عليه في ولايته فإن كانوا طلبية العلم أو رباطا أو مسجدا في مصره ولم يكن ضبعة الوقف في ولايته
أجاب ركن الإسلام رحمه الله أنه يصح إذا كان المقضى عليه حاضرا وقال ثمانية المحلوات رحمه الله
يعتبر المرافعة والتظلم وهذا أقرب من الأول وما يوافق هذا عن ركن الإسلام على السعدى وقال
شمس الأئمة المحلوات رحمه الله يصح إذا كانت المطالبة في مجلس في جميع النوازل قال قاضى سمرقند نصب فيما في حدود
وقف بخارج المدعى عليه بسمرقند المدعى والسجل القاضى لخصاف صلي في لقرى صحه كذا إذا أذن للرجل بقسم التركة في لوستاق

صح لان القصة ليست بقضاء بل بشرط المعروف في الاقضية يشترط حضرة الصبي عند الايصاء وهكذا في قصة الاصل للامام خواهرزاده
وهكذا في الفتاوى الصغرى وفيه القاضى اذا اراد ان يقضى على لغائب بحضرة وكيله او على الميت بحضرة وصيه يقضى على الغائب
والميت بحضرة وكيله ووصيه وهكذا يكتب في السجل في المحيط لا يشترط احضار التركة لتسليم الوصى وهل يشترط احضارها اثبات
التركة قيل يشترط وقيل لا يشترط **المجلس الثاني** في اثبات الوصاية اذا كان الميت وارث بالغ وهو مقرب بالدين يقبل عليه البينة
على الدين وبينة الوصى على الوصاية واصل هذا في الاقضية انما يمكن اثبات الوصاية على الخصم والخصم هو الوصى له مديون الميت
كلها خصم من الوارث والوارث الذي له على الميت دين خصم في قول المصنف وقال بعض مشائخنا حرهم الله لا يكون خصما
فان اقام البينة على احد من هؤلاء ان الميت اوصى اليه ينظر ان كان المدعى على امرضى السيرة مهتدا باقى التجارة يقضى بآن
عرفه بالفسق والحياة لا يقضى به وان عرف منه ضعف الراى قلة الهلاية في التفتيش يقضى بوصاية- ويقضى اليه مشفا اوينا فكذا
لو لم يظهر منه فسق لكن اتهم يشتد بمشرف او ينهم اليه وصيا اخر وتام هذا تلقى في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى هذا اذا ثبتت
الوصاية بالبينة اما اذا اقر مديون الميت انه وصى لا يثبت باقراره ولا يؤمر بتسليم الدين اليه وكذلك المودع اذا اقر بملكه ولو ثبتت
الوصاية بالبينة وفي كتاب الوصاية افوار الميت لاناس يدعون ووصايا لاناس وصيا بانواع البر وحضر بعض الغرماء وقضى لحقه
ثم حضر اخر هل يقضى بتلك البينة في الوصية بانواع البر يكفي تلك البينة بالاجماع وفي الغرماء الوصايا عندنا في حنفية لا يقضى
بتلك البينة وعندنا في يوسف يقضى ثما ناصح دعوى الايصاء اذا كان المدعى اهلا للوصاية اما اذا لم يكن فلا فان كان عبدا او
صبيلا لا ينفذ تصرفاته اهلها ولا يحرم وان كبر الصبي قبل ان يخرج القاضى من الوصاية لا يكون وصيا عندنا بخيعة وقد عرفت عندها
يكون وصيا في ادب القاضى للخصم ولو اوصى الى عبدا ان كانت الورثة بعضهم صغارا وبعضهم كبارا لا يجوز لانهم ملكوه ان كان
جميع الورثة صغارا فكذلك عندنا وبوخيفة جوز ذلك استعسنا ولو اوصى الى عبده ان كانت الورثة كلهم او بعضهم كبارا لا يجوز
لانهم ملكوه فان كان جميع الورثة صغارا كذلك عندنا قياسا وبوخيفة جوز ذلك ولو اوصى الى مكاتبه جاز ولو اوصى الى ذمى
او مستامن يخرجها القاضى من الوصاية وقبل الاخراج هو تصرفها الوصى اول بالتصرف من المجد فان لم يكن له وصى يملك
المجد بالتصرف اذا كانت التركة خالية عن الدين فان كانت التركة مستغرقة لا يملك المجد بيع التركة ولكن الوصى يفعل ذلك فان
لم يكن له وصى ينصب القاضى وصيا له في الفتاوى الصغرى وما تقدم في الاقضية الوصى اذا امتنع من التصرف لا يجبر الوصى انما
اذا اراد ان يخرج من الوصاية في غير مجلس القضاء ليس له ذلك كالوكيل وتجبر من القاضى لا ينبغي له ان يخرج ان كان اهلا كافيا
وان عزله مع هذا ينزل وفيه اختلاف المشايخ تمام هذا في كتاب الوصايا **المجلس الثالث** في تصرف من الوصى في الاقضية
اذ جعل القاضى وصيا على يتيم جازله في مال اليتيم ما يجوز للوصى من جهة الاب الا ان القاضى اذا استثنى التصرف في العقار يعمل
هذا الاستثناء حتى لا يملك التصرف في العقار بخلاف الاب فانه لا يعمل استثناءه والوصى يملك التصرف في العقار بخلاف الاب فانه
لا يعمل استثناءه والوصى يملك الحفظ اما لا يملك ان يبرى غرما الميت اذ لم يجب بعقده فان وجب بعقده فعلى الخلاء كفى الوكيل
ولا يصح اخلاله يعنى عن حق الميت اذا كان الخصم مقربا وله بينة فان لم يكن هذا جاز ولو كانت الدعوى على صبي او كانت للبينة
جاز وكذا لو قضى به وان لم يكن له بينة ويقضى به لا يصح في ادب القاضى للصلح الشهود الوصى بمضمر ويودع ويبيع بالنية

اذا كان لا يخفى لجهود فان اضر بالصبي لم يجز ويبيع ماله بالثمن اذا كان المشتري ملياً وان استتبع غير بالثمن ومائة والمتولى على هذا
 وفي الاقضية واذا اضر الوصي بالدخل والخروج قبل قوله فيما يجعل ويجعل على كل حال قل في المحيط وكذا القيم والاصل ان القول
 قول القابض في مقلد المقبوض المخصف فرق بين الوصي القيم فقال الوصي من فوض اليه الحفظ والتصرف والقيم من فوض اليه
 الحفظ دون التصرف فلا يقبل قول القيم لانه ادعى مال ليس في ولايته وكثير من مشائخنا رده سوو الوصي بينهما في كفاي قيم المجهود
 فلو اضره انه انفق على لبيتم اعدل لضيقه جميع انزال الارض غلاتها ولم يستغفر لك وابل لقاضي الا ان يبين شيئاً فثبت ان كان
 الوصي مع ذاك الامانة وقال بقي في يدي هذا القدر قبل قوله وان لم يكن معروفاً بالامانة يجبره على التفسير يعني يحضر يومين
 او ثلاثة ويخوفه فان لم يفسر يكتفى باليمين ولا يجبر وينبغي ان يحاسب سنة فسنه ادعى الوصي او القيم ان القاضى المعزول تجزأ
 مساهمة او مشاهوة كل شهر بكذا فان القاضى المولى لا ينفذ ذلك وكذا الوصية المعزولة فان اقيمت البينة انه حال كونه قاضياً
 فعله لك قبلت البينة ثم ينظر ان كان قد اجر المثل او اقل ينفذ وان كان اكثر ينفذ بقدر اجر مثل عمله وابل الزيادة وان استوفى
 ذلك امره برد الزيادة على لبيتم وفي ادب القاضى للصد الشهود اذ اكبر لبيتم فقال الوصي ضاع المال منى فاقول قوله لم يبين
 وكو قال انفقته عليك كذا صدق في نفقة مثله وتواخلفا فقال الابن مات ابى منذ عشرين وقال القاضى منذ عشرين سنة
 فاقول قول الابن ولم يذكر الخلاف قيل هذا قول محمد وعند ابى يوسف القول قول الوصي هنا ربيع مسائل حدتها هذه الثانية اذا ترك
 الميت رقيقاً فانفق عليهم ان كان العبيد موجودين فاقول قول الوصي بالاجماع وان لم يكن موجودين فعل هذا الخلاف الثالثة
 اذا ادعى الوصي انه ابى غلامه واعطى الجعل اربعين ربحاً وانكر الابن فعل هذا الخلاف الا ان ياتي الوصي البينة على ما ادعى وتو
 قال استاجرت رجلاً حتى يهر الغلام يصدق الرابعة اذا قال الوصي ادبت خواجه ارضك عشرين دينار قال الغلام خمس سنين فعلى
 هذا الخلاف وهل يقرض القاضى مال اليتيم مع اخواتها ياتي في كتاب الوصايا والله اعلم **الفصل التاسع الحبس**
 وهو مشتمل على اربعة اجناس الاول فيما يحبس فيما لا يحبس الثاني في معاملة القاضى مع المحبوس الثالث في مسائل الملازمة الرابع
 في الحجر اما الاول وفي كفالة الاصل يحبس المديون بدنانق وقيل يحبس في الدينهم او اقل من ذلك وفي كتاب النفقات لشمس
 الاثمة الحلواني ربح يحبس بدنانق ويحبس في كل دين ما خلا دين الولد على احد من الابوين والجد والجد غير انه يحبس نفقة الصغير
 ولا يحبس المكاتب والعبد الماذون بدين المولى المحبس بدنيهما هذه اذا كان الماذون مد يونا وفي المكاتب هؤلاء المكيين الذين
 من جنس بدل الكتابة اما اذا كان من جنس بدل الكتابة فقد ظهر المولى يحبس حقه فيدين قضايا في الاقضية وفي الاقضية
 ايضا المكاتب العبد التاجر والصبي الحر الماذون يحبس ما للصبي المحبوس فلا يحبس بدني الاستهلاك ولكن يحبس لوصلى ابوه
 فان لم يكن له اب ولا وصى يامر القاضى جلا حتى يبيع ماله في الدين في كفالة الاصل لا يحبس لعاقلة في دية ولا ارض لكن لا يخذ
 من عطياتهم فان لم يكونوا من اهل العطاء وامتنعوا من الاداء يحبسونه والدعاء يحبسونه حتى يعرفون توهمهم قال في
 المحيط اللامع من يقصد ليلامن اموال الناس انفسهم او كليهما اذا قال لا اقر ولا انكر ان حبسه من يرى حبه يقر او ينكر فان
 اقر في الحبس قال هشام قال ابو يوسف الزمه المال فاما اذا حبسه ليقرفا قراره باطل لانه محبوس على الاقرار ويحبس المسلم
 بدين الذمى بدين المسلم وكذا المستامن اما الكليل اذا حبس هو يحبس المكفول عنه فاذا الزمه الطالب فهو يلازم

المكفول عنان كانت الكفالة باقية ولا يأخذ المال قبل الاداء وهذا يدل على ان رب المال لو اراد ان يحبس المكفول ولا يصل الى ذلك
وهو افة الفتوى وكذا يحبس المكفول فكيف المكفول وان كثروا في الاقضية اذ احبس سجل بدين ثم جاز الاخر فيطالب بالدين القاض
يخرجه حتى يجتمع بينه وبين المدعى فان اقام المدعى البينة كتب اسمه فلو ظهر من اخو يكتب اسم الاخر واسم المدعى انه محبوس بدين
فلان فلان ويكتب التاريخ ويحبس في المحلة والقصاص في مدأة التركة وفي المنتقى جل جرح رجل اهل محبس حتى يدبر ان كان الجرح
فيه قصاص حبس ان لم يكن فيه قصاص ان يدبر لم يحبس يستوثق منه وفي الخال خصمان تشاكما بين يدي القاض في مجلسه
فهما فام ينهاهما فالراي الى القاض ان يحبسهما او يعزرها كما لا يقتدى بهما غيرها فيذهب حرمته مجلس الحكم وان عفا فحسن
وان فعل احد هابصا حبه مالم يطالب خصه لا يعزرها رجل يشتم الناس ان كان ذلك مرة وعظ وان كان شتا ماضرب وحبس حتى
يتذكر ذلك رجل خدع امرأة رجل حتى وقعت الفروقة بينهما وبين زوجها وزوجها من غير او خدع صبية وزوجها من رجل
حتى يرد هاد ويموت لانه ساع في الارض بالفساد المرأة اذا حبست زوجها فقال الزوج للقاض احبسها معي فان لم موضعا
في الحبس لا تحبس معه ولكن يحبس هي في بيت الزوج ونقل عن قاضي مثل انه كان يحبسها في وقت قضائه لمصلحة رأت
في ذلك وهو صيانتها عن الفجور رجلان لهما على رجل دين الا ان احدهما اكثر فلصاحب القليل ان يحبس وليس لصاحب
الكثير ان يمنعه ولو حبسها ان اراد احدهما اطلاق فلذا اخوان يمنعه والله اعلم **الحبس الثاني** في المعاملة مع المحبوس وفي
كفالة الاصل لا يضرب المديون ولا يغفل ولا يقيد ولا يخوف ولا يقام بين يدي صاحب الحق ولا مجرد اهانة ولا تواجد في المنتقى يقيد
المديون اذا خيف الفرار ولا يخرج المحبوس جمعة ولا عيد ولا تجر ولا صلوة التجازة ولا عيادة المريض فيحبس في موضع حش لا يسط
له فرش ولا يدخل عليه احد يستأنس به ذكر الامام السرخسي وفي الاقضية انه لا يمنع من خول الجيران واهله عليه لانه يحتاج الى
المشورة معهم لاجل الدين ولكن لا يمكن من المكث طويلا معه حتى يستأنس بهم وقن عهد انه يخرج في موت ولد والى اذا
لم يجد حلا يفسله ويكفنه اما اذا كان منه من يقوم به لا يخرج وفي غير الاحوال الدين والمطودين لا يخرج مطلقا وفي الفتاوى للقاض
الامام ويل يخرج الكيفل بخيانة الوالدين والاجداد والحلات والاولاد وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى لو حبس المحبوس قال
ابوبكر الاسكاف لا يخرج المحاكم وفي واقعات الناطق لومرض في الحبس اضناه ولم يعيد من يخدمه يخرج من الحبس هكذا
روى عن محمد هذا اذا كان الغالب هو الهلاك وعن ابى يوسف انه لا يخرج والهالك في السجن غيره سواء والفتوى على رواية
محمد وانما يطلق بكفيل لمن لم يجد لكفيل لا يطلقه وان كفل جاح اطلقه فخصه الخصم ليس بشرط ولا يخرج الى الحمام والقنود امالا
احتاج الى الجماع تدخل عليه امرأته وجاريته لكن في موضع لا يطلع عليه احد فان لم يجد مكانا خاليا لا يجامع وعن ابى حنيفة دعاه
يمنع من الجماع بخلاف الاكل المضرة وهل يمنع من الكسب اختلف المشائخ فيه والا هو انه يمنعه ولو خاف ان يفر من السجن
يخوله الى جن النصوص الا لا يحول ونقل عن القاض الامام محمد بن ابي نبيدي قاض القضاة بخواس ان المحبوس جلس
في السجن متعنتا بطين ويطبق عليه الباب ويترك ثقب يعطى له الغب والماء **فوقه** قال ويترك له دستخان من الشاي
ويباع الباقي بالدين فان كان له ثياب حنة يباع ويشترى له بقدر الكفاية وبصرف الباقي الى الدين ولهذا قال مشائخنا
رحمهم الله يباع ما لا يحتاج في الحال حتى قالوا يباع اللبد في الصيف والسطح في الشتاء ولو كان له كانون من جدي يباع فيقول

كان من الطبع عن محمد أنه لو وجد من يقرضه ولا يستقرض فهو ظالم الكل في القضية وهذه كله مستقيم على قولها ما على قول
 بالحنيفة فلا يعرف في الجامع الصغير وعن شريح أنه بياض عامة المحبس عن أبي يوسف هكذا في فتاوى الإمام الخليل
 إذا ظن المشتري أن كان قبل القبض يبيع القاضى لمبيع لأجل الثمن قال وهذا قولها وأما عندنا بحنيفة فلا يبيع العروض ولا
 العقار بناء على مسألة الجهر على الجهر عندنا بحنيفة لا يصح وقال الجهر وسيأتي تمامه في آخر هذا الفصل هذا في الجامع الصغير وفي
 شرح عصام لا يبيع العقار للأجاء والخلاف في المنقول وفي شرح القدرى في كتاب النفقات الخلاف في ملل العاقر ما في لغائب
 فلا يبيع العقار ولا العروض ولو ظن أنها نيران مديونة وله عليه دراهم هل يأخذ في شرح الجامع الصغير فيه روايتان في شرح
 الطحاوى اعتمد على أنه لا يأخذ وفي الفتاوى الصغرى مال ذلك لرواية الأخرى أنه يأخذ وفي الفتاوى الصغرى في كتاب القضاء
 لو قال المديون أبيع عبدى هذه واقتضى الدين عنه لا يجبه القاضى يؤجله يومين أو ثلاثة فإن كان له عقار خيس لم يبيع
 ويقضى الدين وإن كان لا يشتري إلا ثمن قليل عن محمد أنه لو وجد المديون من يقرضه فلا يستقرض فهو ظالم سرتب
 الدين إذا أراد أن يطلق المديون من الحبس بغير إذن القاضى ذلك وقيل لبأس لمفسد مسكنه لا يرفع بخلاف السلاح و
 الهوس في أدب القاضى للخصاف أنه لا يجبر عليه أن يبيع مسكنه ومركبه وخادمه لأن هذا أصول حوائجه وحاجته مقدرة على
 سائر المديون هكذا في المحيط وشرح القدرى في قوله صنفه إذا حبس القاضى جلايسأل عن يسارة إن كان موسرا تبذل
 الحبس حتى يقضى الدين وإن كان معسرا خلى سبيله في كفالة الأصل إذا حبس شهرين أو ثلاثة يسأل عن حاله إذا كان امرأة
 ظاهرة هذا الناس عند القاضى يقبل البينة على ذلك ويخل سبيله وإذا كان امرأة مشكلا هل يقبل البينة قبل الحبس فيه رواية
 في رعاية أنه يسأل يقبل البينة على أن فلاس قبل الحبس هو اختيار الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل وفي رواية لا يقبل
 البينة قبل الحبس هو اختيار عامة المشائخ واختلفت الروايات في المدة التي يجوز للقاضى أن يسأله بعد الحبس في رواية كتاب
 الكفالة شهرين أو ثلاثة كما ذكرنا وفي رواية الطحاوى ستة أشهر وفي رواية الحسن أربعة أشهر وأما أنه مفوض إلى رأى
 القاضى في أدب القاضى للخصاف أن رآه القاضى مخا يأخذ برواية الأول وإن رآه متعسرا يأخذ بالآخر ثم يسأل أهل الخبر من
 جبرله ومن يخالطه في المعاملات وإنما يسأل ثقات وأولاد يكفى لا يشترط لفظة الشهادة هذا في القضية وفي نكاح
 الفتاوى الصغرى يشترط أن أقام المديون البينة على الإخلاص أقام الطالب البينة على ليسار فبينة الطالب أولى لأخت
 إلى بيان ما ثبت به ليسار وفي بينة الأفلاس لا يشترط حضرة المدعى في فتاوى القاضى الإمام وإذا سأل القاضى عن
 المحسوس بعد مدة وأخبر أنه مفلس صاحب الدين غائب فإن القاضى أخذ منه كفيلا بنفسه ويخرجه عن الحبس وإذا كان
 الميت دين على جل ولليت ورثة صفاد وكبار فحبس لكبير المديون ثم أراد أن يطلقه القاضى لم يطلقه حتى يستوفى للصغار
 ثم في بينة الأفلاس ذكر الخصاف أنه ينبغي أن يقول الشهود أنه فقير لا نعلم له مالا ولا عرضا من العروض يخرج بذلك عن حال
 الفقير عن أبي القاسم الصغرى ينبغي أن يقول الشهود تشهد أنه مفلس معدم لا نعلم له مالا سوى كسوته التي عليه وثياب
 ليلة وقلة خبرنا المرأة في السر والعلانية فلو أنه لم يخبر أحد عن حاله لكن قال المديون أنا معسر وقال ب الدين أنه موسر
 ذكر في البحر بأنه لا يصدق المديون في أنه معسر في كل ما هو بديل مال حصل في يد كثر بيع أو قرض كذا في كل دين جب بعقل

والزامه كدين الكفالة والمهر وفي المهر المصغر للصحة الشهيد قال لا يصدق في أنه معسوق المهر المجل آما في المهر المؤجل
فيصدق وفي الاقضية وكذا يصدق في نفقة الأقارب والزوجات واروش المجانيات ضمنان المتلفات في أنه معسوق في نكاح
الأصل لا يصدق في المهر من غير فصل ثبت بين المجل والمؤجل بل الدين اذا دعي له فلا بعد ما اقام المدينون البيينة على فلاس
يخلف عند البينة وعندهما لا يخلف بناء على أن فلاس لا يتحقق عندا وعندهما يتحقق فان كان المحبوس مال ببلدة اخرى يطلقه كيف
قلو علم القاضي عشرة لكن لدين على موصي حبيب حتى يتقاضى غريمه فان حبس عزيمة الموصي لا يجبر القاضي لمعسر القاضي اذا
اطلق المحبوس بسبب الافلاس فادعي عليه جل فلا دعي انه موصي لا يحبس القاضي حتى يعلم غناه قال في المحيط المحبس لجل
الدين مشروط لان القاضي لا يحبس من غير سوال المدعي عندنا ولا في قول الوهلة اذا ثبت بالاقرار وان ثبت بالبيينة يحبس في اول
الوهلة وفي الاقرار يحبس في المرة الثانية وفي بعض الروايات في المرة الثالثة وان عرف القاضي يساره حبسه وان لم يعرفه يساله
لكل مال ويستخلفه فان اقر حبه وانكر قال للطالب لا مال له ثبت عشرة وان اختلفا لقول قول المدينون هذه اختيار المختصين
وهو رواية عن اصحابنا وقال بعضهم يحكم بالزنى الا في العلوية العلماء كما في باب دفع الزكاة **المجلس الثالث في الملازمة**
وفي الاقضية المحبوس بعد ما اخرج بيلازمه المدعي وتفسير الملازمة ان يدعى معه ابن ما كان ولا يفارقه ولا يلازمه في موضع معين
لانه حبس في التهمة المدعي اذا طلب من القاضي ان يأخذ من المدا عليه كفيل او ابل المدا عليه اعطاء الكفيل فالقاضي يأمر المدا
بملازمته ولا يمنع من الدخول في بيته لغائط وغذاء الا اذا اعطاه المدعي واعاد موضعاً لثغاطه وان كان المدينون يمكنه العمل ولا يمنعه
الزوم من الخ لانه بان كان عمله السقيل ان يلازمه الا اذا اعطاه نفقة ونفقة عياله فيجوز له ان يمنعه من العمل وله ان يلازمه بنائيه
او اجبره او غلامه فلو قال المدينون اننا اريد ملازمة الغلام لا اجلس الامم المدعي له ذلك ثم ليس للطالب ان يقيم الزوم في الشمس او على
الشجر وفي موضع يضرة فلو قال المدينون حبسني ابي العزيم الا الملازمة يلازمه واما ملازمة المرأة باصر امرأة حتى تلازمها فان لم يجد
امراة ان شاء جعلها مع امراة في بيت وهو على ابهما او امراة في بيت نفسها وهو على بابها هذا في المنتقى
وما تقدم في الاقضية وفي مجموع النوازل فقير لا شيء له ولا يجبر من يكفله بنفسه لا يحبس القاضي بخلى بينه وبين العزيم ان شاء الله
وان شاء ترك رجل اذع على اخر فلا لم يجلس القاضي اياها يلازم المدعي خصمه وان طال عن الفقيه ابي جعفر عن الطالب
لا يلازم المطلوب بالليل الا في فائدة الملازمة ان يأخذ الطالب ما فضل من كسبه عن قوته ولا كسب في الليل حتى لو اكتسب
بالليل يلازمه في الليل **المجلس الرابع في المحجور** قال ابو حنيفة لا يجوز المحجور الاعل ثلاثة الفقيه المجروح هو الذي يعلم الناس
الحيل حتى يسقط الشفعة والزكاة ويعلم المرأة الزوة حتى تبين من وجها والثاني المتكاري المفلس هو الذي يتقبل الكراء ولا يحل
الثالث الطبيب الجاهل هو الذي يسوق دوا وموت المريض عندهما صحح المحجور على لكل وهذا الاختلاف بناء على صحة القضاء فلا
عندهما يصح وعند ابو حنيفة لا يصح فابو حنيفة قاس على الاعتاق والاستيلاء والتزويج وعندهما لا يجزى بان محجور انقاض فان محجور
يصير كالمرضى مرض الموت انما يسبب الفساد باطل ايضا عند ابو حنيفة وعندهما صحح وهذا على نوعين احدهما الخفة في عقله بان كان
سليم القلب لا يهتدي الى تصرفات والثاني ان يكون مسرماً مضيقاً للمال وجميعوا انه لا يظهر المحجور في النكاح والطلاق والعتاق و
الاستيلاء والتدبير وجميعوا على انه يمنع عنه ماله مالم يبلغ خمساً وعشرين سنة فاذا بلغ قال ابو حنيفة رحمه الله لا يمنع بل يدخل عندهما

دام المنع مادام السعة فان باع هو واشترى ان كان فيه نفع يجبر القاضى كالصبي اذا باع واشترى النظر فيما باشر الصبي لا انه نهى
 القاضى لمشتري عن فم الغن اليه فان لم يبلغه نهى للقاضى فم الغن اليه يبرأ وكذا الودع الوصى المال اليه وهو يستحق المحرور براء
 الوصى اذا دفع المال الى لصبي لا يضمن في ظاهر الرواية يضمن الكل في الاقضية والله اعلم **الفصل العاشر في الخطر والاباحة**
 وفي فتاوى النسفي على للقاضى اخذ الاجرة على كتابة السجلات وغيرها لكل الف درهم خمسة دهاهر وان كان دون الالف لكن تحقه
 من المشقة مثل ذلك ففيه خمسة ايضاً وقيل يجب بقدر اجر المثل هو المختار وتكون للقاضى القصة لا يحل له اخذ الاجرة لكن يحل له
 الاجرة على كتابته ولا يحل له اخذ شئ على النكاح ان كان نكاحا يجب عليه مباشرة نكاح الصغار وفي غيره لا يحل
 ولا يحل الاجرة على جارة بيع مال اليتيم ولو اخذ لا ينفذ البيع ويحل للمفق اخذ الاجرة على كتابة الجواب بقدر كان كتابة الجواب ليس
 بواجب عليه ولا يحل له القديا حتى يكون صوابه اكثر من خطاياه **جنس** اخبر رجل غاب فتزوجت امراته فاقام الزوج البينة
 انها امراته لا يعرفها القاضى انه يمكنها ان تقول وجدت البينة على لطلاق وهذه اذا ادعت هي لطلاق حين تزوجت في فوائد
 نفس الاسلام محمود الا وزجدي وفي الفتاوى قاضا خبران فلا تطلق امراته ثلاثا وهو يمكسها في البيت واشترى الحرائر
 ان كان المخبر رجلين عدلين يطلبه القاضى اشد الطلب وان كان المخبر واحدا لم يكن على يجب عليه الطلب وان كان عدلا
 ان لم يصدقه القاضى فكل ذلك وان صدقه بطلب وان لم يطلبه فهو في سعة منه المسائل في الفتاوى وفي المتن امرأة ادعت ان
 زوجها طلقها غاب فالقاضي ينظر ان عرفها المرأة رجل منها من النكاح وان لم يعرف واقامت بينة على ذلك لا يتعرض لها لانه
 لا يمكن اثبات النكاح على لثابت وفي طلاق الاصل امرأة جاءت الى رجل فقالت طلقني زوجي وانقضت عدتي ووقع في قلبه انها صادقة
 وهي عدلت ام لا حل له ان يتزوجها في الجماع الصغيرة جلوت الى رجل قالت فبنتي ولا اريد هدية وسعد ان يطأها اليه وانما
 يمنعون من احداث المقبرة والبيع والكناش في فوائد الامام ظهير الدين المرغيناني الغريب اذ مات وترك ثلاثة اولاد فللقان يتر
 صدق حتى يحصل الوارث فان لم يحضر يضعه في بيت المال فيصرفه الى القناطير ونفقة الايتام وتوصوف ثم حضر الوارث يقضي
 ماله من بيت المال اذا قال القضي عليه للقاضي اخذت الرشوة من خصمي قضيت على بعزل القاضى اذ لم يقع له الاعتماد
 على فتوى هل مصره فبعث الفتوى الى مصر اخر لا يا ثم بتاخير القضاء اما اذا اخر الحكم خوفا من المدعى عليه او امر المدعى
 بالصالح ففعل فصالح بالحاج القاضى فالقاضي يا ثم كاتب لمحضرا اذ لم يعلم من المفق وجه الخلد في الدعوى فكتب له المحضر في الخلد
 الاثم عليه ولا يا ثم المفق في النوازل لرجل اذ كان لا يحسن الدعوى فامر الحاكم رجلين يعلمانه كيف يدعى ثم اشهدا على ذلك الل
 لم يكن على الحاكم باس فيما قال لهما علما ولا يصير الرجلان مطعونين فشهادتهما جائزة ومن اخذ من السلطان مالا حراما فف
 الهيامة حتى الخصومة لصاحب المال على لسلطان وعلى لقاضيه اذ لم يخط السلطان مع ماله وتما هذا في كتاب الفصائل
 اذا كان ياخذ من بيت المال شيئا لا يكون عاملا بالاجر بل يكون عاملا لله تعالى ويستوفي حقه من مال الله تعالى وكذا الفقهاء
 والعلماء والعالمون الذين يعلمون القرآن وتروى ان ابا بكر رضي الله عنه لما استخلف كان ياخذ الرزق من بيت المال وكذا
 عمر رضي الله عنهما واما عثمان رضي الله عنه كان صاحب ثروة ويسار وكان يحسب لا ياخذ القاضى اذا خرج له ثلاثون مائة
 في اوراق كتابه وثم صحفة قوطاس فاعطى لكتاب من ذلك عشرين درهما وعشرة لرجل يقوم معه ويحلف الخصوم قال صاحب

ان يصرف ذلك الى غير ما سمي فليحتم ان يصرف الى موضع الذي سمي وفي المحيط في باب
 المسائل المتفرقة الشافعي اذا ادعى شفعة بالحجور والقاضي يقول اهل تعتقد حجور الشفعة بالمجور
 ان قال نعم يقضى بها وان قال لا لم يسمع كلامه واقام من ذلك الموضع قال منس لا تمتنعون
 رحمه الله وهذا وجه الاقوال ولذا اختلفوا في القاضي اذا قاس مسئلة على مسئلة وحكم فظهر
 رواية ان الحكم بخلافه والخصومة للمدعى عليه يوم القيمة على القاضي في مثل المسمى فان القاضي
 اتم بلا جهاد لانه ليس احد من اهل الاجتهاد في زماننا والمدعى ما لم يحدد المال والله اعلم
كتاب الشهادات وهو مشتمل على سبعة فصول الاول في
 المقدمة وفيها مسائل الشهادة على التسامع الثاني في الشهادة ما يقبل منها وما لا يقبل الثالث
 في الموافقة بين الدعوى والشهادة الرابع في الاختلاف في الشهادة بين الشاهدين الخامس في
 الشهادة في النكاح السادس في الشهادة في النسب والارث السابع في الشهادة على الشهادة
الفصل الاول في المقدمة وفيها تحمل الشهادة في فتاوى اهل سمرقند الاشهاد على
 المدائنة والبيع فرض لان بدونه يخاف تلف المالك في تلف المال تلف الابنان اذا كان شهما
 حقيق لا يخاف منه التلف كدرهم وغوخة وقال بعضهم الاشهاد منسوب وللشاهدين عتق
 من تحمل الشهادة اذا كان الطالب يحمل غيره والا فلا يصح ان يمتنع وفي مصابا ادب القاضي
 كلباس للانسان ان يحترز عن تحمل الشهادة وفي نظم الزند ريسى عن الامام الفضل رحمه
 الرجل اذا شهد على شيء ثم امتنع عن اداء الشهادة ان علم انه لو لم يشهد لذهب حقه
 يعني المشهود له فلم يشهد يصير فاسقا وفي الاجناس ان كان هو يقدر على غيره يشهد له
 فهو في سعة ان لا يشهد وهذا قريب من الاول وفي المتنق هكذا وفي التوازل للشاهدين اذا ادعى
 لاداء الشهادة وهو في الرستاق قد رفرس بخين او ثلاثة ان كان بحال لو حضر مجلس الحكم
 وشهد يمكنه ان يرجع الى اهله في يومه يجب عليه الحضور وان كان بحال لا يمكنه ان لا يحضر وان
 كان الشاهد شخصا كبيرا لا يستطيع المشي بالاقلام وليس عنده ما يركب فان تكلف المشي
 بداية يركب ويحضر كالباس به اما اذا كان للشاهد قوة المشي وقدرته ما يستاجر الدابة لا يقبل
 شهادته ان تكلف الدابة لان هذا الرتبة هكذا روى عن ابي يوسف وحماد وان اكل الشاهد
 طعامه فيه اقاريل قال الامام الفقيه ابو الليث رحمه الله كان الطعام محيا يقبل اما اذا اكل الشاهد
 فاكل لا يقبل قال محمد رحمه الله لا يقبل لقاضي شهادته في لوجمين وقال ابو يوسف رحمه الله يقبل مطلقا
 قال في المحيط وفيه نغرة فان كلبا من الائمة يمشون عقود النكاح ويعدون ثلثه ودماء السكر
 والوزن وغير ذلك ويرون ذلك حسنا قال رضي الله عنه ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله

كتاب الشهادات

سؤال شهادت عد
 بعدات وفتح على كبر
 نيت ان كلام عدوت
 وسكر اراة كل اربعة
 نيم وافر اشكوا كراي
 ويزيد كراي ويزيد
 راطلان راده است
 آرايد عدد ذكر در محل

است بانه
 كتاب الشهادات
 جواب
 قال الطحاوي في
 حاشية الدر المختار
 قوله غلات الدابة
 كشهادة المقتول
 على القاتل
 المقطوع عليه
 الطريق على
 القاطن والمقتول
 عليه على القاتل
 والجرح على
 الجراح

[illegible]

مکتبہ الفتاویٰ

[illegible]

خلاصة الفتاوى كتاب الشرائع

البابيم فها لا يشهدان على المتكسر والشري **نوع منه** وفي النوازل لشهادة على المرأة
 لا نعرفها سال محمد بن الحسن اباسماعيل بن الجوزي ان رحمه الله من عندك المسئلة قال لا يجوز حتى
 يشهد عنده جماعة انها فلانة عنده بيمينه اذ اما عنده في يمينه **نوع** اذا شهد عنده
 عدلان انها فلانة وهل يشترط رؤية وجهها اختلاف المشايخ في بيمينه منهم من لم يشترط واليه
 مال الامام خواهر زاده وم والفقيه ابو بكر الاسكاف رافق بقوليهما وهو اختيار محمد بن الدين
 وعليه الفتوى في النوازل قال يشترط رؤية شخصها وفي الجماع الصغير شرط رؤية وجهها
 قال ورأيت الامام خالي رحمه الله بكشف الوجه وامرني بالخروج من عنده لان كنت شابا وهو
 كان شيخا وفي المنتقى لو عمل رجلا بشهادة على امرأة ثم انها ماتت ثم شهد عنده انها في مقبرة فلانة
 جاز له ان يشهد عليها فان عرفها باسمها ونسبها عدلان فينبغي للعلمدين ان يشهدا له
 على شهادتها هو لا الشهود كما هو طريق الاشهاد على الشهادة حتى يشهدوا عنده نقاض
 على شهادتها بالاسم والنسب ويشهدوا باصل الحق بطريق الاصل فيجوز بلا خلاف قل ابو بكر
 الاسكاف المرأة اذا احسرت عن وجهها فقالت انها فلانة بنت فلان وقد وهبت لزوجي فهي
 فان الشهود لا يحتاجون الى شهادة عدلين انها كانت فلانة بنت فلان قال فخر الدين
 النعماني رحمه الله تعريفت من لا يصح شهادتها وعليها من المشايخ من قال ان كان الاشهاد لها
 لا يصح شهادتها قال الخصاف رحمه الله اذا اراد الرجل ان يعرف المرأة التي يريد ان يشهد بها او كالة
 او بامر من الامور ينبغي ان يمد يدها من راسها شهرين او ثلاثة فلان وقع في قلبه انها فلانة امكنه
 ان يشهد عليها وهل يشترط رؤية وجهها اختلاف المشايخ في بيمينه منهم من لم يشترط ان يشهد
 عدلان انها فلانة واليه مال المشايخ في بيمينه من قال ان كان الاشهاد لها لا يصح شهادتها
 قال روى عنه ورأيت الامام ارجل من عندك المسئلة بكشف الوجه وامرني بالخروج حيث
 كنت شابا وفي رواية اخرى نقاض الخصاف رحمه الله لو ان رجلا في بيت وعلم الشاهد انه ليس في البيت
 غير واحد ثم خرج وقد علم على الباب وليس للبيت مسلك الا هذا الباب فاقر الذي اخبرني به

مجموعہ الفتاویٰ

[illegible]

من زعم ان عليا بن ابي طالب هو الميراثي
 في كل ما كان له من اموال ودين
 فليست له اموال ودين في كل ما كان له
 من اموال ودين في كل ما كان له
 من اموال ودين في كل ما كان له

بشي والمجالس على الباب لا يراه وسعد ان يشهد عليه ما اقربه وفي لعون لوان رجلا خبا
 قوما الرجل ثم سألته عن شي في اقربه وهم يرونه ويبسحون كلامه ولا يهرهم هو جازت شهادههم
 وان سمعوا كلامه ولم يروه لا يجوز قال سمع الله وهذا يؤيد ما اختاره الامام خالي وفي المحيط
 اذا سمع اقرار انسان الحي جاز له ان يشهد وان لم يعان سبب الحق وان لم يشهد عليه
 سئل ابن مقاتل رضي الله عنه عن اثنين جلسا بين يدي جماعة وقال لهما لا تشهدا واعلينا
 بانهما معون ثم اتوا احدهما لآخرين في الشاهدات يشهد باسمه قال نفقيه ابو الليث هكذا روى
 عن ابينجيفة روى واقعات الناطق اذا شهدت المرأة شهودا على نفسها والرجل لا جل
 الورثة يريد بدلا لغيره او لغيره الشهود يعلمون وسعهم ان لا يقبلوا الشهادة ويشهدون به
 وقد جهمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في مثل هذا جور فلا تشهدوا واعلن الجور الصحيح
 انه لا ينبغي له ان يجهل وان تحمل فله ان يؤدي سئل ابو القاسم بصفار عن اخذ من حق النكاح
 من السلطان مقاطعة واشهد شهودا قال لو شهدوا عليهم جاز وكذا في كل اقرار يراه على علم
نوع منه وفيه اصل الشهادة بالسماع لا يجوز الا في اربعة مواضع الموت والنسب والنكاح
 والكف عا اما القضاء بان كان قضى في مصرو سارة الناس وسمع الناس يقولون انه قاض يسع له
 ان يشهد على كتابه او القضي لاخر وهذا استحسان واما النسب فصورته اذا سمع من انسان
 ان فلانا ابن فلان بن الفلاني وسعد ان يشهد بذلك وان لم يعان الولادة على فريضة لا يرى
 ان يشهد ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه ابن ابي طالب فانه رضي الله عنه وما رأينا ابنا له
 واما النكاح اذا راى رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس ان فلانة زوجة فلان وسعد
 ان يشهد بانها زوجته وان لم يعان عقدا لنكاح الا يرى ان تشهدات عايشة رضي الله عنها زوجة
 النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يعان نكاح وفي المتنق لا باس بان يشهد على نكاح المشهور
 امرأة وان لم يحضر عقده ولا يشهد على مهر واما الشهادة على لدخول بالنكوحه بالتسامع
 جائز في المختصر والقدرى قال سمع الله وفي فوائد استاذنا طهيري الدين لا يجوز لهما ان يشهدا

ان طعن المصنف في هذا القصاص انه
 لا يسمع الدعوى عليه ويقضى
 بغير الفاتحة التي هي من جنس
 فتاوى سامية فتاوى رازية جواب
 سوال دهر قاضي الرازي است
 كوالان تخلص كترين من طعن
 من طعن المصنف في هذا القصاص انه
 لا يسمع الدعوى عليه ويقضى
 بغير الفاتحة التي هي من جنس
 فتاوى سامية فتاوى رازية جواب
 سوال دهر قاضي الرازي است
 كوالان تخلص كترين من طعن

ان طعن المصنف في هذا القصاص انه
 لا يسمع الدعوى عليه ويقضى
 بغير الفاتحة التي هي من جنس
 فتاوى سامية فتاوى رازية جواب
 سوال دهر قاضي الرازي است
 كوالان تخلص كترين من طعن

علو لا خلو لا التماسع ولو لم يكن ذلك ثبت في حوله وشبهه الخلو الصحيحة وأما الموت فإسمع
 الناس يقولون في غلاتهم وأرضهم صاعوا به كما يصنع بالموافق يسعه ان يشهد على موته وان
 لم يعاين ذلك فانما يشهد على كسوف الله صلى الله عليه وسلم نولي ولم ندر في وفاة ما الوقوف الصحيح
 من الجواب جواز الشهادة على صلح الوقف لأنه يفي بعد نقضاء قرونه وأنه يشهد لكن على
 شرط أنه لا يجوز ولا يشترط أن يتلفظ المحدث بعبارة الموت بل فقط الشهادة عند من يشهد ما الذي يشهد
 عندنا لقاضي يتلفظ بلفظ الشهادة حتى يجوز له شهادة بالتسامع وأما انفسوا في ثلاثة التي
 شرطها في الشهادة العبد لمن يشهد ان يشهد عند بلفظ الشهادة قال رحمه الله قاله استاذنا
 طاهر الدين رحمه الله في كافيية وهذا احتياط الصدوق لا ما انسمي برهان الأئمة وفي الحديث
 قال ابن مسعود عن جبريل إذا أخبرك واحد عن الموت فاحذر من أن تشهد به فلو نسب
 فخرج إلى الخبر بعد ذلك وهذا قول في يوسف وعنه في حنيطة ترجمنا على ما يقع في قلب
 والنكاح والنقضاء كالنسب منهم من يقولون الموت غير في مختصر القدر وقد يجوز
 به الشهادة بالنسب مع ادخال خبره من يتق به فهذا يدل على ان لفظ الشهادة ليست بشروط
 وقاموت مستحبة محمية وهي به ان الموعين الموت الا واحد لو شهد عند لقاضي لا يقضي
 بشهادته وحده ما لا يصنع قالوا خبر بذلك عند كالمثله فلا تسمع منه رجل له ان يشهد
 على موته فيشهاد هو مع ذلك الشاهد فيقضي بشهادته ان اجاء خبر صوت رجل من
 ارض اخرى صنع اهله ما يصنع بالموت لم يسمع لاحد ان يشهد على موته او يسمع ذلك
 ممن شهد موته بعد ذلك لو شهد عند لقاضي بوقا لا تشهد ان فلا تاملت اخيرا بذلك
 من يتق به جازت شهادته هو الاصح والخصاص في جواز ذلك ايضا وفيه اختلاف المشايخ
 وكذا ذلك بوقا لا دفناه او شهدنا جنازته والقتل كالموت في المنتقل ان لم يكن موته مشهورا
 فالخبر عدل له عاينه حين مات او شهد جنازته وسعه ان يشهد بلانته مات وان اخبر
 القاضي انه انما يشهد بخبر واحد لم يقبل شهادته وهذا قول في يوسف وطاهر قال في الحيط

[illegible]

است نه در آنوقت و معی که اگر جای تنوع
از راه داخل باشد و معی که اگر تنوع
و معی که اگر تنوع در نفس حال آنکه تنوع
الهی معانی که در نفس حال آنکه تنوع
الزین است و در صورت نسبت الی الزین
و نفسا و کیفی نسبتها از وجه اول است
القصه الا علامه در آنکه از این روایت
مالکی که از ادب ائمه ای روایت شده
و دانسته و در هر شهر از شهران
فصل المکرر

[illegible]

[illegible]

الجليل الرابع
 خلاصة الفتاوى كتاب الشهادات
 ٦١
 لورثة الكبار قبل ان كان في حال الوصاية قال رضي الله عنه وهذه النوع قد ذكرنا بما مع
 تفسير العدل في كتاب القضاء جنس اخر في لفاظ الشهادة وفي الفتاوى لصغرى ناشدا
 احل الله يود على الحق مفسرا والثاني يشهد على شهادته او عن مثل شهادته لا يقبل ولو قال
 اشهد مثل شهادة صاحبي لا يقبل عند المحققين وعند عامة مشائخنا لا يقبل ثم بعد ذلك
 اختار كل شيخ احتيازا قال شمس الأئمة المحلوف وان كان الشاهد فصيح لا يقبل منه الا بجمال
 وان كان عجميا يقبل بشرط ان يكون حاله ان يستقر يمكنه البيان وقال الامام ابو حنيفة ان احس
 القاضي بجنابة يكفه ان يفسر ولا فلا وقال شمس الاسلام نحو ذلك لا وزجدي رحمه الله يقبل
 اذا قال بهذا المدعى على هذا المدعى عليه وفي ادب القاضي شمس الأئمة المحلوف ان رجع
 في باب القاضي يخمس في المسجد لو قرأ المدعى او وكيله الدعوى فقال الشاهد اشهد بما
 ادعاه هذا المدعى على هذا المدعى عليه او يقول المدعى به في يد غيره حتى يقع عند القاضي
 رجل دعي اراؤا عليه رجل من النسوة فقال الشهود ما سمعنا من كواهي ميدهم كده
 الذين سمعوا برخواند يقبل في الاقضية قال في المحيط ولو قال كواهي ميدهم قال شمس
 الاسلام لا وزجدي يقبل فيل يسمي ان لا يقبل ولو قال ابن فلان بمنزلة قومه منكم
 فلان استعان قال الامام فهدى الدين يستفسر ويأخذ بتفسيره وكذا لو شهد الله حقه
 يستفسر وان لم يفسر او ما اتوا يقض بشك في كل المثلث وفي المدعى يشهدون على الاخذ
 والا عطاء درت البيوع ولو شهدوا على بيع يجوز شهادته انه ملكه ولم يقولوا في يد المدعى عليه
 بغير حق فقال لا ادري يقبل على المثلث ولو قال في يد المدعى بغير حق ولم يقولوا واجب عليه
 تسليمه وقصروا عنه عن شيخ الاسلام الحسن بن سعيد ان فيه اختلاف من همهم الله
 قال شيخنا وانا اقول ان في هذه الشهادة قصور من رجل دعي على سبعة ما لا يقال في الشهود
 تشهدان فلان المتوفى قبض هذا امانة فيها درهم ولا تسلم ذلك ان وقعوا على
 ثمن البصرة فلهما انهما درهم وسروا على ثمنه وعرفوا ان كل حاجب ادعاه يقع عليه يمين

[illegible][illegible]

انوار الحکیم (شیراز) ۱۳۰۲
انوار حیات تحت ملک جبات میں قمر
خروج الی الباقی وکیل شہادت است بریل شکیل
تقدیر وک شہادت است انوار سرمد علیہ السلام از اردو حیات
بالقہ شہادت جلال این دولت قادی فاکیری
انوار حیات با الفا رسبہ دوازده درهم شہادت
کن معنی اللہ و با دوازده درهم لاقتل بکال الحیات
و کذا لک اذا ادعی دوازده درهم لاقتل بکال الحیات
مکمل لک اذا ادعی دوازده درهم لاقتل بکال الحیات
الوجه بان قال رابن عیینہ ملک من ست
ازده دوازده سال
کانہ

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

بعضه يقبل عند البعض قال في الفتوى على ما مر من الصدور الشهيد رحمه الله لا يقبل الا ان
الغلط لا يثبت في الحد ولا باقرار المدعى نه غلط الشاهد ما لو ادعى المدعى عليه لفظ لا يسمع
هنا المدعى لو اقام البينة لا يقبل لانه لا يمكنه اثبات كون صاحب الحد محمدا او احمد لانه
ليس بمخصص وكذا لو ادعى المدعى عليه اقرار المدعى نه غلط الشاهد في الحد لا يسمع غلط الحد
او تركه في الدعوى بمنزلة غلطه وتركه في الشهادة واذا ذكر الشهود ثلثة حدود وترك الحد الرابع
قبلت شهادتهم وكيف يحكم بالحد الرابع قال المحقق في دفعته اجعل الحد الرابع بازاء الحد
الثالث الى مبتدأ الحد الاول بازاء الحد الاول ولو ذكر حدين في الاصل للثبوت في الشهادة او الدعوى
وترك الحد الثالث يقبل وضع الدعوى كما لو ذكر الحد من الثلثة في المربعة او غلط واحد او حدين
ثم تتركوا في المجلس وغير المجلس عند مكان التوفيق يسمع والتوفيق انه كان قال حدان من
دار فلان فتبين ان فلانا باع داره واسمه كان فلانا ثم صار فلانا ولو جعل المقبرة حدا ينظر
ان كانت ربوة يصلح حدا وان لم يكن ربوة لا يصلح حدا قال رحمه الله سمعت من الشيخ الامام طهري
بالدين الموعظ في داره واصل هذا في فتاوى النسفي في خواص شهادات قال الامام النسفي قال اشجع
الامام السرخسي انه يشترط في استثناء المساجد والمقابر والحياض وطرق العامة ذكرها
في شراء القرية الخالص ان يذكر حد من هذه الاشياء ومقاديرها طولا وعرضا وقال يرد
الحاضر والسجلات في الصلوات التي فيها استثناء هذه الاشياء مطلقا من غير بيان الحد
وقال الامام النسفي والسيد الامام ابو شيح لا يشترط ذكر الحد وهذه الاشياء قال رحمه الله
فيبقى بهذا تسهيلات الامر على المسلمين وفي فوائد شمس الاسلام لو ادعى انه حقه وهذه
هكذا انقبل قيل لا يسمع الدعوى ولا تقبل لشهادة وفي فتاوى النسفي لو قال في شهود
له من محبة وبهاجه عدد ود حقوق حق وملك ان فلا نستأول لم يقبل باهه حدود يسمع
وفي فتاوى نصري شهيد واعلان هذا الحد بوقف على كذا ولم يبينوا الواقف ينبغي ان
يقبل اذا كان قد راد نود كذا واقف ولكن لم يبينوا المصروف ان كان الواقف قدما يقبل ويصرف

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الجلد ۴۹ خلاصہ الفتاویٰ کتب الشریعات

[illegible]

كما قاله اول ليطال بينة البيع
 بما قرأه على لا فانه يستثنى ان يحفظ
 هذا الاصل فان خرج به كثير من المحدثين
 دون ان يكون ان زيارته في ثياب
 حتى يكون ان زيارته في ثياب
 انما سافر ودمه في ثياب
 ثياب ثياب ثياب ثياب ثياب
 قواه انما سافر ودمه في ثياب
 ثياب ثياب ثياب ثياب ثياب

لو جازم ببقائه ان زيارته في ثياب
 انما سافر ودمه في ثياب
 ثياب ثياب ثياب ثياب ثياب
 قواه انما سافر ودمه في ثياب
 ثياب ثياب ثياب ثياب ثياب

خلاصة الفتاوى في كتاب النكاح

الوكيلان بالنكاح انهما متوحدان يقبل في كل جناس في كل عيون الاخوان انما زجرا اختها وهي
 صغيرة فادركت فتشهد الاخوان انهما اختارت نفسها لا يقبل والامة لو كانت بين رجلين
 ولها زوج فاعتقاها ثم شهد انهما اختارت نفسها لا يقبل رجل قال ان دخل اري هذا احد
 فامرأت طالق فتشهد ثلاثه نفرا منهم دخلوا لا يدخلوا ما ان قالوا دخلنا
 ودخل هو معنا او قالوا دخلنا وسكتوا ان قالوا دخلنا لا يقبل وان قالوا
 دخلنا ودخل هو معنا لا يقبل وكذا ان كانوا اربعة نفرا وان كان الشاهد
 اثنين لا يجوز عند ابى يوسف رحمه واجاب ابو يوسف رحمه في الثلاثة والاربعة
 انه يجوز مطلقا سواء قالوا دخلنا وسكتوا او قالوا دخلنا ودخل هو معنا وفي الاثنين
 لا يجوز فقال له الحسن بن زياد اصبحت وخافت يا ابي قال ابو يوسف لو قالوا دخلنا جميعا
 لا يجوز وان كانوا ثلاثة او اربعة ان قالوا دخلنا ودخل هو معنا يجوز رجلان شهدا على
 رجل انه قال لهما ان مسست جسدا كما فعلت في هذا حرفته بل انه مس جسدا لا يقبل
 لانها تشهدا في عزمهما انهما اخذتا مالها او شهدا انه قال ان مسست ثيابا كما وقد مس ان يقبل
 ويعنى الغلام لان الثياب غيرهما رجل قال عدي هذا احتران كان فلان فلان في ادخل
 هذا الدار فشهدا وقالوا لا يدخل لا يقبل حتى يشهدا شاهدان او اربعة او ثمانية
 نفر فعملوا رجلا عمل ثم شهدا انه قد عني عننا لا يجوز وكوشه بلانان منهم انه عني عنه عن هذا
 فاني اقبل عن هذا الواحد هو قول ابى يوسف منه وفي الفتاوى رجل وقف وقفا
 على مكتب في قرية وعني معلم ذلك المكتب فغصب رجل هذا الوقف وشهد بعض اهل
 هذه القرية ان هذا وقف فلان بن فلان على مكتب كذا وليس لهؤلاء الشهود او لا في
 المكتب يقبل شهدا تام فان كان لهم صبيان في المكتب فكل الذي هو الاحكام وكذا لو شهدا
 بعض اهل المحلة للمسيح بشيء في شهادات التوازل وكذا شهدا بالفقهاء على فقيه وقف
 على مدرسة ككلمة الشهود من تلك المدرسة يقبل وكذا لو شهدا وان هذا المحقق وقف

لو جازم ببقائه ان زيارته في ثياب
 انما سافر ودمه في ثياب
 ثياب ثياب ثياب ثياب ثياب
 قواه انما سافر ودمه في ثياب
 ثياب ثياب ثياب ثياب ثياب
 لو جازم ببقائه ان زيارته في ثياب
 انما سافر ودمه في ثياب
 ثياب ثياب ثياب ثياب ثياب
 قواه انما سافر ودمه في ثياب
 ثياب ثياب ثياب ثياب ثياب

من وجبه ثيابا من وجهه ثيابا
 هذا الاستدلال على خلاف المشهور
 من وجبه ثيابا من وجهه ثيابا
 هذا الاستدلال على خلاف المشهور

من وجبه ثيابا من وجهه ثيابا
 هذا الاستدلال على خلاف المشهور
 من وجبه ثيابا من وجهه ثيابا
 هذا الاستدلال على خلاف المشهور

[illegible]

المجلد الرابع

الحديث من يدل على انه محذور
هو الاول اشقي ودرست في الفتاوى
لا اصل في رجح البينة على ما ذكر في
اذا البينة انما شئت لاثبات حواشي
والبين لا يقامة على ما كان فعل حله
ان بنية الحد وثقده ما عدا علم اول
السؤال وكذا في البناء والتقسيم
من التعديل والموافق لما ذكر في
فان الحد وثاقع اعراض والحد
اصل فلهذا كانت البينة لا اصل
وم يكن البينة لا اصل في الفتاوى
على القواعد الفقهية ولا اصل في
خلاف الاصل ولا فرق بين يكتف
وغیره ودر فتاوى ما بعد بقرآن قواعد
اصول مطابق قواعد كونه بالاخر
اصل لا انسان لا يكون في دينه الا بما
ملك لا انسان لا يكون في دينه الا بما
والبينة يكون على مدعي الحاضر لا يكون
على صاحب الاصل ملا وادع الزين شرارة
كما بان في موطيت كوالا ان فقط
ثبت دعوى في موطيت كوالا ان فقط
وجود در سوره از فقه بيان كرده است
ان بيان كرده كذا في موطيت كوالا ان فقط

و چون مرخصه بود تمام حق و ثواب
شاید است و آدمی علی آخو خاکی گری
صاحب دل اندو لافا فالقول قول
کان یعوق هذه الدار و یسحق هذا
فیقال کذا فی الخلاصة قریب است
یکدوره قریب است
دو

فلا يقبل ههنا اذا شهد على نفسه واختلعا في الجهة اما اذا شهدا حدهما ان لمهنة المدعى عليه الف درهم فمقرض وشهدا
 الاخران له عند الف درهم فدية لا يقبل في شريح المجامع الصغير ههنا اذ لم يدع عقدا فان كان ذلك في دعوى لعقد
 فهي ثمان مسائل البيع والاجارة والكتابة والرهن والعقن على مال الخلع والصلى عن م المهر النكاح اما في البيع اذا شهد
 احدهما انه اشترى عبد فلان بالف درهم وشهد اخرانه اشترى بالف وخمسائة لا يقبل ههنا الشهادة سواء كان المدعى
 يدعى لشراء بالف وبالف وخمسائة وسواء وجد من البائع او من المشتري اما الاجارة ان كانت له في اول السنة فهي كالبيع
 وان كانت بعد مضي السنة والمدعى هو المستاجر فهي كالبيع ايضا وان كان المدعى هو الاجر فهو دعوى لدين وقد كنا حكمه
 والكتابة كالبيع ان كان الدعوى من العبد فان كان المدعى هو المولى لا يقبل لان الكتابة غير لازمة في حق العبد في الرهن
 ان كان الدعوى من الراهن لا يقبل لانه غير لازم في حق المرتين وان كان الدعوى من المرتين فهو دعوى لدين ثبتت
 الرهن بالف خمسين او مائة دينار وقد يعقن على مال الخلع ان كان الدعوى من العبد والمرأة فهو دعوى لعقد وان كان
 الدعوى من الزوج والمولى فهو دعوى الدين لان العقن والطلاق واقع بانقرار المولى الزوج بقي مدعي المال لا يصلح عن م المهر
 كالخلع وفي النكاح ان كان المدعى هو الزوج والمرأة منكورة فهو دعوى لعقد بالاجماع وان كان من المرأة فهي دعوى الدين
 عندنا بخلافه ررح وعند ههنا دعوى لعقد وفي نسخة الصدر الشهيدي لم يفصل بين ما اذا كان الدعوى من الزوج او المرأة
 فقال سواء كان المدعى الزوج او المرأة اذا اختلف الشاهدان في قدر المهر والمدعى يدعى اقل والاكثر يقضى بالنكاح
 باقل المدين لان المال تابع في النكاح وعند اب يوسف وعبد الله لا يقضى بالنكاح اصلا ههنا اكله بخلاف الاقراران فكذلك بالمقرله
 المقرن بعض ما اقربه لا يمنع صحة ما اقربا لهما في نوع منه وفي الاقضية رجل له على اخر الف درهم فادعى المديون
 انه اوفاه وشهد شاهد على اقرار الطالب بالاستيفاء وشهدا الاخرانه ابراه صاحب الحق من المال لا يقبل وكذا لو شهد
 احدهما انه اقترانه استوفى الف شهيدا الاخرانه اجله او حله او هبه او تصدق عليه فالشهادة باطلة ولو ادعى المدين
 الاداء والشهود شهدوا ان صاحب الحق ابراه من دينه او حله يقبل الا يرى ان احدهما لو شهد على نفسه والاخر
 على الاقرار بالنفس لا يقبل ولو ادعى هو الغصب وشهدا شهود على الاقرار بالغصب يقبل ولو ادعى المديون البراءة بان
 قال هو ابراه فشهدا ههنا عليه والاخر شهيد له وهبه وتصدق به عليه او حله واجله جاز ولو ادعى المديون البراءة
 فشهدا احدهما بالهبة والاخر بالصدق لا يقبل ولو ادعى هو الهبة وشهدا احدهما بالبراءة والاخر بالهبة او انه اجله او حله
 جاز الكفيل بالا صرا اذ ادعى الايفاء والشهود شهدوا بالبراءة لا يقبل فانما وضع المسألة في الكفيل ليعلم ان الايفاء ليس بمقتضى
 به ولهذا لا يرجع الكفيل على الاصيل الطالب يرجع على الاصيل لانه ابراه الكفيل ابراه الكفيل يوجب براءة ذمته اما لا
 يوجب براءة ذمته الاصيل وفي دعوى الكفيل لهية فشهدا احدهما بالبراءة وشهدا الاخر بالبراءة جاز وشهدا الاخر دون
 الهبة لانه اقلهما ولا يرجع الكفيل على الاصيل نوع منه وفي الاقضية رجل ادعى على اخر الف درهم في صك فجاء
 المدعى عليه بالبراءة ههنا ليس بكتابا لدعوى مذكرة في مسائل الدفع ان شاء الله تعالى رجلان شهدا الرجل على رجل
 انه اقترله بالف درهم من ثمن متاع اشتراه منه وقبضه وشهدا اخرانه اقترله في موطن اخران له عليه الف درهم ادخلت

الالف في الالفين هذا لا يخلو امان ان اقر قال مطلقا وبين السبب فان اطلق فقال في موطن بفلان على الف درهم ثم قال في موطن اخر بفلان على الف درهم فهما مالا ان ياخذة المقر له بهما وعندهما مال واحد يجمعوا انه لو شهد شاهدان في موضع وشاهد اخر في موضع اخر فهما مال واحد لو اقر في موطن اشهد شاهدان واقر في موضع اخر وشاهد شاهدان فيهما مالان عندا يحنيفة ثم وعندهما ان اشهد لك شاهدان الاولين في موطن الثاني فهما مال واحد وان اشهد شاهدان اخرين فهما مالا كذلك ذكر الخصاص فان كان الاقرار في موطن واحد عندهما لا شك انه مال واحد وعندا يحنيفة كذلك استحسننا ولو اقر بالف درهم واشهد على نفسه ثم قدمه الى لقاضي فاقر له بالف درهم كان الالف هو الاول بالاتفاق وكذا على انقلب بان اقر او لا عند لقاضي ثم اقر في مجلس اخر غير القاضى كذلك لو قال في المجلس الثاني كنت اشهدت على نفسي بالف درهم فاشهد وان له ذلك الالف فهو مال واحد بالاتفاق هذه الامور المذكورة السبب فان كان متصلا بان اقر له بالف ثمن هذه العبد ثم اقر له بالف ثمن هذه العبد ثم اقر له بالف ثمن هذه العبد ثم اقر له بالف ثمن هذه العبد ثم اقر له بالف ثمن هذه العبد وان كان السبب مختلفا بان اقر له بالف ثمن هذه العبد ثم اقر له بالف ثمن هذه العبد ثم اقر له بالف ثمن هذه العبد ثم اقر له بالف ثمن هذه العبد ثم اقر له بالف ثمن هذه العبد يلزمه المالا ان كذلك لو اقر لرجل بالف درهم في صلح ثم اقر به ذاك بالف درهم ان اقر به ذاك الالف الذي في ذلك الصلح كان مالا واحدا وان اقر له بالف درهم في صلح اخر كان مالاين كذلك لو اختلفت صفة المال فبان اقر او لا بالف درهم بيض ثم اقر به ذاك بالف درهم سود فانهما مالاين ولو ادعى المقر له اختلاف السبب وقال المقر في كلا الموطنين ثمن هذه العبد يقول قول المقر وكذلك لو ادعت المرأة مهران في نكاحين الرجل يقول ما جوى بيننا الانكاح واحد ولو يقع بيننا فرقه القول قول الزوج ولو كان السبب متصلا والمال لثاني اكثر ان اقر او لا بالف واقرنا انما بالف فسميا عندا يحنيفة صراحيها فبان انما انه يجب كلا المالاين عندهما دخل لا قل في اكثر ويجب اكثر وكذلك لو اقر على عكس هذا اقر او لا بالف وسميا وقرنا انما بالف فالجاصل ان عندهما مالا واحدا حتى يجمع الدليل بخلافه وعندا يحنيفة مالاين حتى يجمع الدليل بخلافه جنس اخر وفي الفتاوى الصغرى اذا اختلفت الشاهدان لا يخلو من ثلاثة اوجه امان اختلاف في الزمان والمكان او الانشاء او الاقرار ولا يخلو من أربعة اوجه امان ان كان هذا الاختلاف في الفعل حقيقة او حكما او في القول حقيقة او حكما او في فعل ملحق بالقول او في قول ملحق بالفعل ما اذا كان الاختلاف في الفعل كالجناية والفساد والتقتيل يمنع قبول الشهادة في لوجه الثلاثة لان الفعل لا يعاد ولا يكرى بالنكاح يلحق بالفساد والجناية وفي الايام والمكان عندا لا يمنع وعندهما يمنع وفي الاقرار والانشاء يمنع جميعا بالاجماع واما في فعل يلحق بالقول كالفرض فهو كالمطلق واما القول الملحق بالفعل كالنكاح يمنع قبول الشهادة لانه ان كان فعلا لكن لا بد من احضار الشهود وان كان الاختلاف في قول محض كالمطلق والبيع والشراء والوكالة والوصاية والرهن العتاق والديون البراءة والكفالة والحجالة لا يمنع قبول الشهادة في الوجه الثلاثة لان القول صراحيها ويكرى في القضية لو شهد شاهدان على بيع ولم يبين الثمن ان يشهدا على قبض الثمن يقبل لانه بمنزلة الملك مطلق وكذلك الوبين احدهما وسكت الاخر ولو شهدا على هبة مع القبض لا اخر على الصدقة مع القبض لا يقبل لان الهبة للتعدد والصدقة نوع منه سواء شهدا على هبة من الثمن او من الفقير رجل ادعى عبدان يد رجل واقام

البينة فشهدا على قرارة انه ملك المدعى يقبل ولو شهدا على قرارة انه اشتراه من المدعى وقال المدعى انه اقربهما لكن
صاغت منه ياخذ المدعى كان الاقرار بالشراء اقرار بالملك كذا الاستيلاء على رواية الجامع وعلى رواية الزيادة ان
يكن اقرارا بانه ملك البائع لكنه اقرار بانه لا ملك له فيه وليس ضمانا من فاعله المدعى كذا لو شهدا احدهما انه اقرا به
ملكه وشهدا الاخرانه اقرا به اشتراه منه وقال المدعى هو اقرب لكن الباع وكذا لو شهدا احدهما على قرارة انه وهبه منه هبة العبد
وشهدا الاخر على قرارة انه اشتراه منه بآية دينار وكذا لو شهدا احدهما انه اقرا به اشتراه منه بآية دينار وشهدا الاخرانه اقرا به
اشتراه منه بالف درهم وكذا لو شهدا احدهما اقرا به اجبر بكذا وكذا لو شهدا ان المدعى عليه قال بعته بكذا وكذا لو شهدا
انه اودعه ولو شهدا على قرارة ان المدعى فع اليه لا يقبل لان الانسان كما يدفع مال نفسه كذا لا يدفع مال غيره
بخلاف الاقرار بالاداء ولو شهدا انه اقرا به غصبه او شهدا انه اقرا به رهنه يقبل ويقضى بالعبد للمدعى جنس اخر
وفي الاقضية ايضا لو شهدا احدهما انه اقرا به غصب من فلان كذا او شهدا الاخرانه اقرا به اخذه منه ذلك فانه يقضى
بذلك للمدعى لان الاخذ انما عرى عن الاذن من المالك فهو غصب فيقضى بالتلفق الشاهدان وهو الاخذ دون
الملك حتى كان على محجة ولم يصرف مقضا عليه بالملك لانهم لم يشهدوا بالملك فلا يمكن القضاء بالملك ليس من
ضوورة الاخذ منه ان يكون ملكا لما اخذ منه ولو شهدا احدهما انها جارية غصبها منه وشهدا الاخر انها جارية ولم
يقبل غصبها منه يقبل ولو شهدا احدهما انها اداة وورثها من ابيه وشهد له وارثها من ابيه وقال المقر له ورثتها من
اخي ياخذ الدار ولو شهدا احدهما انه اقرا به غصبه من فلان وشهدا الاخرانه اقرا به لفلان لم يقض للمشهدود له بشئ
له لان الذي يشهد بالاكخذ يشهد بان فعل والذي يشهد بالملك يشهد بان الوصف لان الملك وصف في المملوك ولو شهد
احدهما انه اقرا به اخذه من فلان وشهد احدهما انه اقرا به لفلان لم يقض للمشهدود له بشئ
له بشئ ولو شهدا احدهما ان المدعى عليه اقرا به غصب من المدعى هبة العبد وشهدا الاخرانه
المدعى عليه اقرا به اودعه هبة العبد يقبل ولو شهدا احدهما انه عليه كذا من الدين وشهدا الاخر على قرارة بكذا
من الدين يقبل بخلاف ما اذا شهدا احدهما انها جارية وشهدا الاخر على قرارة انها جارية وشهد
الاخر انها كانت جارية يقبل بخلاف ما اذا شهدا انها كانت في يد لا يقبل وفي الشهادة على الغصب ينبغي ان يقول الشاهد
عاينته اخذه منه ولا يسعه ان يشهد انه غصب فلان على هو الغصب وهو شهدا وعلى قرارة بالغصب او شهدا احدهما
على الغصب والاخر على قرارة بالغصب قد ذكرنا في هذا الفصل بطريق الاستشهاد ولو شهدا احدهما انها جارية وشهدا الاخر
انها كانت في يد لا يقبل ولو شهدا احدهما انها ولدت منه وشهدا الاخر انها اجلبت منه ويشهد احدهما انها ولدت منه
غلاما ويشهد الاخر انها ولدت منه جارية يقبل الكل في الاقضية وفي المتن لو شهدا احدهما انه اقرا به المدعى ساكن
في هذه الدار وشهدا الاخر انه لا يقبل ولو شهدا احدهما انه اقرا به الدار له وشهدا الاخر انه ساكن هذه الدار قضى بالدار
له ولو شهدا احدهما انه اقرا به اخذه منه هبة العبد له لا يقبل وفي الفتاوى الصغرى لو شهدا احدهما ان قبة التورب لها كذا
كذا وشهدا الاخر على قرارة بذلك لا يقبل ولو شهدا احدهما على شراء مع العيب والاخر على قرار بالمعيب لا يقبل وكذا لو شهدا

أحد هاهنا على الملك المدعى والاخر على قوار المدعى عليه وقد مرهنا ولوانكر المولى لأذن فشهدا أحدهما على الأذن في الشهادتين
والاخر على الأذن في الطعام يقبل أو تشهدا أحدهما على صريح الأذن الاخر على ان راه يبيع ويشترى فلم يثبت له لا يقبل الا بعد علم

الفصل الخامس في لشهادته في النكاح

انها زوجت نفسها منه وشهدا الاخران لهما زوجهما منه لا يقبل لان الوكيل في النكاح سفير وهو مضاف اليها فلا بد من على

انها زوجت نفسها منه وشهدا وان وكيلها فلان بن فلان زوجها منه يقبل أو تشهدا وانها كانت امرأته فسا لهما

القاضي عن النكاح في الحال فقا لا عن كذا في الحال هل هي امرأته ام لا او قال لا تشهدا في الحال انها امرأته يقبل

وقد ذكرنا في القضية ولا يجوز شهادته الا عشرين في دين في ذنوب والفاسقين في الرجل لا يها بالنكاح فلو قضى لقضى

بشهادة العبد من او الصبي لا ينفذ ولو شهدا وقالوا بكذا العارية بالفارسية ما يشان رازن وشوى في ايم او دانسته

بهم او جنانا بشهدا ان كذا زنا بالشويان في بانشته لا يقبل لانهم يشهدا وعلى الرضا بالنكاح وما شهدا وعلى النكاح

وقال لقاضي الامام رحمه يقبل لان هذه شهادة على النكاح وعلى الرضا ولو شهدا وقالوا جوت يد او راياين شوى اده است

سواد اشته است او رضاد اده است لا يقبل المختار انها يقبل رجل مدعى على امرأة انها زوجت نفسها منه بخمسين

دينارا والشهود شهدا وعلى النكاح ولم يذكر المهر يقبل لان المال تابع في النكاح ويقضى به المثل لو كان المدعى

من المرأة فهو دعوى المهر وقد ذكرنا الفصل السادس في لشهادته في النسب والارث

وفي القضية اذا شهد الشهود انه قال لدا هذه الامه منى ولم يريها اعلى لك عتقت بهذه الغيبة وكذا لو

شهدا انه قال احد هذا الولد لى كذا بنى من هذه الجارية جاز رجل مدعى على اخوانه ابنة وهو يتكرو مثله يولد مثله لا يثبت

النسب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين كذا لو كانت المدعية هي المرأة ولهذا اذا كذب الابن اما اذا صدقه ثبت

النسب بتصادقهما فان كان الابن معتق رجل ومات ورثته هذا الابن دون مولاه اما اذا كانت المدعية امرأة

لا يثبت النسب وان صدقها الابن فان كذبها الابن لا يثبت النسب منها الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين امرأة

جاءت بولد فقال لى لزوجها هذا ابني منك فصداقها الزوج ثم جاءت امرأة اخرى تدعى انه ابنها وشهدت امرأة على

الولادة لم يقبل شهادة المرأة على ذلك دللت المسئلة على انه يثبت النسب منها بمجرد الدعوى من غير شهادة القابلة

اذا لم يكن لها زوج لانه انما يحتاج الى ذلك لانها الزوج الغير وهو الزوج اما اذا لم يكن لها زوج فاما القربى على نفسها وصار يحكم

ولذا لو نادى بشرا تصدق الزوج لثبوت النسب ان باقرار المرأة بانه ولدها لايصح بدين شهادة القابلة اذا كان لها

زوج يكن بينهما امرأتان ادعت كل واحد منهما نسب ولدا والولد في ايديهما لم يثبت النسب من واحد منهما حتى يشهدا على

ذلك رجلان او رجل وامرأتان فان اقامت كل واحد منهما بينة يثبت النسب منها سواء كان الولد في ايديهما او في يد

ثالث عندا يحنيفة وعندا هم لا يصح الدعوى منهما والرجلان لو اقام كل واحد منهما رجلين او رجل وامرأتين يثبت النسب

منهما سواء كان الولد في ايديهما او في يد ثالث ولو كان الولد في ايديهما تدعيانه ولا منارعه لهما يثبت النسب منهما بدين البينة

فان زاد المدعى على اثنين قال ابو يوسف لا يثبت الا من اثنين وقال محمد يثبت من الثلاثة ولا يثبت من اكثر من ذلك

وقال أبو حنيفة رحمه الله ثبت من الكل وإن كثر الكل فلا قضية جنس **أخر** وفي القضية إذا شهد شاهدان أن هذا الرجل وارث فلان لا علم له وارثا غيره ولهم يدان كرا نسبه يرث منه أو شهد أنه مولاة أو أخوة أو عمة أو جدة أو جدته فالشهادة في هذه الوجوه باطلة والقاضي يسألها عن ذلك حتى إذا شهد أنه مولاة أو أخوة أو عمة لا يقبل حتى شهد أنه مولاة اعتقه لأن المولى اسم مشترك يتناول الأعل والأسفل فإن بينوا أن مولاة اعتقه جازت الشهادة وإنما يشترط ذكرها أنه وارثه لا ورث له غيره لاستقاط التلوم من القاضي قوله لشاهدنا أنه مولاة أو أخوة أو عمة لا ورث له غيره عندنا ولو قالوا لا ورث له في رضى كذا غير فلان يقبل عند أبي حنيفة ثم وقال لا يقبل وكذا لو شهدوا أنه أخوة لا يقبل حتى يفسروا الأخوة لانها قد يكون من الرضاعة وقد يكون من النسب وكذا لو شهدوا أنه عمة أو ابن عمة لا يجوز حتى ينسب الميت والوارث حتى يلتقيا إلى أب واحد بينا عمة لأبيه أو أخته أو لأبيه وأمه ويدان كرا أيضا أنه وارثه وكذا لو شهد أنه جدة أو جدته إذا فسروا جازت شهادتهم لكن لا بد أن يذكر أنه وارثه وكذا لو شهد أنه ابنه أو بنته وكذا لو شهد أنه أبوه أو أمه وهل يشترط قوله ووارثه في الأب والأم والولد قال بعضهم يشترط احتمال أنه ابنه أو أبوه أو أمه من الرضاعة وقال بعضهم لا يشترط وعليه الفتوى كذا كل من لا يحجب بحال لا يشترط ذكر أنه وارثه ولو شهدوا أنه ابن أخته أو بنت أخته لا بد أن يقول ووارثه ولا يشترط ذكر اسمه حتى لو شهدوا أنه جد لم يعاب أبيه ووارثه ولم يسمي أب الميت قبلت شهادتهم ولا يشترط ذكر اسمه ولو ادعى الأخوة يبين الأخوة ويقول أنه وارثه وفي المجد يقول من قبل الأب والأم وأنه وارثه وكذا لو شهدوا أنه جدة أو جدته إذا فسروا جازت شهادتهم لكن لا بد أن يذكر أنه وارثه ولو شهدوا أنه ابنه هل يشترط قوله أنه وارثه لا حتم إلى أنه أبوه أو ابنه من الرضاعة قال بعضهم يشترط وقال بعضهم لا وعليه الفتوى كذا كل من لا يحجب بحال لا يشترط ذكر أنه وارثه هو الصحيح وإن اختلف المشايخ في إشارات فهمم متعارضة ولو شهدوا أنه ابن أخته أو بنت أخته لا بد أن يقولوا ووارثه ولم يشترط حتى لو شهدوا أنه جد الميت أو ابن الميت ووارثه لم ينسب إلى الميت قبلت شهادتهم ولا يشترط ذكر اسمه وفي المحيط ولو أخبر بالنسب الميت ثم أخبرا بالادعاء وأخبارا قبل أن يسألها القاضي عن السبب لا يقضى بشهادتهما لأن الوارث مجهول بخلاف ما إذا شهدوا بالدين أو بملك المعين فإنه يقبل وإن لم يبينوا السبب لأن الدين لا يختلف وإن اختلف سببه وكذا المعين نوع منه شهد للرجل أنه جد الميت قضى لقاضي بذلك ثم جاء رجل ادعى أنها ابنة الميت وأقام البينة يقضى به وهو الحق بالدين ولو شهدوا أنه أخ الميت ووارثه وقضى لقاضي بذلك ثم شهد الآخرون أنه ابن الميت ووارثه لا يقبل ويضمنان للدين ولو شهدا فربما في آخر ذلك يقبل ولو شهدا فربما في الأول لا غيرهما إن الثاني أخ الميت دون أن يكون ابنه لا يقبل للشهادة الكل في القضية نوع منه وفي الزيادة رجالا يشهدون أن قاضي بلد كذا فلان بن فلان قضى يكون فلان بن فلان وذاك فلان الميت لا ورث له سواه فإن القاضي يسأل المدعى عن نسبه وتواليه للاحتياط لم يبين أمضى القاضي نقصان الأول فلن أمضى القاضي نقصان الأول بناء على أنه لا منازع له في الحال ثم جاء آخر ادعى أنه لا يخلو ما كان أقرب من الأول وأبعدا ومن أجل الأولين بين ما هو أبعد لا يقضى به له وإن بين ما هو أقرب من الأول يقضى بالثاني وينقض الثاني

بالقضاء الأول في حق الميراث دون النسب وإن كان مزاحماً للدول يقضى للثاني بأهوقه وللأول بأهوقه وبغير الثاني
لو كان أباً للأول بنا يقضى للثاني بالنسب ولو كان المقضى له للأول بناله والثاني أقام البينة على البينة أيضاً وعلى أنه
بنته يقبل يقضى بالميراث بينهما أماكن العمل بينهما وقس على هذه النظائر الباقى في الخزانة ومن أخذ تركه الميراث وادعى
أنه وارثه لم يؤخذ منه ولو أقام البينة عند القاضي أن قاضى بذلك يقضى لم يبين جاز أن الظاهر أن القاضى يقضى
بنسب معلوم والأوليات يسأل عنه نسبه فلان بينا نسباً أقام آخر على نسبه يرفعه الأول فهو لهما وإن ذكروا نسباً
لا يرفعه الأول تأكل الأول له أعم **الفصل السابع في الشهادة على الشهادة في القضية**
الأصل أن كل ما ثبت بشهادة الرجال مع النساء يثبت بالشهادة على الشهادة استقصانا لأن الشهادة تقبل حالة
العجز عن الأصول شهادة النساء مع الرجال تقبل مع القدرة على شهادة الرجال لأن الفرع بدل الأصل كما حصل
وإن كان الأصل محبوساً فاشهد على شهادته هل يجوز وإن شهد هل يقبل قال في المحيط ذكر هذه المسئلة في الكتب
واختلفت المشايخ فيه قال بعضهم إن كان محبوساً في سجن الواف لا يمكنه الإخراج للشهادة يجوز وقيل ينبغي أن لا يجوز
وفي لجأ مع الصغير لا يجوز الشهادة حتى يكون المشهود على شهادته في مسيرة ثلاثة أيام وليا لها ويكون مريضاً
لا يستطيع عاتيك القاضي عن أبي يوسف روى أن كان مسافة لوجأً إلى القاضي للشهادة لا يستطيع أن يبيت
بأهله حازمة الشهادة على الشهادة وكثير من المشايخ لم يردن هذه الرواية وفي القضية عن محمد أنها يجوز مطلقاً حتى لو كان
لعدم الحاجة وعن أبي يوسف روى أنه لو كان الأصل في مسافة في زاوية المسجد فشهدا لفروع على شهادته في زاوية
أخرى من هذا المسجد يجوز ذكر كرم الإسلام على السعدى الإمام السرخسى أنه يجب أن يجوز عند هذا على قول
أبي حنيفة لا يجوز ولا اختلاف بينهما على مسئلة التوكيل من غير رضاء الخصم وفي القاضى لو كانت الأصول غيباً فحضرها
أولها الفروع أو سكتوا ما بارزوا أنكروا الأشهاد لا يجوز وفي الفتاوى الصغرى الأشهاد على شهادة نفسه يجوز وإن
لم يكن بالوصول عند رضى لو حل بهم العذر من مرض أو سفراً أو موت يشهدا لفروع **نوع منه** ولو كانت الشهود على شهادته
في الحبس هل يصح الأشهاد قال ضى أنه عنه رأيت في موضع أنه لو كان في حبس هذا القاضي يخرج حق يشهد فلا ضرورة
وإن كان في حبس غيره قيل يجوز وقيل لا يجوز وفي الأصل لا يجوز على شهادة رجلين أو رجلين وامرأتين وكذا
على شهادة المرأة وهذا عندنا لو شهد رجلان على شهادة رجلين جاز عندنا وإذا خرس الأصلان أو عميا أو فسقا أو زكلاً
أو عياداً به أو جثاً لم يجوز شهادة الفروع وفي الفتاوى الصغرى شهادة الابن على شهادة الأب جاز وعلى قضائه لا يجوز وقيل
بالشهادة على الشهادة في النسب وكذا كتاب القاضي شهود الفروع يجب أن يذكر واسم الشهود الأصول اسمهم ثم جدتهم
وفي الأصل لو شهد رجلان على شهادة رجلين شهدا على شهادة نفسه في ذلك الحق فهو باطل لأن الشهادة الأصل للحاضر
على شهادة الأصل لغائب غير مقبولة لأنها لو قبلت أدى إلى أن يثبت بشهادة الأصل لحاضر ثلاثة أرباع الحق نصف
الحق بشهادته وحدها وربع الحق بشهادته مع آخر على شهادة الأصل لغائب ولا يجوز أن يثبت بشهادة الواحد ثلاثة أرباع
الحق هذا في نسخة الإمام السرخسى روى في فرع مسئلة واعتذر على هذه الوجه وفي شرح الشافى قال شهادة الشاهد

كتاب الرجوع عن الشهادات وفي شرح الشافعي إذا شهد شاهدان بالعلل فنان ففرض به شرار على المستهود عليه انهما رجعا عن شهادتهما أو أيمنه أو يمين عليه في ذلك لا يقبل بينة على ذلك لا حكم للرجوع عند غير القاضي إذا قرر الشاهد عند القاضي انه رجع عند غيره صح إقراره ويجعل هذا رجوعا مبتدأ وإذا رجع الشاهدان في الموضع قضى القاضي للقاضي انهما عليه بذلك بمنزلة إقرارهما في الموضع بالدين حتى كل دين الصحة مقدم عليه وكذا هذا في سائر المحقق والمحدث وكذا إذا رجع عن شهادتهما وأشهدا بالمال على نفسه ما لا أجل للرجوع ثم يحل ذلك فشهادتهما الشهوي بالمال من قبل الرجوع والضمان لا يقبل إذا انقضاء عند القاضي عدل ان الإقرار بهذا السبب فالقاضي لا يارفع الضمان ولو لم يقض القاضي بشهادتهما حتى رجعا عنهم لم يقض لهما ولم يضمنهما شيئا وإذا رجع الشاهدان عن شهادة شهادتهما بعد إقرارهما بقاضي ولو مرة وتجعل الرجوع فقامت عليها البينة بالرجوع وبقضاء القاضي بالضمان فان ينفذ ذلك عليهما وتضمنهما المال كذا لو رجعا عند القاضي الذي شهدا عنده فضمنهما به ذلك ثم اختلفوا في غير الشاهدان إذا رجع عن شهادتهما رجوعا معتبرا لقاضي لا يبطل لقضاء لكن ضمن المال الذي شهدا به وهذا قول يحنيفة ربه الآخر وهو قولهما وعليه الفتوى سواء قبض المقضى له المال الذي قضى به أو لم يقبض وكذا العقار وبعد ذلك ان كانا الشهود ثلاثة نفر رجعا أحدهم لم يضمن شيئا ولا أصل في هذا انه يعتبر في هذا بقاء من بقى لا رجوع من رجع فان بقى من يحفظ نصف الحق فالنصف على الذين رجعوا على قدر حقوقهم فلو رجع ههنا اثنان ضمننا نصف المال ولو شهد رجلان ثم رجعت امرأة فعليهما ربع المال ان رجعت امرأتان فعليهما النصف ولو شهد رجلان وعشرة نسوة بالرجوع فافعل الرجلان السدس على النساء خمسة أسداس بمنزلة خمسة رجل شهدا وعندهما على رجل نصف الضمان وعليهن جميعا النصف ولو جمع ثلثي نسوة لا شيء عليهن فان رجعت امرأة بعد ذلك فعليهما وعلل ثلثي ربع المال ولو شهد رجلان ثم رجعت امرأة فافعل الرجلان على الرجلين ون المرأة جنس آخر إذا شهد رجلان على رجلان باع عبدا هذا من فلات بالتميزهم بالبيع ثم المشتري يدعي وقضى لقاضي بالبيع وامر المشتري بدفع الثمن ثم رجع الشاهدان ان كانت قيمة العبد لفاو اقل لم يضمن شيئا للبايع لانها عوضا مثل ماله او اكثر وان كانت اكثر ضمننا الفضل لعدم العوض ولو شهد بالبيع وقبض الثمن ثم رجعا ضمننا له وان كان الرجل على رجلين فشهادتهما انه وهبه له او تصدق به عليه او ابراه ثم رجعا بعد لقضاء ضمننا ولو شهدا انه اجله سنة ثم رجعا بعد لقضاء قبل الحول وبعد ضمننا المال للطالب من رجعا على المطلوب في اجله فان تولى على المطلوب بموته مفلسا لم يرجعا على الطالب بخلاف الحوالة ولو شهدا على هبة عمن والتسليم ثم رجعا بعد لقضاء ضمننا وان كان الواهب يملك الرجوع لانه فسخ واذا ضمن لا رجوع لهما ولا الواهب ايضا لانه بمنزلة العوض فلو لم تضمن الواهب الشاهدان فله الرجوع في الهبة وفي المحيط ادعت نكاحا على رجل فقامت بينة وقضى لقاضي بالنكاح ثم رجع الشاهدان فان كان مهر مثلهما مثل المسمى الذي شهد به الشهود او اكثر لا يضمنان للزوج شيئا وان كان مهر مثلهما الفاشلا والمسمى الفان يضمنان الف درهم للزوج ولو ادعى على المرأة والمسئلة بخالها لا يضمنان شيئا سواء كان المسمى مهرها او اقل او اكثر وفي شرح الشافعي لو قطع القاضي يد رجل بشهادة رجلين ثم رجعا ضمننا رية اليد ولو جمع احدهما فعليه نصفها وكذا في القتل ولو شهدا انه طلق امرأته ثلاثا وشهدا اخر ان انه طلقها واحد لا ولم يكن خل بها وقضى بنصف المهر ثم رجعا فضمنان المهر على شهود الثلث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وهذا اذا وجد منه ما يكون
اقراراً بالملك له انتهى سؤال الجواب
نائب شوكة عن تصرفات ملكه
سأله عما ذكره بتصرفات ملكه
جواب انه في ما فيه الخطأ
والا لئلا متى تبين ان الخصم عاين
الملك تصرفت في المتاع فيه تصرف
عبر ما عاين كان ذلك ما عاين الملك
انتهى استفتا جعفر بن محمد بن
ابن ابي عمير عن رجل قال
كنت كذا وكذا في كذا
فقد عرفت في كذا

خلاصة الفتاوى كتاب الدعوى

△△

12

الملك المطلق أما إذا ادعى على آخر غصب ضيعة وانها في يد المزارع لا يشترط حضرة المزارع كانه
يدعى عليه الفعل لو كانت الدار في يد البائع بعد البيع فحجاء مستحق واستحقاقها لا يقضى بالدار
له الا بحضرة البائع والمشتري في الزيادة وكذا لا يشترط حضرة البائع والمشتري عند
القبض بالشفعة اذا كانت الدار في يد البائع في شرح الطحاوي وفي الاقضية اذا كانت الدار
في يد رجل شرا فاسلا فهو خصم لمزيد عيها وفي شهادات الاصل عن محمد بن علي بن ابي اقام
البينة ان له ولفلان الغائب على هذا الرجل الف درهم ثم حضروا الغائب يكلف اعادة البينة
وقبل حضوره يقضى بنصيب الحاضر دون الغائب وعندنا في يوسف بن يقضى بنصيب الغائب
والحاضر ولا يحتاج الى اعادة البينة اذا حضروا عن محمد بن علي بن ابي يوسف وذكر بعد هذا
ما يدل على جرح ابي يوسف الى قول المجتنب في رد على هذا الخلاف لو ادعى انه اشترى هو
وفلان الغائب من هذا الرجل هذه الدار بكذا واقام البينة وفي المحط رجل ادعى شراء الدار
من نفره في يديهم وبعضهم حضور وبعضهم غيب والحاضر مقر للغائب بنصيبه جاحدا للبائع
فاقام البينة فالقاضي يقضى على الحاضر في حصته عندنا في حنفية رد وفي قول ابي يوسف رد
لا ينصب الحاضر خصما كالمكان البائع واحدا والمشتري اثنين ان كان الحاضر جاحدا بنصيب
الغائب يقضى بالدار كلها للادعي لو اقام رجل البينة انه كان لابييه على هذا الرجل الف درهم وانه
ما بعد تركه هو وابنا اخر غائبا واقام البينة وطلب نصيبه يقضى له بنصيبه وهل يقضى بنصيب
الابن الاخر ذكر في الاقضية انه يقضى لا يكلف الابن الغائب اعادة البينة اذا حضروا لم يترك الخلاف
وفي ايات الاصل لو ان احدا لورثة اذا اثبت القصاص بقتل ابيه على رجل هل يثبت في حق
الكل على ما ذكرنا من الخلاف لا يثبت عند المجتنب رد وعندنا يثبت وذكرنا المسئلة في الجامع
الصغير في كتاب القضاء ووضع المسئلة في الدار لم يذكر الخلاف كما ذكر في الاقضية في الدين
وهو رتها رجل ادعى على رجل ان يديه وقال انها كان ملك ابي مله وتركها امير اثابني
ويدين اخي للغائب فانكر ثم اقام البينة بنصيبه ويترك نصيب الغائب في يدك حتى يحضر الغائب

[illegible]

کارد وانی قهری و دقیری شری و غیر
 شاد و کان کان خودی الاله
 کارد وانی قهری و دقیری شری و غیر
 شاد و کان کان خودی الاله
 کارد وانی قهری و دقیری شری و غیر
 شاد و کان کان خودی الاله

[illegible]

[illegible]

المجلد الرابع ٨٨ خلاصة الفتاوى لكتاب الدعوى

لم يكن خصمه إلا الوارث أو الوصي لتعريف ليس بخصم وكذا الموصى له وتام هذا في الجامع الكبير في كتاب الوصايا في الباب الأول منه وهذا النوع من المسائل بعضها كتبناها في كتاب القضاء في فصل الوصى للبعض في فصل دعوى الوراثية والنسب والبعض في دعوى كفالة دعوى وضع التعرض هل صحيح اختلف للشافعية وفيه والفتوى على أنه صحيح وفي الجامع الصغير في كتاب القضاء إشارة إلى صحة فإنه قال رضى دعاء رجلان كل واحد منهما يقول في يدي لا يقضى باليد لأحد منهما ولو اترا أحدهما باليد لا حرم يقضى له باليد لو أقام أحدهما البيعة أنهما في يدي يقضى باليد له قال لأن البيعة قامت على التحكم لأنه منازعة في اليد فهنا دليل على أن دعوى وضع التعرض مسموعة لأن اليد ليست بثبوتة للأخر رجل دعوى جارية بعينها وصية من ميت وقضى له بها فقبضها فأقام الآخر البيعة أن الميت أوصى له بتلك الجارية بعينها فالموصى له الأول خصم سواء ذكر الرجوع عن الوصية الأولى ولم يذكر فإن غاب الموصى له وحضر الأولين فهو ليس بخصم جنس الخوف في تناقض في خرفها وليس الأصل في بابها لأختلاف في الشهادة إذا كانت دار في يد رجل أو عليها رجل فإقام البيعة انتهاء وفي ما بناء يقضى للقاضي له بالدار ويبناها تبعاً لذلك فتوان المقضى له إقراران ببناء هائل المقضى عليه صحيح ولا يكون تناقضاً وكذا لو أقام المقضى عليه البيعة عمل المقضى له أن البناء له قضى له به ولو كان الشهود شهدوا بالدار سبناً لها ثم أقر المقضى له بالبناء للمقضى عليه بطلت الشهادة وردت الدار على المقضى عليه ولو لم يقر هو لكن أقام المقضى عليه البيعة على أن البناء له لم يقضى له به لأنه أصل وأنخل والشجر والخاتم والسيف والفض والحلية على هذا دار في يد رجل قال هذا الدار لفلان ثم أقام البيعة أن الشجر له هو عرسه لا يقبل وكذا الخاتم والسيف هذا أقام البيعة أن الفض والحلية له لا يقبل بعدل قراره أن الفض للخاتم له ولو ادعى بيتاً أو حائزاً في يد رجل فإقام البيعة وقضى له به ثم أقام المدعى عليه البيعة أن البناء له لا يسمع دعواه وكذا لو أقر المقضى له أن البناء للمدعى عليه فهو هذا أكد أن الشهود في المتفق لو شهدوا بالدار للمدعى ثم ماتوا أو غابوا فلم يقدر عليهم فلما أراد القاضي أن يقضى

[illegible][illegible]

بالی حاصل ہے۔
 تا فذنیست کما انکیہ پیج علی
 ودر جاب منغ الفصولین است الولا
 الصفیدی الی

عبد الرزاق

[illegible][illegible]

خلاصة الفتاوى كتاب لدعوي

من الدافع فلو كانا الملك
بمنتهى ذلك فلو اننا
كتاب الدعوى
جريدة الفتاوى

[illegible]

المجلد الرابع

قریب اجماع وائٹڈ خان
 فی الواقع بقتضائے
 صورت کمروری
 بلا قاست پیدیاٹ
 وائٹڈ نئی کوئیڈیاٹ
 وائٹڈ علم جسورہ
 الراجی عنو ریا القوس
 ایدو ائحات محمد باقی
 تاج وائٹڈ من باب
 اقبلے وائٹڈ

يشهد بانها في يده او عن عينية وبعد هذا ينظر الادعي المنقول في ذكره بعد هذا باسطر محال ادعى المنقول فاقترع المدعي عليه
انه في يده لا يقبل قرره اما اذا ادعى للمعار فاقترع في يده لا يقبل حتى يقيم البينة فان لم يكن عليه نوع من التضيعة
لوشهد الشهود في الاجمة او الغيظة انها في يده لا يقبل ان لم يسألهم القاضي عن تفسيره للفتان سالهم فهو احوط كما في
ملك الرقبة واليد على الاجمة والغنيظة انما ثبت بقطع الشجر ويبعها من غير منازع ولو قالت الشهود در ايندابه وعلمانه في هذه
الدار يد خلون لا يقضى يكون الدار في يده بهذا حتى يقولوا كانوا سكانا في باوعن اب يوسف رعي رجل له مجرى في الارض
او الى كرمه فقال هذا حق فلم يزل مجرى ماء اقبل بيته بلو حنيقة رعي لا يغيرها حتى يشهد بالملك ولو كان له ميزاب
على ما ياتي بيان من كتاب المحوطان ولو ادعى على خرقة المورسل ورقة الطريق في ارضه القول قول صاحب الدار ولو اقام
المدعي البينة انه كان يمر في هذه الدار لم يستحق بهذا شئ او لشهره وان له طريقا فيها وبيننا حادثة وبيننا طول وعرضه بالترتيب
يقضى له بهنالك فتان لم يثبتوا طول وعرضه وحده لا يقبل هذا في رواية الامام اب سليمان وفي رواية الامام اب جعفر
الكبير رعي ان لم يثبتوا طول وعرضه وحده كان اجوز وهو مقتضى بعرضه بالدار العظمى في قوله الى السماء الكل في التضيعة
جنس اخرون في عوى لاصل رجل ادعى على خمدان يد وقال ملك في يدي انكر المدعي عليه انها ملك المدعي لكنه
مقر انها في يده واقام المدعي البينة فان القاضي لا يقضى بهذه البينة ما لم يشهد بانها في يده المدعي عليه قال بعض
اصحابنا رحمهم الله اذ قال المدعي انه ملك في يدي لا يسمع هذا الدعي عوى ويقول له القاضي اذا كان ملكك في يدي
اتى شئ تطلب متى تجواب ان يقول ان هذا ان لم يكن ثمه من يارعه اما اذا كان ثمه من يارعه فيما او في اخذها يقبل يسمع
الدعي في ديب القاضي للخصم لو اقام احدهما البينة انها في يده واقام الاخر البينة انها له فهو لصاحب الملك دون
صاحب اليد في تعليق المبسوط للامام السرخسي ان تاويل هذه المسئلة تمام كل واحد منهما البينة على ليد اقام
احدهما البينة على الملك قال بدن هذا لا يصح قال مشا عتار رحمهم الله نصفه على وجه القضاء ونصفه على وجه التارك
لان الكلام فيها اذا كانت في يدها وانما اظهر ان كل وجه القضاء وفي الاصل ول كتاب الدعوى في بيان ما اكل
واحد منهما يقول هي في يدي فعلى كل واحد منهما البينة فان اقام البينة قضى لكل واحد منهما باليد في النصف فان اقام احدهما
البينة انها له قضيت بكلها له قلت لم يقر بها بينة وتطلب كل واحد منهما يمين صاحبه ما هي في يده حلف كل واحد منهما ما هي
في يد صاحبه على لبتان فان حلفا يقض لهما باليد لا لاحدهما فان نكلا قضى باليد لهما وان نكل احدهما قضى باليد له
فان كانت في يد غيرهما يترفع من يده ولو ادعى المملك اذا نكلا قضى لكل واحد منهما بالنصف الذي يدعيه صاحبه فان حلف
احدهما نكل الاخر قضى بكلها للملك الذي حلف نصفها كان في يده ونصفها الاخر الذي في يد صاحبه صار للمالك بتكول
صاحبه واذا اقام احدهما البينة قضى بكلها ملكا له نصفها باليد ونصفها الذي كان في يد صاحبه بالبينة رجل ادعى
على اخو ابي يده وقال ملك هني ابي منك فشهد وان هذه الدار ملكة في يد فلان بنير حتى يقبل صاريه بنير حتى لما
انكر الرهن في الفتاوى الصغرى رضى في يد رجل المدعي رجل ان هذه الارض نصف من جهة فلان على جهة معلومة وله متولى
في الوقف ذكر الشرائط واثبت بالبينة وقضى للقاضي بالوقفية شرعا رجل ادعى ان هذه الارض ملكه وحقه تسمع

بغلات المبلدة ادعى لعن على نسائه ففعل القاضي بالعقود ثم ادعى رجل من هذه العبد ملكه لا تسمع لان القضاء بالعقود
قضاء على جميع الناس بخلاف الوقف فقال الصمد سأل الشيخ سأل له هذا امر واية تكن سمعت
ان فتوى السيد الامام ابى شيعة على هذا في فوائد شمس لا ثمة الخلو في رحمه الله وركن الاسلام على السعدى رحمه الله
الوقف كالعقود في عدم سماع الدعوى بعد قضاء القاضي بالوقفية لان الوقف بعد ما يشرطه لا يطل الا في مواضع مخصوصة
وهكذا في النوازل رجل باع داره من رجل سألها اليه في السر حفرة التقات ثم وقفها في العلانية فحضر من الشهود في الوقف
صحيح في الظاهر فادعى المشتري لشراءه بمليام واقام البينة على ذلك مع دعواه وبطل الوقف فان هب المشتري لدارين الوا
ادبها منه وهي الحيلة لدفع الظلم في مجموع النوازل في الاجناس اسرى يد رجل تو رجل من هذه الدار التي هي في يديه ان ابعثها
منه بالف درهم ووصل الكلام واكثر ذواله في شراء فاقام المقر البينة ان الله اراد يقبل بيته وتو قال هذه له رسك تنقل
بعثها من ثمن اقام البينة لا يقبل رجل قال هذه الدار ليس على ثم اقام البينة انها له جاز ويقضى له تمام هذا في ان اقرار
هذه الكتاب كذا لو قال هذه الدار ليس موقوف الا على ما قال هو ان يصدق في الفتاوى لصغر رجل باع دارا وابنه المبالغ
حاضر ساكت او امراته وبعض اقراره مناه بجملة ثم ادعى الابن او غيره الدار بعد ذلك انها كانت ملكه واليوم ملكه ولم يكن
وقت البيع ملك الاب قال تنق المتأخرين من ائمة تسمعونهم الله انه لا يصح دعواه او جعل سكوت عن البيع والقبض كالأقرار
سدا الباب لتليس في اتق مشتاقا رحمهم الله انه يصح الا اذا كان تقاضاه الثمن ولو نظر المقتضى في المدعى فاذى باهوا لحوط
كان احسن لا يقتضى بقول شيخ بخار المسئلة في بيع الفتاوى في نصاب سؤال لقاضى لا علم عن عبد باع عينا موكلاه فذكر
ثم ادعى موكلاه نعين هل يسمع قال ان كان العبد فحجوا ح وان كان مازونا لا يصح قلت لما راه بيع ويشترى سكت يصير مازونا
قال تصير مازونا في المستقبل اما لا يظهر في تصرف الذي باشر وسئل الامام حالى عن العبد ادعى شيئا هل يشترى مخصوصة
موكلاه نصحة دعواه قال **الفصل الثالث** في دعوى لفلام والحجارية والعروض والاشياء المتفرقة رجل ادعى على
اخراته غصب عنه غلاما تركيا واثنتين صفاته وطلبا حضارة واحضرو غلاما يخالق بعض صفاته بعض ما وصفت هو فادعى
ان هذا المحض ملكه واقام البينة يسمع دعواه وتقبل البينة اما لو قال العبد لى دعيته وطلبت حضارة هو لا يقبل البينة
المدعى عليه اذ قال وقت القضاء حين ما ادعى عليه رجل هذا العبد ليس بملكى ليس في يدي وقد قال قبل ذلك
وقت الدعوى ملكى حتى في يدي ليس للتناقض في فوائد استاذى رجل ادعى على امراته انها حجابيته وانها في نكاح الغير يصح
الدعوى يقبل البينة عند غيبة الزوج والزوج اذا اقرت بالرقيا في كتاب الاقرار رجل ادعى على رجل ان الحجارية التي في يده
ملكى في يده يزعم الدعوى صحيحة وان لم يقض ملكى يوم الغصب ولو ادعى بهذا اللفظة غصب منى هذه الحجارية يصح
ولو اقام البينة على نصاب بامره القاضي بالرد اليه وان لم يقض ملكى حتى لا يصير خصما في اقامة البينة على الملك لو ادعى على
اخراته ان عبيد نفسه هذا صحيح الدعوى ولو ادعى به غصب هذا العبد ولم يقبل منى حتى ويجعل كانه قال منى في الحيلة
لو ادعى به غصب منه ثوبا او حجارة لا بد من اقام اوصال ذلك فان بين الجنس والصفة والقيمة فدعواه مسبوقة وان بين
فعامة المشايخ روى عن ان الدعوى صحيحة والبينة مقبولة ولكن في حق الحبس قال الامام البرزوى ان كانت المسئلة تحتلقة

ينبغي للقاضي ان يكلف المدعى بيان القيمة فاذا كلف المبرين بسمع دعواه وفي لنوازك جل ادعى على اربعة راس فقصرت
 في بطون امهاتها لا يسمع هذه الدعوى لان يدعى قرار المدعى عليه بذلك ان ظهر انها كانت في بطون الامهات يوم اقرت
 انها لم يكن فلاحق للمدعى فيها وهذا اشارة الى ان دعوى المالك بسبب الاقرار صحيح وان اختلفت المشايخ فيه وفي دعوى الوديعه
 لا بد من ذكر موضع الايداع انه في موصوع سواء كان له حمل مؤنة او لم يكن في دعوى الغصب ان لم يكن له حمل مؤنة لا يشترط
 ذكر موضع الغصب وتامه تاتي في كتاب الغصب ارجل ادعى على خرافة من الحنطة بالوزن لا يصح وقيل يصح وفي المحيط المختار
 للفتوى انه يسأل عن عوالة فان ادعى بسبب القرض والاستهلاك لا يفتى بالصحة وان ادعى بسبب السلم والبيع يفتى بالصحة
 وان ادعى مكاملة صح بلا خلاف لو اقام البينة على قرار المدعى عليه بالحنطة والشعير ولم يذكر الصفة في قراره قبلت البينة
 في حق الجهر على البيان لان حق الجهر على الادعاء وفي لذة والنج وغيرهما يعتبر العرف اما في الاشياء الستة فالمعتبر هو الكيل
 في الاربع وهي الحنطة والشعير والتمر والحب وفي لذه لذهب الفضة المعتبر هو الوزن في الدقيق يدعى بالوزن لو ادعى بالتقدير لا يصح
 ولا بد من ذكر خشك اذا وشسته او نجته او باعته ويدكرانه جيلا ووسطا او ردي لو ادعى على خزانة قبض منه كذا اقفين
 حنطة امانة فواجب عليه رد هاتان كانت قائمتان وان كانت هالكه او مستهلكة فعليه رد مثلها ينبغي ان يقول ان كانت قائمة
 فعليه التخلية وان كانت هالكه ينبغي ان يقول هالكه بعد المحرود لان الهلاك قبل المحرود لا يوجب لضان ان كانت مستهلكة
 ينبغي ان يقول من جهته لان الاستهلاك من غيره لا يوجب المحرود لا يوجب لضان عليه اما الاستهلاك بعد المحرود فوجب لضا عليه
 وعلى من استهلكه ولو ادعى على خزانة غصب منه كذا حنطة ولم يذكر موضع الغصب لا يسمع هذه الدعوى سيما في
 كتاب الغصب ولو ادعى قيمة اعيان مستهلكة لا يصح ما للمبرين الاعيان بين القدر والجنس النوع والصفة لانه عسطن
 انه من ذات القيم وهو مثلي لان عند البيخفة ربح المالك في المستهلك باق ولو كانت اية بين الذكور والانثى والحاجة
 الى بيان التوت هنا في فتاوى لانسفي في نصا لانه عسطن ان يظن انه من ذات القيم وهو مثلي وهكذا قال القاضي الامام
 وقال الامام خالي لا بد من يبين في الدعوى انه قبض بغير اذنه او بغير حق وفيه اختلاف المشايخ راما في قيمة الاعيان المستهلكة
 فلا حاجة الى بيان الاعيان في دعوى الغصب ان كان حال جوده لا بد من يبين انه طائفي وعلا في او رخصي امرا ابيض وسط
 او جيد وردى بدين الوزن قال حال قيامه لاحاجة الى بيان الصفة في دعوى الاحضار على ما ذكرنا في كتاب القضاء وان كان دينا
 فان كان لدعوى في وانه فلا بد من بيان القدر والصفة ولو كان منقطعاً لا بد من بيان السبب لاحتمال ان سببه السلم او كان
 الغصب فمن بيع ففسد العقد بينهما بانقطاعه ولا بد من بيان القيمة يوم الخصومة ويوم الانقطاع ووقت سبب لوجوب الدعوى
 الف من من الغصب العلوي والورثي لا يصح ما للمبرين كم من كل احد منها حتى يمكن للقاضي القضاء بالمعلومة ولو ادعى وقدر
 سرمان او سفر رجل يذكر الوزن لان الوتر متفاوت ويدكرانه حلوا وحامض صغيرا وكبير وفي دعوى الحرام لا بد من بيان السبب
 وفي دعوى الكعل لا بد من بيان السبب وينبغي ان يذكرانه من السمسم الابيض والا سود وقد والسمسم ويدكرانه
 من يفتي الحنطة المغسولة او غير المغسولة وقيل كذا السمسم وقد وصفته ليس بشرط ودعوى الا بر يسبب
 السلم من غير بيان الشروط صحيح هذا في فوائد شمس الاسلام واختاره انه لا بد من بيان الشروط في دعوى لفظن يشترط

ان يبين ان الشاخص بالخيارى والسوختى لا يفتلوا بالقيمة وفى دعوى الحناء يشترط ان يقول حذابى وشاخصى
او كوفته وفى النصاب دعوى الحناء والدرهم لم يذكر صفة الحناء واقام البينة على كفاها فلا قاضى ان يقضى بالدرهم ان الضام
فى دعوى الحناء بسبب الجهالة لا يقضى له بالدرهم وفى دعوى الرهن ان كان بسبب البيع يشترط الاحضار ان كان يحكم
بالاستهلاك ويدعى الضمان او بسبب انه جعله فمن سلعة لا حاجة الى الاحضار ودعوى الجور حالة الانقطاع لا يصح يدعى
القيمة وفى دعوى الديار ان كان عيناً كروا صافه ولا حاجة الى كرا الوزن ان كان ثياباً بسبب السلم او نحوه لا بد من بيان الوزن
قال رحمه الله جميع ما ذكرنا ان كان يدعى السلم فذكر الاوصاف شرطاً ما اذا كان قائماً هو يدعى حضارة ولا حاجة الى تكرار الاوصاف
المسائل فى فوائد الامام فطيم الدين المرغينانى رجل بعث عمامته الى قاضي مدينة ليصلحها فانكر الرضاء بقول العامة
والتمس يدعى مات او غاب فادعى صاحبها انها مملوكة صلت اليك بيد فلان لا يصح هذا الدعوى الا اذا قال استهلكتم
وادعى القيمة عليه لوقال بعثت اليك يسمع فى الدين لو ادعى لم يدعى انه بعثت كذا من الدرهم اليه ارقضى فلان دينه بغير امره
صح الدعوى يعلمت ولو ادعى عليه قرض لعنه رهم وقال حصل اليك بيد فلان وهو مالى لا يسمع الدعوى كذا لعين الوكيل
بالصلح كالوكيل بالخصومة اذا ادعى لعين لنفسه لا يصح كالوكيل بالشراء وفى دعوى خرق الثوب وجرح الدابة لا يشترط احضار
الثوب والدابة لان المدعى به فى الحقيقة الجرح الغائب من الثوب والدابة وقد ذكرنا فى كتابنا لقضاء فى باب لعين وفى الدعوى
للخصام روى فى المحوط وقع الدعوى فى الحناء فى الدمنة مهر او افتوا بالصحة كما الزوج امرأة على بيت كان لها حجازيتا
وسط يعنون بين الفراض واللبادية يتعارفون بيت الشعراء فى قدام من التسوية لا ذكر كوفته وان كوفته وانك عمداً
من الا برقان وقع الدعوى فى لعين فلا بد من الاحضار ان وقع الدعوى فى الدين فلا بد من بيان السبب لانها تعقب ديناً فى الدمنة
بالامتلاك لانها مضمونة بالقيمة لا بالمثل لاستقرارها لا يجوز ويجب فى الدمنة بطريق البيع والسلم وفى الاصل وفى دعوى
القطن يشترط ان يبين انه الشاخص بالخيارى والسوختى ولا حاجة الى ان يقول من كذا منى يحصل كذا منى منى الحليج
هو الصحيح ولو ذكر فى السلم انه يحصل من كل ثلاثة اصناع من من الحليج يسلم او فى دعوى الحناء يشترط ان يقول حناء
برك او حناء سوداء وفى مدعى لقاضى الخصام ادعى انه غضب منه كذا نكاح استهلك يوجب بين قيمته يوم
القبض يوم الاستهلاك وفى دعوى الرهن ان كان بسبب بيع يحتاج الى الاحضار ان كان يحكم بالاستهلاك ويدعى الضمان
او بسبب انه جعله فمن سلعة لا حاجة الى الاحضار ودعوى الجور حالة الانقطاع لا يصح ولكن يدعى القيمة وفى دعوى الديار
ان كان عيناً كروا صافه ولا حاجة الى كرا الوزن ان كان ثياباً بسبب السلم لا بد من بيان الوزن هو الصحيح الكل فى فوائد
الشيخ الاسلام الاجل الاستاذ قال رضى الله عنه جميع ما ذكرنا ان كان يدعى لساعة فذكر الاوصاف شرطاً ما اذا كان قائماً
وادعى حضارة لا حاجة الى الاوصاف المسائل فى فوائد الشيخ الاسلام الاجل الاستاذ المرغينانى روى ذكر القاضى الامام
فخر الدين رجل خاصه رجلاً فى عين سنقول فى عين قسمين اما ان كان العين هالكاً وقائماً للقيام لا يغفلوا ان كان حافظاً
فى المجلس وغائباً ان ادعى انه هالك فلهذا الدعوى دعوى الدين سواء لانه بعد لهلاكه يدعى الضمان وهو المثل فى فوائد
الامثال القيمة وفى فوائد القيم فلا يصح هذا الدعوى لا بعد بيان القدر والجنس فان كان العين الذى يدعى عليه المدعى قائماً

حاشية على قوله لا يشترط بالبرهان الاشارة بالبرهان لا يكفي الا اذا علموا بشارتهم وان كان المبرهن غائبا فالتدعي في يد
هذه المداوى عليه فانكرت بين المدعى قيمته وصفت بسمع دعواه وقيل بينته انه ادعى اراد عقارا لا يسمع دعواه الا بتقريلها
بذكر المجهود وذكر الجيران باسمائهم واسماء آبائهم واجدادهم واللقب الذي يعرفون به والله اعلم بالصواب **الفصل الرابع**
في دعوى الدين قال في المحيط ان كان الدعوى في تكيل يدين كرجسه ونوعه وصفته وقد روى سببه لان احكام الدين
يختلف باختلاف سببها الاحكام يكون سلما فلا يجوز الاستبدال في غيره من شرائط السلم وفي دعوى تقرض يدين كرجسه
صوفيها الى حراج نفسه ويدين كرجسه كذا من مال نفسه لجواز ان يكون وكيل في الاقراض والوكيل بالاقراض صغير فلا يكون
له حق الاخذ ولا حق المطالبة ولا ادعاء من اراد ان يثبت الدين الموجل له ذلك كذا للمراعاة ان تثبت بقيمة المهر الموقل
وان لم يكن بهاد لاية المطالبة في الحال لو ادعى المكيال الموزن فقال المدعى عليه كذا ادعاء ام انجده عوى يمكنه شهادته
ان يدفع اليه مائة درهم ولو يقول المائة التي ادعاها المدعى يقبل في فتاوى النسخ لا يقبل ما لم يقولوا ان القاد اعاد المدعى رجل
ادعى على اخر عشرة دنانير يفي في يد كرجسه بخاري وضربا وينشأ بوري لضرب رجل ادعى على اخر عشرة دنانير حرام مناصفة
جيدة ولم يقبل القيمة بسم لان المناصفة يكون بالجملة غالباً ولو ذكره نيسابورية مناصفة متقدمة ولعمري كرجس قيطا له
بالمتقدمة لا بالجيدة ولو ذكر الجيدة ولم يذكر المتقدمة صح ولو ذكر النيسابورية ولم يذكر الجيدة ولا المتقدمة لا يصح هذا في قوله
الا ما ظهر من الدين المرغين في شرح الشافعي في السلم في الدنانير والدرهم لا حاجة الى ذكر الجيدة لان المطلق ينظر
الى التقابل المعروف في الدين هبة نفقة يحتاج الى ذكر الجيدة في فتاوى النسخ اذ ذكر احرار الص لا حاجة الى ذكر الجيدة لا حاجة
ان يدين كرجس فلا بد عند البعض في ذكر المتقال في نوع المتقال ان لم يكن مضروباً بذكر المتقال ولا يدين كرجس الدنانير وان كان
مضروباً بذكر كذا دنانير او ادعى مائة عدلية غصبا وهي منقطعة عن يدى الناس يدعى قيمته وسبب جوبيلادهم
ينظر هل له ولاية دعوى القيمة وفي مختصر القدر في كتاب البيوع ان المطلق الثمن ينظر الى المعهود وكان كانت مختلفة
ينصرون الى غالب ان كانت القيمة مختلفة فسد البيع فعمل هذا لو ادعى مائة دينار ثمن البيع ولم يبين الصفة يصح ينصرون
الى المعهود الا اذا كان قد مضى من وقت البيع زمان طويل بحيث لا يعلم نقد البلد في ذلك الوقت فحينئذ لا بد من بيان
ان نقداً ليدان في ذلك الوقت كعم كان وبيان صفة ليقع المعرفة وان كانت النقود مختلفة والكل في الرواج على المساواة ولا
صوت لبعض على البعض يجوز البيع ويعطى في النقدين شأواً الا ان في الدعوى لا بد من ان يبين احد هاتين كان البعض
صوت على البعض فيل لا يجوز ان لا يدعى في دعوى تقرض لو كان في البلد نقداً واحداً لا يشكل انه يصح ولو ذكر
ذهبا احراراً في البلد نقود حمراء والواحد من الجملة اروج يصح وينصرون الى الادنى وفي الاقراض يجب على لبيان لو ادعى مطلق
الدين هبة وان هب الهروية لا يصح لانها انواع ولو ادعى عشرة دنانير نيسابورية او بخارية ولم يذكر الا حرجس وفي دعوى
الدنانير لا بد ان يقول ده درهم وفي النقرة كذا في يدين انه ده صفتي ده شقي ويدين كرجس درهماً من سبعة وان لم
يكن مضروباً بذكر خالية عن الغش ان كانت خالية يدين كرجسها وصفتها وان تعامل الناس بها عند ايدى كرجسها
ويدين كرجسها او طهفاجي فان ذكر الطهفاجي يصح وقيل يصح مطلقاً في المتن في رجل ادعى على اخوانه امر فلا تاحتى احد منه كذا

ان كان الامور سلطانا فالدعوى صحيحة وان كان غيرا لمسلطان لم يكن على المرشعي وفي دعوى السعاية لاحاجة الى ذكر اسم
 قابض المال ونسبه لانه جعل له لكن يثبت السعاية اما لو قال فلان عمر كره مرارا تازيان كره مرارا فلان يجوز هذا لا يصح
 الدعوى كذا لو ادعى انه اخذ من فلان بغير حق ولو ادعى انه ابتاع منه لا يصح ايضا بان التفسير فان فسر على الوجه يسمع
 والا فلا نوع منه وفي لا تضيعة لواقام البينة على ما يكون صدقونه لا يقبل في لا يملك اخذ الدين عنه اما اذا ثبت الدين
 في تركته واقر رجل عند القاضي ان للميت عليه دين كذا يامر بالدفع الى رجل الدين وفي يعين في كتاب ادب القاضي لقضى
 هذا الذي عليه للميت الف درهم الالف الذي على الميت والميت وقضى بغير امره قال محمد بن كان قال حين قضى هذا
 الالف الذي لفلان الميت على من الالف لك على الميت جاز وان لم يقبل لك لكن قضاء الالف عن الميت فهو متبرع
 والالف عليه ولو كان لرجل عند رجل الف درهم ودفعه لآخر على الرجل الف درهم فمضى هذا الذي عند الف الوديعه
 الرجل الذي له الدين قال محمد بن رجب المال بالخيار ان شاء المودع وسلم المال للذي قبض فهو متطوع وان شاء
 اجاز القضاء ولو ادعى على رجل انه بعث اليه كذا ايدي فلان لم يقضى في يده الذي عليه لانه وهو مهرها وقال ان حصل اليك
 ولم تدفع اليها بالدفع اليها بالوداع الى يسمع المترفع اذ اتبع الدين على لراهن حبسه ثم قال بعد ذلك لراهن لم يقبض المال
 من يدي ما قبض فلان فان قال قبض بامر لا يخرج القاضى من الحبس ان قال بغير امر يخرج من السجن وقال
 انقاض الامام يخرج كيف ما كان لانه اذا اقرانه في يد فلان ملك لا يسمع لانه لما اقربا ليد فقدا قربا للملك له رجل على
 اخر كذا ما لا يسبب حسابي كه ميان ايذان ست ذكر هذا السبب ليس صحيح لان الحساب ليس بسبب لوجوبه لما لرجل
 ادعى على اخر عشرة دراهم عند القاضي فقال لي عليه عشرة دراهم ولم يز على هذا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
 الدعوى صحيحة وقال بعضهم لا يصح ما لم يقبل للقاضى مره حتى يعطى ههنا لنواز قال ابو نصر رحمه الله يسمع انه يسمع
 الدعوى في المحيط اذا قال مراده دينار فرعى بايد نميد ام كه از سر يدايد يا از جعفر يا بريك زيشان دعوى كرد بيتين
 در مجلس ديگر فتح جنس اخر في دعوى الدين في التركة وفي الفتاوى لصغرى في اول كتاب الدعوى جاز ادعى على
 ميت دينه او ادعى على ورثته وليس في ايديهم شيء يقبل البينة ويحلف الورثة على العلم وكذا العلم يمكن للميت مال متروك
 واقر المدعى يحلف الورثة لان الحاجة الى ثبات الدين تجعل ادعى في تركه واقام البينة على ان التركة تفي بدينه اختلف
 المشايخ فيه قال بعضهم لا يقبل ما العريتين التركة ولو كانت التركة ضياعا او عقارا لا بد من بيان الحد واما لو ادعى
 اقوال الوارث بان التركة تفي بدينه واقام البينة على ذلك يقبل في قال بعضهم يكفى به ويقبل مطلقا وهذا اصح دعوى الفتوى
 ولو اثبت هذا الغريم التركة واستوفى دينه ثم حضو غريم اخر لا يحتاج الى ثبات التركة ولو حضو الغريم الثاني ولا تكرر الوارث
 الدين صدقة الغريم الاول فما اخذ الغريم الاول من المال فهو بينه لانه اقرانه شريكه في الالف وحقه اسواء وفي الفتوى
 رجل ادعى ان الالف التي قرأه فلان للميت يعني يا المدعي عليه ودفعه الى عبد الله وصدقة الوارث بذلك ودفعها اليه
 واسم ملكها المدعى ثم اقام رجل البينة ان له على الميت الف درهم وكذا ما ذكر من الوديعه فهو بالخيار ان شاء ضمن
 القابض وان شاء ضمن الوارث فاما ضمن لا يرجع على صاحبه بشئ فان ظهر الوديعه بعد ذلك وقد ضمن الوارث المال

لم يكن للوارث على الوديعة سبيل لرب الدين اذا اقام البينة على ان الورثة باعوا عبدا من التركة والتركة مستغرقة بالدين
وقال الورثة ان ابائنا باعوا هذا العبد حال حيوته واخذوا الثمن فقاموا البينة فبينة رب الدين ولو لانه ثبت الضمان عليهم
وهو ينفون بالبينات للاثبات التركة المستغرقة بالدين اذ جاء غريم الدين فالحصم هو الوارث والورثة حق اختلاف
التركة بقضاء الدين كذا لا احد الورثة اذا امتنع الباقيون ولو امتنع الكل عن الاستخلاص لا عبرة بكون القاضي ينصب وصيا
والمسئلة صرت في كتاب نقضاء وفي ادب القاضي للخصاص في باب اثبات الدين المحقوق رجل ادعى على ميت حقا فخصمه
الورثة او الوصي فلو قضى للقاضي على احد الورثة يكون قضاء على الكل لان لم يكن في يد الميت الورثة شؤم من التركة بخلاف دعوى
العين عن ذكرنا في اول هذا الكتاب ولو اقر الورث بالدين لزمه في حصته حتى يستغرق جميع حصته عندنا قال شمس
الاجمة المحلواني قال مشاغلنا يحتاج الى زيادة حتى لم يشرط في الكتب هو ان يقضى للقاضي عليه باقراره واما مجرد الاقرار
لا يحل للدين في نصيبه قال يحفظ هذه الزيادة في ادب القاضي للخصاص ايضا رجل مالت وترك الف درهم وعليه الف
درهم وترك الابن فقال الابن ان هذا الف درهم عندك فقلت فجاء فلان ادعى صدقه غرماء الميت في الف اوكد بوجه
لوقا والا لا تدري لمن الالف فان القاضي يقضى بالالف للغرماء ولا يجعلها للميت لوديعه لان اقرار الورثة لا يصح لانه لا ملك
لهم في التركة لاستغراقها بالدين وكذا تصديق الغرماء ايضا صلات ملك الغريم لان التركة تم تصرفا كالهملما احقهم في
الاستيفاء من التركة الا ان في التصديق لاداءه والالف فالمدعى يرجع به عليهم وفي ادب القاضي ايضا رجل ادعى على ميت مائتا
لحم ووارث واحد فاقتره فاراد الطالب اقامة البينة حتى يكون مرجوعه على جميع الورثة تجاز لما فيه من الغائمة كالكيل
بقبض الوديعة اذا اقر المدعى الوديعة عنده وكيل بقبضها فانه لا يكتفى اقراره ويقدم البينة على ثبات الوكالة وكذا لو ادعى صية
على الميت اقراره ووارث بها فقام الموصى له البينة على الوصية يقبل كذا هذا وعلى هذا الوكيل بالشراء اذا اقر قبض الثمن مع هذا
اقام البائع البينة على نقول الثمن يقبل الله اعلم بالصواب **الفصل الخامس في دعوى الشراء والبيع**
قال خي الله عنه في القضية في دعوى الشراء ان اشهد ان انا اشتري فلانا من فلان بثلث مسمي ونقولا الثمن ان كان المبيع
في يد البائع يسمع هذه الدعوى يقبل الشهادة من غير ان يذكر او ملك البائع وان كان في يد غير البائع وهو يدعي نفسه
ان كان ذكر المدعى الشهود ان البائع يملكها ارقال شترتها وسلم هو ان اتوا قبضته او قال الشهود هو قبض وقال ملكي اشترتها
من فلان او اني اشترتها من فلان هو يقبل البينة ويسمع الدعوى ولو شهد على الشراء ونقولا الثمن لم يذكر او القبض ولا
التسليم ولا ملك البائع ولا ملك المشتري لا يسمع الدعوى لا يقبل الشهادة ولو شهد ابا البائع دون المالك اختلف المشاع
سرحهم للقضية ثم في كل موضع كان المبيع في يد غير البائع وقضى بالملك للمشتري فاحضر الغائب وانكر البيع لا يعتبر ولا يحتاج الى
اعادة البينة هذا اذا كان ذوا اليد منكر الملك البائع اما اذا كان معقرا لا يقبل هذه البينة لانهم المتنازعون اعلى انها كانت للغير
تصادق اعلى ان يدعي غصبه او يدعيه فلا يكون خصما على ما ياتي في باب الدفع وفي القضية في موضع اخر ان ذوا اليد اذا
تلقوا الملك من الرجل الذي يدعى المدعى لشراء منه لا حاجة الى ذكر الملك للبائع ولا المشتري لانه لما ادعى المتلق منه بالشراء
او الارث او الهبة فقد قرأ الملك له صورة المسئلة في الفتاوى لصغرى اجل في يده دار يقول رثتها من ادعى اخره ثباته

من ابيه وشهد له انه بالبيع مجردا وقالوا انه باعها منه الميت ولم يقولوا انه يملكها يقين على ادعى على خواتمه وهو ثمرة جبروت
 باعها منه لم يدكر تسليم الجارية ولا قبضها لا يسمع الدعي على جبروت باع من ايمده بعشرة ذناب جبروت وسلمها للدار
 ولم يدكر حلف الدعي مع قاضي المستقضى جبروت شترى ضيعة بالعرفان والضيفة غرامس قد ربح المال وطالب بالقبض والخصومة
 فرجع وقال لم يدفع الى الضمومة لا يقضى للباقي حتى يقيم البينة رجل ادعى على خرافة دهم فمن بيع بشر او طه ولم يمكنه
 اثباته فادعى في ذلك كالف دية لا تسمع ولو ادعى على خرافة دهم دية ولم يمكنه اثباته فادعى في ذلك كالف دية من سبيع
 والله اعلم **الفصل السادس في الاجارة رجل ادعى على خرافة لا معينة بدين بسبع مائة اجروته فحلف بر او سلم**
 اليه ولم يدكر ان اجروته هو يملكه وكذا الشهود لم يدكر اوضح الدعي لبرية بخلاف دعوى لشراء ولو ثبت ان الفاضل لو اجر
 المقصوب يستحق الاجر وفي الفتاوى الصغرى رجل ادعى ان ارفيد رجل قال المستاجر جرت هذه الدار التي في يدي من فلان
 بتاريخ كذا قبل ان تستلجرات فادعى واليدنها ان اجارته اجروته منه ذلك الرجل ان ادعى المدعي عليه فعاد بان قال المستاجر
 هذه الدار من فلان فبضتها وانما اخذت لها حق وعصبتها باسمي يسير مع ما لو قال المستاجر جرت هذه الدار من فلان قبل ان تستلجرات
 انت منه وقد سلم اليك لان لا يسمع لان المستاجر لا يتعصب خصما له ان ثبت المالك المظنون ولا فاشات الاجارة يدون
 الفضل قال رحمه الله قاله ما ظهر من الدية المزعومة ان يسمعه هذه الدعي مطلقا لان اليد يدعى ملك المظنون
 بالاجارة فكانت خصما له ان يدعى رجل دعاها رجلا فادعى كل واحد منهما البينة ان الدار اذ اجارها من يد اليد بعشرة دراهم
 الدارينها والعشرة بينهما استحسانا **نوع منه في دعوى الاجارة المفسوخة** ينبغي ان يدكر اول المدعى واخرها وتسليم
 المستاجر فلو لم يدكر واحد منهما لا تعج الدعي فلو لم يدكر المدعى في يد دعوى ثم اعاد الدعي بعد مدته وذكر تسليم المستاجر
 واول المدعى واخرها صحيح كذا في دعوى ثمن البيع اذا لم يدكر تسليم المبيع ثم اعاد الدعي في ذلك التسليم بان تعلم من عالم في
 مجلس لقضاء وذكر صحيح الدعي كذا لو ذكر المدعى اول المدعى واخرها وذكر التسليم بشرائط اخر ولم يدكر الشاهد ثم ذكر
 يقبل في شهادات المنتق لا حاجة الى ذكر التوفيق فلو سألها القاضي لم تركها ذكر التسليم منس فذلك لا نسبنا لا يوجب قبحا
 في شراد تهما بخلاف مسئلة الجوامع الصغرى او همت او اخطات لان ذلك ليس بطرد الا ترى ان الشاهد من لوقا لا
 في دعوى لقتل نه قتل ولا ندري بل شئ يقبل في حق الدية وفي دعوى مال الاجارة المفسوخة لا يشترط ذكر مدد
 المستاجر ولو اقام الاجر البينة انه سلم المستاجر الى المستاجر بعد ما اجروته هو اقام المستاجر البينة ان المستاجر كان
 في يد الاجر هذه المدقة لم يجب على الاجر فبينة الاجر او رجل ادعى على خرافة لا مقدرا بالاجارة المفسوخة بهكم الضمان
 مقلقا بفسخ الاجارة والمستاجر اثبات قد مات احدهما وانقضت الاجارة في حصته ولو لم يرض الضامن تلك الحصه لا يسمع
 هذه الدعي لان مال الاجارة معلق لزومه على الضامن بفسخ الاجارة فلا يتوجه على الضامن بفسخ بعض الاجارة
الفصل السابع في دعوى الوكالة وفي الميزادات في كتاب المثلجات رجل ادعى على جلا بطلب كل حق هو له قبل
 ولان او تقاضى عنه وخصومته عندا لقاضى انه يقبل ان لم يكن معه خصم ان عرفه القاضي باسمه وليس به ان لم يعرفه
 لا يقبل منه حتى لو غالب الموكل حضر الوكيل الجلا دارا اثبات حق الموكل عليه لا يمكنه ذلك ما لم يعرف البينة ان الذي

سماه ونسبه قد كل بدل لك لانه اقامه في القاضى عن محي رجل الى القاضى يسمى باسم غيره وينسب لنفسه ينسبه في كل عند القاضى
 فيحكي الوكيل ياخذ غريمه ذلك المسمى ياخذ المال منه بحكم الوكالة هذه ولم يكن الموكل عليه حق قط وهذا الفصل بالقضاء والقضاء
 عنه غافلون فاما ان كان القاضى لم يعرف الموكل باسمه ونسبه فاما الموكل احضر الوكيل رجلا للموكل عليه مال اقام البينة ان الذى ذكره
 فلان بن فلان قبلت بينة وكيفية اقامة البينة على ان الموكل فلان بن فلان انما لم يقبل بدون هذا لان القاضى انما يقضى للموكل
 بحضوره الوكيل فاذا لم يعرفه القاضى باسمه ونسبه لم يذكر هو فلو قضى يكون قضا للجهول هذا والرجل الموكل خصما عند القاضى في
 التوكيل فان حضر خصما فقال كنت هذا الرجل بخاصة عنى مع هذا الرجل ومع كل من على حق بالكوفة فان القاضى يقبل التوكيل بحكم
 خصما وان لم يعرف الموكل باسمه ونسبه في الاقامة البينة على الوكالة انما يقبل على خصم جاحد عندنا لوقا اقام البينة ان فلان
 لطلب حقوقه بالكوفة وليس معه خصم يدعى عليه حق الا يسمع فان احضر واكفى الموكل عليه حق اقام البينة تقبل فلو قضى القاضى
 بثبوت الوكالة من غير خصم جازىء على ان القاضى اذا قضى على الغائب ينفذ وسياتي في كتابه لمفقود ان شاء الله تعالى في افتاد
 الصبرى لو اقام الوكيل يقضى الودعية البينة على الوكالة مع ان المودع صدق يقبل وقد ذكرنا في فصل دعوى الدين فلو قضى بالوكالة على
 خصم جاحد بعد ظهور عدالة الشهود كما حضر الوكيل غريما اخر فانه يقضى تلك البينة ولا يحتاج الى اعادة البينة على الوكالة فكذا
 لو غاب بعد اقامه البينة على الحق بحضور الموكل فانه يقضى بتلك البينة وكذا لو كان بهد الموكل وكيل اخر فخصمه وقد ذكرنا تمام هذا في
 كتاب القضاء وكذا لو اقام شاهدا واحدا على غريمه وشاهد اخر على غريم اخر واثبوا اخر جازا القضاء بالشهادتين رجل اقام البينة
 على رجل ان فلان بن فلان وفلان بن فلان يقضيان المال الذى له عليه فكذا نرى غريم الدين والوكالة اوجهة الوكالة خاصة باقام الوكيل
 البينة على الوكالة والدين جملته يقضى بوكالتها وبالدين عنه محمد رحمه يقبل ويقضى عندها ولا وقد ذكرنا في كتاب القضاء وجوه
 الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة لان احد الوكيلين لا ينفذ يقضى الدين فانه ينفذ الى ان ينصب خصما عن الغائب واذا ثبت لم يكن
 له ان يقضى حتى بحضور الغائب وبمثله لو اقام هذه الوكيل البينة ان صاحب المال كل من فلان الغائب بخصومة مع فلان ويقضى الدين
 واجاز ما صنع كل واحد منهما فانه يقضى بوكالة الحاضر وان الغائب اوصى لوصي اقام البينة ان فلانا اوصى ليه والى فلان الغائب عنده
 يقضى بوصاية وصاية الغائب عند ابى يوسف يقضى بوصاية وحده لان هذا وصيين ينفرد عندنا قال رحمه الله وفي فوائده
 استاذنا فظهر الدين رجل من وكلاء باب القاضى دعى قبل القاضى على رجل انه وكيل من جهة فلان الغائب باثبات حقوقه ودرئ
 على الناس للغائب على هذا اكد ان لم يجز للمدعى عليه لكن وكيل اخر من وكلاء باب القاضى اجاب بحضور المدعى عليه وقال ان موكل
 يقول ليس على هذه العشرة وليس لي علم بهذه الوكالة فاقام الوكيل شاهدين على التوكيل وطلب الحكم من القاضى فقصى القاضى
 بثبوت وكالة المدعى عليه ساكت لا يصح هذا الحكم ولا يصير هو كذا لان شرط قبول البينة انكار الخصم ولم يوجد رجل ادعى
 انه وكيل فلان باستيفاء الدين من رجل احضره مجلس الحكم فادعى المدعى ان لا يبرأ ولا يفاء قال المدعى عزلى الموكل ان كان
 التوكيل بانتماس الخصم لا يسمع هذه الدعوى لانه لا يملك عزله وان كان التوكيل بغير التماس من جهة يسمع لكن انما ثبت اذا اقام
 البينة على عزل مابدون البينة فلا ولولم يقل هذا ولكنه قال لست بوكيل هذه الخصم لا يصح واشر هذا انه لو صالح مع الخصم ثم قال
 لست بوكيل وانما ادعيت اذ ما دفع وصدقه الخصم لا يسمع وفي المحيط في الشهادات بشرى ابن يوسف رحمه رجلان شهدا على رجل

انه وكل فلان يبيع هذا الشيء وشهد له الاخران على وكيل يبيعه فقولوا لم يوثقوا فالبيع باطل لان يكون مبنية المبيع وقت وقتا
بعد الوكيل والله اعلم **الفصل الثامن في دعوى لكفالة** وفي دعوى المال بسبب لكفالة تبين المال لان
الكفالة في الدعي تبين لكفالة لا يبيع وفي الجامع الكبير رجل قام البينة ان له على فلان مائة درهم وهذا الرجل كفيلا به فاستل على
اربعه اوجه اما ان يدعى كفالة مبهمة بان قال صالح على فلان فهو على فلان او مفسرة بان قال الكلف الذي لك على فلان فهو على
وكل وجه على جهين اما ان كانت الكفالة بامره اريد بامره ان ادعى كفالة مبهمة واقام البينة انه قال صالح على فلان فهو على
وقال له على فلان هكذا وان في على الغائب الف درهم يقضى بالكلف على الغائب والحاضر والمدعى بالخيار ان شاء اخذ من
الكفيل ان شاء اخذ من الكفيل فان اخذ من الكفيل رجع على الكفيل ان كان الكفالة بامره ولو كان الكفالة مفسرة بان شهدنا
انه كفيلا بالكلف الذي له على فلان الغائب ولم يشهدنا انه كفل بامره فان القاضي يقضى على الكفيل بالحاضر خاصة حتى يوحضر
الغائب يحتاج الى عادة البينة عليه ولو شهدنا انه كفل عنه بالكلف بامره فاقضاه يكون على الغائب والحاضر وفي الاقضية رجل باع
من رجلين فباعا بالف درهم وكل واحد منهما كفيلا عن صاحبه فنفق احدهما فاقام البينة عليه ان له عليه وعلى فلان الغائب
الف درهم وكل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بامره يقضى له على الحاضر بالف درهم خمسمائة منه عليه بالاصالة وخمسمائة ضمنها
منه عن الغائب وان لم ياخذ الطالب منه شيئا حتى نفق الغائب لا يحتاج الى عادة البينة رجل ادعى على خزانة كفيلا له هو وفلان
الغائب عن رجل بالف درهم وكل واحد منهما كفيلا عن صاحبه فاقام البينة فله يقضى له على الحاضر بالف درهم وان شاء فان
وجله لغائب لا يحتاج الى عادة البينة رجل اشترى عبدا بالف درهم وقبضه باذن البائع وطلس البائع الثمن فاقام المشتري
بالبينة انه احواله بالثمن على فلان الغائب فحضر المحفل عليه فمالا لا زم عليه المسائل في الاقضية رجل ادعى على اخيه الكفالة
عن اخيه بالاجارة معلقا بالفسخ ويدعى على الكفيل وقال ان فسخت الاجارة في يوم الفسخ واقام البينة عليه بغيبة الا فاقبل
بعد ثلاثين شاة اخذ من الكفيل والكفيل يرجع على الكفيل ان كانت الكفالة بامره وان كانت بغيره لا يرجع فان لم ياخذ
من الكفيل حتى حضر الغائب فالفسخ ما ذكرناه لما الرم المال للكفيل انفسخت الاجارة فضرورة رجل ادعى على اخيه بسبب الكفالة
عن رجل قام البينة وقضى لقاضيه ثم ان المدعى اخرج الكفيل من الكفالة وابراؤ منه ثم علم ان الدعوى كانت باطلا والحكم برفع
صحيحا فان المدعى على نفي عمل المدعى يقيم البينة على ذلك الرجل بان الكفالة لا يكون له ذلك لانه ابرأه ذمته امرأته ادعت
على جلده كفيلا لها بدينار من صداقها الذي لها على زوجها فلان معلقا بالفرقة وقد تحققت لان الزوج جعل الامر بيني
مق غاب عني شهرا وقد غاب شهرا وطلقت نفسي في مجلس فقامت البينة على غيبة والا مروا بالطلاق بحضور الكفيل
يقبل فان كان الزوج غائبا وينتصب الكفيل خصما عن الزوج رجل ادعى على خزانة كفيلا له وقال ان مات فلان المودع فجهل
لو يدعى هو كفاي على فان مات فجهل لا وقام البينة عليه يسمع هذه الدعوى والله اعلم **الفصل التاسع في دعوى**
الصحة وفي شوح الشافى رجل ادعى على رجل با ان افانكر المدعى عليه فصالحه على نصف تلك الدار ثم وجله المدعى بيته واقامها
ياخذ النصف الباقي به كان يفق الشئ لا امام ظهير الدين رحمه الله وذكر كرا كرام خوارزمية روى في سمعته ان هذا رواية
ابن سماعة اصل في ظهير الرواية لا يسمع دعوى لباقي ولا ياخذها وقد ذكرنا وجه كلا القولين في الخزانة رجل ادعى حقاني دارا

فصالحه على مال ثم استحققت الدار بالبينة وقضى بها المستحق كان له ان لا يلدن يرجع على المدعى ياخذ منه ما دفع من بدل
الصلح هذا اذا كان الصلح على مال سوى الدار والمستحق اخذ جميع الدار فان اخذ البعض لا يرجع على الصالح بشئ فان بقي في يده
قليل في الاصل في الجماع الصغير في البيوع في باب الاستحقاق ولو استحققت الدار الا ذللا لا ياخذ منه شيئا ولا يرجع بشئ شر رجل
ادعى ان دارا على المدعى عليه انه صالحه من هذه الدار عوى فلم يملك البينة وقضى بالدار للمدعى فاخذها وباعها ثم ان المدعى
عليه اراد ان يستوفى المدعى بالله ما صالحته قبل عوالة الدار منه له ذلك فان نكل عن اليمين ينظر ان اجاز البيع ياخذ
التمسح الا يضمنه في رواية هو المختار وان لم يبيع الدار ياخذ هو الدار كذلك لو اقام البينة فعلى الصلح بعد القضاء بطل القضاء اذا جرى
الصلح بين المتنازعين في كتب الصلح وفيه ابراء كل واحد منهما صاحبه عن الدعوى ثم يتبين ان الصلح وقع باطلا فتوى الاثمة
واراد المدعى ان يدعى ما ادعى لا يصح الا براء السابق والمختار انه يسامع لان هذا ابراء في ضمن صلح فاسد فلا يمل **الفصل**
العاشرون في دعوى النسب والارث فقد لا قضية نصرا في اقام بينة من النصاريين فلا توفى له وراثته ووارثه
لا وارث له غيره ولم يحضر احدا لا يبه قبله حق فانه لا يمكنه اثبات نسبه وموته لان شروط سماع البينة والقضاء بها خصم واحد
والخصم في اثبات النسب الوارث او الوصي او من لم ينف عليه دين او عند دعيه او غيره له على الميت دين او الوصي له
ويستوى ان كان مقررا بالحق او منكرا له رجل ادعى على اخوانه اخوة لا يبه فانه وان سببهم بالديارات والنفقة تسمع الدعوى يقضى
بانه اخوة وكان ذلك قضاء على جميع الاخوة والورثة وان لم يدع بسببهم الا يمكنه اثبات الاخوة لان هذا في الحقيقة اثبات النبوة
من الاب والام فكان هذا دعوى على المدعى عليه لا على المدعى عليه ولو اقر المدعى عليه انه اخوة لا يصح وكذا لو ادعى انه
ابنه والابن غائب وميت فكذلك لو ادعى انه جد ابوابيه والاب غائب او ميت فان ادعى بسببه مالا من النفقة وغيره لا يثبت
ينتصب خصما عن الغائب لانه لا يتوصل اليه الا باثبات الحق على الغائب حتى لو حضروا الاب والابن لا يلتفت الى النكارة اما لو ادعى
على رجل انه ابوه او ادعى على ابنه او ادعى على امرأة انها زوجته او ادعت امرأة على رجل انه زوجها او ادعى بعدد على كذا
انه اعتقه وهو مولا او ادعى لغيره ان هذا كان عبدا له وانه اعتقه او المرأة ادعت على رجل انها امه او ادعى لغيره المالا
والذي ادعى قبله منكرا فقام المدعى للبينة يقبل سواء ادعى بسبب هذه الاشياء مالا او لم يدع بخلاف دعوى الاخوة لانه
دعوى على لغيره ولهذا لو اقرانه ابوه او ابنه او زوجته او زوجها صح ولو اقرانه اخوة لا يصح وفي دعوى المرأة على اخوانه انها عن
ابي يوسف رحمه الله لا يصح هذه الدعوى هكذا روى عن محمد في الغرائض في هذا قياس ما ذكر في القضية انه يسمع استحقاق امرأة
ادعت على رجل بقطا في يده انه اخوها وهو يدعى انه غير يقبل بينة المرأة ويقضى به لها لانها يريد حق المحضنة ولو كان
عليه ثمن يعطى به او ليس فيه ابطال حق الورثة والغرماء وكان اجارية ولدت في صحة فاقترن مرضه انه ابنه سواء كان
قبل العلوق ملكا او لم يكن في منتق رجل باع امه له وبها اجل فقال للبائع ليس هذا الحبل مني بل هو من غيري فولدت عند
المشتري لا قل من ستة اشهر ولد اعاد البائع جازت دعوته وردت الجارية الولد له ولو ادعاها البائع ثم ماتت او اعتقها
المشتري فعتقها باطل يرد لها الى البائع ويضمن في الموت قيمتها ويرجع بجميع الثمن على البائع اذا جامع الرجل جارية
فيكون الفرج فانزل فاخذت الجارية مائة في شئ فاستمد خلتها في فرجها في حدثان من ذلك فجلت الجارية وولدت

بصحة سند الحديث في رجل امرأته في الزيادة من كتاب الاقرار من من قال لعبد هو ابنى ان كان بمقدار كان
 بالنار رجوع الى تصديقه ان لم يقرب الرق على نفسه لانه حرجكم الدار ويشترط التصديق اما اذا اقرب الرق على نفسه فهو بمنزلة
 من لا يعبر حتى يشترط التصديق ولو ادعت امرأة على رجل انه ابنها لا يشعب الا بشهادة القابلة وقد ذكرنا في كتاب الشهادات رجل
 قال لفلان هذا ابني ثبت النسب منه من غير ان يقول له على فراش فلو قال ليس هذا الولد منى ثم قال منى يصح ولو قال
 منى ثم قال ليس منى يصح النفي لرجل دعى على اخوانه اشبه وطلب منه النفقة فانكر ثم مات المدعى فجاؤا المدعى عليه وطلب الميراث
 ويدعى له اخوة لا يسمع لان هذا ليس باقرار بالنسب حتى يضره التناقض بل هذا دعوى للمال في دعوى الاخوة لاجل النفقة
 او الميراث لا يشترط ذكر الميراث كذا نقل عن الامام السعدي في قوله في سنة نهر يشترط ذكر الميراث ذكر النسب لكتاب ولا م الى الميراث رجل دعى
 على اخوانه ابن عم الميت لطلب الميراث ثم ادعى بعد ذلك انه اخوة لا يسمع فلو عاد فادعى انهم بن عمه يسمع وفي المحيط رجل دعى
 على اخوانه وهم سبعة اربعة من ابيه وافر المدعى عليهم الموت فانكر المدعى عليه البيت ما كان كايه عليه كذا في من اوجه
 الذي يدعى عند شريح يحلف الوارث او لا على الميت باذنه ما قبض منه شيئا وكن اذا اقام الابن البيعة على المدعى لا يحلف
 على قبض الاب عند اخلاف الشريح فان اقر المدعيون بالدين ثلثت الاب لا يقبض منه او عرض بان قال قد يكون على الانسان
 دين ثم لا يبقى ان قبض صاحب المال يحلف الاب على ان يعلم ما لم تعلم ان اباك قبض هذا المال فلو اقام رجل البيعة ان قاضي
 فلان قضى بكونه وارث فلان ولا وارث له غيره قالت الشهود كلنا لا ندري باي سبب لقاضي يجعله وارثا ويسال نسبة
 احتياها حتى يظهر له وارثا اخر واصوف اليهم اولي فان اخبر بسبب يكون وارثا لوجه من اوجه دفع المال اليه ولا يقضى بسبب
 الذي ادعى فان جاء وارث اخر فذكرنا سئل شمس الاسلام الاورنجندي عن رجل ادعى على اخوة بسبب لاث ودين عند الورثة
 ولم يبين نصيب مفاد الالامر الى التسليم لاث بين حصص وان بين حصص ولم يبين عند الورثة لا يصح والله اعلم جلتس
 اخر وفي القضية رجل مات ترك في يد رجل اخر وودعهم وودعهم وغير ذلك فادعى رجل انه اخو الميت كايه وامه فاقروا ليد
 بان لك فان القاضي يتا في لك لا يجعل فلان ذلك لادعى رجل الوصية من الميت ونسوها اما الوادعى رجل انه ابن الميت
 وصدقه واليد انه يامره القاضي بدفع المال اليه لان الابن وارث على كل حال لان فيه احتمال مشاركة الغير له فهو موهوم
 واما استحقاق الاخ بشرط عدم الابن ولم يثبت وفي الوصية جعل مقرا على غيره لانه اقرانه ليس بخلف عن الميت
 فلا يصح اقراره على نصيب بل ان الثاني فاذا اتان ان حضور وارث اخر دفع اليه لان ذلك خلف عن الميت ولا ان يقول قوله
 في الوصية وان لم حضور وارث اعطى كل مدعى ما ادعى لكن واخذ كفيلا ثقة وان لم يجد كفيلا اعطاه المال طمينة ان كان
 ثقة حتى لا يهلك ماله وان كان غير ثقة تتلوم القاضي حتى يظهر انه لا وارث للميت او اكبر رآه ذلك ثم تعطيه المال يضمنه
 ولم يقدر مدعى التلوم بشيئ لكنه موكول الى القاضي فلهذا شبه باصول البيعينة رر وعندهما مقد بجواز على ابي سفيان
 بشهر هذا اذا قال واليد لا وارث له غيره فان قال وارث لكن ادرى مات او لم يموت لا يدفع الى احد منه شيئا الا قليلا ولا كثيرا
 قبل التلوم ولا بعد حتى يقيم المدعى البيعة انهم لا يعلمون الميت را ثا غيره وكل من يرث بحال دون حال كالاخ والاب لم يثبت
 كالاخ لو ادعى انه اخ الفاعل فانه مات هو وارثه لا وارث له غيره او ادعى انه ابنه او ابوه وامه او مولاة اعتقه او كانت امرأة فادعى

انها امة الميت واولادته ابنت اخيه وقال الميراث له غير مدعى اخوانه زوج او زوجة للميت وان الميت اوصى له بجميع المال
او ثلث المال فصدا فمما زاد وليه قال لا ادري للميت وارثا غير كما لم يكن للمدعى الوصية شي بمحكم هذا لا قرار به دفع القاضي
المال الى الاب والابن والاخ ومولى لعناته او العمة او الخالة او ابنت الاخنت ارايه مدعى النبوة والاخوة اذا انفرد اما عند اجتماع
الايراح مدعى النبوة مدعى الاخوة لكن مدعى هذه الاشياء اذا زعم مدعى الزوجية او الوصية بجميع المال او ثلث المال
مسعدا بقرار ذي اليد فمدعى الاخوة او النبوة اولى ثم قال بعد ما يستحق الابن ما هذه المرأة امرأة الميت وزوجة الميت
او موصى له وهكذا اذا لم يكن للمرأة اول الزوج او للموصى له بيتة امثالا اقام واحد منهم بيتة اخن ببيتة وهل ياخذ لكل
قد كثرنا ولو اقر ذو اليد صاحب المال كان سجلا وانه اقرب هذا ابنة او ابوة او مولاه اعتقه او اوصى له بجميع المال او ثلثه
او هذه زوجة فاما المال للابن والمولى كما لو عايناه اقرب هذه الاشياء بخلاف النكاح وولاء المولاة او الوصية لان اليد تقبض
مستفيض لما مر ولو حضر صاحب المال حيا بعد ما ادعى سجن انه مات وهو اخوة او ادعى للنبوة وتأم هذا في الجامع الكبير في الباب
الاول من اوصياي نوع منه في المحيط رجل ادعى على اخوان اب هذا قد مات ولي عليه الف درهم والقاضي يسأل المدعى
عليه او لاهل مات ابوه فان اقرب الموت يسأله عن دعوى الرجل فان اقرب بالدين على يده يستوفى للدين من نصيبه لا قراره على نفسه
وان نكروا اقام البيعة يستوفى من جميع التركة بعد ما يستحق المدعى على عدم القبض والايراح لا يرتفع به منه رهنا ولا يشي
منه ولا تعلم رسولا او كمالا لا يقبض هذا المال لا شيئا منه وان ذكرنا الاصل ليك بوجه من الوجوه كان احوط ودون الحسن
بن ياد يستحق بالله انك تاخذ بحق فلن لم يكن للمدعى بيتة يحلف الوارث باسمه على العلم وعند علمنا به ما تعلم ان لهذا
على بيك هذا المال لا شيئا منه فان حلف انتهى الامر وان نكل يستوفى للدين من نصيبه وان قال لم يصل الى من تركة الاب
شيء فان صدقه المدعى فلا شيء عليه وان كذب حلف على البتات بالله ما وصل اليك من مال بيك هذا المال لا شيء منه
فان نكل لزومه القضاء وان حلف فلا شيء عليه هذا ان حلف المدعى على الدين او لا ثم حلفه على الوصول فلوان الصدق
في الايراح اراد ان يحلف الوارث بقول ليس يمين لانه لم يصل الى من تركة الاب شيء ولكن به المدعى وصدقه لانه اذا اراد
استخلاذه على الدين يحلف على الدين فان انكر الابن الدين فوصول التركة واراد استخلاذه على الدين فوصول الميراث
هذا الفصل في اختلاف الشائع فيه قال بعضهم قالوا يحلف يمين او احدا واحدا ما تعلم بالدين لا وصل اليك شيء من التركة
جميعا بين اليمين على البتات والعلم وانه جائز كما في القسامة وعامتهم على انه يحلف مرتين ان في يد رجل اقام رجل البيعة
ان اباه مات في هذه الدار لا يقبل هذه الشهادة واصل هذا ان هم شهد ان الدار كانت لايه ولم يزيد على هذا من جرح
الميراث لا يقبل وقال ابو يوسف رخصا يقبل في هذا اربع مسائل احدها ما ذكرنا الثانية اذا شهد انها كانت لايه او في يديه
مات تركها ميراثا له فلهنا يقبل لثلاثة لو شهد انها كانت لايه او في يديه يوم مات فقبل هذه الشهادة ايضا اربعة
لو شهد انها لايه ولو لم يقولوا مات تركها ميراثا له منهم من قال هذا ايضا على خلافه وان ذكرنا في الوجه الاول ومنهم
من قال ههنا لا يقبل بالاجماع وهو اختيار الفضل وهو الاصح الكل في الاقضية وفي الجامع الصغير لو شهد ان هذا الدار كانت
لايه اجرها ذيلها واما رها او ادعها منه او رهنها منه يقبل من غير ذكر الجرح بالاجماع رجل مات وله في يد رجل اربعة

الكاتب ثم دعيه وقال المودع لرجل هذا ابن الميت الذي ائذ دعني كوارث له غيره فان القاضي يا صرته ان يدفع المال اليه وتو قال هذا
ابنه واخر وقال المقر له ليس له ابن غيري قضى القاضي لجميع المال ميراثا قسم بين الغرماء وبين الورثة فقال المجتهد لا يخفى
من الغرماء ولا من الورث كفيلا وهذا امر احتاط القضاة وانه ظلم وعندهما ياخذ كفيلا واما رد الابن واللقطة ان نفع اللقطة بالبينة
لا بالعلامة لا ياخذ الكفيل بان كان الدفع بالعلامة او رد الابن باقرار العبد ياخذ كفيلا بالاجماع نوع منه وفي قوله شمس
الاسلام رجلا فعلى الدار في يد رجل بالارث عن ابية ثم ظهر ان الدار لم يكن في يده لعل عليه باقرار المدعى ثم ادعى المدعى هذا الدار
على رجل اخر يبيع وقيل لا يسمع دار في يد رجل قال هذا الدار كان عتقك الذي فلان مات تركها ميراثا لي فصارت هذه المالا
بالقسمة نصيب لي اليوم ملكة بطانة السبب وفي يد بغير حق يسمع وتو قال مات الذي تركها ميراثا لي لاحق فلانة اذرت
جميع نصيبها من هذه الدار فخذت دعوى الاقرار وقد ذكرنا في اول الكتاب رجل ادعى محمد اوقام البينة قامت المدعى عليه وقضى
القاضي على الورث بتلك البينة ثم ان الورث اقام البينة على الملك المطبق هل يسمع ان قال لو ارثت عتقك لقتلها مكني فالورثة
صار مقضيا عليه فلا يسمع هذه الدعوى قد ذكرنا هذه المسئلة بتألفها في كتاب نقض او اثباته اعلم **الفصل الحادي**
عشرون في دعوى العتق والحرية وفي الاقضية عتق في يد رجل اقام العبد البينة انه حر وقال والي دانه عتق فلان وعينه
او اجرينه فبينة ذ والي دانه في بخلاف ما اذا اقام العبد البينة على صراحة انه حر الاصل لاقام مولاة البينة انه عتق فبينة العبد اولى
لان المولى يصح خصمه لا تجاز البينة العبد بالحرية اما ههنا المودع ليس بخصم لكتن يحال بين العبد وبين الذي لا يصلح المسئلة
الوكيل ينقل المرأة اذا قامت المرأة البينة على طلقات الثلاث لا يقبل لكن يحال بينها وبين الوكيل استحسننا كذا ههنا وتو قال
العبد عتق فلان ذ والي دانه يقيم البينة على الايداع او الاجارة لا يحال بينه وبين العبد لا تقبل الرق ثم ادعى العتق وتو قال
انا حر الاصل كان النقول قوله بحكم الاصل وتو اقام ذ والي دانه البينة على الايداع دون الملك للغائب حين اقام العبد البينة على
الحرية لا يقبل بخلاف ما لو اقام العبد البينة ان فلانا اعتقه يعني لذى ودعه انه يندفع عنه خصومة العبد لانه اقرب الرق على
نفسه ومساكن تام ههنا المسائل في فصل المدفع ان شاء الله تعالى آية في يد رجل قالت انا مولد لفلان او مولد برة او مكنته
او اعتقني فقال والي دانه مكني النقول قول والي دانه قال بويوسف النقول قول لامة والمقر له وتو صدها المقر له في انها امة له
وكذا به في العتق والاستيلاء النقول قول ذ والي دانه وتو قال والي دانه اشترى بها من فلان وقالت اعتقني فلان واقام كل واحد منهما
بينة فبينة العتق اولى اذا كان في يده المشتري قبضه معاينا وتو ان رجلا قدم بدم ومعه رجال لساء وصبيان يخدمونه وهم
في يد فادعى انهم ارقاء وادعوا انهم احرار كانوا احرارا ما المقر له بالملك بكلام ابيع او يقيم له بينة وان كانا من الهند
او السند او التبر او الروم وفي الجماع الصغير في كتاب القضاء غلام في يد رجل قال ناهرو قال الذي في يديه هو عبدي
لان كان لا يبيع النقول قول ذ والي دانه هو كمتاع وان كان بالغ او صغيرا يبيع النقول قول الغلام وتو اقام البينة هذا على الرق هذا على الحرية
فبينة الغلام اولى هذا في الاقضية ويجوز ان يكون النقول قوله والي دانه بيتي كالمودع اذا قال ردت الوديعه كان النقول قوله لو اقام
البينة فالبينة ببينة وكذا الرجل اذا قال للظهير امرضعت لذي بلبن البقرة وقالت لابل بلبني فالنقول قولها ولو اقامت البينة
فالبينة ببينة او مسئلة اخرى في مسائل المسلم اذا قال رب اسلم اجلتك شهر او قد مضى قال المسلم اليه لم يضر

شاهد على هذا سرجان شهلا خزان انه تزوجها على نصف خمسينية يدخل الاربعماية في هذا الفصل الثالث عشر
 في العين يتنازع فيها اثنان وفي المحيط زوجان في المرافعة المرأة البينة ان الدار لها غصبا منها زوجه واقام
 الزوج البينة ان الدار اداه اشتراها منه يقضى بالدار لها لان المرأة والدار في يد الزوج فكانت المرأة خارجة كذا نقل عن اب نصر النعماني
 وقال ابو بكر القاضى يقضى بها للزوج يجعل كانه غصبا او لا ثم اشتراها منه باعدها لك في الاصل تفسير للتنازع ومساكنه وفي
 الجامع الصغير نهر لرجل الى جنبه مسناة وخلف تلك المسناة ارض لرجل تلزقها ليس بينهما شئ وليست المسناة في يد
 احدهما تنازعانيها المسناة لصاحب الارض عند اب حنيفة ر وعندهما يقضى حره والصاحب له ان يكون حره الملقى طينه
 وغير ذلك من احوالها من جعل هذه المسئلة فرع المسئلة اخرى هي ان من حفر نهر في ارض موات هل يستحق الحرهم كما
 يستحقه في بئر عند اب حنيفة ر لا يستحق وعندهما يستحق ومنهم من قال هذه المسئلة مبتداه والنهر حره بالاجماع كالبر
 واختلفوا في مقدار الحرهم ذكر في مختلف الرواية ان عند اب يوسف ر مقدار نصف بطن النهر من كل جانب
 وعند محمد ر مقدار بطن النهر من كل جانب وهذا اذ لم يكن المسناة في يد احدهما بان لم يكن المسناة مشغولة
 بحق احدهما ويكون موارثه للارض فان كانت مشغولة بان كانت لاحدهما عليه اغراس فهي لصاحبها واختص
 المشاع ر في ولاية الطين عليها صاحب النهر عند اب حنيفة ر وكذلك لصاحب الارض ان يمنع صاحب النهر من المور
 عليها اختلف المشاع فيه ذاريفها عشر ايات في يد رجل بيت منها في يد رجل اخر اختلفا في لسانه ففويده انصفان علو
 لرجل سفلا لآخر ليس لصاحب السفلا يتد في حائطه وتلا ولا ينقب كوة الا ان يرضى صاحب العلو وعندهما يتصرف في ايام
 يرضى بها صاحب العلو وكذا لرجل يتصرف صاحب العلو لا يمنع الا بضر من رهم من قال ما قاله تفسير قول اب حنيفة ر ومنهم من قال الخطر
 اصل عند الاطلاق عارض وعندهما على عكسه ان لغة مستطيلة ينشعب منها ازايفه اخرى مستطيلة غير ناذرة
 فليس كل الناذرة الاولى ان يفتحوا بابا في الناذرة القصوى لان كانت القصوى مستديرة قد تترك طرورها كان النهر ان يفتحوا
 بابا او تواردان يفتح بابا في النشارع كذا في لسكة له ذلك عبد في يد رجل قام رجل البينة انه عبد غصبه منه الذي في يديه
 واقام اخر البينة انه عبد ادعه الذي في يديه فانه يقضى به بينهما رجل ادعى في يد رجل انه هيباله في وقت كذا فيستعمل
 البينة فقال محمد في الهبة فاشترى بامنه واقام البينة على بشره قبل الوقت الذي يدعى فيه الهبة لم يقبل في شئ الطحاوي
 رجل ادعى لاني يد رجل نهالة على اخر نهالة الذي في يد الدار ينكر لدعواها فاجله في هذا ان نقول ان تنازع اثنان في
 عين لا يخلو امان كان في يديهما او في يد احدهما وفي يد ثالث ادعاء ملكا مطلقا بينهما او ميراثا او شرا من احدهما ومن اثنين
 ارضا تاريخا واحدا ولم يورخا او ارضا تاريخا واحدا سبق تاريخ احدهما دون الاخر اما اذا ادعى ملكا مطلقا كان في يد ثالث
 ولم يورخا او ارضا تاريخا واحدا فهو بينهما انصفان وكذا ارضا تاريخا واحدا سبق فاعند اب حنيفة ر وابي يوسف يقضى لاسبقيهما
 تاريخا ولم يذكر الخلاف في الاصل لما ذكر في الميراث وجمهور ثورق بين الملك المرسل والميراث فان رخص احدهما ولم يورخ الاخر فعند
 اب حنيفة ر لا عبرة للتاريخ ويقضى بينهما انصفين هذا اذا كان في يد ثالث فلو كان في يد احدهما يقضى للخارج الا اذا رخص تاريخ
 ذلك بلا سبق فيجوز ان يقضى له وان رخص احدهما ولم يورخ الاخر لا عبرة للوقت عند اب حنيفة ر ويقضى له وان رخص احدهما ولم يورخ الاخر

الآخر لا عبرة للوقت عندنا يعني في روى الخراج فلوا دعيا الميراث كل واحد منهما يقول هذا في رثته من اهل كان العين في يد ثالث ان لم يورثوا اولا رجا واحدا فهو بينهما نصفان ان كان احد هما اسبق تاريخا يقضى له عندنا يعني رجه الله في يوسف وقال محمد يقضى بينهما نصفين ان رجا مالا في الميراثين يقضى لاسبقهما تاريخا بالاجماع وان رجا احد هما لم يورث الاخر يقضى بينهما نصفين بالاجماع ولو كان في يدهما فهو للخارج الا اذا كان تاريخه قبل ليل اسبق فهو اولى عندنا يعني في روى يوسف روى عنه محمد يقضى به للخارج لانه لا عبرة للوقت في الميراث عندنا وان رجا احد هما ولم يورث الاخر فهو للخارج بالاجماع والكل في يدهما فهو بينهما نصفان بالاجماع الا اذا كان تاريخ احد هما اسبق فهو اولى ولو ادعى الشراء والدلار في يد ثالث ان ادعى كل واحد منهما الشراء من ذي ليد لم يورثا فاما البينة يقضى بينهما نصفين لكل واحد منهما النصف بنصف الثمن لهما الخيارات شاء قبض كل واحد منهما بالنصف بنصف الثمن ان شاء ترك فثلاث ترك احداهما ان ترك قبل قضاء فلا خير يقبضه جميع الثمن بالاخير وان ترك بعد القضاء ولا يقبض الا بالنصف بنصف الثمن ان ادعى من غير صاحب اليد فهو بينهما نصفان هذا اذ لم يورثا او اصرخا تاريخا واحدا وان رجا تاريخا واحد هما اسبق فاسبقهما تاريخا اولى بالاجماع وان رجا احد هما ولم يورث الاخر يقضى بصاحب التاريخ بخلاف ما اذا ادعى كل واحد منهما نصفان ولو ادعى احد هما الشراء والاخر الهبة او الصدقة او الرهن لكل ملك من رجل واحد فاشترى اولى بالاتفاق ولو شهدا بشهود للذي لم يورث على القبض فهو اولى من الذي رجا وكذا لو اصرخا جميعا تاريخا واحدا وشهدا بشهود احد هما على القبض فهو لصاحب القبض الا اذا كان تاريخ الاخر اسبق فهذا اذا كان في يده ثالث فان كان في يده احد هما فهو اولى به لان هذا قبض عيان سواء رجا الاخر او لم يورث ذكره في هذه القبض ولم يذكر ولا ثبت قبض العيان اولى من قبض الخبر والتاريخ بخلاف ما اذا ادعى كل واحد منهما للملك من رجلين الدلار في يدهما فانه يقضى للخارج سواء رجا او ادعى لم يورثا او اصرخ احد هما ولم يورث الاخر الا اذا كان تاريخ صاحب اليد اسبق ولو ادعى احد هما الشراء والاخر الهبة او الصدقة او الرهن لكل ذلك من رجل واحد في الشراء اولى بالاجماع هذا اذا اختلف التاريخ فان علم بينهما اول فهو اولى لو كان كلاهما هبة او صدقة او احد هما هبة والاخر صدقة فلم يدر كوال الشهود للقبض لا يصح وان تكررا القبض لم يورثا او اصرخا تاريخا واحدا فهو بينهما ما اذا كان لا يحصل القسمة فاحدهما نحوه للكلان جمل القسمة كالدار فخرها قل لا يقضى لها شيء عندنا حنيفة وعندنا يقضى بينهما نصفين ولو كان في يد احد هما يقضى له بالاجماع ولو كانت الدلار في يد رجل ادعى احد هما الهبة والآخر النصف فانه يقضى له بالنصف عندنا يعني في روى ابي بصير في الميراث وعندنا هما اثلا تا بطريق العول للنداء ولو كان في ايديهما يقضى بالدار للمدعى لجميع النصف قضاء التركة والنصف فضل الاستحقاق وفي الاقضية لو اقام رجل بينة على هبة مقبوضة عن رجل فقام اخر البينة على الشراء من اخر اقام الثالث البينة على الارث من اخر اقام الرابع البينة على الصدقة المقبوضة من اخر قضى بينهم ارباعا ولو اقام احد هما البينة على الارث من ابيه فقام اخر البينة على الشراء من ابيه فالشراء اولى الهبة والصدقة من ابيه كالشراء والرهن مع القبض اولى من الهبة مع القبض هذا كله ان ادعى بسبب واحد او بسببين مختلفين فيقع الفرق بين هذا وبين ما اذا ادعى كل واحد منهما للملك من رجلين في فصلين احد هما ان ادعى اذ ادعى اصرخ احد هما ولم يورث الاخر يقضى بينهما ما اذا كانت الشئ في يد ثالث ولما ادعى اصرخا للملك من سبب واحد يقضى بصاحب التاريخ الثاني للدلار كانت في يدهما يقضى للخارج الا اذا كان تاريخ صاحب اليد

اسبق قلده ادعى نقل الملك من واحد يقضى لصاحب اليد لا اذا اراد تاريخ الخارج اسبق وان لم يكن له ما يثبت يخلت له مافات
 حلف صاحب اليد بهما ترك في يد قضاء ترشحوا نكل لها قضى بينهما فان ادعى احدهما الشراء او الارث والاخر المثل المطبق لمعين
 في يد ثالث واقام البيينة فصاحب الملك المطبق لم يترك لو كان في يد مدعى الشراء او الارث فادعى الخارج انه ملكه مطلقا يقضى للخارج لان
 المشتري نزل منزلة البائع والوارث منزلة المورث والمورث للبائع اذا حضروا الخارج اول كذا هذلي شرح المحل اوى نوع منه
 وفي الاقضية دار في يد رجل قام رجل بيئته انها كانت لايه مات وتركها ميراثه واقام ذواليد البيينة كذا ذلك قضى بالدار
 للخارج بخلاف النتائج اذا ادعى ذواليد حيث يقضى لذواليد عند اعيانهم ابد ذكر الامام خواهر زاده في كتاب الولاء في باب
 الشبهة من الولاء ان ذواليد ادعى النتائج فادعى الخارج انه ملكه غصبه منه ذواليد وادعاه منه واعاذه منه كانت بيينة
 الخارج اوى فاما ترشح بيينة ذواليد على النتائج اذا لم يدع الخارج فعلى ذواليد ان يثبت ما ادعى كذا الشراء وغير ذلك فبيينة اولى لانه
 اكثر اثباتا لانه يثبت الفعل عليه لو ادعى كل واحد منهما الملك مع العتق او التبرير فصاحب التبرير اوى لو ادعى النتائج من ثلث بيينة
 ذواليد اوى لنفسه النتائج وصفته ما ذكرنا في الاقضية ان الخارج بذواليد اقام البيينة على ثوبه ثوب نسجه في ملكه يقضى
 لذواليد لان كان ثوبا يعاد نسجه بعد القبض كغوب القن فانه ينقض ثم ينسج ثانيا فلا يكون نسجه دليلا على ولية الملك فلم
 يكن في معقل النتائج وفي صوف الغنم اذا اقام كل واحد منهما البيينة انه صوفه جرم من غنمه يقضى لذواليد في المسمى اما قال سلاطه
 من البيينة اوى في بعض عصوره من مسم لوزرة او اجرة او دقيق او سويق طعمه في ملكه او جلد سلطه في ملكه فهو نتائج فان كان كونا
 او صفرا او طستا او اينية من حديد او صفرا او نحاس او شبه او رصاص او مصواعين من ساج او الا فراخ او باق او صندق او سوطا
 او حبل او قبة او سيف او خفا او قلانس يقضى بها للخارج ان كان يعاد فلكان لا يعاد يقضى لذواليد اما السيف فتمه ما يضرب
 مرتين منه ما يضرب مرة واحدة فيسأل علماء العميا قلده ان قالوا يضرب مرتين يقضى لذواليد ثلثا ثوبه واقل من ذلك لظن
 والكتان يعاد زرعه بالجوان وهي اقل ثلثه ثوبه ثم يغرس في موضع اخر وكذا المحنطة وكل ما كال ويوزن لانه يمكن ان يغربل
 ترايد الارض في جميع حبات المحنطة ويزرعه ثانيا رجلا ان اقام البيينة كل واحد منهما على ان الزرع والارض لا يقضى بالارض والزرع
 للمدعى ما الارض فلا يغسل كذا زرعه يعاد وان كان زرعه لا يعاد فكذا في ثوبه الارض في ثوبه المحنطة اذا اقام البيينة على انه ثوبه
 خالطه وحشاه وبطنه في ملكه يقضى للمدعى كذا لو اقام البيينة على انه صنع هذا الثوب كذا في اللحم انه في شواء وكذا في المحنطة
 كتبة كذا لو اقام البيينة على حلقه انه صاحبه ولين انه ضربه في ملكه فان اشكل عليهم او اختلفوا في رواية ابي سليمان رحمه الله انه
 يقضى لذواليد في رواية ابراهيم يقضى للخارج اقام البيينة انه من صوف شاة او ثمره فخله يقضى لذواليد في الاصل او شمل
 للمدعى ان هذا المحنطة من شمع هذا او هذا الزبيب من كرمه او هذا الثمن من غنمه يقضى للمدعى جلد شاة لحم شاة وصوف
 بشاته الصحيح النسوية في الفضول كلها وعن جعفر قال هذه المحنطة من شمع فلان او التمر من غنم فلان فانه يستحق صاحب
 الزرع والمحل بهذه الاثر او قال هذه المحنطة من راض فلان لا يستحق صاحب الارض بهذا الاشياء وعن جعفر في موضع
 اخر ان اقرا كذا اخذه من ارضه فزده عليه هكذا في قرار رجل شجرة في ملكه دابة فاقام البيينة انها نتجت في ملكه فاقام الخارج
 البيينة ان الدابة له يقضى بها للخارج الدابة اختلفا في ملاك الام واقام المدعى البيينة ان الولد نتج في ملكه من دابة في يد واقام

ذواليد انما ادعى ابنته فتجوز في ملكه من هذه الدابة التي هي ملكه فذواليد ادعى لانه البينة قامت على ملكه ذواليد بالنتاج وفي الاول قاصد
 على الملك المطلق وكان الخارج اولى فذواليد استحق كمال تبعه الولد في الملك ضرورة رجل قام بالبينة انه عبد ولد في ملكه يقضى له ذواليد
 وكذا لو اقام ذواليد البينة انه ملكه من قبل الملك بشراء او ميراث او هبة او صدقة مقبوضة فانه ولد في ملكه الذي يملكه من قبله
 لانه يتلقى الملك من جهة فكله حضوره اقام البينة على النتاج وكذا الدواب ما ينسج مرة واحدة من الثياب فلو لم يرقم ذواليد البينة
 على النتاج والولادة والنسج وقد اقام البينة على الملك المطلق يقضى بها المدعى فلو قضى بها المدعى ثم جاء رجل ادعى ان ذواليد ابنته فتجوز
 في ملكه قضى بها لان ذواليد لو وجد بينة على النتاج بعد ان قضى عليه بالملك المطلق للمدعى يقتل فلا تقبل بينة النتاج عن
 غيره ولو ان اعدا المقضى له بينة على انه عبد ولد في ملكه قبل ان يقضى للمدعى الثاني لم يقض للمدعى الثاني لان المقضى له الاول صار
 ذواليد فلو لم تعد البينة على النتاج لم ينقض القضاء لانه انما يصار ذواليد بحكم القضاء الاول فلا تنقض ذواليد بالقضاء الثاني وما صار
 للمقضى له الثاني ذواليد فكل بينة اولى فلو اقام المدعى الاول البينة على النتاج ولم يقض له حتى اقام الثاني البينة على النتاج ايضا قضى
 بينهما نصفين الشاهد لو عاين الولد برقع من ماله يقول انه ولد في جاز له ان يشهد على النتاج وعلى ذواليد شاهدان
 على النتاج لذواليد شاهدان على النتاج لعمرو ويصور بان رأى الشاهدان انه ارضع من لبن منى في ملكه والاخران رأيا انه
 يشرب من منى في ملكه فلو قيل الشهادة للفريقين جلات تنازع اية اية يدعيهما اقام كل واحد من البينة ان ذواليد ابنته فتجوز في ملكه
 ووقت كل واحد منهما فتنظر الى سن الدابة والوقت البينة فيقضى لمن اثنى توقيته سن الدابة ولا عبرة للادلى لو كان على غير التوقيتين مثلا
 دونه او اكثر بطلت البينات لان كانت مشكلة في الامر من قضى به للاقدم وفي الاصل ان كانت مشكلة او السن على غير التوقيتين يقضى
 بينهما نصفين قال بعض مشايخنا رحمهم الله هذا الجواب لاحد الفاضلين هو ما اذا كانت مشكلة اما اذا كانت على غير التوقيتين بطلت
 البينات منهم من صح الجواب فيما دللوا وقتا يقضى بينهما نصفين وقالوا ان تمتع احداهما دون الاخر وادى اقام رجل البينة على عبد في
 يد غيره انه عبد ولد في ملكه ووقت البينة وقتا معلوما والعبء الكبير من الملك واضع رواه معروف لا يقبل هذه الشهادة آمنة
 في يد رجل فقام رجل لبينة انها امته وان قاضى بها كذا قضى بها له على هذا الرجل فقام ذواليد البينة انها امته فقلت في ملكه
 فهذا على ثلاثة اوجه ان شهدوا في فلانا القاضى قضى بها له عليه ولم يبينوا سبب القضاء فانه يؤخذ القضاء ولا يقبل بينة
 ذواليد لانه يحتمل انه يملكها من جهة فلا ينقض القضاء لا يبين في لم يوجد الثاني اذ ابينوا سبب القضاء بان شهدوا بالقاضى
 اقر عندهم انه قضى على هذا بشهادة شهر وشهدا عند انهاء او اقرانه قضى له بالبينة بالنتاج فانه ينقض القضاء بالاتفاق لانه
 لا يكون على جاز من المعاينة وذواليد لو اقام البينة على النتاج بعد ان قضى القاضى عليه بالملك المطلق او بالنتاج قبل بينة من
 قضى له ويبطل القضاء فكذلك اذا قضى عليه بالنتاج واما الثالث ففيه خلاف هو ما اذا بينا سبب القضاء بان شهدا انه قضى له
 بالنتاج بالبينة ولم يشهدا بان القاضى اقرانه قضى له بالبينة بالملك المطلق او بالنتاج عند ايجبة روى يوسف لا ينقض القضاء
 لاحتمال القضاء بالشراء من ذواليد وبلا تروى من ذواليد انما يدعى اقرار القاضى وقال محمد لا ينقض القضاء بالشراء من ذواليد
 الايدى وبلا تروى من ذواليد انما يدعى اقرار القاضى وقال محمد لا ينقض القضاء كما لو شهدا على اقرار القاضى لكل في الاقضية الولد
 اذا كان في غير ماله المدعى عليه وقد قضى بكلام بالبينة المدعى لا يقضى بالولد للمدعى لا بحضوره الذي للولد في يد جلات النخلة

في يد رجل ثمرة في يده لا يخرجها لا يشترط حضوره الذي لثمرته في يده وفي الجمع الصغير القضاء بالام هل يكون قضاء بالولد
قال بعضهم لا يكون قضاء بالولد يشترط القضاء بالولد قال بعضهم القضاء بالام قضاء بالولد **جلس آخر** رجلان
ادعي ادعية كل واحد منهما يقول لهما مكره هماركبان عليهما ان كانا في السرح يقضى بهما وان كان احدهما في السرح والاخر
رد فيه يقضى بهما من في السرح والاخر كالتابع ذكر في المنتقى والاجناس في شرح الخي او جعل هذا رواية عن ابي يوسف وفي
ظاهر الرواية الدالة بينهما نصفان في المحيط ولو كان احدهما يقود الدابة والاخر يسوق لم يداكر هذا الفصل في القدرى وذكر في
السيرة ما اذا كان احدهما مسك بالجام الدابة والاخر متعلقا بهما قال مشايخنا رينبغي ان يقض للمسك بالجامها ولو خرج رجل
على علقته متاع واختلفا فان كان الذي على علقته المتاع يعرف بيعه وحمله فهو له وان لم يعرف بذل الشقه ولا اخرجه عنه من
قصا لا وخيا طلقى مولى لعبده في الطريق ومعه متاع فبيعه له في قال المستاجر هو قال ابو يوسف ان كان المتاع من صناعة
المستاجر فهو له وان لم يكن فالقول قول رب العبد ان كان في منزل المستاجر فالقول قول المستاجر في الفصلين صناديد
طائفي دارجلان اتفقا على انه على اصل الاباحة فهو للصائغ ان اخذ من ثوب في لونه رجل يقود غنما والاخر يسوقها فادعي ادعية ذلك
كله ان كان امرهما مشكلا فهو كله للسائق وليس للقائم من شيء الا ان يقودها لينة اخر له فله لينة ادعي دار في يد رجل قال
هي ملكي باعها لي بعد بلوغه بغير رضائي وقال واليد باعها الولد في صغر كنهن النثل للقول قول الابن فان اقام ذو اليد
البينة على ما ادعاه قبلت بيئته وان اقام الاب مع ذلك البينة انه باعه بعد بلوغه بغير رضائه يجب ان تكون البينة بينه صاحب
اليد في الفتاوى رجل اشترى ثوبا فطنا وجو فاداهدت اخت المرأة لها فطنا وجوز فافترقت ونسخت كبريا ستم ماتت المرأة
ان كانت المرأة هي التي دفعت الغزل الى النساج بغير امر الزوج فالكر يباس لورثتها وللزوج في مالها غزل مثل ذلك لو كان الزوج
هو الذي دفع بغير اذنها فالكري يباس له وعليه مثل غزلها وان دفعها او دفعه احد هما ياذن صاحبها فالكري يباس بينهما لكل
واحد منهما بقدر غزله واذا كان على احد منهما الصاحبة وفي شرح النوازل رجل اشترى ثوبا فغزله المرأة باذنه او بغير اذنه
كان ذلك للزوج قال الشيخ الامام طهيري الدين كتب هذه المسئلة بخطه وبعث الى فقال اذا غزلت المرأة قطن زوجها هذا
على جوة اما ان اذن لها زوجها بالغزل ونهاها عن الغزل ولم ياذن لها ولم يرضها اذ لم يعلم بغزلها ان اذن لها بالغزل فهذا
على جوة ان قال لها اغزليه في نفسها او يكون الثوب في ذلك واغزليه مطلقا ان قال اغزليه في الغزل للزوج ولها ما سمي
من الاجرة ان لم يداكره فهو استعانة وان اختلفا فقالت المرأة غزله باجر وقال الزوج لم اسم شيئا فان القول قول الزوج مع اليمين
وان قال اغزليه لنفسك فالقول لها ولو اختلفا فقال الزوج انا اذنتك لغزليه في قال العا لابل قلت اغزليه لنفسك فالقول قول
الزوج ولو قال الزوج اغزليه ليكون الثوب في ذلك فالقول للزوج لانه صاحب الاصل للمرأة عليه اجرا مثل لان هذا مستحجج فاسد
لانه استيجار ببعض الخراج فان قال اغزليه مطلقا فالقول له وان نهاها من الغزل فالحق لهما وعليها مثل ذلك القطن ان باصارت
غاصبة للقطن مستهلكة له بالغزل من غصب حنطة فطنها كان اللينق للغاصب وعليه مثل تلك الحنطة للمالك عند
اليمين فانه وان لم ينهاها ياذن لها ان كان الزوج بايع القطن بالغزل لهما وعليها مثل ذلك القطن لان الظاهر انه انما اشترى
التجارة لا لغزله نصارت مستهلكة بالغزل فان لم يكن بايع القطن بالغزل للزوج كما اذا اخبرت بدين الزوج او لم يمتدح للزوج

في الخبر والعمدة والبرقة للزوج كذا ههنا وفي الفتاوى امرأة معلقة ووجهها يمينها أحياناً فيحصل فهو لها وفي طلاق فتاوى النسوان كان
 الزوج زارعاً والمرأة تخبز وتطبخ فما اكتسب فهو له وفي التقاطها سنبلة إذا التقطها فهو بينهما والتفاوت غير معتبر رجل استاجر جارية بالبيع
 البرة أو يخطب له ثوباً فادعى الجارية للتوبل لدى في يد وادعاه المستاجر كان في حانوت المستاجر فهو له وإن كان في السكة
 أو منزل الجارية القول قول الجارية كان أو عبداً مائة أو مائة كذا في بيت جبل على عنقه قطعة فادعاه الكناس وصاحب
 البيت فهو لصاحب البيت كمال عليه كارة وهو في دار رجل فادعى صاحب الدار أن الكارة ملكه وقال لرجل ملك القول قول الرجل
 أن كان الرجل يحمل البر والكاره في الجرح والقياس أن يكون لصاحب الدار كافي مسألة الأولى عبد ملكه رجل مولى في بيت مفسر ليس
 في بيته لا حصير وعلى عنق العبد مائة مائة فيه عشرة آلاف درهم فادعى كل واحد منهما البدره هي للذي عرفت بالسؤال اشتريه أوبة من
 مائة ثم قال المشتري الواوية مع الماء يحكم الثمن القصار إذا بعث الأربع قطع كرايس إلى صاحبها يريد تأمين صاحب الثوب فجاء إلى
 مالك الثوب بثلاث قطع وقال القصار دعت إليه أربعاً وقال الرسول فعهاتى ولم يبعدها على فقال لرجل الثوب صدق في ما شفع
 أن صدق الرسول برى ويوجه اليه من نحو القصار أن نكل لرمه الضمان أن حلف برى وللقصار على صاحب الثوب اليه من
 على الجران حلف برى من الجرحضة ذلك الثوب وكذا إذا صدق القصار برى وجعل اليه من على الرسول عيب عليه
 الجرح نقصان إذا حلف على ذلك صدق صاحب الثوب المسائل في الفتاوى فيه أيضاً كتاب اللقطة أجمع للدهان يقطر
 من الأواني من الدهن في نائه إن كان بحال يسيل من خارج الأوعية ولا يسيل من داخلها يطيب له ذلك أن يسيل من الداخل
 أن كان ذلك واحد من المشتريين شيئا له ذلك أن لم يزد ليس له ذلك في تصدق به إلا أن يكون محتاجاً وكذا أن يسيل من الدهن
 والخارج أو لا يعلم أنه من الداخل والخارج نوع منه حاتم لرجل له اشجار عصفه فوفيت من عروقها في الجانب الآخر من
 النهر اشجار لرجل آخر في الجانب الكرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى صاحب الكرم الأشجار وادعى الآخر وقال إنها منبت عروق
 اشجارى أن علم أنها من عروق اشجاره فهي لصاحب الأشجار وإن لم يعرف ذلك لا يعرف لها غارس فهذه الاشجار أملك لها
 فلا يستحق أحدهما فهذا في ثوب الفتاوى ههنا المسئلة فخرج مسألة ياتى في كتاب النزاع فبعض هذا النوع مرقى في كتاب البيع وأوبنت
 درع أو شجر في أرض فسانت من غير أنبات فهي لصاحب الأرض لا يسيل بسجاء بالتراب والطير وضعه في أرض رجل ونهوه فهو
 لصاحب الأرض والنهر وكذا ما اجتمع من الطاحونة من بقاء الطحن لصاحب الطاحونة وقال بعضهم لمن سقطت يد إليه لأنه
 ليس من أجزاء الطاحونة وهذا صحيح وكذا في كل ما لا يكون من أجزاء الأرض كرماد السرقين أهل سكة يرمون بالرماد
 والسوقين التراب في ساحة هي ملك لرجل فذلك لمن سقطت يد إليه وكذا من الجردارة سنين فسكنها المستاجر واجتمع
 فيها من السرقين فذلك لمن سقطت يد إليه وكذا من بنى حائطاً وجعله موضعاً يجمع فيه الدواب يكون السوقين من سقطت يد
 إليه وقال بعضهم المعبرة لتبهي المكنة كد كرفي كراهية الفتاوى رجل لى رجا جرحها فجاء رجل بابن لها فخاف في داره فاجتمع فيها بغير
 كثرة أن ترك صاحب الدار ذلك لم يكن من رأيه أن يجمع فكل من أخذ فهو أولى بها وإن كان من رأيه أن يجمع فصاحب الدار
 أولى بالله أعلم بالصواب **الفصل الرابع عشر في الإبراء عن الدعاوى** رجل قال مالي لكونه ذالاً ومالي على
 أحدهم مائة مائة أو حقا قبل رجل بالكون في سيمع وفيه الجناس في كتابه لادعى من ههنا في رجل قال مالي بالرى من في دار

لوارض ثم ادعى اقام البيتة في دار في بلاد سنان بالري قال ليس لي بالري راف رستاق كذا في يد فلان ولا ارض
ولا حق ولا دعوى ثم اقام البيتة انه له في يد في ذلك الرستاق حقا في دار اراض لا يقبل لان يقيم البيتة انه اخذته صدقه بعد
الاقرار وعن محمد بن لوقا الرجل الاخر ابراهم عن هذه الدار ومن خصومت في هذه الدار ومن دعوى او برئت من هذه الدار
جاءوا لاحق له فيها وفي فعات الناطق رجل قال الاخر ابراهم عن هذه الدار عن خصومت في هذه الدار ومن دعوى في هذه
الدار فهذا كله باطل حتى لو ادعى بعد ذلك هذه الدار يسمع ولو اقام البيتة يقبل بخلاف ما لو قال برئت من هذه الدار او قال
برئت من دعوى في هذه الدار فانه يجوز حتى لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته بعد ذلك لان بقوله ابراهم على خطا صوابا لو احد فله ان
يخاصم غيره اما قوله برئت اضاف البراءة الى نفسه فيبرأ ولو قال نابرئ من هذا العبد على هذا او في قرار اصل للامام الموصى
في باب الرجل يقرانه لاحق له قبل فلان اذا اقر الرجل ن لاحق له قبل فلان فهو جائز عليه ولو قال جميع ما في يدي فلان
يرجع اليه ثم في قوله لاحق له قبل فلان يدخل في هذا اللفظ كل دين او عين بكل كفالة او جناية او حاد ولو قال هو برئ مما عليه
فهو مثل الذي غير انه لا يدخل الامانة في هذا اللفظ كالوديعة والعارية ولو قال هو برئ مما عليه دخل فيه الامانة دون نفسه
ولو قال هو برئ مما عليه برئ من الامانات المضمنة ولو قال نابرئ من هذه الدار كان هو اقرارا بانه لاحق له فيها ولو قال لاخر
خرجت من هذه الدار لم يكن هذا اقرارا بشئ اما لو قال خرجت منها على مائة درهم او بائة درهم وقبضها كان اقرارا بانه
لاحق له فيها وفيه ايضا في باب الاقرار بالبراءة لو اقرانه برئ من هذا العبد ثم ادعاه واثام البيتة فلا يقبل في كذا لو قال خرجت
من هذا العبد او خرج هذا العبد من ملكي بخلاف قوله خرجت من هذه الدار هذا ابتداء على ان
الابراء عن الدعوى في عين لا يصح عن الدعوى في الدين يصح حتى لو قال لاخر لا دعوى لي قبلك لان ادعى لم يستل ان في الفتاوى رجل
اقام البيتة على رجل ان يبرأه من هذه الدعوى وهو لا يدعي عليه شيئا قد مر في كتاب القضاء في فصل كتاب الدعاوى
الى القاضي رجل قال ليس لي على هذا الرجل حق او قالت المرأة ليس لي على زوجي مهر ياتي في كتاب الاقرار رجل ابرأ امرأة
عن الدعاوى فترجعت باخرا فادعى الرجل بعباده ابرأه انها تزوجت بعد ما طلقها بشهر يسمع اقامة المحسبة رجل ابرأ رجلا
عن الدعاوى والخصومات ثم ادعى عليه مالا بالامرط عن ابيه ان مات ابوه قبل ابرائه صح الا براء ولا يسمع دعواه فان لم
يعلم هو بموت الاب عند ابراءه رجل وكل رجلان يبرئ خصمه عن الدعاوى والخصومات فابراؤه لم يصف الا براء الى
الموكل لا يصح فقلت في لوقا رجل هو برئ من كل ما لي قبله فاشهد له بذلك الطالب قال ابو يوسف دخل
في هذا كل دية وامانة ومضاربة وقرض دين ونصب وميراث ولا يبرأ من عيب ولا من ضمان ذلك لم يلزمه بعد
ولو قال برأت اليك ماله على فهذا نعم دخل فيه كل دين وقرض فمن عين او غصب او غيره وهذا قول ابي حنيفة
ولا يدخل فيه مضاربة ولا دية وامانة وعارية ولا يدخل فيه الدين الا براءه عن الجمع حول مع اخواتها من الاجل وغيره
تات في كتاب المحبة ان شاء الله تعالى الله اعلم جنس اخر في نفاذ ابراء قبل لصاحب الدين ان يبرأ مبلغ چند بنى
فقال بانه لم ينبغي ان يكون اسقاطا ولو قال المدعى للمدعى عليه بعد ما هلك الخصوم مجنبها وهبت تركت لا يكون ابراء
ولا هبة ما لم يقل منك فان قال المدعى عليه له هب لى ابرأ ماله على فقال هبت او تركت او ابرأت في حين يصير ابراء

ولو قال فلان كاري نهدت لا يكون ابراء ولو قال لمدينه مرابا تو در نيا حساسي نيسست او قال لا حساب لي مملوك لا يكون
 ابراء وكذا لو قال مرابا تو جيزي نهي بايدا وجيزي خواستني نيسست فلهذا قرار ببراء غيمته وكذا لو قيل لرجل فلان جيزي نهي بايد
 فقال لا وقيل لهواين قد سرهي بايد فقال كذا فقال رجل سمعت اكثر من هذا فقال بيتر ازين نيسست ثم ادعى اكثر منه لا يسمع
 ولو قال هرجه بود يا فتم اقرار بالاستيفاء اذا اضلت اليه ولو قال خر خدای كرد مت او بخدای ماند مت كلاهما ابراء قيل لرجل الدين
 امهل فقال الدين مال ومنست ميان ادم مع للامهال ان لم يكن قرضه او قال المال مال فلان ناوكيله لا يسمع تعجل ابراء
 اخر عن الدعوى ثم ادعى عليه ما لا يجبهه الوكالة من رجل وبالوصاية يسمع ولو قال رجل لا خزانة كان منست مرابا فلان
 دعوى نيسست يكون ابراء مطلقا لا الاستسقاط لا يتوقف الا بقاء لو قال بليتني سنة يكون ابراء مطلقا المدينون اذا قال
 لرب الدين تركت لك لاجل صاير المال حالا ولو قال لمدينه ابريغ نفسي عن الدين فابراء مع ولا يمكن الرجوع كانه صاير ليا
 فلهذا ابراء قال رب الدين منعت دينك الى فلان فقال له ان كنت منعت اليه بريت عنك مع قالوا امرأة ابريغ ذمة زوجك
 عن مهر ك فقالوا كاهين من هزار دنيا راست بيزار شد ثم فهران مهرها ختمه ما لا يبيع الا ابراء وكذا لو قال كاهين كاهين
 من هزار دنيا راست لو قالت مع الواو اگرچه كاهين من هزار دنيا راست بيزار شد مهنيا يبيع الا ابراء الكل في فوائد الامام
ظهير الدين الفصل الخامس عشر في الاستحقاق وفي بوابه ان زيادة في بوابه البيع رجل اشترى
 مائة بالف درهم ونقد اشترى لم يقبضها حتى اقام رجل بينة انها امته والمشتري للبائع حاضران فقط لي القاضي المستحق
 ثم ادعى البائع والمشتري ان البائع كان اشترىها من هذا المستحق ثم ادعى قبل ان يبيعهها المشتري اقام البينة قبلت بينته
 لانه خصم وحضرة البائع والمشتري لازم حتى لو حضر واحد هادون الاخر لا يقضي للمستحق ولو كان الاستحقاق بعد القبض
 لا يشترط حضرة البائع وفي استحقاق البائع يشترط حضرة المعتبر والمستعير وقيل فيه اختلاف في شرط المودع حضرة صاحب
 المودعة اختلاف المشاع ثم ولو قال لمشتري للقاضي بعد الاستحقاق قل للبائع حق يسلم المبيع الى الا لا نقض البيع بيننا
 فانقضى ينقض البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن وعن الجنيفة رد في رواية الخصام ان القاضي اذا قضى بهذا الحق
 بها كان قضاء بفسخ البيع حتى لو اجاز المستحق البيع لا يجوز ولو كان ثمن جارية لا يحل للبائع ولها وفي ظاهر المذهب على
 خلاف هذا فلو فسخ القاضي البيع بينهما ثم ان البائع وجد بينة انه كان اشترى لامة من المستحق فيفسخ البيع على حاله تنفيذ
 الفسخ ظاهر او اطناف ان اراد احدهما ان يبيع ليس له ذلك فان كان المشتري قبض من البائع ثم استحققت من يدا المشتري
 واخذت من يدا ورجع المشتري على البائع بالثمن ثم وجد بينة على الشراء من المستحق فقامها على المستحق وقضى بالامة
 للبائع فاذا ادان البائع ان يلزم البيع للمشتري له ذلك عند هادون على قياس قول الجنيفة رد ليس له ذلك لا يعود البيع كان قضاء
 انقضى بحق او باطل نفذ عند ظاهر او باطل فلهذا عرف هذا فانقضى القاضي للمشتري على البائع ثم اقام البائع البينة
 اما اذا اقام البائع البينة على الشراء من المستحق قبل ان يقضى للمشتري عليه بالثمن رجعت الجارية الى المشتري
 فلو قضى القاضي على البائع بالثمن ثم اقام البائع البينة فعلى ما مر من الخلاف فتولوا ان المشتري خذ الجارية وامتنع البائع لا يجبر
 ولو اراد البائع ان يلزمه ذلك لم يحصل ان الخيار فيه للبائع لا للمشتري لان المكدة بالنقضاء هو البائع فلم يتم الفسخ من

اجتهده وكان الخيار له أما الفسخ من جهة المشتري فتام لانه راض في ليس له ان يلزمه البايع اذا اذنا فلو اقر البايع انه هو الذي لم يفسخ خبر
بالتراضى قال الامام الاجل الاستاذ فلهذا دليل على ان في الاجارة لو طلب المستاجر مال الاجارة ينفسخ الاجارة فلو اقام
المشتري على ثلثان البيعة على المستحق انه باعها من المشتري الاول جاز وكذا لو اقام بيعة انه باع بامر المستحق بخلاف الاول لان
البايع لم يرض ما المشتري فقد رضى حيث رجع عليه بالتمس فلو لم يخالفهم المشتري بالبيع كان طلب منه ان يرضى او قبل
الفسخ ثم اقام البايع بيعة على الشراء من المستحق وقضى بخاريه له ليس لاحد هاتان يلزم صاحبه الجارية لانه انفسخ البيع
بينه بالتراضى بخلاف البايع لان البايع لم يرض ذلك بضر المشتري حيث يرجع عليه بالتمس لم يقم البايع البيعة على الشراء
من المستحق لكن اقام البيعة انها تمت عندا فهذه اوصاف الواقعة البيعة على الشراء من المستحق سواء اذا استحق المبيع
من يد المشتري وهو لم يؤد التمس اودى لبعض فامتنع عن ادعاء الباقي بجبر عن ادعاء الباقي بخلاف ما اذا طعن بعييب حيث لا يجبر
على ادعاء التمس مسئلة العيب في الجماع الصغير في البيوع المشتري اذا اراد الرجوع بالتمس على البايع عند الاستحقاق فقال
استحق الجارية التي اشتريتها بملك لا يسمع هذه الدعوى ما لم يقسوا الاستحقاق ان ادعى المستحق الانتاج او الملك المطلق يسمع
ويجوز الرجوع وتكون تلك الايدي كثيرة ولم يكن الاستحقاق عند هذا المقاص يحتاج هو ان تهاجمت الرجوعات المشتري اذا صالح
مع المستحق له ان يرجع على بايعة بالتمس يعني بعد ما قضى عليه للمستحق واختلف العلماء في ان يقضاه بالملك قضاء
بقصود الملك وقضاه بالملك الصحيح انه قضاء بالملك المشتري اذا اراد الرجوع على البايع فوعده له دفع التمس ان صدق على
الاستحقاق وقبل السجل بجبر على دفع التمس فان لم يقرب الاستحقاق ولكن وعده ثم خالف لا يجبر وفي الزيادة ايضا او المشتري
للمستحق او مستحق فكل في قضيه للمستحق ثم اراد ان يرجع على بايعة ليس لذلك الواقعة البيعة على قرار البايع انه
للمستحق رجع عليه ولو لم يكن له بيعة فالاراد ان يخلط ما اقره للمستحق يخلط ولو استحق بالبيعة فالاراد المشتري ان يجرم
عليه بالتمس انكر البايع الاستحقاق واستحقاق فكل فالاراد ان يرجع على بايعة ليس له ذلك فلو استحق المبيع من يد المشتري
فالاراد الرجوع على البايع وانكر البايع البيع منه فاقام البيعة انه قبل الاستحقاق وانه باعه منه رجع على بايعة اما لو قبل الاستحقاق
وصدق المشتري بعد الاستحقاق لا يرجع البايع على بايعة ولو تصادق قبل الاستحقاق ثم استحق رجع المشتري على الذي اقر
بالبيع ورجع بايعة على بايعة هذه في الزيادات في كتاب البيوع في باب محمد بن ابراهيم رحمه الله جنس اخر في الضياع للقرار
وفي شرح الطحاوي اذا تملك بالبدل يرجع على بايعة بقيمة البناء والتمس كما اذا اشترى ارضا ففرد في اعراس او ارفق فيها
بناء ثم جاء مستحق واستحقها فانه ياخذها ويقلع الانتاج وينقص البناء المشتري رجع على بايعة بالتمس وهو بالخيار ان شاء
سلم النقص ولا يبيع ورجع بقيمة من غير منقوص في معروف وساعة غير منقوص والتمس حبس نفسه ولا يرجع بالنقصان
في ظاهر الرواية الا اذا كانت باتفاقهما وكذا في الجارية يرجع المشتري على البايع بالتمس بقيمة الولد لا يرجع البايع على بايعة
بما رجح المشتري عليه من قيمة الولد هذه عندنا في حبيبة رد وكذا لو رجع بنقصان العيب ببايعة لا يرجع وفي الفتاوى كذلك لا يرجع
البايع على بايعة بقيمة البناء عندا بحبيبة رد خلافا لما سئل شمس الاسلام الا وزجدي عن ابي اسحق في كان
وقف فقال المتولى اذ نعت بالسكنى فامر بالرفع هل المشتري ان اقر برده وبفوات الشروط وظهور البيع والا فلا يرجع على البايع

لا يفرق إلا بالنقصان **مروى** ابن سلمة عن محمد بن بشر عن رجل اشترى ارضاً قبضها فما استحق رجل نصفها فاقام المشتري بالبينة انه اشترىها من هذا المستحق ولم يوقت فاقال لا يرجع المشتري على البائع بشرط ولا وعلى هذا الرجل المشتري من رجل ان ادعاها اخر فاشترىها منه ايضا فلو اقام البينة انه اشترىها منه بعد الاستحقاق رجوع على البائع الاول بنصف الثمن اذا باع مستاجر الحانوت من رجل قبضه المشتري فاستحق صاحب الحانوت السكف من يده مشتريه من كان السكف متصلا ببناء الحانوت وهو ليس من آلات صناعة المستاجر فالقول قول صاحب الحانوت مع يمينه فلا حذف رجوع المشتري على المستاجر من السكف ان كان من آلات صناعة المستاجر فالقول قول مستاجر ولا سبيل لصاحب الحانوت على السكف على هذا الخلاف لو اشترى عبدا فلحقني يد فاطلع على عيب رجوع على بايعه بالنقصان لم يرجع بايعه على بايعه ههنا انا قلنا بههنا ما اذا اتمك بغير بدل كالهبة والصدقة والوصية لا يرجع على احد ما غرم من قيمة المولود في الميراث فان الوارث اذا غرم يرجع على بايع الامه من مورثه بما غرم الى ههنا في شرح الطحاوي في كتاب الدعوى فيه ايضا في كتاب الشفعة قال ثلاثة مواضع لا يرجع بقيمة البناء منها للشفعة والامسورة ومسئلة القسمة وصورتها اربعين اثنين اقتسامها بقضاء او غير قضاء فبني احدها في نصيبه بناء ثم استحق نصيبه ونقض البناء فانه يرجع بشريكه في الدار فيشاركه فيما حصل له بالنقصة ولا يرجع عليه ببقية ما نقص من بناءه لان كل واحد منهما محبور على القسمة وبمثله لو كان الدار فقتلها واخذ كل واحد منهما ما دارا بغير قضاء والمسئلة تجاها يرجع على شريكه بقيمة البناء مبنيا والنقض بينهما نصفان عندنا بحنيفة روى ولو كان القاضي هو الذي قسم بيتا بالاجماع لكنه يشترك في دارة وفي بيع الفتاوى جعل المشتري لرويني فيها وغاب ثم ان البائع باعها من انسان اخر ونقض الثاني بناء الاول فبني فيها ثم جاء الاول فاستحقها لا يغفلون بغير الثاني بالاث هي ملكه ايضا من المشتري الثاني للاول حصة البناء العامرة والنقض للمشتري الاول ان كان قائما ويضمن قيمة الاول ان استهلكه المشتري الثاني لانه رفع البناء لانه عين ملكه وان زاد المشتري الثاني زيادة في ذلك اعطا لا قيمة الزيادة من غير ان يعطيه اجر العمل وفي الاجناس يرجع على البائع عند الاستحقاق ببقية يوم يسلمه الى البائع وان تغير وصار قيمته الفاد هو قد انفق عشرة وكذلك ان علا وصار عشرون الفا فان استحققت البائع غائب فقال المشتري هو غربي فحما قال بوحنيفة روى لا انظر الى قوله واخذ بهدم الدار ودفع الدار الى المستحق فان جاء البائع لا يرجع به عليه انما يرجع بقيمة البناء اذا كان قائما ولو يكون البائع هو الذي يهدم ويأخذ نقضه فان هدم بعضه رجوع عليه ببقية ما بقي فان كان المشتري نقض كله ونقضه له ولا يسلم البناء الى البائع عندنا بحنيفة روى وابي يوسف روى رجل اشترى ارضاً وهو يعلم انه لغير البائع وقال البائع وكانى صاحبها بالبائع فهدم ارضها واشترى من مالكها سواء ولو قال البائع ان صاحبها لم يصر في البائع لكن رجوان يرضى فلم يرض حين اشترىها وهو قد بنى لا يرجع بشئ لاجل البناء ولو اجاز البائع بيعها بها المشتري ثم البيع فان استحققت من جهة اخر لا يرجع على البائع وقيل له اهدم بناءه انا انما انا اهدم ما اجاز البائع ثم استحققت رجوع وفي الاجناس ايضا لو زرع في الارض المشتري لا يرجع على بايعه بشئ عند الاستحقاق وقال للمشتري قلع جميع الزرع الذي في الارض فان كان زرع اخر بالارض المستحق ان يضمنه النقصان ولا يرجع على بايع الارض الا بالنقصان لو كان المشتري كرى في الارض نهرا او حفر فيها ساقية وقطر على النهر قنطرة ثم استحققت الارض للمشتري ان يرجع على البائع بقيمة ما احدث من بناء القنطرة ولا يرجع بالنقص من كرى النهر والساقية وهذا

دليل على ان كرى الارض كوى لنهر لا يجوز بيعه فان بناها من اجزاء وقصب اولين او هض له قيمته من قبله عليه واخذ البايع بقلعه وفى مزارعة الاصل لو استحققت الارض من يدا المشتري قد نزع فيها يقطع الزرع ويومر بتسليم الارض الى المستحق اذا ثبت انه ملكه والمشتري يرجع بقيمته مزروعا على من يقوم الارض مبيد او غير مبيد ورجع بالفضل وفى مجموع التوازل لو استحققت الارض قد ادى المشتري خراجها لا يرجع بالخراج على البايع فلا جناح على المشتري رضا فخرس فيها اشجار او بنيت فى الارض ثم استحققت الارض ففى له قبل ان يولد اقلع الشجر التى عرسها الاكلان فى قلعه ضرر قبل المستحق انعه بالخيار ان شفع غرمت له قيمة الشجر مقاو وكان للكو واشتد اخذتها بقلعه وغرمت ما نقص الارض من قلعه فاذا ظفر بعد ذلك بالبايع رجع عليه بالثمن دون قيمة الشجر ولم يكن للمستحق ان يرجع على البايع وان لم يستحق حق ثمن الشجر بايع او لم يبلغ حتى استحق وطالبه له ذلك فان كان البايع حاضرا قال بويوسف رد للمشتري ان يرجع بقيمة الشجر والنخل النابت فى الارض ويسلم ذلك للبايع ولا يرجع بقيمة الثمر وغيره على قطع الثمر يبلغ ولم يبلغ ويجوز البايع على قطع ذلك من الارض المستحق نوع منه ولو اتر المشتري المستحق او استحق فشكل ففقدى به للمستحق ثم ائذ ان يرجع على بايعه ليس له ذلك لو اقام البينة على اقرار البايع انه للمستحق يرجع وكذا لو حلفه ان ما اقربه للمستحق يحلف الكل فلا نزاعات ولو اراء المشتري ان يرجع على البايع وانكر البايع الاستحقاق فاستحلف فشكل فارد ان يرجع على بايعه ليس له ذلك لان تكوله كاقرا للمستحق اذا قال المشتري الثمن لذي نفعته الى البايع خذ منى فاخذ منه على الرواية التى لنفسه البيا عات بغير القضا يكون قاضيا بين البايع وبين امره فيكون متبرعا ولا يرجع عليه قيل له ان يسترد ما دفع الى المشتري فى هذه الرواية اما اذا رجع المشتري على البايع بالقضاء انفس المبيع الذى بينه وبين البايع وتوجه عليه دفع الثمن فلو ادى للمستحق لان لا يسترد باتفاق الروايات رجل اشترى اراوقا بضائما ثم اعها من رجل ثم اشترىها منه ثم استحق يرجع المشتري بالثمن على البايع الاول المختار انه يرجع على الذى اشترىها منه ثم هو يرجع على البايع المستحق اذا قال المشتري الثمن لذي نفعته الى البايع خذ منى فاخذ منى هو قاضيا بين البايع وبين امره فيكون متبرعا ولا يرجع عليه **جنس اخر فى الجارية والغلام** وفى المحيط روى بوسليمان عن ابي يوسف فى الاملا قال بوحيفة رد اشترى من اخراصة وقبضها ونقل الثمن فاستحقها رجل بالبينة وقضول لقاضى للمستحق فارد الرجوع على البايع فقال البايع قد علمت انه شهد بالزور فلم يشترى ان يرجع بالثمن على البايع مع انه قال علمت انه شهد بالزور فان اشهد ان الامة لك فى الجامع الصغير رجل اشترى جارية فولدت عندك فاستحقها رجل ببينة فانه ياخذها وولدها ولو اقربها الرجل لم ياخذها هاو كذا رجل كان له غنيل على ثمار فقام رجل ببينة ان الغنيل لى انه يقضى له بالغنيل والثمار جميعا وهل يشترط القضاء بالولد قال بعضهم لا يشترط وهكذا ذكر فى الكافية وفى المنتقى قال ابي بصير الشاهد فى الجامع الصغير لا بد من القضاء بالولد ولو كان الولد فى يد رجل خريش شرط حضرة ذلك الرجل هذا كله اذا ولدت عندك ولم يرثه تارك لثمنه فاستحقته ذكر فى المازون الكبير والجامع الصغير انه يقضى بقيمة الولد ويرجع على البايع بقيمة الولد يوم الخصومة عندنا ولو مات الولد لاشترى على المشتري ما لو قتل اخذ المشتري المديونية غرم المشتري للمستحق ولو مات الولد تركت عشرة آلاف درهم لا يفرم شيئا والميراث له ولزوجه المقر ولو اكتسبت الجارية كسبا وذهب لها هبة ياخذ المستحق مع الاكسب وذهب

لها هبة وفي مجموع النوازل بيع جرى بين جلين في جارية ثم استحققت الجارية بالقضاء وطلب المشتري الثمن من البائع
وقبض لم يظهر فساد القضاء بفصول الأمانة واخذت البائع الجارية من المستحق ليس للمستحق عليه ان يسترد تلك الجارية
من البائع لانها تقابل البيع وتساوي حيث رجع المشتري عليه بالثمن رجلا يشتري جارية فظهر انها حق وقد فلت البائع ولم
يترك شيئا ولا ورث له غير ان بايع الميت حاضر يجعل لقاضي عن ابيك ناعبا حتى يرجع هو عليه والقيم يرجع عن بيع من
الميت استحققت اسمها لم يردو كتبها في السجل لم يرد من ارباب ان يرجع المشتري على البائع قال استحققت جارية اسمها
بنفسه اشتريته بامنتك قال البائع بعث منك جارية اسمها لم يرد ليس لمن يرجع بالثمن قيل غلط الاسم لا تعتبرنا قال
استحققت على جارية اشتريته بامنتك يسمع ويقبل بينة وان لم يذكر اسمها فاذا ذكر ولا يعلم المحكم به لا يكون مانعا كيف وهذا
ليس بمناقض لان يجوز ان يكون لها اسمان على هذا لوقال المدعي عا عليه في المدعي ان المدعي غلط اسم جارية فلتاوى للمشتري
انها باعها من انسان في المشتري لثان وهما من اخوان فلو استحققت الجارية من يد رجع المشتري على البائع بالثمن لو كان
مكان الهبة بيع مالم يرد من الثمن لا يرجع هو على بايعه ولو وهبها المشتري من رجل ثم باعها من اخوان فاستحققت من يد
المشتري فان المشتري الاول لا يرجع على بايعه حتى يرجع المشتري لثان على الاول فلا لباب الاول من مجموع الزيادات وفي مجموع
النوازل جارية جارية قيمة ثلاثون ثم صارت قيمتها اليوم الا استحققت خمسين في المشتري زال بكارهاته فيضمن نقصان
البكارة للمستحق وليس لان يرجع على البائع باضمن كما لا يرجع عليه بالعقد لوارث يرجع على البائع المورد ببقية الولد اذا استحققت
من يده بعد ما استولوا ها والوصي لا يرجع ببقية الولد على بايع الموصي كما يرد عليه بالغيب يعفى اذا استولوا هانم
استحققت جنس اخر في الاول وفي مجموع النوازل رجل على حملا معين في معاوضة القراهيس بسبعين وقيمتها اربعون
فمنه لا استحققت يرجع المشتري على البائع بسبعين في شرح الطحاوي في كتاب الاستقعة في رجل يبيع ما يساوي ثلثا الفين في فقد
من الثمن ثلثا الفين عشرة درهم ثم يبيع بالثمن عشرة عرضا يساوي عشرة الا حوط للبائع ان يشتري ببقية الثمن هو الف وعشرة
ذهبا يساوي عشرة حتى لو استحق المبيع من يد المشتري رجع المشتري عليه بمثل ما اعطاه بالثمن درهم رجل استحق حمار من رجل قبض المستحق
عليه السجل فوجد بايعه بموت فموت البائع لكن انكر ان يكون هذا السجل رجل قاضي بخلاف اقام البينة ان هذا السجل قاضي لا يجوز لقاضي
ان يقضي بالثمن على البائع وانما يقضي ان لواقام البينة ان قاضي بخاري قضى للمستحق واخذ الحمار منه وانما يشترط لواه واخذ
الحمار منه لانه لو لم يوجد يرد الى الاجتماع البدل والمبدل في ملك رجل لحد فلو قال البائع في المدعي ان الحمار تبع في ملك بايعي و
ليس للمدعي الرجوع عن رواقام البينة يقبل ان كان محضرقا المستحق ولا يشترط حضوره الحمار وكذلك في دعوى العبد للحرية اذا رجع
المشتري على البائع بالثمن لا يشترط حضوره العبد لا يشترط حضوره المستحق عليه في الحمار اذا استحق المبيع وبه كفييل بالدرج
لا يرجع على كفييل مالم يوجب على البائع بعد ذلك بخلاف ان شاء رجع على البائع وان شاء رجع على كفييل ببقية الولد والبناء فلو
ان المشتري رد الثمن الى المحتال له باذن البائع فعند الاستحقاق ان شاء رجع على البائع وان شاء رجع على كفييل لو كان الشراء
من الوكيل فعند الاستحقاق يرجع عليه هبة اذا رد الثمن الى الوكيل ما اذا دفع الثمن الى الموكل فعند الاستحقاق يقال
للوكيل طالب الموكل وخذ الثمن فادفع الى المشتري فاما اذا دفع الثمن الى الوكيل يقال له اذا الثمن من مال نفسك لا ينظر اخذ الثمن

من الموكل هنا يتنظر هذا هو التفاوت بينه وبين البايع اذا انكربيع المحار ثم جاء فادعى على ابنه انك بيعت المحار فبسم هذا لو ادعى
ان البايع باع ملك الابن هو صغير لانه حينئذ يصير الاب كالكامل من اشترى من الكليل فادعى على الموكل يسمع اما اذا كان
الابن بالغ فالاب اجنبي في حقه وفي الاجنبي لو ادعى البيع على رجل ثم ادعى البيع على اخو لا يسمع بدلت التوفيق للتوفيق ان يقول
يا غف مجدي باعه من فلان فاشترته منه ولو صدقت المشتري للبايع وقال بن ما بيعت من المحار لكن غلطت بطل الرجوع لصلا
وتوفى مجموع التوازن في فوائد الامام ظهور الدين في المحار اذا استحق مع البرزعة يرجع جميع الثمن فالتسحق بدلت البرزعة في ملك
البايع من الثمن بقدر البرزعة وكذلك لو ضاعت البرزعة ولو كانت عاقمة اراد ان يرد هاهنا على البايع ويرجع جميع الثمن لم يقبل البايع
البرزعة وحدها له ذلك في لكرم لو استحق الكرم دون الاخذ يرد الاشجار على بايعه ويرجع جميع الثمن في الفتاوى في كتاب
البيع قال لاحصة للبرزعة من الثمن لانها تبع فعل هذا لا يكون للشهر حصص من الثمن كذلك ما يكون تبع البايع اذا انكربيع
فلما اقيمت عليه البيعة ورجع عليه بالثمن اراد ان يرجع على بايعه بالثمن له ذلك كذا لو لم يتكر لكتنه قال فنجت في ملك فلم يكن
اثباته ففرض عليه بالثمن ثم اقام البيعة على بايعه بالشوا يسمع ويقبل البيعة لانه صار ملكا باشرعاف التحق انكاره ودعواه
النتاج بالعدم حيث قضى عليه بالثمن المستحق عليه فاذا اراد ان يرد المستحق على عطاء السجل ليس له ذلك لان كسبه
السجل لم يمين لاحياء حقه لانه يمكنه اقامة البيعة على البايع بدلت السجل نوع اخر في الدفع في المحيط روى بشر
عن ابي يوسف روى في الاملاء رجل اشترى زق سمرا وعسل وجرة نيت او رسته زعفران او حوالون من فتيق او حنطة ثم استحق
طائفة منها للمشتري لحيار ان شاء اخذ البايع بحسابه من الثمن ان شاء ترك ولو اشترى في سمن او قوصر من تمره
او جرائع وجوالق وحالي خل الاستحقاق احديهما كان قبل القبض فليس له ان يرد الاخرى ان يرجع عليه بحساب ما استحق
وكذا لسا عوا وصفت للفتاوى في الفتاوى في الصغرى استاجر دابة الى حموفند فادعى عليه اخرا لادابة فلم يصدقه انه مستاجر المستحق
عليه لا يكون الاستحراج يرجع على بايعه استحققت المحار وقضى عليه واخذ المستحق ثم ان المستحق عليه ادعى انه اشتراه
من المستحق يسمع ويشترط حضور المحار استحق الفرس من يد رجل فلما اراد ان يرجع بالثمن على البايع وبين صفة الفرس
زيرة مرتك مع الكرم قال البايع الذي بعته منك كسيت بغيرك فيبيته المشتري وفي المستحق اذا استحق النتاج فادعى المدعى
عليه انه اقترانه اشتراه من فلان يسمع هذا الدفع والله اعلم **الفصل السادس عشر في حرق المدعى**
عليه ما يكون جوابا وما لا يكون جوابا وفي الاقضية المدعى من يكون مخذرا والمدعى عليه من لا يكون مخذرا
وقال بعضهم المدعى من يشتم كلامه على الامتياز ولا يكتفى بالنفي حتى لو قال هذا العبد ليس لك لا يكون بؤذا مدعىا
والمدعى عليه من يكتفى بالنفي فانه يصير خصما بقوله ليس لك هو جواب المدعى عليه اذا التزمه السكوت فلم يجز بلا
ولا نعم وقد مر كتاب لقضاء في فصل اليمين ولو قال المدعى عليه منكى ولكن ليس في يد فلان كان المدعى عليه منقولا يشترط
الحضارة وان كان ضياعا او عقارا فالمدعى يشتم يداه بالبيعة ثم يقيم البيعة على الملك فلو لم يكن له بيعة هل يحلفه على اليد
قد كونا في فصل عوى الضياع والعقار تمامه وفي فوائد الامام ظهور الدين في رجل ادعى على خرم لا يشوا لعله فقال المدعى عليه
انا مامل كم وبينهم اوقال في عوى الثمن يدرى هذا الثمن ملكا ام لا اوقال الى من مدعاه حق منسبت او قال تاراد روى حق منسبت

او قال مرا علم بنسبة ازين او خير بنسبة الكل ليس بجواب ما لو قال انه ضوب على راسه وقد ذهب بصورة هذا الجواب في قوله في دعوى
العين صوابه تسليم كونه بنسبة اوسر من بنسبة اوبدين سبب ادنى بنسبة او هذا العين منك في دعوى العين لكل جواب
رجل ادعى ان ابي يد رجل فقال المدعى عليه انه اباي ثم قال نهان وقع فلهذا اجواب تام يقبل بينة المدعى عليه وكذا لو قال في ابتداء
هذه الدار وقف في يدي بحكم التولية فلهذا جواب تام لو اقام المدعى البينة بالملك لنفسه يقبل بعد ما قضى بقاضى المدعى لو اقام
المدعى عليه البينة على الوقفية لا يقبل ببينة لانه صار مقضيا عليه **الفصل السابع** عشرون في يكون منع من المدعى عليه
وفيه لا يكون هذا الفصل مشتمل على سبعة اجناس الاول في المقدمة الثاني في المسئلة الخمسة وثلاثون في الثالث في دعوى الدار
الرابع في دعوى الدار الخامس في دعوى لشرا الساس في دعوى لصلح السابع في النكاح والاجارة والنفقة والضرب عبر ذلك
اما الاول في فتاوى الصغرى وكتاب الدعوى المدعى عليه اذا ادعى البراءة عن الدعوى قال في بينة حاضرة في مصرفه ان يجعل
ثلاثة ايام ولا يستوفى منه في الحال ان احتله في المجلس الثاني جاز وفي الجامع الصغير في كتاب المكاتب ما يوافق هذا فانه قال
اذا قال المكاتب اخرون ان كل له مال حاضر او غائب يرجى وجوده بخبر يومين او ثلاثة ايام قال في بعض الشروح الا ترى ان
المدعى عليه هذا ادعى المدفع يخرجه هذا القدر لا يلزم المدفع وفي المحاوى ما يخالف هذا قبيل كتاب الصلح قال سئل بفضل رجع عن
مطلوب اقام البينة ان الطالب براه من الدين القاضى يسئل عن الشهود والطالب يطلب المال يلزم القاضى المطلوب بقضاء
الدين او ياتى حتى يجزى جواب الشهود قال يلزم المال عند تعينه رجع عن ابي ليل وفي فوائد شمس لاسم المدعى عليه
اذا ادعى المدفع لا يكون قد يلا للشهود حتى لو طعن في لشاهد وفي الدعوى صح ولو قال لا دفع ثم ادعى المدفع صح كما لو قال
لا بينة ب ثم اقامها المدعى عليه اذا اقام البينة ان المدعى قال نام بطل في دعوى وشهودى كذب او ليس له عليه شيء صح قد مر
في فصل الاول سياتى شيء من هذا ولو قال انا اقيم البينة على ان المدعى قال يدري كواها ان ارم لا يسمع هذا المدفع في فتاوى الشافعي
اتفقت الائمة على فسادها ومع هذا لو ان المدعى عليه بالادفع عن وجه لوجه الدعوى كان المدفع صحيحا صح المدفع من المصلح
من قال لا يصح ولا يصح المدفع بل اقامة المدعى البينة صحيح المدفع يدفع المدفع وان كثر صح هو المختار المدفع من غير المدعى عليه لا يصح
اذا كان المدعى عليه احد الورثة صورته رجل ادعى ان ابي تركه على حلا لورثة فقال لو ادعى الاخران المدعى قال نام بطل
في الدعوى يسمع عنه اذا كان المدعى عليه ادعى ان ابي تركه فان يدعي ذلك لكنه ادعى ان ابي تركه المدعى لا يسمع الدعوى في الكافي
ان المدفع ما لم يثبت المدفع بالبينة لا يندفع عنه الدعوى والله اعلم **الجنس الثاني** في الخمسة وفرد عمار في الفتاوى
للقاضى الامام انما سميت هذه المسئلة خمسة لانه خمسة من العلماء اقول في ما قال ابن شبرمة وهو قاضى ببغداد لا يندفع عن غنى
اليه المخصوصة وان اقام البينة على بودية من اخرو قال ابن ابي ليل يندفع عنه المخصوصة بدن اقامة البينة على بودية قال
ابو يوسف ان كل الرجل صاحب الجواب كما قلنا انه يندفع عنه المخصوصة عند اقامة البينة وان كان معروفا بالحيل لا يندفع
عنه المخصوصة وان اقام البينة وقال محمد ان قال لشهود نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه لا يندفع عنه المخصوصة وان عرفه
ان نعت المخصوصة اذا عرفوا الشهود بوجهه وان لم يعرفوه باسمه ونسبه وقوله في يوسف ركن ذلك في الاقضية دار
في يد رجل اقام رجل البينة انها دار فقال هو اليد ارفلا روى عنها او قال غصبتها او كان دابة فقال سرقتها منه او اجرها

منه وان تزعمها من يدعى او ضلعت منه فوجدتها فلهذا على وجهين اما ان ادعى ملكا مطلقا بان قال هذا الدين ملكي لم يدكر شيئا
او ادعى عليه فعلا فخوان يقول غصبتك ويقول شترت منه فان ادعى ملكا مطلقا لا يندفع عنه الخصومة بمجرد قوله ملك
فلان او دعيه ما لم يقيم البيينة عند علمنا فاذا اقام البيينة ان فلان بن فلان ادعى اليه ولم يشهدوا انها لفلان فانه يندفع
عنه الخصومة لان المقصود دفع الخصومة لا اثبات الملك الغائب حتى لو عاين القاضي حصوله اليه من جهة الغائب لم يفر
المدعى بذلك يندفع الخصومة عنه بدون اقامة البيينة وبدون علم القاضي بقرار المدعى بدين البيينة وهذا اذا حاله الى رجل
معروف بشروط ثلاثة من اعمهات التعريف على ما ذكر في كتاب القضاء حتى لو قال الشهود او دعيه رجل لا نعرفه لا يندفع عنه
لانه يجهل ان ذلك الرجل هو المدعى ولو قالوا نعرفه بوجهه اذ اريانه لكن لا نعرف اسمه ونسبه قال محمد لا يقبل البيينة ولا يندفع عنه
الخصومة وعندهم لا يندفع عنه الخصومة لانه علم انه صل اليه من جهة غير المدعى فلهذا لو قرر المدعى انه دفع اليه رجل لم يندفع
عنه الخصومة وليس لشروط ان يحمله الى رجل يتحقق الخصومة معه فانه لو احوال الى رجل في مكان بعيد يتعدى الوصول
اليه في الغالب يندفع عنه الخصومة ولو قالوا نعرف اسمه ونسبه لكن لا نعرف وجهه اندفعت عنه الخصومة وقال ابو يوسف رجم
ان كان المدعى عليه معروفا بالجيل لا بالايام لا يسمع منه هذا او هكذا استحسن ذهب اليه هين اهتلى بالقضاء وعرف
احتركات الناس في المتن في اقام البيينة انها ديدة عند من جهة فلان الغائب وان دفعت خصومته ثم حضر الغائب فادعى
المدعى لعين عليه قال هو ايضا هذه الديدة عندي من جهة فلان الغائب اقام البيينة يندفع عنه الخصومة فلو قال
البيينة او دعيه فلان لم يندفع عنه الخصومة بل يندفع عنه الخصومة لان المدعى انما ادعى عليه او قال المدعى ان هذا في يد فلان لكن
لا ادري دفعه اليه ام لا وقال الخواري دفعه الى فلان اندفعت عنه الخصومة ولو شهدوا ان الدار هذه لفلان الغائب لم يسكن
فيها اهله واشهدها على ذلك الدار يومئذ في يدك واشهدها والد الدار في يدك ساكن او قال لا ندري في يد من كان الدار يومئذ نكنا نعلم
انها اليوم في يدك ساكن او لم يتعرضوا ان الدار يومئذ في يد من كانت تقبل البيينة ويندفع الخصومة فان شهدوا انه اشهد بلباه
اسكنها والد الدار في يدك لا يقبل هذه الشهادة ولو اقام المدعى البيينة ان هذه الدار كانت يومئذ اشهد بها الغائب في يد فلان رجل
عند المسكن لا يقبل فلو حضر ذلك الرجل ادعى على هذه الوجه لا يقبل عندنا خلافا لابي يوسف وهي مرفوضة ولو قال ذو
اليدين دفعها اليه رجل هو لا يعرفه وهم شهدوا ان فلان دفع اليه لا يقبل فلو شهدوا انه لفلان ولم يشهدوا بالايام لم يقبل
اما ان اشهدوا على قرار المدعى انها لغائب ندفعت عنه الخصومة ولو قال للمدعى هب اليك بعد لا يباع جلف الذي في يديه
ما باعها ولا وهبها وقد مر في كتاب القضاء الا ترى انه لو اقام البيينة على البيع والهبة من ثمن لا يقبل ولو شهدوا ان فلان
باعه من فلان دفعها اليه ثم ادعها اليه لا يقبل هذه الشهادة ولو لم يقيم البيينة لكن المدعى صدق به باعه وسلمه ثم ادعه
لا خصومة بينهما حتى يحضر المدعى لان كذبه ولكن القاضي علم بالبيع والايام الى اخرها في الزيادات ثم في لوجه الاول
اذا لم يندفع الخصومة يقضى للمدعى في الزيادات ايضا ولو اقام المدعى البيينة ان هذا الهبة عاها لنفسه لم يقبل من ثمن لا يندفع
البيينة على الاياد اصل الغاني اذا ادعى الفعل لا يخلو اما ان ادعى عليه او على غيره او ذكر باسم ما لم يسم فاعله وان قال
غصبت مني ما اذا ادعى على غيره وليد بان قال غصبتها مني فلان او سرقها مني فلان فالجواب فيه كالجواب فيما

ان ادعى مطلقاً ولم يدع فعلاً سواً أو ما اذا ذكر باسم عالم باسم فاعله بان قال أخذت مني وغضب مني فهذا بمنزلة دعوى الملك
 المطلق ولو قال سرق مني كذا لك عند محمد وهو القياس في الاستحسان لا يندفع عنه الخصومة وهو قولهما وهو بمنزلة
 قوله سرق مني بخلاف قوله غصب مني الفرق في الخزانة وأما ان ادعى بفعل على من لا يملك بان قال غصبه مني او قال
 اودعتك او قال اشتريت منك فقام ذوا اليد للبينة على وصوله اليه من جهة الغائب بسبب لا يفيد ملك الرقبة لا يندفع
 عنه الخصومة بخلاف دعوى الملك المطلق والفرق ان دعوى ملك المطلق انما يعم على المالك وعلى من لا يملك المالك في الخصومة
 ولم يوجد له ما دعوى لفعل فلا يشترط لصحته ان يكون الشيء في يد المدعى دعوى لغصب يعم على غيره على اليد الوارد على الشراء
 انما لا يندفع عنه الخصومة اذا ادعى الشراء بدون القبض أما الوارد على الشراء من من لا يملك مع القبض فهذا دعوى الملك
 المطلق ويندفع عنه الخصومة وتكون في دعوى الشراء مع القبض انما صدق ذوا اليد ولم يكن له بيينة يندفع عنه الخصومة وقول
 المدعى ملك من يدي هذا يردح لا يكون دعوى لغصب ادعى على رجل محل محدد اذ في يد مطلقاً وقال واليد لا جرمية فلا تملك البينة
 يندفع عنه الخصومة فتوادر المدعى بعد ذلك انه ملكه غصبه منه ذوا اليد سمع واصله ما ذكرنا في الفصل الاول انه اذا
 ادعى للملك مطلقاً ثم ادعاه بسبب يسمع وفي المنتقى لو قال المدعى عليه استحق هذا العبد فلان مني بالبينة والقضاء
 واحداً ثم اجزى لا يندفع عنه دعوى لانه اقربا ليد لا لو قال بعته من فلان سلمته اليه ثم اودعته لا يندفع عنه الخصومة
 عتبه في يد رجل رعاه رجل وقال اشتريته من من لا يملك اقام البينة واقام ذوا اليد للبينة ان فلانا اودعته لا يندفع عنه
 الخصومة وقد ذكرنا فلو لم يقض القاضي للقاضي بالعبد للمدعى حق حضور الغائب وصدق ذوا اليد سلم القاضي للعبد في المقر له لان
 اقراره وجد في حال كون العبد مملوكاً ظاهراً ثم يقض القاضي للقاضي بالعبد للمدعى الشراء ولا يمكنه اعادة البينة على المقر له فان
 اقام رب العبد البينة على انه عتبه او ان طرده او لم يقبل ودعه قبلت وبطلت بيعة المدعى لانه تبين انه اقام البينة على غير خصم
 فلو اقام رب العبد البينة انه عتبه ثم اعاد مدعى العبد البينة على المدعى بالعبد لم يكن له على المدعى ان يشتره منه بكذا ونقد الثمن
 ان اعاد البينة بعد ما قضى ارب العبد لا يقبل بيينة لان مدعى الشراء صار مقضياً عليه من جهة رب العبد وان كان
 قبل ان يقض يقبل وههنا ثلاث مسائل احدها ان مدعى الشراء اقام شاهدين على من لا يملك بالشراء الثانية اذا اقام
 شاهداً واحداً على الشراء من من لا يملك ثم اقر ذوا اليد بالعبد للغائب ثم حضر الغائب وصدق ذوا اليد للمقر له لا يملك المدعى
 اعادة الشاهد الاول لما قلنا في الشاهد من ويكون المقضى عليه ذوا اليد من المقر له وان اقام شاهداً اخر على المقر له لكن جعل
 هو تابع له وما ذكر محمد ان القاضي يقض بالبينة على رب العبد بل يذهب القضاء في حق الاخذ والانتفاع من يد العبد لا القضاء
 بالملك فله ذكر بعد هذا ان المقر له لو اقام البينة ان العبد عتبه يقبل لو صار مقضياً عليه لما قبلت بيئته الثالثة مدعى الشراء
 اذا لم يتم البينة على من لا يملك حتى قرره ذوا اليد لفلان الغائب ثم حضر المقر له وصدق ذوا اليد له ثم اقام مدعى الشراء البينة
 على المقر له وقضى به كان المقضى عليه للمقر له بخلاف ما تقدم الكل في الجوامع في الباب لثاني من الدعوى وفي قرار الجوامع
 عبد في يد رجل ادعى رجل انه قتل ولياً له خطاه واقام البينة واقام ذوا اليد للبينة ان العبد فلان اودعه اندفع الخصومة منه
 نوع منه وفي الاقضية رجل في يد هذا ابراهيم انه اشترى فلان الغائب اصل ومنذ عشرة ايام اودع صدقة

مقبوضة او هبة مقبوضة واقام البينة او لم يقدم فادعى رجل ان تلك الغائب رهنها بالالف درهم منذ شهر وقبضها بامر
او استاجرها منه او اعارها منه فانه يقضى بها المستأجر والمرتهن ولا يندفع الخصومة عن يديها بعد ذلك وقد اريد
بالخيار ان شاء سلم الى المدعى وتربص حتى مضى مدة الاجارة ويشتك الرهن فان شاء نقض البيع فان اختار النقض فادى
البيع الدين فثبت الرهن قبل ان ينقضه ثم البيع لزوال المانع من النفاذ ولو كان المدعى ان البينة ان الدار رهنه او اعارها له
العلم بالاجرة هامة او رهنها او اشتراها منه قبل ان يشتريها فادى اليه منه فانه يقضى بالدار للمدعى في الاجرة كلها اما الاعارة
فلا ينهاه غير لازم واما الاجارة فلا ينهاه عن فسخ الاجارة لانه يريد ان يملكها عن ملكه من حيث الحكم فاما في شواعه حق الاسترداد
لاستيفاء الثمن فان دفع القاضى للدار الى المدعى فان اجروها ولم يقبض جرها احد منه كفيلا بنفسه الى نقضاء مد
الاجارة فان قبض الاجرة او ادعى رهنا لا يدفع الى المدعى فيضعها على يدي عدل تار في يد رجل دعاهما رجل فثقل اشتريها
من عبد الله بكذا ونقدت الثمن فاقام البينة وقال واليلا ودعينها عبد الله الذي يدعى الشراء منه لا خصومة بينهما
ولكن اقام يدفع الخصومة عنه اذا حلف ان عبد الله او دعاهما بعد ما سال المدعى يمينه ولو قال ودعيني يا عمرو وكيل عبد الله
لا يندفع الخصومة به ان البينة ولو شهدوا ان عمرو او دعاهما اياها وقتا والاندري من دفعها الى عمرو وقال واليلا
دفعها عبد الله لا خصومة بينهما ولا يمين على يديها ولو قالوا دفعها عبد الله الى عمرو ولكن لا ندري من دفعها الى يدي
وقال واليلا حلف المدعى ما دفعها الى عمرو ويحلف ان لعلم ولو قال المدعى للقاضي حلف فادى اليه بقلا ودعاهما اياها عمرو
يحلف على البينة رجلان تنازعاني في مدري في احداهما فسالك لقاضي بينة من كل واحد منهما فقاما من عنده
ومكشرا ما تهما فقاما الى القاضي فاقام المدعى البينة انها داره واقام واليلا البينة انه وهبها لفلان او تصدق بها
او باعها منه وسلبها اليه او ادعه بعد ما تهما من عند القاضي فانه يقبل بينته ويقضى له والمسئلة على ثلثة اوجه
احدها ما ذكرنا الثانية اذا علم القاضي بصحة الثالث اذا اقر المدعى بذلك واقام المدعى عليه البينة على اقرار المدعى
فانه يندفع الخصومة في هذين الوجهين في الوجه الاول فادى به للمدعى ثم حضور المشتري فاقام البينة على القول
لا يثبت البيع ولو قدم المشتري قبل نقضاء له واقام البينة دفع العبد الى المشتري فلو ان المدعى قام شاهدا على البيع
وشاهدا على المشتري فانه يقضى للمدعى رجوع المشتري على البائع بالثمن ولو باع او هب بعد ما قام شاهدا واحدا
لا يكون خصما اذا علم القاضي واقربه المدعى في الشاهدين يكون خصما وفي مسئلة اول البلب سواء من شاهدين
او من شاهد واحد كتبت هذا لا يحتمل الفرق رجل ادعى اني يد رجل فافرد واليلا انها كانت للمدعى ثم قال بعد ذلك انها
لفلان او دعيني ان اقام البينة على الايداع اندفعت عنه الخصومة سواء بدلا او بالقرار للمدعى ثنى بالايدي او على المقلب لو
يكن له بينة ان بدلا بالقرار للمدعى ثنى بالايدي او على المقلب يؤمر بالتسليم على المدعى وبعد ذلك ان حضور الغائب صدقه
لا يترفع الدار من يد ويقال له اقم البينة على ان الدار لك فلو بدلا بالايدي ثنى بالقرار يؤمر بتسليم الدار الى المدعى ايضا
ولو لم يبق بينة على الايداع لكن علم القاضي ان الغائب ادعاه اياه او اقر المدعى بذلك لا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب
ولو علم القاضي ان الغائب غصبها من المدعى او دفعها اليه فانه يأخذها من يديها وسلم الى المدعى نوع منه عبد الله

في يد رجل قام العبد بالبينة على أنه عبد فلان فإنه اعتقه وأقام ذو اليد بالبينة أن فلان ذلك وأدعى لم يقض بعثفه
ورحال بين ذي اليد العبد استحساناً ويؤخذ من العبد كفى ثقة ليحكم حضارة عند حضور الغائب كذا لو أقام ذو اليد بالبينة
أن فلان أخرجه أياً أو أجراً أو وصية لا يقضى بالحرية ولكن بحال بينه وبينه ولو أقام ذو اليد بالبينة أن فلان أدعى ولم
يشهد له بالملك لا يقبل البينة وتسمى ملكاً لو أقام البينة أن فلان أدعى ولم يشهد له بالبينة أن فلان أدعى لم يقض بالملك
في القضية وقد مررت هذه المسئلة في فصل دعوى العتق الجنس الثالث في الدين وفي الجامع الصغير حل
ادعى على آخر المدعى عليه ما كان لك على شيء قط فأقام المدعى بالبينة على مال فادعى المدعى عليه
الأيفاء أو الأبراء يسمع ولو أقام البينة يثبت كما مكان التوفيق يثبت عليه ومع هذا فضاء ودلت المسئلة على أن مكان
التوفيق يكفي في بعض المواضع التوفيق شرط وقد تكررنا في الفصل الأول والامام خواهر زاد رحمه شروط التوفيق في الملك
وتقول ما كان لك على شيء قط ولا عرفت باقي المسئلة على حالها لا يسمع المدعى ورعى نقد مري عن أصحابنا أنه
يسمع ولو ادعى على رجل أنه باع منه جارية وعين قال بها أصبح لأبنة والادان بردها عليه فأنكر البيع فلما أقام المدعى
البينة على بيع ادعى المدعى عليه برئ مكره عيب لا يسمع هذا المدعى وفي أدب القاضي للخصم أن يجعل هذا قول في حيفه
أما عند أبي يوسف رحمه العين والدين سواء يسمع وفي شهادات الأصل لرجل ادعى على خزانة اشترى منه هذا الدار فأنكر
البيع فلما أقام المدعى بالبينة على البيع ادعى المدعى عليه أنه ردّها عليه وأقالها يسمع هذا المدعى ولو لم يدع الأقالة ولكن ادعى
أيفاء أو الأبراء اختلعت المتأخرون قال ومن هذا الجنس صارت واقعة ليسرقت صورتها امرأة ادعت على رجل
أنه تزوجها على كذا من المهر وطالبته بالمهر فأنكر الزوج النكاح أصلاً فلما أقامت المرأة بالبينة على النكاح ادعى الزوج أنه خالها
على المهر يسمع لأنه يحتمل أنه زوجها منه ابنة وهو صغير وهو لم يعلم ومن هذا الجنس في القضية لرجل ادعى
على آخر المهر وهم ودعية فأنكر فلما أقام المدعى بالبينة على الأيداع ادعى المدعى عليه الرد أو الهلاك لا يغلو ما أن قال في الجواب
والأنكار ليس لك على شيء أو قال ما أدعتني صلاتك قال ليس لك على شيء يسمع المدعى والتوفيق ممكن يعني
ليس لك على شيء لأنه هكذا ورد دته عليك أما لو قال ما أدعتني أصلاً لا يسمع هذا المدعى لعدم الامكان لأن
رد الوديعة أو هلاكها يستدعي مجردها إذا عرفت أن هذه الجملة عندنا في مسئلة الجامع الصغير فنقول هذا إذا قال
ما كان لك على شيء قط أو ليس لك على شيء فأنكر فلما أقام المدعى بالبينة أنه قضاء قبل
ذلك منه استحساناً والقياس أن لا يقبل للتناقض في أقوال الأصل في باب إقرار الرجل في نفسه ولو قال كان لك على
لكن أوفيته يصدق وصل أم فصل نوع منه وفي مجموع التوازل لرجل ادعى مينا على آخر فقال المدعى عليه أنا أبيع
بالدفع فتقبل على الأيفاء أو على الأبراء فقال على كذا يسمع وفي التوفيق أن يقول براني عن البعض وأوفيت البعض أو براني
ومحمد ما أوفيته لرجل ادعى على آخر مينا ثم قال هكذا ترفق قال المدعى عليه كنت مكرها في الأقرار صرح المدعى ولا يشترط ذكر اسم
المكره ونسبه لرجل ادعى على آخر مينا ثم قال هكذا ترفق قال المدعى عليه أنه أبراه عن هذا الدعوى أقام البينة فادعى المدعى ثانياً
أنه أقل بستمه دنانير جمع دفع المدعى عليه في دعوى الأبراء بعلل يكون الأبراء هيجه لرجل ادعى على آخر

خمس مائة دينار فقال المدعى عليه في الدفع ان اقر بان دفعت اليه العدة لكل نكاح لكن اخذت الحطب بالدينان بر صم
الدفع وتولم يدع هكذا لكن ادعى الايفاء وعين موضوعا في المصنف يمكن اثباته بغير ذلك ادعى انه اوفاه لا يسمع رجل ادعى على
اخر عشرة دنان في ادعى المدعى عليه في المدعى انه اوفاه فلم يمكنه اثباته ثم قال بعد ذلك حواله كروم بفلان وى ستانده
است لا يسمع ادعى على اخر عشرة دنان في ادعى المدعى عليه في المدعى انه اوفاه قال مراجر سه دينار خولستى نوبست لا يسمع
هذه المدعى لانه يجوز ان يكون عليه عشرة دنان بوسعة منها موزعة وحق المطالبة في ثلاثة دنان في فولد كاهام ظهير للملك
رجل ادعى على اخر عشرة دنان في ادعى المدعى عليه في المدعى انه اوفاه في الادعى الى فلان قد دفعت صح المدعى في دفع الدين
اذا قال المدعى عليه اني ادعى على تمالا نقار او من الحر يسمع ولو اقام البينة يقبل في يد المدعى الجنس الرابع
في دعوى الميراث رجل ادعى في تركه امرأة ميراثا وقال انها كانت امرأتى الى قتال الموت فقال لورثة ان المدعى قال كراين
مردة دن من بودى ميراث برده صح المدعى ولو لم يقبل هكذا ولكنهم قالوا انه قال طلقها لا يسمع هذا المدعى لاحتمال ان يكون
الطلاق رجعي او اياه لا ينيل الملك فلا يعزم عن الميراث والرواية في باب طلاق المريض من المبسوط امرأة ادعت المهر
المسمى على زوجها قال الزوج في المدعى انها اقرت ان النكاح كان بغير المهر المدعى صحيح في دعوى المرأة المهري في تركه زوجها اذا قالت
ورثة الزوج انها احرار على بينا قبل موته بسنتين فاقامت المرأة البينة بعد ذلك ان الزوج اقر في مرض موته انها منكوبة
صح دفع المدعى في دعوى لارث اذا قال المدعى ان ابنته لا وارث له غيرى فقال المدعى عليه في المدعى انها اقرت لها اخا
واختا صح المدعى في فوائد خمس لا سلام ربه هذه اذا اقام البينة على قراره ان ليس له وارثا اخوان اقام البينة ان له وارثا
اخر غير زوج او زوجة لا تقبل هذه البينة ولا يصح هذا المدعى عن يد المدعى لو كان ادعى جميع التركة يسمع هذا المدعى حتى
ليس له ان ياخذ جميع التركة ويدفع ما كان بحصة ذلك الوارث اما لا يبطل الشهاداة والا صل في المدعى اذا اقام البينة
على ان ليس له وارثا اخر اما لو اقام على ان له وارثا فنهنا ليس بشق امرأة ادعت في التركة وقالت اني بنت الميت
فاقامت الورثة البينة انها قالت من بنده ان مردة بودم لا يصح المدعى رجل ادعى على اخ له مريم بسبب الكفالة
من فلان بامره او بغير مريم فجاء الاصل وقال فلان دفع هذا المال غير واجب علي وكانت مكروها في الاقرار لا يسمع هذا المدعى
وسياق في الجنس السابع رجل ادعى على خروك دينار اما لا اجارة المنسوخة بحكم لارث عن ابيه فقال المدعى عليه
في المدعى انه اقر ان اباه استوفى من هذا المال قراره بعد موت ابيه فقام البينة فشهد بالشهود انه اقر ان اباه استوفى
ولم يذكر انه اقر بعد الموت يسمع رجل ادعى نكاحا في تركه فقال المدعى عليه قبله لم يثبت المدعى ان عينا
من الاعيان تركته واقام البينة فقام المدعى عليه البينة ان المورث باع من رجل يندفع المدعى ان لم يذكر اسم
المشتري ونسبه وتقديره هذا في الاجناس رجل ادعى عبدان يد رجل فقام المدعى عليه البينة انه باعه من فلان
الغائب بطل عوا وكذا لو قال بعته من فلان فلان باعه من فلان يمكنه اثبات بيع فلان منه لان غرضه ابطال
الدعوى في دعوى الشفعة اقام الشفع البينة الملك الذي يستحق به الشفعة ملك فلان لا يسمع ولو اقام البينة
ان اقر انها فلان يسمع ومن هذا الجنس رجل اشترى نصف ضيعة هي مزارعة رجل قال المزارع اخذت هذا النصف

الباقى فى ملكى فى يدى فانه المشتري وكون النصف الباقى ملكا لا يثبت الشفعة ما لم يقيم البينة على الملك فلو اقام
 البينة على الملك فقال المشتري هذا النصف الذى تقول ملكى ملك فلان الغائب اقام البينة لا يقبل بخلاف
 ما تقدم ومن هذا الجنس الجنس الذى فيه البيع والشراء ولو اقام المشتري ببينة ان الشفعى باع الملك الذى
 يستحق به الشفعة من ملك فلان الغائب لا تقبل وكذا لو اقام البينة انه اقراه لفلان الغائب رجل ادعى على آخر
 ضيعة وقال لضيفة كنت لفلان مات تركها ميراثا لاخته فلانة ثم ماتت فلانة وانا وارثها اقام البينة يسمع يقبل
 فلو قال المدعى عليه فى الدفع ان فلانة ماتت قبل فلان يعنى مورثها صح الدفع **الجنس الخامس فى**
البيع والشراء رجل ادعى اراق يد رجل فقال فى الدفع اشتريه با من ذيك فى صغر يصح رجل ادعى على اخر ضيعة بسبب الشراء
 منقول فلو ذكره كذا اقر المدعى عليه بالبيع منه فقام المدعى عليه بالبينة انه كان مكرها فى الاقرار بالبيع لا يصح البيع ولا يجوز له بيع
 طاعة ثم توكره كذا فى المتن رجل ادعى اراق يد رجل بالارث وبالبينة فقال المدعى عليه فى الدفع ان اشتريته فلان المدعى عليه لا يقبل
 اقلنا البيع الذى جرى بيننا صح الدفع رجل قرانه اكار فى ملك ثم ادعى له الملك لا تسمع الا اذا وقع فقال كذا كذا
 ثم اشتريه با رجل ادعى على اخر عين فى يده انه ملكه لشراؤه من فلان بتاريخ كذا فادعى المدعى عليه انه ملكه كذا
 من ذلك الرجل بتاريخ اسبق من تاريخه قال المدعى فى دفع الدفع ان شراؤه فى ذلك التاريخ باطل لان هذا العين فى
 ذلك الوقت كان رهنا فى يد فلان بن فلان فلم يصح شراؤه لا يصح هذا الدفع وفى شهادة الاصل فى باب الشهادة
 فى بيع الشراء اوله رجل ادعى انه اشتري هذه الدار من ذى اليد فانكر ولم اقام البينة اقام واليد البينة على ان المدعى
 ركب الدار عليه قبلت بيته ولا يكون مناقضا لرجل ادعى ثمن بيع عن الشراء فانكر ولم اقامت البينة قال وفيه الثمن
 يسمع على قياس هذا وكذا امرأة ادعت المهر على رجل بسبب الشكاح فانكر ثم قال وفيه ولو ادعى على امرأة كذا فانكرت
 فلما اقام البينة ادعت الخلع يسمع والتوفيق يمكن المسائل الثلث صارت للثقة واصل هذا فى الجامع الصغير فى
 كتاب لقضاء والله اعلم **الجنس السادس فى الصلح** فى الدار وغيرها رجل ادعى اربا لارب من ابيه فاصطحا
 على مال مقداره ثم ادعى المدعى عليه ان باي اشتريه لك من ابيك لا يسمع وكذا فى دعوى الدين لو صالح ثم اعاد كذا
 او البراء قبل الصلح وفى اصل الاصل ادعى المدينون القضاة فانكر رب الدين وحلف ثم ان المدينون صالحوا رب الدين عن
 ذلك على شئ ثم اقام البينة انه كان قد قضاه الدين اختلف المشايخ رويته فقيهوا استعاروا من اخر دابة وهلك فلان
 رب الدابة الاعارة فصالحه المستعير على مال فلو اقام المستعير بعد ذلك البينة على الاعارية وقال انها نفقت قبلت
 بينة وبطست الصلح وقد منتفى اذا صالح المدا علىه فى دعوى الثوب على عشرة دراهم ثم ان المدعى عليه ان بعد
 ذلك البينة يشهدان على قرار المدعى بان لاحق له فى ذلك الثوبان شهدا وعلى قرانه بذلك قبل الصلح والشهادة
 باطلة والصلح جائز ولو اقام المدعى عليه بيته على قرانه بعد الصلح بانه لم يكن له فى الثوب حق بطلت البينة الصلح
 وان كان القاضى قد علم بان الرجل قد كان اقر عند ان الثوب ليس له قبل الصلح باطل الصلح وعلم القاضى ههنا
 بمنزلة الاقرار بعد الصلح اذا كان انما ادعاه بملك واحد فان كان قد قرع عند لقاضى بانه لم يكن له قط لم يثبت عليه

ثم جاء بعد ذلك فادعى انه ورثة من ... فان كان ادعى بذلك غير الورثة فصالحه عليه لم تبطل الصلح بذلك الاقرار وفي
موضع ثقة تكذيبها منه بدله الشهود وتلخيصه اياهم قبل القضاء بينه القضاء وبعد القضاء يوجب بطلان القضاء
على ما عليه اشراف الجامع والاصل وحكي عن القاضي بن علي النسفي حران نسيف المشهور له الشهور بعد القضاء
لا يوجب بطلان القضاء ... قول لقاضي الامام انما لا يوجب بطلان القضاء ... انسب للمشهور الى لفسق بانهم
زناوا وشربوا الخمر اذا كن بهم ... بطلان القضاء فمن هذا الجنس اذا حكم القاضي ببراءة رجل ادعى بالملك للظن
على رجل سجل ثم ان المدعى عليه قال في الدفوع ان المدعى قال اين محمد وملك منسبت بارت من ابي لمي وقال بالشراء
من فلان بن فلان ينظر ان ثبت هذا قبل القضاء لا يقضى للمدعى ان قال بعد القضاء لا يبطل القضاء ونظير هذا
عما ذكرنا في كتمان القضاء لو قال المدعى هذا ليس بملك لا يقضى له ولو قال بعد القضاء لا يبطل القضاء ولا يقبل
وفي كل موضع جاء في الحكم التناقض بعد القضاء لا يقبل لا يبطل رجل ادعى عيناني تركه ميت قام البينة ثم ان لارثا
اخر غير الذي قيمت عليه البينة قال انه صالح المدعى على بعض ما ادعى بان ادعى مائة دينار والصلح على عشرين فلما طلبه
بيدال الصلح ان بالدفع وقال ناقيم البينة ان مورف او فاذ هذه المال دعواك باطل لم يقع صححي ان كان مدعى لا يباين
غير المصالح يسمع الدافع اما لو اراد هذه المصالح ان يقيم البينة على هذا الدافع لا يسمع وتام هذا ذكرنا في الخزانة الجنس
المتابع في المتفرقات في دعوى تف ضيعة قال المدعى عليه هو لم يسلم الى المتروك قد قضى فلان القاضي
الماضي بطلان هذا لوقف هذا الدافع ليس بصحيح لان بينة المدعى تثبت التسليم وبينة المدعى عليه ينفيه قوله قضى
بالبطالان لا بد من لفظ ذكر الوقف لانه عسول يكون الوقف موصى به وهو لم يذكر في محذور ذلك القاضي اذا فرض
النفقة على الزوج قال الزوج انها على حرام وقعة الفرض لا يسمع هذا الدافع ولو ادعى الخلع على المهر والنفقة العدا يسمع
رجل جعل امرأته بيدها على ان لم يصل اليها النفقة في وقت كذا فلما مرها بيدها في تطبيقه وقال الزوج وصلت
النفقة اليها فقالت في الدفع انه اقراؤه لم يصل اليها يسمع اما لو قالت انه اقراؤه لم يدفع لا يسمع نوع اخر رجل ادعى على
اخرانه استعاجر من فلان محمد راويين حادثة اجارة طويلة واجرها من المدعى عليه مقاطعة بعد الاجارة فطلب الجال
الاجارة وقال مستاجر المقاطع في الدفع اننا اشتريت هذا المحذور من الاكبر ونفذ البيع بمضول المدعى وسقط الاجر لا يصح هذا
الدفع بغية الاكبر لانه ليس بخضم وقيل يصح والمختار ما ذكرنا رجل ادعى ان ابي يد رجل فقال شئت من وصيوك في
صغرك يصح اذا ذكر اسم الوصي ونسبه وكذا لو قال شئت من كذا ام الوفاي شئت وكيلي منك لا يصح لان حق
المعد للجمعة الى لعاقبة فكان حق القبض للوكيل ولا فكان هذا اثبات الملك للغير وهو ليس بخضم عنه وقال علي قيس
مسئلة الاجارة ينبغي ان يشترط ذكر اسم الوصي ونسبه رجل ادعى على اخر العند درهم بسبب الكفالة عن فلان بلوه
او بغيره مائة قال لا يصل في الدفع المال ليس بواجب على وكنت مكرها في الاقرار لا يصح الدافع اما لو ادعى لكفيل ان
الاصل لادى هذا المال لبراه المدعى صح رجل ادعى على اخرانه ضروب بطن امته وما تعضويه فقال المدعى عليه في
الدفع انها اخرجت الى السوق بعد المضروب لا يصح الدافع اما لو اقام البينة انها صحت بعد المضروب يصح ولو اقام البينة

هذا على الصحة والاخر على الموت بالضرب فبينه الصحة اولى ادعى على خزانة سوسنة العليا فقال المدعى عليه
 في المدعى انه لم يكن له استحقاق العيا لا يسمع هذا المدعى ولا تقبل لان البينة قامت على النفي والله اعلم بالصواب
كتاب المحاضر والسجلات هذه الكتاب مشتمل على اثني عشر جنسا الاول في المقدمة الثانية في المحاضر
 يتعلق بالوصى للصبي الثالث في دعوى لدرهم والد نانيم بالقروض والنصب وغير ذلك الرابع في دعوى لبيع الخامس
 في دعوى لمرور في الاعيان السادس في دعوى المضايح والعقار السابع في دعوى الاحارة ومال احرارة الثامن فيما يتعلق
 بالنكاح والتهر التاسع في الارث العاشر في الاستحقاق الحادي عشر في الكفالة والوكالة الثاني عشر في الديايات
الجنس الاول الاصل في المحاضر والسجلات ان يبايع في الذكروا للبيان بالصريح ولا يكتفى بالاجمال حتى قيل لا يفتى
 في المحضون يكتب حضور فلان واحضومه فلا نفاذ على هذا الذي حضر عليه ولكن يكتب هذا الذي حضر على هذا
 الذي احضومه كذلك يكتب عند ذكر المدعى والمدعى عليه لفظ المدعى هذا والمدعى عليه هذا قال الامام النسفي رحمه في نسخة
 من المحاضر والسجلات الاشارة الى مواضعها من اهم ما يحتاج اليه في الدعوى ذكر هذا الحكاية كل ما دام في اخرها
قال رضي الله عنه وما يؤكد هذا ما في في هذا الكتاب في فصل لقوات وكذا لا يكتفى بدكر قوله فشهد كل
 واحد منهم بعدا لاثم ياد ما لو يدكر عقيب دعوى المدعى هذا وكذا لا يكتفى بدكر قوله عقيب دعوى المدعى من المدعى عليه
 هذه الا بعد قوله والجواب بالانكار من المدعى عليه وهذا لازم ولا بد ان يبين تفسير الانكار وهل يشترط ان يقول الشاهد
 المدعى في يده المدعى عليه بغير حرج اختلف المشايخ فيه وقد ذكرناه في كتاب الشهادات وتبين ان يكتب في السجل حكم
 القاضى لفظ الشهادة بما هو لا يكتفى بما يكتب في السجلات ثبت عندى على لوجه الذي ثبت الحوادث الشرعية واما
 بدكر على وجهه لا يفتى بصحة السجل وكذا لا يكتفى بقوله وشهدا لشهود على موافقة الدعوى وذكر الامام النسفي في نسخة
 حكاية شمس الائمة الخولان رح قاضى عن نفسه ورده المحاضر والسجلات بهذا ونقل عن شمس الاسلام انه كان
 يقول كيف يكتفى بقوله وشهدا على موافقة الدعوى المدعى يقول المدعى عليه ملك والشاهد يقول المدعى عليه ملك
 المدعى فلا يكون بينهما موافقة قال الخولان في هذا الباب ان يكتفى فيه في السجلات دون المحاضر لان السجل يرد من
 مصرا الى مصرا ولا يكون في لتدارك حرج والقاضى لو لم يتامل لم يرجع جواب المقضى بالصحة لا يقضى كلا المعنيين
 معدومة في المحاضر والله اعلم **الجنس الثاني** في المحاضر التي تتعلق بالوصى والصبي صحته فيه دعوى حبة على
 رجل فدعواه غير صحيح ولو كان مدعى عليه فجوابه غير صحيح وقد اختلف المتأخرون في ذلك افتى بعض كما ذكرنا وبعض
 بالصحة اذا كان الصبي مازنا والحضر اخر ادعى الوصى بينا للصبي والخلل انه لا بد ان يبين ان الدين الصغير ياتى سبب
 بالورثة او بسبب اخر فان كان بالورثة لا بد ان يشهدا لشهود على موت الاب ايضا انه قد حضر اخر ادعى بالاذن الحكمي
 علمه اخر ان الدار التي في يده ملك الصبي لانها كانت ملك والد اشتهرها من نفسه لابنه الصغير بمن معلوم وهو
 مثل قيمة الدار فبطلت عن الثمن مائة ابوة والد رملك الصغير والخلل من وجوه ثلاثة احد ما ينبغي ان يبين القاضى
 اذا كان له بالمحصومة والقبض على ما بين والثاني ان يقول الثمن مثل قيمة المعقود عليه يوم العقد الثالث قال

إبراء عن الثمن لم يذكر ان الثمن ما زاد يجوز ان يكون الثمن عرفا وا ابراء عن الاعيان لا يصح ويحتل ان لا يكون الثمن
مالا كالميتة تحضروا خروجه ان صغيرة لها والد ليس فيه رشد حتى يتولى بامورها واحتاجت هذه الصغيرة ان تملكها
فلمستاذن من القاضي ان يصرف ما يتهتبه اسباب معاش لصغيرة تقدر القاضي نفقة ما يدين التحلل لا بد من ان
يبتن لسفاهة فانه لو صرف الاب مال نفسه الى تحرير الشراء يصرف مال له ويحفظ لا يكون سفيها في مال الولد
والثاني لا بد ان يشهد اثنان انه سفيه والكاثل ذكر في المحضروا احتاج الى جرة العلم وانها ليست بواجبة خصوصا
اذا الم يكن الصبي رشيدا وسياتي في كتابه لوصايا امليقول جرة تعلم الحياء والخطو والعرايا والاخره ذكر في الكسوة
بسته أشهر وهذا في نساء اما في صبيان فمدتها اربعة أشهر لان ثوب الصبيان اسرع الى التحرق **محضروا آخر**
امرأة ادعى على فلان بن فلان وهو قيم في تركة السمي ابيها بن عبد الله الخاقان نابة النواصة من جهة الحكم
وادعى كذا من المهر على هذه القيم فالتحلل هو ان ابيها لو كان غلاما الخاقان فخصه الخاقان ويعد موت اولاده فان
كانوا كبارا لا يصح نصب القيم عنهم وان كانوا صغارا المراد كرهلهم في ولاية هذا القاضي حتى يصح منه نصب القيم
عنهم وان كان الزوج حراما لم يذكر انه معتق او حر من الاصل فان كان معتقا اهل ترك عصبه من جهة النسب لم لا
فان كان حرا اصليا فانه ليس المالك لما يصح نصب القيم من القاضي اذا كان المال في ولايته فمحضروا اخرى رجل مات
وترك ابنتين ابنتين صغيرين ترك محمد دافعا البنتان جميع المحذور غابا فقال قيم الصغير في مجلس الحكم انه
وقف فهل يصح دعوى المالك بجهة الارث للصغيرين بعد دعوى لوقفية قال يصح كان الدعوى من القيم فلا يكون التناقص
مانعا حتى لو بلغ الصغيران لادعيا كان يصح ولو نصب القاضي صيا اخر حتى يدعى بجهة الارث يصح ايضا فمحضروا اخر ادعى
القيم في امر الصبي فلان المازون من جهة الحكم بالدعوى قامت البيئات ان محمد ذلك في يده مالاك الصغير فلان
وفي يد هذا الصغير حتى فواجب عليه قصه عن هذا المحذور وتسليمه الى قيم هذا والتحلال له ما لم يقل الواجب عليه تسليمه
الى هذا القيم ليقبضه بامر مبتلاء من جهة الحكم لا تصح لان القيم كالوكيل والوكيل بالخصومة وان كان يملكه يقبض عند
احكامنا الثلاثة رحمه الله لكن الفتوى علل انه لا يملك فلا بد من كراهة ان بالقبض ويقول ما ذون بالخصومة والقبض
وهذا في وصي القاضي اما في وصي الاب فيملك ذلك **الجنس الثالث** في دعوى الدبر لهم
والدست ان يربسبب القرض في المحضرات الدبر هو هل كانت راحة وقت الاقتراض والاستقرار
ولا بد من بيانها لانها ان كانت راحة يجب على المستقرض مثلها عدد ان كانت توجد وقيمتها ان كانت
لا توجد وان لم يكن راحة لا يصح استقرارها عدد اقل لا يجب عدد او كذا ايد كر انها راحة وقت الدعوى
والثاني في دعوى لفطريف العدل في الفلوس لا بد من بيان سبب الموجب بخلاف الذهب والفضة لاحتمال ان يكون
السبب بيعا ولم يقبض العدل في الفطراف حتى كسد فان البيع يفسد على ما ذكرنا في كتب البيع فلا يبقى هذه الاشياء
واجبة وكذا لو ادعى خبزا من غير بيان السبب لا يصح لان الخبر لا يجب في لزومة بطريق البيع والسلم وانما يجب ثمنه وكذا في
دعوى الحنطة والشعير وغيرهما من المكيلات لا يصح من غير بيان السبب لاحتمال ان السبب هو الغصب وانما يطالب به

بالنقل في ذلك المصراعات في مصر اخر واقعة مختلفة فلا عمل ما بين في كتاب الغصب تحضر اخر في اقرار بالعد بنار هروى رسمى
حيث كان في الشهادة ذكر الجيد وليس في الدعوى تلك فالحلل ان الشهود شهدوا بالكثر ما ادعاه المدعى فلا يقبل والثاني
التفاوت القائم في النقذ فان الدائن كان نوعا من دعوى في غير ذلك قد ية وحادثه ولا بد ان يبين انه مصر وب اى
سلطان حتى لو كان في مصر كان السلطان احد يعصم تحضر اخر في دعوى دين في تركية وذكر فيه كذا دينار ملكيا والخلل
ان نقذ الملك في زمن الملك انواع والثاني انه قال في المحضر ترك الميت مائة وفاء وقد اختلف فيه المشايخ وقال بعضهم ما لم
يبين ان التركة ما اذا لا يعصم الدعوى قد مر في كتاب الدعوى تحضر اخر ادعى على فلان انه قبض منه مائة ادرها بغير حق
واستهلكه فواجب عليه اداء مثل هذا الدارهم ان كانت توجد الاداء قيمة بايوم القبض والخلل انه ذكر قبض هذا الدارهم
بغير حق وكذا لم يذكر انه استهلكها بغير حق او غير صاحبها يحتمل ان المال رضى بقبضها والمسئلة مسطوية في كتاب الاصل
للامام خواهر لاده رحمه الله ان الغاصب اذا غصب شيئا رضى بالمالك بقبضه وهو قبض المحفظ برعى عن الضمان قال
رحمه الله وفي الجامع الكبير في كتاب البيوع هذا اذا قبض المحفظ ما اذا اتفقه الغاصب ثم اجاز المالك حفظه لا يبرأ
عن الضمان سيما في كتاب الغصب ثم المدعى اذا ذكر القبض بغير حق ولم يذكر الاستهلاك ينبغي ان يطلب اولا عن
تلك الدارهم ان كان المدعى عليه يتكرر القبض بغير حق لانها ان كانت قائمة فيجب على المدعى عليه تسليم عينه فان عجز
القيمة والصواب ان يطالب المدعى عليه باحضارها ان كانت قائمة ليقيم البينة عليه بالحضرة **الجنس الرابع**
في دعوى ثمن المبيع تحضر في دعوى ثمن المبيع والخلل انه لم يذكر قبض المبيع وهذا لازم لان تقدر الهلاك قبل القبض فيفسد
البيع قال رحمه الصواب ان يقال لم يذكر قبض المبيع تعيين المبيع وحضرة مجلس القضاء وانه شوط على ما ذكرنا في كتاب البيوع
انه يقال للمشتري سلم الثمن اولا وقبض المبيع ليس بشوط لاداء الثمن بل بشوط هو الحضور تحضر اخر ادعى على اخيه باع
من فلان مائة من من الشمك الابيض كذا من الشمك كان الشمك مشتركا بيني وبين فلان وافى اجرت البيع فواجب عليه
تسليم نصف الثمن ان والخلل انه لم يقل ان الشمك هل هو قائم في يد المشتري وقت الاجارة وانه شوط والثاني لم يقل ان الثمن
طبع وقت الاجارة وتحضر اخر في دعوى ثمن دهن باعه وسله والخلل انه لم يذكر ان هذا القدر من الدهن هل كان
في ملكه لبايع وقت البيع تحضر اخر في دعوى ثمن ثياب تونى باعها منه وسله اليه وقال المدعى عليه في الدفع انه
اقر ان ظالم اخذ هذه الثياب منه الدفع ليس يصح لانه يحتمل انه اخذها ثم دفعها اليه بعد ذلك **الجنس الخامس**
في دعوى للمروض في دعوى لعنبا لئلا يسعها بحججه لان الدعوى كانت في قدر من العنب وذكر نوعه وصفته ولم يبين لونه
انه طاعنى اسبيل ولا عمل تحضر اخر في دعوى لاعيان المخططة للجنس والنوع والصفة وذكر قيمتها باجملة ولم يبين قيمته لكل عين
وقد اختلف المشايخ رحمهم الله فيه منهم من اكتفى بالاحمال ومنهم من يشترط التفصيل لكن هذا مستقيم اذا ادعى قيمة
اعيان مستهلكة ويشترط ان يبين قيمة كل عين لانه عسى يتكرر البعض فيقر البعض اما اذا ادعى قيمة يشترط احضارها
فلا حاجة الى ذكر القيمة والمسئلة مذكورة في الاقضية في باب اليمين ان المدعى ادعى عينها وقال انه قائم لا يشترط ذكر القيمة
وتى محضر القدرى يشترط الاول مع تحضر اخر في دعوى مالين بين صفة احدهما ونوعه وجنسه ولم يبين الاخر حتى

فسئل الدعوى في الذي لم يبين هل يفسد في الذي بين اختلاف المتأخرون رحمهم الله محضوا خرافا على خرافته غصب
منه عبدا ولم يذكر قيمته والصفة يصح الدعوى في شرط احضاره في غصب الاصل وقد ذكرنا هذا في كتاب القضاء في فصل
اليامين فحضر آخر في دعوى الديباج والجوهرة الخلل انه لم يذكر الوزن وانه شوط قال به وهذا يشترط في غير المعين امان
ادعى عينه يشترط احضاره فلا حاجة الى ذكر الوصف والقيمة على ما ذكرنا فحضر آخر في دعوى جعل على خراعات امن
الاموال منها قبض سوا ويل لم يبين انها مردانه او زاناه ان هذا ليس بخلل ادخلنا الاحضار فحضر آخر جازا جنس
على كانه رجلا يبيع الخبز من الناس بقدس له كل يوم منون من الخبز ونصف من من اللحم ومضى على ذلك ثم اتفق له
صاحب الدكان انك اقدرت وانك سرت من اثمان الخبز كذا وكذا والخلل ان حق الدعوى لا يصح بالدعوى لانه
اراد بهذا انه اخذ من الوزن حتى يكون للمشتري محضوا خرافا هل سكه ادعوا على رثة متولى مسجد كذا من لدرهم
من الوقت والخلل ان الدعوى لا تسمع من المتولى لانه غير محضوا خرافا في دعوى لفد دينه بسبب استهلاك اعيان
يسمى وقد والخلل انه لم يبين قيمتها في موضع الاستهلاك وانما يثبت قيمتها في موضع الاستهلاك وقد يكون بين البدين
تفاوتا في سياتي في كتاب الغصب فالتالي انه لم يبين اعيان قد يكون من ذات القيمة وقد يكون من ذات الامثال هو لم
يعلم ذلك فلا بد ان يبين حتى يظن انه مثله ومن ذات القيم الجنس السادس في دعوى الضياع والعقار على رضا
وذكر انها بقدر خمس مكاتيل بدين ربيعين حرمدها واصاب في بيان الحد ودوا خطافي بيان قدر عشرة اقفرة بدين ربيعان
لم يبين لم يمنع صحة الدعوى فان ثبت واخطأ هل يمنع صحة الدعوى قال لا امام النسخ ولا يمنع وعلى هذا لو ادعى دارا
وذكر ان فيها كذا بيتا فاذا هو انقص فحضر آخر في دعوى حد ثلثين سهما من اثنين وستين سهما من الميراث في الحد ودوا
والخلل انه لم يذكر في الدعوى كذا في الشهادة كون الحد في يد المدعى عليه ويشترط كون جميع الحد في يد المدعى عليه
حتى يثبت كون نصفه في يد المشتاعا بناء على ان غصب المشتاع هل يتحقق فيه اختلاف المشتاع رحمهم الله فحضر
آخر امرأة ادعت على رجل منزلا وقالت ان هذا المنزل وذكوت موضعه وحدوده كان ملكا وحقا للفلان والذى
وانه باع مني بكذا في يوم كذا الى خرة والخلل ان الشهادة لا تفي بالبيع ثم قالوا اليوم جميع هذا الحد ملك هذه
المدعى عليه بالسبب المذكور في المحض والسبب المذكور في المحض البيع اذا اقررا لا يصح سببا ولا شهادة لهم على البيع
وكانت باطلة الجنس السابع في الاجارة ومالك الاجارة فحضر في دعوى مال الاجارة المفسوخة ادعى انها اجرتها
والمدعى عليه ومات فانفسخت الاجارة وصار مال الاجارة دينا في تركته والخلل انه لم يذكر التقاض في عسى لم يقبض
الاجر مال الاجارة فلم يصود دينا في تركته ثم في دعوى مال الاجارة شرا على منها بيان تاريخ اول مدة الاجارة وتاريخ ثلثه لانه
يحتمل ان مدة الاجارة طال ثلاث سنة وانتهت واستحق جميع مال الاجارة فمضى جميع المدة ولم يبق مال الاجارة
واجبا في لركة ولو لم يمس جميع المدة احتمل في مضملي النصف او الثلث فلا بد من البيان حتى يعلم ما مضى وما بقي
فحضر آخر ادعى الاستاجير اذا قبضها وسلم الاجر ثم ان الاجر احدث يد عليه ما يطلب ترك التعرض والخلل انه لم يذكر ان
المستاجر ملك الاجر قال رحمه الله وهذا الخلل ليس بصحيح لانه ادعى الاستاجير من المدعى عليه والمسئلة منصرفة

ان المدعى اذا ادعى لشخص من غير المدعى عليه يشترط ذكر الملك اما اذا قال انه سبه فهذا بمنزلة ذكر الملك وهذا ذكر التسليم
والخلل يصح ان لم يذكر ان المستاجر في يد الاجر يوم الاجارة ولو كان في ملكه ولم يكن في يد الاجر لا يصح الاجارة فحضر اخر استاجر
ضيعة للمصغر اجارة طويلة لا يصح وقد ذكرنا في كتاب الاجارات كذلك يجوز الاستيجار للمصغر طويلا يعنى اذا كان بفن
فاحش وانما بطلت الاجارة في العرصه بطل بيع الاشجار لانه جواز هذا البيع بغير الارض فحضر اخر في دعوى مال الاجارة ادعى
ورثة المستاجر مال الاجارة المنفصه بحكم الارث والخلل انه لم يبين ان المستاجر ماذا ينظر هل صححت الاجارة ام لا واذا لم
يصح الاجارة لا يملك الاجر ما قبض وانما بقى المستاجر في يد المستاجر مدعيه عليه الاقل من المسمى بمن اجر المثل
ويقدره يتقاصان اذا كان مال الاجارة من جنسه ويقدر ما وقعت المقاصة لا يمكن المستاجر من الاسترداد فحضر
اخر في دعوى مال الاجارة والخلل انه لم يكن استاجرا ايضا لصلح الزايع والثاني انه كتب استاجرا على ان يزرع المستاجر
كذلك وهذا ليس بمستحق عليه فيوجب فساد العقد **الجحش** **السادس** في دعوى النكاح والمهر والخلل انه لم يذكر ان
الشهود سمعوا النكاح وهذا شرط نص على هاتين القريدين فحضر اخر ادعى على امرأة انها منكوحته بشروط فحضر
ثلاثا وانقياده ليس بواجب على فادعى الزوج في دعوى لانها مبطله في دفع من قبلها اقرب قبل عواها الدفع انها
اعتدت عن الطلقات الثلاث وتزوجت باخر ودخل بها ثم تزوجها فتنى بعض الامم ان دفع المدعى ليس بصحيح لانه دعوى
الاقرار وان لم يصح **قال** رحمه الله افنى الشيخ الامام استاذي عز الدين الكندي والسيد الامام الاحل ابو القاسم
ناصر الدين رحمه الله ان دفع المدفع صحيح وبه يفتى لان دعوى الاقرار في مقام المدفع مسموع وقد مر في كتاب المدعى
الجحش **السابع** في دعوى الارث فحضر في دعوى الارث من غير ذكر الجوز وهذا خلل ظاهر وخلل اخر انه لم يبين
الارث انه من ابيه او من امه وبيان ذلك انه قال في المحضرين محمد ملك فلان بود وحق وي تار و زمرك فلان
راميرك ما ندين محمد ود ولا بيان يقول ميراث ما ندين محمد ود **قال** الامام النسفي رحمه الله في نسخة كتبت جرت
الميراث وبالنسبة فيه غير ان كتبت وترك ميراثا فافنى استاذي انه غير صحيح **وقال** في نسخة كتبت ميراثا فلان وقال
بخل فلان المسئلة مسطورة في القضية انه لو ادعى الارث وقال كان هذا ملك ابائي وقت الموت في يد الوارث قال الموت
لا حاجة الى ذكر الجوز فيجعل هذا ان الشهود قالوا كان ملك والد وامك وترك ميراثا ولم يذكر وان كان ملكه في وقت الموت
ثم في قوله كان ملكه ولم يقل في وقت الموت يكتفى بقوله مات وترك ميراثا ولا حاجة الى قوله كما في قوله تعالى فلما نصف
ما ترك **الجحش** **الثامن** في دعوى الاستحقاق فحضر في استحقاق غلام هندی في الاستحقاق بسرق قد لم ينسب ولم
يكن في شيء من ذلك اثبات الاستحقاق بالبينة عند القاضي فلما كان فيه مجرور في الثمن حتى وقعت الخصومة عند القاضي
بخلافه او اتوا بالخصم والخلل ان القاضي لا يقضى برء الثمن ما لم يبين الخصم الاستحقاق بالبينة عند فحضر اخر في نسخة
الامام النسفي في دعوى استحقاق فلان دابة من فلان بين يدى القاضي فلان بن فلان بنسب فلان القاضي بين
اهلها من جهة القاضي لقضاء علاء الدين ثم بعد المتولى بعمل بقضاء بكورة سمرقند والخلل انه لم يذكر ان لعلاء الدين
ولاية لانها ويقول قاضي لقضاء بالكر كور الملكة باوراء النهر لا يثبت ان النسب في ولاية قضاءه الثاني لم يذكر في الخصم

قضاء قاضي بنسب لينظرون علاء الدين هل كان قاضيا في ذلك الزمان ام لا الثالث قل قاضي بنسب لم يكن
 بالبيته كانت على الاقرار من المشتري وعلى غيره فحضر اخر كتب في المحضر جرى الحكم من القاضي فلان باستحقاق الحار
 والتحل فيه انه لم يكن كران الاستحقاق بائ سبب بالملك المطلق ام الملك سبب بالحكم مختلف وكذا لم يكن كران البيته
 قامت على الاقرار او على الدعوى ذكر فيه ان المستحق عليه رجوع على بايعه قبل قضاء فلان ولم يكن الرجوع بقضاء غيره فقامت لجواز
 ان الرجوع كان عند القاضي لكن بالتراضي ذكر في اخره ان ابا البايع فلان هو المستحق اقران هذا المحضر المشار اليه ملك ابيه فلان
 لا دعوى لقيه ثم ان المستحق فلان ابا البايع فلان استحقاق هذا المحضر فامد رصنه هذا الاقرار وبطل فوجب عليه رد هذا المحضر الذي
 احضره معه فترك التعرض فالتحل ان المدفع غير صحيح لانه لم يكن كرا فلا قرار بخلاف البياعات كلها وعند الاطلاق يصح ان القبوله فقامت
 والاقرار جهة مقاصد لا يوجب الملك في ثمان سابق فلم يظهر عدم بطلان البياعات المجلس الحادي عشر في دعوى الوكالة
 والكفالة فحضر في دعوى عين رجل على خربا الوكالة مشافهة وقال للدعوى على الوصي من جهة نائب الحاكم والتحليل
 ان الوكالة بالمشافهة وعسى لا يعرف القاضي الموكل فهو غائب عند القاضي لا يجوز للقاضي ان يقضى له والمعرفة
 وهذا في زيادات في الباب الثاني من الشهادات في الثاني ان الشهود لم يشهدوا ان الصبي بن الميت لقاضي لا يعرف
 انه ابنه فلم تثبت كونه خصما عند القاضي الدعوى لا يسمع الا على الخصم المجلس الثاني عشر في زيادات محضو
 في دعوى السن والتحليل انه لم يبين ان السن كانت سوداء او خضراء او بيضاء ولو كانت سوداء لا يجب فيها الدية ولم يكتب
 انه ثبت بالاقرار او بالبيته ولو ثبت بالبيته فعمله العاقله وهم لا يتمون بالاقرار او قرض بعض العاقله يتمون ومن المتكثرون
 ولم يكن كرا نه عمدا وخطا واذا اقر الخيا اذ القاضي ان شاء قضى بالنقرة وان شاء قضى بالذهب مما بقى من السن في اللحم
 لا يمنع وجوب الدية ولو ادعى الخطا وشهد على المطلق لا يقبل لقوام المدعى عليه البيدة ان المدعى قرانه لم يسو هذا السن
 صرح هذا المدفع فحضر اخر ادعى على اخر انه ذكره خطأ واصاب وجهه فلكسرت ثنية من ثنياه الثانية من ادنى الثنية من الاصل
 وجوب لهذا المدعى عليه خمسمائة درهم والتحليل ان الضرر اذا كان خطا فوجب على العاقله واما السجلات
 الاصل فيه ان اكتب السجل ينبغي ان يكتب قبل الناس للقاضي فلان ما دون بالاستحلاف بحكم المثال الصحيح فلو ان
 شمس الاسلاميين اسم السلطان المقلد ونسبه قال هذا في شروط الامام ظهير الدين ويكتب اسم المدعى ونسبه
 واسم المدعى عليه ونسبه لا محالة فلو لم يعرفوا اسم جدتهم فكتبوا محمد بن عبد الله لا يكتب به وان لم يكن الوقت عليه
 وتحقق الضرورة فقل لمعتق لو ذكر محمد بن عبد الله ان علم القاضي ان الكاتب اعطاه هذا الاسم لا يكتب فيه ولا بد من قرينة
 اخرى هو ذكر المعتق وغيرها وفق نظم الزندقي انه يحتاج في السجل والمحاضر الى تاريخ اليوم والشهر وكذا المجلس وذكر
 الشاهدين بالعدالة ويدكر اسمهما ونسبهما وجعل لكل من حجة على حجة النسب والمحكم بشهادة القابلة وفتح الكتاب
 بالعنة وفتح البيع بالاباق وفتح الشاهد فاذا كتب القاضي في السجل ثبت عندى ما ثبت به المحضر في الشريعة قال
 الامام النسفي في فتاواه هذا ليس بصحيح فالمريين الامر على وجهه لا يفتى بالصحة فاعل القاضي يظن انه ثبت
 وهو غير ثابت وكذا لو ذكر انه شهد واعلى موافقة الدعوى من بيان لفظة الشهادة سجل اخر

في موت المودع مجهلا يقول فلان بن فلان القاضي كتب هذا السجل عني بامري ومجري الامر على ما بين فيه مني عنى
 ومضمونه حكمي بقتله وقضاي مضمونه بحجة الاحية في كتب التوقيع في قوله والاسطر البتة في اخره بخطي قال الامام
 ظهير الدين المرغيناني مضمونه حكمي ليس بصحيح لان مضمون هذه المحضر الدعوى والشهادة وانكالا الخصم معوله
 مضمونه حكمي يكون هذا جعل الدعوى والانكار حكمه وانه محال لكن ينبغي ان يكتب القضاء الدني
 كتب فيه قضائي او يقول وفي مضمونه حكمي ولما في قوله حكمت في وجه المتخاصمين ليس يتام لانه لم يقل
 في مجلس قضائي بخار او ان كان كتب في المحضر حضرا مجلس القضاء بكورة بخار فان ذلك اشارة الى ان
 الدعوى بخار اما لا يقتضى ان يكون القضاء بكورة بخار او يحتمل ان يكون القضاء خارج الكورة
 في ليستاق والثالث لم يذكر ان قيمته كم كانت يوم مات ويحتمل ان يكون يوم الموت اكثر من يوم الخصومة والقضاء
 اقل للواجب عليه اداء قيمته يوم موته مجهلا للورثة ويحتمل ان يكون الموت بيلة اخرى والقضاء ببداية
 اخرى القيمة متفاوتة **سجل** اخرى في دعوى الكفالة والتحليل انه لم يقل من ضامن ولكنه قال من ضامن باشهر
 وقوله ضامن باشهر للاستقبال ذكر في السجل ادعى عيانا بعضهما مثل بعضهما من ذات القيد ولم يذكر الاعيان فعسى
 يكون مثليا وهو لا يعلم فلا بد من بيان سجل اخرى خلل من وجوه احد هاهنا قال حضر مجلس القضاء ولم يقل
 بين يدي والثاني ثبت الوكالة ولم يذكر انها ثبتت بالبينه او بالمشافهة فتو كانت تابعة بالمشافهة يجب ان يذكر
 القاضي لو وكيل والموكل باسمهما ونسبهما وقد ذكرنا في كتابنا في الدعوى الثالث قال اراد وكيل واقف الرجوع منعة قبل
 المتوفى قوله اراد امر باطى لا يدخل تحت القضاء وهذه العبارة في هذا المقام ليست بمستقيمة ولكن يكتب في السجل
 وتعرض له فلان قال له القاضي لتعرض الرابع وهو اتوى من الكل نه قال في السجل في قضيت ابصى هذا الوقف
 وهو غير صحيح لان الوقف صحيح جائز بالاتفاق ولا اختلاف في لزوم على ما بين في كتاب الوقف ان شاء الله تعالى
سجل اخر ورد من قضية بور والتحليل انه قال يقول لقاضي الامام نائب القاضي الامام علاء الدين ولم يذكر ان
 هذه القضية هل تدخل تحت منشورة ام لا ومنها انه قال حضر مجلس القضاء ولم يقل القاضي حضري وقضية
 بور قال اسم الله وخلل خزانة لم يقل ببداية بور لان القضاء انما ينفذ اذا كان في مصوعلى ما ذكرنا في كتاب القضاء
 فلا بد ان يكتب في السجل قضى هو في مصوكة قال القاضي الامام الاجل جلدك الدين ورد سجل من مروي وكان كتب
 فيه يقول لقاضي فلان صاحب المظالم والقضاء بكورة مروي ونواحيها حضر في مجلس الحكم قبلي بما قبل
 قوله به في هذا الموضع يوجب فساد السجل من قبل انه ذكر انه قاضي كدرة مروي ونواحيها بقوله حضري به ان كان
 ينصرف الى كدرة مروي فمستقيم اما لو صرفناه الى نواحي فلا يستقيم لان ظاهر المذهب ان المصروف موصوف
 بالقضاء وقوله بها محتمل لا مرين جميعا والتساوي في الاحتمال لا يمكن هو فلهذا لا يجوز ان يكون احدهما ليس احدهما الصوت
 اولى من الاخر والقضاء ليس من قبيل ما يحتاج في اثباته بترجى الصوت الى كدرة مروي لا في وقوع الشك في صحة القضاء
 فلا يصح بالمشكوك في الاحتمال قال فعرضت على الشيخ الامام ظهير الدين فاعتبر هذه التحليل وجبا ففسل السجل على الوجه الذي والله اعلم

كتاب الاقرار

سؤال - اكر اقرار في امر ديني...

سؤال - اكر اقرار في امر ديني...

سؤال - اكر اقرار في امر ديني...

سؤال - اكر اقرار في امر ديني...

سؤال - اكر اقرار في امر ديني...

خلاصة الفتاوى كتاب الاقرار

جواب

المجلد الرابع

كتاب الاقرار هذا الكتاب مشتمل على ربعة فصول الاول فيما يكون اقرار وفيما لا يكون الثاني في اختلاف الثالث في الاقرار في لرض لرايع في الاقرار للوارث في مرض وفيما اقرار الولد لوارث اخر **الفصل الاول** فيما يكون اقرارا وما لا يكون وفي العيون في كتابا للدين دار في يد رجل اعاه اجل فاقول الذي هو في يد انة اشتراها من المدعى ن تخرج الملام من يد وتنفذ الى المدعى حتى يقيم البينة انه اشتراها من المدعى في الاستحسان يترط في يد ثلاثة ايام ويؤخذ منه كفلا حتى يقيم البينة على لشواء وكذا في دعوى الدين اذا ادعى المدعى عليه الا يفاء يومه بالاداء اليه قياسا والا امام الاجل ظهر الدين له كان يعفى بوجه القياس في المستعجلين المدعى عليه اذا قال ليس لي والمدعى عليه ليس بملك هل يكون اقراره بالمدعى ذكر المسئلة في الاقضية في موضعين ذكر في بابا لتناقض ما يرتفع بالتوفيق في ابواب لشهادات انة يكون اقرار المدعى ذكر في بابا لاختلاف في الارضين انة لا يكون اقرارا وهكذا اذكر في شهادات الاصل في بابا لشهادة في البيع والشراء وفي شهادات الجامع والجامع الكبير للسيد الامام ابي شجاع ر وفي العيون ايضا في كتاب الاقرار وفي الاجناس في كتاب الدعوى وهذا اذا ادعى عينا في يد رجل فقال المدعى عليه ليس بملك ما اذا لم يدع احد فهناك الاقرار لغو رجل ادعى على اخر انه قبض منه كذا درهما بغير حق فقال المدعى عليه ما قبضت بغير حق لا يكون اقرارا ولو قال فعتة الى خيك بامرك اقرارا وعليه اثبات الامر ولم يقل هذا ولكن قال باي سبب دفعت فهناك اقرارا وفيه نظر ولو قال سؤكند خورك بتونس سايند ام اقرارا ودعوى لا يفاء في خوان الامام ظهر الدين خالي ولو قال بين جملة بغير مردادني است فهذا اقرارا بالجملة وفي العيون من عليه الدين الموجل اذا حلف ماله قبله اليوم شئ لا يكون اقرارا بالمال للمدعى يسعه ان يخلف هكذا ان لم يقصد ان يذهب بحقه وهذا اذا ادعى المدعى الى لقاضي قبل ان يعمل الاجل رجل ضمن للاجر ما يجب للاجر على المستاجر من الاجرة فهذا اقرارا يكون المستاجر ملكا للاجر اما لو ضمن المستاجر مال الاجارة في الاجارة الطويلة لا يكون

سؤال - اكر اقرار في امر ديني...

سؤال - اكر اقرار في امر ديني...

[illegible]

غيره حلف كل واحد منهما على عوى صاحبه ولو قال لعبد عبدك لم ابعه منك وانما بعتهك غيره لزمه المال رجل قال لفلان
على الف درهم ان مت فعليه المال عاش ولم مات فكذلك لو قال ان افطر الناس وان جاء رأس لشهر او عيد الاضحي
في بعون في الاصل لو قال لفلان على الف درهم ان شاء الله فلا قرار باطل ولو قال غصبت هذه العبدان شاء الله
لم يلزمه شيء استحسن ان لو قال لفلان على الف درهم ان شاء فلان فقال فلان شئت لم يلزمه شيء ولو قال
ان دخلت الدار وان امطرت السماء وان هبت لريح او ان اصبحت مالا لا يصح ولا يلزمه شيء ولو اقر بض رجل فيها
شجرة قائمة وعليها ثمرة ففي المقر له الزرع على هذه ولو اقام المقر البينة قبل بقضاء وبعد على ان الزرع له يقبل ولو اقام
البينة على ان الشجرة له لا يقبل وفي النوازل رجل قال لاخرى عليك الف درهم فقال المدعى عليه لك على الف
درهم ما ابعده منك من ذلك لا يلزمه شيء ولو قال ما ابعده منك من الثريا يلزمه واصل هذا في كتاب لسير خرب قال
الامان الامان فقال مسلم الامان سترى وستعلم لا يكون امانا ولو لم يقل سترى لم يعلم كان امانا جنس
اخر وفي النوازل رجل قال جميع مافي يدي وجميع ماتعوت بدي وجميع ما ينسب الي فهو لفلان فهذا اقرار ولو قال جميع
مالك وجميع ما املكه فهو لفلان هبة لا يجوز الا بالتسليم رجل اقر في حصة بدنه وعقله ان كل شيء له فهو لفلان
او جميع ما يملكه فهو لفلان قال هذا هبة رجل فولا بدته في حصته بجميع مافي منزله من الفريش والاولى وغير ذلك
فما يقع عليه الملك من صنوف الاموال كلها وله في لورسات ودواب وعلمان وهو ساكن في البلد قال قراره على صاهو
في منزل الذي هو ساكن فيه وما كان ايضا من الدواب يبعثها الى الباقورة بالنهار وترجع الى طنه الذي تروا فيه بيته فكذلك
عبيد الذين يخرجون في حوائجهم ويأوتون الى منزله فهم داخلون في قراره رجل تلف مال الدته ثم قال لها جميع مافي
يدي من المال فحي لي ومات ابن كان قد استهلك ذلك والمستهلك ما يكال لا يوزن قد ترك الابن دراهم
ومائة في الوالد في سعة من ان يتناول من الدراهم والد ثمانية مائة ما استهلك الابن بعد قوله رجل اقر في حصة
بدنه وعقله ان جميع ما هو داخل في منزله لامرأته غير ما عليه من الثياب توفي رجل وترك ابنا ثم ادعى الابن ان له
من ثلثة ابيه فكل شيء علمت المرأة انه صار لها بتمليك الزوج اياها ببيع صحيح او هبة صحيحة او كان لها عليه مهر
ففي سعة من منعه ولا احتياج بهذا الاقرار وما لم يكن لها ملك لا يصير لها بهذا الاقرار فيما بينها وبين الله تعالى هي
تركة المتوفى فلما افلح الحكم فلما شهدت الشهود وعلم له ذلك الاقرار وجب الفضل عما كان في الدار يوم الاقرار جنس اخر
رجل قال لفلان على دراهم في ثلاثة وكذا لو قال على دراهم يلزمه ثلاثة وكذا لو قال على دراهم كثيرة على قياس قول
ابن حنيفة رجل يلزمه عشرة وعنده ما يتاد درهم ولو قال له على دينارين كثيرة يلزمه عشرة وعندهما عشرون
ولو قال له على كذا كذا درهم يلزمه احد عشر ولو قال كذا وكذا يلزمه احد وعشرون ولو قال لفلان على مال عظيم
عنده ما يتاد درهم ولم يدرك قول ابن حنيفة ثم قيل ينظر الى حال المقر ب رجل يستعلم المائتين لمرب رجل عشرة الاف
ولو قال على مال فال درهم مال كذا لو قال على مال قليل المسائل في الاصل وفي المتن لو قال على مال لا قليل
ولا كثير فعليه ما يتاد درهم ولو قال لفلان على درهم مضاعف مضاعفة او مضاعف مضاعف ليلزمه ثمانية وهذا قول ابو يوسف

ومحمد بن لوقال على درهم مضاعفة في الفتاوى يارمه ستة دراهم وتوقال على أكثر الداهم فعليه عشرة دراهم
عند أبي حنيفة ربه وعندهما مائتان ولوقال لفلان على أموال عظام فعليه ستمائة الكحل في المنقح في الجامع
الصغير لوقال لفلان على مائتين درهم إلى عشرة فعليه تسعة وان قال مائتين عشرة قال بن عمر بن فعليه تسعة عشر
عند أبي حنيفة ربه يارمه عشرة في الوجه الأول وعشرون في الوجه الثاني وتوقال لفلان على مائتين درهم إلى درهم
فعليه درهم واحد عند أبي حنيفة ربه وداي يوسف ربه جنس آخر وفي الأصل رجل قال غصب من فلان
شيئاً في الأفراسيهم ويلزمه البيان ولا بد من يمينين شيئاً هو مال ولا بد من يمينين ما جرى فيه التامع بين الناس حتى لو فوجئ
بجبة حطة لا يقبل له لك مئة ويستويان يمين شيعي يضمن بالفصل ولا يضمن حتى لو يدين قال ربه درهم مع منه
وأختلف المشايخ رحمهم الله فيما إذا قال المصوب زوجته أو ولده الصغير أو أكثر على أنه لا يقبل بيانه بهذا ولوقال
أنه غصب عبداً في القول قوله في تعيينه ان كان قائماً في قيمته ان كان هالكاً وتوقال لفلان على مائة درهم ثم قال
هي زن خمسة أسنة وأقراره بالكوفة فعليه دراهم وزن سبعة إذا فصل وإن فصل صدق لأنه مغير وكذا الدخلاء
وفي مجموع النوازل لأقرار يتضمن ثلاثة أشياء المقر والمقر له ان كان الكل معلوماً يصح وان كان المقر والمقر له
معلومين في المقر به مجهولاً يصح أيضاً وان كان المقر له مجهولاً بان قال لرجلين أحدهما على الف درهم فلكل واحد منهما
الف بخلافه ولو كان المقر مجهولاً بان قال لرجل أحدهما على الف درهم لا يصح رجل قال لفلان على درهمين وأقراره
لا يلزمه شيء عند أبي حنيفة ربه وتوقال لفلان على من شاة إلى بقرة لا يلزمه شيء سواء كان بعينه أو بغير عينه وفي
فتاوى النسفي لوقال مراب فلان چند بنی دادی اسے لا يلزمه شيء ما لم يقل هو على وفي رقبتي وفي خمتي أو دين واجب
أو حق لازم وتوقال عطفي لا ف الذي عليك فقال صبر لا يكون إلا لو لوقال سوف أعطيك يكون أقراراً ولو قال شترت أخذها
لا يكون أقراراً ولو أقر بارض لرجل في الشجرة قائمة وعليها ثمرة فهي للمقر له والبرج على هذا ولو أقر المقر بالبينة قبل القضاء
أوبعداً على أن البرج له يقبل ولو أقر المقر بالبينة على أن الشجرة له لا يقبل **جنس آخر** وفي البيوت رجل قال قتلت ابن
فلان ثم قال قتلت ابن فلان يكون هذا أقراراً بقتل ابن واحد وفي فتاوى أهل مصر عند لوقال لا حرم قتلت فلاناً فقال
كان في اللوح مكتوباً هكذا وقتلت عدقي فهو أقراراً بالقتل ويلزمه الدية في ماله ان لم يقر بالعدا لوقال المقر كائن
لا يكون أقراراً **الفصل الثاني في الاختلاف** إذا ائتمن لفلان داراً ان يأخذ صك الأقرار من المقر له ولم
يضع المقر له لصحة ول كتاب الشفعة إذا ائتمن الدار من المشتري بالشفعة يأخذ من المشتري صك الشراء فان
ابى لا يجبر لكن يشهد بالشراء على تسليم الدار بالشفعة وكذا لا يجبر المقر على بيع القبالة لأن الكاخذ ملكة لكن طريق
الاحتياط ان يشهد على الأفعاء الغنم ويثبتون خطوطهم على قراءة وفيه أيضاً إذا أودع صكاً باسم غيره وغاب فاحتاج
من يأمه الصك إليه ليرى شهداء المختار ان المودع يجبر حتى يرى ما فيه الشهود ولا بد فعليه لأنه غيره ودع في
الفتاوى لصغري في كتاب الدعوى إذا أقر الرجل لوارثه ومات فاختلف المقر له والورثة فقال المقر له اقربى الصحة
وقال الورثة في مرضه القول قول الورثة ولو أقر مال البينة فبينة المقر له على الصحة أو في أن لم يكن له بينة له ان يخلف

الورثة وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب النكاح في فصل المهر وفي الأصل إذا أقر الرجل أنه كان أتو وهو صغير لفلان بالف درهم وقال له طالب بل قررت بها وانت بالغ فالقول قول المقر مع يمينه رجل قال لا خراخنة منك هذا التوجيهية وقال لا خراخنة منك متى بيعنا فالقول قول لاخذ بهذا إذا لم يلبسه أما إذا لبس في هذا يضمن في نظير هذا في كتاب الوديعة رجل قال لا خراخنة منك هذه الدراهم وديعة وقال لا خراخنة منها مني قرضا فالقول قول المقر وتقول أقرضني فلان الف درهم وقال فلان بل غصني بالمقرض من فان كانت الدراهم قائمة فلبقره ان ياخذها وفي الجامع الصغير رجل قال لا خراخنة منك الف درهم وديعة فلهذا عندى قال صاحب المال لا بل اخذتها غضبا ضمن المقر وتقول اعطيتها وديعة او دفعتها الي وديعة وقال صاحب المال لا بل اخذتها غضبا لا يضمن المقر وتقول هذه الالف كانت دية لي عند فلان فاخذتها منه وقال فلان كذبت لكني اكلتها فلبقره ان ياخذها وتقول اعترت ابني هذه فلانا فتركها ثم ردها عنى وقال فلان كذبت بل للهبة لي فالقول قول المقر وفي القياس لقول المقر والمقر له وهو قولهما رجل قال لفلان علف درهم من ثمن متاع او قرض ثم قال هي زيوت او بنهرجة لا يصدر وصل لم فصل عند هان وصل صدق وتقول لفلان علف درهم زيوت ولم يذكر السبب اختلف المشايخ رح فيه على قول أبي حنيفة رح وتقول غصبت منه الف درهم او ادعنى ا لعن درهم وقال المديون انه قضيت الف درهم الا انها زيوت صدق وصل لم فصل وتقول في هذا كله الف درهم الا انه ينقص منه كذا ان وصل صدق وان فصل لا كالاستثناء ولو فصل بانقطاع عن أبي يوسف رح انه يصح اذا وصل بعد ذلك وعليه الفتوى قول ما ع وله على رجل مائة درهم وله ابنان فقال احدهما قبض لي منها خمسين لاشي بالمقر والمدين الاخر على المديون خمسون درهما جنس آخر وفي ليعون رجل قال لاخر غصبتك الف درهم ويحجب فيها عشرة الاف درهم وقال المقر قدامي عليه القول قول المصوب منه وتقول لا بل غصبتني عشرة الاف كلها القول قول المصوب رجل صب زيتا او دهنا الرجل بمعاينة الشهود فقبل لم صبيته فقل وقعت فيها فارقة وماتت القول قوله لانه يتكر الضمان والذي يسع للشهود ان يشهدوا على نصب فحسب ولا يسعهم ان يشهدوا على انه ليس بخمس قوعدا لي رجل يطون بالسوق بالعم فاستهلك لحمه ثم قال هو مبيعة لا يصدر وللشهود ان يشهدوا على كونه ذكبة بحكم الحال وقعت المسئلة واختلف الامم واقول لقاضي الامام رح انه لا يضمن قلت له هذا يشكل بمسئلة الاستحسان وتقول رجل اثم قال انه ارسل لا يقبل لك منه هذا في الاستحسان قال لو صدقنا في ذلك يودي لي فتح باب العدان لا العداوة بين الناس متحققة وامر الدم عظيم بخلاف المال فكذلك لو قال قتلته لانه قتل لي لا يسع ذلك منه وفي الاقضية الوصى اذا قال قبضت كل مال لفلان الميت على الناس فجاء غريم وقال للوصي ان دفع اليك كذا درهمما وقال الوصى ما قبضت منك شيئا القول قول الوصى مع يمينه والوكيل بقبض المدين الوديعة والمضاربة على هذا وفي المنتقى رجل له امه اقترانه وطبها فاشتراها ابوها وابنه لم يخل له وطبها ولو اقرب ما اشتراها الاب والابن لم يصدق قياسي ويصدق استحسانا ان كان مأمونا عليه وتقول اصل قال نعم اني هذا الالف فلان وهي لفلان وادعى الالف كل

واحد من هاتين المذاهب للذاهب ولودفع الى رجل بقضاء لا يضمن بغير قضاء يضمن لو بدى فقال هذه الالف لفلان ثم فها الى فلان
فهي المقررة الاولى لو دفعها اليه بغير قضاء لا يضمن عندنا يوسف ر خلافا للمذاهب ولو قال هذه الالف لفلان فلو قال فريضها
فلان رجل خروا دعاها كلاهما فهي للاول للمقرض عليه الف درهم ولو قال هذا العبد الذي في يدي لفلان باعني
فلان بكذا فانكر صاحبه لعبد الاذن بالبيع فالقول قوله مع يمينه وبإخذ العبد والثاني يأخذ الثمن من المقرض كذا
المقرض على هذا اذا قران هذا العبد لفلان غصب المقرض من فلان فانه يدفع الى الاول ولا يضمن للثاني
بخلاف ما تقدم اذا قراناه اقتضى من فلان الف درهم كانت له عليه وبضمانه فقال فلان اخذت مني هذا المال
ولم يكن لك على فريض والمقرض من بعد ما يحلف المقرض انه لم يكن عليه شيء واجناس هذا قد ذكرناهما من الجامع
الصغير رجل قال لاخرنا عبد لله فقال لاخر لا ثم قال بل انت عبد لي فانه عبده ولا يكون يفيد شيئا بخلاف مستحالة
الجامع الصغير كان الرق لا يبطل بغير المولى متا الا قرار بالدين والعين يبطل بالتكذيب في لطلاق والعتاق لا يبطل بان
ردوا ولو كان في يد رجل عبد فقال واليد لرجل هو عبد له يا فلان فقال لا ثم قال بلي هو عبيدي فقال واليد بلي هو
عبيدي فهو لذي اليد ولو قال ذواليد فهو عبد له فقال لاخر بلي هو عبد له ثم قال بلي هو لي جاء بالبينة لم يقبل
للتناقض فاذا اقر الرجل بالرق لرجل ثم باعه حاز ولو ادعى العتق او ادعى انه كان حراما من الاصل لم يقبل للتناقض
ولو اقام البينة على عتاق البايع قبل البيع او على انه حر الاصل قيمته بينته استحسانا وان كان الدعي شرطا
في لعبد عندنا في حنيفة ركان القبض لا يعمد الى القبض رجل امرأة مجهولان لهما ابن صغير لا يتكلم اقر بالرق
على نفسها وعلى ابنتها حاز فان كان الابن يتكلم فقال لاخر في القول قوله وكوكان له امهات الاولاد والمديون
ياقراره بالرق لا يعمل في حكمهم لان اقراره ينفذ في حقه دون غيره المسائل في الاصل والله اعلم **الفصل**
الثالث في الاقرار في مرض وفي الاصل اذا اقر الرجل في مرض موته بدى لغير وارث فانه يجوز ان احاط
ذلك بحاله وان اقر وارث فهو باطل الا ان يصدقه الورثة فاذا اقر بين ثم بدى ثم مات في مرضه تقصا واصل ام فصل
ولو اقر بين ثم بدى فحاصا وعلى لقبه الوديعة او دين الصحة مقدم على الاقرار بالدين والوديعة في المرض
عندنا ولو استقرض في مرض موته او اشترى شيئا وغابت الشهود وغضب فانه يحاص غروما للصحة ولو قضى
دين احدهما ينظر ان قضى الدين الذي استقرض واشترى في مرض سلم له الا ترى انه لو ردها المستقرض او فسخ
البيع له ذلك اما اذا لم يؤد ومات ان كان عين ما استقرض وعين ما اشترى قائما وليس بركة الا هذا فانه بين
غروما للصحة والمرض للبايع انما يكون احسن بالمبيع اذا لم يسلم له المبيع اما اذا سلم فله بطل حقه في الاختصاص
كالمرتهن اذا اراد الرهن كان مساويا للسائر الغروما وفي المنتقى لو اقر في المرض الذي مات فيه انه باع عبده هذا فلان
في صحته وقبض الثمن له على ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث ولو اقر في المرض
ان هذا العبد لفلان كان مصداقا ولا يشبه الاقرار بالبيع هذا لان المشتري قد قران العبد كان في ملك المريض
والاقرار بالعبد كالاقرار بالدين والوديعة في المرض ولو اقر قبض ذلك له في المرض صدقت من الثلث في الجامع الكبير

رجل كاتب عبدالله في الصحة على ألف درهم ثم مرض فاقربا يستيفاه فهو مصدق وهذا بخلاف ما لو باع عبدا من
وارثته في صحته ثم اقربا يستيفاه الثمن في المرض فإنه لا يصح رجل قرني صحته أنه غصب من رجل جارية ثم قال
في مرض موته هي هذه ولا ماله غير هذا وعليه دين فهذا جائز وهو مصدق وكذلك لو قرني صحته أن يفلد عند ألف
درهم ودية ثم قال في مرض موته هي هذه ألف بعينها صدق واجعل صاحب الوديعة أولى من صاحب الدين وفي
الفتاوى لصغرى رجل قرنا مرأته بمهر ألف درهم وقد تزوجها على ألف في مرض موته ومات ثم أقامت الورثة البينة أن
المراة ذهبت مهرها من زوجها في حياة الزوج لا يقبل والمهر لازم بالقرار بدونه المرأة إذا اقرت باستيفاء الصدق من زوجها
في مرض موته كما بعد الطلاق إن طلقها بأشياء انقضت عند طلاقها ولم ينقض صح وان كان الطلاق رجعا وانقضت عند طلاقها لم ينقض صحها
في الطلاق الرجعي لا يصح وفي التجريدان طلقها قبل الدخول بها وقد اقرت باستيفاء المهر من زوجها وهي مريضة ثم ماتت
فإن في ذلك بين عزما أنها لا شيء على الزوج من المهر ولا يضاريا لغرماء بنصف المهر ولو كان دخل بها واقرت بالاستيفاء
ثم طلقها وانقضت عند ما حقت مائتة وقد طلقها بأشياء قد اقرت باستيفاء المهر فأصحاب دين الصحة أولى حتى
يستوفى حقهم ثم ينظر إلى الباقي فحصل للزوج الأقل مما اقرت له بالاستيفاء وما تصيبه من الميراث وفي ليعون لو أن
مريضا ادعى على رجل مالا وأثبتته وإبراء لا يجوز براءته إن كان عليه دين ولو أبرأ الوارث لا يجوز براءته سواء كان عليه
دين أو لم يكن ولو أنه قال لم يكن لي على هذه المبلغ المطلوب شيء ثم مات جازا لأقراره في تقضاء ولا يقبل من ورثته بينة على هذا
المطلوب بدلالة فيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز إقراره وفي آخر الجامع الكبير في الأبواب المتفرقة بعد كتاب السرقه
في باب ما يجوز للقيم أن يفعله لو كان للغلام على لو اقرت دين من ميراث أمته فاقربا بقبضة من أبيه لم
يصدق وإن كان مازدا ولو اقر لا جنبي صح وكذلك لو اقرته ليس لامه على أبيه شيء صح بخلاف ما لو أبرأه أو ذهب في جيل
الخصاف لشمس الأئمة المحلوا في رحمة الله في باب الوصي الوصية المريضة إذا قالت ليس لي على زوجي صدق ولا
حق لا يبرأ عندنا وعندنا شافعي رحمه الله وكذلك المريض إذا قال لم يكن لي على فلان شيء قط يجوز أن كان عليه
دين صحه ولو اقر باستيفاء دين الصحة في المرض يصح سواء كان عليه دين من الصحة أو لم يكن أما إذا اقربا يستيفاه
أدائه في المرض لا يصح إن كان عليه دين الصحة وإن لم يكن عليه دين الصحة جاز وفي ليعون رجل مريض يوما ويصح
يوما مريض يوما ويصح يوما فإقراره بدين هل يصح يأتي في كتاب الوصايا أنه هل يشترط كونه صاحب الفراش
١٤٨ الفصل الرابع في الأقرار للوارث وفي الأصل لو اقر المريض بدين لوارث فلم يستحق صلوة عزوارث صح
صورتها أو أخيه بدين ثم ولد له ابن ولو اقر لعزوارث ثم صار وارثا عند الموت إن كان بسبب القرابة لم يصح
صورتها أو لابن كافرا سلم عند موته ولو كان لمولى المولات أو لاجنبية فصارت زوجته لم يبطل قراره بخلاف ما لو
ذهب لها في مرض موته أو وصى بها بوصية ثم تزوجها ثم ماتت أنه يبطل لهبة والوصية أأقرار يقبض الدين من الوارث
لا يصح إذا كان في مرض الموت المريض أو القر لرجل بال فوات المقر له ثم مات المريض وارث المقر له وارث المقر
لا يجوز إقراره عند أبي يوسف ثم رجع وقال يصح بلا إقراره هو قول محمد روى عن هذا الخلاف لو اقر لعبد للأجنبي

وهما وتصدت بالمجان وهكذا في الفتاوى بصغرى عن ابى حنيفة رحمه الله وكيل بالمعاوضات دون التهاون في النوازل
لوقال له وكلتني في جميع اموري فقال له طلق امرأتك او وقتت جميع ارضك الاصح انه لا يجوز هكذا في ادب القاضي
الخصاص من قولوا نحن ماله في عملة املاكه او في نفقة عياله هل يرجع عليه بذلك قيل ينبغي ان يرجع على الوكيل بما اتفق
في عملة الاملاك وما اتفق على هذه ان كان قال له جائز ما صنعت نوع من امر في لروضه رجل قال لا خير في ذلك امر
ما لي اليك يصير وكيلاني حفظ ماله لوقال فرضت امر لي اليك فقال بعضهم هذا باطل قال بعضهم هذا الاول سوء
ويصير وكيلاني بالحفظ لوقال فرضت اليك امر مستغلي له مستغلات اعطاه الناس صار وكيلاني بالتقاضي قبضها او
لوقال فرضت اليك امر ديون صار وكيلاني بالتقاضي قبضها لوقال له فرضت اليك امر ديون صار وكيلاني بالحفظ والرجوع
والتمتع لوقال فرضت اليك امر مالي صار وكيلاني بالحفظ ولا تناف غيرهم ولوقال فرضت اليك امر مالي صار وكيلاني بالطلاق
ويقتصر على المحض لو لم يقل هكذا ولكنه قال لرجل امراني طالق ان لم يتبع ثوب هذا يصير وكيلاني ايضا رجل اشترى بخمسة
فقال له رجل يلك درهم سو وارم فقال نعم يصير وكيلاني جنس اخر في الغزل وفي شرح الطحاوي تعليق الغزل للشرط
باطل في تعليق الوكالة بالشرط جائز متعارف كان او غير متعارف وقد ذكرنا كذا المستقلين في كتابنا البيوع وفي النوازل لوقال لوكيل لي اني ابيع
الوكالة فقلت ردت الوكالة ينزل كذا لو لم يقل لوكيل لي ابيع لوكالته كن لوكيل في اقل ردت الوكالة علم المكيل ينزل في اقل تمتنى رجل في كل جلا
بيوع عبد او خصه او فاقضى بين ثم قال له لا املك وكلتني بشئ فقد عرفتها وانك قال هذا اخراج منه له من الوكالة وفي الفتاوى بصغرى
اذا وكل من جلا وكالة معلومة بالشرط ثم عزله قبل وجود الشرط عند المكيل لا سبب له الا يصير عند محمد يصير وعليه الفتوى
وفي النوازل رجل وكل رجلا بان يطلق امرأته ان لم يرجع من هذا السفر الى وقت كذا اخرج الى السفر بعد ذلك كتب
اليه اخر حثك من الوكالة قال نصير بين محبي رخرج من الوكالة وقال محمد بن مسلمة ر لا يخرج وفي فتاوى النسفي
امراة وكلت رجلا بان يزوجه من نفسه بعد انقضاء عدتها ثم عزله في عدة اختلعت المشايخ رحمهم الله فيه والزوج
لوكيل رجلا بطلاق امرأته بطلبها ثم عزله المختارانه ينزل في فتاوى هل سرقند لو كان التوكيل بسؤال الخصم
لا يملك عزله وفيه ايضا لوقال لاخر كما عزلتك فانت وكيل ثم قال له كما عزلتك وكيل فقد عزلتك اختلعت المشايخ
فيه والمختارانه يملك اخراجه بحضور من الوكيل ما خلا الطلاق والعناق وما خلا توكيله بسؤال الخصم قال وسمعت
من الشيخ الامام ظهير الدين رحمه الله انه يحكى عن شمس الاسلام محمود الاوزجندى رحمه الله ينقل عن ابيه وجدنا
القاضي الامام عبد العزيز بن عبد الرزاق المرعشي رحمه الله يقول عزلتك عن الوكالات المطلقة ورجعت عن الوكالات
المعلقة فاذا قال هكذا ينزل ثمة يفتي ان الرسل رسولا ونهاه قبل تبليغ الرسالة يصح من غير علم الرسول امرأة قالت
لزوجها اذا جاء عند فلان فقل على كذا او قال لعبد لوكاله اذا جاء عند فلان فقل على كذا فنهاه قبل مجيئ الفدها ان التوكيل الى
عشرة ايام هل ينتهي بمضى العشرة فيه ر وايتان والاصح انه لا ينتهي وقد ذكرناه في كتابنا الطلاق مع اخواته في فصل الامر
باليد نوع منه رجل وكل رجلا ببيع عبده ثم باعه الموكل وكل رجلا بان كاتب عبده ثم كاتبه الموكل وكله بان
يهب عبده ثم وهبه او وكله بان يزوجه امرأة معينة ثم ان الموكل يزوجه او وكل رجلا بان يطلق امرأته فوطئ

هو انزال الوكيل في سياقه في مواضعها اذ اقامت الموكل او جرت من موطنها فخرج الوكيل من الوكالة واذا انزل الوكيل في العباد
بالسبب فالوكالة موقوفة عندل في حنيقة ربه وعند ههنا اذنة وحل الجنون المطبق شهر عندل في حنيقة ربه الكل في التجريد
وقال لواز كل رجلا ببيع شئ او شرائه وقال له اصنع ما شئت فوكل الوكيل رجلا بدين الله ثم ما عت الوكيل الا على الوكيل
الاسفل على كالتة وتما في هذا في فصل الوكالة بالشرعيات ولو اخرج الوكيل لذي كاه جاز ولو اخرج الموكل الذي هو
المال كان اخرج جاز ايضا سواء كان الوكيل الاول حيا او ميتا ولو اشترى الوكيل الثاني بعدما انزل الوكيل الاول هو
علم بعزله او لم يعلم والوكيل الاول دفع اليه الالف او لم يدفع فشرائه جائز على ربه المال كذا لو مات الوكيل الاول ثم
اشترى الثاني جاز وفي المنتقى عن محمد في رجل قال لا اخرجك وكيل في قضاء ديوني فوكل من شئت عندك فوكل الوكيل
ين لك رجلا فلو وكيل ان يخرج من الوكالة ان شاء ولو قال انت وكيل في قضاء ديوني فوكل فلانا بدين الله لو وكيل
للوكيل ان يعزله لانه صلا بمنزلة الرسول حينئذ سمي له الامر ولو قال للوكيل وكل فلانا ان شئت فوكل فلانا للوكيل
ان يعزله الا اذا وكل رجلا ببيع متاع الصبي ثم ما عت الاب والصبي انزل الوكيل اذا كان الاب اربط الصبي هذا عند
صحابنا الثلاثة في الاصل في باب الوكالة بالبيع والشراء وفي المنتقى رجل مر رجلا بشراء حنطة بعيها او ببيعها فجعلت ثقيلا
او سويقا فخرج من الوكالة **الفصل الثاني في التوكيل بالخصومة** وفي القضية الوكيل بالخصومة اذا
انزل الوكيل في مجلس لقضاء يصح في غير مجلس لقضاء لا يصح قال ابو يوسف او لا يصح اصلا ثم رجع وقال صح في مجلس لقضاء وغير
القضاء ولو وكله بخصومة غير جائز الاقرار عليه صح في ظاهر الرواية وانما يصح الاستثناء اذا كان موصولا واختار في القضية انه يصح موصولا
كان ومفصولا ولو كان التوكيل بمجال الخصم لم يستثنى الاقرار وموصولا صح ومفصولا لا يصح ولو كان له في كذا مخرج عند محمد في خمسة خلافا
لاب يوسف في القرض في غير مجلس لقضاء لم يصح عند ههنا الماد كذا وخرج من الوكالة كالا ب الوكيل اذا لم يصح اقرارهما لا يملكان بالخصومة
في تلك الحادثة المدعى عليه اذا وكل رجلا بالخصومة مع المدعي بطلبه لا يملك عزله لما ذكرنا ولكن هذا اذا عزله ببقية
الخصم اما انا كان بحضوره صح وقال بعض مشايخنا رحمهم الله لا يملك عزله الا اذا رضى الخصم بذلك لكن هذا خلاف
ظاهر الرواية التوكيل من غير رضى الخصم والموكل صحح في رواية الشيخ وعند ههنا يصح والفقهاء ابو الليث ركان يفتي بقولهما
وقال شمس الامنة الحلواني ر في ادب لقاضي لفتى محذرة في هذه المسئلة ان شاء افي بقول اب حنيقة ر وان شاء افي
بقولهما قال رحمه الله ونحن نفتي ان الراي في لقاضي فلما المريض والمسافر فمع توكيلهما او البكر والتائب المسلم والذمي
سواء في هذا وقال مشايخنا رحمهم الله في المحذرة يصح توكيلها من غير رضى الخصم وفي ادب القاضي لشمس الامنة الحلواني ر
المرأة التي خرج في حوائجها ليست بخدرة التوكيل بالخصومة توكيل بقض الدين عند أصحابنا الثلاثة ر وقال زفر
لا يكون توكيلا بالقض وقال لصدا الشهد ر في الجاهع الصغير لا يفتي بقول أصحابنا في هذه المسئلة والفتوى
على قول زفر وفي نواز اختار الفقيه ابو الليث رحمه الله انه لا يملك القبض قال وهكذا اختار المتأخرون وبه نأخذ وكذا
الوكيل بالتقاضى ليس للوكيل بالخصومة ان يصالح اذا وكل صبي بالخصومة وهو يقبل فهو وكيله ولو وكل رجلا
بقض الدين فاقام الغريم البينة انه قضاة المطلب قبلت وعند ههنا لا يقبل بناء على ان الوكيل بقض الدين يملك بالخصومة

عندما يجتنبه روعه ولا يملكها المسائل عشرة منها الوكيل يقبض الدين وقد ذكرنا ذمتها الوكيل يقبض لعين وليس له ان يحاصم بالاجماع وهذه الوكيل بالخصوص هل يملك قبض الدين وقد ذكرنا الوكيل بالملازمة ليس له المخاصمة والقبض والوكيل بالقسمة والوكيل باخذ الدار بالشفعة والرجوع في الهبة فله ان يحاصم او يقبض الوكيل برد الغصب يحاصم ويحلف المأشرا الوكيل بالحفظ فليس له المخاصمة الكل في شرح الغشاق وفي الفتاوى لصغرى لوقال رجل لاخو وكلت بالخصوص في كل حق له قبل هل بلد كذا فهو وكيل بالخصوص في كل حق له قبل هل تلك البلد يوم التوكيل ما يهدف استحسانا ولو قال وكلت بالخصوص قبل فلان يصير وكيل بالخصوص في كل حق يكون موجودا يوم التوكيل تجل كل رجلا بخصوماته واخذ حقوقه من الناس على ان لا يكون كمالا في يدى عن هذه الموكل فثبت الوكيل له المال ثم ان المصدى عليه برئ الدفع لا يسمع الدفع على الوكيل **الفصل الثالث في وكالة يقبض الدين في المنتقل الوكيل** يقبض الدين اذا قبض الدين ثم حضور وكيل خرب قبض الدين ليس له ان يقبض من الوكيل ولو وكل ثانيا يقبض كل شيء له ان يقبض من يد الوكيل وليس للوكيل الاول ان يقبض من الثاني شيئا ولو وكل يقبض ارفقا وكلت يقبض اراثي في موضع كذا في يد فلان فقبض الوكيل ثم وكل خرب عدة بمثل ما وكل به الاول في قبض هذه الدار بعينها فان كان الاول قد قبض الدار قبل ان يوكل الثاني فالثاني ان يقبضها من الاول وان وكل الثاني قبل ان يقبضها الاول فليس للثاني ان يقبضها والشيء الذي يعينه لا يشبه ما ليس بعينه في الاصل لو وكيل يقبض الدين ليس له ان يوكل غيره ولو وكل رجلا يقبض كل دين له ثم حدث له دين فله قبضه استحسانا او تها لولو وكل يقبض غلة الدار يتناول له احدث الوكيل ان يقبض الدين لا ينفردا حدهما ولو قبض احدهما لا يبرأ المطلوب حتى يصل الى الاخر والوكيل بالقبضاء الدين لا ينفردا حدهما قياسا وينفردا استحسانا وفي سرقة الجاع الوكيل يقبض الدين اذا وكل من في عياله جمع حتى لو قبض هلاك في يد لا يضره لو قال الموكل خذ هذا المال يا فلان او انت يا فلان فادفعها الى فلان فليهما قضى حاز قياسا واستحسانا واخوات هذه المسائل في الفصل السابع المديون اذا قال للوكيل لا آمن محمد الطالب اذا حضر فضمن لي ما يقبضه الطالب مني فيضمن جميع وكذا لو لم يضمن ولكنه قال قبض منك على ان ابرئك من فلان فاكثر الطالب قبض المال من المطلوب له ان يرجع على من اخذ منه وان كان يصمدق باهانه وكيل وكذا الاب اذا قال للفقير خذ قبض المهر قبض منها على ان ابرئك من مهر بنتي فلو رجعت على الزوج فالزوج يرجع على الاب وفي شرح الطحاوي في كتاب الدعوى رجل قال لاخو وكلني فلان يقبض ماله عليك من الدين لا يتخلوا ما ان يصدق المديون او يكتبه او سكته فان صدقه يجبر على ان يدفعه اليه وليس له ان يسترد بعد ذلك وان كذبه او سكته لا يجبر على دفعه لكن لو دفعه مع هذا ثم اراد ان يسترد ليس له ذلك بعد ذلك ان جعل الموكل ان التراب وكالة مضى لامر وانكر الوكالة باخذ اذنه من الغريم والغريم يرجع على الوكيل ان كان قائما وان استهلكه يضمن مثله وان هلك في يدك ان صدقه لا يرجع عليه وان صدقه وشرط عليه الضمان او كذبه او سكته يرجع ثم اذا رجع الموكل على الغريم ليس له ان يرجع على الوكيل ثانيا ولو اراد الغريم ان يحلف بالله ما وكلته كان له ذلك وان دفع عن سكوت ليس له ان يحلف الطالب بجماع

عاد إلى القصد من ذلك فخرج عن مجور ليس له ان يحلف الطالب سواء عاد إلى التصديق او لم يعد لكنه يرجع على الوكيل
 والموكل ان يحلف الغريم في الجحود والسكوت باسمه ما تعلم انه وكله ان حلف مضمي لا مروان نكل الاضمان على الوكيل
 وان شاء لم يحلف الغريم لكن يحلف الطالب باسمه ما وكله فان حلف استقر الضمان على الوكيل وان نكل رجعا إلى
 على الطالب هذا اذا ادعى انه وكيل في هذا كل مؤا للدين وأما في الوديعه اذا قال لفلان عندك وديعه وكنى بقضها
 فصداقه المودع ثم امتنع من دفعها اليه له ذلك لانه اقرار في ملك غيره وهو الوديعه وقل للدين ملك نفسه فان قال
 لم يوكني ولكن ادفع الي لدين فانه سيجبر يقبض على ضمانه ليس له ان يدفع الدين ولا الوديعه وان دفع صار ضمانا لا
 يرجع على المدفع اليه وان شرط عليه الضمان في المنتقى اذا علم المديون انه ليس بوكيل بالقبض مع هذا دفع المال
 عنده بمنزلة الوديعه للدفع ان اراد قبضه قبل ان يقدم الغائب له ذلك ان ضاع في يده المدفع ان ضاع من مال
 المدفع لم يكن على لقابض ضمان فان قدم الغائب فاجاز القبض ان ضاع بعد الاجازة كان من ابطال نصا كان وكيل
 بعد قبض المال فيه ايضا جيل له على رجله لغيرهم وضع وكل اخري قبضها منه واعلم ان له عليه وضع لقبض
 الوكيل منه الف درهم غلة وهو يعلم انها غلة لم يخر ذلك على الاخر ولو ضاعت في يده الوكيل ضمنها الوكيل لا يلزم
 الا مرشع ويرد هاديا خذ وضحا فان ضاعت في يده فكانها ضاعت من يده لا مروا لا يرجع بشئ في قياس قول ابى حنيفة
 رجل استقرض من رجل الف درهم وقال دفعها الى رسول فلان فقال المقرض قد دفعتها وقال الرسول قد قبضتها
 منه ورجل المستقرض ان يكون المقرض قد دفع لا يلزم المستقرض شئ في لانتضيه لو اخر قبضا الدين فقال قد قبضت
 وفلان غائب فانكرا امر او اقرضا كذا في كتاب القضاء في الفصل الثالث اخر الفصل **جنس اخر** وفي الاصل
 الوكيل يقبض الدين من اجل انما وجب عليه من جنس الدين المطلوب وقعت المقاصة والوكيل يقبض الدين
 اذا وهب الدين من الغريم او ابراءه او ارتجى به لا يجوز خلاف الوكيل بالبيع ولو اخذ به كفيلا جاز فلما امره المديون
 باخذ الرهن فقال خذ هذا رهنا حتى اعطاك المال ان ثلاثة ايام نهائا لو هن الاضمان على الوكيل وكذا الوحي
 واخذ الرهن في الورثة كلهم كبار في الاجناس في كتاب الرهن ولو اخذ به كفيلا على ان ابراءه لا يجوز لانها حوالة والوكيل
 يقبض الدين له ان يقبل الحوالة الوكيل بقضا الدين اذا دفع الدين بغير يمينه ولا كتابة براءة لا يضمن الا اذا قال لا تدفع
 الا بشهود ووقاله لو كمل شهدت ان الموكل يقول قول الوكيل لو كمل اذا دفع المال في الطالب ثم دفع الوكيل ان علم بدفع
 الموكل ضمن بالادلاء في المنتقى بومات الطالب لم يعلم الغريم فدفع المال الى الوكيل لا يبرأ وله ان يسترد له ولو علم بموته
 ليس له ان يضمن الوكيل ان ضاع عنه وبعد فمهره يضمنه وكذا لو وهب الطالب مال او ابراءه ثم دفع الوكيل ضمن ان علم
 به ويرجع الموكل على الطالب ان لم يعلم الوكيل لا يجوز ان يكون الواحد وكذا في القضاء والانتضاء وغيره الوكيل يتقاضى
 الدين قبضه من غير رضاء الخصم ولا ينزع هذا الوكيل بومات المطلوب ما ينزع بومات الطالب ولو قال الوكيل كنت
 قبضت المال حال حيوة الموكل بسلمته اليه لم يصدق الا بحجة فان احتال الطالب المال على ابراء المطلوب
 ليس بوكيل ان يقبض المال من المحتال عليه فان قولا للمال على المحتال عليه وعاد الدين الى الجليل فالوكيل على كايته

فلما اشتد على الموكل بالمال عبداً فاستحق ارضاً بالعيب بطريق الفسخ من الوكيل على كالتة ولو اخذ الطالب كفيلاً ليس للموكل ان يتقاضى تكفيل ولو وكل جليلاً بقبض دين له على ابله لوكيل وابنه وعبده او كل من لا يقبل ثم اهدته له اذا قال قبضت فله عند القول قول الوكيل وقوله من عبداً اذا كان على عبده يرجع في كتاب المأذون لا يرجع التوكيل بقبض الدين من عبده عليه دين او لفتاويل من عبده يعني عبداً بن الوكيل الوكيل بقبض الدين يملك قبض بعضه الا اذا قال له لا تقبض الا جميعاً الكل في الاصل وفي الفتاوى لصغرى اذا وكل المدين ببراءة نفسه صح ولو وكل بقبض الدين من نفسه او من عبده لا يرجع والله اعلم بالصواب **الفصل الرابع في الوكالة بالبيع وفي التجريد الوكيل بالعقود ينقسم الى قسمين** منها ما لها حقوق يقبل لفصل عن المحكوم كالبراءات والاغسرة والاجازات والصلح الجارى مجرى بيع الوكيل اصل في الحقوق حتى يطالب بالثمن فيطالب بقبض البيع ويرى بالعيب منها ما لا يقبل لفصل عن المحكوم كالنكاح والصلح عن ماله من الخلع والكتابة والعتق على مال الصلح عن انكار الوكيل فيه بمنزلة السفير لا يتعلق به شيء من حقوق العبد حتى لا يطالب تسليم البديل والمنكوحه والوكيل بالهبة والصدقة والاغارة ولا يلاع والرهن اذا قبض ففعل ما امر به ليس للوكيل ان يرد شيئاً من ذلك الى يده ولا ان يقبض الوديعة والعارية والرهن ولا القرض من عليه وكذا لو كان وكيله بالاستعارة والارتهان والاستيها ببالحكم والحقوق يتعلق بالموكل وكذا الوكالة بالشركة والمضاربة والتوكيل بالاستقراض لا يثبت الملك للامر في الاستقراض اذا ابلغ على سبيل الرسالة فيقول ارسلى فلان ليك لتستقرض منك كذا وفي الجماع الصغير قبا عين رجلين باعاه من رجل ضمن كل واحد منهما الثمن بالآخر لا يرجع لهما ما صفتين بين كل واحد ثمن كل حصه ثم ضمن كل واحد منهما صاحبه صح والوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن للموكل لا يرجع بخلاف الوكيل بالنكاح من جانب المرأة اذا ضمن المهر بها بخلاف ما لو باع الامر بنفسه ثم وكل وكيله بالقبض فضمن الوكيل الثمن للامر صح هذا في الجماع الكبير في كتاب الوكالة في باب ضمان الوكيل وفيه وكيل البائع لو اصيل عليه الثمن بان احواله الامر على الوكيل علون يبرأ المشتري لحواله باطله ولا يبرأ المشتري ولو صالح الوكيل البائع على جارية له بعينها جان ويبرأ المشتري وهو متبرع ولا شيء له على الامر ولا على المشتري لو صالح على جارية علون يكون الثمن الذي للمحلى المشتري للوكيل البائع لا يجوز وهو مملوك الدين من غير من عليه الدين ولو ان الوكيل البائع احواله الامر على المشتري ففي وكالة وليست بحواله لانه لا شيء للامر على الوكيل ولو دفع المشتري الثمن الى وكيل البائع او الى الامر يبرأ ولو فسخ الوكيل البائع المشتري بعد ان كان لا يدفع الثمن الى الامر فله ان يمتنع من دفعه فان دفعه عليه مع هذا يبرأ احتسناً ولو امر الوكيل بالبيع وقال لا تدفع المبيع بعد البيع حتى تقبض الثمن فدفع الوكيل قبل قبض الثمن جاز عندنا خلافاً لا يوسع به وهو مسئلة الوكيل بالبيع اذا قال وسياتي هذا اذا دفع الامر بالمبيع الى الوكيل اما اذا لم يدفع فجاء الوكيل فاخذ المبيع من الامر ليس للامر ان يمتنع من الدفع قبل نقد الثمن بل يجبر عليه ولو كان المبيع مدفوعاً الى الوكيل لكن الامر اخذ المبيع من المامور فاراد الماموران ياخذنه من الامر ويدفعه الى المشتري قبل نقد الثمن ليس له ذلك ولو لم يكن المبيع مدفوعاً الى الوكيل ولم ينهجه عن الدفع قبل نقد الثمن فاخذ الوكيل من يبيع الامر بعد ما باع فله ان يرد الوكيل

لا يضمن لو اخذ من بيت الامر قبل ان يمنعه وقد نهاه عن القبض فهلك في يده ضمن ولو لم يهلك حتى باعه حاز
 فلو مات قبل ان يدفع الى المشتري لا تنتقل البيع الكل في الجماع **جنس** اخرج في كالة الاصل في باب القيام
 على الدار الوكيل بالبيع لو باع من عبده الماذون او مكاتبه لا يصح بالاجماع ولو باع من ابنه الصغير لا يجوز بالاجماع ولو
 باع من ابنه البالغ او من ابنه اوكل من لا يقبل شهادته لم يجز عندنا بـ حنفية ر و عندنا يجوز وفي المضاربة من الاصل
 بالبيع من هؤلاء لو كان يمثل النية يجوز وفي الاصل في باب الوكالة بالبيع والشراء الوكيل من اب الموكل
 وابنه او مكاتبه او عبده المديون جاز وكذا وكيل العبد لو باع من مولاة وفي بيع الاصل في باب الوكالة بالسلم
 اذا عقد الوكيل بالسلم والسلم وقبض الامر المسلم فيه صح ولو قال الموكل المسلم صح لانه لو ابراءه بغير شيء صح ولو
 امتنع المسلم اليه من دفعه الى موكل له ذلك حتى فتاوى بقاله لبايع اذا ابراء الموكل عن الثمن صح كذا روى عن محمد
 والوكيل بالبيع ان يبيع بالنسيئة ويأخذ بالثمن هنا يأخذ كفيلا اما الحوالة والاقالة والخط والبراءة والقانون بدت حقه
 يجوز عندنا وايضا من عندنا يوسف رح لا يجوز الوكيل بالبيع يملك الاقالة حتى لو باع ثم قال لزم الثمن للموكل والوكيل
 بالشراء لا يملك الاقالة بخلاف الوكيل بالبيع والوكيل بالسلم والوكيل في الوكيل في الوكيل في الوكيل في الوكيل
 ما صنعت من شيء فهو جائز يملك الحوالة بالاجماع والاقالة على الخلاف المذكور وكذا لو ابراء الوكيل المشتري عن الثمن
 صح عندنا لكن يضمن من هذا اذا لم يقبض الثمن اما اذا قبض فلا يملك الخط والاقالة والوكيل بالبيع لو احال رجلا على
 المشتري ليأخذ الثمن ثم قال لا يصح كالأستوفى هذه اذا كان للتمثال له على وكيل المحيل دين فيصير قايضادين نفسه
 فيضمن للموكل فاذا اقال راد اسقاط الضمان عن نفسه فلا يصح اما انما يمكن عليه دين فحق كالة فلا يمنع صحة الاقالة
 عندنا وفي موضع ثقة الوكيل اذا قبض الثمن ثم قال للمشتري هبت منك الثمن او حططت ان اضاف الى المقبوض
 بان قال هبت منك هذا الثمن لا يصح بالاجماع وان اطلق فقال وهبت منك ثمن هذا العبد فهنا وما لو كان قبل
 قبض الثمن سواء وفي وكالة الاصل في باب الوكالة بالاجارة الوكيل بالاجارة اذا اجر ثم فسخ يصح على الامر ولو فسخ
 بعد مضى مدة لا يصح وكذا لو قبض الوكيل الاجر لا يجوز سواء كان الاجر دينيا او عينيا ولو ناقض وكيل المستاجر بـ الارض
 بالاجارة ولا رخص في بدلها اجر جانفان فعها الى الوكيل والى موكل لم يجز استحسانا كافي الوكيل بالاجارة وفي كتاب الوكالة
 في باب القيام على الدار الوكيل بالبيع يملك البيع بالنسيئة وفي المنتقى قال ابو يوسف رح هذا اذا اكلن للفقهاء فان كان
 للمحاجة لا يجوز كالمراة اذا دفعت غزا الى رجل يبيعهها لها قال هذا على ان يبيعه بالنقد وبه يفق هذا اذا باع بما يبيع
 الناس فان طول المدة لا يجوز قال الفقيه ابو الليث رح والفتوى على قوله ابو يوسف رح ولو قال لا تبع الا بالنقد فباع بالنسيئة
 لا يجوز ولو قال بعه بالنسيئة بالثمن فباعه بالنقد لم يجز وفان باعه بأقل من الف لا يجوز وفي الاصل في باب الوكالة بالبيع
 والشراء الوكيل بالبيع اذا باع النصف ثم النصف يجوز ولو باع النصف لا غير فذلك يجوز عندنا بـ حنفية ر وعندنا هما
 لا يجوز والوكيل بشراء عبده اذا اشتري نصفه لم يجز الا ان يشتري له باقي قبل ان يعتصم الوكيل بالبيع اذا كان صبيبا ان كان
 مازونا فالهبة عليه استحسانا وان كان محجورا فعلى الامر وكذا في العبد المحجور الامر اذا قال للوكيل اخرجك من الوكالة

فقال بعته امس لا يصدق ولو قال لو كمل ولا بعته من هذا وهو يدعيه فقال لو كمل عزه لا يصدق الامر لو كمل يبيع
العبد لبايعه منه لا يجوز ولو باعه من يايه او ابنه يجوز ان عتق في الزيادة في باب لا امر بالبيع وشروط الخيارات لو كمل
اذ اخذ العبد مولا من خالف الى خيره في الجنس بان وكله يبيع عبدا باللف درهم فباعه بالف ومائة ينفذ ولو وكله يبيع عبدا
باللف درهم فباعه بمائة فينار لا ينفذ عليه وان كان خيرا ولو امره بان يبيعه برهن ثقة او بكفيل ثقة فباعه بغير رهن فكفيل
لم يجوز ولو اختلف في اشتراط الرهن في الكفالة في القول قول لو كمل وكذا لو قال له الامر ولو قال له بعه بشهود فباعه بغير شهود
جاز ولو قال له لا تبع الا بشهود او قال حتى يشهد فباع بغير شهود لا يجوز ولو قال له بعه في هذا السوق فباعه في سوق اخرى
جاز ولو قال له لا تبع الا في هذه السوق فباع في سوق اخرى لا يجوز ولو قال له بعه من فلان فباعه من غيره لا يجوز ولو
الوكيل يبيع العبد انا قال بعته من هذا وقبض الثمن هلك في يدي لارعاها المشتري مع ذلك ماله الامر فقال ورثته لم
تبعه وقال لو كمل بعته وقبض الثمن هلك عند ي صديق له المشتري ان كان العبد هالكا القول قول لو كمل استحسان
ان كان قائما لا يصدق الا ببينة يقوم على لبيع في حيوة الامر فلا لبس الاول من كالة الجامع اذا قال لما مو بيع الجارية
بعد ما قبضها بعته وقبض الثمن سلمت الى المالك او هلك عندى قبل قوله في براءة ذمة المشتري لم يلزمه شيء فلان
وجدا المشتري به عيبا فرتد الاشياء على الامر ولكن يباع الجارية ويوفى ثمن المشتري بالنقصان على الوكيل فان فضل شيء فهو
للامر فان كان للاخر لم يرد فع الجارية الى الامر فادعى لما مورثه باعها وقبض الثمن هلك او دفع الى الامر وانكر المالك
له حبس المبيع حتى يستوفى الثمن فيقال للمشتري ان شئت فادفع اليه الفاء اخرى فان شئت فلتنقض البيع والوصى اذا اقر
بالبيع وقبض الثمن بلغ اليتم وانكر البيع او قبض الثمن خاصة فهو مصدق في حق البراءة ودون التزام التسليم شيئا الكل
فلا لجامع وفي الاصل لو كمل بالبيع المطلق اذا باع بالخيار له او للاخر جاز ولو قبل بخيار الرؤية او الشرط جاز على الامر وكذا الرد
بالعيب قبل القبض وفي الجامع الصغير لو كمل في بيع اذا باع وقبض الثمن او لم يقبض حتى جدد المشتري بالمشتري عيبا فرتد
على الوكيل ان كانت الترتيب قضاء القاضي بالبينة او بالقول يكون مائة اعلى الموكل وان كان الرد بالاقراء يكون رد اعليه ولكن
يخصم الموكل فقد ذكرنا تمامه في كتاب البيوع رجل بكل رجل يبيع امته ثم باعها بنفسه يتعزل الوكيل وكذا لو وهبها وسلمها
وكذا لو استولدها او كاتبها او ورثها او اجرها لا يتعزل وكذا لو استقدها او وطئها وفي البيوع لو عادت اليه فسخطا له و كمل
او يبيعها ولو عادت اليه بملك جديد بشراء او ارم او رديع ببعلا ليقبض بغير قضاء لم يكن لا وكيل يبيعها الوكيل
بالبيع المطلق اذا باع بيعا للسله الا يضمن بالبيع والتسليم ولو كمل ان يسترد الماصور بالبيع الفاسد اذا ان بالبيع الجائر
حازا مستحسنا وقال محمد لا يجوز فاسا قلل لامام السرخسي الاصح انه لا يحوز بالاجماع ولو امره ان يرد وجه امره بغير شهوة فزوجها
بشهود جاز على الامر عتلا بخنيفة وم وعددها لا يجوز جنس اخر وفي الفتاوى لا يصغرى رجل بكل رجل يبيع عبدا فوكمل
الوكيل لاخر ان قال له الموكل ما صنعت من شئ فهو جائر صحيح الوكيل فالا فلا وفي الاصل في باب وكالة العصبى والمخون لو وكل
رجلا بقبض الدين قال له اصنع ما شئت فوكمل الوكيل اخر قال له اصنع ما شئت او ما صنعت من شئ فهو جائر لا يملك
الوكيل لثان ان يوكل ثالثا وكذا في شفعة الاصل في باب وكالة بالشفعة هكذا وفي الاصل قضية السلطان اذا قلل من رجلا

القضاء واجاز له الاستخلاف ثم ان القاضي استخلف رجلا واجاز له الاستخلاف فللمخليفة ان يستخلف ثم و تم الوكيل
 بالخصوصية والوكيل يقبض الدين والوكيل بالبيع سواء وكلا يسمع الدعى من وكيل الوكيل فكذلك من وكيل وكيل نصي فلو
 وكل رجلا بالبيع ولم يقل له اعمل براك لا يصح توكيله ببيع الوكيل لثاني مع هؤلاء باع بحضرة الوكيل الاول جاز في الجامع
 الصغير والعهد على الوكيل لثاني في التحيل الوكيل الاول ببيع بحضرة الموكل لعهدا على الوكيل بحضرة الموكل غيبته سيم
 ولو باع الوكيل لثاني بغيبة الوكيل الاول ولم يقل له اعمل براك ان اجاز الموكل جاز فان لم يجز ان بين الثمن جاز ولا لا
 وفي النوازل لو وكل رجلا بان يطلع امرأته فطلقها رجل اخر بحضرة الوكيل وكان غائبا لجاز لا يجوز كذلك العتاق والخلع
 والكتابة والنكاح وفي المتن قال محمد بن النكاح والخلع والكتابة كالبيع بخلاف الطلاق وهكذا ذكر في العمود فلو وصى
 الوكيل الى اخره لموت فمئة كالتمويل الوكيل بالخصوصية كالوكيل بالبيع في هذا او كما لا يسمع الدعى من وكيل الوكيل فكذلك
 لا يسمع الدعى من وكيل الوصى بمنزلة الوكيل ههنا وقيل يسمع والسلطان اذا قلنا لقضاء رجلا واجاز له الاستخلاف
 ثم القاضي استخلف رجلا واجاز له الاستخلاف فللمخليفة ان يستخلف ثم و تم مسئلة وكيل الوكيل لا يوكل في شفعة الاصل
 ايضا في باب الوكالة بالشفعة بضع المسئلة في التمويل باخذ الشفعة اذا وكل بنظر هذه المسئلة مع التقليد الاول
 القضية ايضا وقيل هكذا ان قال ما صنعت من شئ فهو جائز اما اذا قال له وكل من شئت فثلاث ان يوكل وفي الفتاوى
 البقال في قوله واجاز ما صنعت له ان يوكل ايضا رجل وكل رجلا ببيع عبده فقال له ما صنعت من امر فهو جائز فوكل الوكيل
 اخرباع الوكيل لثاني من الوكيل الاول **ايحرج جنس اخر** الوكيل ببيع الدينار اذا امسك الدينار لنفسه وباع دينارا
 لا يجوز وفي كالة النوازل لا يدفع اليه دينارا يشتري به ثوبا فاشترى به ثوبا ثم نقد ما هو للامرجان والشراء لا مرد له
 الدينار وفي الاصل لو اشترى دينارا غيرهما ثم نقد دينارا الموكل المشتري للوكيل ويضمن بالموكل تأثيره بالنقد في الجامع
 الصغير الوكيل بالشراء يملك ان يقضى الدين من مال نفسه ثم يرجع في مال الموكل استحسانا لو تمام هذا في فصل
 الوكالة بالشراء وفي نوازل الوكيل بشراء عبد حيثى كذا انفق الدراهم على نفسه واشترى بامر من غيره
 يكون الشراء للوكيل وضمنه لا هو المختار وفي الاصل لو اشترى ما امر به ثم انفق وفي المتن رجل دفع الى خاله درهم
 غلة يشتري بها عبد فاشترى له بها عبدا وضمنه فقضى له ماله وقال لا ارضى ان اخذ هذه الغلة مكان الف دينار
 نقد لا يجوز ولو دفع اليه الف درهم وضع وامره ان يشتري له بها عبدا فاشترى له عبدا بالف درهم غلة وقضى له ماله
 جاز اذا كان يشتري مثله بالعدو وضع وفي الاصل في باب الوكالة في الدين ولو امره ان يقضى دينه بثلثة الدينار فقضى
 من مال نفسه وامسك الدينار جاز استحسانا وفي نوازل جعل هذه الجواب الاستحسان وفي الجامع الصغير ان
 امره ان ينفق هذه الدينار في بيعة فانفق من مال نفسه جاز استحسانا ولو امره ان يصدق بثلثة الف فانفق نصف
 من ماله ان انفق الوكيل الاضواء على نفسه ثم تصدق بالنصف من ماله لا يجوز ويضمن الالف وان كانت الدراهم
 عنده فتصدق من عنده جاز استحسانا كذلك ذكر في المعيون والوكيل بالانفاق في البيع والوكيل في الانفاق في الشراء سواء
 وفي المتن رجل امر رجلا بان يقبض من ثلاث الف درهم له عليه ويصدق بها عنه فتصدق بالمعروف من ماله عن الامر

بمثل ذلك لا ينعقد بيع في مال الأمر إذا قبضه من الذي هو عليه فإن استحسن أن يجزئه **جنس** أو **أخر** الوكيل بالبيع مطلقا يبيعه بقليل الثمن وكثيره وبالعرض عن أبي حنيفة رحمه والمسئلة معروفة أما العوكيل يبيع الذي أراد بالدار هو إذا باع بما لا يتغابن الناس بمثله لا يجوز إلا بالإجماع في النوازل رجل وكل رجلا بأن يبيع عبدا له بالف درهم وقيمته الف فتفقد السعر وصار في قيمته الفين ليس للوكيل أن يبيعه بالف وكذا يباعه بالخيار ثلاثة أيام فإذا دامت في مدة الخيار حتى صار في مساوي الفين له أن يمضي لبيع عند يمينه رجلا كان عند ما كان دامت قيمته جائز خلافا لمحمد رحمه بناء على مسئلة الفين فلو لم يفضل الوكيل لبيع لكنه سكت حتى مضت مدة الخيار في البيع باطل عند محمد رحمه وعبد الله يوسف رحمه ولو كان البائع وصيا ليس له أن يمضي لبيع عند من جميعا رجل وكل آخر بالبيع مطلقا ثم قال له لا تبع اليوم فباع في غد من غير تجديد وكلاهما جائز وكل رجلا يبيع عبدا بثلثة دينار فباعه بالف درهم ولو لم يعلم الموكل بأباعه فقال لوكيل بعت العبد فقال الموكل لئن كان البائع بالبيع بالف عتق المنتقى الوكيل بالبيع إذا وكل موكله بقض الثمن له أن يفرجه من الوكالة إلا أن يكون الموكل خاصا بالوكيل إلى القاضي وأمره للقاضي بتوكيله في لا يكون للوكيل أن يفرجه من الوكالة فتراجع محمد رحمه وقال ليس له أن يفرجه من الوكالة في لوجه الأول أيضا وهكذا في الجماع الكبير وفي شرح الطحاوي يبيع نهر لوكيل يمكن لوقض الموكل ببراءة المشتري هكذا ذكر في الجماع الكبير للسياسة لا مام وفي الجماع للصدور الشهيد في كتاب الوكالة في ضمان الوكيل في البيع وأمره لا مام بالوكيل بالبيع أن لا يدفع بماله لبيع حتى يقبض الثمن فباع الوكيل قبل قبض الثمن جاز خلافا لأبي يوسف رحمه هذه إذا دفع الأمر بالبيع إلى الوكيل أصلا إذا لم يدفع وإذا أذن الوكيل أن يسلم قبل قبض الثمن فإنه لا مام ليس للوكيل أن يملك ذلك لو كان البائع مدفوعا إلى الوكيل لكن لا مام إذا من الوكيل الأمر إلى الوكيل أن لا يقبض الثمن إلا ببيعة أو يحضو فلا يبيع انتهى لو قال له

فصل في مسائل الفصل في فتاوى النسفي

الوكيل لبيع إذا استأجر رجلا ليعرض المعلن على من كان أهلا أو على من أحب الغاب الأجير واضع في يده الأجير ضمن لو كان رجلا لا للمعلن إذا كان في يده ثوب فظهوره كان مسروق الطلب المسروق منه فقال رده على الذي خذته منه براءة عن الضمان وهذه إذا أثبت بالبيعة ويجوز قوله فلا كفاسه القاصي إذا قال ردت على القاصي المحجور إذا اكتسب مالا واشترى به وفرجته وأمر أن يبيعها فباعها وسلمها وغاب المشتري لم يقدر عليه ضمن الوكيل وفي نوازل رجل دفع إلى رجل ثمة فقال له ادفعها إلى فلان ليصلحها فتوصل لما مورو لا يدري إلى من دفعها لا يضمن كما لو وضعها في يد غيره ونسبها في نوازل **الفصل الخامس في وكالة بالشراء** وفي بيع النوازل لوكيل بشراء عبد حشمي أو انفق الدارهم على نفسه فاشترى ما أمريه من عبده يكون المشتري للوكيل دون الأمر به اختاره في الأصل لو اشترى أمريه ثم انفق الدارهم بعد علمه أنه لا ثم فقد لبايع غيرها جاز في الأصل لو اشترى بغيرها ثم نقد من ثمنه الموكل فاشترى للوكيل ضمن الموكل فأنه في مختصا فقد ودى الوكيل بالشراء إذا اشترى لثمن من ماله وقبض لبيع جمع على الأمر أن هلك المشتري في يده لوكيل قبل الحبس به على عمل الأمر وأن حبسه لأجل الثمن له ذلك فله هلاك بهلاك هلاك الوهن عند أبي يوسف رحمه وعند محمد رحمه بهلاك هلاك البيع وفي الجماع الكبير إذا دفع إلى نسان الف درهم فامر

ان يشتري بها جارية فاشترى ثم هلك الثمن قبل ان ينقذ البائع بهلاكه من مال لا مردان دفع الامر الى الوكيل بعد ما اشترى فذلك قبل ان ينقذ البائع بهلاكه من ماله لما مر في مضاربة الجامع الصغير بهذه العبارة لو وكل نسانا بالشراء فنفق اليه المال واشترى لوكيل ولم ينقذ الثمن حتى هلك يرجع عليه مرة اخرى فان هلك ثانيا لا يرجع بعد ذلك والمضارب يرجع مرة بعد اخرى يصير الكل رأس مال المضاربة والوكيل يبيع الدنيا اذا استلحق الدينار وباع ديناره لا يجوز وفي النوازل لو امره ان يقضي دينه بهذه الدنيا فرفض من مال نفسه وامسك الدينار جاز استحسانا والجامع الصغير وكذا لو امره ان ينفق هذلك الدينار في بيته فانفق مال نفسه جاز استحسانا والوكيل بالانفاق في ليسر الوكيل بالانفاق في البناء سواء ولو امره بان يتصدق بهذه الالف فتصدق الالف من ماله ان اتقن الوكيل الالف او اهل نفسه فهو تصدق بها الالف من ماله لا يجوز ويضمن الالف وان كان الدينار هم عند فتصدق من عند جاز استحسانا كذا ذكره في العيون في المنتقى رجل امر رجلا ان يقبض من فلان الف درهم له عليه ويتصدق به عنه فتصدق المأمور من ماله عن الامر بمثل ذلك الالف ليرجع في مال لا مردان اقبضه من الذي هو عليه فاني استحسنان اجرة وفي وكالة الجامع الصغير رجل امر رجلا ان يشتري له جارية بالف درهم فاشترى جارية فقال الامر اشترتها بخمسة وقال المأمور لا بل اشتريتها بالف فالقول قول المأمور اذ كانت الجارية تسوى الف درهم فان تساوى خمسين درهم فالقول قول الامر هلك اذ دفع الثمن اليه فان لم يدفع اليه فالقول قول الامر مطلقا ولو امر بان يشتري له هذا العبد بالف درهم ولم يدكر الثمن فقال الامر اشترته بخمسة فقال المأمور اشترته بالف تصدق البائع العامر فالقول قول المأمور اجل له على اخر الف درهم فامر المديون بان يشتري له باع عليه هذا العبد فليشتره جاز يلزم الامر وكذا لو قال له اسلم مالي عليك في كرخطة الى فلان بعينه فاسلمه جاز على الامر ولو امره بان يشتري له عبد ابغير عينه فاشتره فهو للمأمور عند ما يحنقه مرة وعند ما للمرو وكذا لو قال له اسلم مالي عليك في كرخطة ولم يقل الى فلان فاسلم فعلى هذا الخلاف بخلاف ما لو قال للمديون تصدق بمالي عليك على مساكين وتخلات ما لو امر بالاجرة المستاجر به مرة الحام من الاجرة حيث يجوز مطلقا في بيع الجامع الصغير الوكيل بشراء العبد مع الموكل اذا اختلفا فقال الموكل اشترت العبد لنفسك قال الوكيل اشترته لك ان كان الثمن منقول فالقول قول الوكيل سواء كان العبد قائما او هالكا وان لم يكن منقول ان كان هالكا فالقول قول الامر ان كان قائما ان كان بعينه فالقول قول الوكيل ان كان

بغير عينه فالقول قول الموكل على قوليهما القول قول الوكيل في لو جهن جميعا جنس اخر وفي الاصل الجوهالة انواع ثلثة احدى ان يكون فاحشة وهي ما كانت في الجنس كالتوكيل بشراء فوطه او دابة او مملوك هذه لا يبيع بين الثمن اذ كذا الثانية ان كانت يسمية وهي جهالة النوع كالتوكيل بشراء حمار او فرس او ثوب يهودي او شاة او كلب فغير نعطه وهذا يبيعان بين الثمن او لا وفي الخبر جمل لشاة في القسم الثالث وفي شراء الحمار يصير للصفة معلومة بحال الموكل والبيع كالحمار والثالثة بين النوع والجنس كالتوكيل بشراء عبد او جارية او قردة او دابة في هذلك بين الثمن جاز ولا فلا فان لم يبين الثمن ولكن بين النوع بان قال عبد اتركيا او حبشيا او هدي او سديا جاز وفي الحعط ان بين الثمن

آخر من العبد تمكّل دفع إلى خرافته درهم ليشترى له ثوبين نوعه فاشترى ببعضه فأنفق في الحل والكر أو لا يضمن
 ولو اشترى بالكل وانفق من ماله صار متطوعاً أو في الأصل رجل كل رجل بشرائه كخطه من القرية فاشترى واستاجر به
 فجعله فأنكر له على الأصل استمسكاً ولو أمره بالشراء في السوق فاستاجر من عمله فهو متطوع وفي شترج الشافعي الوكيل بشرائه
 العبد إذا جاء إلى مالك العبد فقال مالك العبد بعث هذا العبد من فلان يعني الموكّل فقال الوكيل قبلت لا يلزم الموكّل
 وفي لسان الكوفي بآل الوكيل بالرسول في النكاح والطلاق والبيع يضمن التصرفات إلى نفسه أو إلى الموكّل أو إلى الرسول قال
 الرسول في النكاح والطلاق والعتاق والبيع إذا أخرج الكلام مخرج الوكالة أضاف هذه التصرفات إلى نفسه فقال زوجته
 فلا تة منافع لها فتعاضدت لا يجوز هذه التصرفات لأنه رسول والرسالة لا يضمن معنى الوكالة لأن الوكالة فوق
 الرسالة وأن أخرجه مخرج الرسالة فقال له فلا تة بقول طلقته بعثت معك إلى خرفجان ذلك كله على الرسول الوكيل
 بالبيع إذا أخرج الكلام مخرج الرسالة لا يضمنه والوكيل بالطلاق والعتاق إذا أخرج الكلام مخرج الرسالة وقال إن
 فلا تة منافع لها فطلق إن اعتق أن زوجته أمته فعل ذلك فقد تصدق به على الموكّل لأن معنى هذه التصرفات على
 الموكّل على كل حال ولو أخرج الكلام في النكاح والطلاق والعتاق مخرج الوكالة ان أضاف هذه التصرفات إلى نفسه
 صح لأنه في النكاح والفرق بين الوكيل بالنكاح وبين الوكيل بالطلاق والعتاق أن في الطلاق والعتاق أضاف إلى الموكّل
 معنى لأنه من ماله الرقبة وأنه للموكّل في الطلاق والعتاق أما في النكاح فذمة الوكيل قابلة للبهر حتى لو كان الوكيل
 بالنكاح من جانب المرأة وأخرج الكلام مخرج الوكالة يقول بأنه لا يصير غنياً فلا يأنه يصير مضافاً إلى امرأة معنى لأن محبة
 النكاح باعتبار ملك البضع والبضع ملك المرأة فصار كأنه قال ملكك بضع موكلي فلا تة بخلاف جانب الرجل لما مر
 وفي وكالة الجامع قبيل لحالة الوكيل بالشراء إذا وجد المشتري عيباً له أن يرد من غير استيذان الأمر إن كان المشتري
 في يده وإن سلمه الوكيل أو لم يرد له الأمر فإن رجع الوكيل بالعيب لزمه العقد كما مر بالخير إن شاء رضى به أن شاء
 الرخصة المأمور وقبل أن يرد له الأمر فله أن يرد على الموكّل ومن هذا الجنس في الزيادة الوكيل بالشراء
 إذا مات فهو جرح الموكّل به في غير وارثه أو وصيه وإن لم يكن له وارث ولا وصي يرد الموكّل والوكيل بالبيع إذا مات فوجد
 المشتري به عيباً يرد على الموكّل وعلى وارثه وإن لم يكن له وصي ولا وارث يرد على الموكّل وفي الفتاوى الصغرى
 الوكيل إذا كان غائباً ما دام حياً لا ينتقل الحقوق إلى الموكّل جنس آخر في الأصل رجل كل رجل بنكاح وطلاق
 وبالوكالة أبيع أو اشتري ففعله أحد هما المخرجين لم يسم في الطلاق والعتاق قد راعى المال ففعله ذلك على درهم جاز
 عند أبي حنيفة درهم خلافهما أو جمل امرأته بيده رجلين لا يتفرّد أحد هما ولو وكله ببيع عشرين له فباع أحدهما
 يجوز إذا لم يكن فيه شركاء كان أحدهما أجود فعل ما ذكرنا من الخلاف وهي فرع مسئلة المعتق ولو وكل ببيعها بثلث
 فباع أحدهما بأربع مائة إلى كان ذلك حصته من الثمن أو أكثر جاز وإن كان أقل فلا عند أبي حنيفة ربح وعندهما إن كان
 يسيراً لم يمتنع أن يباع فيه جاز ولو وكله بأن يشتري له عشرين باعها بالثلث درهم فاشترى له أحدهما بثلث مائة
 إن كان ذلك حصته من الثمن أو أقل جاز جنس آخر في بيع الزيادة الوكيل بالشراء الجزائية إذا اشتري ختم

الرضاع ينظر ان قال له الموكل اشترى جارية الطاهرا لا يفيد على الامرين نفذ على الوكيل وان قال اشترى جارية استنفذ منها
او ابيعها جاز لا مرد له ان يستخدم اخته من الرضاع ولو امرأة بان يشتري له جارية فاشترى له جارية قد حلفت بعتقها
ان ملكها او اشترى له اخوته نفذ على الامرين ولو كان قال اشترى جارية الطاهرا فاشترى اخت ام ولد له واخت امراءته
او جارية في عديته جاز وكذلك كل من اجل بجال ولو اشترى اخت امراءته او عمتها من رضاع او نسبي كان مخلفا وكن المو
اشترى جارية لها زوج ابني عدة من زوج من طلاق بائن او رجعي فيلزم المأمور بذلك قياس وهو قول بقية
وبه اخذ المحقق وعده في يوسف رح ان كانت العدة بالشهور يلزم الامرو ولو كل بان يشتري له دابة يركبها فاشترى فخر
او عمية او مقطوعة اليد لم يلزم الامر رجل كل رجل بشرع الطعام ينصرف الى الحنطة وديقها ثم الدرهم وان قل
ينصرف الى الحنطة وان كثرت ينصرف الى الحنطة الا انما اتخذ الرجل فيه في علم ان مراده الحنطة وان كثرت الدرهم والدين
الحنطة وفي رواية كالحنطة المستعملة في الاصل وما يتصل بهذا الفصل شراء الفضولي وفي بيع الزادات
شراء الفضولي لا يتوقف ولو امر اخرا بالشراء بشرط الحيا فاشترى الوكيل بغير شروط الحيا او بشرط الخيار لنفسه لزم المشتري
رجل له على اخو درهم فغاب فجاء صديقه وقبض لذلك من غريمه فاشترى حنطة بتلك الدرهم وقال ان اخا ان اشترى
الى صاحب الدرهم هو ينفذ عليه انما جاز ولو لم يصعد اليه لا يتوقف في فوائده الامام ظهير الدين المرعشيان روى في الفتاوى
الصغرى ولو نكل رجل بشراء عبد بهينه فخرج الوكيل من عدة واشهد بانه يشتريه لنفسه او كله او شراؤه له فاشتراه
فهو للدول وانما يملك الشراء لنفسه عند عزل نفسه ولا يملك ذلك عند غيبة الامر الا اذا اشتراه بالكثر ما وكله به
او بخلاف جنس ما وكله به وقام ذلك في لبيع الفصل السادس في لو كالة بالنكاح وفي الاصل رجل
وكل رجل بان يزوجه فلانة او فلانة فزوجه احد بهما مع التخيير في الاصل ان يضارح كل رجل بان يزوجه امرأة فزوجه
بنته ان كانت صغيرة لا يجوز وان كانت كبيرة فذلك عند ايمانية ربه وعندها يجوز وكل من لا يقبل شهادته بها على
هذه الخلاف وتكون زوجه الوكيل معتدة رجل ومتكوحة رجل وام امرأته فدخل بها والزواج لا يملك بذلك يجب مهر المثل
ولا يرجع على الوكيل علم او لم ينلم ولو كل بان يزوجه امه فزوجه حرة لم يجز وان زوجه مكنته او مدبرة او ام ولد جاز
ولو امرأة بان يزوجه فلانة فاذا هي متكوحة رجل فبانت منه وانقضت عتقا فزوجه امته صح ولو لم يكن لها زوج فزوجها
الوكيل لنفسه ودخل بها ثم طلقها وانقضت عتقا ثم تزوجها من الموكل جاز بناء على ان الوكيل يتزوج امرأة معينة
ليس يجوز عن الزوج لنفسه والوكيل يشترى شئ معين فجوز عن الشراء لنفسه وقد مر في الفصل المتقدم الا ان الخلاف
بان اشترى بالكثر ما وكله او بخلاف جنس ما وكله وفي النكاح خالفه لان الاضافة شرط الى الموكل في النكاح اذا
اضاف الى نفسه بعد ما خالف فيقع له وفي التوكيل بالشراء الاضافة ليس بشرط وقد قصد عزل نفسه فوطا يوافق
امرا لا مير وعزله بالخلاف لا بالموافقة وهذا في حيث اضاف الى نفسه على ما ذكرنا في الفصل المتقدم ولو لم يتزوجها
الوكيل لكن تزوجها الموكل بنفسه ثم ابانها فزوجها الوكيل لم يجز كذا لو تزوج الموكل ام تلك المرأة او ذات رحم هو
منها او ابواسرها انفر له الوكيل في قول لها ان تزوجتها في طلق ثلاثا فنهى ليس بعزل ولو كل رجل بان يزوجه

امرأة فزوجها امرأة قد علمت خلافتها بنكاحها صح وطلقت امرأة وكس رجلان يزوجهما من رجل فزوجها من نفسها ومن
 ابن صغير لا يجوز من ابن بالغ أو ابنة على ما ذكرنا من الخلاق وتكون كل الرجل امرأة بان تزوجه امرأة فزوجها من نفسها منه
 لم يجوز في نفسه جميعا وفي نسخة الإمام خواهر زاده امرأة وكس رجلان يزوجهما من رجل ثم زوجت نفسها من رجل
 بان عن الوكيل منكوحة رجل قال لا خلاف في إبطال اختلع نفس من زوجي فإذا اختلعت وانقضت عدلت فزوجني
 من فلان صح وتوقال للوكيل ما صنعت من شيء فهو جائز فكل الوكيل إخراجا وصى جازا لكل في الأصل الفصل
 السابع في الوكالة في الطلاق والعقاق وفي الأصل الوكيلان بالطلاق والعقاق يقتضيان أحدهما إذا كان بندير
 المال هكذا الوكيلان بالخصومة والوكيلان ببيع الودائع والعقار في الغصب والرد في البيع القاسم أما الوكيلان في البيع
 والخلع والعقن على مال فالذي جعل من امرأته بيد رجل قد ذكرنا في الفصل المتقدم أنه لا ينعزل أحدهما الوكيل بالطلاق
 أو امرأة مرأته إذا امتنع عن التطبيق لا يجبر ولو وكل مطلقا يجبر وكذلك الوكيل بقضاء الدين يجبر في الفتاوى رجل
 كرهه السلطان بطلاق امرأته فقال غفارة الضرب انت وكيل ولعمري على هذا فطلق الوكيل يقع لو كان كل واحد من رجل
 رجلان بان يطلق امرأته فطلق هو وانقضت عدتها ثم تزوجهما فطلقها الوكيل لا يقع وكذا لو طلقها ثلاثا وانقضت عدتها
 بطلت الوكالة ولو طلقها واحدة والعدة قائمة فالوكالة على حالها في تجريد الوكيل بالطلاق إذا طلق في حال سكرة
 لا يقع قاله نقيب ابوالنبي رحمه الله خلاف قول أصحابنا رحمه الله وفيه عيون رجل في كل رجلان بعين عبدة وقال الوكيل
 باعتقه أمس كذبه الموكل لا يعتق والوكيل بالبيع لو قال بعته أمس كذبه الموكل القول قول الوكيل لأنه باعه اجنبي
 فاجاز الوكيل وكواعقه اجنبي فليجاز الوكيل لا يعتق والطلاق على هذا رجل في كل آخر بان يكتب عبدة ويقض بدل
 الكتابة فقال الوكيل كاتب وقبضت البديل وانكر المولى والقول قول الوكيل في الكتابة دون قبض بدل
 الكتابة ولو كاتبه ثم قال قبضت الكتابة ودفعت إليك فهو مصدق الكل في الفتوى والله أعلم
 كتاب الكفالة وهو مشتمل على خمسة فصول الأول في المقدمة وفيها الغالب الكفالة ما يعرض من ذلك
 وما لا يعرض والثاني في الكفالة المعلقة والثالث في التسليم والرابع في صلح الكفيل والخامس في تكفيل القاضى في هذا
 الفصل ما يعرض بالدعوى والخصومة أما الأول قال الإمام السرخسي يعرض في تسمية الكفالة عبادة عن الضم
 وفيه طريقتان أحدهما الضم في المطالبة دون أصل الدين بل أصل الدين في ذمة الأصيل على حاله والكفيل مطالب
 كما في الوكيل مع الموكل المضمون بالموكل ودلاية المطالبة للوكيل في الطريق الثاني ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الأصيل في شئ
 أصل الدين والاستيفاء من أحدهما كالغاصب مع غاصب الغاصب ثم الكفالة بالنفس في الأعيان المضمونة صحيحة
 عندنا فليس على الكفالة بالدال إذا حبس لمقول له اخذ الكفيل بتسليمه وهذه إذا كان محبوسا عند غيره هذا
 القاضى لأن كان محبوسا عند هذا القاضى يقول الكفيل للقاضى اخذته حق تسليمه إليه فيثبت عليه حقه ثم
 يعبسه فيحبسه القاضى في ذلك وكذا الوكيل بنفس محبوس وغائب مع وان كان الكفول له غائبا في بلدة أخرى
 وقد علم القاضى وقامت به البيعة اجل الكفيل قد زال الغائب والتجيرة فإن جاء به ولا حبسه فإن ملك الكفيل

وفي رواية أخرى عنه لو كفل عشرة أيام فهو كفيل في عشرة هكذا في فتاوى الباقر رحمه الله تعالى بالفاصلة بين يديهم
 من فلا نراكم فردا بتسليم كماله كفالة مطلقة لأن قوله يديهم من فلا نراكم كفالة تامة وقوله تسليم كماله فردا لم يدخل
 في كفالة بخلاف ما لو قال كفلت بنفسه غدا في شرح كتاب الحيل للخصاف رحمه الله المنسوب إلى الامام شمس الأئمة
 الحوائج رحمه الله عن أبي يوسف رحمه الله في غير رواية الأصول إذا قال كفلت بمطالبة كفلت لك بنفس فلان شهر إذا نه يتوجه
 بالمطالبة إليه من حيث كفل لك من مضي شهر فإذا مضى شهر سقطت المطالبة أما لو قال كفلت لك بنفس فلان إلى شهر
 فإنه لا يطالبه بتسليم النفس في غدا الشهر ويطلبه بتسليم النفس بعد مضي شهر قال شمس الأئمة الحوائج رحمه الله
 يدل على خلاف ما يظنه العوام فإنهم يقولون إذا قال الرجل بالفاصلة يديهم فلا يديهم فلا يديهم فلا يديهم فلا يديهم
 بتسليم النفس في السنة قبل مضي أجل ولا يطالبه بعد مضي أجل قال وليس إلا مركبا فيقولون بل الجواب على العكس ألا
 أن يزيدوا في كفالته هركه كه بخواص بتوسيع مرض فح يطالبه في السنة وبعد ما لو قال هركه كه بخواص الزان
 بتوسيع مرض فحينئذ لا يطالبه بتسليم النفس في السنة قال والحيلة أن يزيد الكفيل في كفالته فيقول أنا كفيل لك
 بنفس فلان إلى كذا من أجل ثم لا كفالة له عليه عن يمين ذلك فلا يبرئ فلا قال ذلك فإنه لا يطالب في الحال ولا بعد
 مضي أجل والحيلة حتى يبرأ الكفيل بعد ما كفل بالماله أن يشفع الطالب رجل ويقول له لم أعطيك كفيل بالماله فابرة
 فإذا كان لا يعلم ببراء غريمه عن الدين كالحمل هذا بالمال فإذ البراء غريمه يبرئ الكفيل لكل في شرح الحيل في باب الحيل
 في الصلح على من وكفيل جنس خرو في الأصل إذا كفل رجل لرجل المكفول له غائب فهو باطل وقيل أبو يوسف
 أخرجهما برأهما أنه إذا قال بطريق الأخبار جاز ولو كان المكفول عنه غائبا أو الطالب حاضر فإن قال الطالب أنه أخرج
 الكفيل من مخرج الأضداد صح وقال الكفيل لا بل نطاع من فالقول قول الطالب وهذا إذا لم يقبل عن الغائب في المجلس رجل
 فإن قبل أو خاطبه الفضولي عن الطالب بأن قال تضمن فلان أو ضمن فلان فقال قد كفلت يتوقف على جازة
 الغائب للكفيل أن يخرج عن الكفالة قبل جازة الغائب والفضولي لو نفع الموقوف لا يبرئ المدينون إذا قال لرجل كفل
 على فلان فقال كفلت والطالب غائب إن كان المدينون صحيحا لا يتوقف وإن كان مريضا قال لورشته اضربوا عن
 ديني لغرمائي فضمنوا والغرماء غريب جاز استحسانا أو تفتكف صلتا فإذ قال المريض له لا جاني فضمن
 الأجني بالتماسة ثم هذا من المريض يعي وان لم يبرم الدين ولا صاحب الدين والكفالة بالمال ما تاع لا يجوز ولا يجوز
 الكفالة بالمال للكتابة وكفالة بالسعاية عند أبي حنيفة وعدها بالالسعاية يصح ولا يصح الكفالة من الصبي أما العبد
 لا يطالب في الحال يطالب بعد لعن وفي الشافعي كدالة الصبي المأذون المجبور عن غيره بنفس وما بالهاله بالان كالأب
 أو غيرا منه لا يهاجر وكذا المعترة والمبرأة كرجل غني عليه فادخل بناله غير بالغ صفة في كفالة أو النفس وتو أقر بنفس
 الصبي بعد بلوغه أنه تكفل بنفس فلان أو بال في صباه فإقراره باطل وإن ادعى لطلب أنها كانت بعد بلوغه لم يقبل
 الأبينة فإن أقر أنه كفل حال خماكة فإن عرف ذلك منه فالقول قوله كافي الصبي وإن لم يعرف أخذه ولا يجوز
 الكفالة لصبي لا يعقل ولا يجوز ولا معنى عليه عند أبي يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله والكفالة للصبي لتأخير صحته لأنه

يبرع عليه وهو غير الصبي المعقل الذي ليس يتاجر قبل عجز وقيل لا يجوز وقال وكفالة العبد والمدمر وام الولد عن أئمتنا
 به بال ونفس بغير ان المولى باطلة في حق المولى في حقه صحيحة حق اخذ به بعد المقت فان كفل بأذن المولى لم ينضم
 فاذا ادعى بونهما اخذ بالكفالة واذا كفل العبد بنفس رجل ثم عتقه المولى لم يضمن شيئا وان كانت الكفالة بال ضمن المولى
 الاقل من قيمته ومن الدين وان شاء الطالب اتبع العبد واذا اخذ من العبد يرجع العبد على الاصيل وان اتبع السيد رجع
 على الاصيل لانه ادى بيده بأمرة ولو كان العبد حيا فكفل بغير اذن سيده ثم اعتقه لم يلحقه شيء ولو كفل بأذن سيده
 اخذ بهما في حالة الرق وبعد العتق ولو كان مولى لعبد صبي فاذا ابرأه او وصيته بالكفالة لم يصح وكذا لو كان مولا
 عبدا ما دون ثلث اذن المولى ان كان على احد هادين لم يصح وان لم يكن صح والمكفول له بالخيار ان شاء طالب المكفل
 وان شاء طالب المكفول عنه فان ادى المكفول عنه برع الكفيل فان ادى لكفيل رجع على المكفول عنه اذا كان بأمرة
 وفي العبد المحجور اذا ابرأه بالكفالة لم يرجع حتى يفتق وليس للكفيل ان يطالب المكفول عنه بالمال قبل ابرأه المولى ان
 كانت الكفالة بال الا صرفه لو طالب مع هذا واداه ثارا اذ ان يسترد ليس له ذلك وتكادى المكفول
 عنه الا ان يسترد فلو تصرفت الكفيل وسرجه ان اذاه على وجه الرسالة لا يطيب له سواء كان
 من التقود او من العروض والمسئلة معروفة وان اذاه على وجه القضاء ان كان المال من النقود
 يطيب له وان كان من العروض فقد هما يطيب له واختلفت الروايات عن اب حنيفة
 في رواية البيوع لا يطيب له وفي رواية الكفالة يطيب له ثم بعد هذا في المسئلة روايتان في رواية تصدق بالبرع
 وفي رواية يدفع الى المكفول عنه فاذا اشبعه ليس للكفيل ان ياخذ الدين الا ان اظهر له الكفيل طالب المكفول عنه
 بالخلاص وان حبس كان له ان يحبس المكفول عنه ولو وهب رب المال الدين لاحدهما فهذا اذاه المال سواء وكذا
 لو مات الطالب لورثه احدهما ولو ابرأ الاصيل برع الكفيل ولو ابرأ الكفيل برع هو خاصة والمال على الاصيل على حاله
 وكذا لو ابرأ الاصيل فهو واخيره عن الكفيل بخلاف العكس في كفالة بالنفس يرضى الكفيل باحضار المكفول به ما
 امكن فان مات بطلت الكفالة ونحسب ان لم يظهر عجزه فان ظهر عجزه لم يحبس في الكفالة الى العاصم والداس جائز
 وكذا الى قدم الحاج والنير وزويتنا ذلك ولحاج قدم داول من حصده ولو كفل الى ان تمطر السماء او تمطر البرع لا يصح
 ولو مات الرجل لم يترك شيئا وكفل رجل عنه بالدين لا يصح عند اب حنيفة رضي الله عنه لان المطالبة ساقطة عندهما
 صح ولو استاجر رجلا لخط قميصه او استكرى اياه الى بغداد فكفل رجل غياطته او جمولته لا يصح اما لو كفل بالجمولة
 والغياطة مطلقا صح والاصل انه اذا امكن التحصيل من الكفيل يصح الكفالة واذا لم يكن لاحق لو كفل بالطن يصح
 ولو كفل بالبيع لا يصح والكفالة بالمهنة باطلة وبالاخلاص كذلك عند اب حنيفة رحمه الله وعندهما يصح وهو عبارة
 عن تسليم البيع والله اعلم **الفصل الثاني في كفالة المتعلقة وفي الاصل** رجل قال للمودع ان اتلف
 المودع رد بعثت او جدد فان اضا من المودع ولو قال ان قتلتك او ابتعتك فلا تخطا فان اضا من من الدرية صح بخلاف
 قوله ان اكلت سبعة ولو قال ان غصب فلا تخطا واحدا من هو كلاء القوم فان اضا من المودع صح ولو عزم وقال

ان غصبك انسان شيئا فانه ضامن لا يبيع الكل في الاصل وفي الكفيل رجل قال لا خزان لم يعطيك فلان ماله عليه
فانا لك ضامن بذلك كاسبيل له عليه حتى يتقاضى الدين على الاصيل فان تقاضاه فقال لا اعطيك لزم الكفيل
ولو مات المطلوب قبل ان يتقاضاه لزم الضمين ايضا ولو لم يستكنه قال لنا اعطيك ان اعطاه مكانه او ذهب الى
السوق فاعطاه او قال ذهب الى المنزل حتى اعطيك ماله فاعطاه فهو جائز فان طلق فلان ولم يعط من يومه
لزم الكفيل المالك ولو قال ان تقاضيت فلانا بالمالك عليه فلم يعط فلانا المالك عليه ضامن بذلك فان المطلوب قبل
ان يتقاضاه بطل ضمان رجل قال لا خزان ماله على فلان الى اقضيه منه وادفعه اليك قال هذا ليس
على ضمان المالك ان يدفعه من حده انا هذا على ان يتقاضاه له ويدفعه اليه وفي فتاوى شمس الاسلام روى قال لا خزان
هرجه تاجر فلان يشككده فهو على بيع هذه الكفالة رجل قال للمطالبان عجز غريمك عن الاداء فهو على العجز يظهر
بالحبس ان حبسه ولم يرد لزم الكفيل وفي فتاوى النسفي رجل كفل لرجل على ان يكفل عنه فلان بكفالة من المال فلم
يكفل فلان فالكفالة لازمة وليس له خيار في ترك الكفالة وفي الاصل كفل على نه بالخيار عشرة ايام صح بخلاف البيع
عنده في حنيفة روى ان منبى الكفالة على التوسع رجل كفل بنفسه رجل على نه ان لم يواف به يوم كذا فعليه المال فتاوى
المكفول له فلم يجبه الكفيل برفع الامر الى القاضي لينصب وكيله فيسلم اليه وعلى هذا فتاوى شمس الاسلام في المشتري بالخيار
ثلاثة ايام فتاوى ليايح حتى مضت ثلاثة ايام برفع الامر الى القاضي لينصب القاضي فيبايع وكيله ويرد عليه قال الفقيه
ابو الليث روى هذه خلاف قوله صحابنا غير انه روى في بعض الروايات عن ابي يوسف روى لو فعله القاضي فهو حسن في الفتاوى
رجل قال لا خزان اقرب له فلان فهو على فوات الكفيل ثم قروا فلان فلان لازم في ترك الكفيل وكذا ضمان الدرك وفي
مجموع النوازل جماعة طبع الواو ان ياخذ منهم شيئا بغير حق فاخفى بهضهم ونظروا الى بعضهم فقالوا لا تختفون الذين
وجدتهم الواو لا تظلموهم علينا وما اصابكم فهو علينا بالحصاص فلو اخذنا الواو منهم شيئا فهو الرجوع قال رحمه الله
هذه مستقيم على قول من يجوز ضمان الجناية وعلى قول عامة المشايخ رجم الله لا يبيع ولو كفل بالخارج يبيع بالاجماع
في الجامع الصغير وفي الاصل رجل له على اخر مال فكفل رجل بنفسه المطلوب فان لم يواف به وقع كذا فعليه له ان ي
عليه فمضى الاجل قبل ان يوافيه الكفالتان جائز ان والمال لازم له عندنا استحسانا فان لم يواف بنفسه حتى لزمه
بالمال لا يبرأ من الكفالة بالنفس وكذا لو قال فعلى ماله عليه ولو رجم كرهوا اذا كفل بنفسه رجل على نه
ان لم يواف به غدا فعليه الف درهم ولم يقل لا الف الذي عليه فمضى غدا لم يواف به وفلان يقول لا شيء على الطالب
يدعى الف درهم والكفيل يتكبر وجوبه على الاصيل فعلى الكفيل ليعاثرهم عنده في حنيفة روى في يوسف روى قوله
الاخر وهو قول محمد لا شيء عليه ولو كفل بنفسه رجل على نه ان لم يواف به غدا فلان الذي للمطالب على غدا رجل
اخر وهو كذا على الكفيل جاز عنده في حنيفة روى في يوسف روى ههنا ثلاث مسائل احدها ان يكون الطالب واحدا
في الكفالتين فانه جائز استحسانا والثانية ان يكون كفيل بالثاني واحد والمطلوب اثنين فهو المختار رجل كفل
بنفسه رجل الى غدا فلان لم يواف به غدا في المسجد فعليه المالك الذي له عليه واختره الكفيل على الطالبين ان لم يواف

به غدا ليقضه من فلان فلان برئ منه فالتقريب بعد ان يدعى الكفيل بقدا وان يبعث فادعى الطالب فذاع فيه ان دم توافى انت
لعمري صدق واحد منهما على المواقف وتوافقا المطلب البينة على المواقف برئ من الكفيلين
اذ اكفل بنفس رجل بامرأة فان لعمري ان به غدا فعليه المال فادعى الكفيل انه وافي به لا
يصدق رجل قال لا خربايع فلان فادعى به من شئ فهو على علم فان قال الطالب ببعته متاعا فانفذه وهم
وتقبضه متى فاقربه المطلب ويحج الكفيل بوجه الكفيل به استعسانا بدلت البينة ولو رجح الكفيل عن هذه الضمان
ونهاه عن المبايعه خرج حتى يوباع ببدل لعمري ان الكفيل شق ولو حجج الكفيل وانكفول عند البيع ناقم الطالب البينة
على حد ما كان باعه وسلمه اليه لزمهما واذ اكفل رجل عن رجل بالتمسك من رجعية انكفول
عنه التي عند حجاز اذا امره بذلك لم يكن له ان يسترد الوديعة منه فان هلك برئ الكفيل وانكفول الكفيل
انها هلكت فان غصبها ربا لوديعة او غيره واستهلكها برئ الكفيل والحوالة على هذا وسياتي في كتاب الحوالة
ولو ضمن له الف درهم على ان يعطيها لاية من ثمن هذه الدار فتم بيعها لعمري ان الكفيل ضمان ولا يبرمه بيع
الدار ولو كفل بالعلم ان جعل الطالب له جعلا فان لم يكن مشروطا في الكفالة فالشرط باطل والكفالة صحيحة
وان كان مشروطا في الكفالة فالكفالة باطلة الى اخره قد ذكرنا في خزانة الوافعات **الفصل الثالث في**
التسليم وفي اصله تسليم الكفيل لمكفول به الى الطالب برئ قبل الطالب او لا كالمدينين اذ جاء بالدين
فوضعه بين يدي الطالب اذ اشروط في الكفالة ان يوافيه في التسليم لجامع قدفع اليه بالسوق او شرط الدفع في
مجلس نقاض قدفع اليه في السوق برئ قال الامام السرخسي رحمه المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله تعالى هذا بناء
على عادتهم في ذلك الوقت فاقربا انما اذا اشروط التسليم في مجلس نقضاء لا يبرء بالتسليم في غيره فانما المجلس
في التجريد هذه المبادىء او شرط في الكفالة بالنفس التسليم في مجلس نقاض فبطلت اليه في مصر في مكان يقدر على
احضار المجلس الحكم فلهذا التسليم وتسليم اليه في مصر ولا يكون تسليما او شرط ان يدفع اليه في مصر فسلم اليه
في مصر اخر برئ غدا بحتيفة ربه وعند الاميراء وتسليم اليه في السودان في موضع ليس ثمه قاضي لا يبرء في
قولهم او شرط ان يدفع اليه عند الاميراء قد دفع عند القاضي او عزل ذلك الوالي وفي غيره فندفع اليه عند القاضي جاز
وفي اصله لودفع المطلب بنفسه الى الطالب وقال بعت نفسي من كفالة فلان برئ وكلا لودفعه رسول الكفيل او
وكيله وفي الفتاوى اذا احجج كفيلا من المدعى عليه بنفسه باصر الكفيل ولا بامر الكفيل اذا سلم الى القاضي او الى سواه
برئ فان سلم الى المدعى لا يبرء وهذا اذا لم يصعد الكفالة الى المدعى ذلك اضاف بان قال الكفيل للمدعى لا جواب على
التمسك بجنس اخر وفي المتن رجل كفل بنفسه محبوس ينبغي للقاضي ان يخرجه حتى يدفعه الكفيل الى الكفيل
له لم يبعد في السجن جواب الاصل انه تسليم في السجن قد مر في اول هذا الكتاب وفي العمود لوضمن لاخره بنفس
رجل حبس المطلب في السجن فسلم لا يبرء ولو ضمنه وهو في السجن يبرء ولو دخل عن الحبس ثم حبس ثانيا فادفعه
اليه وهو في السجن ان كان الحبس الثاني من اصور التجارة وهو صاحب الدفع وان كان في امر من امور السلطان لا يبرء

إذا اجلس للطالب المطلوب ثم اخذ الطالب الكفيل فقال قد دفعته في قد دفعه وهو في الحبس قال محمد بن يحيى بن الحسين
 اليه وهو في حبسه ولو قال المطلوب في السجن دفعت نفسي اليك عن كفالة فلان كان جليزا ايضا ويرى الكفيل والله
 اعلم **الفصل الرابع في صلح الكفيل** وفي الاصل الكفيل فاصالح من الكفالة بالنفس على مال على ان
 يبرأ عنها المخرج الصلح لان هذه معاوضة مال باليس بمال ولا هو في معنى المال فيبطل لعدم يبرأ ولو اداه يرجع فيه
 يعني عن الطالب ولم يرد كرا لا امام السر حتى رد لفظ الصلح ولكن قال فان ابرأه من الكفالة على كذا للكفيل ان يرجع
 عليه بما قضاه وعن هذا لو صلح المشتري لشفعه على مال على ان يسقط الشفعة منها وفي الكفالة لا يجب المال ولا
 يبرأ وكذا الزوج لو صلح المرأة على مال في خيار البلوغ والعاقبة وفي التجريد لو كان كفيل بالمال فقضاء المال على ان يبرأ
 من الكفانة بالنفس وفضى بعضه على ان يبرأ عنها جان اذا كان لرجل على اخر لعت درهم ولها كفيل فصالح الكفيل
 الطالب على مائة درهم على ان يبرأ الاصيل من الالف والكفالة باصرو رجوع الكفيل على الاصيل باربعة دراهم لا بالالف
 كما لو هبه الكل هبة الكفيل جرد بالرد في الزيادة في الف في الغصب والجنائية وكذا لو صلحه على عشرة دنانير كان للكفيل
 ان يرجع بجميع الالف لانه ملك الالف بالدينانير لان الصلح على غير جنس الحق يكون تمليكا كالبيع وليس هذا
 كالماور يقضاه الدين كذا لو صلحه على مكيل وموزون بعينه او عوض الكل في الاصل وفي الزيادة بعد كعاب
 الا فوار في باب الغصب والجنائية الطالب اذا ابرأ الكفيل فالكفيل لا يرجع على الاصيل والبايع لو ابرأ الوكيل عن الثمن
 يرجع الوكيل على موكل لان ابرأ الوكيل لا يكون اسقاطا لهذه الورثة بقرينة الكفيل لورثة لا يردت حق التجريد اذا كفل
 عن رجل بدلا من صاحبه جليدا عطاء مكسور او زواجا وعجز بها رجوع على الاصيل بثل ما ضمن لا بمثل ما ادعى ليس
 هذا كالماور يبايع الدين لان الموجب للرجوع الاداء وكذا لو اعطاه بهاد نانير او شيئا من المكيل والموزون فله ان يرجع
 بمثل ما ضمن **الفصل الخامس في تكفيل لقاضي المدعى عليه** وفيه صلة تعلق بالدعوى
 والمخصومة وفي الاصل اذا ادعى قبل رجل دعوى فآخذ منه كفيل بنفسه ووكيلا في خصومته ضامنا لما ذاب له عليه
 حان وفيه القاضي ياخذ من المدعى عليه كفيل ثقة اذا طلب المدعى قال في بيته حاضرة والتقدير ثلاثة ايام لانهم
 كانوا يجسرون للقضاء في كل اسبوع ثلاثة ايام ولو قال بيني عقيب او اقام شاهدا واحدا وقال الاخر غائب لا يبايع
 الكفيل ولو امتنع المدعى عليه من اعطاء الكفيل يامر القاضي الطالب بالملائمة ولا يهيبه القاضي في رد بل لقاضي
 الخصم ان اذا كان المدعى عليه مسافرا وعرف ذلك لا يؤخذ منه الكفيل في حقه في اليمين واذا لا تفقاهه مسافرا
 اجله الى اخر المجلس فان امكنه في اخر المجلس اقامة ابنته او اخلاق سبيله ولو قال ان اخرج غدا او في ثلاثة ايام يكفله
 الى وقت الخروج وان انكر الطالب خرج به ينظر الى مزبده او يبعث من يشق الى سرفقائه يسألهم عن ذلك فان قالوا نعم
 اعد للخروج معناه يكفله الى وقت الخروج وكذا في فتح الاجارة بعد السفر وقال الفتاوى الصغرى في كتاب القضاء يجبر
 المدعى عليه باعطاء الكفيل يجرد الدعوى سواء كان المدعى عليه معروفا او لم يكن معروفا وعن محمد بن حنبل لا يبايع
 من كان معروفا وهذا اذا كان في المصر وان كان غريبا ياخذ الكفيل في الزيادة في الباب الخامس من كتاب الدعوى مجرد

ان يكون الكفيل الوكيل واحدا فان اعطاه كفيل بنفسه وامتنع عن التوكيل لا يجبر به القاضى ولا يامر به الملاممة وان اعطاه وكيل
وكفيل بنفسه فتنقذ عن اعطاء الكفيل اجبر به القاضى على اعطاء الكفيل فان اعطاه وكيل وكفيل بنفسه توكيل وكفيل بالمال
لا يقبل ذلك منه ولا يخذل كفيل بالدين المدعى ويضعها في يده عدل في كل موضع باخذ الكفيل ياخذ الى بعد وفي بعض الروايات
الى اخر المجلس وفي بعضها الى ثلثة ايام ولولم يجلس القاضى في كل خمسة عشر يوما الامرة واحدا يخذل الكفيل الى
ذلك الوقت ويأخذ كفيل ثقة فهو ان يكون له دار ملك او حائوت ملك او نحو ذلك دعوى لمنقول خذ كفيلان ذلك الشيء
ايضا وفي دعوى لعقار لا حاجة الى الكفالة بالعقار فان اعطى كفيل بالمنقول ويقول ناؤك رجل بالخصوص متجاوزا على
ما اقصى به عليه فالقاضى يقبل ذلك منه ولا يكلفه ان يعطى كفيل بنفسه لكن ياخذ الكفيل من الوكيل بنفسه ولو فعل
ذلك بالدين لا بدلت بما خذون الموكل ايضا وليس له ان يمتنع من اعطاء الكفيل بخلاف ما لو كان المدعى به عينا
جنس اخر ففي الاصل اذا ادعى الكفيل ان الكفالة التي كفل من ثمن خمر فانه ليس بخصم له حتى اقام البينة
على قرار الطالب بذلك لا يقبل ولو اراد ان يخلفه ليس له ذلك لانه لم يصح الدعوى وتوصيته الطالب يصح لان
التناقص لا يمنع صحة الاقرار الا ترى انه لو كفل بالالف واقران فقلان عليه الف او انكر المكفول عنه يجب المال
على الكفيل وكذا لو ادعى الكفيل المال فاداد الرجوع عليه بمحكمه لا مرفق الما المطلوب المال من ثمن خمر فقام البينة
لا يقبل اصله لو ادعى المال ثرا اقام البينة على الطالب انه من ثمن خمر يقبل كذلك ذكر في بعض شروح الشافعي شارة
اليه شاهد شاهدان على رجل انه كفل بنفسه رجل لا يعرفه لكن يعرفه بوجهه ان جاء به فهو جائز بمنزله ما لو
اقر عند القاضى انه كفل بنفسه رجل ثري قال له اى رجل تيت به فقلنا هو هذا او حلفت عليه برئت من
الكفالة لان الجهالة في المقربة لا يمنع صحة الاقرار ولو قال لا يعرفه بوجهه يؤخذ بالكفالة ايضا في باب الشهادة
واليمين وفي الاقضية في التفقات اجمعوا ان الدين الموحل اذا قرب حلول الاجل دارا المديون السفر لا يجبر
على اعطاء الكفيل وفي الاصل رجل كفل بنفسه رجل وبعال بامر فاداد الخصم ان يخرج من البلد ان كان ضمانه
الى اجل ليس للكفيل ان يمنعه فان لم يكن الى اجل له ان يطالبه اما بداء المال او بتسليم النفس وفي
الفتاوى للصغرى المديون اذا اراد ان يغيب ليس لرب الدين ان يطالبه باعطاء الكفيل وقال ابو يوسف لو قال
قائل بان له ان يطالبه قياسا على نفقة شهر لا يبعد وفي المنتقى رب الدين لو قال للقاضى ان مديون فلانا
يريد ان يغيب عني فانه يطالبه بالكفيل والكان الدين موقولا وفي الفتاوى للصغرى يجبر المدعى عليه باعطاء
الكفيل يجبر المدعى وسواء كان المدعى عليه معروفا او لم يكن في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله لا ياخذ ان كان
المدعى عليه معروفا او لم يكن ان كان المدعى عليه في المصوفان كل غريب لا يؤخذ منه الكفيل في الزيادة في الباب المتعارف
من كتاب المدعى يجوز ان يكون الكفيل الوكيل واحدا فان اعطاه كفيل بنفسه وامتنع من التوكيل لا يجبر به القاضى ولا
يامر به الملاممة وان اعطاه وكيل وكفيل بالخصوصة وكفيل بنفسه توكيل يقبل ذلك منه في سائر الحقوق ولا
يقبل في الدين ان اعطاه وكيل وكفيل بنفسه الوكيل وكفيل بالمال المدعى عليه لا يقبل ذلك منه الا ان يرضى

قال ابي جعفر محمد بن عمار
 وقادى حادى روم است و من طه حوز
 الشان الان يقبل على الحوالة فيقول
 او لا قبل الخائب لا حضور الدين في
 وقادى حادى روم است و من طه حوز
 الشان الان يقبل على الحوالة فيقول
 او لا قبل الخائب لا حضور الدين في

رجل وقال الحالف فذلك عليك بكذا صدقه المحتال عليه وقبل جميع الحوالة وكان
 المحيل غائباً على القلب بن كان خط رجل بالمال عند رجل فاعطاه الرجل المال على
 صاحب الخط والمحتال عليه غائب لا يبيع الحوالة ذلك لاني اذا احوال رجلاً على رجل
 وليس للمحتال له على المحيل دين عند هذه وكالة وليست بحوالة المحتال له اذا اخذ الخط
 من المحتال عليه بعد ما قبل الحوالة ثم قال للمحيل انه مفلس فقال له المحيل بعد ان
 الخط الذي اخذته منه واقر له الحوالة وبعد الخط ولم يقل بلسان شيئاً انفسه
 الحوالة ولو لم يقل بعد الخط لكن اخذ المال منه بانقلاب اواى المحيل باختياره يرجع
 المحيل باله على المحتال عليه وقال في التجريد بهذه العبارة لو ادى المحيل جاز ولا يكون
 معبر عانى مسئلة وقد مرت غير مرة ولو ادى المحيل فلم يقبل للمحتال له يجبر في الجماع
 رجل حال رجلاً على ان يؤدى من الالف الذي عنده ودفعة له مفيدة بها فقال
 المودع ضاعته الودعة بطعة الحوالة ولو كانت الحوالة مفيدة بالغصب لا بطل الحوالة
 في الجماع الصغير ولا لاصل فباع عبد من اخر واحال له باع غريماله على المشتري الاخر
 ثم استحق العبد وظهر حر وقد دفعوا الاموال للقاضي فان بطل الحوالة اما اذا اراد عليه
 بيع بفضاء او بغير فضاء لم يبطل الحوالة وكذا اذا اهلك المبيع قبل التسليم الى المشتري
 وفي المتن رجل قال لاخر اخلتني على فلان وسكت ثم قال لم اقبل فالحوالة حائزة رجل له
 على رجل المعسرهم فاحاله بها ثمن المحتال عليه احوال الطالب بها على لاني عليه
 المال يرضى منه وان تولى مال على لاني عليه الاصل لم يعلل المال اليه ولو صدق المحتال
 عليه ولم يترك شيئا او قد اعطى كفيلاً بالمال ثم ابرع صاحب المال ككفيل منه انه ان يرجع
 على صاحب الاصل في الزيادة المحتال له اذا اخذ الكفيل من المحتال عليه بالمال
 ثم مات المحتال عليه مفلساً لا يعود الدين الى كفة المحيل سواء كفل عنه باصره او بغير اصره
 والكفالة حالة او مؤجلة او كفل حالاً ثم اجماله المكفول له ولو لم يكن له كفيل لم يكن رجل تدبر

فليس يتم هذا ذكره فان ما ذكره من
 وقادى حادى روم است و من طه حوز
 الشان الان يقبل على الحوالة فيقول
 او لا قبل الخائب لا حضور الدين في

الفتاوى والامامات اكثر الكتب في
 على طلب بيان اكثر الكتب في
 الفتاوى والامامات اكثر الكتب في
 على طلب بيان اكثر الكتب في

سؤال - اگر شخص از دینی
 حق خود را از دیگری بگیرد
 و در دست است یا نه
 جواب - در دست است یا نه
 سؤال - اگر شخص از دینی
 حق خود را از دیگری بگیرد
 و در دست است یا نه
 جواب - در دست است یا نه

الحمد لله
 في الصواب السادس في صلح الأب الوصي ومسائل يتفق بالتركة وفيه مسئلة التخليج السامع في
 الخطوط باحة الفصل الاول في مقدمه وفي الاصل المصح انواع ثلاثة صلح مع الانكار
 و صلح مع الاقرار صلح مع السكوت وكل ذلك جائز عندنا و اجمعوا على ان صلح الفضول جائز بين
 قال جنبي للمدعى ان المدعى عليه اقرص في نسركم نحن في دعواك فصالحني على كذا فضمن
 له ذلك فصالحه صلح وقصوره صلح انقصوني بان يقول انقصوني للمدعى صلح للاداء من دعواه
 عليه على كذا على ان ضامن به او على كذا من ماله او قال صالحني من دعواك هذه على فلان
 و اضاف العقول في نفسه او الى ماله فقد الصلح والبدال على لزام من سوا كان باصرة او بغير
 امره و يرجع بما ادى على المدعى عليه ان كان الصلح باصرة و الا كمر بالصلح والجمع امر بالضمان ثم
 الصلح ان كان عن دعوى في محدد فصالحنا على سراحهم او دنانير او كسبي كالخطبة والتمتع ووزن
 كالحديد والصف لا يقتصر قبض بذلك الصلح في الخمس ثم في الكيل والموزون اذا كانا معنيين
 و اضاف العقول الى ما لا غائبين لكنهما في ماله المدعى عليه صلح و يقع على ماسمي من الكيل والوزن
 ولو اشار اليه ولم يسم الكيل او وزن جائز وتعين ماله الذي في العقول كان موصوف في الذمة
 والشروط بيان القدر والوصف والاجل ليس بشرط ولوبين الاجل ثبت ثم ما وقع عليه الصلح
 يكون عوضا فاصلح عوضا في البيع صلح ان يكون عوضا في الصلح ولو كان البديل دراهم يحتاج
 الى بيان القدر والوصف و يقع على نقد البطلان ذكر الدراهم والدنانير وان اختلفت فعلى
 الاغلب ان استوت ثم يجزى حتى يبين يكون الصلح عليها حالة و وجب هذه اذا كانت الدراهم
 غير معينة وان كانت معينة جاز ولا حاجة الى بيان القدر والوصف لكن لا يتعلق العقد
 بعينها وفي نسخة الامام السرخسي ان كان الصلح على دين لحكمه حكم الثمن في البيع
 وان كان على منفعة لحكمه حكم الاجارة وكل منفعة يجوز استحقاقها بحكم الصلح وما قلنا حتى
 لو صلح على سكنى بيت معينة الى مدة معلومة يجوز وان قال بذا الحق يصوت لا يجوز
 ولو كان الدعوى في دار فصالحه على بيت منها او من غيرها يجوز ولو صلح على بيت فيه
 ثم وجد البيت قد كثرنا في كتاب الدعوى في الفصل التاسع ولو كانت الدعوى في دين فصالحه
 على بعض ذلك لم يكن له طلب الباقي بالحجة فانه قد يدعي ادعى رجل في احقاق بعضهم

سؤال - اگر شخص از دینی
 حق خود را از دیگری بگیرد
 و در دست است یا نه
 جواب - در دست است یا نه
 سؤال - اگر شخص از دینی
 حق خود را از دیگری بگیرد
 و در دست است یا نه
 جواب - در دست است یا نه
 سؤال - اگر شخص از دینی
 حق خود را از دیگری بگیرد
 و در دست است یا نه
 جواب - در دست است یا نه

سؤال - اگر شخص از دینی
 حق خود را از دیگری بگیرد
 و در دست است یا نه
 جواب - در دست است یا نه
 سؤال - اگر شخص از دینی
 حق خود را از دیگری بگیرد
 و در دست است یا نه
 جواب - در دست است یا نه

بالدين يبيع ما ليس عندك انسان لا يجوز ان نقدر ان نحسب ان كونه شرطاً للسلوك لا يجوز ان يضاكن رأس المال دين ثمن كان
 له قيل رجل يبيعهم غلة فصالحه على خمسمائة بعتة نقد هايا لا يجوز وفي قول أبي يوسف ربح الاول جائز وان تلقوا
 قبل ان يقبض فله خمسمائة غلة الكوفة في قول أبي يوسف ربح صالحه عن الف على مائة على ان يبيع له ثوباً مائة لا يجوز
 لانه صفقة واحدة منى فآذا كان له على اخر الف درهم هم دين فصالحه على عبد عيسى جاز ادعى على اخر الف
 درهم فادعى المدعى عليه خمسمائة من جهة الصلح من غير ان يذكر لفظ الصلح ثم اراد ان يسترد الخمسمائة له ذلك ولو
 دفع عرضاً لا يسترد وفي النوازل بين أبي يوسف ربح رجل ادعى على اخر الف درهم فانكر فصالحه على مائة منها جاز يرد
 من الباقي سواء قال بربطه عن الباقي او لم يقل لكن هذا في الحكم ما بينا بينه وبين مائة ثوباً لا يبرأه وعلى هذا لو ادعى
 المدعيون القضاء فانكر الطالب فصالحه على كل منها وفي الفتاوى لصغيري قال ادعى على اخر الف درهم معلوما الوزن
 فقضاء درهم بمجهرولة الودن لا يجوز وتوا عطاء على حجة الصلح لا يجوز ويجعل على ثوباً اقل ثوباً في النوازل ان رجلاً قضى رجل
 درهم فقال للقباض انهما بينهما ثوبان له الفقه اذ ان جاز عليك والا فردها على ثوباً اقل على ذلك ولم يفتق له اقرعها
 استحساناً لا بخلاف ما اذا باع جارية فوجد بها عيباً بعد القبض فادعى ربحها فقال البائع اعرضها على البيع فان اقبلت
 البيع والا ردتها على عرض على البيع بطل من الركة وقد ذكرنا في البيوع تجل القضي من رجل اشترى ثوباً فأنفقها ثم ردها
 عليه بالريافة وهو لا يسأل ان يرد فان علم انه زيف ولم يرد عليه مئطتها عن أبي يوسف وتعد هذا لا شيء عليه في
 بيع الجاهل مع الصغير وعن أبي يوسف رجل استقرض من رجل دراهم بخارية بخرارية واشترى منه شيئاً بدينار
 بخارية فالتفتا في يداه لا يقدر على بخارية تجل قد ربح المائة فادعى ربحها واشترى منه شيئاً بدينار
 دين فاعطاه في الطريق في ربحه غلب المصوح ياخذون اموال الناس قال الفقيه ابو الليث في المصوح اذا استعمل
 عليهم له ان يمتنع من القبض تجل باع من اخر اربيعاً وادته عليه وقبض البائع وحمله للشترى ثم رجع عليه بعد مائة
 وقال وجدته نائمة ان كان النقصان من الهواة فلا شيء على البائع وان كان النقصان نقصاناً يكون بين الوزنين
 فذلك وان كان اكثر من ثمان لم يسبق من المشتري في ربحه كذا مثله ان يمتنع من الثمن باذاء النقصان
 ولو نقد رجع بذات النقد وان اقر بقبضه ليس له عليه شيء الكس في النوازل والله اعلم جنس اخر وفي
 الاصل اذا كان لرجل على رجل الف درهم الى سنة فصالحه على ان اعطاه ثوباً بها واخره بها سنة اخرى جاز ذلك
 لو كان به كفيل فله رده على ان اعطاه به كفيلاً اخر واخره سنة بعد حلول الاجل ولو صالحه على ان يجمل له نصف المال
 على ان يخرجه صابغ سنة اخرى فمبادلة الاجل بالاجل دانه ربه وثبت اكل ما يؤجل موحد بتأخير شيء اخر
 مجل كونه المطلوب قرض المال قبل حلوله فما استحق لم يرجع عليه حتى يجمل الاجل وكذا لو وجدته زبوا او بخرجه
 او استوفى ثوباً صالحه على عبد فوجده عيباً فرد ان عاد اليه بالفسخ يعود الاجل وان عاد بالاقالة فالمال
 حال ولو كان بالمال رهن والرهن في يد المرنهين والرهن بحاله كعه ما كان رده ولو صالحه على ان يجمل بينه
 حاله فهو حال وليس بحال لان الاجل من المطلوب عقد بطله وكذلك لو قال بطلت الاجل او تركته او جمعتها حالاً

وتو قال برع من أجل بضم التاء لم يبطل ما إذا قال برأتك أو برئت بالفتح بطل لأجل فتو قال لا حاجة لي لأجل لا
يبطل لأجل ادعى على آخر الف درهم فذكر ثمره على أن باعه بها عبدا أجرا وهذا إقرار بالدين منه بخلاف قوله
صالحه على هذا العبد فإنه لا يكون إقرارا وفي الزيادة في مهاب السبع بشرط الخيار إذا وكل له رجلا بأن يشتري له
جارية بشرط الخيار للأمر فاشترها كذا لك ثم قال لا مبرر لو قيل رثا الجارية لا حاجة لي فيها لا يكون هذا رد البيع
لأن هذا أمر بالقبض والأمر بالقبض لا يكون نقضا وقوله لا حاجة لي فيها المستفاد منه دلالة فلا يكون رد أو نقضا
جنس آخر وفي الأصل إذا كان لرجلين على رجل الف درهم ثم بيع فإقرارهما أنه كان للمطلوب عليه خمسة مائة
قبل بينهما برء للمطلوب من حصته ولا شيء لشريكه عليه بخلاف ما لو قبض شيئا أنه يشاركه وتو براءة من نصيبه
أو وهبه أو جنى عليه جنابة عده موجه فلا ريب حتى سقط الدين لم يكن لشريكه أن يرجع عليه ولكن الوصل المحرم عن العبد
الموجب للنقصان على مال فتو أفسد متاعا له ليس بشريكه أن يشاركه عند أبي يوسف وعندهما يرجع بشاركه
كما لو غصب منه شيئا يساوي خمسة مائة أو أكثر بخلاف في رواية الأمام أبي حفص الكبيري ثم أضاف رواية أبي سليمان الجوزي
جانبه أطلق الجواز بأنه يشاركه ولم يذكر الخلاف ولو استقرض منه مائة أو اشترى به شيئا بعد ثبوت هذا المال فشريكه
أن يشاركه ولو كان لرجلين على امرأة مال فزوجها أحدهما على حصته لا يرجع عليه شريكه الكل في الأصل جنس
آخر وفي الأصل إذا كان لرجل على آخر الف درهم فقال له برأتك عن خمسة مائة أو عططت عنك خمسة مائة على أن
تعطيني الباقي ولو بوقت أو تفا عطاء الباقي في هذا اليوم أو لم تعطه برع عن خمسة مائة وفي الجامع الصغير ذكر المسئلة
على ثلاثة أوجه أن قال إذا أتى غدا خمسة مائة على ذلك برع من الباقي على ذلك ولو لم تعطني غدا خمسة مائة فالألف عليك
على حاله فلا مبرر كما قال فتو قال إذا أتى خمسة مائة غدا على ذلك برع من الفضل فإن أعطاه برع مطلقا وإن لم تعطه
فمنه ما يخليقه ويحمد لا يبرأ وعنده أبي يوسف ثم يبرأ وتو قال برأتك عن خمسة مائة على أن تعطيني غدا خمسة مائة
حصل الإبراء مطلقا أما الخمسة مائة غدا أو لم يبرأ وتو قال إن أدبت إلى خمسة مائة فأنع برع متى أو إذا أدبت فهو
باطل لأن تعيين البراءة بالشروط باطل **الفصل الرابع في الصلح في النكاح والودعة والغارية** وفي مختصر القدرى
وعيون الصلح عن كل دعوى مال أو منافع أو تعزير ولا يجوز عن دعوى الحد من أجل ادعى على أن نكحها فأنكرت ثم صالحته
على مال بذاته جاز وهو في معنى الخلع وتو ادعت امرأة على رجل أنه تزوجها فأنكر الرجل فصالحها على مال بذله
لها لا يرجع ادعى على رجل عجزه أن ينسب إليه عبدا فصالحه على مال جاز ولا يقبل بينة المدعى على رقة بعد ذلك وفي
الأصل المودع إذا قال ضاع ما بوديعة أو ردتها عليك فهو مصلحت فوصلحه بعد هذا على مال لم يجز الصلح
والمسئلة على أربعة أوجه الأول إذا ادعى صاحب المال الكيل بالبيع ومجهول المودع وقال ما أودعني شيئا فرفضه منه على
مال معلوم جاز بخلاف الثاني إذا ادعى صاحب المال الكيل بالبيع ولا يستهلك المودع أو بالوديعة ولم يدع الزنا لهما ذلك
ثم صالحه على مال معلوم جاز بخلاف الثالث إذا ادعى صاحب المال الكيل بالبيع ولا يستهلك إذا ادعى المودع الرد
أو الهلاك فصالحه على مال فهذا الصلح باطل عند أبي حنيفة رحمه أبي يوسف رحمه الأول لأن البراءة تحصيله بقوله

مددتها والحكم القاطب بخبرة لا يخل بدعوى صاحبه الا استهلاكا لا ترى منه لوصالح قبل الدعوى لم يجز فكذلك بعد
وعند محمد بن بابي يوسف في الاجراء واجمعوا ان المودع لو حلف على ما ادعاه ثم صالحه على مال لا يصح هذا اذا
قال المودع او لضاعت الوديعة او ردت اما اذا قال المالك او الاستهلكتها فقال المودع لضاعت او ردت يجوز الاجراء
هكذا نقل عن القاضي الامام علي بن السفندي في عامة المشايخ رحمهم الله لم يفرقوا بين ما اذا ابتاع المالك بدعوى الاستهلاك
وبين ما اذا ابتاع المودع بدعوى الرد والهلاك ولو حمل المالك ان يكون المودع قال هذه المقالة قبل الصلح يعني ردتها
والمودع يقول لا بل قلتها فالقول قول المالك في هذه تفريع على قول ابن حنيفة وابن يوسف رحمهم الله فان اقام المدعى
البينة على ما قال يقبل منه والرايع لاذ قال المودع هلك الوديعة او ردت نهو للمالك لم يقبل شيئا بل سكوت ذكوا لكرخي
رحمهم الله لا يصح الصلح وعند ابن يوسف في جميع ولو كانت الوديعة قائمة بعينها وهي مائة درهم فصالح المودع منها على
مائة درهم وهذا قرار اذا كان المودع انما اقام البينة على الوديعة لانها مبادلة منها بواو وان لم يقم البينة على الوديعة جاز لانه
قطع الخصومة ولو صالحه على عرض جاز الصلح مطلقا ولو صالحه على عشرة قناري فان صالحه وهو جاز لانه الوديعة فالصلح
صحح اذا تقرب بعد قبض الدينير وسواء كانت الدينير حاضرة في مجلس الصلح او غائبة عن مجلس الصلح اما اذا كان المودع
مقبولا الوديعة ان كانت الوديعة حاضرة في مجلس الصلح جاز اذا اجاز المودع القبض قبض المالك الدينير في ذلك
المجلس فان لم يجز المودع القبض فالصلح باطل فان كانت الوديعة غائبة عن مجلس الصلح فالصلح باطل وفي الجماع الصلح
الحال استهلاك ثوب انسان فصالحه على اكثر من قيمته جاز وعند هذا لا يجوز الزيادة على قيمته لا بقدر ما يتقارب الناس فيه
واجمعوا على انه لو صالحه على عرض جاز سواء كان كثيرا لقيمة او قليلا لقيمة واجمعوا على انه لو قبض القاضي عليه بالقيمة
ثم صالحه على اكثر من قيمته لا يجوز واجمعوا على ان قول الدينير لو صالحه على اكثر من عشرة الاف درهم او الف دينار لا يجوز
واجمعوا على انه لو كان العبد بين رجلين باعتقه احدهما وهو موسر فصالحه الاخر على اكثر من نصف قيمته من الدينير
او الدينار لا يجوز الفضل واجمعوا على ان الشفيع لو صالح مع المشتري على اكثر من الثمن لا يجوز بطلان اصل الزيادة
رجلا وديعة كانت عند الغيرها ثم قبضتها او ادعتها او قبضتها منه ففقدت متاع منها فالتفت فبعت بثلثها
ادعى من اصحابه وقولا لا تدرى ما كان في ذلك لم تقبضه وروى عنه علي بن فضال انها من ثلث على مال معلوم
قال هي ضامنة تصاحب المتاع قيمته والصلح فيما بينها وبينها جاز ثم حكمها ان كان بعد ما ضمنها المالك قيمة المتاع جاز
على اي يهدل كان وان كان قبل تضمنها ان صالحها بمثل قيمة المتاع او اقل على قدر ما يتقارب الناس فيه جاز وبها عن
ضمان المتاع حتى لو اقام صاحب المتاع بعد ذلك بينة على ما ادعى من المتاع لم يكن لها على المودع سبيل ولو صالحتها
على اقل على قدر ما يتقارب الناس فيه لا يجوز الصلح والمالك بالتخييل ان شاء ضمن المرأة او المودع عن ثمن قامت له بينة على
المتاع فان ضمن المودع عن رجلا على المرأة بلفظها او ان ضمن المرأة نفقة الصلح عليها والعارية كالوديعة وكذا اقل مال
صله لجانة كالمضاربة وما يتصل بمسائل هذا الفصل صلح العامل نقصا لاذ اخرج الثوب بدعه
فصالحه ربه الثوب على راسهم على ان يكون الثوب للنقصا او على ان يكون الثوب له راسهم حاله او موجهة

جائز وكذا لو صالحه على ما ذكرنا أو حلفه التوب عند نقصه فصالحه على ما هو لا يجوز تعديل بمحنة ولا في كل موضع
 كان امانة وعندهما جاز وهذه المسئلة عرفنا ان قول المجتهد في رد مغل قول ابو يوسف الاول في مسئلة الوديعة
 ولو ادعى النقص لانه دفع التوب الى رب التوب فطلب الاجر وكذا به صاحب التوب فصالحه من الاجر على نصفه جاز
 وكذا لو اقر بعض التوب لانه دفعه او فاه الاجر وانكر النقص فحصل على نصف الاجر جاز والصلح والنساج وغيرهما
 يعرفون من هذه بالتأمل ولو دفع جزا الى حاكم ليس في سبعا في أربعة فعمل أكثر من ذلك او اقل حتى ثبت لرب
 التوب الخيل بين ان ياخذ التوب بمغضيه اجر مثل غزله فلو ان رب التوب صالح النساج عن ما هو الى اجل على
 ان يترك على النساج تأويله انما انك صاحب التوب على النساج وضمنه غزلا ثم صالحه بعد ذلك على ما هم الى اجل
 اما اذا احتار احد التوب ثم صالحه عن ما هو الى اجل على ان يترك التوب عليه يجوز الصلح الكل في صلح الاصل
 والله اعلم **الفصل الخامس في الصلح عن العيوب** وفيه الاصل رجل اشترى من اخو عبدا
 بالهدى ثم وقع نقابضه وجده عيبا فانكر البائع كون العيب عنده او اقر فصالحه على ما هو حاله او وجوه جاز
 فان صالحه على ما ياتي بشرط النقابض وكذا لو حلف به عيب عنده لمشتريه وصالحه واعتقه للمشتري لانه لو صالحه
 على كونه وعرف بيئته حرم وبغير عينه لا واذا طعن بعيب قبل قبض البائع انش فخط عنه بعض ثمنه او فاداه ثوبا فيه
 جاز للمشتري اذا طعن بعيب في بياض عين الكلبه فصالحه على ان حطه عنده رهما فان ذهب البياض بعد ذلك
 رد الدارهم عليه ويطلق الصلح لان الخصومة قد زالت وكذا الخيل ورواله وكذا لو ادعى ملا على لسان وصالحه
 على بدل معلوم ثم تبين انه لم يكن عليه ذلك المالك كان الصلح بالخلا لرجل اشترى مائة غنسين من ثلثه ونقابضه وطعن
 المشتري فيها بعيب ثم اصطلح على ان يقبله البائع ورد عليه تسعة واربعين دينارا ان اقر البائع ان العيب كان عنده
 عليه ان يرد الدينار الباقي وكذا ان كان عيبا لم يعلم انه لا يحدث مثله في يد المشتري بان قال لم يكن عندي اوله
 يقر ولم يترك ويحدث في يديا لمشتري مثله جاز له الدينار الباقي وهذا عندهما وعند ابو يوسف راجح في الوجهين
 ينلو على ان لا قاله بيع جديد عنده وهذه كالا قاله ولو اصطلح على ان يعطى البائع بعض الثمن في العبد للمشتري جاز
 وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب البيع في فصل المصوب وفي التجريد اذا طعن المشتري بعيب فصالحه على شيء او حط
 عن ثمنه شيء او ان كان يقدر على رد المبيع او المطالبة بارتش لعيب الصلح جاز وان لم يقدر على الصلح فالصلح باطل
 نحو ان باع المشتري لعبد من اخو رجل اشترى مائة بالغ ونقابضه وطعن المشتري بعيب فاصطلح على ان يعطى كذا
 منهم ما شرط دراهم ويأخذ رجل جنبي عن يديا ذلك رجل معهم واخذ باقيا المخطوط فالبيع من الاجنبى جاز
 وحط المشتري ايضا جاز ونقط البائع لا يجوز ولا اجنبى ان شاء اخذ المجاورة بتسعة وتسعين وان شلوا ترك
 الكل فلا اصل والله اعلم **الفصل السادس في صلح الاب والوصي** ومسائل التركة والتنازع
 وفيه الاصل اذا كان للصبي ار فاداهما لرجل فصالحه ابره ان صالح على مال نفسه يجوز قتيلا كان او كثيرا وان
 صالح على مال الام ان لم يكن للمدعى بيعة لم يخرج وان كان له بيعة جاز بقدر قيمة المدعى به او اكثر بما يتغابن

الناس منه كالشراء ولو كان للصبي عوى على نسله فصالحه على اللعان لو يكن له بينة والمدعى عليه ينكر جاز وان
كان له بينة او الخصم مقر جاز بما يتغابن الناس فيه وهذا عند ابي يوسف تركه كان الدين وتعددهما صحيح مطلقا فمن
للابين مقادير كان بمبايعة الاب وان لم يكن لا يجوز وفي مسئلة الوكيل بالبيع اذا ابر المشتري عن الشرع قلنا الوصي
والجحد عند عدم الاب وقد مر في كتاب البيوع وكتاب لقضاء اذا اصاب الرجل بترك ابنا او امرا او ترك امولا كثيرا ثم صالحه
المرأة على سراحهم حاله او مؤجلة جاز وان كان في التركة دين معين فصالحه من ذلك كله ما خلا الدين الذي
للميت على الناس جاز ولو كتبت اني عجلت لك ميراثة من كل مال دين على الناس من غير ان شرطته على
الابن جاز وبها الغرماء من حصتها وان جعل في ذلك شوطا في الصلح بطل واذا بطل الصلح بقدر الدين بطل في الكل
قيل هذا قول يحنيفة وزوني فوالله شمس الاسلام من الخارج لا يصح اذا كان على الميعدين ايضا وقوله باطل اي
يبطله ماله الدين لان حكم الشرع ان يكون الدين على جميع الورثة بشرط في الموضع الذي صح التخرج واسرار الورثة
ان يدعوا عيناني يد رجل بعد التخرج يقولون كان نصيبها كذا والان صار الكل لنا فلو ظهر عين بعد التخرج هل يكون
داخل تحت الصلح حتى يكون للورثة عن اب بكر لا عيش رحمه قال لا يعرف لهذا رواية فلقايل ان يقول يدخل
ولقايل ان يقول لا يدخل وان احب الورثة جاز ان الصلح في مسئلة الدين فالحيلة استثناء الدين
اذا ان يتبرع انسان بقضاء دين القريب ويكون متطوعا ويسقط الدين عن القريب بقوله ثم يصالحونه عما بقى من التركة
قال الخصاف ولا وجه ان يقرضوا المصالح بقدر الدين ثم يصالحون ذلك على الغرماء حتى يكون لهم لانه اخذ
نصيبه من الغرماء ولو شرطوا في التخرج انه لو قرض السلطان جاز وطمع شيئا من التركة ليس عليه من ذلك شيء
لا يصح وقيل يصح وفي فتاوى الصغرى في موضع يصح التخرج يقسم الباقي بينهم على سببهم التي ظهرت قبل التخرج
بيان له امرأة وبنت اخ اصل المسئلة من ثمانية للمرأة سهم والبنات اربعة والباقي للمام ذلك ثلاثة فان اخوت
المرأة لا يقسم الباقي بينهم على سبعة اسهم ولو جعلت المرأة كان لم يكن فاما ما بينهما نصفان وفي مختصر القدوري
اذا كانت التركة بين ورثة فخرجوا احدهم منها مال عطاء اياه والتركة عقار او عرض جاز قليلا كان ما اعطوه او كثيرا
فان كانت التركة فضة وغيرها فصالحه على فضة جاز اذا كان ما اعطوه اكثر من نصيبه من الفضة حتى يكون المثل
بالمثل الباقي بمقابلة غيره من الاجناس فيبشرط قبض ما باعته الفضة ولو كان ما اعطوه مثل نصيبه من الفضة
او اقل لا يجوز وان كانت التركة فضة فاعطوه ذهابا او ذهابا فاعطوه فضة جاز سواء كان ما اعطوه قليلا او كثيرا الا
ان القبض شرط في المجلس فان كانت ذهابا فضة وغير ذهاب فضة جاز على ذهابا وفضة اذا كان ما اعطوه اكثر
من نصيبه من ذلك الخمس ان كان مغل نصيبه او اقل لا يجوز وان كان في التركة دين على الناس وان خوله في الصلح
على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين لهم فالصلح باطل فان شرطوا ان يبرء الغرماء منه ولا يعود اليهم بنصيب المصالح
فالصلح جائز اذا اقر الوصي ان عند الفدية هم للميت والميت ابنتان فصالح احدهما حصته على اربعة مائة لم يميز
وان كان استهلكها ثم صالح جان التركة لو كانت عروض او عقارا او بدلا لصلح داهما او دائره جاز لا يشترط قبض بدل

كتاب الرهن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الصلح في الأصل لو كان في التركة ذهب جاز ولا يشترط قبض بدل الصلح في الأصل لو كان
في التركة ذهب فادعى رجل لكانت فصالح على الدنانير والدرهم يجوز أن يكون الدار
بشروط التقابض في الدنانير يجوز إذا كان بدل الصلح أكثر من نصيب المدعي ما إذا كان
أقل ومثله لا يجوز ولو كان بدل الصلح دراهم جاز مطلقا **الفصل السابع**
في الخطر والاباحة وفي النوازل عن الفقيه مابى لليث رجلا يدخل مراض
إنسان لجمع السرقة والشوك الرجوان لا بأس به وكذا لو دخل ليجلس أو ليلتقط
السنبل أن تركها صاحبها وتركه كالأباحة وفي أرض اليتيم إن كان بحال لومته أجاز
يبقى للصبي بعد موته للأجر شيء ظاهر لا يجوز تركه وإن كان لا يفضل منه أو فضل
منه شيء قليل لا يفصله له لا بأس بغيره إن يلتقط ذارين شريكين أراد أحدهما أن
يسكن في نصيبه له ذلك فلا أرض لمشاركة إذا أراد أحدهما أن يزرع عن أبي يوسف
ليس له ذلك وفي نوادره شام رجلا ذلك هذا في واقعات الناطق وفي مزارعة
النوازل أرض بين رجلين مات أحدهما الشريك أن يزرع نصفه الأرض ولو أراد
في العام الثاني أن يزرع يزرع النصف الذي يزرع وفي الدار المشتركة بين قوم لأحدهم
أن يربط الدابة وأن يتعرضها وأن يضع الخشبة فيها أو من عطب بهذه لا يضمن وفي
مجموع النوازل امرأة وقعت بينها وبين زوجها مشاجرة فتوسط
المتوسطون بينهما للمصالحة فقالت المرأة لأصالحه حتى يعطيني خمسين
درهما يحل لها ذلك لأن لها عليه حق من المهر وغيره والله أعلم بالصواب
كتاب الرهن وهو مشتمل على ستة فصول الأول في المقدمة الثاني
في نفقة الرهن ومقننته والثالث في الضمان والرابع في عارية الرهن وما يتعلق بها
والخامس في الشهادة والسادس في قبض الرهن **أما الأول** وفي الأصل القبض
شروط جوار الرهن خلافا لما يقوله الإمام خواهر زاده رحمه الله بشرط اللزوم وهذا القبض

الصلح في الأصل لو كان في التركة ذهب جاز ولا يشترط قبض بدل الصلح في الأصل لو كان
في التركة ذهب فادعى رجل لكانت فصالح على الدنانير والدرهم يجوز أن يكون الدار
بشروط التقابض في الدنانير يجوز إذا كان بدل الصلح أكثر من نصيب المدعي ما إذا كان
أقل ومثله لا يجوز ولو كان بدل الصلح دراهم جاز مطلقا **الفصل السابع**
في الخطر والاباحة وفي النوازل عن الفقيه مابى لليث رجلا يدخل مراض
إنسان لجمع السرقة والشوك الرجوان لا بأس به وكذا لو دخل ليجلس أو ليلتقط
السنبل أن تركها صاحبها وتركه كالأباحة وفي أرض اليتيم إن كان بحال لومته أجاز
يبقى للصبي بعد موته للأجر شيء ظاهر لا يجوز تركه وإن كان لا يفضل منه أو فضل
منه شيء قليل لا يفصله له لا بأس بغيره إن يلتقط ذارين شريكين أراد أحدهما أن
يسكن في نصيبه له ذلك فلا أرض لمشاركة إذا أراد أحدهما أن يزرع عن أبي يوسف
ليس له ذلك وفي نوادره شام رجلا ذلك هذا في واقعات الناطق وفي مزارعة
النوازل أرض بين رجلين مات أحدهما الشريك أن يزرع نصفه الأرض ولو أراد
في العام الثاني أن يزرع يزرع النصف الذي يزرع وفي الدار المشتركة بين قوم لأحدهم
أن يربط الدابة وأن يتعرضها وأن يضع الخشبة فيها أو من عطب بهذه لا يضمن وفي
مجموع النوازل امرأة وقعت بينها وبين زوجها مشاجرة فتوسط
المتوسطون بينهما للمصالحة فقالت المرأة لأصالحه حتى يعطيني خمسين
درهما يحل لها ذلك لأن لها عليه حق من المهر وغيره والله أعلم بالصواب
كتاب الرهن وهو مشتمل على ستة فصول الأول في المقدمة الثاني
في نفقة الرهن ومقننته والثالث في الضمان والرابع في عارية الرهن وما يتعلق بها
والخامس في الشهادة والسادس في قبض الرهن **أما الأول** وفي الأصل القبض
شروط جوار الرهن خلافا لما يقوله الإمام خواهر زاده رحمه الله بشرط اللزوم وهذا القبض

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

[illegible]

[illegible]

المجلد الرابع ١٨٢ خلاصة الفتاوى كتاب الرحمن

الفصل الرابع في العارضة قتل من عند رجل مصنف وامر بالقراءة منه

ان قوع صار عارية حتى لو هلك لا يضمن لان حكم الرهن الحبس فاذا استعمل
بأذنه يغير حكمه ويبطل الرهن ولو فرغ من القراءة ثم هلك يهلك بالدين وكذا
لو رهن خاتما واذن له ان يجعله في الخنصر فهلك يهلك امانة وان نزع من
خنصره فهلك يهلك بالدين وكذا لو رهن ثوبا واذن له باللبس اوداية واذن له
بالركوب وفي بيع الجامع في باب ما يكون اجارة المالك لو اذن الفاسب بالانتفاع
فهلك من العمل وبعد ما فرغ من العمل يهلك على المالك في العيون لخا من
رجل سيفين او ثلاثة ان قلد ثلاثة لا يضمن وان قلد سيفين يضمن وفي الخاتم
لو ختم به في يمينه ضمن وان لبس فوق ختمه لا يضمن وفي غضب فتاوى المصطفى
لو جعله في خنصره يضمن لان هذا منه استعمال واليمين واليسرى فيه سواء ولو جعله
ببصرة لا يضمن وهو اختيار الامام السرخسي رحمه الله تعالى في التجريد بهذه العبارات
لو جعل في غير خنصره لا يضمن وفي بعض نسخ الفتاوى هذا اذا كانت المرتهن رجلا
فان كانت امرأة ضمن في كل صبح كلف ولو جعل الخاتم فوق الخاتم يرجع الى العادة فان كان
اللبس ممن يتحل بلبس خاتمين يضمن وان كان لا يتحل لا يضمن وهذا في التجريد لا يوجب
العيون ما ذكرنا جنس اخر وفي التوازل رجل اعارة رجلا شيئا له حمل مؤونة تيره منه
فرضه فريضة على المعير لا على المستعير لانه ضمن المستعير عند الهلاك فكأنه منفعة
المعير ولو ان رجلا رهن عند رجل ثوبا يساوي ما يتي درهم فقبضه المرتهن فاستعمل
منه الراهن فاعارة او اجارة منه او اودعه عند الراهن كانت الاجارة باطلة
فكان بمنزلة العارية والمرتهن ان يسترده ولو امر بالراهن ان يوده انسانا او بغيره
ولو اجارة ففعل فان اوده فهو رهن على حاله فان هلك في يد المودع بطل الدين
ولو اعارة خرج عن ضمان الرهن والمرتهن ان يرده ولو اجارة لمر الرهن ليس

[illegible][illegible]

لمرتبه ان يعيده في الرهن الا برهن جديد والمرتبه ان يبيع مبيعات الفساد عليه باذن الحاكم فيكون ثمنه
 رهنا في يده وكذلك كل شيء يبيعه احد هما ويجوز الاخر يكون الثمن رهنا مكان الاصل وفي الاصل اذا استعما
 من اخر ثوبا ليرهنه ويسمى دينه رهنه ما قل او بالكثر او جنس اخر او سمى رجلا رهنه من رجل اخر يضمن
 وكذلك لو قال له ارهنه بالكوفة رهنه بالبصرة وفيه ايضا الاستعارة ثوبا ليرهنه بعشرة ففعل كذلك فهلك
 سقط الدين وعلى الراهن للمعير عشرة فان كانت قيمة الثوب عشرين يرجع بعشرة ولو لم يهلك لكنه تقيت
 سقط من الدين بقدره وعليه للمعير ذلك المقدار ولو اعسوا الراهن حال قيام الرهن فلم يمكنه الافتكاك
 واذا المعيران يفتكه بقضاء الدين لا يكون متبرعا يرجع على الراهن ولو هلك قبل الرهن لا يضمن ولو اختلفا
 فالقول قول الراهن انه هلك قبل الرهن وفي شرح الطحاوي عين الرهن امانة في يد المرتبه بمنزلة الوديعة
 ففي كل مرضع لو فعل المودع بالوديعة يضمن فكذا المرتبه اذا فعل الا ان الوديعة اذا هلكت لا يفرم شيئا والرهن
 اذا هلك يسقط الدين على التفصيل الذي ذكرنا وفي كل موضع لا يضمن فكذا المرتبه اذا فعل ثم الوديعة لا تودع ولا
 تعاد لا تاجر فكذا الرهن ليس للمرتبه ان يواجر الرهن وليس له ان يعيره وليس له ان يرهنه وليس
 له ان يودع من ليس في عياله وانه اعلم الفصل الخامس لشهادة في الرضى وفي الاصل
 لو اقام الراهن البينة على المرتبه انه سرهنه رهنا وقبضه ولم يعرفه الشهود يستل المرتبه من ذلك القول
 قوله فيلزم مع يمينه ولو اقر انه سرتهن رهنا ثم قال لغوب هو هذا القول له مع يمينه وان ادعى الراهن
 زيادة على ذلك قال بعض اصحابنا رحمهم الله المستقلة صهيمة وتاويله شهادة على قرار المرتبه بانه
 ارتبهن هذه في شرح المتأني والامام السرخسي به وذكر في نسخة اخرى مسئلة على الاطلاق وقال يقبل من
 غير تاويل اذا اقام الراهن بيينة انه سرهن هذا العين وهي في يد المرتبه واقام المرتبه البينة على انه سرهن
 غيره وعين والدين واحد فيينة المرتبه اولى ببينة البيع اولى من الرهن وقد مر في الدعوى في الاصل ففي الجامع
 الصغير من رجل له عبد قام رجلا من كل واحد منهما البينة انه رهن عنده وهذا البينة الذي له عليه وقبضه لم
 يقبل بيتهما اهلا اذا كان الراهن حيا فان ادعى ذلك بعد موت الراهن واقام البينة قبلت بيتهما ويكون
 نصفه رهنا بدين هذه والنصف بدين اخرى وهذا استحسان وهذا كرجلين اتعيا على امرأة تكاها واقام البينة
 لم يقبل وان كان بعد موت المرأة يقبل وكذلك الاختان اذا مات كل واحدة منهما البينة على رجل انها امراته لم
 يقبل ولو اقامت البينة بعد موت يقضى لكل واحدة منها نصف الميراث رجل وضع على يده رهن فامر ببيعه اذا
 حل الاجل اسرا دية العدل وادب العدل ان يبيع والراهن غائب فانه يجبر على البيع وكذا لو وكل رجلا
 بالخصوصة بطلب الدعوى فغاب الموكل وادب الموكل ان يبيع والراهن غائب فانه يجبر على البيع وكذا لو وكل رجلا
السادس في قبض الرهن وفي الزوائد المرتبه اذا حضر يريد قبض الدين فقال الراهن احضر
 الجارية الموهونة حتى اعطيناك وهما في مصر الذي رهن الجارية لا يقر الراهن بايفاء الدين لكن الواجب

على المرتهن ان يحضرها ولا يدفع الى الراهن حتى يعطيه الدين وكذا قال المرتهن الجارية في منزل فادفع الدين الى
حتى تذهب معي تاخذ هاتين المنزل ليس له ذلك ويؤمر باحضار الرهن فاذا احضر يومه بقضاء الدين او كان
على الراهن في بلد اخر يؤمر بقضاء الدين لان مؤنة الرد على الراهن فان ادعى الراهن الهلاك عند المرتهن لمكان
يجعل المرتهن باله ما تولى الرهن واذا رهن عند رجل عديم بالف درهم ثم قضاة خمسمائة فاراد ان ياخذ
احدا لعدين ليس له ذلك وكذا قال سهرنتك هذين العدين كل واحد منهما بخمسمائة فقطضاة خمسمائة واراد ان
يقبض احدهما له ذلك في رواية الزيادات وفي كتاب الرهن ليس له ذلك مالهم في جميع الدين قيل ما ذكر
في الزيادات قول محمد بن ابيه وما ذكر في كتاب الرهن قولهم اذ كان لك لو كان الدينان من جنسين مختلفين خمسمائة
درهم وخمسون دينارا فقبض احدهما على هذا ولو رهن كل عبد بمال على حدة فاذا قضى احد المدين كان له
ان يسترد الرهن الذي قضى ماله الكلي في الزيادات كتاب المضاربة وهو مشتمل على ثلاثة
فصول الاول في المقدمة الثانية فيما يملك المضارب وفيما لا يملك والثالث في نفقة المضارب وموئنته اما
الاول في المقدمة وفي الاصل المضارب شريك رب المال في الربح ورأس ماله الضرب في الارض والنحو
واصحمة المضاربة شرائطها ان يكون رأس المال من الاثمان فكل ما يصح رأس مال الشركة يصح رأس
مال المضاربة وما لا يصح لا يصح ان في كتاب الشركة ومقاييس نصيب المضارب من الربح ومقاييس لا تسمى
ما يقطع الشركة عنوان دفع الى حرم الا مضاربة على ان الربح بينهما نصفان والمضارب مائة درهم او على
ان المضارب مائة درهم او اكثر ومنها التحلية حتى لو شرط عمل رب المال فسدت المضاربة وحكم هذا
العقدان المال في يد المضارب ان يعمل فيه امانة فاذا اشترع في عمل فهو كالوكيل فاذا اظهر الربح فهو شريكه بحصة
من الربح فان خالف شرط رب المال فهو غاصب وفي الجامع الصغير رجل دفع الى اخيه درهم مضاربة
على ان يبيع ويشترى بالكونة فخرج الى البصرة واشترى خمر مضارب معه الفان فقال لرب المال رفعت اثنى
الف اورجعت الف او قال رب المال لابل دفعت اليك الفين مضاربة فالقول قول رب المال عندني حنيفة يوم
او لا وهكذا عن ابى يوسف رحمه الله فراجع فقال القول قول المضارب وكذا قال لذي في يديه المال دفعت الى الف
مضاربة بالنصف فارجعت الف او قال رب المال دفعت اليك مضاربته وارجعت الف فالقول قول رب المال
المضارب اذا عمل في المضاربة الفاسدة فخرج المال والربح لرب المال وعليه ضيعته وللعامل جرم مثل عمله
ربح او لم يربح اطلق اجرا مثل في الاصل تكن هذا قول محمد بن ابيه يجب بالغام بالغ وعند ابى يوسف رحمه الله
يجاوز المسمى في تولف المال في يده له اجرا مثل عمله ولا ضمان عليه وعن محمد بن ابيه يضمن قيل المذكور
في الكتاب قول ابى حنيفة رحمه الله بناء على مسئلة الاجير المشترك انه لا يضمن عند ابى حنيفة رحمه الله وعند ابى حنيفة
وهذا في نسخة الامام السرخسي رحمه الله لشافى قال لا يضمن ولم يذكر الخلاف المضاربة الضميمة والفسادة
سواء في انه لو هلك لا يضمن فاذا دفع اليه الف درهم وقال خذ هذه الف مضاربة بالنصف بالنصف جاز

وما شرط فهو للمضارب وما بقي فهو لرب المال والله اعلم **الفصل الثاني فيما يملك المضارب**
وفيما لا يملك وفي الجماع الصغير مضارب معه الف درهم اشتري بها ثيابا فتقصرها او حملها بامائة من عند
نفسه وقد قال له رب المال اعمل فيها برأيك او لم يقل فهو متطوع لانه لو جاز ذلك على رب المال صار المضارب
مستدنيا عليه ورب المال لم يأمره بذلك وقوله اعمل فيه برأيك لا اثر له فيه وجملة هذه الثلاثة اقسام قسم
هو من المضاربة وتوابعها وهو يملك بمطلق المضاربة قال له اعمل فيه برأيك او لم يقل وهو الايداع والاجارة
والابضاع والاجارة والاستيجار والرهن والارتهان وقسم ليس من المضاربة لكن يلحق بها فاذا قال له اعمل برأيك
يملك وهو الرفع الى غيره مضاربة او المخلط بهالة او مال غير كما اذا اصبح الثياب حمراء وقسم ليس من المضاربة
ولا يملك ذلك سواء قال رب المال اعمل فيه برأيك او لم يقل وهو الاستئانة على المضاربة والا فراض والعق
والكتابة والهبة ولجرا المستاجر اذا ائتمن هذا اذا حملها بامائة من عند نفسه مستدان على المضاربة وكذا اذا قصرها
ولا يصير شريكا في المال لان القصارة ليست بعين مال قايما في الثوب وفي الاصل في المضاربة المطلقة له شراء
السفن في المقيضة ليس له ذلك وله الاستيجار ولو امره ببيعه من فلان فباعه من غيره ضمن ولو امره بالشرع
من فلان فاشتراه من غيره لا يضمن هذا رواية الوكالة وقال في المضاربة يضمن في لو جهن اذ ادفع الى اخر
الف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الباقي لغيره مضاربة بالثلث ولم يقل كل واحد منهما اعمل فيه برأيك لمخلط
المالين لا يضمن فان وضع اوتوى ليس بخالف فان ربح فيما اقتسم نصف الربع نصفين ونصفه اشلاوا وهذا بخلاف
ما لو دفع الى اخر مضاربة ولا يضمن بنصف الدفع الى الثاني فان عمل الثاني فيه بالشراء والبيع صادرا من المضارب
المال لخير في تضمين الاول والثاني فان ضمن الثاني ربح على الاول وان ضمن الاول ربح على الثاني وصحت
المضاربة بين الاول والثاني لانه ملكه بالضمان وعن ابى حنيفة نعم انه يضمن اذا عمل الثاني ورجح لانه اشتراكا قبل
العمل فلا يضمن لانه توكيل في ظاهر الرواية ان التصرف موجب الضمان لان التصرف سبب الربح الذي يقع به التمسك
والله اعلم **الفصل الثالث في نفقة المضارب وموئنته** وفي الاصل المضارب ملزم
بعمل في المحرقة نفقته في ماله وان كان المصركبير او هو قايما في جانب اخر للتجارة اما اذا انفصل عن عمران المصرك
سواء كان مسيرة سفرا ودونه فنفقته في مال المضاربة وكسوته كطعامه ودهنه وما يغسل به ثيابه ومركبه
وعلف دوابه للركوب واجرة من يخدمه فلا يسفر من الخبز والطبخ وغسل الثياب ونفقة غلمانته الذين يعملون
في المال وعلف الدواب وحمل المتاع والظلاء والخضاب واكل لفاكهة مثل ما يصنع التجار على قياس قول المجتهد
داود يوسف رحمهما الله في مال المضاربة وعن ابى يوسف نعم انه قال في اللحم كما كان يأكل يعني له معاداة والسيل فانفقته
ان يحسب من الربح وان لم يكن من راس المال وكوسافر ولم يعف له شراء المتاع فانفقته في مال المضاربة
ثم كخرج المضارب بالمضاربة وعشرة الاف من مال نفسه فانفقته في المالين على احد عشر جزءا وفي المضاربة
الفاصلة لانفقته له ونسخ المضاربة ونهى عن العمل في المال عروض يات في كتاب الشركة ان شاء الله تعالى

كتاب المزارعة وهو مشتق من ستة أصول الأول في صحة المزارعة الثاني في عمال المزارعة ما يكون
 على المزارع وما لا يكون الثالث في قسم المزارعة الرابع في المزارع يدفع إلى آخره مزارعة الخامس في المعاملة السادسة
 في انضمام الفصل الأول في صحة المزارعة وبشرائطها قال في الأصل للمزارعة فاسدة عند
 أبي حنيفة رحمه الله وكذا المعاملة والخارج لصاحب الأرض كان البذر منه وللعامل كان البذر منه وإن كان من
 سببه الأرض فعليه أجر مثل عمل العامل كما يجب أجر مثل الأرض في المزارعة الفاسدة يجب أجر مثل البقر والموا
 من قوله يجب أجر مثل الأرض البقر يعني يجب أجر مثل الأرض مكروبة أما البقر لا يجوز أن يستحق بمقتضى المزارعة
 وأجر المثل يجب بالغ ما بلغ عند محمد بن يوسف ولا يزاد على الشروط والمزارعة جائرة على قوليهما
 والفتوى على قوليهما إنما تفرع المسائل على قول من جاز المزارعة لعلمه إن الناس لا يأخذون بقوله ثم للمزارعة
 شرائط وحكم وصفة وركن وبه يفتى أما ركنها الإيجاب والقبول أما الشرطان فممن جملة ذلك كون الأرض
 صالحة للزراعة وكون سبب الأرض والعامل من أهل العقد بين المزارعة سنة أو سنتين بشرط في المزارعة وفي العقد
 يجوز من غير بيان المدة استحسان ويقع على أول ثمرة يخرج في تلك السنة وفي النوازل عن محمد بن سلمة رحمه
 المزارعة من غير بيان المدة جائزة أيضا ويقع على سنة واحدة يعني على زرع واحد وبه أخذ الفقهاء أبو الليث
 وفي النوازل وقال أنا شرط أصل كونه بيان الوقت لأن وقت المزارعة عندهم متفاوت وأبداؤها وانتهائها
 مجهول ووقت المعاملة معلوم فلجاز والمعاملة ويقع على أول السنة ولم يجز المزارعة أما في بلادنا وقت المزارعة
 معلوم فيوزن ذلك لم يوقت كالمعاملة وتودع أرضه مزارعة خمسماية سنة فهي فاسدة ومن شرائطها التخيية
 حتى يوشط في العقد ما يتعد ربه التخيية مثل عمل سبب الأرض يفسد المزارعة ومن شرائطها بيان ما يزرع
 في الأرض قياسا وفي الاستحسان ليس بشروط ومن شرائطها بيان من عليه البذر وعن بعض عمدة البلخ سرح
 أن كان في كل موضع كان بينهم عرف ظاهر أن البذر يكون على أحدهما بعينه فلا يشترط بيان من عليه البذر
 ومن شرائطها بيان النصيب على وجه لا يقطع الشراكة بينهما في الخارج بأن يقول بالنصف أو الثلث أو الربع وما
 أشبه ذلك فإن بينا نصيب أحدهما فنظرنا بينا نصيب من كان البذر من جمته جازت المزارعة استحسانا ومن
 شرائطها في المعاملة أن يكون العقد انحصار على ملكه وحده التوزيع يزداد في نفسه بعمل العامل حتى لو عقده عقد
 المعاملة على ما تنافى عظمه وصار رجال لا يزداد في نفسه بعمل العامل لا يصح المعاملة وأما بيان حكمها فتقول حكمها
 ثبوت الملك في متعة الأرض فما كان البذر من جهة المزارع والشركة في الخارج وأما بيان صفة المعاملة و
 المزارعة فنقول المعاملة لازمة من الجانبين وتكون إما إذا أحدهما المسافر ليس له الفسخ
 إلا بعد سرق المزارعة لازمة من قبل من لا يذر منه حتى لا يملك الفسخ إلا بعد سرق غير
 لازمة من قبل من له البذر قبل القاء البذر في الأرض حق يملكه الفسخ من غير عدل لأن فيه
 تلف ما له وهو البذر فالإنسان لا يجبر على ثلاث ماله بخلاف المعاملة لأنه ليس في لوفاء ما يؤدى إلى تلفه المثل

على أحدهما فيلزمه المضي فيه إلا بعد رضى العبدان يمرض العامل ويعين صاحب النخل حين يضطر إلى بيعه لأن فيه ضررا ظاهرا أما ترك السفر فليس فيه ضرر ظاهر فافترقا وبعد ما نقل البذر في الأرض يصير لأرض من الجانبين فقال في شيوخ النشائي بعد هذه المزارعة على سبعة أوجه أحدها أن يكون الأرض من أحدهما والبقر والعمل والبلق من الآخر وهذا جائز وصاحب البذر مستأجر الأرض الثاني أن يكون العمل من أحدهما والباقي من الآخر وهذا جائز أيضا وصاحب الأرض مستأجر العمل ليعمل له بالآلة الثالثة أن يكون الأرض في البذر من أحدهما والبقر والعمل من الآخر وهذا جائز أيضا والرابع أن يكون البذر من العامل والبقر من قبل رب الأرض فاسد في ظاهر الرواية وعند أبي يوسف رحمه الله يجوز أن يحصل للبقر من أحد والباقي من الآخر السادس البذر والبقر من واحد والباقي من الآخر السابع البذر من أحد والباقي من الآخر المزارعة فاسدة في هذه الوجوه الثلاثة الحديث الفران وهو حديث معروف في كتاب المزارعة وعلى هذا لو أخذ رجلان أرض رجل مزارعة على أن البذر من أحدهما والبقر والعمل من الآخر فمزارعة فاسدة ولكن لو ذهب الزرع لا يضمن صاحب البقر البذر وعلى هذا كل ما لا يجوز إذا كان واحدا فكذلك إذا كان اثنين رجل قال للعامل اعمل بيني وبينك وبقرتك وأجرك لك فما خرج وكلها إلى جاز والعامل معين له ولو قال على أن الكل لك جاز أيضا وصاحب الأرض معين لأرضه له منه مقرض له بذرة وتودع بذرة إلى صاحب الأرض على أن يداير منها فأخرج فهو بينهما نصفان فسدت المزارعة على ما ذكرنا والمخارج لصاحب البذر وعليه مثل أجر الأرض وعمله أخرجت الأرض ولم يخرج فان قالوا في هذا على أن المخارج لصاحب الأرض جاز وهو معين لأرضه معين بنفسه وتوكل على أن المخارج لرب الأرض جاز والبذر قرض عليه وتوكل لا خراج زرع في أرضك على أن المخارج لك لم يخرج والمخارج لصاحب البذر وعليه مثل الأرض والعامل لأنه لما قال لزرع بقى البذر على ملكه ولو قال لزرع في أرضك نفسك على أن المخارج لي لم يخرج والمخارج لرب الأرض عليه مثل البذر لصاحبه لأنه لما قال زرعته لنفسك صاروا هيا البذر ومنه وتودع إليه أرضا ليزرعها بينه وبينه وبقرته ولعمل معه هذه الأجانب على أن المخارج بينهم ثلاث لم يخرج بينهم وبين الأجانب ما يجوز بينهما وثلاث المخارج لرب الأرض والثلاث للعامل وعلى العامل أجر مثل عمل الأجانب ولو كان البذر من قبل رب الأرض جاز بين الكل وتوكل له أن زرع في أرضي كذا من طعامي على أن المخارج لي لم يخرج والمخارج لصاحب الأرض عليه أجر مثل الأرض طعن عيسى قال ينبغي أن يكون لصاحب الأرض في جعل العامل مقرضا بذرة معين له بنفسه والجواب أن الإنسان في الأصل يعمل بنفسه فلا يقع لغيره إلا يجعله ولم يوجد وتوكل أن زرع في أرضي كذا من طعامي على أن يكون المخارج بينهما نصفين جاز على ما قل والبذر قرض على صاحب الأرض أخرجت الأرض شيئا أو لم يخرج وكذا شرط أن يرفع صاحب البذر بذرة من المخارج والباقي بينهما نصفين لم يخرجها كان صاحب البذر وكذا شرط أن يرفع صاحب البذر عشر المخارج والباقي بينهما نصفين جاز وكذا شرط أن يدفع خراج الوظيفة والباقي بينهما نصفين فسدت المزارعة ولو شرط أن يدفع

المشاوير خارج القاسية جان النخل في الأصل جنس **اخضر** وفي الأصل اذا اشترط في المزارعة على المزارع او على
 رب الأرض ما ليس من اعمال المزارعة يفسد المزارعة وعمل المزارعة ما يثبت وزنى في الخارج وما لا يثبت ولا ينحصر
 في الخارج فهو ليس من اعمال المزارعة اذ ثبت هذا فنقول اذا اشترط على المزارع او على رب الأرض المحصاد والدياس
 والتندية ورفعها الى البيدر فسد المزارعة في ظاهر الرواية من ايهما البيدر وقتا لتوازن المزارعة جائزة على
 قول أبي يوسف رحمه الله عن أبي يوسف رحمه الله اذا اشترط على المزارع ان يعصده ويجمعه بجاز وقية كان محمد بن مسلمة
 وتصير بن يحيى يريجهان المزارعة بشرط المحصاد ولا اعترف احد في زمانهما ما انفقهما في ذلك قال للفقهاء ابو الليث
 وبه نأخذ وقتا لمعاملة لا تعرف فيفسد ما هذا الشرط وقت نوادر ابن رستم قال لا نأخذ بقول محمد بن مسلمة في هذه
 المسئلة وانما نأخذ بقول أبي يوسف رحمه الله والفتية والعمل الى بيت رب الأرض كشرط المحصاد وجوزة مشايخ بلخ
 رحمهم الله ولو شرط كرى لا نهار واصلاح المسنيات على حد هما ان شرط على المزارع المزارعة فاسدة سماعا كان
 البذر منه او من رب الأرض وجميع الخارج للمزارع ان كان البذر منه والمزارع اجره مثل عمله في كرى لا نهار
 واصلاح المسنيات ولو شرط على رب الأرض جاز من ايهما كان البذر ولو شرط في عقد المزارعة كرايا لرب الأرض
 على احد هما ان شرط على المزارع جاز من ايهما كان البذر ولو شرط على رب الأرض ان كان البذر من قبل المزارع
 فالمزارعة فاسدة لانه شرط بعض العمل عليه فيمنع التخلية وتسليم الأرض الى المزارع بشرط صحة المزارعة وحصول
 كما لو شرط الحفظ على رب الأرض وان كان البذر من رب الأرض ان لم يبين للكراب وقتا فسدت لجميع الة وقت
 المزارعة لان التسليم بعد يقع وان بين وقت مجاز لان المزارع يقبلها مكروية والمزارعة يقع من ذلك الوقت
 وهو معلوم وعمل رب الأرض من قبله فلم يكن شرط عمله في المزارعة بخلاف ما اذا كان البذر من قبل المزارع
 لانه يجب على التسليم من حين عقد فيقع بشرط عمله بعده في حال لشركة فلا يجوز وفي اجابات الجامع الصغير
 اشتراط الثانية وكرى لا نهار على المستاجر مفسد قيل هذا اذا كان يحصل الخارج بالكراب بدون الثانية اما اذا
 كان يحصل الخارج بدون الثانية فاشتراطه غير مفسد ولو شرط كرى لحد وال مختلف المتعلق به فيه ولو شرط
 في المزارعة على احد هما القاء السرقين ان شرط على المزارع فالمزارعة فاسدة من ايهما كان البذر والخارج كله
 للمزارع ان كان البذر منه وعليه الجوزة لالأرض ولا يفرض رب الأرض شيئا للمزارع من قيمة السرقين الذي طرعه
 في الأرض فان كان البذر من رب الأرض فالخارج له وعليه اجره مثل عمل المزارع في أرضه وقيمة ما طرح من السرقين
 فان شرط السرقين على رب الأرض ان كان البذر من المزارع فالمزارعة فاسدة والخارج للمزارع وعليه مثل
 اجر الأرض وقيمة السرقين وان كان البذر من رب الأرض فالمزارعة جائزة وان شرط القاء السرقين رب الأرض
 لم يذكروا في الكتاب وحكي عن القاضي الامام عبد الواحد انه قال ان شرط على المزارع جاز ايهما كان البذر وان
 شرط على رب الأرض ان كان البذر من العامل لا يجوز كما شرط الكراب على رب الأرض والبذر من المزارع فان كان
 البذر من رب الأرض يجوز ولو شرط في المزارعة ان لا يسرقها ولا يسرقها احد هما فالمزارعة جائزة على ايها شرط

والبن من المزارع او من ربا الارض وفي فتاوى السنن في شرط القاء السرقين في المزارعة والمعاملة يفسد العقد ولو لم يشترط لا يلزم العامل فالحيلة ان يستاجر على صلاح المسنبل وحفر الانهار والقاء السرقين باجرة يومية غير مشروطة في العقد ونقل السرقين عن البندرة ونواحيها ان كان متقنا ولو كان كذلك فليل ولو شرط الد ولا بد الدالية على احدهما فهو كاشتراط البقر على احدهما واشترط البقر على المزارع جائز مطلقا وعلى ربا الارض ان كان البند منه جازا ايضا وان كان البند من المزارع كاجور ولو شرط العلف مع الدابة ان شرط الدابة مع العلف على المزارع جاز من اتجما كان البند روعلى ربا الارض ان كان البند من المزارع والمزارعة فاسدة وان كان من ربا الارض جاز هذا كله اذا كان الشرط نفعيا للاحد كما اذا اشترط شرط ليس بنافع كما لو شرط ان يبيع احدهما حصته لا يفسد المزارعة بشرط ان كان الشرط مفسدا لو ابطال الشرط ان كان في صل العقد لا ينقلب جائزا ولو شرط على المزارع او على نفسه ان كان البند من ربا الارض فعلى ثلاثة اوجه اما ان شرط بعض اعمال المزارعة على المزارع وسكت عن الباقي او شرط البعض على ربا الارض والبعض على المزارع ان شرط البعض على المزارع وسكت عن الباقي بان شرط عليه ان يكرهها وسكت عن ذكر السقي فهذا على جوهان كان لا يخرج شيئا من السقي ويخرج شيئا لا يرغب فيه فالمزارعة فاسدة في هذين الوجهين وكذا لو كان بحيث يخرج لكنه يبيع بدون السقي ان كانت بحيث يخرج شيئا مرغوبا ويبيع ثانيا الا في بلد كثير المطر فالمزارعة جائزة وكذا ان كان البسقي بحال يزيد في الجودة او ان كان بحال لا يدري السقي هل يورث جودة الخارج فان شرط ربا الارض بعض العمل على نفسه كالسقي مثلا وترك ذكر الباقي فهذا على ما ذكرنا من الوجوه ان علم يقينا ان السقي يورث في الخارج والمزارعة جائزة وفيما علا ذلك فاسدة ولو شرط بعض العمل على ربا الارض والبعض على العامل البند من المزارع فهذا او ما لو كان من ربا الارض سواء جنس اخر وفي الاصل اذا اشترط الشركة في الحب والتبن فالمزارعة جائزة ولو شرط التبن لاحد هما والحب للآخر لا يجوز ولو شرط ان يكون الحب لاحد هما بعينه والحب بينهما فكل ذلك وان شرط الحب بينهما والتبن لاحد هما بعينه ان شرط صاحب البند رجا ولو شرط للآخر فسد وعن ابي يوسف رحمه الله لا يجوز في الوجهين وان شرط الحب بينهما وسكت عن التبن جاز في ظاهرها رواية والتبن لصاحب البند وعن ابي يوسف رحمه الله لا يجوز واليه يرجع محمد رحمه الله وعن بعض مشايخ بلخ رحمه الله ان التبن بينهما ولو شرط ان يكون التبن بينهما وسكت عن الحب لا يجوز المزارعة وفي الايضاح اذا دفع ارضا الى اخي لغرسها على ان الغرس والارض بينهما فالتعقد باطل فان غرسها للغرس لصاحب الارض وعليه قيمة الغرس واجرم مثل الغرس وفي الاصل لو دفع ارضه مزارعة على ان يزرعها ويغرسها والزرع والغرس كله بينهما نصفان جاز ولو شرط ان التمر بينهما نصفان فالتمر بينهما كما شرطوا والغرس للغرس من ولو شرط ان يكون الاغراس لرب الارض والتمر بينهما فسدت لانه شرط بشرط يقطع الشركة لانه يجوز ان لا يخرج الارض الا الاغراس تجل دفع ارضا وتخلد يزرعها المزارع على ان يقوم على التخليل بالتصريف فلهذا مزارعة شرطت فيها المعاملة فينظر ان كان البند من المزارع فسدت المزارعة والمعاملة لانه

صفحة في صفحتين وان كان من سرب الارض جاز كلاهما لانه اجبره فان كانت المعاملة معطوفة على المزارعة
 جاز مطلقا وفي النوازل رجل له ارض اراد ان يخذلها من رجل حتى يزعمها ويكون ذلك بينهما فالحيلة ان
 يشتري نصف البذر ويقبضه ويبرئه البايع عن الثمن ثم يقول له ازرعها على ان الخارج بينهما نصفان ومن اراد
 شركة للماء يدفع اليه معاملة بالنصف خر من كوفت بنصف التبن والتقاط السنبلة بداءة نيم اوده يازده في معنى
 قفيز الطمان فلا يجوز وقال رحمه الله وسأيت في موضع ثقة انه جوزه مشاع بلع جنس اخراذ اتناهي
 الدرع فذرع الارض مع الزرع المتناهي مزارعة بالنصف ليحفظ لا يجوز وكودفع الكرم معاملة وفيه اشجار لا يحتاج
 فيها الى عمل سوى الحفظ ان كان مجال لولم يحفظ تذهب ثمرها قبل الادراك جانت المعاملة في الحفظ زيادة
 في الثمار وان كان مجال لا تذهب ثمرها الى وقت الادراك لا يجوز المزارعة في تلك الاشجار وفي فتاوى الفضل يجوز
 دفع شجرة الجوز معاملة وللعامل حصة من الثمرة لانه يحتاج الى لسيق والحفظ حتى لولم يحفظ الى حد هالاجوز
 وان اطلب سرب الارض من العامل ان يكرم سرب الارض لم يذرع والبذر من العامل فقال للعامل نا ذرع بغير كراب
 ينظر في ذلك ان كان تذرع بغير كراب ويحصل الربح الا ان الكراب اجود لا يجبر وان كلف لا يخرج الا بالكراب اجبر
 عليه وكذا لو زرع وقال لا اسقى حتى لا يسقها السماء على هذا فان شرط الكراب في العقد لم يكن له تركه وكذا لو كان
 البذر من سرب الارض في هذا كله وتوقال نوزعها بغير كراب فالخارج بينهما ارباعا وان زرعها بكربا فينبئنا اثلا
 وان زرعها بكربا وتثنية فينبئنا نصفان جاز كما في قوله ان خطه روميا فكذا فان خطه فارسيًا فكذا وكذا
 لو شرط ان زرعها حطة فله كذا وان زرعها سمسة فله كذا جاز وكودفعها اليه يلزم زرعها بذر على ان مانع ان كان
 حطة فالخارج بينهما نصفان وان كان شعير فالخارج للعامل فهذه تغيير بين مزارعة صحيحة وبين إعادة الارض
 في الشعير فان قال في هذا او مازرع من شعير فحي في صح في الحطة دون الشعير انا شرط في المزارعة والبذر
 من احد ما عدا ان المزارع ما اخرجت هذه الناحية وللذرع ما اخرجت تلك الناحية فسد وكذا لو شرط
 ان لا حدها القفرة معلومة الكل فلا اصل جنس اخر في النوازل رجل دفع الى رجل مزارعة سنة هذه
 فزرعها ورفع ثمرها ثم زرع السنة الثانية بغير اذن سرب الارض فنبت الزرع او لم ينبت فذلك سرب الارض
 فلم يجز ان كانت العادة من اهل تلك القرية انه يزعمون المرة بعد الاخرى بغير مزارعة جديدة فذلك جاز
 وفي فتاوى النسفي رجل زرع ارض لغريمه امره ينظر الى العرف ان كانت مناصفة يكون بينهما نصفان قال رحمه الله
 وهذه اذا كانت معدة لذلك بان كانت صاحب الارض من لا يزرع بنفسه ويدفع مزارعة وفي قول في النوازل رجل زرع
 ارض غريمه بغير امره عليه نقصان الارض قال نصير من ينظر بكم تستاجر قبل ستم الهالوكم تستاجر بعد استئجارها
 فيجب عليه نقصان ذلك وقال محمد بن سلة من ينظر بكم تشتري قبل استئجارها بكم تشتري بعد استئجارها فيجب
 عليه نقصان ذلك قال تاول لمسئلة انه زرع بطريق النصب وفي النوازل ايضا رجل زرع ارض سربا بغير
 امره فلم يولم صاحب الارض حتى استحصنه للزرع فوعد علم ورضى به يطيب له فان قال مرة لا ارضى ثم قال ارضى

يطيب له وفي المتن في محمد رم في رجل غصب رضاء ونعها إلى آخر مزارعة بالنصف سنة على أن البذر من المزارع
 فزرعها فلم ينبت حتى جاز رب الأرض المزارعة فالمزارعة حجازة وما خرج منها بين العامل ورب الأرض على ما شرط
 عليه الغاصب والغاصب هو الذي يتولى قبض حصة رب الأرض من الزرع وما نقص الأرض من الزرع ضمان
 على المزارع فيه كما ما نقصها قبل أن يجزى ذلك رب الأرض فإنه يضمن المزارع ذلك النقصان لو لم يكن عند المزارعة
 ولو نبت الزرع وصار له قيمة ثم أجاز رب الأرض المزارعة فهي حجازة وليس له أن ينقضها بعد ما أجازها ولا شيء
 له من الأرض من الزرع وما بعد ما فيه من الحب وجميع ذلك والمزارع على شرطها ولو دفع الغاصب مزارعة بالنصف
 على أن البذر من الدافع فبذرها أو لم يبذرها أو بذرها فخرج زرع فصارت بينهما نصفين ثم أجاز رب الأرض المزارعة
 فأجازته باطله وهي بمنزلة العارية في يد الغاصب المزارع فلو رب الأرض أن يرجع فيها أجاز من ذلك ما لم يكن
 بذرا للزرع الذي نبت بعد إجازته فان كان شيء من ذلك لم يكن له بعد ذلك أن ينقض الإجازة استحيانا فان
 كان أجاز بعد ما طلع الزرع وصار له قيمة ثم رجع عن الإجازة أو أخذ منه بعد ما سئل للزرع ولم يحصل
 ليس له ذلك ولكن يقال للغاصب اغرم له أجر مثل رضاء فيه فيما بقي حتى يحصل الزرع وسلم مع المزارعة بين الغاصب
 والمزارع وفي العيون رجل غصب رضاء ونعها حطة فزاعها حتى نبتت بعد فصاحب الأرض بالخيار
 أن شاء تركها حتى ينبت ثم يقول له اقلع زرعك وان أعطاه ما زاد البذر فيه ونفسه عن محمد في يقوم الأرض
 وليس فيها زرع ويقوم فيها بذرا المختار أن يضمن قيمة بذرة لكن مبذورة في أرض غيره وفي التوازل رجل زرع
 في أرضه شعيرة فجاء آخر فزرع عليه حطة فبذر صاحب الشعيرة جميعا لا حظ لصاحب الشعيرة وهو صاحب
 الحطة وعليه لصاحب الشعيرة ما زاد الشعيرة يقوم الأرض مزرعة وغير مزرعة وفيه عن محمد رجل زرع في
 أرضه برانيف حتى جاء آخر وبرز فيها شعيرة ثم سقى رب الأرض فنبت الزرع على البذر الشعيرة عليه قيمة بر مبذورة
 في الأرض ثم على رب الأرض قيمة البر والشعيرة مخلوطة أميد وإنه استهلكها بالسقى وفي فتاوى الفضل رجل زرع
 زرع أرض نفسه فجاء آخر والقي فيها بذرة وقلب الأرض قبل أن ينبت بذرا صاحب الأرض فنبت البذر إن
 فما نبت يكون للأخر عند الحقيقة زرع وعليه للأول قيمة بذرة فلو جاء صاحب الأرض والقي فيها بذرا ونفسه ثالثة
 وقلب الأرض قبل أن ينبت فيها البذر ذلك ولو قلب وسقى فما نبت من البذر كان له وعليه للغاصب بذرة مبذورة
 في أرض غيره ههنا إذا لم يكن البذر ثابثا أما إذا زرع المالك ونبت ثم جاء آخر والقي بذرا وان لم يقلب ونبت
 فالجواب كما ذكرنا وإن قلب كان الزرع ثابثا إذا قلب مرة أخرى نبت فكذلك وإن كان لا ينبت فالزرع للثاني
 وعلى الثاني قيمة زرع نابتا وفي متفرقات الفقيه أبي جعفر من رجل بذر في أرضه بذرا فجاء آخر فسقى تلك الأرض
 حتى أدرك الزرع فان الزرع في لقياس الباقي وعليه قيمة الحب مبذورة في الأرض على شرط القرا إن يتركها
 قبل أن يفصل البذر في الأرض وإن سقاها بعد ما فصل البذر في الأرض قبل أن ينبت نباتا له قيمة فنبت
 بسقيه فان في لقياس عليه نقصان الأرض يقوم الأرض مبذورة وقد فسد حبها ويقوم غير مبذورة في غير

النقصان والزرع للساقى وأن سقاها بعد ما نبت الزرع وصار له قيمة فعليه قيمة الزرع يوم سقاها والزرع للساقى
وان سقاها بعد ما استغنى الزرع عن السقى لكن السقى جوده فان الزرع لصاحب الأرض ولا شيء للساقى
وهذا جواب الفقيه ابو جعفر ومجواب الفقيه ابو الليث رحم الاجنبى للساقى متطوع ولا شيء له وسيأتى فى فصل
ما يكون غرسا ارض بين رجلين غابا احدهما الشريكه ان يزرع نصف الأرض فلما ولد العام الثانية ان يزرع
زرع النصف الذى كان زرع وروى ابو يوسف رحمه عن ابى حنيفة رحمه انه ليس للمحاضن ان يزرع بحصته
هذا اذا كان احدهما غائبا فان كانا حاضرين فزرع احدهما الأرض لمشاركة بغير اذن شريكه وسقاها قاتل فى الزرع
ان كان الزرع له يدرك لشريكه ان يقاسمه الأرض فواقع من ذلك فى نصيب الزرع اقربا وما وقع فى نصيب
الاخر يفصله ويضمنه النقصان وان ادرك الزرع او قرب الادراك محرم نقصان نصف الأرض وان لم يقاسمه
وتراضيا ان يعطيه نصف البذر والزرع بينهما ان كان بعد ما نبت الزرع جاز وقبل النبات لا يجوز هذا فى آخر
غصب التجريد رجل يزرع ارض غيره بغير اذنه ثم قال لربى الأرض ادفع الى يدى واكون اكارا لك ان كان البذر
مستهلكا لا يجوز وان كان قائما يجوز **الفصل الثانى فى عمال المزارعة وما يكون على المزارع**
وما لا يكون الاصل ان كل عمل لا بد للمزارع منه لتحقيق الزرع المرغوب فيه من الأرض المدفوعة اليه
فان المزارع يجبر عليه سواء كان ذلك مشروطا فى العقد او لم يكن كالسقى والتبذر وكل عمل للمزارع منه بد
ففى تحصيل الزرع الا انه هو عمل يزيد فى جودة الخارج ان كان ذلك مشروطا فى عقد المزارعة يجبر عليه وان لم
يكن مشروطا لا يجبر اذا تقرر بهذا فنقول اذا امتنع المزارع من الكراب والبذر منه والكراب شرط فى العقدان لكن
الكراب لا يؤثر فى الخارج لا قدره ولا جودة لا يجبر عليه وان كان يؤثر فى المقدار والجودة يجبر وان لم يكن الكراب مشروطا
ان كان لا بد من الكراب لتحقيق الزرع المرغوب يجبر عليه وان كان منه بد الا انه يزيد فى الجودة لا يجبر وفى الملتقى
الجواب فى السقى كالجواب فى الكراب وقد ذكرنا شيئا من هذا فى الفصل الاول وموصعه ههنا وحفر النهر واصلاح
السنيات على ربه الأرض وسوى الماء بالفارسية ابى وردن على ربه الأرض ايضا وقع قوهه النهر الصغير
من النهر الكبير على العامل الا ان يبعد او يكون فى موضع تظلمه بمنعون الماء فحينئذ يكون على ربه الأرض
قال رحمه هكذا نقل الشيخ الامام ظهير الدين رحمه وحفظ الزرع على المزارع الى وقت الادراك وبعد ذلك عليها وان شوط
الحفظ على المزارع بعد الادراك او شوط مؤنة الماء على المزارع ينبغي ان لا يفسد المزارعة واذا ادرك البادجان والبطيخ
فلا تنقاط والحل عليها واذا صار الزرع قصيلا فاراد ان يفصلا ويبيعا كذا لك والفصل عليهما **الفصل**
الثالث فيما يكون عند ربه المزارعة وفى الاصل لسفر المرض من قبل المزارع عند ربه
كأن الملتقى عساقا يخاف عليه الزرع والتمن فلهذا عند ربه او اد صاحب الأرض البيع بعد الدين والبذر من المزارع
ان عمل المزارع فى الأرض من الكراب وقبضه السنيات واشباه ذلك الا انه لم يزرعها لصاحب الأرض لا يبيعهما
ولا شيء العامل على ربه الأرض وان كان المزارع قد زرع الأرض وبث الزرع ليس له الا الأرض ان يبيعهما حتى يستبعد

الزرع وتوجبسه القاضي بالدين حتى سبيله ولو زرع المزارع فلم ينبت حتى لحق سرب الأرض دين فاجتاز اختلاف
 المشايخ في جواز البيع وفي مزارعة النوازل رجل دفع أرضه مزارعة فزرع الأرض ثم ان سرب الأرض باع
 الأرض مزرعة فلا يجزئها ما ان باعه برضى المزارع او بغير رضاه واما ان نبت الزرع او لم ينبت واما ان يكون البذر
 من جهة سرب الأرض او من جهة العامل فان باعها برضا ولم يكن نبت الزرع والبذر من قبل سرب الأرض
 فلا شئ للمزارع من الثمن لانه يشبهه حق بعد النبت اما قبله فلا حق له فيه وان كان البذر من قبل المزارع
 نابتا فان اجاز المزارع جاز ونصيب المزارع فيه قائم وان كان ذلك بغير رضاه فلا مزارع ان يطل البيع كذا
 لو دفع الكرم معاملة ثم باعه ان لم يخرج منه شئ فلا شئ للعامل لانه ليس فيه حق فان خرج واجاز جاز ونصيبه فيه قائم
 فان كان بغير رضاه فله ان يطل البيع وما يتصل به يملك اذا ملكت سرب الأرض بعد ما نبت الزرع قبل ان
 يستحصد والبذر من المزارع يبقى لعقد لان يستحصد الزرع استحسانا ولا يجب شئ من الأرض على المزارع هذا اذا
 قال المزارع اننا اقلع الذرع فان قالنا اقلع فانه لا يبقى عقده لمزارعة وان اختار المزارع القلع لورثة سرب الأرض خلات
 ثلاثا شأوا اقلعوا الزرع والمقلوع بينهم وان شأوا غرما حصة المزارع من الزرع والزرع له وقت مات قبل
 الزراعة بعد ما عمل في الأرض بان كريب الأرض وحفر لا نهرا انتقضت المزارعة ولا يفرم ورثة سرب الأرض للمزارع
 شئ ولو مات بعد الزراعة قبل النبت اختلف المشايخ فيه ولو لم يميت لكن المزارع اخرا مزارعة حتى انتقضت
 السنة والزرع بقل فالأدرب الأرض ان يقلع الزرع وابل لمزارع ليس كريب الأرض ان يقلع ويثبت بينهما اجارة
 في نصف السنة حكما حتى يستحصد والعمل عليها نصفان حتى يستحصد وهذا اذا المراد المزارع القلع فان اراد
 القلع فلرب الأرض خيارت ثلاث على ما ذكرنا واذا انفق بعد انتهاء المدة بامر القاضي رجع على المزارع بنصف
 النفقة ولو انتقضت مدة المعاملة والتمر لم يرد له والى العامل نصبرانية يترك في يده بغير اجارة اذا هرب المزارع
 في وسط السنة والزرع بقل فانفق عليه سرب الأرض حتى يستحصد رجع على العامل بما انفق بالغالب والقول
 قول المزارع في قدر النفقة مع يمينه على عمله وان مات المزارع والزرع بقل فقالت ورثة المزارع نحن نعملها
 على حالها حتى يستحصد الزرع فذلك لهم ولو قالوا انقلع الزرع ولا نعمل لا يجبرون على العمل وما يتصل
 به يملك وفي النوازل مبطحة بقيت فيها بقيقة فانتجها الناس ان تركوا لياخذ من شاء لا باس كما لو حصد زرعه
 وبقي هنالك سنابل لا باس بالتقاطها مزارع زرع فوما فاخذ بعضها من الأرض وبقي لبعض غير مقلوع
 حتى نبت فهو بينه وبين سرب الأرض على الشرط فان قلعه ورجع الزرع وكان يتناثر في الأرض فنبت زرع
 اخر فهو بين الأكار وسرب الأرض فما ذكرنا لكن يجب ان يتصد الأكار بالفضل من نصيبه وان نبت بسقرب
 الأرض وموته فهو له بعد ذلك ان كان للحبة قيمة ضمن والا فلا شئ عليه وان نبت ذلك لسقى جنبى كان
 هو مستطوعا والزرع بين المزارع وبين سرب الأرض على ما اشتراطا قال رحمه الله جواب الفقيه ابو الليث رحمه الله وجواب
 الفقيه ابن جعفر فذكرنا في الفصل الاول وفي مزارعة مبسوط الامام الطوسي رحمه الله اذا رعا المزارع وتناثر

لجبات فجاء انسان وسقيها واحدهما حتى نبت بغير السقي يكون العول بينهما ج شجرة في ارض نبت من عروقها
 شجرة في ارض رجل اخر ان نبت بسقي صاحب الارض وانباته فهو له وان نبت بنفسه فهو لصاحب الارض
 ان صدقه رب الارض انه من عروق شجرة وان كذب به فالقول قوله نواة لرجل لفتح الريح في ارض رجل فنبت
 منها شجرة يكون لصاحب الارض المستملتان في النوازل لان النواة لا قبة لها وكن ذلك اذا كان الواقع خوفا
 لان الشيء لا يثبت من النواة اما الحكم فيفسد في هب الفصل الرابع في المزارع يدفع الى اخر
 مزارعة وفي الاصل اذا كان البذر من المزارع له ان يدفع الى اخر مزارعة وان لم يذنب له سرب الارض ملدا
 فلو دفع المزارع مزارعة بالنصف الى اخر على ان يعمل ببذره والشرط في المزارعة الاول ايضا النصف والخارج
 بين رب الارض والمزارع الثاني نصفان ولا تنفع للمزارع الاول ولو شرط للمزارع الثاني ثلثا الخارج وثلثان
 للمزارع الثاني وثلثا لرب الارض ويغرم المزارع الاول في الارض جرم مثل تلك الارض ولو دفع الارض الى غيره
 عارية ليزرعها لنفسه فلوزرعها المستعير سلم الخارج له ويغرم المزارع الاول لرب الارض جرم مثل جميع
 الارض ولو كان البذر من رب الارض ليس له ان يدفع الى غيره مزارعة تكن له ان يستأجر الاجراء بما له فلودفع
 مع هذه مزارعة من غير رب الارض فالمزارعة جارية بين المزارع الاول والثاني والخارج بينهما على ما شرطوا ولا
 تنفع لرب الارض ولرب الارض والبذر ان يضمن ايتهما شاء ان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن
 الثاني يرجع على الاول وان انتقصت الارض من الثاني انتقصت بالاجماع وهل يضمن الاول عند التعجيل
 ولبي يوسف رجلا اخر يضمن وهذا اذا لم يذنب له سرب الارض ما اذا ذنب له في ذلك لم يضمن او دالة بل قال له
 اعمل فيه برايك له ان يدفع الى اخر مزارعة الكل في الاصل وثلثا علم الفصل الخامس في
 المعاملة وفي الاصل اذا دفع الكرم معاملة بالنصف ولم يسم له سنين جازا استحسن او يقع على سنة
 واحدة وقد ذكرنا او دفع الى اخر نخيلا او شجرا او كرم معاملة أشهر معلومة يعلم يقيدا ان الخمر والشجر والكرم
 لا يخرج التمرفي مثل تلك المدة فالمعاملة فاسدة فان كانت مدة قد يخرج التمرفي لا يخرج فالمعاملة موقوفة
 ان اخرجت الثمرة في المدة المضروبة صحة المعاملة وان لم يخرج فسدت وهذا اذا اخرجت شيئا في المدة
 المضروبة ما يرغب في مثله في المعاملة فان اخرجت شيئا لا يرغب في مثله في المعاملة لا يجوز المعاملة وان اخرج
 الخليل شيئا في تلك المدة ينظر ان اخرجت بعد مضي تلك المدة وتلك السنة فالمعاملة فاسدة وان لم يخرج
 في تلك السنة لعله حدثت بها فالمعاملة جارية واذا دفع الى رجل خلا فيه طمع معاملة بالنصف جاز وان ايسما
 وقتا والاصل ان المعاملة متى عقدت على ما هو في حال نمو الزيادة صحيحة فاذا عقدت الى ما تنهاه عظمه
 وصار محال لا يزيد في نفسه بسبب عمل المعامل لا تنفع المعاملة وانما يعرف خروج الاستحجار عن الزيادة
 اذا بلغت او اكملت الثمرات وعلى هذا اذا ازرع الرجل ارضه ونبت الزرع الا انه لم يبتاه فدفع الى غيره مزارعة
 في يريه العامل ويسقيه جاز وان تنهاه فدفع الارض مع الزرع المتناهي مزارعة بالنصف لحفظه ويحصده

لا يجوز التعامل اذا ترك الكرم بقدر مقام عليها ايا ما قلنا ادرى ان التبرجاء يطلب الحصة ان ترك في وقت خروج الثمر
وفي وقت صلا للعب قيمة لوقطع بتركه لا يطل المشاركة وان يكن له قيمة لوقطع صح التبرك ولا يطيب له التعامل اذا
غرس شجارا في مدة المعاملة ان غرسها للدعقان متبرعا ففي الدعقان وان امره الدعقان بشراؤها وغرسها
في كرمه ففي الدعقان وعلى الدعقان المال الذي اشترى به الاشجار وان غرسها لنفسه باذن الدعقان ففي
الادكار والدعقان يا صرة بالقلع وتسوية الارض وفي فتاوى القاضى الامام محمد بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه
على ان يغرس من المدفوع اليه فيها اغراسا على ان يحصد من الاغراس الثمار يكون بينهما جانا المزارع اذا لم يعمل في
الارض شيئا بعد ما نزع من التظليل والسقي وغيره ان كان البذر من جهة يستحق الحصة وان كان من رب
الارض ينبغي ان لا يستحق شيئا في المعاملة اذا دفع كرمه معاملة فلو لم يعمل الرجل في الكرم فلا فائدة لا يستحق
شيئا وكذا ان عمل لانه لم يحفظ الاشجار والثمار حتى ضاعت الثمار لا يستحق شيئا اذا دفع الى رجل تخيله فاطلة
بالنصف ولو قيل له اعمل فيه برأيك فدفع العامل الى اخر معاملة يعمل فيه فاخرج فهو لصاحب النخل وللعامل
اجرا مثل على الاول ولو هلك الثمر في يد العامل الاخير من غير عمل وهو على رأي من النخل لا يضمن وان هلك
الكرم من عمل العامل الاخير في مخالفة فيه امر الاول فالضمان لصاحب النخل على الاخير ولا يضمن العامل
الاول جنس الخروف في مجموع التوازن صل بالقضيب في الوصل على الدافع والعمل في ضرب الة الغنم
حتى يشق الثمر وتامة على العامل وكذا في التعريض بالقضيب على صاحب الكرم والعمل على العامل والفاضل
من اعصاب الشجر لا يعمل للعامل بالقضيب على رب الكرم والعمل الذي يصير به زارعا على العامل والاعمال
الفصل السادس في ضمان الكرم اذا ترك السقي حتى يفسد للزراع يضمن نصيب رب الارض
وغيره قيمة الزرع يوم ترك السقي وان لم يكن للزرع قيمة في ذلك الوقت يقوم الارض من زرعة ويقوم غير من زرعة
فيضمن فضل ما بين ما هلك اذا ترك السقي وان اخر السقي ان كان تاخيرا لا يفعل الناس ضمن وان حصل للزرع
وجمعة فمن غير ان الدافع ومن غير ان يغترب عليه ضمن حصة الدافع ولو شرط فتعامل حتى هلك الزرع
ضمن المالك نصيبه في التوازن وفي مجموع التوازن حرث بين رجلين ابا حدهما ان يسقيه بغيره على ذلك
فان فسد للزرع قبل ان يرفع الامر الى القاضي لا ضمان عليه وان رفع الامر الى القاضي فامتنع ضمن اذا فسد على
هناك اذا شرط المصداق فترك حق هلك لانه وجب عليه لقبوله فاذا ترك فقد ضيعة وفي فتاوى اهل سمرقند
واذا ترك شجر بضره البرد كشجرة التين والكرم فاصابه البرد او اخر حتى اصابه البرد ضمن وكذا لو قال بلاكار
اخرج الحجر او الحطة الى الصخرة لا نهار طبة فالحرق ففسد ضمن ان كان ذلك مشروطا في عقد المزارعة وترك
التظليل بمنزلة ترك السقي ولو ترك حفظ الزرع حتى فسد له داب ضمن فان لم يطرد الحجر حتى طل الزرع
ان كان الحجر دجالا يمكن طرده ودفعه فاذا البرد فضمن وفي فتاوى النسفي اذا كان بقر المالك في يد الكار
فبيع الى الراعي في السرخ فضايع لا يضمن هو ولا الراعي في البقر المستعار والمستاجر على هذا قال في كل ما ظهري

الروايات من المشايخ في هذه المسئلة فيفتى بهذا إلا أن المذبح يحفظ الوديعة معه كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقرة في السرح كذلك بقرة الوديعة ولو ترك البقرة رعى فضاغ اختلف المشايخ رحم قال والفتوى على أنه لا يضمن رجل دفع كوما معاملة فلما اثمر الكرم والدافع وأهله يدخلون ويأكلون ويحلبون والعامل لا يدخل إلا قليلا إن كان ذلك بهنير أصرا للدافع لا يضمن والضمان على الذين أكلوا وإن كان بأذنه وهم من يجب نفقتهم عليه لا يضمن في النوازل وإن كانوا قبضوا بأذنه وهم من لا يجب نفقتهم عليه لاضمان عليه أيضا والله أعلم

كتاب الشركة وهو مشتمل على أربعة فصول الفصل الأول في حكم المياه والانتفاع بالماء

والثاني في سبيل الماء ومسائل السطح والثالث في الضمان والرابع في الأرض والمواضع **أما الأول** وفي فتاوى القاضي الإمام الأصل فيه قوله عليه الصلوة والسلام الناس شركاء في ثلث الماء والكلاءة والكتار ولحقه ربه شركة الملك وإنما ربه الإباحة في الماء الذي لم يخرج من الماء في الحياض والعيون والآبار والأنهار ولكل واحد أن يشرب منها ويسقي ذوابه وإن كان فيه انقطاع تلك الماء ولا يسقى منها أرضه ولا زرعها وفي أصل المياه ثلاثة الأول في نهاية البر كنهج الأنهار كجدجلة والفرات ويحيطون ويسجون وهي ليست بمملوكة لأحد ولكل واحد أن يسقى منها ويسقي ذابته منها وأرضه ويتوبه ويتوضأه ولكل واحد نصب الطاحونة والسانية والذليبي وانما إذا المشوعة وانما إذا النهر إلى أرضه بشرط أن لا يضرب العام فإن اضرب العامة منع من ذلك فإن لم يضربه فكل واحد من أهل الدار مسلم أو ذمي أو امرأة أو مكاتب منعه الثاني في نهاية الخصوص كماء الحب والكرز وليس لأحد أن يتفع به إلا بأذن صاحبه وفي فتاوى في كتاب الصلوة لو نصب ماء حب إنسان يقال له اقلع فان اضطر إليه في حينئذ يتفع به بغير إذن صاحبه الثالث المتوسط وهو ماء الآبار والأنهار المملوكة والحياض ولكل أحد أن يسقى ذابته إلا أن كان له حمال ويقور كثيرة يخاف النهر فساد المسندات وشرب النهر في حينئذ منعه وهذا في فتاوى وأن كان الحوض في دار رجل وفي بستانه فاسقى خرمنه ليس لصاحب الدار والبستان أن يأخذ ذلك منه إلا أن لصاحب الملك أن يمنع من الدخول في ملكه ولكل واحد أن يقول ن لي حق في دارك فإما أن توصلي إلى أو تمنني من الدخول وهذا إذا كان له مستقى غير ذلك فإن لم يكن له أن يدخل داره بغير إذنه الكل في نسخة الإمام السرخسي رحمه وفي فتاوى لقاضي الإمام رحمه نهر لقوم ولرجل أرض يجنبه ليس له شرب من هذا النهر وكل لصاحب الأرض الذي ليس له شرب منه أن يشرب ويتوضأ ويسقى ذوابه من هذا وليس له أن يسقى أرضا منه أو شجرة أو زرع أو أن ينصب دولا على هذا النهر لأرضه اختلف المشايخ رحمهم الله فيه والآصح أنه ليس له ذلك ولا أهل النهر أن يمنعوه وفي شرح الشافعي لا يجوز بيعه وليس لأحد نصب الطاحونة وغيرها على الأنهار المشتركة لأقوام مخصوصين وليس للسلطان أن يأذن لغيره بذلك وإن أذن لم يعتبر أنه نهر بين قوم عليه أرضون لم يعرف كيف كان أصله اختلفوا فيه قسم بينهم على مقدار أراضيهم وإن كان الأعلى لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك إلا برضي الآخرين واختار أنه إذا لم يمكنه سقى أرضه من غير

سكروا في الاموال القاضى في امرهم بالمهياة فان اصابوا على ان يسكر كل شارب يوم اجاز فليس لاحد ان يكون منه نهر الا برضى الاخرين وكذا نصب الرجل الا ان يكون موضع الرمي في رضه ولا يضر بالنهر ولا الماء ومن كان له شوب في رضه من اسفل للنهر ففقد ذلك في علاه ليس له ذلك من جعل باب دارة في اعلا حائط له له ذلك في عصام وقسمه شرح الطحاوي وفي كتاب الشرب للامام خواهر دادة رحمه لو اراد ان يجعل شوبه اسفل واعلا ليس له ذلك ولو اراد ان يجعل فتح بابها اسفل واعلى له ذلك وهكذا ذكر الامام الشرح في نسخة وذكر الصمد الشاهد في كتاب الحيطان ولو اراد ان يسوق شوبه الى ارض اخرى لم يكن لها شوب فيما مضى لم يجز وهذا الطريق بين قوم اراد احدهم ان يفتح فيه طريقا للمرد اخرى لم يجز بخلاف ما اذا كان له طريق الى دارة فصر في الطريق اليها ثم منها الى دار اخرى جاز لرجل صنى بشرب رجل الغصب واقطعها لرجل لم يجز الكل في الاصل في ان يكون نهر مشترك بين قوم اذ نوارجلها السفلى عنه الا سرجلا فانه لم ياذن ليس له ان يستقي حتى لا يضره كاهن روى هشام عن ابي يوسف رحمه الله وفي مراعاة النوازل عن محمد بن مقاتل روى في رجل سرق ماء فساقه الى رضه او كرمه فانه يطيب له ما خرج وهو بمنزلة رجل غصب شعيرا او دهن او مئونة دابته فعليه قبة العلف وما زاد في الدابة فهو طيب له وقد ذكر عن بعض ان الماء وقع في كرمه في غير نوبته فامر بقطع كرمه ونحن نقول لا يجب قطع الكرم لان فيه افساد المال ولكن لو تصدق به لكان حسنا ولا يجب عليه في الحكم وقيل لا يفضل ان يتصدق بالخارج لان الماء يبقى في الخارج بخلاف الدابة لان العلف لا يبقى فيها بل يصير بطبعها شيئا قال رحمه الله فعلى قياس هذا لو سرق او راف التوت واعطى ود الفيلن فالأمر بسحر طيب له وعليه قبة الادوان **الفصل الثاني في مسائل**

الماء ومسائل السطح وفي النوازل رجل له داران مسيل سطح احدهما على سطح الدار الاخرى فباع الدار التي عليها المسيل من انسان بكل حق هو لها ثم باع الدار الاخرى من اخر فاراد المشتري الاول ان يمنع المسيل الثاني من اسالة الماء على سطحه قال لا يمنعه الا ان يكون اشترط عليه وقت باعه اني لم ابيع منك مسيل الماء في الدار التي بيعت وفي النوازل يضار رجل له داران متلاصقان احدهما عامرة والاخرى خربة فباع الخربة وكان مصب الدار العامرة وملقى ثلجه في الدار الخربة فاراد المشتري المنع قال ابو الليث ان كان له ميزاب ومسيل سطوحه الى هذه الجانِب وعرف ان ذلك قد تم فمسيله على حاله وان لم يشترط وكذا لو كان مسيل سطوحه الى دار رجل وله فيها ميرات قد يم فليس له صاحب الدار ان يمنعه قال لثقيفه وهذا فيه تاخذوا اصحابنا ياخذوا بالقياس وقالوا ليس له ذلك الا ان يقيم البينة ان له حق المسيل وفي التجرى في كتابنا لا يجرى لو شهدوا النهر او لا يسيل الماء فليس هذه الشهادة بشئ ولو شهدوا انه يسيل ماء المطر فهو لماء المطر فلو شهدوا انه يسيل ماء دائم للنسل والوضوء والمطر فهو جائز لان لم يبينوا فالقول قول رب الدار فان لم يكن له بينة يستحق صاحب الدار ويقضى فيه بالتكول وفي النوازل رجل له مجرى ماء على سطح جدار له

فخر بسلخ الجار فاصلاح ذلك على صاحب السلخ بمنزلة السفل مع العلو ولا يجبر على اعادة ويقال للذي
له حق الاجراء اصنع كما وفاقى موضع المجرى على سلخ الجار لينفذ الماء الى حصته قال رحمه الله وسياتى تمام هذا في كتاب
المحيطان **الفصل الثالث في الضمان** وفي فتاوى القاضى الامام رحمه الله رجل اراد سقى ارضه وادرسه
من مجرى له فاجاء رجل منعه الماء ففسد ارضه قالوا لا شيء عليه كما لو منع الراعى حتى ضاع صاع المواشى رجل
له نوبة ماء في يوم معين من الاسبوع فاجاء رجل سقى ارضه في نوبته وذكر الشيخ الامام على البرزوى
ان غاصب الماء يكون ضامنا وفي متفرقات الفقيه ابى جعفر رحمه الله رجل سقى فعدى الماء الى ارض جاره
ان الاجرى للماء اجر الم لا يستقر في ارضه بل يستقر في ارض جاره يضمن ان كان يستقر في ارضه فخر يعدى
الى ارض جاره بعد ذلك ان كان جاره قد قدم اليه بالسد والاحكام فلم يمسك يضمن استحسانا وان
لم يقدم اليه لا يضمن وان كان ارضه في صعدة وارض جاره في هبطة يعلم انه لو سقى ارضه يعدى
الى ارض جاره يضمن في يوم مرفوع المسنيات حتى يحول بينه وبين التعدى ويمنع من السقى حتى يصنع
المسنية وان لم يكن ارضه في صعدة لا يمنع قال في المذکور في عامة الكتب انه ان سقى غير معتاد يضمن ان كان معتاد لا يضمن وان
كان في ارضه ثقب وخرق فان علم بالثقب ولم يسد حتى فسد ارض جاره يضمن ان كان لا يعلم لا يضمن هذا في
نسخة الامام السرخسى وفي النوازل نهر جرى في قوم فانتشق النهر وخرب بعض ارض قوم لا يحاسبون ولا يضمنون
ان يخذوا اصحاب النهر بما ردة النهر دون عارضة الارض وفيه رجل لقي شاة ميتة في نهر بطاحونة فخرت
الطاحونة ان كان النهر لا يحتاج الى الكرى لا يضمن وان كان يحتاج وعلم انها خربت من ذلك يضمن من رجل
سقى ارضه وارسل الماء في النهر حتى جاوز ارضه وقد كان طرحر رجل اسفل منه في نهر ترابا فمال الماء
عن النهر حتى خر به فجاود فغرق قطن رجل فالضمان على من احدث في النهر ترابا وليس على من سقى الماء حتى
ان كان له في النهر حتى وفيه رجل قطع شجرة على ضفة نهر فانقطع النهر واخذ التراب واللقه في موضع الشجرة حتى
سواء وتركه ثم اباب النهر استاجرا وجلا ليكسر النهر فاجرى فيه الماء ليبتل النهر حتى يسهل على ارباب
النهر حفرة فارسل الماء في النهر ونام في الطريق وكان ذلك في الليل فلما انتبه وجد الماء قد خرج من موضع
قطع الشجرة وغرق كدس حنطة لرجل ما الاخير فلا يضمن في اما قال في النجدة ان كانت الشجرة بلفظ النهر
حتى صار بجانب النهر لا يضمن وان كانت الشجرة لم يبلغ جانب النهر فقطع الشجرة فانهدم جانب النهر
ضمن رجل تسكر النهر المشتركة فانتشق الماء وخرب قصير رجل ضمن وقد ذكر قبيل هذا اذا كان اسكر
بالتراب ما اذا كانت السكر بالخشب والحشيش له ذلك بالذن الشوكاء وبغيره النهر وفي فتاوى البقالى
لو وقع الماء وتركه فازداد الماء او فتح النهر فليس فيه ماء يخرج الماء لم يضمن وعليه الاعمال وانما يضمن
اذا ارسل الماء على وجه لا يحتمل النهر وقد ذكرنا انه اذا سقى غير معتاد يضمن وتفسير الضمان ان يقوم الامر
مزرعة ويقوم غير مزرعة فيضمن الفضل وتوسد انهارا لشركاء حتى انشق وغرق قطن رجل وارسل

الماء في النهر وعلى نهراتها صغار مفتوحة الفوهات قد خال الماء في الفوهات وفسد زرع غيره ضمن في الوجهين في الفتاوى لصغري تلفت شرب انسان بان سقى رضه بشرب غيره قال الامام البردوي عن وتفسير ضمن الشرب في شرب الاصل للامام السرخسي رحمه الله انه ينظر بكم يشتري لو كان منعجه

الامام رحمه الله لا يضمن عليه الفتوى انه اعلم الفصل الرابع في الارض

واحياؤها والموت ملا يعرف لهما مالك وهو الصحيح وفي الكافي لو كانت ملوكة تسلم او ذمي لا يكون مواتا لانه عرف ملكه فهو له وان لم يعرف به لهما مالك في جماعة المسلمين ولو ظهر لهما مالك يرد هاتين يضمن الزارع نقصانها بالزراعة وفي الاصل من احبب رضاميته باذن السلطان ملكها وبذون الاذن لا وعند يملكها بذون اذن السلطان ايضا والاخر رضاميته لكل ارض من رض السوار والجم الى لا يبلغها اء الا يملك وليس لاحد فيها مال في ارض بخار ليست بموات لانها دخلت في القسمة ويصرف الى قصي ماله او بايع في الاسلام او الى رثته وان لم يعلم فحينئذ التصرف للقاضي قال رحمه الله قال الامام ظهير الدين المرغيناني في دفع شرح الطحاوي في الاصل في هاتين كل من ملك شيئا اماما من مسلم او ذمي باي سبب فانه ملكه لا يزول ملكه عنه بالتركة كما اذا ملكه ارا او ارضه خربت فمضت عليها السنون والقرون فهو ملكه مال لا يزل ولا يكون تملك الارض مواتا والا صح ان الاول ينزعها من الثاني قال محمد رحمه الله هو ملكه القدر عليه الفتوى في تفسير الاحياء ان ينسب عليها او يفرس ويكرها او يستقيها وهكذا في مزارعة النوازل في ظاهرها رواية اذا حفر نهر او كبرها وسقاها يكون احياء او ان كبرها ولم يسق او سقى لم يكره لا يكون احياء وفي الكافي من حفر رضا ولم يجرها ثلاثة سنين اخذها الامام ودفعها الى غيره لان الامام انا دفعها الى الاول لم يجرها فيحصل للمسلمين منفعة العشر والخراج فاذا لم يحصل يدفعه الى غيره ليحصل المقصود وهو الزراعة دون التحجير لان التحجير ليس بالحياء في الصحيح لملكه به لان الاحياء ان يجعلها صالحة للزراعة والتحجير للاهلاك مشتق من الحرج وهو المنع والله اعلم كتاب الاشرية وفي فتاوى القاضي الامام الاعيان التي يتخذ منها الاشرية اربعة العنب رطبه وبياسه وهو الزبيب والقروا الحبوب غوا الحنطة والشعير والدخن والفراكة غوا الفرصاد والا جاص والفاندة والشهد والالبان ونحو ذلك جعلوا هذه الاشياء انواعا واحدا وان اختلف اجناسها لا تحاد حكمها وفي شرح الطحاوي لا يعل شرب الخمر الا عند ضرورة العطش يشرب بقدر ما يدافع عطشه وفي فتاوى القاضي الامام فلوان المضطر شرب من الخمر مقدرا ما يرويه فسكر لا حد عليه لان السكر حصل بالمباح فان شرب مقدرا ما يرويه فزيادة ولم يسكر قالوا ينبغي ان يلزمه التحريم كما لو شرب هذا قدر حاله الاختيار ولم يسكر ومن شرب منه فادى الى جوفه بعد ثمانين جندة ان كان حرا او اربعين ان كان عبدا ومن وجد منه سرائحة الخمر او قاء خمر لا يجزئ ولو خالما الخمر بالماء ان كان الماء قليلا او كانا سوءا عهد شاربه اذا وصل

الى جوفه وان كانت الغلبة للماء لا يجد تشاير به الا اذا سكر وتوشب دسه والخمر لا يجد وتوطر فيه السمك او اعلم
حتى صارت خلاجل في ظاهر الرواية والخمر اذا صار ت خلا دخل في بعض المحوضه ولكن في بعض
المراة لا يكون خلا عند اب حنيفة ر حتى يذهب المرارة وعند هـ لا يقلل المحوضه يحل لان من اصل ابو حنيفة
بقليل لتغير لا يصير العصير خمر او عند هـ لا يصير فكذلك على القلب لتقليل لتغير لا يصير خلا عنده وعند هـ لا يصير
هـ اذا اخل بنفسه اما اذا اخل بعلاج بالمخ وبغيره يحل عندنا الكل في شرح الطحاوى واما المطبوخ ادق طينه
او طبع مكدون الثلثين اذا اشتد غلا وقدف بالزبد لا يحل شربه بالاجماع الا عند بشوره فانه يحل شربه اذا طبع بدق طينه
ولا حد على تشاير به حتى يسكر ولا يكفر مستحله وان اصاب التوبه اكثر من قدر الدهر فهو منع جواز الصلوة وفي رواية
لا يمنع ويجوز بيعه عند يحنيفة ر ويكره وعند هـ لا يجوز وفي شرح الشافى لو صب الخل في الخمر وكل سواء كانت الغلبة
للخمر والخل بعد ما صار مضافا على قياس قول اب يوسف رجم ان كان الخمر هو الغالب فذلك اما اذا كانت الغلبة
للخل ذكر في مجموع النوازل لا يحل من ساعته ما لم يمض زمان علم انه صار خلا وتولبل الحنطة بالخمر فانه يغسلها
فان جفت وطخت فان لم يوجد منها طعم الخمر ولا راحته يا حل كلها وان وجد لا يحل راجل لمحل فصبت فيها خمر فقد
اساء حوت خمر لكن لا يفسد الخل لان الخمر الواقعة تحتل اذا كان الخل هو الغالب ولو سقى لشاة خمر ثم ذبحها
من ساعته يحل من غير كراهة وان مضى عليها يوم او اكثر يحل مع الكراهة هذا في شرح الطحاوى ولا يجوز سقى الدواب
من الخمر ذكر الكرخي ر انه لا يحل نظري الخمر على وجه التلهي ولا ان يبل بها الطين ر حيف خبز ابل خمر ثم وقع في الخل
يطهر كخرقة يصيب اخر ثم يقع في الخل لا باس بها وكذا الرغيف اذا وقع في خمر ثم وقع في خل يطهر بخلاف ما لو عجن
وخبز فانه يكون نجسا ولا يطهر لان ما في العجين من اجزاء الخمر لم يصير خلا بالخبر ولا يطهر وتشوب لبن العنب ولا
لا باس به فان ذهب به عقله لم يحل لان سكر منه لا يجد عند هـ خلا فالمحمد ر ومن زنى في رمضان اذ ادى
شبهة سقط الحد لكنه عثر وجس فان افطر في رمضان فادعى شبهة عذره ولا يجلس المسلم الذي يبيع
الخمر وياكل الربوا يعرر الخنثى والنلحة والمغنية يقررون ويجلسون حتى يجدوا التوبة الكل في شرح الشافى
وفي كتابه الاشربة وفي لعمون المسلم اذا باع عصيرا ممن يتخذة خمر لا يكره عند يحنيفة ر قال هذا اذا باع
من الجوسى المسلم اذا اشترى خمر مسلم لا يضمن الخمر ولا يشكك اما الزن فغنداب يوسف ر لا يضمن عند
محمد ر يضمن لو كان لكافري يضمن لهما وفي النوازل قال لقيت ابوالليث ر شرب الاشربة على خمسة اوجه في وجه
هو حلال بالاجماع وفي وجه هو حرام بالاجماع وفي وجه هو حرام عند اصحابنا حلال عند بعض الناس وفي وجه هو
حلال عند اصحابنا حرام عند بعض الناس وفي وجه اختلاف بين اصحابنا اما الوجه الذي هو حلال
بالاجماع وهو كل شراب لم يمض عليه ثلاثة ايام وهو حلو واما الوجه الذي هو حرام بالاجماع وهو الخمر بعينها
والسكر من كل شروب واما الوجه الذي هو حرام عندنا فهو ماء العنب اذا طبع على النصف وقد اشتد لا يجوز شربه
وهو قول عامة فقهاء الامصار وقال بشور المريش يجوز شربه دون السكر واما الرابع وهو العصير الذي جعل

في الشمس حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ولم يطبخ ولكن عولج بالحرق كذا في حقه يجوز شربه عند علمائنا ولا يجوز عند
 بعض الناس وأما الوجه الخامس فهو بيننا وبيننا الزبيب إذا طبع أدنى طينة ثم اشتد فإنه يجوز شربه
 دون السكر في قولنا يحنقه رزق أبي يوسف رحمه الله إذا راد به استمرار الطعام ولم يرد به الله وقال محمد بن
 يجوز شربه وكثيره حرام قال الفقيه أبو الليث رحمه الله إذا كان شربه للهو فقليله وكثيره حرام بالاتفاق
 وعن محمد بن مقاتل الراسي رحمه الله قال لو أعطيت الدنيا بحد أفيرها ما شربت السكر يعني بيننا وبيننا الزبيب
 ولو أعطيت الدنيا بحد أفيرها ما فتيته بأنه حرام وهذا إذا كان مطبوخا أما إذا كان غير مطبوخ أو عصير العنب
 قبل أن يطبخ على التلثين لم يحنقه أصحابنا في حرمة وأما الأثرية من الشعير والذرة أو التفاح والعسل
 إذا اشتد وهو مطبوخ أو غير مطبوخ فإنه يجوز شربه ما دون السكر عندنا يحنقه رزق أبي يوسف وعند محمد بن
 حرام شربه قليله وكثيره سواء إذا كان شربه للهو قال الفقيه رحمه الله إذا كان في النوانل في الجامع الصغير
 المطبوخ أدنى طينة أو طبع ما دون التلثين إذا اشتد وغلا وقتئذ بالزبد لا يحل شربه بالأججاع إلا عند بشو
 وقد ذكرنا أنه قال يحل شربه إذا طبع أدنى طينة ولا حد على شربه حتى يسكر ولا يكفر مستحله عندنا وإن أصاب
 القوب أكثر من قدامه هو منه يمنع جواز الصلوة وفي رواية لا يمنع ويجوز بيعه عندنا يحنقه رزق أبي يوسف وعندنا
 لا يجوز وتصرفنا السكران قد ذكرنا في كتاب الطلاق في الفصل الأول وأنه أعلم وفي فتاوى لقاضي الأهام
 وأما الإلبان فلبن المأكول حلال لبن الرماك كذلك في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ويكره في قولنا يحنقه
 واختلافنا في كراهيته قال مكروه كراهة التنزيه كراهة التحريم وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في أثناء
 الكلام أنه صحاح كالبني وعامة المشايخ رحمه الله مكروه كراهة التحريم إلا أنه لا يحد أن نال عقله كما لو تناول
 البني وارتفع إلى رأسه حتى نال عقله يحرم ذلك لا يحد فيه وأنه أعلم كتاب الكراهة وفي التحريم
 إذا أكره على فعل لا يحل في دينه من شرب الخمر أو أكل الميتة وكان الكراهة بوعيد التلف أو هاب عضو من
 أعضائه وخاف منه أو أكبر ليلته ذلك يسعه ذلك لو كانت الأكره بوعيد ضرب يخاف منه على نفسه أو عضو
 من أعضائه أو أكبر ليلته ذلك لا يضرب أو أكثر ولو خوفه بضرب سوطا أو سوطين لا يخشى منه التلف لا يسعه
 أن يفعل ذلك لو كان لو تعبد بالحبس بدلا أو بالقيء ولو قال لا جميع تلف لم يسعه أن يفعل حتى ينجى من الجوع ما يخاف
 منه التلف وفي شروح الطحاوي الكراهة على تناول المحظور على ثلاثة أوجه في وجه يباح ولو تركه كان مواخذا
 به وفي وجه يباح وإن امتنع فهو ما جوز وفي وجه لا يسعه وإن أبى عن نفسه أما الأول بأن أكره على شرب خمر
 أو أكل ميتة فأكراهيخاف منه التلف لو تلف عضو أو قال لا حبسنا عليه ولا ضربنا بها السباحة يحل له أن يشرب
 ولو امتنع يأنم وهذا إذا كان يعلم أنه يباح له تناوله فأن كان لا يعلم لا يباح له وهذا إذا كان أكبر ليلته أن يقتله
 لو امتنع ولا عبرة للتحريم وفي فتاوى لصغري لو أمر رجل بقتل رجل لم يقل له أقتله ولا لا تقتل لكن
 المأمور يعلم بدلالة أنه لو لم يقتله لقتله أو يقطع يده كان مكرها ثم في شرب الخمر هذا إذا كان الوعيد يقتل

أو قطع يديها فإن كان بالحبس والقيد ويضرب أو يخاف منه العلف لا يباح له ذلك ما الوجه الذي يباح وإن لم
يقطع يدهما جوار وهو أن يكره بشئ يخاف منه التلف على أن يتكلم بالكفر أو شتم مسلماً أو يستهلك مال
مسلم فإن فعل فهو معدون وإن لم يفعل حتى قتل فهو ماجور ولو أجرى كلمة الكفر بوعد الحبس والقيد
أو بما لا يخاف تلف النفس والعرض فإنه يكفر وتبين منه امرأته ولو قال كنت مطمئناً بالإيمان لا يصح ذلك وأما
الوجه الذي لا يباح له الإقدام على ذلك وهو أن يكره على القتل والزنا أو في فتاوى لقاضي الإمام والوجه الرابع
أن يكون الإقدام على الفعل لا امتناع عنه على السواء نحو الإكراه على تلاف مال لغيره ولو قيل له تشتري
هذه الخمر لتكان هذه المديونة ولا لاقتل بها لك لا يسعه أن يشرب ولو شرب لا يجد ولو قيل له فتكفرن باسمه
ولا لاقتل بهذا الرجل لا يسعه إجراء كلمة الكفر وإن خاف القتل على غيره وإنما يسعه ذلك إذا خاف القتل
على نفسه أو تلف عضو منه ولو أكره على عقد من العقود أن كان عقداً لا يبطله الهزل كالنكاح والطلاق والعتاق
بجان العقد كالتأجير والرجعة والتبدير والعفو عن دم العمد واليمين والسند والظهار والإيلاء والنفق ولا يلازمه ولا سلام
ولا الإكراه في هذه المواضع ولو أكره على الإكراه على الإقرار به فاقرب له إليه شيء يعني كره على الإقرار بالطلاق والعتاق ونحوهما
وإن كان عقداً يبطلها الهزل كالبيع والشراء والإجارة وغيرها لا يجوز ويبطل بالإكراه سواء كان الإكراه بشئ
يخاف منه التلف أو لا يخاف وأما حكم الضمان فكل شئ لا يصح أن يكون له نفعه فالتزام على الفاعل كما لو أكرهه
على كل مال نفقته وكل شئ يصح أن يكون له نفعه فالتزام على المكره كما إذا أكره على القتل واستهلاكه مال
الغير فالضمان على المكره خاصة والمكره بمنزلة الآلة الذي أكرهه إلا أن في الإكراه قتل يجب التقصاص على
المكره عند ما وعدني يوسف في الدية على المكره في الأصل في الباب الثاني من الإكراه اعتاق المكره بوفيه تلف
نافذة عندنا ويضمن المكره موهباً كان أو موهباً أو الولاء للمعتق يعني للمكره لأنه هو المعتق وإنما يضمن المكره قيمته
لأن الاعتاق صار منقولاً إلى المكره فلا يباين من جهة ولو أكره بوعد تلف على أن يطلق امرأته ثلاثاً وثلاثين
فإن كانت غير مدخولة وجب عليه نصف المهر وإن لم يكن في النكاح تسمية يجب التمتع ويرجع به على المكره
ولو كان بعد الدخول لم يرجع عليه بشئ وقد تجرأ لو أكره على الإقرار بالعتاق فخرساً به فلا قرار باطل ولو أقر بالعتاق
لزمه التلف ويبطل في الإلصاق ولو أقر بالدينار أو نصف غيره ما أكره عليه فهو جائز لا زمر ولو أقر به ولغائب فلا قرار كله
باطل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وسواء صدق الغائب بالشركة أو كذب وقال محمد بن عبد الله أن الغائب
بالشركة فلا قرار باطل وإن كذب به بالشركة فلا قرار جائز في حق الغائب وهذا لو أكره بما ذكرنا ما لو هده به بضرب
وط أو الحبس والقيد أو ما حتى يقر فليس هذا بأكراه ولو أكره على أن يهب جاريته لفلان فوهب ودفع فهو
باطل سواء ذكره أو لم يذكره وإنما البيع فلا بد من الإكراه على الدفع حتى لو باعه مكرهاً وسلمها ثانياً فالبيع
جائز ولو أكره على هبة تجارية لعبد لله فهو هبة من عبد الله وذليله جائزة حصه زيد وبطل حصه عبد الله

ولو كان مكانه الف فالهبة كلها باطلة في قولهم ولو أكره على بيعه بالعت فباعها باقل لقياس من يجوز وفي الاستحسان
هو باطل ولو أكره على بيعه فهو باطل ولو أكره على بيعه جارية ولو لم يسموا احدا فباعها من انسان كان البيع باطلا
ولو طابوه بال هو باطل واكرهوه على دابة ولم يذكره والبيع الجارية فباعها فالبيع جائز ولو أكره على ان يبيع بالعت
درهم فباع بددين قيمتهما الف فالبيع جائز في لقياس وفي الاستحسان البيع باطل ولو أكره على ابراء عن الحق
او الكفالة بالنفس وتسليم الشفعة او علان لا يطلب الشفعة كان باطلا ولو طابوه بال فهو باطل ولو أكره على
ان يبيع بالعت درهم فباع بدنانير قيمتها الف فالبيع جائز في لقياس وفي الاستحسان البيع باطل ولو أكره على
الابراء عن الحق والكفالة بالنفس وتسليم الشفعة او علان لا يطلب الشفعة كان باطلا وفي المتن
اذا اضرب امرأته حتى قربت باستيفاء مهرها فاقترعها جائز عندنا بيمينه صر وعندنا في يوسف دم باطل بيمينها
بشرع على يد الماشار اليها بسلاح او غيره مما يقع موقعه فاقترعها باطل وان اشار عليها بأقرب ذلك فاقترعها جائز
وعند محمد رحمه الله ان اخلاها في موضع لا يقدر على ان يمتنع منه فهو بمنزلة السلطان اذا اهدم دها بضرب روعيد
فاقترعها باطل قال والفتوى على قولهما بالاكره لا بغير السلطان ذكره الصدوق الشهيد رحمه الله في مخرج الجامع
الصغير الزوج اذا اكرهها على الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المهر ولو أكرهت على ان قبلت من الزوج فطليقتا الف
فالطلاق واقع ولا شيء عليها والطلاق رجعي في الفتاوى لصغر على المشتري في يده لمشتري مكرها اذا اهلك
من غير عمد لا يضمن ويهلك ما ماله والله اعلم **كتاب الماذون والحجر** وفي شرح الطحاوي وجاز
للرجل ان ياذن لعبده وامته بالغير كالتجارة وغيره بالغير في التجارة بعد ان يعقلا البيع والشراء ويعرفا التجارة
وكذا اذا اذن له ما ان يعمل في الحياطة ونحوها واستيقا الماء على الحمار ويبيعه يكون اذنا في التجارة وفي الاصل
الاذن في الاجارة انما يكون اذا نال في التجارة اذا قال له اجر نفسك في بقالين او الخياطين لانه اذن مرة بعد مرة
لو قال له اجر نفسك من فلان لا يكون اذا نال في التجارة ومن اذن له في عقد متكرر يكون اذنا له في التجارة كما لو قال
له اذهب فاشتر في التبيعه وان قال له اشتري طعاما فاكله او ثوبا فلبسه او اشتري طعاما لاهل او اشتري لحما بدرهم
او ما اشبه ذلك فهو للاستخدام وليس باذن ولو اراد عبد لا يبيع ويشترى فسكت كان اذنا في التجارة لان بينهما
عن ذلك لان ما باع العبد من مولى لمولى لا يجوز ذلك حتى يبيح المولى بالنطق ومن اذن لعبده في التجارة
يوم او شهر او سنة كان اذنا له في التجارة ابدا وفي فتاوى القاضي الامام رحمه الله اذا اذن لعبده في التجارة في نوع يصير
ما ذونا في الانواع كلها وكذا اذا قال ذنت لك في التجارة في مكان كذا او في وقت كذا يصير ما ذونا في الاماكن
والان كان كل اختلاف التوكيل فان ذلك يقبل للتخصيص والتوقيت ويختلف اذن القاضي فانه بمنزلة التوكيل
فاذا اراد المولى عبده يبيع عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن له اذنا واما اذا اراد عبده في حاقه يبيع
متاعه فسكت حتى باع متاعا كثيرا من ذلك كان اذنا ولا ينفذ على المولى بيع العبد ذلك المتاع ولو امر عبده
بان يشتري له لحما او ثوبا لا يصير صلا ونا ولو امره ببيع الماء كان اذنا وكذا لو امره ببيع متاع غيره يصير ما ذونا

القاضي اذا اذن للصغير للتجارة وايقيا بي صح اذنت القاضي لقاضي اذا اراد عبده يبيع ويشترى
فمسكت لا يكون اذنا والا اذن على ضربين خاص وعام فالخاص ان يقول للعبد اذنت لك
او ما يكون اذنا ولم يشتر ذلك فيما بين الناس والعام ان يات بين اهل السوق كلهم
او اكثرهم والتجرا العام يعمل في الاذن الخاص والعامة لا يعمل في الاذن العام
وانما يصح التجرا اذا علم العبد بذلك اما اذا لم يعلم فلا فلو اخبره بذلك احد غير عدل فصدقه يصير تجرا وان
لم يصدقه فعدله كذا ذلك وعندنا يمينه لا يصير تجرا وهي معروفة ولا تصير ما ذكرنا الا بالعلم فلو قال بايعوا
عبدي فان اذنت له في التجارة فبايعوا والعبد لا يعلم بذلك من اصحابنا من قال في المسئلة سرايتان فاذا
وجب على الماذون له في التجارة ديون فيطلب غرماءه ببيعة كان للقاضي ان يبيعه لهم ولو كان في يد الماذون
كسب ببيع كسبه بالدين فان فضل عن الدين كان ذلك للمولى وان فضل الدين لا يطالب المولى ولكن يبيع العبد
بهذا اذا كان الدين كله حالا وان كان بعضه مؤجلا فانه يعطى حصة النقد ويمسك حصة الاجل هذا اذا باع
القاضي فان باعه المولى بفيزي اذن الغرماء كان للغرماء حق الفسخ الا اذا وصل الثمن اليهم وكان فيه وفاء بالدين
او قد قضى المولى يؤنهم ابراء العبد من الدين بطل حق الفسخ فان كان الدين مؤجلا ليس لهم حق الفسخ
وهذا اذا كان العبد قائما وان كان هالكا بطل حق الفسخ ولهم الخيار انشاء ضمنوا المولى ويجوز ذلك العقد
حتى كان للمشتري ان يرده على المولى بالعيب وللمولى ان يرجع على الغرماء وان شاءوا ضمنوا المشتري لقيمة فاذا
ضمنوا ينفسخ العقد ويسترد الثمن ولو اعتق عبده الذي عليه الدين كان لغرمائه ان يضموا الاقل من قيمته
ومن الدين والعقود جائز بطلان الجنابة ان العبد اذا جنى فاعتقه المولى ان كان عالما بالجنابة صار مختارا للنقد
وان كان غير عالزمه القيمة لا غير وفي مسئلة الدين ان اختاروا اتباع المولى لا يكون ابراء العبد ولو اتبعوا
العبد لا يكون ابراء للمولى **جلنس اخر** وليس للماذون ولا للمكاتب ان يقروا ولا يجوز للماذون ان يكفل
بنفسه او مال الا باذن المولى فان اذن المولى جاز وان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين لا يجوز والمكاتب
لا يجوز كفالته واذا اذن له المولى ولو كفل لا يواخذ في الحال في واخذ بعد الحرية ان كان بطلا للماذون ان يطعم الطعام
ويصديق بالدرهم وفي شرح الجامع الصغير للامام الوالد لارواية المصدقة وقال بعضهم يملك
من فلس الى دنانير وقال الفقيه ابو الليث ع مره لو تصدق بحبة او دنانير او غنم او خروف او باس باجابة دعوة
العبد لاناخر واعارة ثوبه ودابته وبكره كسوته الثوب وهديته الدرهم والدنانير وفي شرح الطحاوي لو باع عبدا
من رجل ثم حط من ثمنه ان كان الخطيب فيه جاز ان كان مثل ما يخط التجار وان كان اكثر من ذلك كان للمكان كان
فاحش افضل الخلفات كما في البيع بثمن قليل كالتوكيل بالبيع وان كان الخطيب عيبا ولا يبرأ لا يجوز بالبيع وفي باب
تاخير الماذون من الاصل اذا وجب للعبد الماذون الف من ثمن بيع او غصبا او غيره لله والحره المبد عنه سنة
فهو جائز واقرار العبد الماذون بالديون والغصب واستهلا الودائع والعوارى والجنائيات في الاموال جائز

والعبد المحجور يواخذ بأفعال مدون أقواله إلا فيما يرجع إلى نفسه كالقصاص وحمل الزنا وحمل الشرب وحمل القذف فإنه يصح إقراره فيها وحضرة المولى ليس بشروط فإن لم يقر لكن أقيمت عليه البيينة فحضرة المولى شرط عندنا وعندنا في يوسف مخرج ليس بشروط ولو استهلك ما لا يواخذ به في الحال أما الإقرار بالجناية التي يوجب الدفع أو الفداء لا يصح محجور كان أو ماذونا أو أقرار المحجور بالدين والغصب وغيره ما لا يصح في الماذون يصح ويواخذ به في الحال ولو أقر الماذون بمهر امرأة صدقته المرأة لا يصح في حق المولى ولا يواخذ به بعد الحرية وللماذون أن يوهن ويريقهن ولو أقر الماذون في مرض الموت جانودين الصحة مقدم وكذا الدين الذي ثبت بالبيينة وللماذون أن ياذن لعبد في التجارة وليس له أن يكاتبهم وليس له أن يزوجه عبدة بالاتفاق وكذلك الزوج الأمة عندنا خلافاً لابن يوسف رحمه الله وفي باب توكيل العبد الماذون من الماذون الكبير وتوكيل العبد الماذون بالخصومة له وعليه جازم مثل الحر وتجوز أن يوكل للغير بالبيع والشراء والله أعلم بالصواب **كتاب**

القسمة وهو مشتمل على أربعة فصول الأول فيما يقسم وفيما لا يقسم والثاني في دعوى الغلط في القسمة والثالث في الاستحقاق والرابع في قسمة التركة **أما الأول** فيما يقسم وفيما لا يقسم وفي الأصل قال لا يقسم الحمام والحائط والبسعة الصغير والدكان الصغير وهذه إذا كان مجال لوقف لا يبقى لكل واحد بعد القسمة موضع يعمل فيه فإن كان مجال يبقى يقسم وفي الفتاوى لصغرى ماريين اثنين لأحد هما أكثر وللآخر قليل لا ينتفع بنفسه بعد القسمة إن كان طالب القسمة صاحباً لكبير أو آبي صاحباً لقليل يقسم بالاتفاق وعلى القلب لا يقسم ذكره الإمام السرخسي في نسخة من الأصل وهكذا في شرح الطحاوي وذكره الإمام خواهرزاده رحمه يقسم قال لصدر الشهيد وعليه الفتوى والطريق لا يقسم وإن كان فيه ضرر وإن لم يكن ضرر يقسم والخوض لا يقسم سواء كان عشراً في عشراً أو أقل فوصرة أودت خل بين رجلين يقسم الخشب والباب والرحى والدابة والولولة لم يقسم إلا برضا أيهما للضرورة في التجريد وكذا الفص كل شيء يحتاج إلى شقه فكسرة وفي ذلك ضرر وكذا الخشبة الواحدة إذا كان في قطعها ضرر ولا يقسم البير والقناة والهرقان كان مع ذلك عارض قسمت الأرض وترك البير والقناة على الشركة ولو كانت أنهاراً لأرضين متفرقة أو عيون أو أبار قسمت العيون والأبار وما لا يمر فيه القسمة لا يجبر واحد منهما على بيع نصيبه علو لا سفلى له أو على القلب بالنسبة ذراع في السفلى بذراعين من العلو وفي التجريد العلوبدون السفلى يقسمون شرعاً بين ورثة في أرض غيرهم أرادوا قسمته وهو بقل ومدر في المدر لم يجز وإن تراضيا وفي بقل جازم بالتراضي إذا اتفقا على أن يجيز كل واحد ما عليه وإن لم يشتر هذا إذا لم يجز كالبيع بشروط التركة والبقود الأبل والغنم والطياب الهروية أو المروية أو الكليل والوزن يقسم فإن كان المال من اجناس مختلفة بعضها أبل وبعضها بقرة بعضها غنم لم يقسم بينهم وأما الرقيق فعندنا في حنيفة مخرج لا يقسم إلا بالتراضي وعندنا ما يقسم بطلب أحدهما كما في البقر والغنم ولو كان في الميراث رقيق وغنم وثياب فاقسموا وأخذ بعضهم الرقيق

وبعضهم الغنم حجاز بالتراضي وقال لجامع الصغير في كتاب الوصايا يقسم القاضي كل شيء بين رجلين من
صنف واحد فاطلب احدهما القسمة ولا يقسم الرقيق والدور المختلفة عندا يجنيه ربح واجمع اصحابنا سرحان
بالتركة ان كانت جنسا واحدا كالابل والبقر والغنم والخطة والشعير والنبات الهروية والمروية والدر الواحدة
التي يحتمل تقسيمه اذا اطلب احدهما القسمة والى الاخر فان القاضي يقسم بينهما ولو كان مع الرقيق شيء اخر يحتمل
القسمة نحو الغنم والنبات وغير ذلك فحينئذ يقسم ويجعل لرتين تبعاً لغيرهم وعندا القاضي بالخيار ان شلح
قسم الكل قسمة واحدة فيدفع عبدا الى هذا وعبدا الى هذا وان شاء قسم كل عبدا على حدة وفي الاصل ان كانت
الدعوى بين قوم اراد احدهم ان يجمع نصيبه منها في دار واحدة والى لبعض قسمها القاضي كل امرئ على حدة
ولم يقسم بعض الا نصيبا الا ان يصطحوا على ذلك وهذا ثلاث مسائل للداران والبيتان والفران والداران
ذكرنا قولنا بحقيقة سرحان وآما البيتان فكما في الاصل اما المنزلة فان تدارقنا فهو كالبيتين وان تبارنا فكانا الدارين الغوب
الواحد لا يقسم الا بالتراضي ويقسم طولاً وعرضاً اذا كان بالرضا ثياب بين قوم اذا اقتسموها لا يصيب كل واحد منهم
ثوب تام لم يقسم ذلك الا بالتراضي والله اعلم **الفصل الثاني في دعوى لغلط في القسمة**
وفي فتاوى قاضي الامام اذا ادعى احد الشركاء غلطا في قسمة لا يعاد القسمة بجمود الدعوى ولا يعاد زرع شيء
من ذلك ولا مساحته ولا كيله ولا وزنه الا بنحوه لان الظاهر وقوع القسمة على وجه المعادلة فلا ينقض في الاصل
دعوى لغلط في قسمة على ثلاثة اوجه احدها دعوى لغلط في القية بان يقول قيمته الف وانتم قومتموه بمئة
وهذه الدعوى غير صحيحة كدعوى الغبن في البيع فانها لا يصح هكذا ذكر في شرح الشافعي وقال لفضيه ابو جعفر الطوسي
ان هذه غير منكورة في الاصل وان فعل يسمع فله وجه صحيح بخلاف الغبن في البيع فان قيل لا تسمع فله وجه صحيح
ايضا كما في البيع وهو الصحيح والامام خواهر زادة رحمه ذكره هكذا في نسخة ولم يرجح احدا لوجهين على الاخر وهذا
كله في قسمة بالتراضي فان كانت القسمة بقضاء القاضي فله الفسخ الثالث لو قال نصيب النصف ما وصل
الكل الا الثلث والباقي في يدك وانكر الاخر فالفاو تدارا كالبيع الثالث اذا ادعى احدهما على صاحبه انه اخذ
من نصيبه شيئا بعد القسمة فيقيم البينة فان لم يكن حلف الاخر وهذا اذا لم يقرب بالاستيفاء او بالابراء اما اذا
اقرب بالاستيفاء او بالابراء وشهد شاهدان على ذلك لم يصح دعواه والله اعلم **الفصل الثالث**
في دعوى الاستحقاق وفي الاصل بين رجلين اخذ احدهما الثلث من مقدمها وقيمتها مستحقة
واخذ الاخر الثلثين من مخرها وقيمتها مستحقة ايضا ثم استحق نصف ما في يدي صاحب مقدمها على ثلاثة
اوجه في وجه يبطل القسمة وفي وجه لا يبطل وفي وجه اختلافه اما الوجه الذي يبطل القسمة اذا استحق نصف
الدار مشاعا واما الوجه الذي لا يبطل فيغير المستحق عليه فهو ان يستحق نصف ما في يدي احدهما مقسوما
فيغيره وان يبطل القسمة ان شلح وان شلح ربح ربح ما في يده واما الوجه الذي يختلف فيه وهو ان يستحق
نصف نصيبه شايعا فعندنا لا يبطل القسمة ويغير المستحق عليه كما في الوجه الثاني وعندنا لا يوسع سرحان يبطل

بیت المال و دولت
السلطان و القاضی
الکرامه الی الحق
ظاهر است و درین
کی در کتاب الی الیس
کما عابنا علی الیس
فی زما
بیت المال لا یصح
لا یصح موصوفه
مقاله در توحید الی الی
و نفی دارش از الی الی
محدث شهر فیه
ایده
مدارک در توحید

مولی نادری قصبه نوشند
بوابه راهی کاغذ ارجال
میدان در شاد و در
نخل در دره دارت خا اهند شود
درت بندگی ایچ چین کاغذ ارجال
بی گریه لیکن مولوی صاحب موت
سکرای جالار در شولای غیر نقور ارجال
صاحب مرهم کل مال خود مولوی
دین سوز و خوشنود کر مقدم است
ارزش کج کرده قاناسه نوشته بوابه
مولوی صاحب معصوم نوشند
حسب بینهام جلبه جارا و

ابن الاخي - يعني
 قريب مقدم است وعصبه غيب مجرب
 است ذوقا وى كالمكبر فير فترته
 العصبه مع غير اذا كانت اقرب
 الى البيت من العصبه بنفسها كانت
 اذا هلك الرجل وولى ميانك
 اختلا بواحد ابناي لا يفتقد
 الميراث للثبوت والنصف للاخت
 ولا شيء لابن الاخ لان الاخت
 صارت عصبه مع البنت وهي
 لولى الى الميت من ابن الاخ
 وكذلك اذا كان مكان

فابن اب لاب للمال كله لاب ام لاب ام اب فمعد عيسى لمال كله لام ام لاب لام اب ام اب اب
 اب ام اب فعلى قياس قول محمد ح المال بينهما ثلاثون ثلثا لاب ام اب الاب وثلاثة لاب اب ام الاب
 واما الثالث فله واحد من اولاد اخوات فصاعدا كل المال لذكر ولا شيء فيه سواء وهذا الصنف فرقت
 اربع اما ان يكون كلهم لاب وام او لاب وام او مختلطين ولا يخلو اما ان كان بعضهم اقرب من بعض متساوين
 في الدرجة فان كان بعضهم اقرب من بعض فهو باليراث احق فان كانوا غير متساوين في الدرجة فان كان
 بعضهم ولدا صاحب فريضة او عصبية فهو اولى فان استويا في ذلك ايضا فان انفردوا في ذلك فكانوا لاب
 وام او لاب فعلى قول اب يوسف ح القسمة بينهم على الابلان وعند محمد ح على الاباء حتى اذا ترك ابن اخا
 وبنت اخ وهما لاب وام او لاب فعلى اب يوسف ح الثلثان لابن الاخ والثلث لبنت الاخ وعند محمد ح
 على عكس هذا بمنزلة الاخ والاخت ما لهما الولد المعلن كانا جميعا لام ففى ظاهر الرواية بينهما نصفان وعن
 اب يوسف ح بينهما اثلاث فان كانوا مختلطين بان ترك ثلاث بنات اخوة متفرقين فعند اب يوسف ح الله
 المال كله لبنت الاخ لاب وام وهو الظاهر من قول اب حنيفة ح وعند محمد ح لبنت الاخ لام السدس
 والباقي لبنت الاخ لاب وام ولا شيء لبنت الاخ لاب وهو رواية عن اب حنيفة ح كانه ترك ثلاث اخوة متفرقين
 ثم نصيب كل اخ لولده ولو ترك ثلاث بنات اخوات متفرقات فعند اب يوسف ح وهو الظاهر من مذهب
 اب حنيفة ح المال كله لبنت الاخ لاب وام وعند محمد ح بينهما اخوات متفرقات تركت اخوات متفرقات
 وان تركت ثلاث بنات اخوة متفرقين ثلاث بنات اخوات فعند اب يوسف ح المال كله بين بنت الاخ لاب
 وام وبنت بنت الاخ لاب وام نصفين اعتبارا بالابلان وعند محمد ح الثلث لبنت الاخ كله لام مع بنت الاخ
 لام بينهما نصفان والباقي بين بنت الاخ لاب وام وبين بنت الاخ لاب وام اثلاثا اعتبارا بالاباء وبنت بنت اخ
 وبنت بنت ابن اخ فللمال كله لبنت بنت الاخ لاب اب اخ وبنت بنت اب اخ لاب وام فللمال كله
 لابن الاخ لانه عصبية ولا شيء في دعيته لتصير عصبية بنت بنت بنت الاخ لاب وام وبنت ابن ابن الاخ لاب
 فللمال كله لبنت بنت الاخ لاب وام ابن اخ لاب وبنت بنت اخ لاب وام فعند اب يوسف ح المال كله
 لبنت بنت بنت بنت الاخ لاب وام لانه ذو وجهتين وعند محمد ح فالمال كله لبنت ابن ابن الاخ لاب
 لانها اول وارث الكل في نسخة الامام السرخسي ح وفي المنتقى رجل مات وترك ابنا وبنت اخ لاب وام
 ولبنات وبنت اخ لاب وبنت اخ لاب قال محمد ح لابن وبنت الاخ لاب وام الثلثان للذكر مثل حظ الانثيين
 وصاحب خورين لابن وبنت الاخ لاب وبنت الاخ لاب ثلثا ثلثا ثلثان من ثلث لبنت الاخ بينهما نصفان الثلث
 بين ابن الاخ وبنت الاخ لاب وللذكر مثل حظ الانثيين واما الصنف الرابع فاولهم باليراث
 اقربهم الى الميت العمة بمنزلة العم عندنا وانما الحالة بمنزلة الام والاصل ان انثى قيمت مقام ذكر فنها مقام
 ذكر وفي رجبها ولا يقيم مقام ذكر هو بعد منها او اقربا اذا ترك عملة ان كان العم لاب وام او لاب فهو عصبية

وكاشى لذى لا سراح مع العصبية أو مع صاحب الفرض بان كان كلهم لام فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين
 بخلاف أولاد الأم حيث الذكر والآنثى فيه سواء وعن أبي يوسف رحمه المال بينهما نصفان وأن اجتمعت علمت عمه
 لأب وأم وعمه لأب وعمه للأم فالمال كله للعمه لأب وأم ولو ترك خالا وخالة فالمال بينهما أثلاث وعن أبي يوسف رحمه
 أن المال بينهما نصفان فإن اختلفت العلمات بالخالات ولا أخوال فللعلمات الثلثان والثلث بين الأخوال والخالات
 للذكر مثل حظ الأنثيين ويستوى في هذه أن استوت الأعداء واختلفت حتى إذا ترك عمه واحدة وعشرة من
 الأخوال والخالات فللعمة الثلثان والثلث بين الأخوال والخالات للذكر مثل حظ الأنثيين وكذا لو ترك خالة واحدة
 وعشرة من العلمات للخالة الثلث والعلمات الثلثان بينهما فإن ترك عمه لأب وأم وخالا وخالة لام فكذلك الجواب
 في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه المال كله للتي لها قرابتان أما في ظاهر الرواية فذا قرابتين أغايرت على ذى
 قرابة واحدة إذا كانت من جهة واحدة إذا كانت من جهة أخرى فلا وأما الأولاد العلمات والأخوال فلا أقرب من هؤلاء
 يتقدم على الأعداء عند التحديد أو اختلفت ببيان بنت خالة وبنت بنت خالة أو بنت ابن خالة أو ابن بنت خالة
 فالميراث كله لبنت الخالة وكذلك بنت عمه وبنت بنت خالة المال لبنت العمه بنات العمه مع بنت الخالة لبنت العمه
 الثلثان والثلث لبنت الخالة فإن كان بعض هؤلاء ذواتين بعضهم ذوات قرابة وحدهم فغلبت جهة الأخت مع بنت الخالة
 الجهة ذواتين أولى وكذلك كان أحد هؤلاء لا يخلو من فغلبت جهة الأخت مع بنت الخالة والجهة ذواتين أولى وكذلك ان
 كان أحدهما لا يخلو من فغلبت جهة الأخت مع بنت الخالة الجهة لا يقع الترجيح به عند غلبت جهة الأخت مع بنت الخالة والجهة
 ثلث بنات علمت معترقات فالمال كله لبنت العمه لأب وأم وبنات الخالات على هذا لبنت خاله وأب وأم وبنت عمه لام
 أو لأب المال بينهما أثلاث بنت عم لأب وأم أو لأب وبنت عمه المال كله لبنت العمه لأب وأم أو لأب بنت عمه لأب وأم أو لأب
 وبنت خال وبنت خالة كذا الجواب في ظاهر الرواية وللعصبية أولى عند التحديد أو اختلفت وعن أبي يوسف رحمه
 أن الترجيح عند اتحاد الجهة وفي التنازل بنت خال وبنت ابن عم قال بعضهم الميراث لبنت الخال قال الفقهاء
 أبو الليث رحمه وأنا أقول بنت ابن العم أولى لأنها وللعصبية قال رحمه الله وما قال البعض موافق للرواية على
 ما ذكرنا وإن كان قوم من هؤلاء من قبل الأم من بنات الأخوال والخالات وقوم من قبل الأب من بنات العلمات
 والأعمام للأم فالمال مقسوم بين الفريقين أثلاثا سواء كان من كل جانب ذواتين أو من أحد الجانبين
 ذوات قرابة واحدة ثم ما أصاب كل فريق فيما بينهم يترجح فيه ذواتين على ذى قرابة واحدة وكذا يترجح من كان
 قرابته لأب وكل واحد منهما إذا انفرد استحق جميع ذلك وعند الاجتماع يراعى قوة النسب بينهم في ذلك المقدار
 فان استووا في القرب فالقسمة على الأبدان عند أبي يوسف رحمه وعند محمد رحمه على الأصول على ما ذكرنا أصرا
 وابن خالة لام وابن بنت عمه أصل المستغلة من أربعة والترجيح من أربعة وعشرين ابن خالة وبنت خالة المال
 بينهما أثلاث بنت خال وابن خال المال بينهما أثلاث عند أبي يوسف رحمه الثلثان لابن الخالة والثلث لبنت الخالة
 وعند محمد رحمه على عكس هذا البن عمه وبنت عمه المال بينهما أثلاث بنت عمه لأب وأم أو لأب وابن عمه لام فالمال

كله لبنت العمولاتها ولد العصبية وبنو عمولام وابن عمه لام فمضى ابي يوسف رحمه المال بينهما اثلاث الثلثان لابن العمه والثلث لبنت العمولام وعلى قول محمد رحمه على عكس هذا اثنتي بنات اخويل متفرقين وثلثه بنو خالات متفرقات وثلث بنو عمات متفرقات الثلثان لبنات العمات فخرج في ذلك من كان ابن العمه لاب وام على الآخرين والثلث بين الفريقين اثلاث الثلثان لبني الخالة والثلث لبنات الخال وهذا عند ابي يوسف رحمه وعند محمد رحمه على عكسه ولم يخرج فيه من كان لاب وام فان كان مع هؤلاء ثلث بنات اعمام متفرقين فالمال كله لبنت العمولاب وام فان لم يكن لاب وام اولاب حينئذ الثلثان لقوم الاب يستحق ذلك بنت العمه لاب وام خاصة وبنت العمولام وبنت العمه لام كلاهما سواء ولا يتغير القسمة بكثرة العدد والقله على ما ذكرنا واما ميراث اعمام الام وعمة الام واما ذكر ابو سليمان عن اصحابنا رحمه ان ثلثي للعمه والثلث للخالة وعمة الاب وخالته على هذا فاذا اجتمع عدة الاب وخالته وعمة الام فخالته ياقسم المال بينهما اثلاث الثلثان لقراءة الاب والثلث لقراءة الام ثم قسمة كل فريق قسمة جميع المال عند قرار كل فريق والكلام في اولاد هؤلاء الكلام في اباؤهم لكن عند عدم الاصول لكل في شعبة الامام السرخسي رحمه في مناقب الامام الاعظم ابي حنيفة رحمه ان امواته جاءت الى ابي حنيفة رحمه فشكوا وقالوا يا امير اخي ووليك ستاية ديننا ارفاقتهم والتركه وما دفعوا الى الامير الواحد قال هو عدول ليس بان اخاك شرك ينتين وامرأة امارا اثني عشرا خاد اخت واحدة قالت نعم قال صل المسئلة من اربعة وعشرين النسخ من ستاية ونصيبك دينارا واحدا الله اعلم جنس اخر في المحجب وفي شعبة الصدر الشهيد رحمه من الفرائض من لا يحجب عن الارث بحال ستة ثلثة من الرجال وثلث من النساء اما الرجال فالاب والابن والزوج واما النساء فالام والبنات والزوجة ويسقط الجارات كلها الابوية والامية بالام والاجداد بالاب وكذا الجدات من قبله وسقط جميع الاخوة والاخوات بالابن وابن الابن وان سفل فبالاب بالانسان وبالجد عند ابي حنيفة رحمه وسقط اولاد الاب بهؤلاء وبالاخ لاب وام ويسقط اولاد الام بالولد وولد الابن والاب والجد بالاتفاق وان استكملت البنات الثلثين سقط بنات الابن الا ان يكون معهن او بارائهن او اسفل منهن ذكر في عصبهن فاذا استكملت الاخوات لاب وام الثلثين سقط الاخوات لاب الا ان يكون معهن اخ في عصبهن وفي شعبة الامام السرخسي رحمه المحجب نوعان تجب حرمان وجب نقصان لغير المحرمان ما ذكرنا وجب النقصان بحجب الام بالاخوة من الثلث الى السدس والزوج والزوجة بالولد من النصف الى الربع ومن الربع الى الثلثين واخلاف ان تجب المحرمان لا يشترط من هو غير وارث بسبب القتل والرق واخلاف الذين داموا بحجب النقصان فعند بعض الصحابة رضي الله عنهم من هو غير وارث الا ترى ان الام مع الاب والاخوة يحجب عن الثلث الى السدس بالآخرين وان كانا غير وارثين بالاب فعند اكثر الصحابة رضي الله عنهم من ههنا لا يفتى بغير الوارث حق لو كانت الاخوة ارقاء او كفارا لا يحجبون لانهم غير مستحقين جنس اخر في ما يحرم عن الميراث وفي فرائض الصدر الشهيد رحمه لا يحرم عن الميراث

الخمسة آلف والردة والقتل مباشرة بغير حق وفي النوازل المجنون اذا قتل اباه لا يحرم عن الميراث والناثم
 اذا انقلب على مورثه فمات يحرم عن الميراث ويجب الدية والكفارة ولو سقى امراته دواء لاجل الحمل
 فشربت وماتت كان لا يعلم والداء يقتلها لا يحرم عن الميراث ولا ياتم وان كان يعلم يحرم ولكن هل
 اذا اوجرها ولو اخذت الداء بيد هاوشرب لا يحرم مطلقا وانما اصل ان المحرم من الميراث مباشرة القتل
 بغير حق سواء كان عملا او خطأ اما الصبي والمجنون اذا قتل مورثه لا يحرم عن الميراث والقتل بسبب القتل
 تسببا لا يحرم عن الميراث حتى لو صب الماء على الطريق ولحق به مورثه او حفري في الطريق فوقع فيها مورثه
 لا يحرم عن الميراث وكذا اذا كان القتل مباشرة لكن بحسن بان مال على ان ثقتله دفعا عن نفسه لا يحرم عن
 الميراث والمحرم ايضا اختلاف الدين والحقا مسلم اختلاف الدارين حقيقة او حكما ما حقيقة بان يكون
 احدهما ذميا والاخر حرييا او يكونا حربيين كل واحد منهما من اهل دار يستحل لقيام مع اهل دار اخرى جنس
 اخر في فناء المصداق للشهيد من الغرق والحرق بالهدم جعلوا كأنهم ماتوا معا لا يتوارث جميعا والمفقود
 لا يرث ولا يرث منه ما لم يمض مدة لا يعيش قرانه في تلك المدة او ثبت موته ببينة واستعرف هذا في كتابه
 والتجنين يرثان كان موجودا في البطن عنده موت المورث وانفصل حيا وطريق حيوته وجوده في البطن بان
 جاءت به لاقل من ستة اشهر من ذوات المورث وطريق معرفة انفصاله حيا ان استهل وسرع منه عطاس
 او تخرج بعض اعضائه ومات يرث قال قتادة هذا هو المصداق للشهيد من ستة اشهر فاشكل على لان النسب يثبت
 الى سنتين بعد الموت فرجعت الى الشيخ فرايت في نسخة الامام خواهر زاده في باب ميراث الابن قال ابو حنيفة
 اذا كان الولد يولد لاقل من سنتين بعد موت الزوج ولم يكن اقرب بانقضاء العدة والذي جاءت به بنت وله
 ولد ذكر فان المال بينه والذكر مثل حظ الانثيين لانه يثبت النسب الى سنتين فيرث وذكر بعد هذا في ثلاثة اوراق
 لو ان عبدا تخته حرة وله منها ابن وله من اخرى من غيرها ومات ابن العبد ولا يدري ابي حنيفة ان كان جاءت
 بالولد لاقل من ستة اشهر او ستة اشهر من يوم مات ابن العبد ورث اخاه لان الوطى ههنا حلال فيجوز
 بالعلوف الى ستة اشهر وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر لم يرثه وفي نسخة المصداق للشهيد من يوم مات
 عن امرأة حامل يوقف للحمل ميراث اربعة بنين اذا قسمت التركة عند ابي حنيفة روى عنه ابي يوسف ميراث
 ابنين وهو قول محمد بن وعنه ابي يوسف ميراث ابن واحد وعليه الفتوى وفي النوازل ورد المسئلة
 في موضعين في موضع قال يقرض المرأة على امرأة ثقة او على امرأتين ان لم يوقف على شيء من علامت الحمل
 قسم ميراثه بين الورثة وان وقف يوقف ميراث ابنين وقال في موضع رجل مات وترك امراة وابنين فبنين
 والمرأة حامل قال للمرأة خمسة من اربعين وللبنتين سبعة ولكل ابن سبعة ويوقف للحمل اربعة عشر وقال
 ابو يوسف بن نصيب ابن واحد في العيون ينتظر الولادة ولا يقسم وهكذا اختار بعض المتأخرين القاض الا لم
 فخر الدين خان بن جنس اخر امرأة حامل جهزت لولدها من الثياب والولد في بطنها بعد فولدت

ووضعت على الثياب لا يكون الثياب للولد حتى لا يصير ميراثا عن الولد بخلاف ثياب البدن لأن الولد صار مستقلا
له امساها بالوضع فلا يثبت اليد للولد وقد قدرنا هذه القاعدة في نشهادات اذا خرج رأس الولد وهو يصيح ثم مات
قبل ان يخرج الاميراث له ولا يصل عليه ما يخرج اكثر البدن رجل ضم امرأة الى منزله واسكنها مع نفسه فولدت
وارثا لها ابنه ثم مات يقضى عليه بالمهر والميراث وفيما بين ما وبين الله تعالى ان لم يكن بينهما نكاح لا يسعها ان ياخذ
في النوازل **جنس آخر** في النوازل رجل قال لابن زوجة ابنه وهي بكر اعطيتك هذه الدار وهذه الاكرم فمهر
فقال قبلت ثم مات اب الزوج ان كان قيمة ذلك مثل الصلوات او اقل كما يتغابن الناس في اخذ العقار بالمهر وكان
هو كلاء من القوم الذين يتعارفون فيما بينهم اخذ العقار بالمهر جاز وصار ذلك للعقار للمرأة رجل مات وترك
عصبة وامراة في يدها عزل قطن في كرباس وطلبت العصبة حصتها من المرأة تقول هي لي ان كنت الثياب يصلها
من قطن الزوج فتهيات وعزلت عن شجعت منه فكله الزوج وهو ميراث عنه وان كان الاصل للمرأة فكله لها
وان لم يهلم كيف كانت قد سته القول قول المرأة وقول واثبات كانت ميتة كذا اجاب ابو بكر الاسكاف سرح
واجاب مرة اخرى انه اذ وقعت المنازعة في تعيين القطن القول قولها مطلقا لان الرجل لا يفضل القطن
جنس آخر في كلاء المتاع وفي نسخة الصندس الشهيد سرح من الفرائض المعتبر لا يرث من المعتق اما
المعتق يرث من المعتق ولو مات المعتق عن عصبة من جهة النسب وعن معتق فالملك كله للعصبة من
جهة النسب ولا شيء للمعتق ولو مات عن صاحب فرض من معتق فليس لصاحب الفرض فرضه والباقي للمعتق
ولو مات عن معتق لا غير فالملك كله للمعتق والوكلاء لا يرث فيكون الوكلاء اقرب عصبة المعتق مثال ان مات
المعتق عن ابن وبنت فالوكلاء كله للابن ولو مات عن بنت لا غير فالوكلاء لبيت المال وفي الفرائض ان مات
الامام عبد الواحد الشهيد سرح في زماننا يعطى بنت المعتق ان بيت المال في يد الظلمة وعند
ابراهيم النخعي سرح الوكلاء كالملاك وهكذا روى عن ابي يوسف سرح ولو مات بعض عصبة المعتق
فالوكلاء اقرب عصبة المعتق مثال مات المعتق عن ابنتين ثم مات احد الابنتين عن
ابن فالوكلاء لابن الميت لا لابن الابن الميت الوارث من المعتق من هو اقرب الناس عصبة في نظر عند
المعتق انه لو كان حيا في هذه الحالة ومات من كان عصبة فيرث منه حتى لو مات المعتق وترك ابن المعتق
واباه فالميراث للابن وعند ابي يوسف سرح من الوكلاء للابن الباقي للابن كل ملوك عتق على ملك ماله
فالوكلاء له لا يتحول عنه قط مثال رجل قد زوج امته من غير فراغت الامه ثم جاءت بولدا لآل من
سنة اشهر ثم اعتنق الاب لا يحرك كلاء الولد في نفسه لانه عتق على ملك معتق الام ولوجاءت بولدا تمام
سنة اشهر انصاعا جوا كلاء الولد الى نفسه ولو اعتنق الجدا لا يحرك كلاء النافله ومن ملك ذارحم محرمة منه
عتق عليه ويكون كلاء له مثال بنتان اشترت احدهما اباهما عتق عليها فان مات الاب والثلاثان
لها الحكم الفرض الباقي للمشتريه بحكم الوكلاء وفي الفتاوى الصغرى الميراث لمعتق الاب وورثته المعتق

على الجار الملازم كذا من الجوارق
لأن الجار عند الاطلاق
عند الاصلقة

الحانة ويقيمهم مسجد طاردا من
 يسكن بجوارنا قال صلى الله عليه
 وسلم لا طلاق لرجل المسجد الا لا يجد
 نفق مخصصا وسلكه في آرو من
 ادعى بجزائه ففهم الملائمون
 يدادوا عندي خيفة دم وزر
 وهذا قاس وق لا سخان وهو
 قوماً الوصية لكل من يكن علة الو
 ويقيمهم مسجد الحانة
 الساكن

[illegible]

خلاصة الفتاوى كتاب الرضا
الحمد لله
٢٢٢

عجوبة في حق من يقتل قصاصا او رجلا يكون حكمه حكم المريض فاذا اخرج ليقتل
فحكمه في تلك الحالة حكم المريض اذا قتل في تلك الحالة والذى في السفينة حكمه
حكم الصحيح فان هاجت الامواج فحكمه حكم المريض ولو كان في صف القتال فحكمه
حكم الصحيح فاذا بارز فحكمه حكم المريض في تلك الحالة وكواعيدنا في السجن لم يقتل ويخرج
عن المبارزة او سكن الامواج ضاركا للمريض فاذا ابرأ من مرضه ينفذ تصرفاته
من جميع ماله المرأة اذا اخذها الطلق ففعلت في حالة الطلق يعتبر من ثلث ما لها
ولو سلمت من ذلك جاز ما صنعت في ذلك قال هكذا ذكر في شرح الطحاوي قال
الا امام الفضل رحمه المريض مرض الموت ان لا يخرج الى حوائجه بنفسه وفي التجريد
اعتمد عليه وقال لو خرج المريض من البيت لا يبقى له حكم مرض الموت وقد
سمعت من الشيخ الامام ظهير الدين الموعظاني رحمه انه يحكى عن استاذة شمس
الاسلام رحمه ان المعتبر في حق الفقيه ان لا يقدر على الخروج الى المسجد والسوق ان كان
يقدر على الخروج الى الدكان وفي المرأة ان لا يقدر على الخروج الى السطح ولو كان
المريض يقوم بجوائجه في البيت كالمشي الى الخلاء ولا يقوم بجوائجه خارج البيت على
التفصيل الذي ذكرناه وفي حكم مرض الموت عند عامة مشايخ بخارا وعند مشايخ
بلخارم هو في حكم الصحيح وقال لفقيه ابو الليث رحمه كونه صاحب الفراش ليست بشرط
لكونه مريضا مرض الموت بل العبرة بالغلبة ان كان الغلب من هذا هو الموت فهو مرض
الموت وان كان يخرج من البيت وبه كان يفتى الصدر الشهيد رحمه جنس اخر
في لفاظ الوصية وفي فتاوى الفضلي مريض لا يقدر على الكلام لصعفه وادوار
براسه ويعلم انه يفعل ان مات قبل ان يقدر على نطق جازع وصيته وقال في
النوازل هذا قول محمد بن مقاتل رحمه املا يجوز عند اصحابنا وفي واقعات الناطقي اذا
اصابه الخنز فذهب لسانه فلم يقدر على الكلام فالشاربني او كتب وقد تقدم وطال

که آنرا در وقت نماز و غیره و با نظر هم میگیرند
 نوشته اوصیای متوفی را و ای مایه
 و الوقت اخوان کمال نظر و اوصیای
 من الامر که ما به به قرائات
 الشروط بعد موت الوقت لم یوص
 لصنف الایة النصب القاضی
 من قبله قال فی الخیر
 ان یکون للموتی غیره بالطلاق
 و الحاد و الشرط و العادی و الوداع
 و لو کان لادب و النظار علی جرات
 لا قدرت الاشیاء و النظار علی جرات
 از اسوال است ازین معلوم شد که ارث
 مال می باشد و کالت موتیست
 و ظاهر است که وصایت کالت موتیست
 پس این هم کالت موتیست و وصایت کالت موتیست
 و ظاهر است که وصایت کالت موتیست
 و ظاهر است که وصایت کالت موتیست

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا إلى النجاة والهدى
والعلم هو نور القلب وروح الحياة
والمعرفة هي مفتاح السعادة والنعمة
والله اعلم بالصواب

المجلد الرابع

[illegible]

خروج بنرگان از لفظ اول در دو مقام طبیعت ناما بالغانی لایسته را

المجلد الرابع ٢٣٠ خلاصة الفتاوى وكتاب الوصايا

سرحه الله الاصح انه لا يصح كالوصية بالعين رجل قال سدس مالي لفلان ثم قال في ذلك المجلس وغيره سدس مالي لفلان فليس له الا السدس الواحد ولو قال سدس مالي لفلان وصية ثم قال في ذلك المجلس وغيره ثلث مالي لفلان وصية لانه ثلث بخلاف الطلاق اذ اكر في مجلس واحد حيث تقع الثلث والعين على هذا ولو اقر بالالف درهم ثلثا اقر بالالف في الشهادات وتكرار اية السجدة ذكرناه في كتاب المصلاة رجل اوصى بالالف درهم من مال رجل ثم مات الموصى فاجاز له صاحب الوصية بعده ثم امتنعوا من التسليم ليس لهم والثلثان اقتسما تركه الاب وهى لعمه درهم فاخذ كل واحد منهما خمسة اية ثم اقر احدهما الرجلان الاب اوصى لفلان فصدقه صاحبه يعطى ثلث الالف من نصيبهما وان كان به يعطى الثلث صافي يده وهو استحقاق والقياس ان يعطى نصف ما في يده وهو قول زفر بن كمالو قرياح ثلثه وكنه به الاخر فانه ياخذ ما في يده وهو قول زفر بن كمالو اثنين يدين على ما وانكر الابن الاخر فان المقر له ياخذ جميع ما في يده المقر وفي اقر النوازل قال نفقيه ابو الليث خرو وعندي ياخذ منه حصته وفي الجامع الصغير رجل اوصى بثلث ماله لامهات اولاده وهو ثلث والمفقر والمساكين يقسم الثلث بينهم على خمسة اسهم سهم للمفقر وسهم للمساكين وثلث لامهات اولاده وعند محمد انه يقسم الثلث بينهم على سبعة اسهم لامهات الاولاد ثلثة واثنان للمفقر اثنان للمساكين ويجوز الوصية لما في البطن وما في البطن الجارية ولا يجوز الهبة والوصية لاهل الحرب باطلا وفي التفسير الكبير ما يدل على الجواز والتوفيق بينهما انه لا ينبغي ان يفعل هو مثل يشيت الملك حربي دخل ارا الاسلام بامان فاوصى بماله كله لمسلم او ذى صبح ووصية الذى فيما زاد على الثلث لا يجوز ووصايا الذى على أربعة اوجهات اوصى ما هو قربة عندنا وعندهم كالصدقات وعقوبة الرقاب والامراج فيس المقرب

قوله على هذا في المحيط لا بد من خلوت في هذا
وعلموا التقوى لانهم من سبيل عبد الله
الارباب دون الامور اعتبارا في التجسس
وكذا التعلق بالمتشركون في التجسس
الشيخ قاسم الحنفى وقال هو الذي
نفتى به انتهى ملخصا وروى كبريا
نيتنا ان ابن عمنا عبد بنغ ودايات
قابل وصاحب ديكران است في الاسطوانات
الى صبي تجلن في القياس مطلقا
لولا الاستحسان اى باطلا صادرا
صغورا انتهى باقيا ما ذكره وكبريا
ليس اراد ان لا كبريا كسيرة ومساكي

الجلد الرابع

۲۳

خلاصه الفتاویٰ کتاب الوصایا

وان توفي بها الزكاة والدين صحت سواها وصى تقوم باعيانهم ولو لم يسم كما لو فعل
في صحته والثاني لو اوصى بما هو معصية عندنا وعندهم هو كالوصية للمفنيته والناطقة
ان اوصى لتقوم باعيانهم صحت الوصية ويكون تملكها وان اوصى لتقوم لا يحصون
لا يصح والثالث اذا اوصى باسواطعة عندنا معصية عندهم هو كالوصية ببنائه المسجل
او باسواجة او بالبحر فان سمي لتقوم باعيانهم صحت ويكون تملكها ويطل الحجة الترخيصة
ان شاء وتركوا وان كانوا لا يحصون لا يصح الرابع اذا اوصى بما هو معصية عندنا طاعة
عندهم هو كالوصية ببنائه البيعة او الكنيسة ان كانت لتقوم باعيانهم صحت بالاجماع
وان كانت لتقوم لا يحصون يصح عندنا ب حنفية ربه وعندهم لا يصح والداعي لو جعل لربه
بيعة او كنيسة في حيوته ففي ميراث عنه اما عندنا بمجديفة ترك فلانه كالوقف عندنا في
حق المسلم واما عندنا فلا ت وصية الداعي بالايكون قرية عندنا لا يجوز جنس
اخر في الرجوع عن الوصية وفي شيوخ الطحاوي اذا اوصى بالامة لرجل ثم باعها لموصي
او اعتقها او دبرها ابا عها من نفسها فذلك لا يكون ابطلا للوصية بخلاف مالواوصي
ببيعه من فلان فانه لا يكون رجوعا وفي مجموع النوازل وكذا لو اخرجها عن ملكه
باي طريق كان بطلت الوصية ولو عاد الى ملكه لا يصح الوصية ثم الوصية على اربعة
اوجه في وجه يجهل بالنسخ بالقول والفعل في وجه لا يجهل بهما وفي وجه يجهل
احدهما دون الاخر اما الوجه الذي يجهل بالنسخ بالقول والفعل فهو الوصية بالعين
لرجل والنسخ بالقول بان يقول سرجعت عن تلك الوصية وبالفعل ان يخرجها
عن ملكه واما الوجه الذي لا يجهل بالنسخ بالقول والفعل فهو التدبير واما الوجه
الذي يجوز الرجوع بالقول دون الفعل فهو الوصية بثلاث ماله او ربع ماله اذ يرجع عنها
بالقول صح وان اخرجها عن ملكه بالبيع لا يبطل الوصية وينفذ من ثلث الباقي
واتم الوجه الذي يجوز الرجوع عنه بالفعل دون القول فهو التدبير المقيدان سرجعت

وان توعدي به التركة والدين صححت سواء اوصى تقوم باعيانهم او لم يسم كما لو فعل
 في صحته والثاني لو اوصى بما هو معصية عندنا وعند هم كالوصية للمنفية والناتجة
 ان اوصى تقوم باعيانهم صححت الوصية ويكون تملكه اوان اوصى لقوم لا يحصون
 لا يصح والثالث اذا اوصى بما هو طاعة عندنا معصية عند هم كالوصية ببناء المسجد
 او باسواجة او بالبح فان سمي لقوم باعيانهم صححت ويكون تملكه ويطل الحجة التي عينها
 ان شاء اتركه اوان كانوا لا يحصون لا يصح الرابع اذا اوصى بما هو معصية عندنا طاعة
 عند هم كالوصية ببناء البيعة او الكنيسة ان كانت لقوم باعيانهم صححت بالاجماع
 وان كانت لقوم لا يحصون يصح عندنا في حنيفة وروى وعند هم لا يصح والدامي لو جعل داره
 بيعة او كنيسة في حيوته في ميراث عنه اما عندنا في حنيفة ربح فلانه كالوقف عندنا في
 حق المسلم واما عندنا فلان وصية الدامي بما لا يكون قرية عندنا لا يجوز مجلس
 اخر في الرجوع عن الوصية وفي شيوخ النجاشي اذا اوصى بكلمة لرجل ثم باعها لوصي
 او اعتقها او دبرها او باعها من نفسه افضله كله يكون ابطالا للوصية بخلاف مالواوصي
 ببيعها من فلان فانه لا يكون بجوعا وفي مجموع النوازل ولكن لو اخرجها عن ملكه
 بأي طريق كان بطلت الوصية ولو عاد الى ملكه لا يصح الوصية ثم الوصية على البيعة
 اوجه في وجهه يحتمل النسخ بالقول والفعل في وجهه لا يحتمل بهما وفي وجهه يحتمل
 احداهما دون الاخر اما الوجه الذي يحتمل النسخ بالقول والفعل فهو الوصية بالدين
 لرجل والنسخ بالقول بان يقول سرجعت عن تلك الوصية وبالفعل ان يخرجها
 عن ملكه واما الوجه الذي لا يحتمل النسخ بالقول والفعل فهو التدبير واما الوجه
 الذي يجوز الرجوع بالقول دون الفعل فهو الوصية بثلث ماله او ربع ماله اذ يرجع عنها
 بالقول صح وان اخرجها عن ملكه بالبيع لا يطل الوصية وينفذ من ثلث الباقي
 واما الوجه الذي يجوز الرجوع عنه بالفعل دون القول فهو التدبير المقيدان سرجع

تعتبر قبل القسمة لا يبطل الوصية ويعتبر خروج الكل من الثلث فان تغير بعض كل
شئ ان كانت قربة او قرتين لا يعتبر وان كان اكثر كان لكل بعض حكم نفسه ويبطل
الوصية فيما يتغير ولا يبطل فيما لم يتغير وانه اعلم الفصل الثاني في الوصية
بالكفاس كذا في البحر يدا اذا اجتمعت الوصايا والتلف يضيئ عن الجميع ان كانت
متساوية بلا علة له المية الختلف الروايات عن ابو سفيان في الحج والزكاة
في رواية يبطل الزكاة والحج والزكاة يقدمان على الكفارات والكفارات مقدمة على
صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدم على لنذر النذور والكفارات مقدمة على الاضحية
والواجب يقدم على النافلة وفي النوازل يقدم فيها ما بدأ به الميت واما الوصايا بالعن
فان كان في كفاس فحكمها حكم الكفارات وان كان غير واجب فحكمه حكم النفل فان كان
مع شئ من هذه الوصايا الثابتة حقاقه وصية لادعى صرف ما وصى له وجعل كل
جهة من جهات القرية مفردة بالضرب نحو ان يقول ثلث مالي في الحج والزكاة والكفارات
ولزيد على ربيعة اسمهم وفي نسخة الامام خواهر زاده رحمه الله ان كان الثلث يضيئ على الكل
والورثة لم يجزوا وفي الوصايا غير مقدم فهو مقدم على الكل وفي الوصية بالفرائض
الزكاة يبطل ما بعده الوصى بخلاف ما لو وصى بعن ربيعة في كذارة قتل او يمين بين
في كفاس فطر يبدى بالحج ثم بالزكاة ثم بالعن في كفارة القتل وان كان من الفرض وصية
لعن لا يقضى ولو وصى رجل ببلية درهم فان عجب التوزيع والحاصة فان بقى بعد
الفرض شئ لا يوجد بدون القسمة يصرف الى الوصى له بالعن وفي النوازل لو قال
في جامعة اصراف في نهارس رمضان متعلها فاسلوا اهل بيته ماذا يجب علي اعطوا
منى ما يجب علي ان خرج قيمة الرقبة من الثلث مع سائر الوصايا يمتنع عنه الرقبة
يطعم عنه ايضا نصف صاع من حنطة وان كانت قيمة الرقبة لا يخرج من ثلث ماله
طعم عنه ستون مسكينا لكل مسكين منان من الحنطة ومنان ايضا للمسكين

ووصول از درگاه کرامت و عظمی نامایان کرد
 بدو اذن و عظمی نامایان کرد
 و این هم نوشته که اگر سپهر بزرگوار
 فوت شود پس بنیامین دختران
 فوت آن وقت زنده و قائم باشند
 تا آن آن وقت زنده و قائم باشند
 و آنکه در هر جسد ساداتی که
 شود پس درین صورت دست او نیز
 در هر چه منصور خواست شود
 و صفت اگر چه نامش مشهور شود
 پس ازین چنین همه را و این
 اخبار را به رخ خود او بداند و او را
 و نم. و این یک مسلمان نامایان
 جاز است یا نه هوالمصوب
 است که صفت عبادت ازان تنگ
 باشد چنانکه در توفیر الایضار است
 هم مقلید مضاف الی ما بعد
 الموت اتقی و در عبادت می نام
 صحت نظر هم و اعطاء غیر اضافت
 بعد موت موجود است بنا بر طلب
 این توفیر می نام مشهور خواهد شد
 لیکن چونکه این تنگ دین فیه بین
 است از این تنگ همه اختیار و
 بهر خواهد بود تا وقتیکه مریدان
 و در دره غار

سلطان عالم تاجارست و اسلام
 اذ انقضت حكمه النياية عن الخلفاء
 لرجوعهم الى حجة العيون انقضت
 عليه الدين فان امره بقبضه صح
 است و اما عليك من غير من
 بلان دين قابض

ان يخرج ثلث من الثلث وتلوا وصى بالاطعام عن جزايت صلواته يطعم لكل صلاة نصف صاع من الحنطة هو الاصح
 مريض وصى بان يعطى من كفارة يمينه لولد ولدة وهو غير وارث يعطى كما امر ولا يجوز عن الكفارات لانه اعلم
جنس اخذ ثلثا ليعين رجل وصى بثلث ماله للمساكين وهو في بلد ووطنه في بلد اخر ان كان معه مال
 يصرف ذلك في فقراء هذا البلد وما كان في وطنه يصرف الى فقراء وطنه كما في لزكاة وتلوا وصى بان يتصدق
 بثلث ماله في فقراء بلخ نال افضل ان يصرف اليهم وان اعطى غيرهم جاز وهذا قول ابى يوسف وعليه الفتوى
 وقال محمد بن لا يجوز وتلوا وصى بان يتصدق على فقراء الحاج فيصدق على غيرهم وفي المنوال تلوا وصى
 بان يتصدق في عشرة ايام فتصدق في يوم جاز وفيه ايضا تلوا وصى بان يعطى كل فقير درهم فاعطى الوصى فقيرا
 نصف درهم ثم اعطاه النصف الاخر وقد استعمل الفقير النصف الاول رجول لا يضمن وفيه عن محمد بن
 اتوام امر و بان يكتبوا مساكين مسجدهم فكتبوا وارسلوا الاسامى اليهم وقد اخرجوا الدرهم على عدد درهم فأت
 احدهم قال رى ان يعطى ذلك وشرته اذ اسمه قد رفع قبل ان يموت فجعل وصى لاهل مسجد سجود او اليشامى
 او الزمى ولا راصل او الفلوسين او ابناء السبيل فانه يعطى فقراء هم دون اعتناء بهم وتلوا وصى يخلط ماله برباط
 قال نقيه ابو الليث رحمه الله ان كان هذا لك دالة يعرف انه اراد به المقيمين في الرباط يصرف اليهم وان لم يكن
 هذا لك دالة صوفى او لعمارة او اما الوصية لمسجد كذا او لقطعة كذا فجازية وهو لم يمتها واصلا كما تلى
 عن محمد بن وعن ابى يوسف رحمه الله باطل الا ان يقول ينفق على المسجد وتلوا قال لبيت المقدس ينفق على المسجد
 في سواحه وغزو ذلك ولو قال وصيت بثلث مالى للعبة فهو جاز ويعطى مساكين مكة هذا في ليعين وتلوا وصى
 بان يخرج بثلث ماله لبحارى مكة وهو لا يحصون فالوصية جازية ويصرف الى اهل الحاجة منهم وان
 كانوا يحصون قسم على رؤسهم وتلوا قال وصيت لفلان بثلث مالى وهو الف درهم والثلث اكثر فله الثلث
 بانما ما بلغ وفي الفتاوى لصغرى يعتبر في تنفيذ الوصية في ثلث القيمة وقت القسمة رجل من عمال السلطان
 اوصى بان يعطى الفقراء كذا حنطة وقد اخذ هو من الناس الحنطة ان خلطها بماله فلا بأس به وان لم يخلط
 لا يخل انما علم انه من حال غيره وان لم يعلم انه من ماله او من مال غيره فهو حلال حتى يتبين هذا قول
 ابو القاسم الصغارى وقال نقيه ابو الليث رحمه الله ان كان مختلطاً ففي قول ابى يوسف رحمه الله على ملك صاحبه لا يجوز
 اخذ كذا ان يرا حنطة لدة على صاحبه ففي قول ابى حنيفة رحمه الله صار ملكا له بالخلط ولا يجوز لاحد ان يخذله
 اذا كان في يمينه ملك لميت وفا بقدر ما يرضى به خصماؤك ترجل وصى بان يدفع الى فلان دراهم ليدبشترى به
 الا ما رى فان ذلك الرجل قبل موت الوصى يدفع الى اهل كمل ليدبشترى الا ما رى احد من الناس حتى يفعل ذلك
 رجل قال دة يتيم رجلاه كنيته ورفع الوصى لكل يتيم من الكرياس قدر ما يتخذ ثوبا قال هذا على الخيط ولو اوصى
 بان يعطى الناس درهم فالوصية باطلة وتلوا قال تصدقوا الف درهم جاز وتلوا قال تصدقوا بجهنم الثوب
 ان شاء تصدقوا به وان غداوا باعوه واعطوا منه وان شاؤوا اعطوا قيمته وامسكوا الثوب قال نقيه ابو الليث رحمه

وبه نأخذ الكل في النوازل واسه اعلم الفصل الثالث في الوصية للأقرباء والجيران في من
يصح الوصية له ومن لا يصح وفي الزيارات الوصية بثلاث ماله لأقربائه فعندنا بحقيقة ربه يعبر لا بتحقات هذا الوصية
شرايط ثلاثة أحدها لا يعطى كل الوصية الواحد والثانية المحرمية ثلثي النفقة والثالثة الأقرب فالأقرب لا شئ للأبعد
مع الأقرب كالعميرات ولا يدخل في هذه الوصية من كان دارنا ولا يدخل الوالد ودولته لصلب ويدخل فيه
الجدة والجدة ودولته لولد وترى الحسن عن الحقيقة ربه انه لا يدخل وفي التجريد الوصية لذوي قرابته وله عمل خال كان
لغالب حنيفة ثم الثلث للغير عندهما يقسم إرباعا وتوكلان له عمرو خالان لعم نصف الثلث والنصف للخالين
عند أبي حنيفة سرح وتوكلان له عمرو واحد كان له نصف الثلث وتوكلان له ذوي قرابته فجميع الثلث للعم في فتاوى
النسفي سرح لوقال خویشان مرید کادی بد هیلالتقدیر فی ذلعمین غالبه يعطى من ماله قدر ما يخلق عليه اسم
التفكرية وتوكلان له ذوي قرابته وهم كفار وهي مسألة الوصية للكافر وقد ذكرنا في الفصل الأول وتوكلان له جيرانه
في القياس الوصية للجيران المتلازمين وهو قول أبي حنيفة سرح وقال محمد سرح على قول أبي حنيفة سرح ينبغي ان
يدخل كل من كان مساكنا في داره يفتحق النفقة لو كان مالا فكان له الوصية وان لم يكن مالا وعنده محمد الوصية
لأهل مسجد لا يستوى فيه الساكن والمالك والأقرب والأبعد والمسلم والكافر والبائع والعبيد والرجل والمرأة والحر
والكاتب فإن كان الساكن غير المالك كان الوصية للساكن دون المالك وكل من سمع صوته فهو جاره ولا يدخل
فيه أمهات الأولاد والمبدون بخلاف المكتبين ههنا في الزيارات وفي النوازل سئل أبو القاسم سرح عن رجل وصى بثلاث
ماله للشيعة ومجمل إلى النبي صلى الله عليه وسلم المقيمين ببغداد قال في الحقيقة كل مسلم من الطبيعة ومجمل
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ما يقع عليه الوهم فمرادة الذين يعرفون بالميل إليهم والقياس فيه ان الوصية
باطلة اذا كانوا لا يحصون وفي الاستحسان يكون لا فقر منهم على قياس ليتامى في تعيين رجل مات ولم يدرع
دارثا غير امراته ولو وصى بآله كله لرجل فان اجازت المرأة المال كله للموصى له وان الميراث السادس للمرأة
وخمسة أسلاسة للموصى له وتوكلان امرأة مائة ولو تدع وارثا غير الزوج او وصى بالهالكه لرجل ولم يحزن
الزوج فللزوج ثلث المال للموصى ثلثه فان اجاز الزوج فالمال كله للموصى له وان او وصى لرجل بنصف مالها
ولم يحزن الزوج فتوصى له النصف وللزوج الثلث والسادس لبيت المال لكل في تعيين وفي الزيارات المراكا
اذا او وصت بنصف مالها او كل مالها للزوج المال كله للزوج النصف بحكم الأمر والنصف بحكم الوصية
الفصل الرابع في الدفن والكفن وما يتصل بهما وفي النوازل رجل وصى لقار على القبر ليقراء
عند قبره بشئ فالوصية باطلة سئل أبو بكر عن رجل مورج لابان يعمل بعد موته الى موضع كذا ويدفن هناك
ويبنى هناك من باط من ثلث ماله مات ولم يعمل في هذا فقال وصيته بالرباط حايجة وباتعمل بعد موته الى موضع
كذا باطلة سئل أبو القاسم سرح عن رجل دفع الى ابنته خمسين درهما وقال ان مات فاعمرى قبري وخمسة دراهم
لك واشترى بالباقي حنطة فمصد في بها قال اما الخمسة لها فلا يجوز وينظر الى القبر الذي مات بعادته ان كان

يحتاج الى عمارته للتخصيص عمرت بقدر ذلك اما الزيادة على ذلك يعني التزئين والوصية بائنة ويصدق
 بالباقي على الفقراء ولو اوصى بان يحفر عشرة قبور ويدفن فيها ابناء السبيل والفقراء والمساكين في اى المقابر والوصية
 بالهبة ولو اوصى بان يتخذ دارة مقبرة فالت وادارته يجوز دنفه فيها ولو اوصى بان يتخذ دارة خانا ينزل فيه
 الناس يجوز للوارث ان ينزل فيها بخلاف ما اذا اوصى بان يتخذ سقاية ليس للوارث ان يغرب منها
 قال رحمه الله الوصية بالخان لا يجوز كما ذكرنا وما ذكرناه ههنا في فتاوى هل سمعتم وما ذكرنا في الفصل الاول
 في فتاوى لفضل فصار فيه روايتان وفي لتناول الوصية بتطين القبر ان يضرب على قبرة بة باطلة
 امرأة اوصت الى زوجها ان يكفنها من مهرها الذي لها عليه ثل وصيتها ان تكفنها بالهبة وكفنها في بيت
 المالى الميراث لهما مال كذا اجاب ابو بكر الاسكاف رحمه الله وقال الفقيه ابو الليث هذا في ظاهر الرواية وقد روى
 عن ابي يوسف رحمه الله ان الكفن على الزوج كالنكوة وعن محمد بن ابي بكر ان الكفن لا يجب على الزوج قال في العيون بقول
 ابي يوسف رحمه الله اخذ في بيع الوصية ما لم يوص الى احد فباع امرأته ارا من تركته وكفنته
 باذن سائر الورثة فالبيع في نصيبها جائز ان لم يكن على الميت دين فخطب بعد ذلك ينظر ان كفنته بكفن مثله
 يرجع في مال الميت وان كفنته باكثر من كفن المثل لا يرجع ولا يرجع بقدر كفن المثل ايضا فان قال قائل فماذا يقع
 بقدر كفن المثل فله وجهه وكفن المثل ثابته لمخرج العيدين وما يوافق هذا في العيون الوصية او الوارث
 اذا اشترى كفن للميت لهما ان يرجعا في مال الميت والاجنبى اذا اشترى لم يرجع فان علم الغيب في الكفن بعد
 ما دفن ان كان المشتري الوصى او الوارث يرجع على البائع اما الاجنبى فلا يرجع ولو اوصى بان يكفن في شيخ
 دين له دية ويقيده رجله قال ابو نصر يكفن كفن مثله ويدفن كما يدفن سائر الناس رجل الوصى بان يكفن له
 من ثمن كفن فليرفع الوصى من ثمن ذلك وقت وجده المشتري او لم يجد لا يضمن الوصى ذلك الشئ بعد قبض
 الوصى ثمن الكفن بالوصية اذا مات الرجل ولم يترك شيئا ينبغي ان يسألوا من الناس قدر ثوب واحد
 لو ترك ثوبا واحدا يكفن في ذلك الثوب ولا يسألون من الناس اكثر من ذلك رجل لا كان او امرأة وقال
 ابراهيم بن يوسف رحمه الله اذا مات الرجل بغير وصية وكان ماله قليلا يكفن في ثوب واحد وقال محمد بن مسلمة
 يكفن في ثلاثة اثواب قال الفقيه ابو الليث رحمه الله القولين حسن ان كفن في ثوب واحد جاز وان كفن في
 ثلاثة اثواب لا يضمن وعن ابي يوسف رحمه الله في رجل اوصى بثلاث ماله لا كفان موقى المسلمين او لحفر القبور
 او لسقاية المسلمين فهو باطل ولو قال موقى فقراء المسلمين جاز وفي الروضة لو اوصى بان يكفن بالثوب
 دينار يكفن بكفن وسط ولو اوصى بان يكفن في ثوبين لا يراعى شرائط الوصية ولو اوصى بان يكفن في خمسة
 اثواب او ستة او ازيد يراعى شرائط الوصية ولو اوصى بان يدفن في مقبرة كذا بقرب فلان الزاهد يراعى شرطه
 ان لم يدفن في لركة مونة المحمل ولو اوصى ان يقبر مع فلان في قبر واحد لا يراعى شرطه وفي لتناول الوصى
 بان يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين ولو اوصى بان يدفن في كعبة لا يجوز الا ان يكون فيها شئ لا يفهمه

واحد وفيها فساد فينبغي ان يدفن وتوصى بان يصل عليه فلان صلوة الجنائز الوصية باطله هو الاصح والمسئلة
 قد مر في كتاب الصلوة ومسائل الوصية بالحق قد ذكرناها في كتاب المناسك ومسائل الوصية بالعتق بيان
 في كتاب العتق **الفصل الخامس في الايصاء والعزل** عن ابي مطيع البلخي رحمه الله قال انني
 منذ ثمان وعشرين سنة فاسرأت عما عدل في مال ابن اخيه وعن بشر بن الوليد انه قال ما جاءني وصي فيه
 خير خمسين سنة او اكثر هذا يدل على انه اذا لم يقبل الوصاية فهو مسلم اذا عرفنا هذا جئنا الى المسائل فنقول
 وفي فتاوى السلف رجل قال لا خير تباردا رابن فرزدك خرد مراسيس مركب من اوقال بالعربية تعهد هم
 او قوم بامرهم او ما جرى مجراهم يصير وصيا وكذا لو قال للمريض لرجل افض مني صار وصيا عند يمينه
 وعند محمد لا يصير وصيا ولو قال قض ديني ونفذ وصاياي صار وصيا عن محمد اذا قال الرجل لغيره
 انت وصي فهو وصية بعد الموت رجل قال لا خير استاجر مائة درهم على ان يكون وصي لشروط باطل والمائة
 فصية له وهو وصي رجل قال لا خير استاجرتك بمائة درهم تنفذ وصاياي فلما لم يزل له ان هذا
 جارة والاحارة بعد الموت باطله وهي من الثلث وهو وصي ذكره في كتاب الاستجارة فلا تاحق ينفذ وصي يصير
 وصيا والاحارة باطله ولو قال للمريض قوما اجتمعوا عنده وقال لهم افعلا كذا بعد موتي من الاعمال التي يصير
 بالرجل به وصيا فلكل وصياء وان سكتوا حتى مات المريض ثم قبل بعضهم ذلك البعض ان كان القابل اثنين
 او اكثر فكل وصيين وان كان واحدا ارفع الاموال القاضى حتى يضم اليه اخر كانه اوصى ابي رجلين لا تنفرد
 احدهما الا في اشياء معدودة المسائل في النوازل **جنس اخر في لعزل** وفي شرح الطحاوي قال
 الاوصياء باللفظ الاحرار على ثلاث مراتب اما ان يكون الوصي قويا امينا يمكنه القيام على مال الميت فليس
 للحاكم عزله الثاني ان كان امينا لكن لا يمكنه القيام على ماله من التصرف وغيرها فللقاضى ان يضم اليه ثمة
 اخر ولا بعزل لثالث ان يكون خائفا او يظهر خيانته فللقاضى ان يعزله ويصحب وصيا اخر امينا لا يتوى على
 الميت وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب القضاء وفي الخبر لا يولي بعينه القاضى ان له وصيا فتصبة صيا فليس
 هذا الفعل اخراجه من الوصية والتوصي ان يوصي الى اخر عند الموت وفي نسخة الامام خراجه من الوصية
 اذا كان عدلا كافيا لا ينبغي ان يعزله لكن مع هذا وعزله ينعزل وهكذا في الفتاوى لصغير انه ينعزل وفي
 الاقضية ذكر فيه اختلاف المشايخ وفي نسخة الفتاوى الوصي اذا عجز عن القيام بامر الميت فقام الحاكم
 فيما اخر لا ينعزل الاول اما اذا قام فيما اخر معه ينعزل الوصي اذا ادعى يناع على الميت لا يخرج القاضى من الوصاية
 ولو ادعى شيئا من الاعيان يخرجها قال لفيقه ابو الليث رحمه الله انما لا ينعزل الوصي ان يقول له القاضى انك تقدر
 البينة على الدين او تدبره عن الدين او غرطك عن الوصاية فان ابرأه ولا اخرجه من الوصاية وحمل مكانه
 اخر الوصي لا يقرض مال اليتيم على ما تدكر فلو افترض مع هذا الا يكون هذا اخيانة حتى لا يستحق العزل والله
 اعلم **الفصل السادس في تصرفات الوصي** وفي وكالة الاصل للوصي ان يוכל بالخصوص

أما الوكيل هل يוכל قد ذكرنا في كتاب الوكالة بيع الوصي مال لصبي قد ذكرناه في كتاب البيوع وصلى قد مر في كتاب
 المصلح والقضاء أيضا الوصي لا يقرض ملك لیتيم والقاضي يقرض وتكده مائة الآب والأصح أنه كالوصي هذا في
 الجامع الصغير في كتاب القضاء وفي أدب القاضي للخصان شرح القاضي غياث الدين القاضى في مالك لا يرضى المجر من يبيع إليه
 مضاربة أو يشترى شيئا أو الوصي يملك بيع مال لیتيم نسبية إذا كان لا يخاف الحرج والوصي لو استقرض لنفسه
 يضمن وقال محمد رحمه الله لا يضمن لو استقرض لنفسه لا يضمن وفي رهن الأصل يضمن والتولى إذا اقترض
 ما فضل من الوقف صح إذا كان آخر من لا مسائله لو استقرض أن شروط الواقف فله ذلك لا يرفع الأمر إلى الحاكم
 أن احتاج والعبد المذنون والمكاتب لا يقرضان الوصي إذا رهن مال الیتيم بدونه استئذنه عليه وقضه المهرن
 ثم إن الوصي استعارة من المهرن الحاجة الیتيم فضاغ في يد الوصي هلك من مال الیتيم ولو غصب الوصي
 عينه واستعمله في حاجة الصبي هلك في يده ضمن الوصي ولو غصب الوصي عبد الرجل واستعمله في حاجة
 الصبي وهلك في يده ضمن قيمته لا يرجع بذلك على مال الیتيم وإذا أجرة الوصي بمسول وعبد أو ماله جاز
 وإذا بلغ الصغير له أن يفسخ الأجرة التي عقد لها وليس له أن يفسخ الأجرة التي عقد لها على ماله الوصي إذا
 أجرة نفسه للصبي لم يجز ولو استأجر الصبي لنفسه ينفى أن يجوز عنه المجنفة روى في لسان إذا أراد أن
 يستأجر دار الیتيم ولا يكون غاصبا أو أجرا من امرائه ثم لم يكن فيها أو يهب من ماله مقبلا لأجرة فتدوى المرأة
 الأجرة قال القاضي لا ما مر الوصي يملك أن يستأجر داره لأنه يجعل ما ليس بملك مالا مالا يأخذ أجرة طويلة
 وهل يواجر أرض الیتيم أجرة طويلة أن أجور أرض الیتيم لا يجوز في السنة الأولى وفي السنة الأخيرة يجوز ولو
 استأجر لأجله فالجواب على العكس في قيل وهذا على قياس ما روى أن الأجرة الطويلة عقود ما على الرواية
 التي قال بانه عقد واحد لا يجوز أصلا وفي فتاوى الفضل ليس للوصي أن يواجر شيئا من الثمن أجرة طويلة
 ليقض بذلك دين الميت وقد ذكرنا تشريعا من هذا في كتاب الأجار لم يأت الوصي إذا رهن مال الیتيم بدنه نفسه
 جاز استعارة أو قال أبو يوسف رحمه الله لا يجوز قياسا واستحسانا وأجمعوا أنه لو أراد أن يقرضه من مال الصغير
 ليس له ذلك ولو هلك الرهن في يد المهرن هلك بما فيه وضمن الوصي للصغير فيه الرهن إذا كان متعشلا
 الدين أو أقل وإن كانت أكثر ضمن بقدر الدين ولا يضمن الزيادة والأصل فيه فصل البيوع والآب والوصي إذا
 باع ملكا للصبي ممن له على الآب الوصي دين يصير قصاصا عند المجنفة رحمه محمد رحمه الله الوصي أن يدفع
 مال الصبي مضاربة وبضاعة وإن يشارك به غيره ففي المنتقى الوصي يأخذ مال الیتيم مضاربة وفي
 أدب القاضي الوصي يودع مال الیتيم ويعبر ويضع الوصي في الحفار أرض لیتيم مزارعة قال الفضل إن كان
 البذر على الیتيم لا يجوز ولو كان الوصي على نفسه فعلى قياس ما قال أبو حنيفة رحمه في جواز بيع الوصي مال
 الیتيم من نفسه ينبغي أن يجوز وفي المسئلة دليل على أن الوصي يملك الاستقراض من مال الیتيم وفي
 المنتقى ما يدل على أنه لا يملك ويشمس الأئمة الخلفاء رحمه ذكر فيه اختلاف المشايخ رحمه وفي الحيل خمس

الاثمة فهدى الوصى اذا استعارد اية لي عمل بها علام من اعمال اليتيم فعمل وجاز الحيل الذي ذكر حتى صار مخالفا
 وعطبت الدابة فالضمان على مال اليتيم وفي الجماع الصغير مقاسمة الوصى الوصى له على لورثة جائزة ومقاسمة
 الوصى لورثة على الوصى له باطلة وتفسير المسئلة اذا كان الوارث غايبا فقسام الوصى الوصى له بالثلث فيصير
 الثلث الى الوصى له وامسك الثلثين للوارث وهلك شيء من الثلثين هلك من مال الوارث ولو كان الوصى له
 غايبا فقسام الوصى الوصى لورثة بصورت الثلثين للوارث وامسك الثلث للوصى له فضاغ الثلث في يده لا يهلك
 من مال الوصى له وله ان يشارك الوارث في اخذ الثلث ما في يده وفي الاصل الوصى لوقسم بين الورثة وعزل
 نصيب كل نسان فهدى على خمسة اوجه ان كانت الورثة كلهم صفان لا يجوز قسمته اصلا كما لو باع مال حاليين
 من الاخر ولا يقسم مال ولا دة الصغار جاز كالبيع والحيلة للوصى اذا كان الصغير اثنين ان يبيع الوصى
 حصة احد الصغيرين مضافا من رجل ثم يقاسم المشتري حصة الصغير الذي لبيع نصيبه ثم يشتري حصة
 الصغير الذي باع حتى يتارحق احدهما من الاخر والوجه الثاني ان كانت الورثة كلهم كبارا وبعضهم حضور وبعضهم
 غيب فقسام المحضور وانقر نصيبهم جازت القسمة ان كانت لتركه عروضا ما في العقار فلا كان القسمة كالبيع ليس
 للوصى ولاية البيع على الكبار الغيب في العقار بخلاف المنقول والثالث ان يكون الورثة صفارا وكبارا والكبار غيب
 لا يجوز قسمته في العقار لما روينا في العروض لان الوصى ليس له ولاية القسمة في العروض على كبار الغيب كالبيع
 فصار كان الكل صفارا ولو كان الكل صفارا قد ذكرنا انه لا يجوز قسمته فكذا هذا والرابع اذا كانوا صفارا وكبارا حضورا
 بعزل نصيب كبارا وهو حضور فدفعه اليهم وعزل نصيب الصفار جملة ولم يفرق نصيب كل واحد من الصفار
 جاز والخامس ان يعزل نصيب كل واحد من الصفار والكبار وقسم بين الكل فالقسمة في لكل فاسدة اما اذا
 دفع الى كبار نصيبهم وامسك حصة الصفار جملة ثم قسم حصة الصفار فيما بينهم فالقسمة بين الصفار والكبار
 صحيحة ولو جاز القسمة فيما بين الصفار واما وصي الام والعرو والاخ يقاسم لولده الصغير ومنقولاته اللاتي ورثها من
 الام اذا لم يكن اب ولا وصي اب ولا يملك قسمة عقاراته على كل حال ولا يملك قسمة ما ورثه الصغير عن غير الام
 العقار والمنقول جميع وفي الجماع الصغير وصي احتال بالليتيم ان كان خيرا لليتيم جاز ان كان المحتال عليه امي
 من الحيل وفي المنقول الوصى لا يركب دابة اليتيم الى يلد ويتقاضى دينه كذا روى عن محمد بن قتيبة في الفضل الوصى
 يخرج في عمل اليتيم يستاجر دابة من مال اليتيم ويدفع على نفسه من مال اليتيم ما لا يدينه وفي النوازل عن منصور
 هكذا وقال بعضهم لا يجوز قال لفقهاء ابو الليث رحمه الله ان كان الوصى فقيرا يجوز اكله من مال اليتيم منه ويركب وهذا
 استحسان لقوله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف الوصى لو استهلك مال اليتيم كيف يبرأ عنه قال يشتري
 له شيئا لو يعطى له ثمنه من مال نفسه ولو وضع هناك من غير هذله التكلف ارجوان يبرأ استحسانا في النوازل الوصى
 اذا نقض الوصية من مال نفسه يرجع في الميت هو المختار في واقعات الناطق ولايضاح في باب مقاسمة الوصى
 الورثة وعليه دين الوصى مصدق في كسر النكاح ولكن لا يلو كفته من ماله وارجو الرجوع فله ذلك ولو كان له اشتراك

من ماله له ان يرجع وقد ذكرنا وكذا الوارث لو كفته من ماله وكذلك الوصي ديناً من ماله كان له ان
يرجع في مال الميت وكذا لو اشترى الوصي طعاماً للنفقة أو كسوة بشهادة الشهود فله ان يرجع في مال الصغير
وانما اشترط شهادة الشهود لان قول الوصي معتبر في الانفاق لكن لا يقبل في الرجوع في مال الميت الا بالبينة
وفي النوازل والنفق الوصي مال لیتيم في تعليم القرآن والادب يجوز ان كان الصبي رشيداً يصلح لذلك وهو
ما جرد ان لم يكن رشيداً ويكلفه من ماله ما يقرب في صلواته رجل وصي بان يتصدق بثلث ماله في الوصي ان
يجعل ما على الغاصب صدقة عليه اذا كان فقيراً او يوصي الوصي في ولادة الكبار جاز ولكن ايدفع الى حوزة
ولا ييدفع الى ولادة الصغار وتوقال وصيت بثلث مال الى فلان يضعه فلان حيث شاء لا يضعه في
نفسه وقيل يضعه في نفسه وفي ولادة الصغار رجل وقف ولم يجعل له قيماً فوصية وصي على وقافته او وصي
صلى يدفع المال الى اليتيم قال فابلى وظهر فيه الرشيد وفي المسئلة حكاية قال نصير جاء رجل الى شاذل ومعه
صبي فقال له ان هذا الصبي وصي لي وان هذا قد بدر له ويطلب ميراثه قال لا ييدفع اليه حتى تستأنس معه
الرشيد ثم عاد الرجل الى شاذل فقال ان اردت ان اخذ له قيمتي هذا الايام فقال الصبي لا اتخذ في
هذه الايام فان هذه ايام العيد والاحتفال يطلب الاجر اكثر فقال شاذل ادفع اليه فانه يصلح **جنس**
اخر احل الوصيين لا ينفرد بالتصرف الا في ثمانية مواضع تجهيز الميت وشراء مالا يلد للصغير منه كالطعام
والكسوة وبيع ما يخشى عليه التلف وتنفيذ الوصية الميتة وقضاء دين الميت من جنسه
والخصومة ورد الغصب والودائع وقبول الهبة بجميع الاموال لضامعة وفيها هذا الموضع على الخلاف
فصل في يوسف سر ينفرد وعند هذا لا ينفرد وسواء اوصى اليها معاً وعلى تعاقب هو الاصح هذا في لجامع الصغير
وفي الايضاح اذا اصاب الرجل في تركته ودايع وديون على قوم شتى وعليه دين واوصى في رجلين فقبض
احد على المال والودائع من منزله لم يشترى بغير امر صاحبه او قبض ذلك بعض الورثة بغير امر الوصيين
وبغير امر سائر الورثة فهلك في يده فلا ضمان عليه قال لان احل الوصيين ينفرد بقضاء الدين والودائع
وكذا احل الورثة ولو لم يكن على الميت دين فقبض احد الوصيين بالتركة فضاقت في يده لا يضمن ولو اخذ احد
الورثة ضمن حصه اصحابه من الميراث ولو كان المال في موضع يخاف عليه الضيعة استحسنه الا يضمن
ولو كان المال ودية عند انسان وعليه دين محيط وله وارث واحد فذفع المستودع الى الوارث بغير امر
القاضي فضاقت في يده فصاحب الدين بالخيار ان شاء ضمن المستودع وان شاء ضمن الوارث
يعتبر اذا كان المال في يده محصنة ولو كان المال في يد الغاصب فكذلك لان له يداً صحيحة وكذا اخذ
الورثة لا يملك الاخذ من المستودع والغاصب وانما يملك الاخذ اذا كان في منزل الميت في لجامع الكبير
اخر الكتاب في باب القضاء احد الورثة اذا قبض شيئاً من التركة فضاقت ضمن ما كان حصه غيره الا في
موضع يخاف الضيعة والوصي يقبض مطلقاً واحداً الورثة لو قبض ديناً للميت على رجل او ودية له

عند رجل فضاء عند بعض الفصل السابع في الدعوى والشهادة في النوازل سئل
ابو القاسم رحمه الله عن رجل وصى وقال في وصيته من ادعى علي شيئا راي الوصيان يعطى ذلك فعل قال كان
مشاكسا رحمه الله يقولون هذا الكلام باطل وقال نصير رحمه الله جائز وكو قال في صحته ما ادعى فلان بن
فلان من مال الذي في يده فهو صادق او متال فصد قوة وما صد الرجل قال ابو القاسم رحمه الله ليس بين
من فلان دعوى في شيء معلوم لا يلزم بهذا القول شيء وان سبق دعوى في شيء معلوم فالذي ادعى ثابت قال
الفتية ابو الليث رحمه الله ان قال في مرضه لفلان علي من فضة قوة يصدق الى الثلث عند احب ابنا رحمه الله
نأخذ فان قال فهو صادق فلا رعاية عن احب ابنا وينبغي ان يكون الجواب كما قال ابو القاسم رحمه الله مريض قال
ان جاء رجل يدعي علي ما بين الدرهم الى الخمسة فاعطوه قال ان لم يقيم الا عطاء بما لي الوصي او برأي
رجل معين كانت الوصية باطلة ولا يعطى الاخر شيئا الا بحجة المرأة ياخذ مهرها من التركة من غير رضی الوارثة ان
كانت التركة دراهم او دنانير وان كانت التركة شيئا يحتاج الى بيع فبيع ما كان يصح ويستوفي صداقها ان كانت
الوصية من جهة زوجها او لم يكن ولو مات رجل ولم يوص الى احد فجعل الحاكم رجلا وصيا فادعى عليه رجل دين
ودعيه وادعت المرأة مهرها قال لفتية ابو الليث رحمه الله ان كان الزوج بنى بها يمنع من المهر قدر ما جرت العادة
في التجيل والقول قول الوارثة في ذلك القدر وفيما زاد على ذلك القول قول المرأة ثم تؤدي اليها باقي المهر وان عت
قد رهم مغلها وكفى بالنكاح شاهدا ولا تؤدي الدين ولا الدويعة الا ان يثبت عند الحاكم وهكذا ذكر في نكاح الفتاة
ان القول قول المرأة بعد فوات الزوج ان قالت لي عليه الف درهم كان مهر مثلها قوم ادعوا على الميت دينها
ولا يثبت له مهر الوصي يعلم بيع التركة من الزوج ويجوز القوم فيصير قصاصا فان كانت التركة كلها ضامنا ودعهم
لم يجزى ومن هذا في النوازل في الفتاوى الصغرى مديون الميت اذا دفع الدين الى وصي الميت يبرأ بمحضته
وفيه الوارث يتخاضع غموا لميت الذين الميت عليهم دين سواء كان على الميت دين او لم يكن وهل له ان
يقبض ان كان على الميت دين يتخاضع ولا يقبض فيقبض الوصي ان لم يكن على الميت دين يقبض سواء كان للميت
وصي او لم يكن ولا يملك الوارث بيع التركة المشغولة بالدين المحيط بالبرضاء الغرماء وكذا المولى وفي المنتقى
عن محمد رحمه الله وصلى الى رجل وله ابن صغير فادرك الصغير والميت حق على رجل فقبض الوصي للدين
بعد ما ادرك الصغير جاز ولو كان الابن نهاء عن القبض بعد ما ادرك وقبض لم يجز قبضه وفي كتاب المكاتب
في باب المكاتب الوصي اذا قبض دين اليتيم بعد ما خرج من الوصاية ان وجب بعقد الوصي عقد ايرجع فيه
حقوق العقول الى العاقد يجوز قبضه وبراء المديون اما اذا كان مورثا لليتيم او وجب بعقد الوصي عقد ايرجع
الحقوق فيه الى العاقد لا يبرأ المديون وفي المنتقى عن محمد رحمه الله وصلى الى رجل وله ابن صغير فادرك
الصغير فقبل بعد ما ادرك فهو جاز ولو لم يفصل ولو كان الابن نهاء عن قبض بعد ما ادرك فقبض لم يجز
قبضه الوصي ولا يبرأ غريم الميت فهو فرع مسئلة الوكيل بالبيع اذ البراء المشترى عن الفسخ وقد ذكرناه في كتاب

الوكالة الفصل الثامن في الضمان وفيها المصادرة وفي أدب القاضي للخصاف سر السلطان فاطم
 مال اليتيم فضائفة الوصي ببعض مال اليتيم ليدفع ظلمه ان أمكنه الدفع من غير ان يعطى شيئا فاعطى ضمن وان لم
 يمكنه من غير ان يعطى فاعطى لا يضمن وفي النواز لان خاف الوصي على نفسه القتل واتلاف عضوفه دفع لا يضمن
 وان خاف على نفسه الحبس او القيد فاعطى ضمن وان خاف ان يأخذ من ماله لولم يدفع اليه مال اليتيم ان علم
 انه يأخذ بعض ماله ويبقى له فيه كفاية لا يسهه ان يدفع من مال اليتيم فان دفع ضمن وان خشى اخذ ماله
 كله فاعطى لا يضمن وهذا اذا كان الوصي هو الذي دفع اليه فان كان السلطان هو الذي بسط يده واخذ اضعاف
 على الوصي رجل مات وخلف ابنتين وعصبة فطلب السلطان التركة ولويقر بالعصبة فغرم الوصي السلطان
 الدارهم من التركة بامر الابنتين حتى ترك السلطان التعرض قال ذا لم يقدر على تحصين التركة الا باخرم
 للسلطان فذلك محسوب من جميع الميراث وليس لهما ان يجعل ذلك من نصيب العصبة خاصة هذا
 قول لفقهاء ابن جعفر رحمه الله فتاوى النسفي الوصي اذا طوب بزيادة دار اليتيم وكان يجيد ان امتنع ازادت المنة
 فدفع من التركة حيازة لا يضمن وفي النواز وصي مؤمل اليتيم على سلطان جابر وخاف ان لو ساء نزعه
 من يده دفع اليه شيئا لا يضمن ذلك المضارب قال لفقهاء ابو بكر الاسكندر ليس هذا قول علما ثار رجل هذا قول محمد بن
 سلمة رحمه الله وهو استحسان وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله قال لفقهاء ابو الليث رحمه الله ان محمد بن سلمة
 اخذ برواية ابي يوسف واكثر المشايخ اخذوا بهذه القول وفي جارات فتاوى الفضل الوصي اذا انفق على باب
 القاضي فاعطى على وجه الاجارة لا يضمن قد واجر المثل وما اعطى على وجه الرشوة ضمن وما يتصل
 بهذا امسئلة المصادرة تسئل الامام النسفي رحمه الله عن صودر فقال لرجل دفع اليه مال اعوانه
 شيئا فدفع اليه هل يرجع عليه قال لا قال رحمه الله المشايخ رحمه الله لا يرجع بدون شرط الرجوع قال الامام النسفي
 والامام البردوي رحمه الله يرجع وان لم يشترط الرجوع وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتابنا لقضاء وفي النواز
 قوم وقعت لهم المصادرة فامروا رجلا بان يستقرض فالمستقرض هل يرجع على الاموان فخرط
 الرجوع يرجع وبدون الشرط هل يرجع اختلف المشايخ رحمه الله فيه وقد ذكرنا واهمه اعلم
 كتاب الدييات وهو مشتمل على ربعة فصول الاولى في قتل العمد والثاني في قتل الخلف والثالث في
 الاضرار الرابع في الجناية على غير دم ما يوجب الضمان من ذلك وما لا يوجب الفصل الاول
 في قتل العمد وفي التجريد يقتل الذكرا لا النثى فالانثى بالذكور والحر بالعبد والعبد بالحر والمسلم بالمسلم والمسلم
 بالكافر الذي لا يودي الجزية ويحرق عليه احكام الاسلام ولا يقتل المسلم المستامن ولا يقتل ولد ابلا
 ولا جد من قبل الرجال والنساء وان علا وبول لا الولد وان سفل ويقتل الولد بالوالد ولا يقتل المولى بعمده
 هلك بعضه او كله ويقتل سليم الجوارح بناتقص الاحرار والبالغ المعاقل بالصبي والمجنون ويقتل الجماعة
 بالواحد والواحد بالجماعة قصاصا ولا يعيب مع القود شي من المال ولا قصاص بين الاحرار والعبيد ولا بين

الذكور والآنث فيادون النفس وليس للمصبي والمجنون عمد وهو خطأ منها وفي المتن لو قتل صبيا اخرج راسه واستعمل ولم يخرج منه شيء غيره لا تود عليه الا ان يكون مع الرأس نصف او اكثر القاضى اذا قضى بالقصاص على القاتل فقبل ان يدفع الى دلى لقتل جن القاتل لا قصاص عليه استحسانا ويجب عليه الدية وان جن بعد الدفع يقتل وفي الفتاوى الصغرى من يعين ويقيم اذا قتل انسانا في حالة الافاقة يقتل كالصحيح فان جن بعد ذلك ان كان المجنون مطبقا يسقط القصاص وان كان غير مطبق لا عيب قتل مولا عمرو ولا رواية هذه المسئلة وعن الفقيه ابى جعفر رحمه الله ان يقتل رجل قتل خنته وبنته في نكاحه سقط القصاص قال سمعت هذا من ثقة رجل قتل عبدا لو قتل عملا لا يجب القصاص قال رضى الله عنه سمعت من ثقة رايت في موضع ان القصاص يصير ميراثا بين الورثة وتورث المرأة ويقضى الديون من الدية وكذا من بدل الصلح ثم عند ابى حنيفة رحمه القصاص حق الورثة ابتداء وعند هاشم الميت ثم تقتل الورثة في الجامع الصغير للقاضى الامام الاجل العالم جنس اخر في موجب القصاص وفي الجامع الصغير رجل ضرب رجلا برقعة فان اصابته الحديدة قتل به عند كل وان اصاب ظهره ولم يخرج فعند هاشم لا شك انه يجب القصاص وكذا عند ابى حنيفة في ظاهر الرواية وفي رواية الطحاوى عملا ابى حنيفة رحمه الله لا يجب القصاص فعلى هذه الرواية يعتبر الجرح سواء كان حديدا او عصا او حجر ابدان يكون الة يقصد بها الجرح قال لصدرا الشهيد رحمه في نسخة وهو الاصح كان المعتمد عند ابى حنيفة رحمه الجرح وسنجات الميزان من الحديد على الروايتين وان اصابه العود فقتل عند ابى حنيفة رحمه لا شك انه لا يجب القصاص عند هاشم لا شك انه في معنى العصا الصغيرة فان كانت عصا عظيمة عملا ابى حنيفة رحمه لا يجب القصاص وهو قول لشافعى رحمه وعند هاشم رجل اذى ثورا والى فيه انسانا او الفاء في نال لا يستطيع الخروج عنها عليه القصاص بمنزلة السلاح وكذا اكل المالا يلبت عادة كالسلاح الا انه لا يجعل النار كالسلاح في حكم الذكوة حتى لو توقدت النار على المذبح وانقطع بالعرف لا يحل كله ثم كيف يستوفى لقصاص في شجرة الامام الوالد من الجامع الصغير عندنا يستوفى بالسيف وعند لشافعى رحمه يحرق بالنار وتو غرق صبيا او الغاق في البحر لا قصاص عليه عند ابى حنيفة رحمه وعند هاشم القصاص والجرح العظيم على هذا الخلاف وكوضو به بالسوط والى في الضويات حتى مات لا يجب القصاص عندنا وتوزع رجلا بديطة القصب عليه القصاص وكذا لو غرزة بآبرة يقتل به وفي شرح الطحاوى اذا شق رجل بطن رجل اخر اخرج امعاء ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عملا فالقاتل هو الذى ضرب العنق ويقتص ان كان عملا وان كان خطأ يجب الدية وعلى الذى شق ثلث الدية وان كان الشق نقدا الى الجانب الاخر ثلث الدية ههنا اذا كان ما يعيش بعد شق البطن يوم او بعض يوم وان كان لا يعيش ولا يتوهم منه الحياة معه ولا يبقى معه اضطررا بالموت فالقاتل هو الذى شق البطن يقتص في لعمد فيجب الدية في الخطاء والذى ضرب العنق يعزى وكذا لو جرح رجلا جراحة مخنثة ما لا يتوهم العيش معها وجرح اخر جراحة اخرى فالقاتل هو الذى

جرح الجرحية المتخنة هكذا اذا كانت الجراحات على النعاقب فان كانت معافكلا هما فان كان وكذا لو جرحه رجل عشر
جراحات من الاخر جرحه جراحة واحدة فكلاهما فان كان لان المراقم يموت بجراحة واحدة ويسلم من الكثير
في التجريد لو القاه من جبل او سطح لا قصاص فيه وعندهما يجب وفي المنتقى رجل قسط رجلا وطرحه فقتله مستبغ
لم يكن عليه قود ولا دية ولكن يعزرو ويحبس حتى يموت وعن اب حنيفة رحمه عليه الدية ولو قسط صبيا او القاه في
الشمس او في يوم بار حتى مات فعلى عاتقه الدية رجل قتل اخوه هو في الزرع قتل وان كان يعلم انه لا يعيش
ولا قصاص في اللطمة والوكرة والوجاءة والدنفة المسائل في المنتقى وفي النوازل رجل ضرب رجلا بجلد سيف
فشق السيف الفم فاضابه وقتل لا قصاص فيه ولو قتل رجلا بابة لا قود فيه الا اذا اغرزه في المقل لوضوبه
بالمسلة فيه القصاص ولو عضه حتى مات ذكر في الاجناس كل له يتعلق به الذكوة فالبهايم يتعلق بها القصاص
في الادمي وما لا فلا يعني لا يجب القصاص في العض قال رضي الله عنه وهذه الحدود غير مطردة في حرق النار فانه
لو وقع انسانا في النار قتل به ولا يتعلق به الذكوة على ما بين في الذبايح نوع اخر وفي النوازل رجل قال لاخر
بعتك في بالعد درهم او بفلس فقتله يجب القصاص لو قال لم يقتلني فقتله لا يجب القصاص ويجوز الدية
وفي التجريد لا يجب الدية في اجمع الروايتين عن اب حنيفة رحمه وهو قولهما وفي رواية يجب وتو قال له اقطع يدي فقطع
فلا شئ عليه وكذلك في جميع الاطراف في الجامع الصغير في كتاب القضاء في الايمان وفي المنتقى لو قال لاخر اقطع يدي
على ان يعطيني هذه الثوب او هذه الدراهم ففعل لا قصاص عليه وعليه خمسة آلاف درهم وبطل بطل بطر قال
لاخر ارم على فرما لا تجرحه جرحا لا يعيش بمثله فقتله لا يسمي جانيا وعليه الدية ولو جرحه بالجرح جرحا
يعيش من مثله لا يسمي قتلا ولو ما من ذلك لا شئ على الجاني فمن هذه الجنس صار في واقعة صور رتها
رجل قال لاخر ارم اني اقضيه كسرة فرما فاصاب عبده فذهب ضوعها لا يضمن شيئا وفي التجريد
لو قال لاخر اقل ابني وهو صغير فقتل يجب القصاص وكذا لو قال له اقطع يدي فقطع فعليه القصاص وفي
العيون لو قال لاخر اقل اخي فقتله وهو وارثه القياس ان يجب القصاص وهو رواية عن اب يوسف رحمه
وروي هشام عن محمد عن اب حنيفة رحمه الله انه قال يجب الدية وفي كفاية لليهي جعل الاثم كالاين
وقال لقياس ان يجب القصاص في الكل وفي الاستحسان يجلب الدية وفي الايضاح بهذه العبارة في الابن
ويحتمل ان يكون لهذا وجه القياس وتو قال قتل ب فقتله يجب الدية ولو قال قتل عبدي او اقطع يدي ففعل
لا شئ عليه المسائل في العيون والتجريد جنس اخر وفي شرح الطحاوي لو قتل الرجل عبدا وله دية واحد فله
ان يقتل القاتل قصاصا سواء قتل القاضى ولم يقض ويقتله بالسيف فيضوب علاوته ويقتله ولو اراد ان
يقتله بغير السيف منع من ذلك ولو فعل ذلك يعزرا الا انه لا ضمان عليه فصار مستوفيا حقه سواء
قتله بالعصا او بالجراح او ساق عليه دية او حفر يد او القاه فيها او باى من انواع القتل فله ان يقتله بنفسه
ويا عرضة بقتله فاذا قتله غيره بامر صا مستوفيا ولا ضمان على ذلك الرجل هذا اذا قتل ولا امر ظاهر

فوصيب آدميا أو دبري شتمًا يظنه صيد فرمى إليه فلا إخوانه في أو يظنه حريثًا فإذا هو مسلح ومتهافت يكون
 نائمًا فينقلب على نسله فيقتله ومتهافتا القتل بسبب كصب الماء على الطريق وحفر يرب على الطريق ووضع
 الشئ على الطريق واخراج الجناح إذا مات بهذه الأسباب في الفرائض وفي النوازل رجل تعمده ضرب
 يد رجل بالسيف فاصاب عنقه فأبان فهو عمد ولو اخطأ فاصاب عنق غيره فهو خطأ وكذلك لو رمى بقلنسوة
 رجل فاصاب عين غيره فهو خطأ ولو رمى رجلاً فاصاب حايطاً ثم رجع فاصابه فهو خطأ وكذلك لو رمى ثوباً
 وضرب رأس رجل حتى مات فهو خطأ وفي نسخة الإمام السرخسي رحمه الله لو ضرب إنساناً ضربة لا أثر لها
 في النفس لا يضمن شيئاً وتامة في كتاب الحدود وديان وفي مجموع النوازل رجل صاح على آخر فجاءه فاصاب
 من صيحته بجيب الدية ولو سطح جلدة وجهه فمات ففيه الدية **جنس آخر في لعاقلة وفي الفتاوى**
الصغرى لعمل المحض إذا وجب الدية أو جب في ماله في النفس وفيما دون النفس لكن فيما دون النفس
 في ثلاثة سنين فيما له أرش مقداره كالوضحة فصاعداً وفي ماله من مقداره ففيه حكومة عدل ولو بلغ أرشه
 أكثر من أرش الوضحة يتحمل لعاقلة وكذلك في عمل المحض الذي لا يجب القصاص يجب في مال الجاني والخطأ
 فيما على لعاقلة وشية العهد في النفس بوجوب الدية على لعاقلة وفيما دون النفس يجب على الجاني وإن بلغ
 دية تامة وفي فتاوى القاضى الإمام رحمه الله واختلفوا في تفسير حكومة العدل قال بعضهم ينظر إلى المجنى عليه
 أنه لو كان مملوكاً كمر يتقص من قيمته بهذه الجناية إن كان ينقص عشر قيمته فنفي الحر يجب عشر دية
 قال والفتوى على هذا وأما تفسير الحكومة فأنهم تكلموا قال بعضهم ينظر إلى ما يحتاج إليه في هذا الأمر
 من النعمة واجرة الطبيب وقال بعضهم ينظر إلى المجنى عليه إن كان رقيقاً كمر يتقص هذه الجناية من قيمته
 إن كان ينقص عشر قيمته يجب عشر دية ومنهم من قال ينظر إلى ما في جنايته لها أرش مقداره وهي
 الموضحة فأن كان هذا النصف لا يحتاج نصف أرش الوضحة وعلى هذا الاعتبار لكن هذا إنما يستقيم
 إذا كانت الجناية على الرأس والوجه يفي بالقول الثاني وفي غير هذا الموضع يفي بالأول فإن تعسر
 عليه يفي بالأول مطلقاً لأنه أسوأ قال لصدور الشهيد رحمه الله وبه يفي عاقلة الرجل **أهل**
ديوانه إن كان من أهل الديوان فإن كانت عاقلة فاعاقلة من كان يرضى من ديوان الكتاب إن كانوا أسياداً
 بها وكذا عاقلة أهل كل صناعة إن كانوا يتناصرون قال وهذا التفسير ما قاله الاستيحي رحمه الله إن أهل
 صناعته ديوانه وعاقلة لكن بشرط أن يتناصروا بهذا يصل في معنى الديوان فتكون عاقلة أهل
 ديوانه في الحقيقة فإن لم يكن له عاقلة من أهل الديوان كاهل البادية واليمن فعاقلة عشيرته من
 قبله به ثم الأقرب فالأقرب وإن لم يمكنهم التحمل يضمن إليهم أهل قبيلته من النسب يعني أهل عشيرته
 ولا يضمن أهل ديوان آخر ثم يضمن إليه أقرب القبائل من النسب ثم ينظر إلى ما يكفي قال وذكره هنا أنه يضمن
 إليهم أقرب القبائل من النسب حتى يكفي ولو لم يجدوا سمعت من استاذي الشيخ الإمام عز الدين

الكندي رحمه الله تعالى انه يجب على كل واحد من العاقلة ثلثة دراهم في ثلث سنين ولا يجب أكثر من ذلك فيضم
 حتى يبلغ قدر الدية وبهذا تبين ان اهل محلة لا يضم الى محلة اذا لم يكن محلته لانه لا يتناصرو بمحلة اخرى
 فيكون جنابة شخص لا عاقلة له وان لم يكن له عشيرة ولا ديوان فعاقلته بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى
 وروى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجب في مال الحان ولا يجب في بيت المال بالاجماع وكذا اللقيط
 والحربي والدمي اذا لاسلم فعاقلته في بيع المال في ظاهر الرواية ولو كان من العجم عن شمس الائمة الحلواني
 ان المتأخرين رحمه الله اختلفوا في هذا قال بعضهم لا عاقلة لاهل العجم وهو اختيار الفقيه ابي جعفر رحمه الله قال به كان
 يفتي الشيخ الامام ظهير الدين المرعشي رحمه الله قيل هو المختار جنس اخر رجلان اصطفا ما وقعتهما فان
 وقع كل واحد منهما في وجهه لا شئ على كل واحد منهما وان وقع كل واحد منهما على قفاه فقل عاقلة كل واحد منهما
 دية صاحبه ولو وقع احدهما على قفاه والاخر على وجهه فدم الذي وقع على وجهه هدر ودية الاخر على
 عاقلة صاحبه متدبيل في يد رجلين فاخذ احدهما والاخر الطرف الاخر فتأخذ بالتوقعا فمات فان وقعوا متطعين
 يجب دية كل واحد منهما على عاقلة الاخر وان وقعوا مستلقين على قفاهما لا يجب شئ لو احدهما وقع احدهما
 متطحا والاخر مستلقيا لا يجب دية المستلق ويجب دية المتطح وفي المعين لو قطع رجل المندبيل فوقع على قفاه
 فمات ضمن القاطع دية المندبيل كما روى عن ابي يوسف رحمه الله وعن الامام الفضل رحمه الله لا يجب على القاطع
 شئ لا الدية ولا القصاص صبي في يده اية جناية انسان من يده اية والاب يسكه حتى مات فدية الصبي
 على من جذبه ويرثه ابوه وان جذبه الرجل وجذبه ابوه ايضا حتى مات فعليه الدية ولا يرثه ابوه رجل اخذ
 رجل فجذب الرجل يده فانكسرت يده ان اخذ له الصالحة فلا شئ عليه من ارش ابيد وان كان عقد لها
 فتأدى فجذبها ضمن القاطع دية اليد وكوعض ذراع رجل فجذب العضوض ذراعه من فيه فسقط بعض
 اسنانه وذهب بعض لحم العضوض فدية الاسنان هدر ويضمن العاض ارش ذراع فلان بخلاف ما كان
 في يده لا ثوب فتشبه بالثوب رجل فجذب به صاحب الثوب من يده المتشبه فتخرق الثوب ضمن المتشبه
 نصف ذلك وان كان الذي جذب الثوب من ليس الثوب ضمن جميع الخرق ومسئلة وضع الرجل على
 الكعب ياق في المسائل في الفتاوى جنس اخر رجل حفر بيرا في الطريق فوقع فيها انسان ومات جوعا
 او عطشا او غما قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا ضمان على الحافر وقال محمد بن يعقوب في الكل وقال ابو يوسف
 ان مات غما ضمن وان مات جوعا او عطشا فلا هلكة في التجريد فلا تنازل رجل اخذ رجلا ودخله بيتا
 وشد عليه بابا حتى مات منه جوعا او عطشا الفتوى على قول ابو حنيفة رحمه الله لا يضمن في الجميع وما اذا
 متى رجل رجلا السم حكم عن الفقيه ابي الليث رحمه الله ان دلع اليه حتى شربه فأتى لا شئ عليه ويرث عنه كما
 لو قال لا خمر كل هذا الطعام فانه طيب فاكله فلما هو مسموم فأتى لا يضمن رجل دخل ثامنا في بيعة او صيا
 او مغي عليه فسقط عليه الجيب ضمن في الصبي والمعترة دون النائم لانه بمنزلة اليقظان

جنس آخر في الغرة وفي التجريد رجل ضرب بطن حرة فالقت جنينا ميتا ففيه الغرة عبلا امانة يساوي
 خمسماية درهم ذكر والاثنى والغرة على العاقلة ويقسم بين ورثة الجنين ولا يوت الضارب منها شيئا الا كفارة
 على الضارب وان القت حيا فمات ففيه دية كاملة وان القت جنينين وجب في كل واحد منهما حالة
 الاجتماع ما يجب بحالة الانفرد وكومات الام من الضرب ثم خرج الجنين بعد ذلك حيا ثومات فعليه دية
 الام ودية الجنين وان خرج بعد موتها ميتا فعليه دية الام ولا شيء في الجنين وكو ضرب امه فالقت جنينا
 ميتا ففيه نصف عشر قيمته ان كان ذكر وعشر قيمته ان كان اثنى لان الواجب في الذكر والاثنى خمسماية
 درهم وهي نصف عشر دية الذكر وعشر دية الام وعن ابي يوسف رحمه الله لا شيء في جنين الامه ويجب
 ما نقص من الام وهو كجنين الدابة مسئلة ليس في جنين الدابة شيء ويجب ما نقص من الام وكومات
 شيء من خلقه شعرا وظفر يجب الغرة ففيه ما في التامة المسائل في التجريد وفي فتاوى الصغرى المرأة اذا
 ضربت بطن نفسها او ضربت دواء لتطرح الولد معصومة نظرت بطنها عاتلتها الغرة وهذا اذا فعلت
 بغير اذن الزوج وان فعلت باذن الزوج لا يجب شيء ولو عالجها حتى اسقطت الولد فهذا كالتعريب
 وتواصرت امرأة حتى فعلت لا يضمن المامورة **جنس آخر في مسائل المصبيان** رجل على صبي
 سلاحيه يسكه فعطب الصبي يده لا يجب دية الصبي على عاقلة المعطى ولو لم يقل له امسكه لم يفتار
 انه يضمن ايضا وكذا لو قال لصبي اصبغ الشجر وانقض لي ثماره ففسد وسقط ضمن الامر وكذا لو امر
 عبدا لغيره بكسر الخطب او بعمل اخر ضمن ما تولد منه وكودع السلاح الى الصبي فقتل الصبي نفسه او غيره
 لا يضمن الدافع بالاجماع التحريم البالغ العاقل اذا امر صبيها بان يقتل رجلا ففعل ضمن عاقلة الصبي على
 عاقلة الامر علم الصبي بفساد الامر او لم يعلم رجل صاح صبيها على حائط فوقع فمات لا يضمن ولو قال له
 قع فوقع فمات يضمن ومجلة هذا في شرح الطحاوي اما اذا كان الحمار صبيها او هجونا لا يخلو اما ان يكون في
 بني ادم وفي الاموال وفي بني ادم لا يخلو في النفس او فيما دون النفس عمد او خطا في الاحرار
 او في العبيد في الذكور او في الاناث ان كان في بني ادم فعمد او خطا في سواء فان كان في
 النفس يجب الدية على العاقلة في تلف سنتين في كل سنة ثلاث الدية وان كان في العبيد والاملاء
 يجب قيمتهما بالغة ما بلغت الا اذا زادت على عشرة الا ان قيمته ينقص عشرة وفي الامه ينقص من خمسة
 الا ان عشرة في ظاهر الرواية ولو كان في بني ادم فيما دون النفس في الحواشي لم يبلغ نصت عشر الدية في
 الرجل خمسماية وفي المرأة مائتان وخمسون يجب في مال محال وان بلغ نصف عشر الدية يجب على
 العاقلة ويؤخذ في سنة واحدة ماله ويجاوز الثلث فان جاوز الثلث يؤخذ في السنة الثانية وله جاور
 الثلثين يؤخذ في السنة الثالثة وهذا في الاحرار وفي العبيد والاملاء فيما دون النفس يجب في ماله هذا
 في الجناية على بني ادم اما في المال فيجب في ماله بالغة ما بلغت الكل في شرح الطحاوي نوع منه رجل

وطى صغيرة كإجماع مثلها فماتت إن كانت اجنبية يجب الدية على العاقلة وإن كانت منكوبة فالدية على العاقلة والحمو
على الزوج ولو نال بكارة امرأة بغيره يجب عليه المهر وصبيتان وقعت احدهما على الأخرى نزلت بكارة احدهما
بفعل الأخرى يجب مهر المثل على لصبيه لأنه لا عاقلة للحم وأصل هذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الديارات
وقال لوزن صبي بصبية لاحد عليه فعليه المهر لأنه مواخذ بأفعاله وفي نوادر هشام صبي ابن أربع عشرة سنة
تزوج امرأة ثيبا بغير امرأته فوطيها بالأهر عليه يعني إذا لم يجز الأب النكاح وإن كانت بكرًا فافضاها وهي نائمة
لا يرى ولم يزوجها قال حمزة عليه مهر مثلها والجنون كالصبي نوع منه وفي التنازل للجنون أو البعير
السكران إذا قصد قتل نساء فقتله الموصول عليه يضمن قيمة البعير وفي المتقى رجل معه كيس فيه مال
فضربه انحرمان فسقط ميتا وتولى المال فالقاتل ضامن لذلك المال وثابة التي عليه جنس آخر
في مسائل العبد وفي شرح الطحاوى الجنابة على العبد فيمادون النفس لا يخلوا ما إن يكون مستهلكة أو غير
مستهلكة وكل جنابة لو كانت على الحر توجب كمال الدية فإذا حصلت على العبد وهي مستهلكة فحكمه بيمين
مغاله فقاع العينين وقطع اليدين والرجلين والدن كرد قطع يد ورجل من جانب واحد ولو كانت الجنابة على الحر
لا يوجب كمال الدية كقطع يد ورجل من خلاف فذا الشغل غير مستهلكة فالأصل إن كل جنابة لو حصلت على
الحدود لها ارش مقدار الموضوعة فيها خمسمية وذلك نصف عشر قيمته إلا إذا بلغت خمسمية فحينئذ ينقص
نصف درهم وأن كانت بدلا واحدة أو عيناً واحدة يجب نصف القيمة إلا إذا بلغت نصف القيمة خمسة آلاف
درهم فحينئذ ينقص منه خمسة دراهم وأن لم يكن لها ارش مقدار في الحر يجب في العبد نقصان قيمته
وفي قطع اذن واحدة ونشف حاجب واحد وإيتان واختيار الطحاوى رحمه قال إنه يجب نقصان قيمته
وكلاهما غير مستهلكة وفي رواية أخرى قطعها ونشفها مستهلك ويجب نصف قيمته ثم إن كانت الجنابة
مستهلكة فعند أبي حنيفة رحمه المولى بالخيار إن شاء أخذ العبد لنفسه ولا يرجع بشئ وإن شاء سلم إلى
المجانى ورجع بقيمته وعندهما إن شاء سلم ورجع بهذه القيمة وإن شاء حبس عند نفسه ورجع بالنقصان لكل
في شرح الطحاوى وفي المتن إذا قطعت يد العبد خطأ فعلى القاطع ما ينقصه إلا إذا بلغ خمسة آلاف فحينئذ
ينقص عشرة دراهم وكذلك كل جنابة دون النفس وقال أبو حنيفة رحمه في الحجاب من العبد والأذن واللحية ما
نقص في الجماع وفي الأصابع لا يناد على لف درهم وفي سنه ما نقص وإن بلغ خمس ملية ينقص نصف
درهم نوع آخر في مجموع التنازل في خراف الجنائيات رجل امرئ رجل بان ابن فابن فهو ضامن وكذا لو
امرئان يقتل فقتل العبد صغيرا كبيرا ولو امرئان يفسد متاع مولاة ففعل لا يضمن إلا مردا أصل هذا في
شرح الطحاوى قال الحر البائع إذا امر عبدا صغيرا كبيرا ما دون في التجارة أو عجزا عليه ليقتل رجلا خطأ
فقتل بمخاطب مولى لما مور بالدفن أو القداء في كل موضع لا يكون موجبا للنقصان ثم يرجع مولى العبد
بأقل من قيمته ومن دية المقتول على الأمر في ماله حاله ولهذا لو تلف في حال استعماله يضمن والعبد

المضروب لو جنى جنابة عند الغاصب بخير مولا بين الدفع والضلع ثم يرجع بذلك على الغاصب كذا ههنا لأن الأمر استعمال وغصب وكذلك كان الأمر صيحا حراما دوناً ولو أمر صيحا حراماً لا يلزم الأمر في ذلك وكان الأمر مجبوراً لا يضمن شيئاً من ضمان الغصب والجنابة ولو كان الأمر عبدان كان ما دوناً وهو صغير أو كبير والعامة ما دون أو مجبور صغير أو كبير يخاطب مولى لها مولا الدفع أو الفداء ثم يرجع بأقل من قيمة المأمور وأرض الجنابة في رقبة الأمر الكل في الزيادة وما يتصل بهذا الفصل مسألة صارت واقعة وهي استعمال العبد المحلوق في الحمام لا يوجب ضمان ولو كان المحامي عبداً فامر عبداً المحلوق تعين ذلك حتى لو استعمل عبداً خروصاً من عبده قال المحامي أقتل سقياً فقتل بغير إذن المولى يضمن وأمره لا يصح وكيفية الضمان قد ذكرناها والله أعلم **الفصل الثالث في الأطراف** يبدأ بمسائل الحجية ثم بالعين ثم بالعين ثم باليد والرجل والأصابع وفي شرح الطحاوي رجل حلق لحية رجل أو لاسه أو نتفها أو جمل سنة فأن مضى السنة فلم ينبت يجب الدية ولا قصاص في الشعر وكومات المحلوق أو المقتول قبل أن ينبت فلا شيء عليه عند أبي حنيفة وفي شعر ذنب الفرس وشعر الكتف يقوم مع الشعر وبغير الشعر فيجب النقصان ثم في اللحية أنما يجب الدية إذا كانت متصلة أو خفيفة أو ذرة أما إذا كانت كوتها فيجب حكومة العدل وهذا بعد ما ينتظر سنة وفي الشارب إذا لم ينبت حكومة العدل قال الفقيه أبو جعفر إن كانت اللحية بحاله لا يظهر منها عيب لا يجب شيء ولو حلق نصف اللحية يجب نصف الدية إذا علم أنه نصف وإن لم يعلم أن الغاية كره هو يجب حكومة العدل وفي فتاوى الفضل إذا نبت بعض لحية رجل رجل يقسم الدية على ما ذهب وعلى ما بقي فيجب على الجاني بحساب ذلك فإذا نبت بعض اللحية يجب حكومة العدل في حلق اللحية إذا صالح ثم نبت يرجع بأدفع ولو نبت بيضاء وهو شاب لا يجب شيء وعند أبي حنيفة حكومة العدل لا تقسم أبو الليث إن كان يفتي بقولهما وفي العبد إذا نبت بيضاء يجب النقصان وفي العين يجب حكومة العدل وفي العبدان لم ينبت بخير المولى إن شاء تركه وإن شاء دفع العبد وأخذ القيمة وأما العين وفي شرح الطحاوي النقصان في العين أنما يجب إذا ذهب ضوءها والعين قائمة أم لا فاقطع الحديقة قلعا أو جلاء أو بالسكين يجب الدية ودون القصاص لأنه يؤدي إلى استيفاء الزيادة لأن فيها من العروق ما يمنع التساوي طريقاً مستقيماً القصاص إن يد عوا القاصي بالمرأة فتوقد عليها النار فيجربها أو يقر بها من العين التي يقتص فيها أو يمسك الأخرى بخزقة أو قطنة مبلولة فإذا سال ناظراً كف عنه وتمر القصاص وإذا أنكر الضارب كره القدرى أنه يعرف ذلك بنظر الأطباء عليه وقيل يشتغل فيصيب فجاءة بين يديه شيء وقال ابن مقلل يستقبل عين الشمس مفتوحة العين إن دعت عينه علم أن الضرع باق وإن لم يعلم بذلك يعتبر في ذلك الداعوى ولا نكار القول قول الضارب مع يمينه على البتة ولا يقتصر اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمنى وإن كان في عين المجنى عليه حول لا يضرب بصره ولا يقتص منه شيء فإذا ذهب ضوءها جمل اقتص منه وإن كان

الحول لشديد بعين الجان دون الجفن عليه يغير الجفن عليه ان شاء اقتص وان شاء ضمن نصف الدية في ماله
 رجل اذهب العين اليمنى من رجل والبسرى من الجان ذاهبة ويمناه صحيحة اقتص له ويترك اعمى الكل في شرح
 الطحاوي ولو ضرب العين ضربة فانتقص بعض الناظر لم يكن فيه القصاص وفيه حكومة العدل ولو ضرب عين
 رجل عمدا باصبعه ضربة خفيفة فذهب ضروها ففني القصاص وان مات من ذلك فدية النفس على عاقلة
 ولو قصد بان يضرب بخشبة على يد اخر فاصاب عينه وذهب بصره يوجب الدية لانه شبه العمى وفي العيون
 عن محمد بن ابي اذ اعمدت شيئا من انسان فاصبت شيئا منه سوى ما قصد به فهو عمد ولو اصاب
 يد لك غيره يعني غير ما قصدت به فهو خطأ وفي النصاب ونفسه اذا قصد لك يضرب يد رجل
 بالسيوف فاخطأ فاصاب عنقه دابة فهو عمد فلو اصاب رجل فاصاب غيره فهو خطأ وفي المتن رجلان
 في اللعب وكر أحد صاحبه فذهب عينه او انكسر سنه فهو عمد ولو ضرب رجل مراً او على القلب بالقصاص
 لا يجرى بين اطراف الرجل والمرأة وفي شرح الطحاوي وفي عين الا عور نصف الدية وقال بعض العلماء رحمهم الله
 كمال الدية الصبي اذ رمى سهماً فاصاب عين امرأة والراعي بن سبع سنين او غرة في النوازل عن أبي بكر الاسكاف
 انه يجب الدية في مال لصبيات كان له مال وان لم يكن له مال فنظرة ميسرة ولا ضمان على والده قال الفقيه
 ابو الليث رحمه الله انما قال يجب في ماله لانه لا يرى للجم عاقلة قال الفقيه رحمه لو كان للصبي عاقلة يجب عليها اذا
 شهدوا وانما اذا اقر الصبي وشهد الصبيات لا يجب شيء وذكر الناظر رحمه الله ان ضمان العين على مراتب
 ثلاث احدها ان يكون في احد ما نصف بدل الذوات وهو الا دمي في الحر نصف الدية وفي المملوك نصف القيمة
 والثانية ان يكون في احد ما ربع بدل الذوات كالبهايم التي عمل عليها وتركب كالفرس والبغل والابل والبقر والثالثة
 ان يكون الواجب في احد العينين ما انتقص من قيمته كالشاة والكلب والسنور وغير ذلك واما السن في شرح
 الطحاوي في لسن القصاص اثنتان بالثنية والنانب بالنانب بالضرس بالضرس ولا يؤخذ الا على بالاسفل
 ولا الاسفل بالاعلى بالاجماع ولو كسرت او نزع من اصلها يجب القصاص ولو كسر بعضها فاسود الباقي
 او احمر او اخضر او دخلها عيب بوجه من الوجوه بالكسر لا قصاص ويجب الدية في ماله الكل في شرح
 الطحاوي ولو ضرب سن رجل حتى تحركت وسقط عان كان خطا يجب خمسين على العاقلة وان كان عمدا
 يقتص وفي التجريد لو كسر بعض السن فاسود الباقي او دخله عيب يجب حكومة عدل ولا قصاص فيما ذكره لجامع
 الصغير قال يجب دية السن خمسين ولو كسر بعض السن فسقط الباقي لا يجب القصاص في المشهور
 من الرواية وروى ابن سبعة انه يجب تعجل لطم رجلا وكسر بعض سنانه يستحق من سن الضارب ذلك
 القدر واذا كسر ربع سن انسان والسن المكسورة مثل ربع من الكاسو لا يكون على لصفر والكبريل
 على قدر ما كسره من السن وان كسر نصف سنه او ثلثها او ربعها كسر مستورا يستطيع في مثله القصاص
 اقتص منه بمجرد ان كانت كسرا مثلها ليس مستورا بحيث لا يستطيع ان يقتص منه فعليه ارس ذلك

في كل سن خمس من الابل او من البقر ولا يزاد دية الادمى وشع من الادمى على عشرة الاف وهو او على مائة
من الابل الا الاسنان والمقدم والمؤخر والثنايا والانياب والاضرار سواء وفي المسن اذا ثبتت الاشئ على القلع
وان ثبتت معوجة حكومة العدل واذا ثبتت سودا يجعل كانها المرينيت ولو اثبتت المقلوع سنة في مكانها
ثبتت يجب الارش كاملا وكذا في الاذن المقطوعة اذا اعداها الى مكانها والنابت لا يعتبر هذا في شرح الطحاوي
وفي نسخة الامام خواهرزاده لو ثبتت بلا تفاوت لا شئ عن الجاني وفي النوازل عن ابي يوسف مراه فيمن قلع
سن بالغ لا يؤجل سنة انما ذلك في الصبي ولكن ينتظر حتى يبرأ موضع السن اما اذا ضرب سن رجل
فحرك ينتظر حولا وفي الفتاوى الصغرى ايضا قال لا يؤجل في البالغ وفي الزيادات في كتاب البيوع اشارة الى انه
يرجل وفي نسخة الامام السرخسي رم يستأنى حولا في الكبير الذي لا يرجي نباته في الكسر والقلع وهكذا في شرح
الشافى وهكذا في المنتقى قال وبالأول يفتى انه لا يؤجل صبي ضرب سن صبي حتى تنزعها ينتظر بلوغ
الصبي ان بلغ ولم ينبت يجب على عائلته خمسمائة درهم وان كان من الجرم ففي ماله وقد مر في مسائل
العيون ولو قلع سن رجل لا يقطع سنه ولكن يؤخذ بالمبرد سنة الى ان ينهي الى اللحم وسقط ماسواة وهكذا
في شرح الطحاوي وفي الجامع الصغير وهكذا ذكر القندوبى والامام السرخسي والامام خواهرزاده جميعهم انه
فالحاصل ان النزع مشروع والاخذ بالمبرد احتياط وفي الايضاح رجل ضرب سن رجل فحركها واضطربت
ان كان حرك لا شئ فيها وان كان عبدا ففيها حكومة عدل ولو انتظر حولا بان احمرت او اخضرت او اسودت يجب
لكمال الدية وان اصفرت اختلف المشاع في انها والاحتياط انه يجب الدية كالا سود فلو لم يتغير لونها لكن تحركت
فجاء اخر وقلمها يجب على كل واحد حكومة العدل ثم فيما اذا اخضرت واسودت او احمرت انما يجب الدية اذا
فانت منفعة المضغ فان لم يشف ان كانت من الاسنان التي ترى يجب الدية ايضا وان لم يكن واحد منهما
لا يجب شئ في الفتاوى الصغرى وآما اليد والرجل والاصابع اذا قطع اصبعها في ثلاث مفاصل ففي احد هاتئ
الدية وان كان فيها مفصلان ففي احدهما نصف دية الاصبع وفي الاصبع عشر الدية اصابع اليدين
والرجلين سواء اذا قطع اصبع رجل فغلت اخرى الى جنبها او قطع يده اليمنى فغلت اليسرى فلا
قصاص عليه فيها وفيه الارش عند ايجيفة رم وعندهما القصاص في الاولى والارش في الثانية هذا
في الشافى وفي مجموع النوازل رجل اراد ان يضرب الاخر بالسيف واخذ الاخر السيف بيد فخزبه صاحب
السيف سيفه من يده فقطع نصف اصابعه ان كان من المفاصل فعليه القصاص وان لم يكن من المفاصل
فعليه دية الاصابع وآما الظفر رجل قطع ظفر غيره ان ثبت كما كان فلا شئ على القاطع وان لم ينبت او نبت
متميبا ففيه حكومة العدل لكن في المتعيب دون ما المرينيت وليس فيه ارش مقدرو ولا قصاص وآما اليد
في شرح الطحاوي اذا قطع اليد من نصف الذراع خطا ففي الكف والاصابع نصف الدية وفي الذراع حكومة
العدل عند ابي حنيفة رم ومحمد رم ولو قطع اليد من العضد او الرجل من الفخذ يجب نصف الدية وحقوق

الكعب يتبع ودية اليد يجب مؤجلة في سنتين ثلاثاها في سنة الاول والباقي في السنة الثانية واذا كسر رجل
 يد عبد او رجله لا يجب في الحال شئ هكذا في الفتاوى للصغرى وكوضوب يد رجل فشلت ان لم ينقبض ولم
 ينسب طيب دية اليد وفي الشلاء يجب وفي شرح الطحاوي قال في ليل الشلاء حكومة العدل وفي الاصل
 لا يقطع طرف عبد بطرف حر وكذا العبد بالعبد وكذا ابين الرجال والنساء وكذا ابين الصبيحة والشلاء
 وفي العيون قال محمد بن عيسى عشرة في الانسان في كل واحد الدية كاملة الا انف ٢ واللسان ٣ والذكور ٣
 والعقل ٥ والرأس اذا حلق ولم ينبت ٤ والجمجمة ٤ والصلب اذا كسر وانقطع الماء ٨ واذا اسلس بوله ٩ وفي
 اللد اذا طعن فلا يستمسك الطعام وعشرا اخرى يجب في كل اثنين الدية العينان ٢ والاذان ٣ والحيان ٣
 والشفتان ٥ واليدان ٤ والرجلان ٤ والاثنين ٩ والحيان ٢ وفي الشبايين الدية وفي احدى
 نصف الدية وفي الجملتين الدية وفي احدى النصف الدية وفي ثدي الرجل حكومة العدل وفي احدى النصف
 ذلك وحلمة ثدييه حكومة العدل دون ذلك وفي قطع الذكر من اصله ان كان خطأ يجب الدية وان كان
 عمدا اختلف الروايات وعن ابي يوسف رحمه الله يجب القصاص وعن ابي حنيفة رحمه الله لا يجب وكو قطع من
 الحشفة ففي العمدا القصاص وفي الخطاء الدية وان بقي شئ من الحشفة لا يجب القصاص ويجب الحكومة
 وهذا اكله اذا غرك الذكرا ما اذا قطع ذكر مولود لم يترك فيه الحكومة وفي ذكر العنين والرجل الشلاء
 حكومة خذ في التجريد ولو اخذ خصية رجل نشد هان ذهاب الرجل به يجب الدية ولو ضربت امرأة حق
 صار معسقة يجب الدية وفي الخزانة ينتظر حولا ان برئت لا يجب شئ وان لم يبرأ فعليه الدية وفي
 الضلع اذا كسر حكومة العدل وفي الصلب اذا دق لكن يقدم على ان يجماع ففيه حكومة العدل وان لم
 يقدم او صار احدا ففيه دية كاملة وان عاد الى حاله ولم ينقصه لكن فيه اثر الضرب فحكومة فان لم يكن
 فيه اثر الضرب فلا شئ فيه وهي معروفة وفي صلب المرأة اذا كسر وانقطع الماء الدية وفي الترقوة اذا كسر
 حكومة العدل وكذا كسر كل عظم ففيه حكومة العدل بقدر ما يرى المحاكم بعد نظر ذوي عدل من يعالج
 الكسر ولو طعن بطنه بالرمح فصار محال لا يستمسك الطعام ففيه الدية ولو قطع فرج المرأة فصار محال
 لا يستمسك البول ففيه الدية وكو قطع ذكره من الاسفل فسقطت لحية ففيه ديات دية للذكور ودية
 في الاثنين ودية في الجمجمة وكو قطع لسان صبي ان استعمل يجب الحكومة وان تكلم يجب الدية في الخطأ
 والقصاص في العمدا وعن ابي يوسف رحمه الله يجب ان قطع الكل في عين المولود ان ابصر الدية في الخطأ
 والقصاص في العمدا ان لم يبصر الحكومة جنس اخر في القسامة وفي المنتقى عن محمد بن ابي يوسف
 انه يجلس في بيت ليس معهما احد فوجد احدا يما من بوا قال ابو يوسف رحمه الله اضمنه الدية وقال محمد بن
 الاضمنه لعله قتل نفسه وفي الفتاوى الصغرى كلابادى ودر ورك اقتلوا فانه يجعل قتل مكان يجب
 القسامة والدية على اهل ملك المحلة وحمله هذا في شرح الطحاوي اذا وجد الرجل قتيلا لا يغلولان

وجد في غير الملكة المغاونا وفي الملكة لا يغلو في ملك خاص كالدار أو الخان أو في ملك عام كالخلة أو ما إذا وجد
 في غير الملكة منه هدر ولا تسامة فيه أن كان بحال لا يسمع الصوت في مصر من الأمصار وإن كان بحال
 يسمع فعلى قرب القرى الدية أما إذا وجد في الملك الخاص بخوان وجد قتيلا في دار رجل فعلى عاقلة القسامة
 والدية وآن وجد في الملك العام بخوان وجد قتيلا في حلة فغية القسامة والدية يختار الأدياء خمسين
 رجلا منهم فيحلف كل واحد منهم باسمه ما قتلت ولا علمت له قاتلان لم يرق له أهل الحلة خمسين كرسرت
 الإيمان عليهم وكذا لو وجد في نهر عظيم يجري الماء ولا ملك لأحد فيه فدمه هدر وإن كان مربوطا على شط
 النهر وهو ليس بملك لأحد فدمه هدر إذا كان بحال لا يسمع الصوت في مصر من الأمصار ولو كان يسمع
 فعلى قرب القرى ليه وإن كان الشط ملكا كان خاصا فهو كالدار وإن كان عاما فهو كالخلة فإن كان في نهر
 صغير تقوم معروفين يجري به الماء أو كان مربوطا في جانب فعلى عاقلة أرباب النهر الصغير ما يقضى فيه بالشفقة
 فإذا وجد القاتل في الملك فمعرفة وتماها في الخزانة **جلس** **الصلح** ذكره الكرخ في مختصره
 أن العفوعن القاتل فضل رجل قتل عمدا وله وليان فصالح أحدهما القاتل من الدم على خمسين الفاجاز الصلح
 في نصيبه خمس وعشرون الف والآخر نصف الدية خمسة آلاف وعن أبي حنيفة ربح الصلح على أكثر من الدية
 باطل ويجب لكل منهما نصف الدية والرواية المشهورة هي الأول بخلاف قتل الخطاء حتى لا يجوز الصلح منه بأكثر
 من جنس الدية قبل قضاء القاضى بنوع آخر منه ويجوز بغير جنسه فإن كان أكثر من أن يجوز بجنسه إذا كان بعد
 ما قضى لقاضى نوع آخر منه ببيان إذا صلح على مائة بغير أو على نصف دينار أو على عشرة آلاف درهم جاز
 وفائد الصلح تعيين ذلك النوع فإن يرون ذلك الخيار إلى لقاضى فإن صلح على شيء من هذه الأنواع باطل يجوز
 وبأكثر لا يجوز الزيادة وأن صلح على شيء مما لم يفرض فيه الدية جاز إذا دفعه إليه لأنه لو لم يدفعه صادف
 بدلين وهذا إذا لم يكن قضى عليه بالدية فإن قضى عليه بمائة بغير مثلا فصالح القاتل الولي من مائة بغير على
 أكثر من ما يتى بقره هي عندك ودفعها إليه جاز لأن بالقضاء تعيين الواجب وهذا عند جمهور ما عند أبي حنيفة ربح
 فالبقروا الفهم والحلل مما لم يفرض فيه الدية فيجب أن يجوز الصلح بالقليل منها والكثير قبل قضاء بغيرها
 وبعد ذلك وهذا في صلح الأصل قوم اجتمعوا على كلب عقور فرموا بالسهم فأخطأ سهم فاصاب جارية صغيرة
 فماتت وشهد قوم أن هذا سهم فلان ولم يشهدوا أن فلان رامه فصالح الأب صاحب السهم على شيء ثم
 طلب المصالح رد الصلح أن يعلم أن المصلح هو الخارج فإن النسبة ماتت من الجراحة فالصلح جائز أن يعلم
 غير معرفة السهم فالصلح باطل فإن كان يعلم أن صاحب السهم هو الذي رماهما فاستقبلها أيوها فسلطها
 فسقطت وماتت ولا يدعى من النطمة ماتت أو من الرمي فإن كان صالح الأب بثلث سائر الورثة قبل بدل
 لسائر الورثة ولا ميراث للأب وإن صلح بغيره فهو باطل وللأب ولاية استيفاء القصاص كونه الصغير
 في النفس ويصلح فيما دون النفس وهل يصلح في النفس فيه روايتان فأما القاضى فهو كالأب ذكره أكثر المتأخرين

في شروهم واستعد لوبما ذكر محمد في الكتاب ان من لا دابة له اذا قتل عمدا فليس سلطان ان يستوفي القصاص
ويصالح ولا يعفو لكنه القاضي واسه اعلم **الفصل الرابع في الجناية في غير بئر دم ما يوجب الضمان**
في ذلك وما لا يوجب وهو مشتمل على سبعة اجناس اول في الدواب والثاني في النار وما يتولد منها والثالث
في البرود وما يحدث منه والرابع في شراع الجناح والخامس في الاشهاد على الحائظ المائل والسادس في السعاية
والسابع في الرجل يشهه سلاحه على نسان **الجنس الاول** في الدواب وفي شرح الطحاوي ان كانت
الدابة تسير وعليها رجل فغضبها رجل فالقت الراكب ان كان النفس باذنه لا يجب على الناحس شيء وان كان
بغير اذنه فعليه كمال الدية وان ضرب الناحس فأت فيه هدم وان اصاب رجل اخرا بالذنب او الرجل
او كيف ما اصاب ان كان بغير اذن الراكب فالضمان على الناحس وان كان باذنه فالضمان عليه الا في النخعة
بالرجل والذنب فانها جبارا اذا كان الراكب واقفا في غير ملكه فامر رجلا فخنسها فخنست رجلا فالضمان
عليها قال في الايضاح لان الضارب ساين وكل ركب ساين يضمن بان كان بغير اذنه الضمان كله على الناحس
ولا كفارة عليه وفي المتن رجل واقف على ابته في الطريق فامر رجلا بالخنس فسار به عن موضعهم ثم خنست
رجلا كان على الناحس دون الراكب ولو كانت الدابة مربوطة في غير ملكه فان ذهبت من ذلك الموضع
وفتح الرباط وقد نالت الجناية فما عطب به شئ من ذلك فكله هدم وان جالت في رباطها فاصاب شيئا
فقطب فذلك مضمون سواء ضربت بيدها او برجلها او بروثها او ببولها فان ذلك سواء وان كانت الدابة غير
مربوطة فنالت من موضعها بعد ما اوقفتها ثم جنت على رجل كان هدم او من ارسل بهيمة فاصابت
في نورها شيئا ضمن وكذا ولو لم يكن لها قائد ولا ساين ولا زاجر ولو عطف عن ذلك الطريق وكان لها طريق
اخر فاصاب شيئا منه لا يضمن ولو عطف ولم يكن لها طريق غير هاهنا استقبلها حائط عن يمينها لطريق
او عن يسارها طريق فاحد يمينه او يسرة وقد كان الساين كف عن سياقتها وزجرها فان ذلك مضمون على
المرسل ولو سكنت ساعة فخرسارت فهو هدم ولو اتوا غري كلبا حتى عض رجلا لا يضمن كما لو ارسل بائنا
وعند أبي يوسف يضمن سواء كان يقوده او يسوقه او لا يقوده ولا يسوقه كما اذا ارسل البهيمة وعند محمد
ان كان سليقا له او قائدا يضمن وان لم يكن لا دابة اخذ الطحاوي رحمه والفقيه ابو الليث كان يفتي بقول ابو يوسف
وهذا اختيار ابي حازم قال الصدر الشهيد في الجامع الصغير وفي الزيارات اشارة الى ذلك عليه الفتوى
وقال بعضهم ان كان الكلب مطما لا يشترط ان يكون هو سايقا له ويضمن مطلقا وفي غير المعلم يشترط السوف
وفي الجامع الصغير رجل ساق دابة وعليها سرج فوق السرج على رجل فقتله ضمن الساين كما في حمل
الشئ رجل سار على دابته فوقفت لروثها او بول فغضب انسان لروثها او بولها لم يضمن فان اردقها
صاحبها لغير ذلك فزادت او بالت فغضب انسان ببولها او روثها ضمن رجل سار على دابته فاصابت
بيدها او رجلها حصاة او ناقة او اثار غبار افققت عين انسان لم يضمن فان حمل كبير اضمن في ضمن الراكب

كل شئ اصاب الدابة بيدها او براسها او ركبت او خبطت فان نجت برجلها او ذنبها لم يضمن وان
ادقها او اخذ بنخه الرجل والدناب ايضا وكل شئ ضمنه الراكب ضمنه السائق والقايد ولا
يضمنه الراكب لا يضمنه القايد والسائق رجل قاد قطارا فوطى البعير انسانا فقتله فعلى
عاقلة القايد الدية وتكويط رجل بعير كذا لقطار فوطى المبروط انسانا فقتله فالدية على عاقلة القايد يرجع عقلة
القايد على عاقلة الرابطة ان لم يعلم يربط البعير وان علم لا يرجع بشئ قال الشيخ الكرخي رحمه الله في مختصره ان هذا
الجواب في حالة السهم اما اذا ربط واقف ثم قاده صاحب القطار لا يرجع بشئ علم او لم يعلم ولو قاده انسان
اعى فوطى الاعى انسانا فقتله لم يكره ان في الاصل قال لفقير ابو الليث رزيني ان لا يجب على القايد شئ
لان الاعى من اهل وجوب الضمان عليه فلم يكن فعله مضافا اليه وفي المنتقى اذا وقعت دابة في سوق الدواب
لا ضمان على صاحبها لان الوالى اذن للناس في يقاف الدواب في ذلك الموضع وما كان بلذن الامام كان
مباحا مطلقا وعلى هذا السفينة المروطة على الشط وقال محمد بن من واقف الدابة على باب السلطان
يضمن ما اصابته ولو اوقف دابته على باب المسجد الا عظم او المسجد الاخر فهو ضامن لما نجت برجلها الا اذا
جعل امام المسلمين موضعا يوقفون عليه دوابهم فلا يضمن وفي غصب الفتاوى رجل ساق حمارا عليه
وقر حطب وكان رجل واقفا في الطريق او يسير فقال بالسائق بالناسية كوست او برت فلم يسمع الواقعة
حتى اصابه الحطب فخرق ثوبه او سمع لكن لم يتهما له ان ينجى عن الطريق لضيق المذق فمن ان سمع وتهتبا
لكن لم ينتقل لا يضمن وتظهر هذه من اقام حمارا على الطريق وعليه ثياب فجاء راكب وكوست زد وخرق الثياب
ان كان الراكب بصيرا الحمار والتوب يضمن وان لم يصر ينجى ان لا يضمن فعلى هذا اذا كان الثوب على الطريق
والناس يرون عليه وهم لا يصرون لا يضمنون وكذا رجل جلس على الطريق وقع عليه انسان فلم يره فأتى
الجالس لا يضمن ثم في الذي ساق حمار الحطب اذا كان لا ينادى برت وكوست حتى تعلق الحطب ثوب
انسان وخرق يضمن ان مشى الحمار الى صاحب الثوب اما اذا كان صاحب الثوب يمشى الى الحمار وهو
يراه ولم يتباعد عنه لا يضمن وفي لنوازل رجل ادخل بعيرا مقتلما في دار رجل وفي الدار يعبر صاحبها
فوقع عليه المقتل فقتله قال الفقير ابو الليث رحمه الله ان ادخله باذن صاحب الدار لا يضمن وان ادخله بغير
اذنه ينبغي ان يضمن وغير المقتل كالمقتل ولو ادخل بقرا يضرب بالقرن السرح فضرب جمشا وقتله
لا يضمن رجل ادخل غنما او ثورا او حمرا كراما او بستانا او ارضا فانسد بها وصاحبها معها يسوقها
فهو ضامن لما انسد وان لم يكن يسوقها لا يضمن وقيل يضمن وان لم يكن يسوقها على قياس مسألة
المقتل وفي غصب الفتاوى اذا وجد بقرة في زرعها فاحبر صاحبها فخرجها فانسد صاحبها فانسد
الدابة الزرع عند الاخراج ان اخبره ان دابته في الزرع ولم يامر بالاجراء يضمن فان امره حين اخبر
لا يضمن ولو لم يخبر صاحب الدابة ولكن صاحب الارض اخرجها من الزرع فجاءه ذيب فاكلها في غصب المقتل

انه لا يضمن ذئب غصب الفتاوى المختار ما قال اكثر المشايخ ان اخرجها وما فيها ضمن وان اخرجها وما ساقها
لا يضمن وكذا لو اخرج دابة الغير عن نزع الغير رجل دخل دابة في دار رجل فخرجها صاحب الدار فهل تملك
لا يضمن كما في الرعي ولو وضع ثوباني بيته فرمى به صاحب البيت ضمن الراعي اذا وجد في السرح بقرة فطرد هاتين
ما يخرج من سرحه لا يضمن ولو وجد دابة فخرجها فاكلها ذئب او ضاعت ضمن قيمتها ولو وجد في نزع او كرمه
دابة وقد فسدت نزع فحبسها فهل تملك ضمن صاحب الكرم رجل ربط سمارا على سارية فجاء اخر فحماره ووط
حمارة على تلك السارية فعص احد الحمارين الاخر فهلك فان ربطاني موضع لهما ولاية الربط لا يضمن ان
لم يكن لهما ولاية الربط ضمن وان لم يكن ذلك الموضع طريقا ولا ملكا لاحد لا يضمن اذا كان في المكان سمه
وفي الطريق يضمن شاة لانسان مخذت دكان راس فدخل صاحب الشاة الدكان ليخرجها ففكست الشاة قد
الراس يضمن في الفتاوى لنوازل في بار النون وما يتصل بهذا الجناية على الدواب شاة لقصاب
فقتت عينها فغيبا ما نقصها وفي عين بقرة الحزار وعين جزور ربع القيمة وكذا في عين الحمار والبغل والبقرة والقر
ربع القيمة وكذا البقرة ما لا يعمل عليه لصغره كالفضيل والحمش اذا فقتت عين واحدة ففيها ربع قيمته
وفي مجموع النوازل الدجاجة كالغاة ففيها ما نقصها ولو قطع احد قوائم الدابة فانه يضمن جميع قيمته لا كرامة
الامام السرخسي رحمه في غصب الاصل في غصب الفتاوى ان لم يكن مأكول للمحرم هكذا ما اذا كان مأكول
الحمل الحمار اذا كان له قيمة بعد قطع اليد ان شاء سلمه اليه وضمنه القيمة وان شاء امسكه وضمن الجاني
ما نقصه وفي العيون قال ابو حنيفة رحمه اذا استهلك رجل حمارا او بقله بقطع يده او بدبجه ان شاء
صاحبه ضمنه قيمته وسلمه اليه وان شاء حبسه ولا يضمنه شيئا وعليه الفتوى هذا في غير مأكول
الحمر وان كان مما ياكل لحمه اذا ذبحه انسان ليس له ان يسكه ويأخذ النقصان ولكن انشاء اخذ قيمته
ودفعه الى الذبح وان شاء امسكه ولا شئ عليه وفي الحمار اذا ورد بجمعه كمن قتله على قول يحنيفة رحمه لا يشك
وعلى قول محمد رحمه ليس له ان يضمن النقصان بخلاف الذبح لجدد لا يعني في غير مأكول للحمر ضمن مطلقا
والفرس غير مأكول للحمر وتؤثر بجمعه حتى صار اعرج فهو كالقطع ولو غلب عبد او جارية فقطع يده او رجله
ياخذ ارش لقطع لان الادمى يقطع طرفه لا يصير مستمكا والله اعلم الجففس الثاني في النار فلو تولد منها
رجل او قد النار في طريق الجادة فتجاعت الرمح وقبلها الى ارقوم فاحرقها لا يضمن لهذا في الفتاوى في الجوامع
الصغير في كتاب الاجارات رجل استاجر ارضا فاحرق الحاصل فاحترق كدس غيره لا يضمن قال الامام
السرخسي رحمه في ليوم الرعي يضمن ولو حمل رجل النار في ملكه او في غير ملكه فوقع شرارة من نار على ثوب
انسان فاحترق فهو ضامن في النوازل وهكذا في الزيادات في باب الحائض المائل وفرعه فقال لو طابت الرعي
بشر النار والفتنة على ثوب انسان لا يضمن وقيل ان مرموضع له حق المرور لا يضمن مطلقا وان لم يكن
له حق المرور في ذلك في نظر ان هبت به الريح لا يضمن وان وقعت منه شرارة ضمن ولو وقع بجمعة من يد

على الطريق فمن الارض اصاب ثوب انسان فاحترق يضمن في الزيادات في باب الشهيد او هبت به الريح
 فاحترق ثوب رجل لا يضمن الحد اذا اخرج المديدة من الكبد وذلك في حاقوته فوضعها على العلاة
 وضربها بمطرقة فخرج شررها الى طريق العامة فاحترق رجلا او فقاء عينه ذبيته على عاقلة او اسرفت
 ثوب انسان قيمته في ماله ولو لم يضر بها بالطريقة ولكن الريح اخرجت شررها فاقصاب ملاصبا فهو هدر
 المسائل في الفتاوى الجنس الثالث في المشى والوضع وما يتصل بهما وفي المنتقى رجل دخل دار
 رجل بامر فغارت على جرة فكسرها لا يضمن ولو عثر على صبي فقتله يضمن وفي الفتاوى رجل قعد على ثوب
 رجل وهو لا يعلم فقام فخرق ضمن بالذي قد عثر على الثوب ولم يدرك قدرا الضمان وفي العيون قال يضمن نصف
 الشئ وسواء علمه بجلوسه او لم يعلم وعلى هذا رجل وضع رجله على مكعب غيره فادفع به فخرق المكعب فكأن من
 تبغث ثوب انسان فجد به صاحب الثوب رجل مرقى السوق فتعلق ثوبه يقفل حانوت رجل فخرق قال ابو القاسم
 الصفار من ان كان في ملكه لا يضمن وان كان في غير ملكه ضمن وتكون ثوبه فخرق لا يضمن علمه بذلك او لم يعلم
 رجل دخل دار رجل فاذن له بالجلوس على وسادته فجلس عليه فاذا اغتصها فادفع بها فخرق لا يضمن علمه بذلك او لم يعلم
 فذهب الدهن يضمن بالدهن وخرق الوسادة لانه خرق بجلوسه ولو كانت الوسادة تحت ملاءة قد عظمها
 فاذن له بالجلوس عليها الا ضمان على الحارس ولو اذن له بالجلوس على سطح فوقع السطح على ملوك الاكدت ضمن قال
 الفقيه ابو الليث من الوسادة كالملاءة فلا يضمن بخلاف السطح رجل وضع جرة في الطريق او على شطآنه فخرج
 من جرة ماء قليل يقال بالفارسية ثرغانيد فسقط به جرة غيرة اولزق به رجل هل يضمن صاحب الجرة
 سال قاضي الموصل محمد بن الحسن رحمه فقال لا ثم قال يضمن رجل وضع جرة في الطريق
 ووضع الجرة فخرق ثوبا خرجت احداهما وكسرت الاخرى لا ضمان على صاحب الجرة التي قد خرجت لانه زال فعله
 وان انكسرت التي قد خرجت ضمن صاحب الاخرى لان فعله لم يزل وكذا لو وقف دابة في الطريق واخرها ذلك
 فخرق احداهما فاصابت الاخرى لا ضمان على صاحب الدابة وفي المنتقى ضمن كل واحد منهما جرة صاحبه
 سفينة واقفة على شط جاعت سفينة اخرى فاصابت هذه الواقعة ان انكسرت الواقعة فالضمان على
 صاحب الجائئة وان انكسرت الجائئة لا ضمان على صاحب الواقعة وفي النصاب وذكر في نوادر ابن رستم ان
 لم يضمن الواقعة لان الامام اذن لاصحاب السفن ان يوقفوا السفن على الشط وما كان باذن الامام كان مباحا
 مطلقا رجل يمشى ومعه نجاجة دهن فاستقبله رجل فاضطرمها فانكسرت الزجاجة واصاب الدهن ثوب
 المقابل وفسد ثوبه ان مشى صاحب الزجاجة فهو الضامن وان مشى الاخر اليه لا يضمن فان مشيا معا
 وهما يريان ذلك لم يضمن احدهما لصاحبه شيئا فان راى احدهما دون الاخر فالضمان على الراى رجل التقى
 حجرا في فناء داره لاجل التلج وغيره فتعلق به انسان وهلك ان كان باذن الامام لا يضمن وبغير اذنه ضمن
 وفي المنتقى لا يضمن مطلقا وسياتي في كتاب المحيطات وفي الفتاوى الصغرى اذا احدث شيئا في سكة غير نذرة

في فتاوى بعض من مشاهير

ارض شيئاً هو من جملة السكنى كوضع المتاع وديب الدابة لا يضمن ولكل واحد الانتفاع بفناء داره مالم يمس نفي من
 القاء الطين والحطب وديب الدابة وبناء الدكان والتنوير لكن بشرط السلامة وفي الجامع تجل خراج الى الطريق
 الا عظم كنيفاً او ميذاً او شئ دكاناً او جرسناً فلكل واحد من عرض الناس ان يقع ذلك ويهدمه اذ فعل ذلك
 بغير اذن الامام اضرب ذلك بالمسلمين او لم يضرب عن ابي يوسف رحمه الله له حق الخصومة والمنع قبل الوضع
 وليس له حق المنع بعد الوضع وعن محمد بن ليس له حق الخصومة اذا لم يكن فيه ضرر يستتوي في هذا
 الحق المسلم والكافر والمرأة اما ليس للعبد حق نقض الدار المبنية على الطريق وان حفر بالوعة في الطريق الا عظم
 يمنع ولا ينبغي للامام ان ياذن له فان اذن مع هذا الا يضمن ما وقع فيه كما لو حفر في دار رجل باذنه هل يباح
 اخراج الجناح والحجر من الكنيف والميزاب ان كان يضرب المسلمين لا يسعه وان كان لا يضربهم لا يفعل
 وعليه ضمان ما عطب به سواء اضرب بالمسلمين او لم يضرب ولو فعل ذلك باذن الامام لا يضمن فان كان
 يضرب العامة لا يحل لمسلطان ان ياذن وليس لاحد من اهل الدرب الذي هو غير نافذ ان يغير كنيفاً
 ولا ميذاً الا ان ياذن جميع اهل الدرب اضرب ذلك بهما او لم يضرب لانها ملكهم بخلاف الطريق الا عظم حيث
 ينتفع بغير اذن العامة اذا لم يكن فيه ضرر وفي العيون عن محمد بن ان الهلاك في الثلج المرمي اذ ارتق به
 انسان او دابة ان لم يكن السكة نافذة لا ضمان على الرامي وان كانت نافذة ضمن الرامي قال لفيقه ابو الليث
 لا يجيب الضمان مطلقاً نافذة او غير نافذة قال وجواب محمد بن في ديارهم لان الثلج يقل هناك او لا يكون
 وفي القاء الطين والحطب وديب الدابة لا تفاوت بين بلدة وبلدة وتوضع خشبة في سكة غير نافذة او رش
 ماء فعطب به انسان لم يضمن وفي الفتاوى الصغرى انه يضمن مطلقاً في الدابة والادعى في الفتاوى
 في باب النون انما يضمن اذا رش كل الطريق وفي باب السين ان لم يدره يضمن وان رااه لا يضمن قال عليه
 الفتوى ولو امر الاجير او السقاء برش فناء الدكان لا امر فأتولد منه ضمن الامر وبغير امره ضمن الراس
 اما الامر بالوضوء في الطريق فتوضأ في الطريق فالضمان على المتوضئ رجل يمشي على الطريق فوقع على
 امرأة والمرأة على رجل او افسدت ضمن الرجل والمرأة الا له وفي الفتاوى الصغرى رجل مر رجلاً
 بوضع الحجر على الطريق فعطب به الامر ضمن الواضع وكذا الوقال له اشترع جناحاً من ذلك او ابن دكانا
 على بابك وعطب به الامر او غلامه وكذا اذا بنى الامر للماء بامر امره فعطب به الامر ضمن الجنس
 الرابع في مشرع الميزاب وفي شرح الطحاوي اذا اخرج الرجل من داره ميذاً الى الطريق فسقط على
 رجل فقتله ان اصاب الطرف الداخل لم يضمن شيئاً وان اصاب الطرف الخارج ضمن وكذا اوسطه وان
 اصاب الطرفان يضمن النصف والقياس ان لا يضمن شيئاً وان استاجر رجل رجلاً ليبنى له او يحد ثلثه
 شيئاً في الطريق او يخرج جناحاً او كان البناء جناية فما عطب بها احد او مال فذلك له على المستاجر دون الاجير
 استحساناً الا اذا سقط من يده لبن فاصاب انساناً فقتله يجب الدية على عاقلة الذي سقط من يده وعليه

الكفارة وفي الفتاوى الصغرى استأجر رجلا يخرج له جناحاً في فناء داره او حانوته ان اخبره له حق الا شراخ
 في القديم تسقط قتل شاة فيجب الضمان على الاجير سواء كان قبل لفراغ او بعد الفراغ ويرجع الاجير على الامر
 وان علم الاجير ان ليس له حق الا شراخ باخباره او بغير اخباره ان سقط قبل لفراغ من البناء فقتل انسانا
 ضمن الاجير ولا يرجع على امرقيا ساء استحسن او ان سقط بعد الفراغ يرجع استحسن او في غصبه فتاوى
 رجل قال لا خرا حفرل بها في هذا الحائط ففعل فاذ الحائط غير ضمن بالخافو ويرجع على الامر وكذا لو قال لحفر
 في حائطي وكان ساكناً في تلك الدار لانها من علامات الملك وكذا لو استأجره على ذلك ولو قال احفرو لم يقل
 لو لا قال في حائطي ولم يكن ساكناً فيها ولم يستأجره عليه لا يرجع على الامر وعلى هذا لو استأجر اجير ليحفر له
 بئر في فناء داره ان اخبره ان له حق الحفر والضمان على الامر وان لم يخبره تكن لكفارة ذبح الشاة واشراخ
 الجناح وفي الجامع الصغير رجل جعل قنطرة بغير اذن الامام فتعمد رجل المرور عليها فغضب الا ضمان
 على الذي جعل القنطرة وكذا لو وضع خشبة في الطريق فتعمد رجل المرور عليها فغضب الا ضمان على الواضع مسجد
 لعشرة عن رجل منهم فيه قنطرة او بسط حصيرا فغضب به انسان لا يضمن وان جعل ذلك رجل من غير عشرة
 ضمن عند ابي حنيفة ربع خلا فالهما ولو جعل رجل من غير عشرة باذن واحد من عشرة لا يضمن كما نقل
 باذن القاضي ولو جلس رجل من عشرة فتعطل به رجل ومات لم يضمن ان كان الجالس في الصلوة وان
 كان في غير الصلوة يضمن وعندهما لا يضمن مطلقا **الجنس الخامس** في الاشهاد على الحائظ المالك
 وفي شرح الحادوي الحائظ اذا مال لا يغفل ما ان مال الى ملك عام كالطريق ونحوه او الى ملك خاص ان مال
 الى طريق عام فالخصومة الى واحد من الناس مسلحا كان او ذميا بعد ان يكون بالغا وصبيا اذن له وليه
 بالخصومة او بعد اذن له مولا بالخصومة فاذ تقدم الى صاحب الحائظ فقال له ان حايظك مال فادفعه
 كفاه ذلك ولا يشهد للتحرز عن الجحود وفي مجموع التوازل لو قال له ينبغي لك ان تهدمه لا يكون اشهادا
 انما هي مشورة ولو اشهد على حائظ فانهدم الحائظ تنفرت منه دابة فقتل رجلا لا يضمن وكذا لو
 وضع على طريق شيئا فنفرت منه دابة ووقعت على انسان وقتله لا يضمن الواضع **الجنس السادس**
في السعاية وفي نسخة القاضي الامام صدر الاسلام ابي اليسر رحمه الله في كتاب القبط من سعي
 رجلا الى السلطان حتى غرمة لا يحتلوا من وجوه ثلاثة احدها ان كانت السعاية بحق نحو ان كان يئونه ولا يمكنه
 دفع ذلك الا بالرفع الى السلطان او كان فاسقا لا يمتنع عن الفسق بالامر بالمعروف وفي مثل هذا لا يضمن
 الساعي لقائ ان يقول ان فلانا وجد كذا ولقطة فظهر انه كاذب ضمن الا اذا كان السلطان عادلا لا يفرم
 بمثل هذه السعاية بعد وقد يفرم وقد لا يفرم لا يضمن الساعي انما اذا وقع في قلبه ان فلانا يبيع الى امراته
 ادجاريته فرفع الى السلطان فغرمة السلطان ثم ظهر كذبه عند الساعي لا يضمن الساعي وعند محمد يضمن
 قال بالفتوى على قول محمد لغلبة السعاية في زماننا قال رضي الله عنه والقاض الامام علي بن ابي طالب

رومی شیخ خالوارترقی میسلما
 الاندر برچہ امت تحت میکلہ پس اند
 اورادہ کران راضی است لیکن خالوار
 فطرت کرم استند و بر خالوار
 قید ربیک کردہ و حق نہ ایقلند
 انقیرتہ کردہ ارمان خالوار
 فاضل است دینکار یک
 محض علیحدہ
 نیما جو دھو الخوف میں
 خطا است بعضی ساقین تو
 ان دادہ اند

لو اراد ان يبني حماما او اصطبلًا او تتورا يتعدى ضرره وفي كتاب الجحطان للصمد
 الشهيد رحمه الله ان الرجل لو اراد ان يبني فيها تتورا الخبز كما يكون في الدكاكين او سرى
 الجحطان او مدق القصارين لم يجز قال الصدر الشهيد رحمه الله كان والدي يقضى
 بانه اذا كان الضرر بينا يبيع قال الصدر الشهيد رحمه الله والفتوى عليه قال وهذا
 جواب المشايخ رحمه وجواب الرواية لا يمنع في جنس هذه المسائل وصورها في اول
 قسمة الاصل قبيل باب قسمة الدور قال رجل اصابه ساحه في القسمة فلو اراد ان
 يبني فيها ويرفع بناءها فاراد الاخر منعه وقال تسد على الريح والشمس له ان يرفع
 بناءه وله ان يتخذ فيها حماما او تتورا وان كفت عما يؤذى جاره فهو احسن لكن لا يجز
 على ذلك ولو فتح صاحب البناء في علو بناه بابا او كوة لم يكن لصاحب الساحه
 منعه ولصاحب الساحه ان يبني في ملكه ما يستريحه وتكون اخذ رجل بيرا في
 ملكه او كرويا سا او بالوعة فنفي منها حائط جاره وطلب منه جاره طويلا لم يجز
 عليه فان سقط الحائط من ذلك لم يضمن قال والشيخ الامام خير الدين كان
 يفتى بجواب الرواية واصل هذه في مناقب ابى حنيفة رحمه وقد ذكرتها في خزنة
 الواقعات وفي الفتاوى الصغرى في كتاب القسمة ودخانه است هريك بيك سبه
 ويكي داروزن ينسب بابها يروي خاتنه شريك است فاراد الشريك ان يبني
 على هذا السطح حتى يصير ذاسقفين ويمنعه صاحب الطابق لانه يضره
 ان كان في القديم بسقف واحد فله ان يمنعه وان كان بسقفين لا لان القديم
 يتراكم على قدمه وحده القديم ان لا يحفظ اقوانه وراء هذه الوقت كيف كان يجعل
 اقصى الوقت الذي يحفظه الناس حدا القديم وكذا اذا وقع البناء لا حدهما
 والساحه للاخر فاراد ان يبني بناء ويسد به الريح والشمس له ذلك في ظاهر
 الرواية وقد ذكرنا هذا او ما ذكر في حد القديم في غاية الحسن ولو اختلفا فاقام احدهما

في فتاوى كذا...
 ان كان في القديم بسقف واحد فله ان يمنعه وان كان بسقفين لا لان القديم يتراكم على قدمه وحده القديم ان لا يحفظ اقوانه وراء هذه الوقت كيف كان يجعل اقصى الوقت الذي يحفظه الناس حدا القديم وكذا اذا وقع البناء لا حدهما والساحه للاخر فاراد ان يبني بناء ويسد به الريح والشمس له ذلك في ظاهر الرواية وقد ذكرنا هذا او ما ذكر في حد القديم في غاية الحسن ولو اختلفا فاقام احدهما

في فتاوى كذا...
 ان كان في القديم بسقف واحد فله ان يمنعه وان كان بسقفين لا لان القديم يتراكم على قدمه وحده القديم ان لا يحفظ اقوانه وراء هذه الوقت كيف كان يجعل اقصى الوقت الذي يحفظه الناس حدا القديم وكذا اذا وقع البناء لا حدهما والساحه للاخر فاراد ان يبني بناء ويسد به الريح والشمس له ذلك في ظاهر الرواية وقد ذكرنا هذا او ما ذكر في حد القديم في غاية الحسن ولو اختلفا فاقام احدهما

البينة على القدم والاخر على يده محمد بن فضيلة القدم اول وشهادة اهل السكة في هذا غير مقبولة لنوع منه
 في مسائل الماء وفي التجريد في باب الدعوى في الطريق اذا كان له مسيل ماء في قناة فاراد صاحب القناة
 ان يجعله ميزابا وكان ميزابا فاراد ان يجعله قناة ليس له ذلك وهذه اذا كان تفاوت في الضرورة لوراد ان
 يجعل ميزابا اطول من ميزابه اذا عرض ومسيل ماء سطح في ذلك الميزاب ليس له ذلك وكن الوا سراد
 اهل الدار ان يبنوا يسد وامسيله او اراد وان ينقلوا الميزاب عن موضعه او يرفعوه او يسفلوه لو يكن لهم
 ذلك ولو بنى اهل الدار بناء يستلوا ميزابهم على ظهره ليعلم ذلك ولو كان له طريق في دار رجل اراد اهل
 الدار ان يبنوا في ساحة الدار ما يقطع طريقه لو يكن لهم ذلك وينبغي ان يتركوا من ساحة الدار عرض
 باب الدار هذا في التجريد وفي فتاوى النسفي اذا كان لجارين سطح احدهما اعلى ومسيل ماء العليا على الاخرى
 فاراد صاحب السفلى ان يرفع سطحه او يبنى على سطحه له ذلك وليس للجار منعه لكن يطالبه حتى يستل
 صاعه الى طرف الميزاب وان انهدم السفلى وحده المالك ليس للجار ان يكلفه بالعمارة لاجل مسالة الماء
 لكن ينبغي حوصو يمنع صاحبه من الانتفاع بنوع اخر السكة اذا كانت غير نافذة وهي على الطريق الاعظم ليس
 لاحصا به ان يبيعه ولا ان يقسموه فيما بينهم لان الممارسة فيه حقانية ان زعم الناس في لطريق الاعظم لهم
 ان يمدخلوا هذه السكة حتى يمتد الزحام وكن ليس لاحد ان يحفر في باير للصنعة الماء وان اجمعوا على ذلك فليهم
 ولا يمدخلوها ودرهم مالهم ان يمتد في الاحا نين وفي المتقى في السكة التي هي غير نافذة اذا وضع فيها حجرا
 او بطرأة او توضع فخطب به انسان لو يكن عليه شيء وان حفر في باير فوق وقع انسان ضمن بمنزلة دار بين
 اثنين وفي فتاوى مباح محمد بشرط السلامة وفيه ايضا قاق ليس ينافذ اشترى رجل الدار القصوى
 منه في ظهرها طريق نافذ فاراد ان يهدمها ويجعلها طريقا نافذا ليس له ذلك فان اراد ان يجعله مسجدا له
 ذلك ومن شاء ان يمدخله ويصل فيه وليس لهم ان يتخذوه طريقا يردون فيه ولذا لو اخذها خان لم يزل
 الناس يجعل لها بابين له ان ينزلها من شاء وليس لهم ان يتخذوه طريقا يردون فيه اذا كان لرجل دار
 ظهرها في سكة غير نافذة مشقة بينه وبين غيره اراد ان يفتح بابا ليس له ذلك هو المختار وفي النافذ له ذلك
 ولو كان جعلها مسجدا ان كان الجدار الى طريق الاعظم جاز ولا فهو مسجد ضرار لرجل له دار له عليها باب
 اراد ان يفتح بابا اخر اسفل من ذلك الباب والسكة غير نافذة له ذلك ولو اشترى بيتا في سكة اخرى هي
 على ظهر داره اراد ان يفتح بابا في داره فيمن في هذه السكة يفعل ما دام هو ساكنا اما اذا صارت هذه الدار
 لرجل البيت لاخر ليس لصاحب البيت ان يمر في هذه السكة ليجل اشترى بيتا من منزل بجدة حقوقه
 وصاحب المنزل يمنع من الدخول ويأمره بفتح الباب الى السكة ان بين البائع له طريقا ليس له منعه وان لم
 بين اختلاف المشايخ في المختار انه ليس له المنع وما يتصل بمسائل الفصل في كتاب المحظوظ
 رجل اراد ان يهدم داره ولاهل اسكة ضرر لانه يجد بالسكة المختار انه يمنع ذلوه دم مع هؤلاء فان يضرب

بالجيران كان قادراً على البناء يحبر على البناء قيل والاصح انه لا يجبر ولو هدم داره فانهدم دار الجيران في غضب
هذه الكتاب وفي كتاب الفضل في كتاب الدعوى رجل بنى لسقف الاعلى في منزله امرأته فتزاد سره
ان بناها بامرها ليس له الرفع والبناء لها ولكن اكل من بنى في دار غيره بامره يكون له فان بنى بغير امره له الرفع
الا ان يضر بها فحينئذ يمنع وفي النوصايا ان بنى لها يكون لها دار في النصاب يكون حائط بين اثنين سقط كلاهما
بنات وعورة فطلب من جارة ان يبني لا يجبر قال الفقيه رحمه الله لا بد من بناء يكون ستر بينهما لان الزمان الاول
كان زماناً صالحاً اما الآن فسلب الزمان قال القاضي الامام رحمه الله لا يجبر على العمارة غير ان القاضي يامرهما
باتخاذ السترة وفي فوائد الفضل رجل هدم منزل امرأته برضاها ثوبها ببقضه ونفقته ونحشها واشترى
بماله ان بنى لامرأته لم يكن له في البناء حق قال ذكر فقهاء ابواب سمحات رحمه الله ان اشهد وقت البناء انه يبني
ليرجع عليها كان البناء له وان لم يشهد كان البناء لها ولا يرجع عليها بشئ وعلى هذه العمارة في كرمها
وما يتصل بهذا ايضا وفي غضب الفتاوى رجل غرس شجرة الفرساد في الطريق ان كان لا يضر
بالطريق لا بأس به ويطيب للذي غرس فرصادة ودوقه وان كانت الشجرة في المسجد لا بأس باكل ثمره كما يجوز
اخذ درهما ولو غرس على ضفة نهر عام فجاز رجل ليس له شركة في النهر يريد اخذته بقلعه مال ذلك
ان كان يضر بالناس والاولى الرفع الى الحاكم في صلح الفتاوى اذا كان لرجل نخلة في ملكه فخرج سقفها الى
ملك غيره فاراد الاخر قطعها له ذلك وفي بيع التوازل رجل باع من اخر ضيعة وللبايع اشجارا اغصانها
مدلية في هذه الضيعة فلم يشترى ان ياخذ البايع بتفريق ما كان في الضيعة المبيعة من الاغصان
وكذا لو رثوها حائط عليه جنة وشاخصة في دار جارة فاراد صاحب الدار ان يقطع رؤس الجوزع ان
امكن البناء عليها الطول لا يقدر على القطع فان كانت صغيرة يقطع ولو قطعها صاحب الدار هو جال
لا يعمل عليه ان اعلمه برفعها او قطعها لا يضمن وان لم يعلم ضمن في الغصب وقية رجل له دار قد تدهنت
اغصان شجرة لرجل فيه واخذت هواة ارسه فقطع صاحب الدار الاغصان ان امكن لصاحبه ان يفرغ هواة داره
من غير ان يقطع بان يجمع الاغصان ويشدها بجبل ضمن وان كانت غلاظ لا يمكن قطعها من الموضع
الذي يقطعها الحاكم لو رفع اليه لا يضمن وان قطع اكثر مما يقطعها الحاكم ضمن في غضب الفتاوى في باب
اللون والله اعلم **الفصل الثاني في الحائط وعمارتها** وفي التوازل حائط بين اثنين
سقط ولا حد لها بنات وعورة فطالب من جارة ان يبني وابي جارة لا يجبر وان بنى حدا في ملك نفسه
فعل قال الفقيه ابو الليث رحمه الله اقول علمائنا وقال بعضهم لا بد ان يكون ستر بينهما قال الفقيه وبه نأخذ
لان ذلك زمان الصلاح وفي زماننا لا بد من حاجب بينهما وفي بيع الفتاوى رجل اشترى حجرة وسطها
وسطح جارة مستريان فاخذ جارة حتى يتخذ حائط بينهما وبين جارة له ذلك فتواردا ان يمنعه من اعود
حتى يتخذ سترة ان كان اذا صعد يقع بصورة في دار جارة له المنع وان كان لا يقع لكن يقع اذا كانا على السطح

ليس له ذلك ولو كان الدارين الصغيرين لكل واحد منهما وصلى نهدم الدار والى احد هما العمارة وان الرضى
يرفع الامر الى القاضى حتى يعبره على العمارة طاحونة او حمام مشترك انهدم والى الشريك العمارة فيجبر هذا اذا بقى شئ
اما اذا انهدم الكل وصار صحرا لا يجبر فان كان الشريك معسرا يقال له انفق حتى يكون دنيا على الشريك
الحرف اذا كان بين شريكين والى احد هما ان يسقيه يجبر وفى ادب القاضى من الفتاوى لا يجبر ولكن يقال له
اسقه وانفق ثم ارجع فى حصته بنصف ما انفقت وفى دعوى النوازل عن محمد بن فى الحمام بين اثنين
انهدم منه حائط بيت ولحاج الى مرمته والى شريك المرمة لا يجبر لكن يقال للاخر ان شئت ابنه انت ثم
اجرة واذا اجرت فخذ من الاجرة قدر نفقتك ثم تصيران فيه سواء وفى التجريد فى كتاب الدعوى فى البر المشترك
والد ولا ب المشترك يجبر كل واحد منهما على عمارته سفل لرجل وعليه علو بقية وانهدم مال الميرى صاحب السفل
على البناء ويقال لصاحب العلوان شئت فابن السفل والعلو من مال الميرى وامنح صاحب السفل من الارتفاع به
حتى يرد عليها قيمة البناء وذكر الخصاص رحمه الله يرجع بما انفق وفى الحائط بين اثنين لو كان لهما عليه خشب
فبنى احدهما للبانى ان يمنع الاخر من وضع الخشب على الحائط حتى يعطيه نصف قيمة البناء مبنيها وفى لافضية
حائط مشترك بين اثنين اراد احدهما نقض الحائط والى الشريك ان كان بحال يخاف منه السقوط لا يجبر
وان كان بحيث لا يخاف عن ابى بكر محمد بن الفضل رحمه الله يجبر فان هدم ما فابا احدهما ان يبنى والى الاخر ان كان
ابن الحائط عريضا يمكنه ان يبنى حائط فى نصيبه بعد انقصة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن يجبر كذا حكى عن
الامام ابى بكر محمد بن الفضل رحمه الله وعليه الفتوى وتفسير الجبر ان لم يوافق الشريك فهو ينفق فى العمارة
ويرجع على الشريك بنصف ما انفق ان كان ابين الحائط لا يقبل النقص وفى شهادت الفضل لو هدم ما وامنح
احدهما عن البناء يجبر وان انهدم لا يجبر ولكن يمنع من الارتفاع به مالم يستوف بنصف ما انفق فيه ان فعل
ذلك بقضاء القاضى وان كان بغير قضاء بنصف قيمة البناء وان انهدم او اخاف الوقوع نهدم احدهما لا يجبر
الشريك على البناء فان كان الحائط صحيحا نهدم احدهما باذن الشريك لا شك انه يجبر الهادم على البناء
ان اراد الاخر البناء كما لو هدم ما وان هدم بغير اذن الشريك ان لم يكن للتراب قيمة ولا يرد للارض قيمة
ببناء الحائط فانه يضمن قيمة نصيب شريكه من الحائط بالغة ما بلغت وان كان للتراب قيمة يرفع قيمة التراب
من نصيب شريكه الا اذا اختارا ان يترك التراب عليه ويضمنه قيمة نصيبه ولا يرفع منه قدر قيمة نصيبه
من التراب وان كان الارض يزداد قيمة ببناء الحائط بارضه وبنائه ثم يرفع عنه قدر الارض بدون البناء
فيضمن نصيب الشريك ما بقى من بناءه وفى دعوى النوازل ان كان يصيبه قدر ما يبنى فهو متطوع وان
كان لا يصيبه قدر ما يبنى يرجع على شريكه بنصف ما انفق وعن محمد بن سلمه رحمه الله ان كان لها حمولة
وانهدم والى الاخر العمارة فبناها احدهما يمنع الاخر من وضع الحمولة حتى يؤدى نصف ما انفق وان لم يكن له
عليه حمولة لا يجبر على العمارة ولا يرجع بشئ لانه بمنزلة السترة وهذا كله اذا انفق فى العمارة بغير اذنه فان

اتفق بأذن صاحبه أو بأمر الحاكم يرجع عليه بنصف ما اتفق وفي البناء المشترك إذا كان أحدهما غائبا وهل يباذن
القاضي أو هدم بغير إذنه لكن يفي بأذن القاضي فهذا بمنزلة إذن الشريك لو كان حاضرا ويرجع عليه بما
اتفق لو حضروا في صلح النوازل جدار بين اثنين وكان لكل واحد عليه حمل فانهدم واحد هما غائب فبناء الآخر
ان بناه بنقص الحائط الأول فهو متطوع وليس له ان يمنع الآخر من الحمل وان بناه ببلدين أو خشب من قبل نفسه
لم يكن للذي لم يبن ان يحمل عليه حتى يؤدي نصف قيمته وفي فتاوى الفضل في شهادات جدار بين اثنين
اراد احدهما نقضه فقال للآخر اريد ان لي وانا ضامن لك ما ينهدم من بيتك الضمان ليست بشئ
والله اعلم **جنس** اخرج جدار بين اثنين ولا حدهما عليه حمولة اراد احدهما ان يزيد عليه حمولا ليس له
ذلك بغير اذن صاحبه جدار بين اثنين اراد احدهما ان يبنى عليه بالفارسية جامه خانه يمنع ولو كان له كوة
مربعة على هذا الحائط المشترك فادان يجعلها مشتمة يمنع لان هذا انقل ولو اراد احدهما ان يضع عليه سلما
يمنع الا اذا كان في القديم كذلك جدار بين اثنين لهما عليه حمولة غير ان حمولة احدهما انقل فالعمارة بينهما نصفان
ولو كان لا حدهما حمولة وليس للآخر عليه حمولة والجدار مشترك بينهما قال لفقيه ابو الليث رحمه للآخر ان يضع
عليه مثل حمولة صاحبه ان كان الحائط يحتمل ذلك الا ترى ان اصحابنا يرون في كتاب الصلح لو كان جنح احدهما
اكثر للآخر ان يزيد في جنده ان كان يعمل ولم يرد كروا انه قديم او حديث ولو كان لا حدهما عليه جنود وليس
للآخر عليه جنود وادان يضع والجدار لا يحتمل جنود اثنين وهما مقرران بان الحائط مشترك بينهما يقال لصاحب
الجنود ان شئت فارفع ذلك عن الحائط لتستوى بصاحبك وان شئت فحط عنه بقدر ما يمكن لشريكك
من الحمل جدار بين اثنين لا حدهما عليه عشرة جذوع وللآخر جذوع واحد فلصاحب الجنود موضع جذوعه والحائط
للآخر وسيات في الفصل الذي يلي هذا الفصل بتمامه جدار بين اثنين وهي فادان احدهما ان يصلح وباني الآخر
ينبغي ان يقول له ارفع حمولتك بعهدا كان ارفعة في وقت كذا او يشهد على ذلك فان فعل فيها وان لم يفعل
فله ان يرفع الجدار فان سقطت حمولاته لا يضمن وفي صلح النوازل لو كان حمولة احدهما في وسط الجدار وحمولة
الآخر في اعلاه فزيد صاحب الاسطوان يرفع حمولته ويضعها في اعلا الجدار ان كان الجدار من الاسفل الى الاعلى
بينهما ولا يزيد على صاحب الاعلى حمولة فله ان يفعل وان كان حمولة لا يفعل وذكر بعد هذا مطلقا انه
ليس له ان يرفعه لانه اضرب الحائط ما لو اراد ان يسفل الجنود من اعلى الحائط الى اسفله لا باس به ولو اراد
ان يحوله من الايمن الى اليسار ومن اليسار الى الايمن ليس له ذلك وفي شهادات فتاوى الفضل جدار
بين رجلين نقضا فادان احدهما ان يبنى اطول مما كان لشريكه ان يمنعه من ذلك حائط بين اثنين ونصيب
احدهما ارفع فهد ما اتفقا ان يصلح فلما بلغ البناء الى موضع سقطت هذه الى ان يبنى لا يجبر الزيادة قد
زرع او زرعين لا يعتبر وان كانت اكثر تعتبر لانه يمكن ان يتخذ بينا حائط بين اثنين لا حدهما عليه حمولة مال
الى احدهما تقدم الذي ليس له حمولة برفعه واشهد عليه فلم يرفع حتى نهدهم اقربان الحائط بينهما وانه

ماثل محفوف فانه يقدم اليه وانه يرفع معه فافسد على شريكه فهو ضامن نصف القيمة وما انفق الشريك
 في الحائط بغير اذن صاحبه ليس له مطالبة صاحبه الا ان يشاء ان يحمل عليه وقد ذكرنا المسائل في فتح النوازل
الفصل الثالث في الحائط يتنازع اثنان وفي الاقضية في حائط اربعة رجالان فخلق الباب
 الى احد هما يقضى بالحائط والباب بينهما نصفين عند بجنيفة روم وعندهما الحائط بينهما والباب للذي على الفتح اليه
 واجمعوا انه اذا كان للباب غلقان في كل جانب واحد فهو بينهما نصفان رجلاان اربعة حائط او ليس للحائط
 بمتمصل ببناء احد هما وليس لاحد هما عليه جندوع او غيرهما يقضى بينهما نصفين فان كان لاحد هما عليه
 هرادي او باري فكذا للذي ولو كان لاحد هما عليه جندوع وليس للآخر ذلك فانه نصاحب المجدوع وان كان
 لاحد هما عليه جندوع واحد ولا شيء للآخر اوله عليه هرادي لمزيد كوفي للكتاب قال بعضهم لا يرجع جندوع ولما
 وقد روى عن محمد بن ابي يعقوب انه يقضى له ولو كان لاحد هما عليه خشبة واحدة وللآخر عشرة حشبات وذكر في كتاب
 الاقرار انه يقضى لصاحب العشرة وللآخر موضع جندوع هكذا في كتاب لدرعوي وفي كتاب الصلح الحائط
 لصاحب المجدوع ولا ينزع جندوع الاخر هو الصحيح وعن ابي يوسف رمان الحائط بينهما على احد عشر سم ولو كان
 لاحد هما عليه جندعان وللآخر عشرة اختلف المشايخ روم فيه قال بعضهم جندعان بمنزلة جندوع واحد وقال
 بعضهم بمنزلة الثلاثة ولو كان لاحد هما ثلاثة وللآخر عشرة فهو بينهما وكذا لو كان لاحد هما عليه خمسة
 وللآخر عشرة فهو بينهما نصفين وفي كتاب الصلح بينهما اثلاثا وان كان الحائط متصلا ببناء احد هما يقضى لصاحب
 الاتصال والاتصال نوعان تربيع وملازمة فالتصالح لتربيع ان يكون انصاف لبن كل واحد من الحائطين
 داخل في انصاف لبن الاخر ان كان الحائط من مدها واجزولان كان من الخشب ان يكون ساجية احد هما
 مركبة في الاخر وان كان كلا الاتصالين اتصال تربيع او اتصال محاورة يقضى بينهما وان كان لاحد هما تربيع وللآخر
 ملازمة يقضى لصاحب التربيع وان كان لاحد هما اتصال التربيع وللآخر عليه جندوع نصاحب الاتصال والى
 وصاحب المجدوع اولى من اتصال الملازمة ثم في اتصال لتربيع هل يكفي من جانب واحد فعلى رواية المحامد
 يكفي وهكذا اظهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الاربع ولو اقام البيعة قضى لهما ولو اقام
 احد هما البيعة قضى له وفي النصف الذي في يديه قضاء الترك حتى لو اقام الاخر البيعة قضى به له ولو كان
 لاحد هما عليه حص وللآخر جندوع استويا وكذا اذا كان محققا من ناحية احد هما وان اقام الثالثة
 البيعة ان احد الرجلين اقر له بالحائط يقضى به حصته له وان كان لاحد هما عليه جندوع اكثر من جندوع
 الاخر ولمصاحب القليل ان يزيد في جندوعه مثل ما للآخر اختلفا في خص والقصم الى احد هما اولى بالحائط
 انصاف اللب والطاقات الى احد هما قال ابو حنيفة روم يقضى بينهما وعندهما يقضى لبن للقط وانصاف
 اللب ان كان لاحد هما عليه اذ من لبن او اجر فالحائط لصاحب النزاع وتصادق ان الحائط لاحد هما
 بعينه والخشب للآخر ولصاحب الحائط ان يامره برفع الخشب وذكر الخصاف رحمه الله انه ليس له

خمر المسلم لا يضمن وفي لا جناس لغصب عبارة عن ايقاع الفعل فيما يمكن نقله بغير اذن صاحبه على وجه
 يتعلق به الضمان اما من غير فعل في المحل لا يصير غاصبا حتى لو منع رجلا من دخول دابة او لم يمكنه
 من اخذ ماله لا يكون غاصبا بذلك وكذا لو منع المالك عن المواشي حتى ضاعت المواشي لا يضمن ولو نقلها
 عن الموضع يصير غاصبا وفي شرح المحاوي المصنوع لا يخلو اما ان يكون غير منقول كالدار والحائز
 والطحونة وغيرها او يكون منقولاً والمنقول على ضربين اما ان يكون مثليا كالكيل والوزن الذي ليس
 في تبعضه ضرر يعني غير مصنوع منه والعددي المتقارب كالبيض والجوز والفلس وما اشبه ذلك
 من العددي الذي لا يتفاوت او يكون غير مثلي كالحبوات والذريات والعدديات المتفاوتة فانها
 باقية سماوية او جارية سبل فنهب بالبناء والا شجارا وغلب السبل على الارض فبقيت تحت الماء فانه
 لا ضمان عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله الاخر واجمعوا انه لو تلف من سكناه يضمن وكذا لو قطع
 الاشجار ضمن ما قطع بالاجماع ولو هدمه رجل اخر او قطع اشجاره فللمالك ان يضمن الهادم والقاطع دون
 الغاصب عند ابي حنيفة رحمه وابي يوسف رحمه ولو زرع الغاصب في الارض المصنوعة فالخارج له ويضمن
 نقصان الارض ذكر في الجامع الصغير قد رما بذروا ما انفق ويتصدق بالفضل اما اذا كان المصنوع
 منقولاً فهلاك في يد الغاصب او استهلكه فان كان المصنوع مثليا فعليه مثله وان كان غير مثلي فعليه
 قيمته يوم الغصب وفي الجامع الصغير ان كان مثليا فانقطع المثل عن ايدي الناس يضمن يوما يوم المصنوع
 عند ابي حنيفة رحمه وعند ابي يوسف رحمه يوم الغصب وعند محمد رحمه يوم الانقطاع ولو استهلكه غير الغاصب
 في يد الغاصب فالمصنوع منه بالخيار ان شاء ضمن الغاصب ويرجع الغاصب بما ضمن على المستهلك
 وان شاء ضمن المستهلك ولا يرجع هو على الغاصب وكذا لو غصب من الغاصب غاصب اخر وهلك
 في يد الثاني او استهلكه فان المصنوع منه بالخيار وقرار الضمان على الثاني ولو اودعه عند رجل
 وهلك عند ذلك فان المصنوع منه بالخيار ان شاء ضمن الغاصب ولا يرجع هو على المودع وان شاء ضمن
 المودع ويرجع المودع على الغاصب بما ضمن ولو استهلك المودع الواجب على قلب هذا وقرار الضمان على
 المودع وكذا الواجبة الغاصب او رهنه فهلك كان للمصنوع منه ان يضمن ايها شاء فان ضمن الغاصب
 لا يرجع الغاصب على المستاجر ولا على المرتهن ولكن سقط دينه بهلاك الرهن في يد المرتهن فان ضمن
 المرتهن او المستاجر يرجع على الغاصب بما ضمن الا اذا استهلكه فلا يرجع به على اخر والله اعلم ولو اعارة
 الغاصب فهلك عند ذلك كان المصنوع منه بالخيار وانما ضمن لا يرجع على صاحبه ولو استهلك المستعير
 فقرار الضمان عليه ولو باعه الغاصب فهو بالخيار يضمن ايها شاء وان ضمن الغاصب جازيعة الثمن
 له وان ضمن المشتري يرجع على البائع بالثمن وبطل البيع ولا يرجع باضمن عليه قال صاحبنا وويله اذ باع
 الغاصب وسلم امانا دون التسليم فلا يجب الضمان وتكون نقص المصنوع في يد الغاصب ضمن الغاصب

النقصان الا ان يكون ذلك من النقصان بجنايه غير الغاصب والمقصوب منه بالخيار في النقصان ان شاء ضمن
 الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني وان شاء ضمن الجاني ولا يرجع الجاني على احد ولو ازداد
 المقصوب في يد الغاصب فلصاحبه ان يسترد مع الزيادة ولو اذادت قيمته في سعر او بدين او انتقصت
 ثم هلك عند ذلك ضمن قيمته وقت الغصب في قولهم جميعا ورده على صاحبه ان كان النقصان في البدن
 ضمن قيمة النقصان ولو كان النقصان في السعر لا يضمن ولو استهلكه بعد النقصان ضمن قيمته وقت الغصب قل
 استهلكه بعد الزيادة نحو ان يبيعه ويسلمه الى المشتري فهلك في يد المشتري فالمقصوب منه بالخيار ان
 شاء ضمن الغاصب قيمته وقت الغصب وجاز البيع والتمن للغاصب وان شاء ضمن المشتري قيمته وقت
 القبض وبطل البيع وله ان يرجع على الغاصب بالتمن وليس له ان يضمن الغاصب وقت التسليم في قول
 اب حنيفة روى في خزانه الاكمل اذا غصب كرماد اسه يقضى عليه بقيمة المجل وعليه البر ولو احرق كدس
 انسان يضمن قيمة المجل وينظر ان كان البراقل قيمة منه في السنبل اذا كان خارجا فعليه القيمة وان كان
 الخارج اكثر فعليه مثله وعليه في المجل لقيمة وفي نظم الزندوسى يضمن المسلم للمسلم في ستة اشياء
 منها اذا غصب شيئا فنقص في يده وقد قرو منها الزيت والسمن اذا وقعت فيه اذارة ثم اراقها مسلم على
 مسلم يضمن له قيمتها ومنها الكلب المعلم والبانى المعلم والفهلا المعلم اذا اتلفه متلف يضمن عندنا و
 منها السارقين اذا احرقه او القاء في روضه يجب القيمة لانه ليس بمثل ولا نه لا يكال ولا يوزن عندنا وفي الفتاوى
 رجل غصب من رجل مالا ثم غصب ذلك المال غريم المقصوب منه فاختار ان المالك بالخيار بين
 تضمين ايهما شاء ان ضمن الغاصب لم يبرأ وان ضمن الثاني برئ الاول وفي الجامع في باب غصب
 الصبي قيل للبوع عن محمد بن سماعة ان تضمين احدهما انما يوجب البراءة للآخر اذا رضى تضمينه بذلك
 او قضى لقاضى عليه اما بدون الرضاء والقضاء لا يضمن الغاصب وهل للغاصب الاول ان يضمن الثاني قبل
 ان يضمه المالك ذكر في بوع الجامع الكبير في باب الغصب وضمان القيمة اذا غصب الرجل من اخو جارية
 فغصبها منه اخو فابتعد دفع الغاصب الاول للثاني الى القاضى وتصادقوا على الامر على وجهه كان للغاصب
 الاول ان يضمن الغاصب الثاني قيمة الجارية الا يرى ان له ان يسترد هافا اذا دفع الثاني الضمان الى الاول
 برئ كما لو رده عينها نوع اخر وفي الاصل المشتري من الغاصب اذا اعتقه ثم اجاز المالك البيع نقد العتق
 عندنا يحنيفة روى ابى يوسف روى وعند محمد يحنى ولا ينفذ ولو ان المشتري من الغاصب اذا باعه ثم اجاز
 المالك البيع الاول لم ينفذ البيع الثاني بالاجماع اما ينفذ البيع الاول ولو باع الغاصب من رجل ثم اشتراه
 ثم اجاز المالك البيع الاول لا ينفذ البيع الثاني بالاجماع ولا يشكل وكذا البيع الاول ههنا لانه انفسح البيع
 الاول بالوصول الى الغاصب لما عرفت ان في البيع الفاسد اذا وصل لم يبيع الى البائع باى وجه وصل يتفسخ
 البيع والفضولى يملك فسخ البيع الموقوف وكولهم يجوز المالك لكن ضمن الغاصب جاز البيع ولا ينفذ التثنية

على سعر مكان الغصب وان شاء انتظر حتى يأخذها في المكان الذي غصب فيه هذا في شرح الطحاوي لو وجد
في البلد الذي غصبه وقد انتقص السعر لم يكن له خيار ولو كان العين المغصوبة هائلة وهي من ذوات الاصل
ان كان السعر في المكان الذي التقيا مثل القيمة في المكان الذي غصب او اكثر فربى برد المثل وان كان السعر في
هنا المكان اقل فالمغصوب منه بالخيار ان شاء اخذ قيمة العين حيث غصب وقت الغصب وان شاء ان
ينتظر ولو كانت القيمة في مكان الخصومة اكثر فالغاصب بالخيار ان شاء اعطى مثله حيث خاصم وان شاء
اعطى قيمته حيث غصب الا ان يرضى للمغصوب منه بالتأخير وان كانت القيمة في المكانين سواء للمغصوب منه
ان يطالبه بالمثل **جنس اخر** في غصب العقار وما يتعلق به وفيه مسائل الخطر والاباحة وفي الفتاوى حل
قلع نالة من ارض رجل وعمرها في تلك الارض في ناحية فكبرت بالشجرة للذي غرسها وعليه قيمة النالة يوم
قلعها فان كان قلع الشجرة يضرب الارض يعطيه صاحبها قيمتها وان لم يضربها لم يضره بالقلع رجل قلع اشجار انسان
في كرمه يضمن القيمة ومعرفة ذلك ان يقوم الكرم مع الاشجار المقطوعة ومع الاشجار التي هي غير مقطوعة
فيضمن فضل ما بينهما وان شاء امسك الاشجار ويضمنه قيمة التقصان قائما فان كانت قيمتها مقطوعة وغير مقطوعة
سواء لا شيء عليه رجل اذ سقى رضى فمنعه انسان حتى فسد زرع لم يضمن فهو مغصوب اذ انسا الترضي
او الغروب منه ان حوّل النهر عن موضعه يكره وان لم يحوّل لا يكره رجل غصب طاحونة ولجى به ماء هافي
ارض غيره من غير طيب صاحب الارض لا يحمل للمسلمين الانتفاع بطحونة الطاحونة اذا علموا بذلك لا شرا
ولا اجارة ولا طحنا باجروا عارية ولو غصب دكانا وعمل فيه ويرج يطيب له الرج حصل بالتجارة رجل اذ ان يتر
في ارض لغيره ان كان له طريق اخر ليس له ان يتر وان لم يكن له طريق اخر له ان يتر وان يتر ما لم يمنعه من ذلك لانه
راض دلالة واذا منع ليس له ان يتر لان الدلالة بمقابلة الصريح فهو هذا في حق الواحد اما في حق الجماعة
فليس لهم ان يتر وبغير رضا لعدم الرضا دلالة واما البرور في الطريق المحدث ان كان صاحبه هو الذي جعل
ملكه طريقا جاز له البرور وان لم يعلم ايضا انه غصب كذلك الجواب كذا نقل عن مشايخ نوح بناء على ان البرور
في ارض لغيره اذا لم يكن فيه ضرر هل يباح اخذت المشايخ ربه فيه الاكل من ارض الجور وهي التي تسمى بالدارسية
زمين ميلان وهي يطيب للذكورة وفي الكرم ولا شجار ان كان يعرف اربابها لا يطيب للذكورة ولا لغيرهم وان يعرف
طاب وهذا في نصب الاكرة اما في نصب بيس المال ينبغي للسلطان ان يتصدق فان لم يفعل لا ياتم التسمية
الى الحرام اقرب كذا قال ابو يوسف رحمه الله انه الى الحرام اقرب والمكروه تكلموا فيه فاختار ما قال ابو حنيفة رحمه الله
وابو يوسف رحمه الله الى الحرام اقرب وعن محمد بن كل مكروه حرام ما لم يقم الدليل بخلافه وفي الفتاوى للمقاضي
الامام رحمه الله في الطريق المحدث قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان صاحب الارض احدث الطريق في
ملكه يباح له البرور في الطريق المحدث وان لم يعلم يجوز فيه البرور حتى يعلم انه غصب وعند بعض المشايخ رحمه
قال لم يكن في بعض الكتب عند ابي حنيفة رحمه الله ان الرجل اذا مر في ارض انسان ولها حائط او حائل لا يحمل فيها البرور

ولا النزول وان لم يكن فيها حائط ولا حائل لا بأس بالمرور فيها وعن ابي القسم رحمه رجل خفي عليه الطريق
فأراد ان يمشى في الارض المزروعة قال يمشى فيها ولا يطأ الزرع ولا يفسد نوع منه رجل هدم بيته
فالتقى ثلثا كثير الزين الجدار الذي بينه وبين جداره ووضع فوقه لبنا كبيرا حتى مال الحائط وانهدم
بنقضه ان كان للدين مشترجا على الحائط متصلا بحيث دخل الوهن على الحائط من ثقله فهو ضامن
سرجل هدم دارة فانهدم بذلك منزل جاره لا يضمن رجل بنى حائطا في كروم رجل بغير امره صاحب
الكروم ان لم يكن للتراب قيمة فالحائط لصاحب الكروم وان كان للتراب قيمة فالحائط للمبان وعليه قيمة
التراب لانه صار غاصبا للتراب فصا وضامنا بخلاف الاول فانه لم يصرف هذا غاصبا فان غصب ارضا
وبنى حائطا فجاء صاحبها واخذ الارض فأراد الغاصب النقض ان بنى الحائط من تراب هذه الارض ليس له
النقض ويكون لصاحب الارض وان بنى الحائط من تراب غير هذه الارض فله النقض حتى وقع في محلة فهدم
انسان دار غير بغير اذن صاحبها وبغير اذن السلطان حتى انقطع من داره ضمن رجل حفرت فجاء اخر
ودفن في القبر لا ينبش القبر ويجب قيمة حفرة وهذا اذا كان في ارض مباحة أما اذا كان في المملعة ينبش
المسائل في الفتاوى وفي المنتقى رجل غصب دارا واستاجر من الغاصب منه والدار ليس بمغصوب
حيث استأجرها فلذا سكنها او قدر على ذلك برئ الغاصب عن ضمانها ولو غصب امة فزوجه المغصوب
منه من الغاصب برئ من ضمانها غصب المشاع هل يتحقق ذكر ركن الدين ابو الفضل لكرمانى في اشارات
الجامع انه لا يتحقق وفي الاقضية قال يتحقق وعليه الفتوى جنس اخر في الدواب وفي الفتاوى هل
بعض رجلا الى ماشيته فاحد المبعوث دابة الأمروكية فهل تلك الدابة في الطريق ان كان بين الأمر والمبعوث
ابن ساط لا يضمن لانه ما دون دلالة وان لم يكن يضمن لانه غير ما دون رجل ركب دابة الغير غير الأمر
فصلت الدابة باختلاف الروايات والصحيح انه لا يضمن عندنا بغير حجة حتى يتوصلها عن موضعها كذا ذكر
في شرح النفا في وفي نسخة الامام السرخسي رحمه في كتاب النقطة قال عند زفر ركب دابة عليه وعند
ابي يوسف رحمه يضمن ونظائر المسئلة في اختلاف زفر وابي يوسف رحمه قال اذا كانت دابة ركبها ثم نزل
عنها وتركها في مكانها عند زفر لا يضمن وعند ابي يوسف رحمه يضمن رجل حمل دابة غيره بغير امره فتورق
ظهر الحمار ففزع صاحب الحمار فله الورم فانتقص من ذلك قيمة الحمار ان اندمل من غير نقصان لا ضمان
عليه وان انتقص لا يخلو انتقص من الورم ضمن النقصان وان انتقص من الشق لا يضمن كذا لو مات
الحمار أو اختلفا فقال الغاصب مات بالشق وقال صاحب الحمار مات من الورم فالقول قول الغاصب
مع يمينه الكل في الفتاوى المزاع اذا امتحمت حماره الى رب الارض علمي يمين له فضع صاحب الارض يده
بالحمار واستعمل الابن في حاجته فضع الحمار ان كان الابن بالغ لا يضمن وان كان صغيرا ضمن وهذا يوافق
ما تقدم عرج الحمار المغصوبة في يد الغاصب ان كان يمشى مع العرج ضمن النقصان وان كان لا يمشى

فهو بمنزلة انقطع وقد مر في كتاب الجنایات وفي الفتاوى رجل دفع الى اخر حمله ليعملها الى بلد اخرى فذهب
الرجل بالحمال حتى اتى نهر اعطيا في النهر جمد كثير يجري فيه الماء كما يكون في الشتاء فركب الحمال حملا والحمال
الاخر دخل على اثره فابقى حمل من الحمال في الماء من جريان الجمد فسقط في الماء ان كان الناس
يسلكون في مثل هذا ولا ينكرون على احد الا ضمان عليه رجل غصب من رجل سفينة ليس له ان يستردها
من الغاصب ولكن لما جرها من ذلك الموضع الى الساحل وفي فوائد شمس الاسلام اصطبل مشترك
بين اثنين وكل واحد منهما فيه بقرة قد خل احداهما الاصطبل وشد بقرة الاخر بالحبل حتى لا يضرب بقرة
فغرت البقرة فخنق بالحبل ومات الا ضمان عليه اذ لم ينقله من مكان الى مكان فمات رجل جاء الى حماره مشدود
في سكة فحمله هو غامب الحمار لا يضمن وعن محمد رحمه الله ان يضمن في نسخة الامام المسرخسي رحمه الله
الفتاوى رجل جاء الى سفينة مسدودة فحمله في اليوم الرابع الشديد فغرت السفينة ان مكث بعد الحبل
وان قل لا يضمن وان لم يركب وغرق على الفور يضمن رجل جاء الى قطار بل فحل بعضها ليس عليه شيء ولا
لم يفسدها بالرجل فقتل ثوبا او اسد الرجل لا يضمن وان قتل فردا يضمن كالكلب رجل غصب ثوبا بالكلوة
فردّها بغير امان هذا بمنزلة غصب العين فينظر الى قيمتها في الموضع الذي غصبها وفي موضع الرد الى اخره
قد ذكرنا في المقدمة جلوس اخر في العبيد والاماء وفي التجريد اذا غصب جارية فابقيت في يده الغاصب
او سرقة او زنت ولم يكن فعلت قبل ذلك فقتل الغاصب ما انتقص بسبب الاباق والسرقة والزنا وكنها
ما حدث من النقصان من عور او شلل فانه يضمن النقصان ولو جعلت في يده الغاصب من الزنا اخذها
المالك ونقصان ذلك فان نال العيب في يده لم يولى ردّها ما اخذ بسبب النقصان على الغاصب واما ان جعلت
من الزنا قال ابو يوسف رحمه الله ينظر الى ما قصتها الحبل وارثن عيب الزنا يضمن الا كثر فيدخل الاقل فيه
هكذا استحسن وعن محمد رحمه الله يضمن الامرين وهو القياس فلوردها الغاصب حاملا فماتت من الولادة
وبقي ولدها يضمن الغاصب جميع قيمتها وعندنا لا يضمن الا نقصان الحبل ولو ماتت في يده الغاصب
من الولادة وبقي ولدها في يده الغاصب فان الغاصب يضمن قيمتها يوم الغصب فلم يغير شيء من الام
بالولد ولو ردها حاملا على المالك فماتت فماتت بالجلد يضمن النقصان بالاجماع ولو اشترى جارية
حاملا وهو لم يعلم فماتت في يده بالولادة يضمن النقصان ولو سمعها الجارية في يده الغاصب ثم ردها على
المولى فماتت في يده من تلك الحصى لم يضمن الغاصب الا ما نقصها الحصى في قولهم جريعا ولو غصب جارية
محرمة او حبل وبها مرض فماتت من ذلك في يده الغاصب يضمن قيمتها وبها ذلك العيب ولو غصب
جارية شابا فصارت عجوزا اخذها المالك وضمن الغاصب ما نقصت من قيمتها وكذا الغلام اذا هرم
ولو غصب جارية ناهدا فاكسرت ثديا عنده فهنا عيب ويضمن النقصان والشيوخ عيب ولو غصب
ثوبا فصارت شيئا ضمن النقصان ولو غصب عبدا اقرارا او جانا ففسد القراءة او الخبر او عملا من الاعمال

ضمن النقصان يقوم علما ويقوم وهو لا يحسن فيضمن النقصان ولو نصب عبداً صغيراً فالتقى عندنا لا يضمن
النقصان في الفتاوى الصغرى وفي المتن رجل غصب عبداً فوجد ما المصوب منه فآخذة وفي يد مال
فقال الغاصب هو مالي وقال المصوب منه هو مالي ان كان العبد في منزل الغاصب فوجد المال في يده
فهو للغاصب وان لم يكن في منزل الغاصب فالمال للمصوب منه نوع منه وفي الفتاوى جارية أتت
الى غناس بغير إذن مولاهما فطلبت المبيع فذهبت ولا يدري اين ذهبت وقال الغناس رددتها عليها
فالقول قول الغناس ولا يضمن وتاويله اذ العرا أخذها الغناس ومضى الرمان يامرهابا الذهابا الى منزلها
فكان الغناس معكلا الغصب اما اذا اخذ الغناس لجارية من الطريق او ذهب بها من منزل مولاهما
بغير إذن مولاهما لا يصدق رجل اودع عبداً عند رجل فبعته في حاجته صار غاصباً وفي المتن رجل
استهلك جارية مغنية فعليه قيمتها غير مغنية وكذا لو استهلك اناة فضة وعليها تماثيل فعليه قيمته
منقوشة ان لم يكن للتماثيل رءوس ولو قتل فاختة او حمامة تقرق فعليه قيمتها مقرقة ولو كان حمامة بجو
من واسط لا يضمن قيمتها على تلك الصفة وكذلك في الحمامة الطيارة يضمن قيمتها غير طيارة وفي الجارية
اذا كانت حسنة الصوت لكنها لا تقى فهي على حسن الصوت وفي نوادر شمس الاسلام رجل دفع غلامه
الى خرمقيا بالسلسلة وقال له اذهب به الى بيتك مع السلسلة فذهب به بدون السلسلة فابى العبد
لا يضمن كما اذا غصب عبداً فقتل العبد نفسه يضمن جنس الخرق في الطيور وفي الفتاوى رجل غصب
بيضتين فحضر احداهما فحضر جاحه له وحضر جاحه اخرى له على البيضة الاخرى فخرجت من كل
بيضة فرخة فالفرختان له وعليه البيضتان ولو كان مكان الغصب وديرة فالتى حصنت الدجاجة
لصاحب البيضة وفي الاصل في كتاب النيطر رجل فتح باب قفص لرجل حتى طار الطير او فتح بابا صطبل حتى
خرج الحمار او حل قيد عبد حتى راق العبد او فتح الزق والسمن جامد فذاب وخرج لم يضمن في هذا كله
عندهما وعند محمد يضمن وقال الامام السرخسي رحم في نسخته في حل العبد المقيد هكذا اذا كان مجنوناً
فان كان عاقلاً لم يضمن بالاجماع ومسئلة السعاية على هذا الخلاف وقد مر في المجنانيات وانما اجمعوا
انه لو شق الزق فسالك لدهن والدهن سائل او قطع الحمل حتى تلف القنديل ضمن وفي الفتاوى
رجل فتح فمربه رجل فآخذة ثم تركه ان كان المالك حاضر لا يضمن وان كان غائبا يضمن وكذا لو تعلق رجل
بالخر فسقط منه شيء بفعله ان وقع بمضرة المالك لا يضمن جنس الخرق في الثياب وفي الاصل رجل
غصب ثوباً فخرقه ان كان الخرق يسيراً اخذ المالك وضمنه نقصانه وان كان فاحشاً يصير بالخياطة
منفعابه انتفاع الثوب فله الخيار ان شاء اخذة وضمنه النقصان وان شاء تركه عليه بالقيمة وان كان
بحال لا ينتفع به انتفاع الثوب ولا يصح بالخياطة يضمن قيمته بالخيار وفي الفتاوى الصغرى الخرق اذا وجب
نقصان ربع الثوب فصاعداً فهو فاحش رجل قال لا خرق ثوب فلان فخرق الثوبان على الذي خرق

لا على المرو الذي يضمن بالا موالى او المولى اذا امر عبده سرجل بدفع ثوب كرياض الى قصاص ليقصصه
 فذهب القصاص ونف فيه الخبر وجعل الى موضع يقص فيه الثياب فسرق ان لفت كما يفت المندبل على ما يجعل
 فيه يضمن وان عقد بان جعل ثوب تحت ابطة ودرس الخبر فيه لا يضمن بجعل دفع الى خياط كرياض ليقطعه
 قصصا فخطاه فميصا فافسد فعلم صاحب الثوب بالفساد وليس له ان يضمنه وفي المتفق رجل
 رفع القلتسوة من رأس رجل ووضعها على رأس آخر وطرحها الاخر من راسه فضاغت ان كانت القلتسوة
 مراءى عند صاحبها فليكنه رفعها من ذلك الموضع فلا ضمان على الطارح والا يضمن ولم يدك حاكم الذي رفع
 بالقلتسوة وحكم الطارح ومن يظن علم جواب ما ذكر من المسئلة المتعلقة وسقوط شيء من مال عند الخصومة
 الكل في الفتاوى وفي الفتاوى السفي رتب الدين اذا تقاضى المدينون علم يقضه فرفع العامة من راسه
 وقال اقض ديني حتى اردتها عليك فذهب بها فجاء المدينون بعد ايام يد يته وقيل هكذا العمامة تولى
 هلا في الارض قال رحمه الله هكذا ذكره عند المصنفين ان المدينين لم يتركها عند امانها اذا عجز وتوكلها
 العجز وفيه نظرو وفي المتفق رجل دخل دار رجل واخرج منها ثوبا ووضع في منزل اخر منها فاضاع الثوب
 ان لم يكن بين البيتين تفاوت في الجور لا يضمن ان كان بينهما تفاوت يضمن وفي الاصل ولو رفع من ناحية
 الدار ووضع في طرف اخر لا يضمن وفي الفتاوى الصغرى اذا هلك المصوب في يد الغاصب ان كان يباع ذلك
 الشيء فلا يسوق بالدرهم يقوم بالدرهم وان كان يباع بالدينار يقوم بالدينار وان كان يباع بالدينار يقوم
 بالخيار جنس اخر في المتفرقات وفي المعين رجل امراخيا بنقش في خاتمه اسمه فلفظ ونقش اسم غيره
 له ان يضمنه الخاتم اذا لم يقبل الاصلاح عند الذي يوسفه وعند أبي حنيفة رجل لا يضمن رجل اخرج الخاتم من
 اصبع رجل وهو نائم ثم اعاد في هذا اليوم يد اء عن الضمان وان استيقظ ثم نام فاعاد لا يد اء عن الضمان
 لان في الوجه الاول الواجب الرد الى هذا النائم وقد وجد وفي الوجه الثاني الرد الى المستيقظ ولم يوجد
 او لو غصب سرجا عن ظهر دابة ثم اعادته الى ظهرها لا يد اء عن الضمان ولو غصب الدرهم من كيس رجل
 ثم ردها في الكيس وصاحبه لا يعلم بها وقد مر هذا النوع شجرة الجوز اذا اخرجت جوزا صغيرا رطبة
 فالتفها انسان يضمن نقصان الشجرة وطريقه ان ينظر كيم يشتري مع تلك الجوزات وبغير تلك الجوزات
 فيضمن فضل ما بين رجل كسرجة رجل فوجدها فاسدة لا يضمن وكذا لو كسر درهم انسان فاذا هي
 استوفت ولو هتتم ائمة من صفراء خامرين كان يباع وزنا فصاحبه بالخيار ان شاء تركه وضمنه القيمة
 وان شاء اخذها ولا يضمنه شيئا وان كان يباع عددا فله الخيار ويضمنه النقصان لانه في الفصل الاول
 لو ضمنه يكون الضمان بازاء الجوزة وانه ربوا وفي الفصل الثاني لا يردى الى الربوا قبل سوق صلف انسان
 المختار انه يضمن قيمة الصلح مكتوبا وهو قول لاكثره لا ينظر الى المال وكذا لو سرق دينار وحباب انسان
 ثم ينظر كيم يشتري رجل الى يباع الخذف فاخذ غضارة باذنه فسقطت فانكسرت لا يضمن يضمن ما سواه

تجمل تلف أحد مصراعي باب السات أو أحد خفيه أو أحد مكعبيه فالمالك أن يسلم المصراع الآخر إليه
 ويضمنه قيمته وفي بيع الجامع في باب بيع الثقلين تجمل غصب شيئا وقبض المحفظ فجاز للمالك حفظه كما
 أخذ برئ من الضمان فإن انتفع بما مر به المحفظ لا يبرأ وعلى هذا إذا ودع الرجل مال الغير فجاز للمالك
 يبرأ عن الضمان هذا إذا تقدم في الفتاوى وفي بيع الجامع وسط الكتاب في باب ما يكون جارا قال
 هناك مسألة ثم قال فعلى هذا إذا قال المصوب منه للغاصب أو دعته أو أمرت أن يحفظه فخره ذلك
 في يده لقائل أن يقول يجب أن يضمن في الفتاوى رجل نظرا في دهن غيره وهو ما يعين حين أراد أن يشتري
 فوق في الدهن من انفسه فظروا من الدم فقبض الدهن أن كان يائنه لا يضمن وإن كان بغيره فإنه يضمن بشرط
 ينظر أن كان الدهن غير مأكول يضمن النقصان وإن كان مأكولا يضمن مثل ذلك القدر والوزن من مثل
 ذلك الدهن وفي نوادر ابن رستم رجل دخل الحمام فآخذ فيجانه فاعطاه غيره فسقطت من يده لثان والثسوت
 لاضمان على الأول ولا على الثاني لأن الأول إما أن يكون مستعيرا أو مستأجرا لأنه يجوز أن يكون الأجر
 بمقابله دخول الحمام والانتفاع بالفيجانه وإياها كان لاضمان عليه لأن المستأجران يعبرون بكون المستعير
 فيما لا تفاوت وقوة أيضا إذا ذهب الضرب وترك شيئا عند المضيف فغلبه المضيف به فغصبه غاصبا من غصبه
 في المدينة لا يضمن وإن أخرجه من المصروف غصب منه ضمن وما يتصل بمسائل لفصل

وفي الأصل قام المصوب منه البينة أن قيمة المصوب كذا فقام الغاصب البينة أنه كذا فبيته المالك أولى
 فإن لم يكن للمالك البينة فإراد الغاصب إقامة البينة فقال المالك أحلفه ولا يريد البينة له ذلك أقام
 المصوب منه البينة فتنهد أحدهما بالقيمة والآخر على قرار الغاصب بالقيمة لا يقبل جاء الغاصب بثوب قال
 أنا غصبت هذا وقال للمالك لا بل غصبت ثوبا آخر غير هذا الثوب هو رديا أو مرويا قال قول الغاصب ادعى
 على خزانة غصب منه جبة وقال غصبت الظهارة لا غير القول قوله ولو قال غصبتك الجبة ثم المحطون
 أو البطانة لي أو قال غصبتك الخاتم لا أنا لقص لي أو قال غصبتك هذا الدار فقول له بناء لي أو قال
 غصبتك الأرض ثم قال لا أشجار لي لم يصدق في هذا كله الكل في الأصل والله أعلم **الفصل الثاني**
 في انقطاع حق المالك وما يتعلق بالحل والحرم وفي الجامع الصغير رجل غصب ساحة فادخلها في بناءه
 ينقطع حق المالك عندنا ولو غصب ساحة وبني عليها لا ينقطع حق المالك قال الكرخي رحمه الله كانت قيمة البناء
 أكثر ينقطع قال رحمه بعض المتأخرين افتوا بقول الكرخي رحمه الله حسن ونحن نفق بجواب الكتاب اتباعا لغيره
 فإنهم لا يتركون جواب الكتاب جاعلا أنه لو غصب لوحا فادخله في السفينة أو برسا فحاط به بطن نفسه
 أو بطن عبده ينقطع حق المالك ولو غصب خمر لخلها بالمالك ما أخذها بغير شيء هذا إذا دخلها بشيء لا قيمة له
 كما خلها بالنخل من النخل إلى الشمس أو من الشمس إلى النخل أما إذا خلها بالقاء الخمر فيها فقد اختلص
 المشاع رحمه الله ولو خلها بالقاء الخمر فيها أن صار خلا من ساعته ينقطع حق المالك بالاجماع وأن صار

خلا بعد مضي الزمان فعل قول أبي حنيفة رحمه الله وعلى قولهما بقي مشترك بينهما على مقدار الخلل ولو غصب
 جلد ميتة قد بغها فالملك يعطيه ما زاد الدباغ فيه وياخذ المجلد فان تلفه الغاصب فلا ضمان عليه عند
 أبي حنيفة رحمه الله وحمله هذا ما ذكر في نظم الزند ويسي قال ما يوجب الملك بالضمان اذا اغتير عن حاله خمسة
 عشر منها اما اذا غصب كبريا ساخطا فله فيصا او حديد فصاعة انا عاوسيا او سكينتا فعليه مثله او غصب حنطة وحنيا فعليه مغلاها
 او ساحة فادخلها في بنائه وعليه القيمة او غصب لحما فطبخها لامرته فيضمن المثل والقيمة على اختلاف الروايات او غصب شاة
 فذبحها وسلطها فباعها اربا ملكها وعليه قيمتها حية قال رضي الله عنه في التجريد وكل اذا سلطها ارباها او يبيعها فحق بمنزلة
 ما لو ذبحها فملكها بالخيار ان شاء اخذها ولا تنقي له وان شاء ضمنه قيمتها يوم الغصب هكذا روي عن أبي حنيفة رحمه
 الله ابو يوسف رحمه الله والحسن عن أبي حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله ان شاء اخذ الشاة وضمنه النقصان قال هذا القول مع غصب
 حمرا او بغلا وقطع يدهما او رجلها فعليه قيمتهما صحيحة او غصب حبرا فبذرها في ارضه او غصب عصيرا
 فصار عندا خمر او خرا فخلها او غزا فانسجها او قطننا فغزلها او دقيقا فخبزها وما يلحق به اذا غصب بيضا فكتب
 عليه او بيضا فحضرها تحت دجاجة واربعه مشتركا يوجب الملك فيها متها اذا غصب شاة فذبحها وسلطها
 كان للمغصوب منه ان يستردّه ويضمنه النقصان وان شاء تركها واخذ قيمتها حية ومنها اذا قطع قوب غيره
 او غصب قلب فضة فكسره ان شاء اخذ مكسورا ولا يضمنه وان شاء تركه وعليه واخذ قيمة القلب من الذهب
 وان كان القلب من الذهب يضمنه من الدراهم او غصب بقرة فضة فسيكها لم يملكها وياخذها صاحبها
 ولو ضربها دراهم كذا كان عند أبي حنيفة رحمه الله على صاحبها ومنها اذا غصبها ثوبا فصبغه يعطيه المالك
 ما زاد الصبغ فيه ولم يملكه الغاصب ولو هبت الريح بثوب انسان والفته في صبغ الغير على هذا او غصب
 عبدا فابن عنه لم يملكه فصاحبه بالخيار ان شاء مكث حتى يرجع وان شاء دفع الى القاضي حتى يضمنه
 او غصب على افسد او محلو جافينده او قطننا فخلجه او دقيقا او سويقا فلته بسمن او ارضا فبنى فيها الزرع
 او غرس او لبنا فطبخه مضرة او غصب خبزا ففترده او لحما ففعله اربا اربا او دراهم او دنانير فكسرها او في الفتاوى
 رجل فسد تليف حصير رجل ان امكنه اعادته كما كان امره بالاعادة كن اخذ سلم انسان ففترق استلته
 ولو حل شرائع نعل رجل ان كان النعل مثل الذي يستعمله العوام لا شئ عليه لانه لا مونة في احادته
 ولو تزوج باب دار رجل عن موضعه او حل سرج على هذا اجنس لخرق الحل والحرمه وفي المنتقى رجل
 غصب الف درهم وتزوج بها امرأة او اشترى جارية او ثوبا وسعه وطى المرأة والجارية ولبس الثوب وكواشترى جارية
 بالثوب المغصوب لا يحل له وطئها ولو تزوج به يحل وتامه في غصب جامع الصغير قال في فتاوى الاصل
 لانه لو استحق الثوب لزومه رد الجارية بخلاف ما لو كان الثمن دراهم لانه لو كان استحق الدراهم لا يطل
 الشراء وفي الجامع الصغير لو اشترى بالدراهم المغصوبة شيئا قال الكرخي رحمه الله على وجوه اربعة اما
 ان اضاف الشراء اليها ونقد منها او اضاف اليها ونقد من غيرها او اضاف الى غيرها ونقد منها او اطلق لطلاق

وتقد منها فالجواب ان في الكل يباح الا في فصل واحد وهو ما اضاف الشراء اليها ونقد منها وبه كان يفتي الفقيه ابو الليث رحمه وقال لصدرا الشهيد في منتهى الكلى مكروه وقال ثمة واطلاق الجواب في الجامع في المضاهيه يدل عليه رجل غصب الثاقل فاشترى بها اجارية فباعها بالفين يصدق بالربع وقال ابو يوسف رحمه لا تصدق في اصل هذه لان الغاصب والمودع اذا تصرف في المصوب او في الوديعه فربح عند الطبيب له وعند الحنفية ربحه ربح لا يطيب له واجمعوا على انه لو غصب الثاقل فاشترى بها طعاما ييسارى الفين فاكله او وهبه من انسان لا تصدق بالربع وفي فتاوى اهل سمرقند رجل غصب طعاما فمضغ حتى صار مستهلكا فلما ابتلع ابتلع حلا لا عند ابي حنيفة رحمه بشرط الطبيب عند ربح البدل وعند حماد اء البدل والفتوى على قولهما وفي التوازل لو غصب لحما فطبخه او حطه فطبخها يصير ملكا للغاصب ويجل كل عند ابي حنيفة رحمه وعند هؤلاء وفي مجموع التوازل انما يصير ملكا للغاصب باء الضمان او بقضاء القاضى بالضمان او برضى الخصم وبعد اثبت الملك للغاصب لا يجزئ تناوله لانه استفادة بفعل لا بجعل فصار كالمملوك بالبيع الفاسد عند انقبض الا اذا جعله صاحبه في حل وفي التتقى رجل غصب لحما فشواه او طبخه اكره ان ياكله حتى يرضى صاحبه وفي الحنطة لو طبخها في لقياس يجزئ في الاستحسان ليس له ان ياكله حتى يرضى صاحبه واصل هذا فتاوى عن رسول الله صلى الله عليه واله ان ياكل عن النشاة التي نخبها ذلك الرجل على قصد ان يؤدى ثمنها وقال عليه الصلوة والسلام اطعموها لاسارى والله اعلم كتاب الوديعه وهو مشتمل على ستة فصول الاول في حفظ الوديعه ما يكون حفظا وما لا يكون والثاني ما يكون تضييعا وما لا يكون وفيه موبع المودع مجعلا ومنها جود الوديعه والثالث في دفع الوديعه الى الغير وفيه تفسير العيال والرابع في طلب الوديعه والخامس في الاختلاف بين المودع والمودع والسادس في المسائل المتفرقة الاول وفي شرح المحادى الوديعه والغارية والمستاجر في يد المستاجر امانة اذا قال الصودع للمودع احفظ الوديعه في هذا البيت فحفظها في بيت اخر في تلك الدار فهلكها لا يضمن استحسانا قال وفي بعض شروح الجامع الصغير لو كان ظهر البيت المبنى عنه الى اسكبه يضمن ولو قال له احفظها في هذه الدار فحفظها في دار اخرى يضمن لو كانت الدار الاخرى مثل الاول واخر من هذا لا يضمن قال رحمه وهكذا ذكر الصدرا الشهيد رحمه في الفتاوى وذكر الامام خواهر مراده رحمه في الاصل انه يضمن وان كانت الدار الثانية احرز من الاولى والمودع ان يحفظ الوديعه على حسب ما يحفظ مال نفسه في دارة وحانوته وفي التوازل اذا قال للمودع لا تضع الوديعه في الحانوت فوضعها فيه فسرق ليلا ان لم يكن بيته احرز من الحانوت ولم يكن له مكان اخر احرز منه لا يضمن والا ضمن وتونهاه عن الدفع الى بعض من في عياله قدفع ان لم يجد بدا من الدفع لا يضمن والا ضمن قال رحمه وعبارة الجامع الصغير لو كانت الوديعه شيئا يمسك في البيوت فقال لا تدفع الى زوجتك قدفع لا يضمن وكذا لو قال له لا تدفع الدابة الى غلامك قدفع لا يضمن وفي الاصل لو وضع كيس لوديعه في صندوق وفيه

كيس خوله فانشق الكيس في صندوق فاختلطت بهدراهمه لا يضمن والمختلط بينهما فان هلك بعضها هلك
من مالهما والباقي على قدر مالهما ولو خالطهما اجنبي او من في عياله لا يضمن المودع والضمان على الخاط
صغير كان او كبيرا ولا يضمن ابوه لاجله وفي قضاء الجماع الصغير المختلط على ربيعة اوجه منها ما يمكن الوصول
اليه على وجه التيسير كخلط الجوز واللوز والدراهم السوداء بالبيض وانه لا يقطع حق المالك بالاجماع الثاني
خلط يمكن الوصول اليه مع التعسوك خلط الحنطة بالحنطة بالاشعير وانه يقطع حق المالك في بعض الروايات الثالث
خلط الخنثى بالدهن وانه يقطع حق المالك بالاجماع الرابع خلط الحنطة بالحنطة ودهن الجوز بد من الجوز
وانه يقطع حق المالك عند التعنيفه وهو عند هما ان شاء ضمنه وان شاء شركه في المختلط هذا اذا كان المختلط
بغير اذنه فان كان باذنه فجواب التعنيفه رم لا يخالف وعند محمد رم شركه بكل حال وعند ابي يوسف رم
يجعل المغلوب تبع للغالب نوع اخر وفي الفتاوى المودع اذا دفن الوديعه في الارض ان جعل هناك علامة
لا يضمن وان لم يجعل يضمن وفي مغارة يضمن بكل حال جعل علامة او لا فان دفنه في كرم ان كان حصينا
بان كانت له بلب مغلق لا يضمن والدراهم والكرم سواء وان وضعه ولم يدر فنهان وضعه في موضع لا يدخل عليه
احدا لا بالاستينان لا يضمن ايضا ولو كان في الجبانة قد دفن الوديعه لخوف السراق الذين توجهوا نحو
هذه فن حق لا يأخذ وامن يده وقوس خوفهم ثم جاء فلم يجده ان امكنه ان يجعل علامة ولم يفعل
صار ضامنا ان لم يمكنه ان جاء على فور لا مكان لا يضمن وان اخر من المودع اذا وضع طبق الوديعه
على راس لدن ان كان في لدن شئ دقيق ضمن وان لم يكن دقيق لا يضمن وكذا لو وضع ثوب الوديعه على
الحجين ضمن اذا جعل دراهم الوديعه في الخف فضاعت ان جعل في الخف الايمن يضمن وفي الايسر
لا يضمن وقيل لا يضمن فيها لان الناس يحفظون الدراهم في الخف وهو الاصل ولو ربط دراهم الوديعه
بطرف الكراع جعله في الذيل او العمامه مانع برحمة لا يضمن ان ضاعت واجاب الامام خالي انه يضمن
ولو وضع في الكرم اقل عند الفتوى الكل في الفتاوى وفي فتاوى النفسى السمكران اذا جعل دراهم
الوديعه في الجيب وحضر مجلس نفس فسرق منه او سقط لا يضمن ولو القى دراهم الوديعه في الجيب
فلم يقع في الجيب وهو ظن انها وقعت فضاعت ضمن وفي فتاوى النفسى يضارب رجل دفع حقه الى خفاذ ليحطه
فتركه في حانوته يلا فسرق ان كان في الحانوت حافظ او في لسوق حارس لا يضمن قال رحمه الله فقد ذكرنا
الجواب المختار في كتاب الاجارات انه لا يشترط الحافظ والحارس والحاصل ان العبرة للعرف حتى لو ترك
الحانوت مفتوحا وعلو السكة على بابها وذهب في اليوم فليس بتضييع بخار او في الليل بتضييع وفي خوارزم
في اليوم والليل ليس بتضييع المودع اذا وضع وديعته في حجرة في خان وربط سلسلة بابها عجل ولم يقفله
وخرج فسرق الوديعه ان عد هذا في مثل هذا الموضع اغفلا ضمن وان عد توثيقا لا يضمن وفي الفتاوى
في اول باب المنون سوي تمام من حنوته الى الصلوة وفي حانوته ورايع فضاع شئ من حانوته لا ضمان عليه

لانه غير مضيق لان حيرانه يحفظونه لان يكون هذا اياها من الجيران ليقال ليس للمودع ان يودع لكن هذا المودع باي وضع وضرب للشيء مثلا يعنى محمد بن سلمة رحمه الله قال لو ان احدا كرم قام من هنا ووضع كتابه وجب على صاحبه حفظه وفي الفتاوى بفضل ان من خرج الى الجمعة وترك باب حانوته مفتوحا واجلس على باب الدكان ابناله صغيرا وفي الحانوت ودائع فضاغت ان كان الصبي يعقل لحفظه ويحفظ الاشياء ولا يضمن ولا يضمن امرأة اغتسلت ثوب الصغير وضعت على المحسن وطرف الثوب من جانب الحمار فضاغ ضمن ولو وضعتها على السطح ولم يكن السطح حصينا ضمنعت في اعتبار العرف وتويعت بقرة الوديعه الى لسرح يعتبر العرف وقد ذكرنا في كتاب المزارعه انه لا يضمن مطلقا وكور بط على رأس الفاليزا وفي الكرم ان غاب عن بصره يضمن والا فلا فان سقط على باب داره في المصري يضمن وفي القرية لا وتوجب حمار الوديعه في الكرم ان كان للكرم حائط رفيع بحيث لا يرى الا مرة ما في الكرم واغلق الباب لا يضمن ان ضاع وان لم يكن له حائط او كان لكنه غير مرتفع ينظر ان نام المودع ووضع جنبه على الارض يضمن ان ضاعت الدابة وان نام قاعدا لا يضمن وان وضع جنبه على الارض ان كان جيلابا يحفظوا دوابهم هناك لا يضمن وفي السفينة لا يضمن وفي السفر لا يضمن وان نام مضطجعا فان جعل ثياب الوديعه تحت جنبه في بعض الطريق ان اراد به الحفظ لا يضمن وان اراد به الترفق يضمن وتوجب على الكيس تحت جنبه لا يضمن مطلقا وتدخل الحمام ودرهم الوديعه في جيبه فتركه في الساكوا فسرقت يضمن وينبغي ان لا يضمن على قياس مسعله السوق اذا قام الى الصلوة والله اعلم **الفصل الثاني** فيما يكون تضییعا وفيما لا يكون وفي الاجناس المودع اذا مات مجهلا يضمن الا في ثلاثة مواضع احدها متولى الوقف اذ مات ولا يعرف حال غلاتها التي اخذها ولم يبيتن لا يضمن في وقت الهلاك الثاني السلطان اذا خرج الى لغزو وادع بعض الغنمة عند بعض الناس ومات ولم يبيتن عند من ادع لا يضمن الثالث احد المتقاضين اذا مات ولم يبين مال الشركة لا يضمن عن محمد رحمه الله القاضي اذا قبض مال يتيم ووضع في بيته ومات ولا يدري اين المال ولم يبيتن يضمن والضامن في تركته وان عرف انه دفع الى قوم ولا يدري الى من دفع لا يضمن وتو قال حال حيوته ضاع او انفقته عليه لا يضمن المودع انما يضمن بالتجهيل اذا لم يعترف الوارث الوديعه اما اذا اعترف بالمودع يعلم انه يعرف فمات ولم يبيتن لا يضمن وتو قال الوارث انما علمت الوديعه وانكر المطلب ان فسر الوديعه وقال الوديعه كذا او انا علمتها وقد هذنت صدق كما لو كانت الدار هم عنده فقال هلك ما سرق الا في خصله وهي ان الوارث اذا دل السارق على الوديعه لا يضمن والمودع اذا دل يضمن وفي وصايا الجامع للامام خواهر زاده المودع اذا دل نسائا على اخذ الوديعه انما يضمن اذا لم يمنع المدلول عليها من الاخذ حاله الاخذ اما اذا منعه لا يضمن **قال** رحمه الله وفي شرح الجامع الصغير للامام الوالد رحمه الله في كتاب المناسك في اخذ باب جزاء الصيد المحرم اذا دل حلالا على قتل صيلا محرم فعليه الجزاء استحسننا وهذا اذا لم يكن المدلول عالما بان كان الصيد

اما اذا كان عالما بمكان الصيد او لم يأخذ بدلالة بان لم يصدقته في ذلك حتى دل عليه اخر فصدقته واخذ به
 لا يجب على الاول شيء اذا اختلف الطالب وورثة المودع فقال الطالب انه مات فجعلها وقات الوديعه
 كانت قائمه بعينه اليوم مات المودع وكانت معروفة تعرفه هلكت فالقول قول الطالب هو الصحيح لان الوديعه صارت
 دنيا في لتركه ظاهر فلا يقبل قول الورثة الورثة اذا قالوا سرده الوديعه في حيوته لم يقبل قولهم ولو اقاموا البينة
 انه قال حال حيوته رددها تقبل المضارب لو قال قبل ان يموت اودعت مال المضاربة فلانا لصير في ثم ملك
 لا شيء عليه ولا على ورثته ولو قال لصير في ما اودعني شيئا فالقول قوله مع يمينه ولا شيء عليه ولا على الورثة ولو مات
 الصير في قبل ان يقول شيئا ولا يعلم ان المضارب دفعه الى الصير في الا يقوله لا يصدق على الصير في وان دفعه
 الى الصير في بيينة او اقرار من الصير في ثم مات المضارب ثم مات الصير في وله بيينة كان دنيا في مال الصير في
 ولا شيء على المودع ولو مات المضارب والصير في لم يردده عليه في حيوته فالقول قوله ولا ضمان
 عليه ولا على الميت الكل في الاجناس جنس اخر في الجحود وفي كدالة الاصل رجل اودع رجلا عبدا فجاء
 المودع ومات في يده ثم اقام المودع البينة على قيمته يوم الجحود قضى على المودع بقيمته يوم الجحود فان قال الشهود
 لا نعلم قيمته يوم الجحود ولكن قيمته يوم الا يباع كذا قضى عليه بقيمته يوم الا يباع وفي المنتقى اذا قال المودع للمودع
 وهب الوديعه مغنا وبعتها مني وانكر رب الوديعه تعرفه هلكت لا يضمن المودع ولو جحد الوديعه انكره
 انهارت هاهنا بعد ذلك واقام البينة قبلت وان اقام البينة انه ردّها قبل الجحود وقال غلطت في الجحود او نسيت
 او ظننت اني دفعته وان اصادق في قولي لم يستودعني قبلت بيينة ايضا في قياس قول ابى حنيفة رحمه الله وسفي
 وفي الا قضية لو قال لم يستودعني ثم ادعى الرد او الهلاك لا يصدق ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى الرد او
 الهلاك يصدق وفي الفتاوى جحد الوديعه عند غير المالك لا يوجب الضمان اذا هلك كذا ارى عن
 ابى يوسف رحمه الله في غصب الاجناس لنا جحد الوديعه انما يضمن اذا نقل الوديعه عن الموضع الذي كانت فيه
 حال جحوده وهلكت فان لم يغفلها وهلكت لا يضمن وفي المنتقى اذا كانت الوديعه او العارية مما يحول يضمن
 بالجحود وان لم يغفلها وفي نسخة الامام السرخسي رحمه الله اذا جحد الوديعه في وجه المالك لا بناء على الطلب
 من المالك بان قال له المالك ما حال فديعتي فيشكره على لحفظ فقال ليس لك عندي وديعه لا يضمن
 في قول ابى يوسف رحمه الله وفي المنتقى لو جحد الوديعه في وجه العبد وبقيت يمان عليه التلع ان اقرت هلكت لا يضمن
 كذا ارى عن ابى يوسف رحمه الله وعن ابى يوسف رحمه الله لو جحد هاترا اخرجها بعيها واقربها وقال لصاحبها اقبضها
 وقال لصاحبها اديها وديعه عندك فضاعت ان تركها عنده وهو قادر على حفظها واخذها ان شاء فهو بريء
 وهي وديعه وان كان لا يقدر على اخذها فهو على الضمان الاول ولكن الوقال له اعمل به مضاربة وهذا كله
 في المنتقى ما في العقار فلا يضمن عند ابى حنيفة رحمه الله ابى يوسف رحمه الله اخر اوقال يضمن الاثمه المحلوات
 فيه روايتان عن ابى حنيفة رحمه الله وعن المشايخ رحمه الله من قال في العقار يضمن في الجحود بالاجماع والله اعلم

جنس آخر في التوازل إذا قال المودع سقطت الوديعة يا مارية بيتنا دار من لا يضمن ويقول اسقطت
 بالفارسية يفتقد م يضمن لأنه تخصيص قال الشيخ الإمام الأستاذ ظهر الدين المرعيني في شرح لا يضمن في
 الوجهين لأن المودع لا يضمن إلا بمقاطعة الميراث الوديعة ولم يذهب وهكذا إفتى القاضى الإمام والفتوى
 عليه وإنما يضمن إذا ذهب عن ذلك المكان وتركها في موضع لا يكون حريصا وتوقال لا أدري عن ضمان الوديعة
 أم لا مضاعف يضمن وتوقال لا أدري عن ضمان الوديعة أو لم يضع لا يضمن وتوقال ضمان القول قوله وتوقال
 لم يذهب من مالى شي لا يضمن أيضا وتوقال ذهبت الوديعة ولا أدري كيف ذهب هذا القول قوله وتوقال ابتداء
 لا أدري كيف ذهب المختلف المتأخرون ولا يصح أنه لا يضمن وتوقال بعث الوديعة وقبضت ثمنها لا يضمن مالم
 يقل دفعتها إليه وتوقال وضعت الوديعة بين يدي فقصمت ونسبتها فضاغت يضمن وتوقال وضعت بين يدي
 في دارى والمسئلة بما لها أن كان مالا لا يحفظ في عرصه الدار لا يكون حصناتها كصره الذهب ونحوها فكذا
 وأن كان مالا بعد الدار حزنه لا يضمن وتوقال لا أدري وضعتها في دارى وفي موضع آخر يضمن وتوقال
 دفعت في دارى وفي كرمى ونسبت مكانها لم يضمن إذا كان للدار والكرم باب وتوقال دفعت في موضع آخر نسبت
 مكانها يضمن نوع منه وفي فتوى النسبى طحان إذا خرج من الطاحونة لينظر إلى الماء فسرت الحنطة أن
 ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونة يضمن بخلاف مسئلة الخان صورتها خان فيه منابر وبوت ولكل
 بيت مقفل فقام مقفل في الليل وخرج وترك الخان مفتوحا فجاء سارق ونقب بيتا وسرق منه ما لا خافه
 لا يضمن فاتح الباب وهو نظير من فتح باب القفص بخلاف مسئلة الطاحونة لأنه لما قبل الوديعة وجب عليه الحفظ
 وبذلك يضمن وفي التوازل الوديعة إذا أفسدتها الفارة وقد أطلع المودع على نقب معروف أن أخبر صاحب
 الحنطة أن هذا نقب الفارة لا ضمان عليه لأن صاحب الوديعة مرضى به وإن لم يخبره ولم يسدده يضمن وأن
 كانت الوديعة شيئا من المحبوب وروى الوديعة غائب فخاف عنها الفساد قال يرفعها إلى القاضى حتى يبيعها
 فإن لم يفعل ولم يحتمل لدفع ذلك لا يضمن دابة الوديعة إذا أصابها شئ فامدع انسانا بأن يعالجها
 فعطبت من ذلك فخاصب الدابة بالخيار يضمن لهما شاء أن ضمن المودع لا يرجع على المعالج وإن ضمن
 المعالج أن علم أنها دابته أو لم يعلم شيئا رجع عليه وتوقال لا أخرا حفر دارى فحفر وضمن لا يرجع على الأمر
 يعنى مالم يكن هو ساكن فى الدار رجل أو مدع فاميا ثيابا فوضعه في حانوته وكان السلطان يأخذ الناس
 بمال في كل شهر وظيفة عليهم فلخذ اعوان السلطان ثياب الوديعة لأجل لوظيفة ووضعها عند رجل
 وهذا فسرت فالمدع لا يضمن إذا كان لا يقدر على منع السلطان من دفعها أما يضمن المرتجع أن كان
 طامعا فلصاحب الوديعة الخياطين تضمين المرتجع والسلطان وكذا الجاني إذا أخذ الجناية يضمن وكذا
 الصراف أن كان طامعا ويصير الجاني والصراف مجروحين في الشهادة وفى غضب الفتاوى من رجل قام
 من أهل المجلس وترك كتابه وذهب فذهب القوم أيضا وتركوا أفضاع ضمنوا لأن الأول لما ترك الكتاب

عندهم فقد استخفهم فإذا قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ المطلوب فضموا جميعاً وأن قام واحد بعد واحد
ضمن الأخير لأن الأخير تعين للحفظ فتعين للضمان أصل المسئلة رجل جاء بتوب إلى رجل وقال هذا الثوب
عندك وديعة أو وضع الثوب عنده ولم يقل شيئاً فغاب صاحب الثوب ثم غاب الآخر بعده وترك الثوب
هناك ضمن لأنه ادعى عرفاً ولا خلاف عرفاً وقال المجالس لا قبل الوديعة فوضع بين يديه وذهب فضاع
الثوب لا يضمن لأنه صرح بالرد فلا يصير مودعاً ومن القبول رجل فعلى حرمته وقال له اسق به ارضي
ولا تسق به ارض غيري فسقى ارضاً لم يرضى ارضاً لغيره فضاع الثوب ضاع قبل ان يفرغ من السق بلان
ضمن وان ضاع بعد ما فرغ لا يضمن أصل المسئلة المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد إلى الوفاق برئ من
الضمان عندنا بخلاف ما اذا صحح الوديعة او منع حيث لا يبرأ الا بالرد على المالك وفي الاجارة والاعارة
الاصح انه لا يبرأ عن الضمان بالعود إلى الوفاق وفي الروضة الوكيل بالبيع اذا خالف فاستعمل العبد ثم عاد إلى
الوفاق بضاعه بأمريه جاز ذلك الوكيل بالحفظ والوكيل بالاجارة والاستيجار والمضارب والمستبضع اذا خالف
ودفع المال لينفق في حاجته ثم عاد إلى الوفاق عاد مضارباً ومستبضعاً أما مستاجر الدابة اذا نوى
ان لا يردھا أو المستعير اذا نوى ان لا يردھا فنعدم وترك تلك الذنية ان كان سائر عند الذنية فعليه الضمان
اذا هلك الدابة بعد الذنية اما اذا كان واقفاً اذا ترك الذنية الخلف عاد اميناً والتشريك شركة مفوضة او عتاً
اذا خالف ثم عاد إلى الوفاق عاد اميناً وفي الجامع الصغير اذا سافر مال الوديعة فهلك لا يضمن عندنا والآب
والوصي اذا سافرا الى البصية فهلك لا يضمنان الا اذا تركا زوجتهما فهناك الوكيل بالبيع بالكوفة اذا سافر يضمن
والوكيل بالبيع المطلق اذا سافره لا يضمن ان لم يكن له حمل وموتة فان كان يضمن وفي المودع اذا سافر انما لم
يضمن اذا لم يكن له حمل وموتة فان كان لم يكن له يد من السفر لا يضمن وان كان له يد من السفر فكل ذلك
عندنا بحقيقة مخرج لا يضمن **جنس آخر** وفي الفتاوى رجل له ثلث خمر خمسون درهماً فاحد غلط استين فلما
علم اخذ العشرة ليردها فهلك يضمن خمسة اسل من عشرة لان ذلك القدر قرض والباقي امانة
وكذا لو هلك الباقي وفي غضب مجموع النوازل معلوم قال لصي خذ هذا الثوب واجعله في ثقب الجدار
ففعل فضاع والثوب لغيره لا ضمان على المعلم ولا على الصبي لانه ليس بتطبيع لانهم حاضرون أمراً اغتسلت
توب رجل بالأحمر وعلقت على شخص سطحاً للتجفيف وطرن من الثوب من الجانب الآخر فضاع ضمنه ولو وضعت
على السطح ان كانه للسطح خص لا يضمن وفي الأصل الوديعة ان كانت الدار اهدا ودنايمرا وكيلىا فانفق بعضها
وخلف الباقي يضمن ما انفق دون الباقي فان جاء بمثل ما انفق فخلطه بالباقي صار ضماناً لجميعها المودع
اذا اخذ بعض الوديعة لينفق في حاجته ثوباً له فردة إلى موضعه فمضاعف الوديعة لا يضمن وفي فتاوى
الفضل مودع غاب عن بيته ودفع مفتاح البيت إلى غيره فلما رجع إلى بيته لم يجد الوديعة لا يضمن ويدفع
المفتاح إلى غيره لم يجعل البيت في يده غيره والله اعلم **الفصل الثالث في الدفع إلى الغير**

وفي فتاوى النسفي اصة اشترت اساور من ذهب مال اكتسبت في دار المولى داود عت ر جلا فهلك يضمن
المودع لانها مال المولى رجل دفع حمارة الى اخو قصاب الحمار فقال المودع لصاحب الحمار عن حمارة وانتفع به حتى ارد
عليك حمارة فضاغ في يده ثوان المودع رد حمارة عليه لا يضمن لانه ما ذون بالقبض وفي مجموع التوازل
خفاف خرج الى القرى لخرز الخفاف فاعطاه رجل خفين للخرز فوضعهما في دار رجل فضا عان اخذ الدار
للسكنى لا يضمن فان وضع في دار رجل لا يسكن معه ضمن لانه مودع اودع وفي وديعه الاصل المودع اذا دفع
الوديعة الى من اودعه ثم استحق لم يضمن ولو قال له ادفعتها الى فلان فدفع ثم استحق يضمن المودع اذا دفع
الوديعة الى غيره فهلك عند الثاني ان لم يفارق الاول لا ضمان على واحد منهما فان فارق ضمن الاول
عند اب حنيفة رحمه ولا يضمن الثاني وعندهما يضمن انما شاء ولكن لو ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان
ضمن الثاني يرجع على الاول ولو دفع المودع الوديعة الى اخو باذن المالك او بغير اذنه ثم اجاز المالك خرج
المودع من البين كانه دفع الى المالك هكذا اذا دفع الى غير بغير ضرورة فان دفع لضرورة بان احرق بيعة المودع
فدفعها الى جاره لا يضمن وكذلك فيما يشبه هذا قال شمس الاثمة الحواشي ر ج في صلح الاصل هذا اذا لم يجد بدلا
من الدفع الى الاجنبي اما اذا امكنه الدفع الى من في عياله فدفعها الى اجنبي يضمن وقال الامام خواهر زاده
في كتاب الصلح ايضا هذا كان الحريق غالبا احاط بمنزل المودع اما اذا لم يكن محيطا يضمن بالدفع الى الاجنبي
وفي القدرى لو قال المودع وقع الحريق في البيت فدفع الوديعة الى غيري للضرورة لا يصدق عند اب حنيفة
وابي يوسف رحمه الله وفي المنتقى ابن علم انه وقع الحريق في بيته قبل قوله والا فلا وفي التوازل مرارة حضرتها
الوفاء وعندها وديعة فدفعها الى جار لها فهلك عند ان لم يكن وقت وفاتها بحضورتها احد من عياله
لا يضمن ولو دفع الوديعة الى اجنبي من غير ضرورة فهلك في يد الثاني ان هلك قبل ان يفارق الاول
الثاني لا يضمن بالاختلاف وبعد ما فارق فيه خلاف وهي معروفة نوع اخر في فتاوى المودع اذا اجر
بيتا من جارة من رجل ودفع الوديعة الى هذا المستأجر ان كل واحد منهما غلق عليه لا يضمن وان لم يكن
وكل واحد منهما يدخل على صاحبه من غير جهة وحشة لا يضمن واصل هذا في الاصل المودع اذا دفع الوديعة
الى من في عياله نحو امراته او بقيقه او ولده او والدة او ابنة لا يضمن اذا هلك عند هؤلاء استحسنوا وفي الاجر
اراد به اجير المشاهدة والمسانة دون المياومة واذا ثبت ان للمودع ان يضع الوديعة الى من في عياله
رضي في عياله هل يضع عند من في عياله ذكر الامام خواهر زاده ر ج في شرح الجامع الكبير في كتابه لسرقة
ان له ذلك وفي شرح الطحاوي تفسير العيال الذي يسكن معه ويحرق عليه نفقته فان نهاه عن الدفع
الى من في عياله ومع هذا دفع اليه قد ذكرنا في الفصل الاول وما ذكرنا من التفسير يشترط في حق الولد البالغ
والابوين كما يشترط في حق الاجنبي كون الابوين كالا جنبي حتى يشترط كونهما في عياله والا بان كالا جنبي حتى
لا يشترط كونهما في عياله في سرقة الجامع الكبير فلا يشترط هذا في حق ولده الصغير وزوجه حتى لو كانت

الزوجه تسكن في محله والزوج في محله اخرى وهو لا ينفق عليها ولا يجمع اليها ودفع الوديعه اليها لا يضمن وكذا
لو دفعها المرأة الى زوجها لا يضمن وان لم يكن هو في عيالها والولد الصغير كذلك لكن يشترط في حقه
ان يكون قادرا على الحفظ بجل غاب وخلف امرأته في منزله الذي فيه ود ابيع الناس ثم رجع فطلب الوديعه
فلم يجدها ان كانت المرأة امينه لا يضمن وان كانت غير امنيه وعلم الزوج بذلك مع هذا ترك الوديعه
في البيت يضمن في النوازل وعن هذا قالوا في قيمه ان اذا ذهب وترك الخان على عبده فذهب العبد بودايح
الناس يضمن ان كان سارقا وهو يعلم به لا يضمن الثياب اذا ترك ثياب الناس في الحمام وخرج عن الحمام وترك
على حلاق في الحمام فذهب فضاع ثوبه لرجل لا يضمن بمنزله الشراكه وكذا اكل من لا يمكن الحفظ عنه المبيع
اذا رد الوديعه الى منزل المودع اولي احد من في عيال المودع فضاع لا يضمن كما في العاريه هكذا ذكر
القاضي الامام الاجل فخر الدين في شرح الجامع الصغير اخر كتاب العاريه ان هذا الجواب في الجامع
الصغير وبه اخذ الامام محمد بن الفضل في كتاب السرقة قال رضي الله عنه وهكذا ذكر الامام
خواجه زاده في الجامع الكبير وفي التمهيد فيه قال يضمن بخلاف العاريه وهذا رواية القدرى والفتوى
على الاول وهذا اذا دفع الى المرأة للحفظ اما اذا اخذت المرأة لتنفق على نفسها وهو دفع يضمن بجل له
امراتان ولكل واحد منهما ابن من غيره يسكن معه وينفق عليهما فباعا له المستبضع اذا ذهب الحمام وترك
البضاعه في قباء قد خيط الدرهم فيه ومعه اربعة نفرا يكون جميعا وينامون جميعا فلا حضرا الى القباء
قد انقض واخذت الدرهم لا يضمن المستبضع وفي مجموع النوازل امرأة خرجت الى الحمام ودفعت
الفتجانة الى صغيرة وقالت ادفعيها الى بنتي وهي في الحمام فلما جاءت اليها قالت لها البنت املي من المهر واحملها
الى فلانة فسقطت وانكسرت ان كانت البنت في عيال الام لا تضمن وان كانت في بيت زوجها ان عارته الام
فكذلك فكذلك لو قال صبي على راسك لان لها ان تعير فيملا لا تقاوت وان بعثت الى بنت للحفظ صحت البنت
اذا غيبها عن بصرها قال وهذا مودع اودع وقد ذكرنا الخلاف **فروع** اخر رجل ستاجر رجلا ليعمل له شيئا له
حمل وموتة الى بغداد ليدفعه الى رجل فوجد الرجل غائبا فتركه الاخير المحمول على يد رجل ليوصله الى ذلك
الرجل ينبغي ان لا يضمن في اجازات الاصل في مسئلة استئجار الرجل الحمل لكتاب فلو وجد الرجل لكنه
لم يقبل يدفع الى القاضي ولو طلب من القاضي وهو لم يدفع لا يجبر وفي المنتقى رجل دفع الى رجل ليعمل له درهم
وقال له ادفعه الى فلان بالرى فأت فدفعه الى رجل وقال ادفعه اليه فضاقت منه لا يضمن لانه وصوف لو كان
حييا يضمن الا ان يكون في عياله رجل دفع الى رجل ليعمل له درهم وقال له ادفعه اليوم الى فلان فلم يدفع حتى
ضاع لم يضمن لانه لم يجبر عليه ذلك كرم بين حاضر وغائب وبين بالغ وفيتم صغير يدفع البالغ الامر الى
القاضي ولو لم يدفع وفي الارض ربح حصته تطيب له وفي الكرم نفقته عليه فاذا ادراك الثمن يبيعه فيأخذ
حصته ولو قف حصه الغائب له فيسعه ذلك ان شاء الله فاذا قدم الغائب ان شاء ضمنه القيمة وان شاء

أجاز بيعه فلن أدى خراجها كان معطو عالانه أدى دينه بغير امره الوديعة لو كانت شيئاً غاف عليه انفساد وثغاب
 المالك يرفع الأمر إلى القاضي حتى يبيعه وان لم يرفع لا يضمن لأن الحفظ على قدر ما امره والله أعلم **الفصل**
الرابع في طلب الوديعة المالك إذا طلب الوديعة فقال المودع لا يمكنني أن أحضر ساعة فتركها
 وذهب أن ترفع عن رضى فهلك لا يضمن لأنه لما ذهب فقد انشأ الوديعة وان كان عن غير رضا يضمن ولو
 كان الذي طلب الوديعة وكيل المالك يضمن لأنه ليس له إنشاء الوديعة بخلاف المالك وتماثل هذا
 في كتاب العارية يأن إنشاء الله تعالى وفي العيون إذا طلب المالك الوديعة فقال اطلبها غدا فجاها صاحبها
 خلا فقال المودع ضاعت الوديعة يسأل المودع متى ضاعت قبل إقراره أو بعد إقراره فان قال قبل إقراره
 يلزمه الضمان للتناقض لأن قوله اطلبها غدا إقرار منه أنها ما ضاعت فإذا قال ضاعت كان تناقضا وإن قال
 ضاعت بعد إقراره لا يضمن لأنه لا تناقض لما قال المالك إذا قال للمودع إذا جاء أخى إليك فادفع الوديعة إليه فجاها
 أخوه إليه وطلب الوديعة فقال غدا فلما عاد إليه غدا قال هلك يضمن المالك إذا قال للمودع أحمل إلى
 وديعتي ليوم فقال نعم ولم يحمل إليه حتى مضى اليوم وهلك عندك لا يضمن لأن مونة الرد ليست عليه
 وفي فتاوى النسفى رسول المودع إذا جاء إلى المودع وطلب الوديعة فقال لا أدفع إلا إلى الذي جاء بها فلم يرفع
 إليه حتى سرقت يضمن قال رحمه الله وهذا على رواية أبي يوسف روى في ظاهر الرواية لا يضمن والمالك إذا
 قال للمودع من جاءك بعلامة كذا فادفع إليه فجاها رجل فبين تلك العلامة فلم يصدقه ولم يردفع إليه حتى
 هلك يضمن متصرف خرج إلى قرية والطريق ضيق فتركه العامة عند قروى وقال له إذا بعثت إليك من
 يقبض منك فادفع إليه فبعث إليه بعد أيام فطلبها فلم يردفع إليه حتى ضاعت يضمن لأنه بالمنع صار غاصبا
 إذا أكد به أنه رسوله وفي الأصل ليس للمالك أن يقبض دية عبداً كما دونه وكان أو فجوراً ما لم يحضروا ويظهر
 أنه من كسبه لأنه محتمل بأنه مال الغير في يد العبد وديعة فإن ظهر أنه للعبد بالبينة فح يا **الفصل**
الخامس في الاختلاف بين المودع والمودع وفي الأصل رجلان اختلفا قال أحدهما لا خراج إذا ضاعت منك الدية
 درهم وديعة وقال الآخر اقضتها لا يضمن وفي الجامع الصغير في كتاب الأقوال رجل قال لا خراج إذا ضاعت منك الدية
 درهم فضاة وديعة وقال الآخر أخذته غصباً ضمن المقر ولو قال دفعته إلى أو أودعته وقال الآخر أخذته
 غصباً لا يضمن ولو قال لي عندك الف درهم وديعة قد دفعته إلى وقال المقر له كذبت وهوى فالقول قول
 المقر له ولو قال له كان لي عندك ثوب عارية فلبسته ثم رددته علي أو عندك دابة فركبتها ثم دفعها إلى وقال
 المقر له كذبت هي لي فعلى قولهما هذا الأول سواء وعلى قول أبي حنيفة رحم القول قول المقر وفي الفتاوى
 رجل أودع عند رجل آلات التجارين ثم استردّها بعد مدة فقال إن فيها قد وما وقال المودع لا أدري ما فيها
 لا يحلف المودع لأنه لم يدع عليه ضللاً وكذا لو أودعه دراهم ولو رزقها عليه ثم ادعى عند القبض أنها كان أكثر
 رجل أودع عند رجل خمساً درهمه فانفق ثلثها به ورد ما يبين وحلف إن لم يجبس شيئاً من الوديعة فالقول قول

قوله ولا يحنك لانه صار ديناً عليه وفي وكالة الاصل في باب الوكالة بقض الوديعة رجل استهلك وديعة انسان غلام ودع ان يخاصم المستهلك في القيمة والله اعلم **الفصل السادس في المتفرقات وفي آخر كتاب الغصب** من شرح المحامد في المودع اذا شوط الاجر للمودع على حفظ الوديعة صح ولو شرط للمرتفعين على حفظ الرهن لا يصح ومن هذا الجنس صارت واقعة بسمرقند الغاصب اذا اودع المغمصوب عند رجل وشوط له الاجر على حفظه افتوا انه يصح وفي الاصل رجل ودع الف درهم عند رجل فانكر ثم اودع الف درهم هم عند المودع له ان ياخذ الف الذي صار ديناً عليه بالجود ولو كان بخلاف جنس حقه ليس له ان ياخذ الا عندنا وفي الاول لو حلف بحلف ليس لك على شيء ولا يحلف ما اودعته وفي اخر النوازل في باب تنبيه المجيب رجل له على رجل دين مائة درهم وله عنده وديعة مائة درهم قال جعلتها قصاصاً بدينى اذا كان الدين هو في يديه او قربة منه بحيث يقدر على قبضها جاز وصارت قصاصاً وان لم يكن قربة منه لا يكون قصاصاً ما لم يرجع اليها كذا روى عن محمد بن وتمام هذا في كتاب الايمان في فصل اليمين في السرقة وفي كتاب العارية وفي الاصل لو حمل على دابة الوديعة ثقل فولدت فهو للمالك بخلاف البيضة اذا اغصبها ووضع تحت دجاجة حيث يكون للغاصب ولو اجرها فلا جر له ولو غاب رب الوديعة ولا يدري احى هو ام ميت يسكنها ابل حتى يعلم موته ووارثه فان مات ان لم يكن عليه دين مستغرق يرد على الورثة وان كان بيد نفع الى وعية المودع ان اذا اقتسمها للحفظ وهي ما يقسمها او تهايتها في الحفظ فيما لا يقسم لا يضمنان ولو تهايتها فيما يقسم فقبض احد هما كله ضمن نصفه الشريك الذي سلم الى صاحبه عند ابى حنيفة رز لتركه الحفظ في هذه الحالة بالقسم ولا يضمن لقابض لانه مودع المودع وعندنا لا يضمنان اعتباراً بما لا يقسم المسائل في الاصل وفي وكالة الاصل في باب الوكالة بقض الوديعة رجل استهلك وديعة انسان يخاصم المستهلك في القيمة **كتاب العارية** وهو مشتق من رتبة فصول الاول في المقدمة والثاني في عارية الدواب والثالث في طلب العارية والردي الرابع في الحل والحرمه **اما الاول** اعلم بان شرط العارية كون العين قابلاً للانتفاع مع بقاء العين حتى كانت عارية الدار اهم والدنانير والفوس قروض الا اذا عين انتفاعاً بقاء العين نحو ان يعير من صير في دراهم فيجمل بها ولو قال لا خراعتك هذه القصعة من الثريد فاخذها واكلمها فعليه مثله او قيمته وهو قرض الا اذا كان بينهما مباسطة يكون ذلك دالة الاباحة لان الخبز مثل عند محمد بن ولهمنا ايجاز السلم فيه وليس بمثل عندنا بحقيقة ورجل له ايجون السلم فيه عندنا وفي العيون قال خرج ابن اربوب سالت محمد بن عن رجل استعار من رجل رقعة يرفع بها قميصه او خشنبايدخل في بنائه قال لا يكون هذا عارية وهو ضامن لذلك كله وهو بمنزلة القرض فان قال اردت عليك فهو عارية وفي شرح المحامد علف الدابة على المستعير سواء كانت العارية مطلقة او موقته وفي الفتاوى نفقة العبد كذا لك اما كسوته فلف المعير وكذا قال لا خراعتك عدي واستعمل ما استعمله من غيرك يستعير المدفوع اليه نفقة هذا العبد على وكالة

وفي شرح الطحاوي مؤنة الرد على المستعير وفي الغصب مؤنة الرد على الغاصب وفي الوديعة مؤنة الرد على صاحبها
وفي الاجارة مؤنة الرد على الاجر وفي الرهن مؤنة الرد على الراهن وفي لفتاوى الصغرى الاجير المشترك كالخياط
وغوه مؤنة الرد عليه لا على رب الثوب وفي شرح الطحاوي لو كانت العارية مقيدة في الوقت مطلقة في غيره نحو ان
يعيره يوما فهذه عارية مطلقة لا في حق الوقت حتى لو لم يرد بها بعد مضي الوقت مع الامكان ضمن اذا هلك
سواء استعملها بعد الوقت او لا ولو كانت مقيدة في المكان فتحكمها حكم المطلقة الا من حيث المكان حتى لو جاوز
ذلك المكان يضمن وكذا لو خالف في المكان يضمن وان كان هذا المكان اقرب اليه من المكان الماذون وكذا
لو امسك الدابة في الموضع الذي استعملها ولم يذهب الى الموضع الذي استعارها اليه ضمن كذا في الاجارة
ولو كانت العارية مقيدة في الحمل مطلقة في غيره فتحكمها حكم العارية المطلقة الا في الحمل نحو ان يعير دابة على
ان يحمل عليها عشرة فخاتم حنطة فحمل عليها اجرا واحديا مثل وزن الحنطة يضمن ولو حمل عليها عشر
فخاتم شعير او دخن او اوزن ما يكون مثل الحنطة او اخف لا يضمن استحسانا ولو حمل عليها اكثر من عشرة فخاتم
من الشعير الا انه في الوزن مثل الحنطة ذكر الامام السرخسي رحمه الله انه يضمن وذكر الامام خواهرزاده رحمه الله
لا يضمن وهو الاصح ولو استعار دابة ليحمل عليها عشرة فخاتم شعير فحمل عليها عشرة فخاتم حنطة فعطبت يضمن
قيمتها وحكم الاجارة حكم العارية ولو زاد في القدر قد ذكرنا في كتاب الاجارات قال الامام السرخسي رحمه الله
في نسخة ذكر المسئلة على اربعة اوجه احدها ان يحمل عليها غير ما عينه المالك لكن هو مثل ما عينه في
القدر بان عين حنطة فحمل حنطة غيره لا يضمن والثاني ان يخالف في الجنس بان استعار ليحمل عليها عشرة
فخاتم حنطة فحمل عليها عشرة فخاتم شعير لا يضمن استحسانا اما لو سمي قدرا من الحنطة وزنا فحمل مثل ذلك
الوزن من الشعير يضمن والثالث ان يسمى حنطة فحمل عليها اجرا مثل وزن الحنطة يضمن وكذا لو حمل عليها
مثل وزن الحنطة تبنا والرابع ان يخالف في القدر بان سمي عشرة فخاتم فحمل عليها خمسة عشر يضمن
جنس اخرو في لفتاوى والد الصغير لا يملك اعارة مال ولده الصغير والعبد الماذون يملك ان يعير
النصب اذا استعار من صبي شيئا كالقدوم وغوه فاعطاه وكان الشئ تغير اللافع فذلك في يده ان كان الصبي
الاول ماذونا فانه يجب الضمان على الاول دون الثاني وان كان ذلك الشئ للاول لا يضمن الثاني راجل
استعار من اموات شيئا كان من ملك الزوج فاعارت فذلك ان كان شيئا في داخل البيت ومما يكون في ايديهم
عادة فلا ضمان على احدهما في الفرس والتور يضمن المستعير والمرأة راجل استعار من رجل شيئا فاعاره
وقال له لا تدفع الى غيرك فندفع فذلك ضمن فيما يتفاوت وفيما لا يتفاوت وبدون النهي يعارض فيما لا يتفاوت
كالدار والارض وفيما يتفاوت لا وجملته ان العارية لا تاجر ولا ترهن وهل تعار وهل تودع في العارية قد ذكرنا
في الوديعة اختلف المشايخ رحمهم الله فيها قال مشايخ عراق رحمهم الله يملك لان هذا دون العارية وبه اخذ
الفقيه ابو الليث رحمه الله وهو اختيار الصدوق الشهيد رحمه الله وقال بعضهم لا تودع الا ترى انه لو بعث يديلا جنبي ضمن

وليس هذه الا ايداع والوديعة لا تورع ولا تعار ولا تاجر ولا ترهن وان فعل شيئا ضمن والمستاجر يوجب عار
ويودع وفي اياديه اختلف المشايخ رحمهم الله ولعمري كحكم الرهن وينبغي ان يرهن وفي التجريد ليس للرهن
ان يتصرف بشئ في الرهن غير الامساك لا يبيع ولا ياجر ولا يعير ولا يلبس ولا يستفد من فان فعل كان متعديا
ولا يبطل الرهن وفي الاصل اقام المستعير البينة انه رد العارية واقام المعير البينة انها نفقت بعد ما جاوز
الموضع المسمى فبينة المعير اولى رجل قال لا خرا عرتني دابتك فنفت وقال المالك غصبتها لا يضمن ان لم يكن
ركبها لانه لم يقر بسبب الضمان لانه لو يركب نفسه ولو قال ركبته يضمن لانه سبب الضمان ولو قال جرتكها
فانقول قول لراكب مع يمينه لانها اتفقا على ان الركوب كان باذنه وهو يدعى عليه الاجر وهو يتركها بغيره
العين اما هلك في يد رجل فقال وهبتها لي وقال المالك بعثتها منك يكون ضامنا لان العين مال متقوم
فلا يسقط حق المالك عن ماليتها الا باسقاط اما النفعة فانما اخذ حكم المالية بحكم الاجارة والراكب متكر
ولا يضمن شيئا ولو هلك المستعار بعد الاستعمال وجاء رجل فادعى انه كان له واثبته بالحجة فان المستحق
ضمن المستعير ثم هو لا يرجع على المعير لانه ضمن بفعل نفسه وان ضمن المعير فلا يرجع على المستعير لانه
يملك بالضمان فقد عار ملك نفسه وفي الاجارة اذا ضمن المستاجر والمستاجر يرجع على الاجر اعطاه
الاجر الى الموضع الذي نفقت لانه ضمن السلامة باشتراط البدل بخلاف المعير لانه معبرع والوديعة كالعارية
والمسائل مرت في الغصب والله اعلم **الفصل الثاني في عارسة الدواب** وفي الاصل رجل
استعار دابة فتزاحى عن حاملها فزلت سقطت الولد من غير عنفه لا يضمن ولو كسحها بالجمام او فقاء عينها
بالضرب يضمن ولو نزل عن الدابة ودخل المسجد وتركها في البسكة يضمن اذا هلك وتقل لو ربطها فخر
دخل لا يضمن والا صح انه يضمن ذكره الامام السرخسي روى في نسخة رجل استعار دابة ليركبها في حاجته
الى ناحية مسماة واخرجها الى لغرات ليسقيها وهي غير تلك الناحية ضمن اذا هلك رجل رسل رجلا الى
اخر ليستعير دابته الى الحيرة فقال الرسول ان فلانا يستعير منك الدابة الى المدينة فركبها المستعير وبدا له
ان يذهب الى المدينة ولا يغمر يقول الرسول لم يضمن ولو ذهب الى الحيرة يضمن ولا يرجع على الرسول بما
ادى ولكن الاجارة رجل استعار ثورا ليكوب ارضه فغمرها فكرب ارضا اخرى يضمن اذا عطب في الفتاوى رجل
استعار من رجل ثورا يساوي خمسين فقرنه بثور يساوي مائة فعطب ان كان الناس يفعلون ذلك مادة
لا يضمن والا فهو ضامن رجل استعار من رجل ثورا على ان يعيره ثوره يوما فخرج ليعيره ثوره فلم يجده
فاستعار من امراته فذهب به فذلك يضمن ولو طلب من رجل ثورا عارية فقال رب الثور اعطيك غدا
فلما كان غدا اذهب الرجل واخذ بغير اذنه واستعمله فمات عنده يضمن ولورده فمات عنده لا يضمن
رجل استعار دابة من انسان فنام المستعير في المفازة ومقرودها في يده فجاء انسان وقطع المقرود وذهب
بالدابة لا يضمن وكان السارق مذموم من يده واخذ الدابة ولم يغمر يدين لا يضمن قال لص الشهيدي

في الفتاوى بهذا إذا نام مضطجعا فإن نام جالسا لا يضمن في الوجهين ولو استعار من رجل مرا اليسقى به أرضه
ففتح النهر ووضع المرتفع رأسه ونام مضطجعا فسرق لا يضمن لأنه حافظ ولهذا لو سرق من تحت رأس النائم
يقطع وإن كان في الصحراء وهذا في غير السفر فإن كان في السفر لا يضمن نام قاعلا أو مضطجعا والمستعار تحت
رأسه أو موضوع بين يديه أو بجواريه بحيث يبعد حافظا عادة ولو استعار قورا واستعمله تفرغ ولم يعمل الحبل
من الثور فذهب البقر إلى السرح فصار الحبل في عنقه وشده ومات يضمن هذا في فوائد الإمام محمد بن أبي
وأي فوائد شمس الإسلام لم يوربط الحمار المستعار على الشجر بالحبل الذي عليه فوقع الحبل في عنقه فخنق ومات
لا يضمن وفيما لو استعار دابة إلى موضع كذا وسلك طريقا ليس بجادة يقال له بالعارة سية تربية يضمن إن
ضاعت أو عطبت ولو عين طريقا فسلك طريقا آخران كانا سواء لا يضمن وإن كان مخوفا أو كان أبعد أو غير
مسلوك يضمن رجل استعار دابة فجعلها في المربط وجعل تحت الباب خشبة حتى لا يخرج الحمار فسرق
لا يضمن رجل بعث أجرة ليستعير دابة قاعا وعليها عبايته فسقطت في الطريق إن سقطت من غير عنف
الأجير فالضمان عليه خاصة لأنه المضيع رجل استعار دابة للركوب أو ثوبا لللبس فاعار غيره قبل أن يركب
أو يلبس ثم ركب هو أو لبس قال الإمام البرزوي لم يضمن وقال الإمام السرخسي والأمام خواهرزادة
رحمهما الله لا يضمن المستعير إذا ترك البقر المستعار في السرح يرعى وحده إن كانت العادة هكذا لا يضمن وإن لم
يعلم أو كانت العادة مشتركة يضمن ولو جعله في القرية وليس للقريبة باب مفتوح لا يضمن إن نام سواء نام
قاعلا أو مضطجعا والله أعلم **جنس آخر** رجل استعار من آخر حمارا فقال ذلك الرجل لي حمار إن
في الأصطبل فخذ أحدهما أو اذهب فخذ أحدهما وذهب به يضمن إذا هلك ولو قال له خذ أحدهما أو
شئت لا يضمن رجل باع من آخر عصيرا أو أعار من المشتري حمارا حتى يحمل عليها فلما حمل عليها وأراد
سوقها فقال له خذ غنار هذا الحمار وسعه كذلك ولا تخل عنه فإنه لا يمسك أو هكذا فقال نعم فلما
مضى ساعة خلى من غناره وأسرع في المشي فسقط وانكسرت رجله يضمن لأنه خالف شرط مفقدا
إذا جعل العارية أو الوديعة وهي ملتحول عن مكانه يضمن وإن لم يحول بها اختلاف ما إذا ركب دابة غيرها ولم
يحولها عن موضعها حتى عقرها آخر الضمان على الذي عقرها دون الذي ركبها ومسائل الجرد مرتبة في
الوديعة رجل قال لآخر أعرفني ثوبك فإن ضاع فأناله ضامن قال لا يضمن المسئلة في المنتقى والله أعلم

الفصل الثالث في طلب العارية وردّها وللمعير أن يسترد العارية متى شاء سواء كانت
العارية مطلقة أو موقوفة لأنها غير لازمة وفي الأصل إذا طلب المعير العارية فلم يرد عليه حتى هلك يضمن
وفي الفتاوى لو قال دعها عندي فتركها فهلك لا يضمن ولو طلب العارية فقال المستعير نعم أو دفع وفرط
حتى مضى شهر ثم سرق من المستعير إن كان عاجزا من الرد وقت الطلب لا يضمن وإن كان قادرا فإن
أظهر المعير السخط والكراهة في الأمسالة ضمن المستعير وكذا إذا لم يظهر السخط ولا الرضا لأن الرضا لا يثبت

بالضلع وأن صرح بالرضا بان قال لا بأس لا يضمن وأن لم يطلب وهو لم يرد حتى ضاع ان كانت العارية مطلقه
لا يضمن وان كانت موقته فمضى الوقت ولم يدفع يضمن كذا لو كانت مقيدة بمنفعة بان استعار قد وما لكسر
الحطب فكسر ولم يرد حتى ضاع يضمن بحال استعار كتابا من رجل فضايع فجااع صاحب الكتاب فطلب فلم
يجزه بالضيايع ووعده الرد ثم اخبره بالضيايع ان لم يكن ايسا من وجوده يضمن وان كان مرجوا وجوده لا يضمن
وان كان الشاغل في وجوده ووعده في رده ثم اخبره ضاع قبل اعادة يضمن قال الصدر الشهيد رحمه في الفتاوى هذه
التفصيل خلاف ظاهر الرواية فانه نص في الكتاب اذا وعد له الرد ثم اخبر بالضيايع يضمن للتناقض نوع
اخر في رد العارية لو رد ببدل اجرة او عبدة يبرأ عن الضمان كما ذكرنا في الوديعة وكذا لو رد ما
الى عبد رب الله او اجرة او من في عياله يبرأ عن الضمان ذكر العبد ولعمري كذا انه يقوم عليها او لا يقوم فان كان
يقوم عليها يبرأ عن الضمان قياسا واستحسانا وان كان لا يقوم عليها يبرأ استحسانا لا ببراء قياسا واصل هذا
الرد الى الاصطلاح الى منزل رب الله وهناك قياس واستحسان فاما الغاصب اذا رد الى عبد لا يقوم عليها
لا يبرأ فان رد الى عبد يقوم عليها هل يبرأ قال الصدر الشهيد رحمه في الجامع الصغير لم يذكر هذا في الاصل قال
مشائخنا رحمهم الله يجب ان يبرأ وفي الجامع الصغير للقاضي الامام فخر الدين رحمه السارق والغاصب لا يبرأ
بالرد الى منزل المالك ولا الى مربطه ولا الى جيرة ولا الى عبدة ما لم يرد الى المالك قال ولو كانت العارية
عقد جوهر او شيئا نفيسا دفع الى عبد المعير او الى اجيره يضمن وانه اعلم الفصل الرابع في الحل
والحرمة وفي الاصل رجل اعاد ارضه بلبناء او الفرس فله الرجوع وقت او اطلق ويهدم البناء ويقطع
الاشجار ولا يضمن المعير في المطلق ويضمن في الموقت هذا عند اصحابنا الثلاثة رحمهم الله لانه غرة ولو زرع
يترك في يده المستعير باجر المثل استحسانا ولو بغير حائظ في الدار المستعارة ويقال له بالفاضية يا خسه فلما
استرد المعير الدار اراد المستعير ان يرجع عليه بما انفق ليس له ذلك وليس له ان يهدم الحائظان كان البناء
من قراب صاحب الارض رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئا بغير اذنه ان علم ان صاحب الكرم لو علم
لا يزال بهذا الحيوان لا يكون به بأس ولو دخل منزل رجل باذنه واخذ انا من بيته بغير اذنه لينظر اليه فوقع
من يده فانكسر لا يضمن رجل دخل الحمام فاستعمل قصاع الحمام فانكسرت الاضمان لانه عارية في يده ولو ان
سوقا فاتباع فيه الا ناع واخذ بغير اذن المالك انا لينظر نفسقط من يده فانكسر يضمن رجل اراد ان يستمد
من محبرة غيره او استاذنه فله ذلك وهو الحسن الا ان بينهما فان لم يستاذنه ولكن اعلمه فذلك ان لم
ينته وان لم يفعل شيئا من ذلك ان كان بينهما ابسط لا بأس به وان لم يكن لا احب له ذلك المسائل
في الفتاوى وفي النوازل سئل ابو بكر عن رجل استمد من محبرة رجل بغير اذنه قال مروى عن احمد المروى قال
رايت عبد الله بن المبارك يستمد من محبرة غيره ولا يستاذنه وروى عنه ايضا ان رجلا استاذنه بان يستمد
من محبرة فقال ما هذا لا وروى البارودي عن سفيان بن عوف انه سئل عن هذا فقال هو مال غيره فليست له

قال لفقهاء واستأذنه فحسن وإن لم يستأذنه ولكن يعلمه أن يريد أن يستقيل من محبته فإن لم ياذن له ولم ينهه فلا بأس به وفي الفتاوى الصغرى رجل استعار من آخر كتابا بالقرأة فوجد فيه خطا من علم أنه يكره أصلا لا يصلح به وإن علم أنه لا يكره يصلح به وإن لم يصلح به لا يثبت له غيره واجب عليه والله أعلم

كتاب الشركة وهو مغتمل على ثلاثة فصول الأول في صحة الشركة وفسادها والآثار فيما يملكه الشريك وفيما لا يملكه والثالث في فسخ الشركة **أما الفصل الأول** وفي الأصل الشركة الجارية على ثلاثة أوجه شركة بالمال شركة بالأعمال وشركة بالوجوه وفيها لا يوضح الشركة بالأموال لا يكون إلا بمال حاضر عننا كانت الشركة أو مفادضة ولا تصح بالغانث ولا دين إلا بدنه عند الشراء لا عند العقد يعني عقد الشركة لأنه إذا لم يوجد ذلك عند عقد الشركة جاز قال لا ترى أنه لو دفع إلى رجل الفاد قال له أخرج مثلها واشتر بها وبيع فأرجحت فهو بيننا وإقام المأمور بالبينة أنه قد جعل ولم يكن المال موجودا وقت العقد إذا وجد عند الشراء جاز فأنما شركة الأعمال فاشترى الصانين كالحياطين والقصارين ونحو ذلك وسميت شركة التقلب وأما شركة الوجوه بأن يشترى اثنين بغير المال يشترى نسيئة وبيعان نقدا وكل واحد منهما يكون عنانا ومعاوضة والعنان ما يكون في تجارة خاصة والمفاوضة ما يكون في كل شيء وفي شرح الشافى في شركة العنان يجوز اشتراط التفاوت في الربح مع التساوى في المال وعلى لقب المايان بعد هذا وفي الفتاوى الصغرى الشركة هل تبطل بالتأخير فيه روايتان كالوكالة والتأخير في الشركة والمضاربة جميع حتى لو قال ما اشتريت اليوم فهو بيننا وما اشتريت اليوم فهو بيننا وما اشتريت بعد اليوم فللمشتري خاصة الصحيح هذه الرواية ذكر في الشافى ولو دفع المال مضاربة شهر ابيع والتقييد بالملك صحيح حتى لو قال أحدا لشريكين لصاحبه أخرج إلى نيشابور ولا تجاوز فيا ورفهاك يضمن حصصه شريكه والتقييد بالنقد صحيح حتى لو قال لشريكه لا تبع بالنسيئة مع التقييد ولو اشتراك شركة عنان على أن يبيع بالنقد والنسيئة تخفى أحدهما صاحبه عن البيع نسيئة مع النهي كذا قال الفقيه أبو الليث في النوازل في الفتاوى الصغرى الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة ولا تبطل ببعض حتى لو شرط التفاضل في الوضعية لا تبطل الشركة وتبطل بالاشتراط ربع عشرة لأحدهما قال والظاهر أنها لا يقبل بالكثر الشروط فاتها إذا وقتا شركة الوجوه يصح وهل يتوقع فيه روايتان فعلى الرواية التي لا يتوقف كان شروطا مفسدا ومع هذا لم يفسد واعتبر بالوكالة وفي نسخة ألا ما هو السرخصى من الشركة أنا يصح بالدرهم والدانير والتبر لا يصح راس مال لشركات في ظاهر الرواية وفي رواية كتاب التصرف والتبر كالتقود والمعتبر فيه العرف حتى لو كان في بلد المبايع بينهم بالتبر فهو كالتقود وفي بيع الجامع نقرة الفضة كالتبر والفلوس لا يصح راس مال الشركات خلافا لمحمد بن بناء على مسألة بيع الفلاس بالفلسين والظرافة إذا رجعت جاز بها الشركة وفي شرح الشافى في باب المضاربة بالعروض لا يجوز المضاربة بالتبر من الذهب والفضة

ولا بالاستترة ويجوز بالزبوف والبنهرجة لأنها دراهم وأن اشتركا بالعروض فباعها بثمن واحد اقتسما الثمن على قيمة متاع كل واحد منهما يوم باعها ذلك لا يجوز أن يكون رأس مالها عروضاً لا يجوز أن يكون رأس مالها دراهم أو دنانير ورأس مال الآخر عروضاً في مفاوضة وعنان الكل في الأصل وفي الفتاوى لو كان لأحدهما عروض وللآخر دراهم فباع أحدهما بنصف العروض من الآخر بنصف تلك الدراهم وتقابضا واشتركا بشركة مفاوضة أو عنان صحيح وصار هذا شركة ملك وكذا لو كان لكل واحد منهما عروض فباع أحدهما بنصف عروضه بنصف عروض الآخر وتقابضا واشتركا في مفاوضة أو عنان صحيح نوع منته وفي الأصل يكتب رأس مال كل واحد منهما ويكتب أنه في أيديهما يشتركان جميعاً وشقي يعمل كل واحد منهما برأيه ويبيع بالنقد النسبية وما كان من ربع فهو بينهما على كذا وما كان من ضبعة فعمل قدر رأس مالهما التسوية بينهما في الوضعية إذا استوى المالان والتفاوت عند تفاوت المالكين فإن اشتركا في غير ذلك يفسد يعني الشرط وأن جاء أحدهما بالالف والآخر بالفين واشتركا بالربع والوضعية بينهما نصفين لم يجز الشرط حتى لو هلك بعضه هلك عليهما أثلاثاً ولو اشترط الوضعية أثلاثاً والربع نصفين والعمل عليهما جاز ولو شرط العمل على صاحب الف والربع نصفين جاز ولو اشترط الربع والوضعية على قدر رأس مال كل واحد منهما والعمل من أحدهما بعينه جاز ولو شرط العمل على صاحب الفين والربع نصفين لم يجز الشرط والربع بينهما أثلاثاً لأن صاحب الف يشترط لنفسه بعض ربع مال الآخر فيعمل ولا مال والربع إنما يستحق بالمال وبالعمل وبالضمان وفيما تقدم إنما لم يجز لأن صاحب الفين يريد أن يجعل ربع ماله مضموناً عليه بغير سبب وهو بخلاف مقتضى الشرع لكن لا يفسد الشركة لأن النهي عن الشرط لا عن العقد بخلاف البيع لأن هناك النهي عن البيع مع الشرط ففسد جميعاً نوع آخر منته وفي الفتاوى معالم اشتراك لحفظ الصبيان وتعليمهم الكتابة والقرآن والمختار أنه يجوز قال لصدر الشهيد رحمه الله تعالى على مسألة الاستتار على تعليمهم القرآن وقد ذكرنا في كتاب الأجازات فافتركا الرجلان وكلما اشتركا في كل قليل وكثير من أنواع الجارات كلها ونعل في ذلك برأينا ونشترى بالنقد والنسبة فأرزق الله فهو بينهما فهذه شركة عنان لا شركة مفاوضة والمفاوضة لها شرط أحدهما أنها لا يقبض إلا بلفظة المفاوضة فيقول فادخلنا في كذا وكذا رجلان اشتركا شركة عنان وعمل أحدهما وغاب الآخر فلما حضر الغائب أعطاه نصيبه من الربح ثم غلب الحاضر وعمل الغائب بعد ما حضر وبيع وأبى أن يدفع حصة شريكه من الربح إن كان الشرط أن يعملوا جميعاً وشقي فما كان في تجارتهم من الربح فهو بينهما على الشرط عمل كل واحد على حدة أو عملاً فأن مرض أحدهما أو لم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما وفي نوازل ثلاثة نفر اشتركا بأمال معلوم شركة صحيحة على قدر رؤس أموالهم فخرج أحدهم إلى ناحية من النواحي فغيرتهم نفران الحاضرين شاركوا الآخر على أن تلت الربح له والتلتين بينهما أثلاثاً مثلاً للحاضرين ثلثه للغائب فعمل المال فوقع إليه بذلك المال سنين مع الحاضرين فخرج الغائب فلم يتكلم بشيء حتى اقتسموا ولم يزل

يجعل مهم هذا الدافع حتى خسر على المال واستهلكه فإراد الغائب ان يضمن شريكه قال الرج على ما شئوا ولا ضمان عليهم فله بعد ذلك رضا بالشركة جنس الخوف ان شركة اخرى وهي شركة فاسدة وفي الاصل ومن جعلها الشركة في الاحتطاب والاحتشاش وانها فاسدة ولكل واحد منهما ما احتطب وما احتشش وأن اخذاه منفردين وخلطاه وباعاه قسم الثمن بينهما على قدر ملكهما فان لم يعرف ملكا لكل واحد منهما يصدق كل واحد منهما الى النصف وفي الزيادة على النصف عليه البينة لان هذه الشركة يعتمد الوكالة وتوركل انسانان يحتطب له لا يصح التوكيل يكون الحطب للمحتطب لا للموكل وتوابعاه فكل واحد منهما ثمن حطبه وحشيشه ولو احتطب احدهما واعانه الاخر فلهما ثمن اجروهما مثل عمله ويجب بالغام بالغ عند محمد كذا ذكرنا في المزارعة وعند ابي يوسف ربح لا يجاوز نصف المجموع وكذا الشركة في نقل الطين من ارض مباحة وكذا الشركة في اجتعاء الثمار من الفستق والجوز وغود ذلك من الجبال والبراري نقل الجص والحج والكمحل وطلب الكنز والاصطياد وسوا ذلك للناس التكرى وكذا لو اشتركا على ان يلتبنا من لحين غير مملوك او يطبخا اجزا فان كان الطين او التوراة او سهل الزواج مملوكا واشتركا ان يشتريا ذلك ويطبخا ويبيعا جاز وهو شركة الوجوه الكل في شروح الشافى واذا اشتركا في الاصطياد ونصا شبكة او ارسلوا كلهما فالصيد بينهما الصفاة وتوكان الكلب لاحدهما فارسله جميعا فالصيد لصاحب الكلب خاصة لان ارسال غير المالك لا يعتبر مع ارسال المالك فاذا اصاب احد الكلبين صيدا فاختنه ثم ادركه الاخر فالصيد لمن اختنه كلبه لانه اخرجه من ان يكون صيدا وان اخذاه جميعا كان بينهما نصفين لوجود الاشتراك في السبب وتو اشتركا لاجل احدهما دابة والآخر كاف وجوا ان اشتركا على ان يوجرا الدابة على ان الاجر بينهما نصفان كانت فاسدة لانهما منزلة الشركة بالمعرض فان ارسل كل واحد منهما كلبه فان اصاب كل كلب صيدا على يد كان ذلك الصيد لمصاحبه وان اصابا صيدا واحدا فهو بينهما بقول رجل ولا خراجا فاشتركا ان يوجرا ذلك نمارا فلهو بينهما لمعجز هو شركة العروض فان اكترهما في عمل معلوم فاجرهما على جر مثل كل واحد منهما يعني من الدابتين رجل له اداة القصارين وللآخر بيع فاشتركا على ان يعملوا اداة هذا في بيت هذا او لكسب بينهما جاز وكذا سائر الصناعات وهي شركة التقبل وتوكان من احدهما اداة القصارين والعمل من الاخر فاشتركا على هذه الشركة فاسدة والرج للعامل وعليه مثل اجر الاداة وتودفع دابته الى انسان يوجرها او الاجر بينهما او البيت او السفينة لمعجز ولا اجر لصاحب الدابة والبيت والسفينة وللدن اجرها اجر مثل عمله ولودفع اليه الدابة او البيت او السفينة ليبيع فيه البر والطعام كذا الرج بينهما المعجز والرج للبائع وعليه اجر مثل الدابة والبيت او السفينة وما لا يجوز التوكيل فيه لا يجوز فيه الشركة وتو اشتركا في عمل هو حرام لا يصح الشركة وما يتصل بهذا وفي الفتاوى رجل قال لا خراجا للشريك من الدابتين فهو بينهما ادبني وينتفع مع وتو قال ان اشتريت عبدا فهو بيني وبينك لا يصح لانه لم يبين النوع في الوكالة وفي الاولى شركة حتى لو قال

ان اشترى عبد اخر اسانيا فهو بيني وبينك صحيح لان هذا التوكيل صحيح رجل مر رجلا بان يشتري له عبد ابينه
وبينه فقال الما مور نعم فذهب فاشترى كله لنفسه لم يكن له بل بينهما وتسام المسئلة فاني بعد هذا في
الفصل السادس تجل قال لاخر اشترى عبد فلان بيني وبينك فقال نعم فذهب ليشتري فقال له رجل
لاخر اشترى ذلك العبد بيني وبينك فقال نعم فاشترى فهو لادمين ولو قال له الثاني بمحزون الاول فقال
الما مور نعم فهو بين المشتري والثاني ولا شيء للاول ولو لم يكن الاول حاضرا حتى قال له الثالث اشترى
ذلك العبد فقال نعم فالعبد للاولين ولا شيء للمشتري ولا لالثالث تجل اشترى عبد واشترى فيه اخر فهو
بينهما نصفان وتوكلت رجلين فهو بينهما الثلثان **الفصل الثاني فيما يملك الشريك وفيما**
لا يملكه وفي شرح الطحاوي العنان يقتضي التوكيل ولا يقتضي التكفيل حتى لو اشترى احد الشريكين
يطالب المشتري خاصة وفي المفاوضة يطالب كل واحد منهما ولهذه اجازت شركة العنان خاصة فمن هو
اهل للتوكيل وليس اهل للكفالة بان كان احدهما صبيا ماذون في التجارة او كلاهما او احدهما معتوها بعقل
البيع والشراء او كلاهما او احدهما عبد ماذون له في التجارة او كلاهما فانه يجوز لشركة العنان بينهما ولو باع
احدهما مال الشركة بما حقت وهان فهو كالتوكيل بالبيع وقد عرفت في موضعه وشركة العنان قد يكون خاصة
وقد يكون عامة فالعامة ان يشتركا في جميع انواع التجارة والحجارة ان يشتركا في شيء خاص كالرفق في الثياب
ولكل واحد منهما ان يبيع بالنقد والنسيئة ويشترى ان كان في يده مال الشركة فان لم يكن فاشترى بدينهم
او بدينه او بالشري له خاصة دون شريكه لانه لو جاز على شريكه يصير مستدينا على شريكه وانه لا يملك
ذلك عند الجحيفة ر وان كان في يده دينه فاشترى بدينه او بدينه لانه لا يملك ذلك عند الجحيفة ر وان كان في يده
ويدفع المال مضاربة في رغبة الاصل وعن ابى حنيفة ر انه لا يدفع ولا حد هما ان يوكل بالبيع والشراء
وتورهن احدهما متاعا من الشركة بدين عليها لم يجز وكان ضامنا لدينه وما وجب عليها يريده دينه
وجب عليها بعقد هما لان الرهن ايفاء وهو لا يملك ايفاء دينه من مال الشريك وكذا الوارثين بدين ادناه
لانه استيفاء وهو لا يملك باستيفاء ما ولا صاحبه لنفسه وليس لاحدهما ان يقرض ويؤجر احدهما
ولو اقر احدهما بدين لم يجز على صاحبه وفي الفتاوى قال احد الشريكين شركة عنان اذا اخذ دينه وجب لهما
قال في كتاب الشركة لا يجوز مطلقا قال وذكر هذه المسئلة في كتاب الصلح وجعلها على ثلاثة اوجه ان كان
دينا وجب بعقد تولى هذا وتولى الاخر او كلاهما فقل الوجه الاول جاز في الكل عند هالان كل واحد منهما بعقد
الشركة اذن لصاحبه ان يعمل ما يعمل في التجارة وهذه من صنيع التجار وعند الجحيفة ر لا يجوز الا في نصيب نفسه
خاصة وفي الوجه الثاني والثالث لا يجوز عند الجحيفة ر لان نصيبه ولا في نصيب صاحبه وعند هالان لا يجوز
في سيب نفسه ولقب المسئلة احد رلى الدين اذا اخذ الدين عند الجحيفة ر لا يصح اصلا الا باذن شريكه
وعند هالان في نصيبه لانه يملك اسقاطه فيملك تاخير ولا في حنيفة ر انه لو جاز ذلك كان ذلك في الدين

قبل قبض وذلك باطل لأنه يميز نصيب أحدهما فيتأخر نصيب أحدهما ويتجمل الآخر فكانت قسمة قبل القبض فلا يجوز وفي المعاوضة يصح في الكل وفي الكافي إذا اقرا أحدهما به من تجارتهما أو أنكرا الآخر لم المقر جميع الدين إن كان هو الذي تولاها وأن اقراهما تولاها لزمه نصفه ولا يلزم المنكر شيء وإن اقرا تولاها لم يلزمه شيء أحد الشريكين شركة معاوضة وشركة عنان إذا اشتركا على أن يتصرفا معا وشري فاذن أحدهما لعبد مغترب في التجارة جاز ولو حجروا عليه صاحبه يصير محجورا عليه وتو قال أحد الشريكين ما باعه الآخر جازت الأقاله وتو باع أحدهما متاعا فرد عليه بهيب فقبله بغير قضاء جاز عليهما وكذلك لو حظ من ثمنه إذا خرا لجل ليعيب فإن حظ من غير عيب عليه جاز من حصته وكذلك لو وهب وتو اقرب عيب في متاع باعه جاز عليه وعلى شريكه وتو قال كل واحد منهما لصاحبه اعمل لي كذا فكل واحد منهما أن يعمل فيما يقع في التجارة من الرهن والأهمل ودفع المال مضاربة والسفرو الخطة باله والشركة مع الغير وآما الهبة والقرض وما كانت اتلانا المال أو تمليكاً بغير عوض فإنه لا يجوز وأن قال كل واحد منهما لصاحبه اعمل فيه لي كذا فليس عليه وأن اذن كل واحد منهما صاحبه بالاستئذان ليس للمقرض أن يرجع على شريكه لأن التوكيل في الاستقراض لا يصح ههنا في الفتاوى وما تقدم في الأيضاح وفيه أيضاً ولشريك العنان والمبضع والمضارب والمودع أن يسافر أو بالمال هو الصحيح من مذهبي حنيفة رحم ومحمد رحم ومؤنة السفر والكراء من رأس المال وقال محمد ومان ربح حسب النفقة من الربح وإن لم يربح كانت النفقة في رأس المال وهذا هو الحكم في المضاربة وتو باع أحدهما لوركن للآخر أن يقبض شيئاً من الثمن وكذا كل دين وتولية أحدهما للآخر أن يمتنع من الدفع إليه فإن دفع إلى لشريك بوج من نصيبه ولم يبرأ من حصة المداين استعسانا يعني برأته من حصة القابض والقياس أن لا يبرأ من حصة القابض أيضاً وليس لأحدهما أن يخاصم فيما باعه الآخر أو ادانته والخصومة إلى ولي ذلك وما استأجر أحداً لشريكين بشيء من تجارتهما جاز عليهما بمنزلة ملكة الأعيان وتو اقربارية في يده الآخر لا يصح في نصيب شريكه وفي النوازل ثلاثة تفويصا وبشركا وتفقها واعلم من رجل ثم جاء واحد منهم وعمل في الشاكلة فله ثلث الأجر ولا شيء للآخرين وهو معطوع في الثلثين إذا اقع الصانع أحداً في دكانه يطرح عليه العمل بالنصف جازاً استعسانا للتعاقل إذا اشتركا في عمل يتقبلانه من الناس جميعاً أو شتى ويعمل كل واحد منهما برأيه أو في عملين مختلفين يعمل أحدهما القصارة والآخر الخياطة جاز عند استعسانا لأنه توكيل يقبل العمل فإذا اتفقا كان عليهما فإذا عمل أحدهما أو عملاً استحق الأجر وكان العامل معيناً للآخر وهذا أجاز لأن المشروط مطلق العمل لا عمل العامل بنفسه فإن القصار إذا استعان بغيره أو استأجر غيره حق عمل استحق القصار الأجر ولو شرط الربح في هذا الأحدهما أكثر مما شرط للآخر جاز عند ثلث العمل متفاداً قد يكون أحدهما احذق وأن شرط الآخر أكثر لادناهما عملاً اختلف المشاغل رحمهم الله فيه فإن غاب أحدهما أو مرض أو لم يعمل فعمل الآخر فلا أجر بينهما لأنه كعملهما وقد ذكرنا شيئاً من شركة التقبل في الفصل الأول في مسائل الشوكة

وغير ما كول في شرح المغني الاصطلاح مباح اذا كان للشئ وان ياخذ حرفة ويكون شئ بالكلب ونحوه مما
يعد وكالفهد والبازي ونحوه مما يطير والسهم ونحوه مما يخرج والشبكة ونحوها مما يصيد وانما يحل الصيد
بخمسة عشر شرط خمسة في الصيد وهو ان يكون من اهل الذكوة وان يوجد منه الارسال وان لا يشاركه
في الارسال من لا يحل صيده وان لا يترك التسمية عامدا وان لا يشتغل بين الارسال والاخذ بعمل آخر وخمسة
في الكلب منها ان يكون معلما وهو ان يذهب على سنن الارسال وان لا يشاركه في الاخذ ولا يحل صيده
وان يقتله جرحا وان لا ياكل منه وخمسة في الصيد منها ان لا يكون متقوتا باثنيابه او غلبه وان لا يكون من
الحشرات وان لا يكون من نبات الماء سوى السمك وان يملك نفسه بجناحيه او بقوائمها وان يموت بجرحه قبل
ان يوصل الى ذبحه وفي نسخة الا مام المرضي به العباد ان يكون للصيد مما يباح تناوله ويكون ممتعا
وحشيا وان لا يترى عن بصرة وان لا يقعد عن طلبه حتى يجده لانه اذا غاب عن بصرة ربما يكون موت
الصيد بسبب اخر فلا يحل لقول ابن عباس رضي الله عنهما كل ما اصميت ودغ ما اتميت **الفصل الثاني**
في صيد الكلب ونحوها وفي الاصل لا بأس بصيد المسلم بكلب المجوسي وبان يهم كلين عبيسكهم
اما المجوسي اذا صايد لا يحل صيده وكذا اذ يجتهد واما اليهودي والنصراني فيحل صيدها وذبيحتها اذا اشترك في قتل
صيد كلب غير معلم او الذي لم يسم عليه او الذي رسله مجوسي او مرتد لم يحل وكذا لو رد عليه الصيد حتى اخذ
اورد عليه سبع وكذا البازي فان مرة عليه مجوسي حتى اخذ لا بأس باكله بخلاف السبع والكلب لان فعل المجوسي
من جنس فعل المرسل فيكون اعانة وفعل السبع ليس من جنس فعل المرسل ليكون اعانة للمسلم فيكون اعانة للكلب
فيحرم وفي الجامع الصغير اذا ارسل المسلم كلبه على صيد ثم زجره مجوسي فان زجره فقتل لصيد يحل على
الكلب لا يحل وليس هذا كما انفرد الكلب بنفسه وزجره صاحبه انه يحل لا ارسال حتى يحل استحسانا وكون
ارسل كلبه المعلم على صيد ولم يسم عدا ان زجره وسمى فان زجره واخذ الصيد وقتل لا يحل لان الارسال
من تارك التسمية عمدا فعل محرم فلا يفسح الا بمثله يعني بان يمسكه فويرسله مع التسمية واذا نفلت الكلب
المعلم وجارحة اخرى غير الكلب فاخذ الصيد وقتل لا يحل فلان صاحبه صاح به بعد الافلات ان لم يزد
في الطلب ولم يزد زجره لا يحل فان ان زجره في الطلب حل كله لان ذلك يكون بمنزلة الارسال نوع
من هذا الفصل صيد الكلب للمعلم وما اشبهه من الجوارح من السباع وغيرها يرسله المسلم او الكتابي
ويسمى عليه في اخذها ويقتله جرحا حلالا لان ياكل من لحمه فحينئذ يحرم فان شرب من دم الصيد
لم يحرم عند عامة العلماء رحمه الله واصل هذا ان تترك الاكل شرط لكونه معلما فان ترك الاكل مرة لا يدل
على علمه ما لم يكثر ولم يقدر ابو حنيفة ثم تقدير او فوضه الى اهل هذه الصناعة وعندنا اذا ترك ثلاث
مرات فقد تعلم فان صاد ثلثة او اكثر من الصيد ولو اياها لم يوكّل الاول والثاني لانه غير معلم بعد
في الثالث روايتان والآصح انه يحل الثالث اختاره الاقضية ابو الليث رحمه في مختلف الرواية فذلك لكل من الصيد

لا اي فتوى وانت تراها ٣٣٥ على اي ناس من برك فتوات من طلبه ١٣

بعد ما حكم بملصه يحكم بحمله عندنا حنيفة رخص حتى لو صاد صيودا قبل هذا وهي فائقة عنده يحرم وعندهما
لا يحرم ولا يظهر هنا فيما اكله والخلات في المتقاربة والمتباعدة سواء وكلوا انتهش الكلب من الصيد بضعة في
حالة الاخذ فالتقاها ثم قتل ولم ياكل منه فلما اخذه صاحبه اخذت تلك البضعة فاكلها المحرم لانها اكل
من الصيد وكلوا انتهش بعد ما اخذه صاحبه فكن ذلك ولو اعطاه صاحبه بضعة منه فكن ذلك في البازي
لا يشترط تلك الاكل ليصير معلما بل يكفي باجابته عند الدعوة نوع اخر منه اذا توارى الكلب الصيد
ثم وجده بعد ذلك قد قتله وليس فيه اثر غيره حل ذالمير ترك الطلب فان فكه ثم طلبه بعد ذلك فوجده
لم يحل وان غاب عن بصر الراس فاتبعه ولم يشغل بعمل اخر حتى وجده قد مات حل استحسانا وكن
البازي فاذا كان به جراحة اخرى لم ياكل ترك الطلب ولا اذا ارسل كلبه او بازيه على صيد فاخذ ذلك الصيد
وغیره او عدا ومن الصيد وحل كلها ما دام في وجهه ارساله عندنا ولو ارسل فاخذ صيدا فقتله وجثم عليه
ثم اتبع اخر فاخذ ان طال مكثه على الاولي ونقطع الارسال فحرم والا فلا وان عدل عن سنن الارسال يمتهن
او يسرقه فواخذ صيدا لم يحل اذا كن الكلب والفهد في ارساله حتى يتمكن على الصيد ثم وثب عليه فقتله
حل الكل في الاصل وفي الفتاوى رجل ارسل كلبه المعلم فاخذ صيدا او امسكه فمات الصيد من اخذ او صدقه
لم ياكل رجل ارسل كلبه على صيد فاحطاه فعرض له صيدا فخرقه فقتله ياكل فان فاته الصيد يرجع فغرض له
صيدا اخرى رجوعه فقتله لم ياكل لان الارسال بطل بالرجوع وبدون الارسال لا يحل وفي الاصل كل جار من
السباع يحل صيده وفي المتن يقال محمد رحمه الله لا يرى انه يتعلم ما لا فاته تعلم لا باس به وعند
اصحابنا في الاسد والذئب من عادتهما ان يمسكا صيدا او لا ياكلانه في الحال فلا يستبدل بالامساك على العلم فان
تصور الله لهما جاز فلما حصل له لا بد من الجرح في الصيد سواء كان ذلك الاصطياد بالكل او بالرمي ويشترط
ان يكون السهم جارحاً فان كان معراضاً ان خرس ياكل وان لم يخرف لا ياكل لان يكون راسه محمداً فاصاب
الصيد بجرحه ياكل واما البازي اذا قتل الصيد حل كله وان لم يجرح وما يتصل بجرحه فلا يصل
يجوز تملك الكلب للمعلم بالبيع والهبة والوصية وغير المعلم كذلك حتى ذكر في النوادر بانه يجوز بيع الجوزد اما
بيع العقور فلا يجوز كالذئب والفهد والبازي يجوز بيعها وبيع السنور قال ابو يوسف رحمه الله يجوز والتمس كان في ابتداء
جنس اخر الف الصيد في ارض انسان او باض فيها او دخل دابة او تغل بفسطاط او تكتس الطهي
او دخل السمكة اجمدة او تكتس الطير لم يملكه لانه لم يحرقه ومن اخذه نهوله وتودخل داره فاعلمت عليه
وصادها لم يملكه او ارضي بفسطاطه يملكه وتودقع في حفرة حفرها المالك للماء لم يملكه ولو
حفرها للاصطياد يملكه اذا وقع فيها وكذا الشبكة والخل اذا غسل في ارض انسان فهو لصاحب الارض
ولهذا اخوات ونظائر قد ذكرناها في كتاب الدعوى رجل ضرب صيدا بسيف فابان ثلثا من قبل الراس
حل اكله لانه ذكوة ولو ابان فخذا او عظموا غير الراس لقل من النصف لم يحل لمبان عندنا لقوله عليه الصلوة

والسلام ما بين من الحي فهو ميت وحل الباقي لو جرد ذكوة الاضطرار ولو قطعه نصفين واستويا في الموت حل
الكل فكذلك اذا ابان بعض الراس ولو ابان اقل من نصف الراس لا يوكل المبان لانه متوهم بقاؤه بعد الابانة
وحل الباقي للذكوة الاضطرار ولو قطع عضوا ولم يرب ومات حل لكل ولو ابان اللحم وتعلق جلده فهو الميت
ولو ضرب سيفه على سمكة فقطع بعضها يوكل ما قطعه بخلاف الصيد لان الميت من السمك حلال والله اعلم

الفصل الثالث في الرمي وفي الاصل اذا اصاب السهم الصيد فاختنه حتى لا يستطيع بركا ثم رماه اخر
فجعله للاخر رماه انسان فرماه اخران يتعاقبا واختنه الاول ملكه الاول وان مات باكله حل وان علم انه مات
بالثاني حرم ومن الثاني للاول ولو رميه وقتله ملكه وحل لهما ولو تعابضا ولم يختنه الاول وقتله الثاني ملكه
الثاني وحل عليه رجل رمى صيدا انسقط على الارض ومات يحل بخلاف ما اذا وقع في الماء او على الجبل او على
الحجر او الشجر او الحائط او سطح منصوب او لبنة منصوبة ثم وقع على مكان اخر فلت يحرم واما الطير اذا وقع في الماء
ان كان بري لا يحل سواء كانت الجراحة فوق الماء او كان منغمسا في الماء الا ان يكون الجراحة بحالة لا يتوهم غثات
الصيد منها كما اذا ذكاه ثم وقع في الماء وان كان الطير مائا ان كانت الجراحة فوق الماء يحل لانه مات من الجراحة
وان كانت الجراحة بحالة يتوهم غثات الصيد منها لولا الوقوع في الماء لا يحل بخلاف ما لو وقع على الجبل فاستقر عليه
او وقع على الارض ومات حيث يحل فان بقى من ذلك شيء اذا اصابه بجرحه لم يحل وفي الفتاوى للمقاضي
الا امامهم ولو رمى صيدا فاصابه السهم وخرقه فوقع في الماء ومات قال بعضهم ان كان يرمى حيوته حين وقع
في الماء لا يحل كله لاحتمال انه مات بالماء وان كان لا يرمى حيوته حين وقع في الماء لا يحل كله لانه مات بغير
الماء والمزناق كالسهم رجل رمى صيدا فنفذ منه واصاب اخر حل كلاهما وكوردت الرخ السهم عن سننه
فاصاب صيد الرمح ولو قواه فامضاه على سننه حل ولو مر السهم على سننه فاصاب شجرا ولم يفته ومضى
واصاب الصيد حل ولو رمى بها رجل اخر فاصابا صيد الرمح حل رجل رمى صيدا فاناكسر السهم بسبب
اخر ثم اصاب الصيد فقتله حل كله لان العبرة لقوة الرمي وفي الزيادات مسلم رمى بها وسحق فاصاب سهمها
موتوعا ونفع فاصاب السهم الموضوع الصيد فقتله ان كان يعلم ان سهم الرامي الاول لا يبلغ الصيد لولا اصابه
السهم الثاني فالصيد للثاني وهو حلال وان كان يعلم انه يصيبه كان للاول وكذا اذا رمى الجوسى بعد رمى
المسلم فان زاد قوة ولم يقطع عن سننه فالصيد للمسلم وهو مكروه ولا يحل صيد البندق والمعارض والعصا
والجحر في الاصل نوع اخر منه رجل رمى صيدا فوقع عند مجوسى قدر ما يقدر على نجه ومات لم يحل لانه
قادر على النج بتقدير الاسلام رجل رمى بها صيدا فاخذته صاحبه ولو يكن من الوقت قدر ما يقدر على نجه
لوكل هو المختار وفي الاصل هذا رواية عن تايخيفة رمى يابى يوسف رماتاني ظاهرا رواية لا يحل لانه بمنزلة وقوعه
عندنا ثم نوع اخر منه رجل رمى صيدا فغشى عليه ساعة من غير جراحة ثم ذهب عنه تلك الساعة فمضى
فاخذ الاخر فهو للاخر بخلاف ما اذا جرحه جراحة لا يستطيع معها النهوض فلبث كذلك ما شاء الله ثم برأ

وروي خر حيث كان فالصيد للادول والفرق ان في المسئلة الاولى لم ياخذة الاول فصار بمنزلة من نصب شبكة
فوقع فيها الصيد والملاك غائب ثم تخلص عن الشبكة فرماه اخر واخذة فهو له وفي المسئلة الثانية اخذة الاول
لبضع اثر فعله فملكه رجل روي صيد او ذئبا او خنزيرا او ما الشبه ذلك على قصد به الاصطلاح وسمى فاصاب
صيدا ما كوله اللحم وقتله حل كله وقال زفر بن لايجل وان روي جراد السمكة وتراخ التسمية فاصاب صيدا عن
ابي يوسف روي رويان روي ابن رستم انه لايجل لان ما اصابه لايجل بدون التسمية والختار انه يوكل ولا روي
الى ادعي وابيل او بقرا وشاة او معز اهلي وسمى فاصاب صيدا ما كولا الاسر واية لهذه في الاصل ولابي يوسف روي
قولان في قول لجل وفي قول لايجل واليه اشارة في الاصل ولا روي لجل لي صيد وهو يظن انه شجر او انسان فسمى
فاذا هو صيد يوكل وفي الاصل سمع صاوطن انه حتى صيد فرماه او ارسل كلبه فاصاب صيدا ان كان ذلك المحس
حتى صيد لا بأس به وان كان انسان او غيره من الاهليات لم يجز ولا روي خنزير اهليا او طبيا او شاة فسمى
صيدا لم يوكل وان كان لا يعرف انه اهلي او وحشي يجز هذه اذ روي طيرا اما اذ روي بعيدا لا يدري انه اهلي
او وحشي لايجل لانه في الاصل ليس يوحشي الاول في الاصل وحشي نوع اخر منه وفي الفتاوى حاجة
رجل تعلقت بشجر لا يصل اليها صاحبها فرماها ان خاف عليها لموت فوكل وان لم يكن بهذه المثابة لا يوكل
واصل هذا في مسئلة الاصل ما وحش من اهليات يجز به مايجل به الصيد حتى لو ناله لبعير او البقر فرماه
بالة جارحة واصابة الجارحة شيئا منها قلت منها حل وفي الشاة خارج المصريح حل وفي المصرا في الفتاوى
في باب النون رجل له حمامة فرمىها ورصمها غيره فهذه اعلى وجهين اما ان كنت لا تهدي الى منزله لو كانت
يهدي في الوجه الاول يحل كلها اصاب المذبح او اصاب موضع اخر لانه عجز عن الذكوة الاختيار في الوجه
الثاني ان اصاب المذبح حل وفي موضع اخر قال يحل مطلقا وكذا في خارج المصريح ومن الاصحية والحمامة
كالهاجة ان كان يهتدي الى منزل يحل آوان شاة لو سقطت في بئر فطعنت يحل قال الحسن المتروكي
في البيرا اذا رماه فادماه حل كله وهو ما لو نذ سوا قلن اصاب السهم ظنفا اذ قرنها فادى حدث فاصاب
موضع اللحم ولم يخرج الدم ان كانت الجراد كبيرة حلت وان كانت صغيرة قيل يحل وقال لايجل لا يبيع الشاة
في المذبح فلم يقل الدم منها اختلف المتأخرون قال ابو القاسم الصغار لايجل وقال ابو بكر الاسكاف لا بأس به
اوردة الامام السرخسي رحمه الله اعلم **الفصل الرابع في السمك** وفي الاصل السمك الذي
مات في الماء بغيرة وهو الطافي لا يوكل ويوكل السمات باقية وهي ان ينحسر عنه الماء او طفي على وجه الارض
او وجد في بطن طير او سمك او ربطه احد في الماء واضطر الصيادون جماعة منها الى مضيق فتراكمت
وهلكت اولد غنته حية او اصابته حديد او النقي في الماء شقي فأكله فمات يوكل ولايجل كل ما في الماء الا
السمك وفي الفتاوى اذا قتل حرا الماء او برده لا يوكل عندا يحنيفة روي كالمطاني وعند محمد روي كالمطاني
ارفق بالناس في التجريد لم يرد كرا الخلاف ولكن قال فيه رويان سمكة بعضها في الماء وبعضها في الارض ميتة

الفصل الاول وفي مختصر القدوري ذبيحة المسلم والكاتب حلال لا يוכל

ذبيحة الجوسي والمرتد والمرتدة والوثني والحرم وفي الاصل تهود الجوسي او يتنصر
 حل ذبيحته بخلاف المسلم اذا اتهم او تنصرا لم يولد بين الكاتب والجوسي ذبيحة حلال
 وفي فتاوى القاضى الامام رح ذبيحة لهودى والنصرانى حلال وان كان حربيا الا
 ان يسمع منه انه يسمى عليه المسيح فاذا سمع ذلك منه لا يحل لانه اهل به غير اياه
 وقال بعض اصحاب الشافعى انها يحل ولا يحل ذبيحة المرتد وان ارتد الى دين اهل
 الكتاب المرأة كالرجل في الذبح والغذى يعقل ويضبط كالبالغ ويستحب توجيهها
 في الذبح الى القبلة ويكره ان يتنفع الشاة اذا جحت ولا لباس باكل الذبيحة منها
 لما روى عن النبي عليه الصلوة والسلام انه نهى ان يتنفع الشاة اذا جحت قبل
 ان تكسر عنقه قبل ان يبرد وقيل ان يبالغ في الذبح حتى يبلغ النخاع وهو عروق والعنق
 فكرة لان فيه زيادة مشقة من غير حاجة ويكره ان يحرقها الى مذبحها وان يحدد
 المشفرة بعد ما ان اضجعها وادسه اعلم جنس اخر وفي الجامع الصغير لا لباس بالذبح
 في لحق كله اعلاؤه واسفله ولا لباس باكل الجوز والاذنج وبجاء ولم يحرر وانشاة
 والبقرة اذا اخرتا ولم يردن بها يكره ذلك وفي بعض النسخ لا يستحب في فتاوى القاضى
 الامام رح ثمة السنة في الابل النحر وهو قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر
 والسنة في الشاة والبقرة الذبح فان ذبح الابل ونحر الشاة والبقرة جاز ايضا لقوله
 عليه الصلوة والسلام ما نهى الدم واقرى الاوداج وكل شاة ذبحت من قفاها ان
 قطع الحلقوم والاوداج والمرعى قبل ان يموت الشاة لا لباس باكلها وان ذبح الشاة
 بسن او ظفر غير منزوع لا يحل اكلها وان ذبحت بظفر منزوع او سن منزوعة او قرن
 او عظم فانهر الدم واقرى الاوداج فحل عندنا هامة ذبحت فقطع منها نصف الحلقوم
 ونصف المرى لا توكل وان قطع اكثر من الحلقوم والاوداج والمرى توكل اختلفوا

فتاوى كبرى اذا كانت في ذبيحة
 ذبح ذبيحة الجوسي والمرتد والمرتدة والوثني والحرم وفي الاصل تهود الجوسي او يتنصر
 حل ذبيحته بخلاف المسلم اذا اتهم او تنصرا لم يولد بين الكاتب والجوسي ذبيحة حلال
 وفي فتاوى القاضى الامام رح ذبيحة لهودى والنصرانى حلال وان كان حربيا الا
 ان يسمع منه انه يسمى عليه المسيح فاذا سمع ذلك منه لا يحل لانه اهل به غير اياه
 وقال بعض اصحاب الشافعى انها يحل ولا يحل ذبيحة المرتد وان ارتد الى دين اهل
 الكتاب المرأة كالرجل في الذبح والغذى يعقل ويضبط كالبالغ ويستحب توجيهها
 في الذبح الى القبلة ويكره ان يتنفع الشاة اذا جحت ولا لباس باكل الذبيحة منها
 لما روى عن النبي عليه الصلوة والسلام انه نهى ان يتنفع الشاة اذا جحت قبل
 ان تكسر عنقه قبل ان يبرد وقيل ان يبالغ في الذبح حتى يبلغ النخاع وهو عروق والعنق
 فكرة لان فيه زيادة مشقة من غير حاجة ويكره ان يحرقها الى مذبحها وان يحدد
 المشفرة بعد ما ان اضجعها وادسه اعلم جنس اخر وفي الجامع الصغير لا لباس بالذبح
 في لحق كله اعلاؤه واسفله ولا لباس باكل الجوز والاذنج وبجاء ولم يحرر وانشاة
 والبقرة اذا اخرتا ولم يردن بها يكره ذلك وفي بعض النسخ لا يستحب في فتاوى القاضى
 الامام رح ثمة السنة في الابل النحر وهو قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر
 والسنة في الشاة والبقرة الذبح فان ذبح الابل ونحر الشاة والبقرة جاز ايضا لقوله
 عليه الصلوة والسلام ما نهى الدم واقرى الاوداج وكل شاة ذبحت من قفاها ان
 قطع الحلقوم والاوداج والمرعى قبل ان يموت الشاة لا لباس باكلها وان ذبح الشاة
 بسن او ظفر غير منزوع لا يحل اكلها وان ذبحت بظفر منزوع او سن منزوعة او قرن
 او عظم فانهر الدم واقرى الاوداج فحل عندنا هامة ذبحت فقطع منها نصف الحلقوم
 ونصف المرى لا توكل وان قطع اكثر من الحلقوم والاوداج والمرى توكل اختلفوا

جواب
 ان ذبح ذبيحة الجوسي والمرتد والمرتدة والوثني والحرم وفي الاصل تهود الجوسي او يتنصر
 حل ذبيحته بخلاف المسلم اذا اتهم او تنصرا لم يولد بين الكاتب والجوسي ذبيحة حلال
 وفي فتاوى القاضى الامام رح ذبيحة لهودى والنصرانى حلال وان كان حربيا الا
 ان يسمع منه انه يسمى عليه المسيح فاذا سمع ذلك منه لا يحل لانه اهل به غير اياه
 وقال بعض اصحاب الشافعى انها يحل ولا يحل ذبيحة المرتد وان ارتد الى دين اهل
 الكتاب المرأة كالرجل في الذبح والغذى يعقل ويضبط كالبالغ ويستحب توجيهها
 في الذبح الى القبلة ويكره ان يتنفع الشاة اذا جحت ولا لباس باكل الذبيحة منها
 لما روى عن النبي عليه الصلوة والسلام انه نهى ان يتنفع الشاة اذا جحت قبل
 ان تكسر عنقه قبل ان يبرد وقيل ان يبالغ في الذبح حتى يبلغ النخاع وهو عروق والعنق
 فكرة لان فيه زيادة مشقة من غير حاجة ويكره ان يحرقها الى مذبحها وان يحدد
 المشفرة بعد ما ان اضجعها وادسه اعلم جنس اخر وفي الجامع الصغير لا لباس بالذبح
 في لحق كله اعلاؤه واسفله ولا لباس باكل الجوز والاذنج وبجاء ولم يحرر وانشاة
 والبقرة اذا اخرتا ولم يردن بها يكره ذلك وفي بعض النسخ لا يستحب في فتاوى القاضى
 الامام رح ثمة السنة في الابل النحر وهو قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر
 والسنة في الشاة والبقرة الذبح فان ذبح الابل ونحر الشاة والبقرة جاز ايضا لقوله
 عليه الصلوة والسلام ما نهى الدم واقرى الاوداج وكل شاة ذبحت من قفاها ان
 قطع الحلقوم والاوداج والمرعى قبل ان يموت الشاة لا لباس باكلها وان ذبح الشاة
 بسن او ظفر غير منزوع لا يحل اكلها وان ذبحت بظفر منزوع او سن منزوعة او قرن
 او عظم فانهر الدم واقرى الاوداج فحل عندنا هامة ذبحت فقطع منها نصف الحلقوم
 ونصف المرى لا توكل وان قطع اكثر من الحلقوم والاوداج والمرى توكل اختلفوا

المجلد الرابع

خروج الداهم بغير اكل ولا شرب ولا حركت
والموت وانما هو خروج الداهم بعد
الكل من غير اكل ولا شرب ولا حركت
والموت وانما هو خروج الداهم بعد
الكل من غير اكل ولا شرب ولا حركت
والموت وانما هو خروج الداهم بعد
الكل من غير اكل ولا شرب ولا حركت
والموت وانما هو خروج الداهم بعد
الكل من غير اكل ولا شرب ولا حركت

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

است ترک به حال کار کشی را که شما در مسلمانان
بناید و مخالفت ایشان را از شما کردن
که طریقۀ ما و قریب است باز نماند
تحت اسلامی نیست گفت هنوز از
اندر این بر شعور است مسلمانان را بیا
از اسلام قصب بندی و عداوت
من و ذلک هر گاه فی زمانه خود را از
است هنوز ترک کشی را عداوت
دوایه خود را از

الجلد الرابع خلاصة الفتاوى كتاب الاصل

[illegible]

[illegible]

[illegible]

خلاصة الفتاوى كتاب الأصحمة

الحمد للرب

الفقه الفناوی
 کتاب فی التفسیر
 جلد اول
 در تفسیر
 الفقه الفناوی
 جلد اول
 در تفسیر

الحمد لله

لها الا ان يقول علان اضحي بها لان نفس النية غير موجبة وهكذا اذ كرم شمس الانعمة
الحلواني في ذكر كلامه ما هو زاده سر في ظاهر الرواية عن اصحابنا رحمهم الله نصير
واجبة وهكذا ذكر الحلواني في الزيادة في كتابا لهية بجل اشترى شاة فادجها
اضحية وجبت عليه موسرا كان او مصرا واختلف المشايخ رحمهم الله في قوله
فادجها اضحية قال بعضهم ادجها بلسانه بعد الشراء فيقول لله على ان اضحي به هذه
الثانية قال بعضهم ادجها به انه اشترى اها بنية الاضحية وقولها ادجها اي بدن لاه
الشراء قال وظاهر المذهب هذا الفقير لو سرق ثنائه ولم يشتراخرى ليس عليه
اخرى الغنى يجب عليه اخرى لان الوجوب على الفقير بالشراء والشراء يتناول هذا
المعين فوجب التضحية به فسقط الواجب به لا لهذا المعين والواجب على الغنى
باجاب الشراء والشرع لم يوجب التضحية بهذا المعين فلا يسقط الواجب به لا
هذا المعين وفي اضافى الزعفراني في مسائل الحومى اذا اشترى شاتين للاضحية
فضاعت احدهما ثم اضحي بالاخري في ايام النحر ثم وجد الاخر بعد ايام النحر كاشع عليه
سواء كانت ارفع من التي اضحي وادون ولو اشترى شاة للاضحية ثم اشترى اخرى
ثم ضاعت الاول فاضحي بالثانية ثم وجد الاول كانت مثل الثانية او دونها فلا
شئ عليه وان كانت افضل تصدق بفضل ما بينهما هذا اذا لم يرد كويلسانه شيئا
اما اذا صرح بلسانه وقت الشراء انه اشترىها التضحي بالقال شمس الانعمة الحلواني
رحمه الله ان يصير واجبة وفي اضافى الزعفراني لا يجب ما لم يوجب على نفسه
بعد الشراء بلسانه وفي الاصل اشترى اضحية ثم باعها جاز في ظاهر الرواية ولو
اشترى مثلها وضحي بها ان كانت الثانية مثل الاولى وخيرا منها جاز ولا يلزمه شئ
اخر وان كان دون الاولى تصدق بفضل القيمة قال الامام السرخسي رحمه
اصحابنا من قال هذا اذا كان المشتري فقيرا فان كان غنيا ليس عليه ان يتصدق

سنة بعد على خاتمة الزاد اياك اودع
مستقيمة تفرقة فادجها بلسانه بعد الشراء فيقول لله على ان اضحي به هذه
الثانية قال بعضهم ادجها به انه اشترى اها بنية الاضحية وقولها ادجها اي بدن لاه
الشراء قال وظاهر المذهب هذا الفقير لو سرق ثنائه ولم يشتراخرى ليس عليه
اخرى الغنى يجب عليه اخرى لان الوجوب على الفقير بالشراء والشراء يتناول هذا
المعين فوجب التضحية به فسقط الواجب به لا لهذا المعين والواجب على الغنى
باجاب الشراء والشرع لم يوجب التضحية بهذا المعين فلا يسقط الواجب به لا
هذا المعين وفي اضافى الزعفراني في مسائل الحومى اذا اشترى شاتين للاضحية
فضاعت احدهما ثم اضحي بالاخري في ايام النحر ثم وجد الاخر بعد ايام النحر كاشع عليه
سواء كانت ارفع من التي اضحي وادون ولو اشترى شاة للاضحية ثم اشترى اخرى
ثم ضاعت الاول فاضحي بالثانية ثم وجد الاول كانت مثل الثانية او دونها فلا
شئ عليه وان كانت افضل تصدق بفضل ما بينهما هذا اذا لم يرد كويلسانه شيئا
اما اذا صرح بلسانه وقت الشراء انه اشترىها التضحي بالقال شمس الانعمة الحلواني
رحمه الله ان يصير واجبة وفي اضافى الزعفراني لا يجب ما لم يوجب على نفسه
بعد الشراء بلسانه وفي الاصل اشترى اضحية ثم باعها جاز في ظاهر الرواية ولو
اشترى مثلها وضحي بها ان كانت الثانية مثل الاولى وخيرا منها جاز ولا يلزمه شئ
اخر وان كان دون الاولى تصدق بفضل القيمة قال الامام السرخسي رحمه
اصحابنا من قال هذا اذا كان المشتري فقيرا فان كان غنيا ليس عليه ان يتصدق

فيكون ذلك البعق من سلبات شمس الانعمة
حيوان حرمة قال قلت لعلنا انما
وكذا قال الامام احمد انه موقوف على الشاة
فلا خلاف استحسنت الخطا حيث قال
الناس في هذا واجبه ما قبل فيه ما
اليه اهل هذا الشقة يريد انما
عند فاطمة بنت محمد في الدابة
استحقاقه في الدابة في الدابة
في الدابة في الدابة في الدابة
في الدابة في الدابة في الدابة

الحمد لله

[illegible]

بیاد تو بکرده مدینه حالت بیافت تو را
 کارگران بعد برش آلوده در
 بیاد تو بکرده مدینه حالت بیافت تو را
 کارگران بعد برش آلوده در
 بیاد تو بکرده مدینه حالت بیافت تو را
 کارگران بعد برش آلوده در

عن محمد بن قاتل ولا وهو المجنونة ان كانت سميعة والعرجاء ان كانت بمشئ بثلاث قوائم وبجان الرابعة من الارض
لا يجوز ان كانت تضع الرابعة على الارض وتستعين بها الا انها تأكل مع ذلك ولا تؤكل معها وضعا خفيفا يجوز والمحجوب
الصاجر عن الجماع والتي بها السعال والعاجرة عن الولادة لكبر سنهما والتي بها القي لا ينزلها لبن من غير علة ^{سنة} والتي
لها ولد يجوز وفي الاجناس ان كانت للشاة اليه صغيرة خلقت شبه الذئب يجوز ان لم يكن لها اليه وخلفه
كذلك قال محمد بن لا يجوز في السبع من العيوب لا يجوز العمياء والعوراء فان كان الذاهب بعض عينها الواحدة
او بعض اذنها او بعض سناتها في رواية الاجناس ان كان اكثر من النصف لا يجوز بالاجماع وان كان اقل من الثلث يجوز
وبقيد الثلث وما كان دون النصف فهو قليل عندنا وبقد رالنصف لا يجوز في ظاهر منعهما لانه كثيرة في شروح الجامع
الصغير المصدر الشهيد رحمه الله في النصف عنهما روايتان في الظاهر عنهما ان النصف كثير وفي مختلف الرواية ان كان
اكثر من الثلث لا يجوز عندنا في حنيفة رحمه الله وبقيد الثلث يجوز عنده وعليه اعتمد في الجامع الصغير وعن ابي حنيفة رحمه
الله يجوز وهل يجمع الخروف في اذن الاضحية اختلف المشايخ رحمهم الله فيه في كتاب الصلوة وفي الاجناس ولو كانت صحيحة
المعدين فاعرف عندنا بعد ايجابها اياها او كانت سميعة فصارت عجفاء او عرجاء ان كان مرسرا لا يجوز ان يضحى وان كان
فقيرا جازله ذلك في رواية ابي سليمان وفي رواية ابي حفص يجوز معسرا كان او موسرا ولو اصابته افة فكسره
رجلها او ذهب عينها في معالجة الذبح ان لم يرسلها جاز ان ارسلها بعد اصابة افة شرعى بها في دفع اخر في يومه
وفي يوم اخر لا رواية لها في الاصول وفي العيون والمنتقى واضاحى الزعفراني عن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز وقال الزعفراني
في كتابه انه لا يجوز وفيه قال بعض العلماء ولا نأخذ به والعجفاء التي لا ينقي لا يجوز ومقطوعة الاذن ومقطوعة الذنب
ومقطوعة روس ضررها لا يجوز فان ذهب من واحدة اقل من النصف فعلى ما ذكرنا من الاختلاف في العين لاذن
وقال لشاة المعز اذا لم يكن لهما احد حاميتها خلفه او ذهب عيانه وبقيت واحد لم يجوز وفي الابل والبقران ذهبت
واحد فيجوز وان ذهبت اثنان لا يجوز وانه اعلم **الفصل السادس في الانتفاع بالاضحية**
وفي الاصل يذكر ان يجلب الاضحية ويجزى صوفها قبل الذبح وينتفع به وان فعل ذلك تصدق به من اصحابنا رحمه
من قال هلك في الشاة التي وجبها على نفسه وفي الفتاوى القاضى الامام رحمه الله ان اخذ شيئا من الصوف في طرف
من اطراف الاضحية للعلامة في ايام النحر لا يجوز له ان يطرح ذلك للصوف ولا ان يهب لاحد بل يتصدق لذلك
الصوف والشعر على الفقراء وان اخذ من جلد الاضحية جرابا ان استعمل الجراب في اعمال منزله جاز ولو اجر لا يجوز
وعليه ان يتصدق بالاجر وان اشترى بجلدها شيئا من المحبوب لا يجوز ولو اشترى بلحم الاضحية حبوا جاز والاصل
في هذا انه يجوز بيع غير المأكول بغير المأكول وبيع المأكول بالمأكول ولا يجوز بيع غير المأكول بالمأكول ولا بيع المأكول بغير
المأكول فان كان في ضرعه لبن وهو يضاف عليها فتعوضها بالماء البارد وهو الحيلة وفي الاستبراء انتفع فرجها بالماء
البارد وهذا لا ينتفع اذا كان بقرب ايام النحر وان كان بعيد لا يبيد لكن يجلبها ويتصدق باللبن وما اصاب من لبنها
تصدق بمثله او قيمته وكذلك الا ولان يملأها بدمر ها ويجوز الانتفاع بجلد الاضحية والهدى والتعزية والنظوم

بان يتخذ فروا وبساخا او جرابا او غرابا وله ان يشتري به متاع البيت كالغراب والجراب والتحف ولا يشتري به الخ
 والمزى والصح ولا باس بيعة بالدرهم ليصدق فيها وليس له ان يبيعه بالدرهم لينفقها على نفسه ولو فعل ذلك
 يتصدق بثمنه ولو اذبح لحم الاضحية ليتصدق بثمنه ليس له في اللحم الا ان يطعم او ياكله في الاجناس وفي نسخة الامام
 خواهر زاد كدر الجواب في اللحم كالجواب في الجلود ان باعه بشئ ينتفع به بعينه يجوز وفي نادر هشام ربيع باع ما يוכל بما
 يוכל وما لا يוכל بما يוכל واعطاء الجلد في الجزاء كالبيع ولا يشتري بقر او بعير او اوجه اضحية يكره له ركوبه واستعماله
 فان فعل ذلك ونقصه تصدق بما نقصه وان اجره تصدق باجره في اضاحي الرعفراني فان ولد له ولد فادى بها
 وولد لها معها من اضاحي بنار رحمهم الله من قال هذا في المعسر الذي وجب باجابه اما في الموسر فلا يلزمه دفع الولد
 فان دفع الولد يوم الاضحية قبل الام او بعدها جاز ولو لم يذبحه وتصدق به حيا جاز في ايام الاضحية وفي المتنقح تصدق
 بالولد حيا في ايام النحر عليه ان يتصدق بقيمه فان باع الولد في ايام الاضحية يتصدق بثمنه فان لم يبيعه ولم يذبحه
 حتى مضت ايام النحر عليه ان يتصدق بالولد حيا واذا ذبح الولد مع الام ياكل من الولد والام وتعين في حنيفة ربح
 انه لا ياكل من الولد فان اكل تصدق بقيمة ما اكل والتصدق بالولد حيا احب الي والمعسر اذا اشتري بشاة
 فادى بها اضحية فذبح في ايام النحر فخرج منها جنتين حتى يتصدق بالولد مستحسنا ولا اكل من الاضحية فان في
 الفصل السابع والثمانون **الفصل السابع في التضحية عن الغير وفي تجريد الغني يرضى عن نفسه**
 وعن الولد الصغير فيه روايتان واما عن اولاده الكبار فلا يرضى عنهم واما ابن الابن ففيه روايتان وان كان الصغير
 مال ضحي عنه ابوه او وصيه عند يحنيفة ربح وابي يوسف سرح وعند محمد وزفر رحمهم الله يرضى من مال نفسه
 وفي الاصل قال الامام السرخسي ربح نعم بعض مشائخنا ربح ان حلى الابان يرضى من مال الصغير وكذلك الوصي
 على قياس صدقة الفطر عند ابي حنيفة ربح والا صح ما به ليس له ذلك ولهذا لا يملك عتق عبده ووصية ماله
 والقاضي في مال الصغير على هذا وانجئون كالصبي وعلى الاب ان يؤدى خراج ارض الصبي وغيرها ويؤدى
 دينه وفي الفتاوى اذا ضحي عن الصغير بآله يعني بال الصغير ولو يتصدق جاز فان تصدق ضمن وفي التوازل
 لو ضحي بشاة نفسه عن غيره بامره او بغير امره لا يجوز بخلاف العتق عن غيره فانه لو اعتق عبدا عن كفارة رجل
 بامره يجوز وذكر بعد هذا في التوازل سئل بصير ربح عن رجل ضحي عن الميت قال الاجر له والمالك لهذا وقال
 محمد بن سلمه ربح مثل ذلك وقال محمد بن مقاتل مثل ذلك وابي مطيع مثله وقال عصام بن يوسف ربح
 يتصدق بالكل وفي الروضة ان اوصى ان يرضى عنه من ثلث ماله كل عام جاز باتفاق الروايات ويصنع به
 ما يصنع باضحيته يعني يتناول من لحم الاضحية وقال الصدر الشهيد ربح في الفتاوى ان كان بامر الميت المختار
 انه لا يتناول وقال في باب الباع ان ضحي بغير امره المختار انه يتناول وفي اضاحي الرعفراني لو ضحي ببقرة عن نفسه
 وعن ستة من اولاده ان كانوا صغارا جاز واجزا هم وفي الكبار بامرهم جاز وبغير امرهم لا يجوز وفي الروضة
 لو اعتق عبدا من تركه ابوه بامره جاز وبغير امره لا يجوز ولو اعتق عبدا عن كفارة ميم ابوه بعد موت ابوه لا يجوز

[illegible]

مجلة الفتاوى

کتاب الکواکب

معاذ کردن سندن است و سومی آن بطل
اکرام و تعظیم علی اسلام جائز است و کفر
البا و عن عده الا با برنی الکافی اگر برین
علی وجه الکوافتة چنانچه یکین اگر برین
مناقصین سومی را از هیچ نباشد نزد بعضی
مکروه است و کفر الباطل و الخلاف نمیکند
اذا العدایین علیها غدری که از اما اذا
جان علیه قیص او بیعت و فلا باس به آنکه
و فی کمال الدرایة قید بالا از الواصل
لا خلوصان علیه قیص او بیعت او که او
هم بالا را در مکتب باس به اتفاق و در هر
سوال متعلقه معاف و در هر دو
معاف و بیعت

خلاصة الفتاوى كتاب الكراهية

ولم يفهموا كبير لا يجوز له ان يشهد تعلم علم الكلام والفكر فيه المناظرة وراء قدرا الحاجة
منه وتعلم علم النجوم قدر ما يعلم موافقة الصلوات والقبلة لا باس به والزيادة
حرام والعصرية فالحيلة في المناظرة ان تكلم متعلما مسترشدا او تكلمه على الانصاف
بلا تعنت لا يكره وكذا ان تكلم غير مسترشدا لكن على الانصاف بلا تعنت فان تكلم
من يريد التعنت ويريد ان يطرحه لا يكره ويحتال كل حيلة ليدفع عن نفسه لان
الحيلة لدفع التعنت مشروع **قال** رضي الله عنه وسمعت القاضي الامام
رحمه الله ان ادا تخيل الخصم يكفر قال رايت في موضع وعندي لا يكفر ويخشى
عليه الكفر وان اناظره اظهر وجه الصواب لا باس به **جنس** اخذ في الاصل
لا يجوز للسيد الجاهل ان يتقدم على الفقيه لان شرف العلم فوق شرف النسب رجلان
وقعت بينهما خصومة فاخذ احدهما خطوط المقتنين فقال الاخر ليس كما كتبوا ولا تفصل
بيننا يجب عليه التعزير بتقبييل يدها له والعالم والسلطان العادل جائز وتكلموا في تقبييل يدها

[illegible][illegible]

[illegible]

ان شاء الله تعالى
 كتاب التكملة
 ٩١

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

خلاصة الفتاوى كتاب الكراهية

كتاب الكرامية
مجموعة الفتاوى

اینان را حق و در شادی و غمی ایشان
تشریک شدن اهل اسلام را درست
نیت و اگر ایشان قانون شریعت را به
نه قیدند پس اگر چه طایفه مذکور گمانی
اعلی در جانشینان اهل اسلام را باید کرد
اینان حقوق گفته و در مجلس شادی
و غمی ایشان شرکت نکنند تا ایشان
ازین فعل تبرک کنند و تا ایشان
عفو بر القوی ابو الحسنات نمود و بعد از
تمام دادند عی و زیاده الحی و العی استحقاق
چیز به غیر اینست و این و این استحقاق
بگوید ازین زبان صادر می شود
کنند ازین سخن

[illegible]

الحلقة الأولى

کتاب الفیاض فی
کتاب الفیاض فی

[illegible]

در صورت تمیز و تمایز
یا کمترین جهت التوا بین العباد
و العاصوب معانویت ملاقات
سنت است آنحضرت صلی الله علیه و آله
ملاقات ملاقات معاصوین که در
آن ملاقات می فرمودند و بدو در
الله صلی الله علیه و آله تسلیم
و طاعتی در هیچ معانی التوا را از شعبی
الله صلی الله علیه و آله احباب رسول
التقوا تصافحوا و اذا قلتم من سفها
تافقوا و تومنون فی الزیر البرز
عائیه است کرده

الحمد لله

کتاب الکرامیہ
مجموعۃ الفتاوی

[illegible]

با یک ساختمان تعبیه است و از آن مکانی را لازم است که آن میرخواند

۱- در صورتی که در آن حالت سلبی بر سر باشد
 ۲- در صورتی که در آن حالت سلبی بر سر باشد
 ۳- در صورتی که در آن حالت سلبی بر سر باشد
 ۴- در صورتی که در آن حالت سلبی بر سر باشد
 ۵- در صورتی که در آن حالت سلبی بر سر باشد
 ۶- در صورتی که در آن حالت سلبی بر سر باشد
 ۷- در صورتی که در آن حالت سلبی بر سر باشد
 ۸- در صورتی که در آن حالت سلبی بر سر باشد
 ۹- در صورتی که در آن حالت سلبی بر سر باشد
 ۱۰- در صورتی که در آن حالت سلبی بر سر باشد

[illegible]

مجموعۃ الفتاوی

[illegible][illegible]

فتم نزول بر آنحضرت صلعم قیمت چهار هزار برب است در بیعتی وجوب نظایر تجدید در مسائل چهارده

خلاصة الفتاوى كتاب الكراهية

جلد الوابع

و اما اصولی که در بیان حقیقت
و کمال آنست از حد در کلمات
و کلمات بزرگان دین ازین دارالحق
و دارالطلاق در دارالقدرت و دارالکمال
بیرون نماند و هر که بخواهد ازین
دین بده سوال باید که در هر چه از کمال
و کمال تحقیق باشد بر آن اعتقاد
و اعتقاد کردن لازم است چه اگر
است چنانکه اعتقاد است و اگر این مطلب
است

مجموعۃ الفتاویٰ
کتب الکراہیہ

کہ چرندہ قیادت کہ در حالت حیات
 احباب افضل بن الدیواری شد
 بعدیات ہم از ان بزرگان ان
 فزونی عادات بالاسقلال صادر
 می خود این حق است بانه پس
 اینچنین اقتصادیک خلاف
 اہل سنت و جماعت است
 مہم بر تہائے اصول
 اہل سنی و جماعت

[illegible]

الحمد لله رب العالمين

کتاب الکواہمیہ
وعیۃ الفتاوی

تاریخ خوارزم حرام است

۳ فیون خوردون همد

بنجد معلم است

جواب است باین جواب جانر
 نیست در مراجع النبوه می آید و بنا بر این که در
 در مسائل که در این کتاب است و در بعضی از
 و در بعضی از مسائل که در این کتاب است و در بعضی از
 و در بعضی از مسائل که در این کتاب است و در بعضی از

اغصانها واذ الرقی یطلع علی عورات المسلمین یرفع جوارحه الی الحاکم حتی یمنعه عن
 ذلك وقد ذکرنا فی کتاب الحیطان والمختار ان یخبرهم ووقعه اذ رتقاء صرۃ او مرتین
 حتی یستروا انفسهم فان لم یفعل فکان یرفع الاموال الحاکم ویرای الممنوع له ذلك
جنس اخر فی الفتاوی رویه انه تعالی وقلدس فی المنام تکلم بها فیها قال
 بعض المشایخ رحمهم الله یحوز منهم الامام الزاهد رکن الاسلام الصفاة الانصاری
 قال المصنف واقعه جدی شیخ الاسلام عبدا لوفید بن الحسین واکثر مشایخ
 مرقد سرجم الله لا یجوزون ذلك حتی قال الشيخ الامام ابو منصور الما قیدی
 من قال هكذا فهو شتم من عابدا لوفید وعلیه المحققون من مشایخ بخاری منهم جده
 ابوامی الامام ظهیر الدین الکبیر رجل یعمل عمالا لوفید فی قلبه انه لیس بمومن
 ان وقع انه لیس بمومن سرا ولا یشفعه اعماله لانه عصی الله کثیرا فهو مومن صالح
 وان وقع فی قلبه انه لیس بمومن لم یعرف الله واستقر قلبه علی ذلك فهو کافر وان

و در بعضی از مسائل که در این کتاب است و در بعضی از
 و در بعضی از مسائل که در این کتاب است و در بعضی از
 و در بعضی از مسائل که در این کتاب است و در بعضی از
 و در بعضی از مسائل که در این کتاب است و در بعضی از

جملہ کرامات
 مجموعہ الفتاوی

و فی الفتاوی رویه انه تعالی وقلدس فی المنام تکلم بها فیها قال
 بعض المشایخ رحمهم الله یحوز منهم الامام الزاهد رکن الاسلام الصفاة الانصاری
 قال المصنف واقعه جدی شیخ الاسلام عبدا لوفید بن الحسین واکثر مشایخ
 مرقد سرجم الله لا یجوزون ذلك حتی قال الشيخ الامام ابو منصور الما قیدی
 من قال هكذا فهو شتم من عابدا لوفید وعلیه المحققون من مشایخ بخاری منهم جده
 ابوامی الامام ظهیر الدین الکبیر رجل یعمل عمالا لوفید فی قلبه انه لیس بمومن
 ان وقع انه لیس بمومن سرا ولا یشفعه اعماله لانه عصی الله کثیرا فهو مومن صالح
 وان وقع فی قلبه انه لیس بمومن لم یعرف الله واستقر قلبه علی ذلك فهو کافر وان

من کل
 سکر و غیره و بسبب
 سکران امام زیدی که در این کتاب است و در بعضی از
 و در بعضی از مسائل که در این کتاب است و در بعضی از
 و در بعضی از مسائل که در این کتاب است و در بعضی از

قول کردن مبارک است و اگر غایب مال
 طالع باشد قبول کردن دعوت جاوید
 است ان زمان مبارک نیست و در این کتاب
 می آید و باید چنانچه حق الفاسق المعلن
 یطعن بک غیر را بنیضقه و کذا
 من غالب ماله من مرام مال غیره
 طالع و باطلک عجب ما العزیز
 عنده انه حرام کذا فی الترمذی
 نفی و طعام و یمنست است و وقت
 و یمنست است و وقت

و در بعضی از مسائل که در این کتاب است و در بعضی از
 و در بعضی از مسائل که در این کتاب است و در بعضی از
 و در بعضی از مسائل که در این کتاب است و در بعضی از
 و در بعضی از مسائل که در این کتاب است و در بعضی از

المجلد الرابع

کتاب الکراهیہ
مجموعۃ الفتاوی

منهم دایم
و همچنین آنی ضریحه
السلام آنحضرت رضایت کردن کافر و کافر
و قبول نیافت آنقبایل کاباس بان نصیحت کافر و القدره
فی آوردن فی القدره باشی و کاباس بان نصیحت کافر و القدره
او الحاحه کند آنی القدره باشی و کاباس بان نصیحت کافر و القدره
الذمه کافدا آرد محمد ص است و بنیج گفته اند که زشتان و زشتان و زشتان
البرکات میگوید و مستحب است و بنیج گفته اند که زشتان و زشتان و زشتان
نمودن طعام بر آب است و بنیج گفته اند که زشتان و زشتان و زشتان
روز اول میگوید و آب است و بنیج گفته اند که زشتان و زشتان و زشتان
بودن آن امات و زشتان و زشتان و زشتان
و اختلاف کد و زشتان
اصل فیه

[illegible]

من شخص علم اندک عقل
ملا تہ وغیرہ فی حقہ دلائلین
سبب قبول الحدایۃ کدانی
الحدیث اتفق سوال بلکہ نیز باطن
یاد کیا اور حرمہ حاصل شود از ان مال
نما قبول آن چیز نیز یہ دعوت کے
باندہ اگر مال مذکور کے بہادر خود
کز تشنہ درست است یا وجوب
سبب نیت مال درست نیست
در جملہ دعوت آن است کہ اشیا
راست نیست ادای قرض احوال
المرہ البنی

خلاصة الفتاوى كتاب الكراهية



الحلقة الرابعة

بلا عذر فالسنة اولى آهل بلدنا اجتمعوا على ترك الختان بحمار بهجلا امام وقتها لفتاوى
للقاضى الامام وينبغى ان يخنن الصبي اذا بلغ تسع سنين فان ختنوه وهو اصغر من
ذلك فمخس وان كان فوق ذلك قليلا قالوا لا بأس به وآلوه حيفة رح لم يقدر وقتها
الختان قال شمس الامانة الحلوائى رح وقت الختان من حين يحتمل ذلك الى ان
يبلغ رجل وقت القلم اظافيرة او حلق راسه يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جوار ذلك
في غير يوم الجمعة واخره الى يوم الجمعة تاخير فاحسن ان مكروهه لان من كل ظفيرة
طويلا كان رزقه ضيقا وان لم يجاوزنا الحد واخره تبركا بالاخبار فهو مستحب بارود
عايشة رضى الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من قلم اظافيرة
يوم الجمعة اعاده الله من البلى الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام وآذ القلم
الظافيرة او جز شعرة ينبغى ان يدفن ذلك الظفرو والشعر المحزوز فان رمى به فلا بأس
به وان القاه في كنيف او في المغسل يكره ذلك لان ذلك يورث داء وينبغى ان ياحذ

کتاب الکراہیہ
مجموع الفتاوی

في كسب الغنية ان تصف به دين
 لم يكن له صاحب الدين ان يأخذ
 واما في الصفاء فهو غير على الاخذ
 والخليقة في هذه المسائل ان
 تشتري فنية ثم يتقدم منه من
 اى مال شاء وقال ابو يوسف
 سألت ابا حنيفة عن الخيل
 مثل هذا انا جابني الخيل
 في الخلاصة اننى سأل
 يروى في الياقوتى
 قدر از

من مثل هذا الشخص في زماننا الذي نرى فيه
العلماء الكهنة الذين لا يقرؤون القرآن ولا
يعلمون العربية ولا يدركون معنى ما يقولون
ولا يفهمون ما يكتبون ولا يعرفون ما يقولون
ولا يعلمون ما يكتبون ولا يفهمون ما يقولون
ولا يعلمون ما يكتبون ولا يفهمون ما يقولون

كانت
 كره وقد اجابة بشرط
 بنو ذوقيل صلوا لرضاى ويروى
 مشعور بن سالم بن شداد بن رستم فى العالمين
 هذا هو الكلام فى حلة المسلم المشتك والمبدا فى حلة
 المشتك المسلم فقد روى محمد بن عبد الله بن عبد الله
 فى بعضها ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقبل
 وفى بعضها ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقبل
 واختلف عبارات المتأخرين فى وجه التوفيق فصار على ان
 الحنفى رآى ان ما روى انه لم يقبلها محمول على من
 لم يقبلها من شخص غلب على فنه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم انه
 وقم عند ذلك
 اشخص

و علی اصل اخذ ذلک و دل بر آن
که معصوم موقوفه من اخذ
الا با بر و اسادات و من کان
فی غیر و ذم من الا طعمه الی
فی غیر الذلک و صایاتی الجوس
کو ما نقت کفار و ذم منی
است یا نه جواب درست است
مسلمان قبول کردن آن درست
است و قبول از غیر مسلمانان ذوق

وادد نصاب الاصاب في الرد ذكر في
 النوازل في نصاب النكاح
 ابو بكر عن امراء طفت شوقا قال
 عليا ان تستقر وتوب ولا تعود
 الى مثل علي فان طفت ذلك يا دن
 مصيبة الخاق قبل له لما يجوز
 ذلك لها قال لا فاقبعت نفسي
 بالرجال وقد قال النبي صلى الله
 عليه وسلم لمن الله المتجهين
 من الرجال بالنساء والتمتع
 من النساء بالرجال وكان النبي
 للامة بمنزلة الحجة للرسل

الرجل من شارب حتى يوازي الطرف الاعلى من الغضة العليا ويصير مثل الحجاب حل
 الراس مع الصدغين سنة نوع منه في المسجد عن الفقيه ابي جعفر عن سالم
 عن محمد رحمهم الله يجوز ان يجعل شيئا من الطريق مسجد او يجعل شيئا من المسجد
 طريقا للعامة ذكره الامام خواهر زاده رح في آخر كتاب الشرب وفي الفتاوى تعليم
 الصبيان في المسجد لا بأس به وقد ذكرنا تمامه في كتاب الصلوة المجلوس في المسجد
 ثلاثة ايام لاجل المصيبة مكروهه وفي غير المسجد جاءات الرخصة للرجال وتركه
 احسن ولا يباح اتخاذ الضيافة عند ثلاثة ايام لان الضيافة يتخذ عند السرور قبل
 بيع التعويل في المسجد لجامع لا يخل وبيع الطعام وغيره كذلك وينبغي ان يكون السقا
 هذه الحكم وفي الكتب اذ اعجز عن الكسب لكن يقدرون ان يطوفوا على الابواب فيقول
 عليه ذلك حتى لو لم يفعل ذلك وما كان الثما ولو عجز عن الخروج يفترض
 على الناس بقدر ما يتقوى على الطاعة بان يعينوه وكذلك ان لا يكون

فتاوى
 كتاب الكراهية

كلما لاجل الرجل ان يقطع تحت
 قلنا لا لاجل المرأة ان يقطع
 شتمها وجميع البركات في آراءه
 المارة بالرجال مكروهه كذا في
 الكتب الفتاوى التي وردت في
 برهان من قبل بربان سوس
 استمراد ان يترك في كل حال
 لا بأس به است والتمس
 في بعضا من است والتمس
 باب ما يحل است والتمس

ففهم
 يعني ذلك لادبته
 وان اخذ على ذلك الوجه
 لا بأس به والاحتراز عنه اسلمه كذا في
 مطالب المؤمنين ناقلا عن الذين خيروا
 استخوان ميتة قبل وجران ارتفاع في نوزد وادام
 است كباستخوان ميتة قبل وجران ارتفاع في نوزد وادام
 وثانه ميكرونة وادام وجران ارتفاع في نوزد وادام
 عليه وسلم رآه في رايح وادام وجران ارتفاع في نوزد وادام
 ودون ان يترك في كل حال
 رايح وادام وجران ارتفاع في نوزد وادام

باب ما يحل است والتمس
 في بعضا من است والتمس
 است والتمس في بعضا من است والتمس
 است والتمس في بعضا من است والتمس
 است والتمس في بعضا من است والتمس

عند من يعلم حاله ما يعطيه لكنه قادر ان يخرج على الباب ليخرج حاله يفترض عليه ولعله
 واذا فعل البعض سقطت عن الباقي وفي هبة الفتاوى التصديق على المساكين وهم
 يا يكون اسرافا ويسألون المحاف فهو ما جور ما لم يعلم واحد ابعينه انه بهذا الصفة ولا
 ينبغي ان يتصدق على لسائل في المسجد الجامع وفي سائر المساجد ينبغي ان يكون
 هكذا وقد ذكرنا في كتاب الصلوة ولا بأس بالزوجة وقيم البيت ان يتصدق بالمطعم
 تجل له دراهم اراد ان يتفقها فلا اتفاق على نفسه افضل ان كان بحال لو اتفق على الفقر
 يصير في النذرة وما يتصل بهذا اقال الكسب على مراتب فصلا ملا
 بدل لكل واحد منهم ما يقيم به صلبه يفترض على كل واحد اكتسابه وكذا لو كان له
 عيال من زوجة او اولاد فانه يفترض عليه الكسب بقدر كفايتهم وكذا ان كان له
 اموال مستتران يفترض عليه الكسب بقدر كفايته فما زاد على قدر كفايته وكفاية
 عياله يباح اذا لم يره بالفقر والرياء نثر المذهب عند جمهور العلماء والفقهاء ان

المرأة اذا قرأت
 وتغيب وجعلها يسمع تنقعه
 ومعلوم ان الرجل الذي
 النساء اذا سمعن صوت
 انتهى من ذلك ان
 بالرجل من ذلك ان
 ليس من ذلك ان
 من ذلك ان
 على النساء ان
 الصغيرة من ذلك ان
 لان من ذلك ان
 انما من ذلك ان
 من ذلك ان

والمرأة اذا قرأت
 وتغيب وجعلها يسمع تنقعه
 ومعلوم ان الرجل الذي
 النساء اذا سمعن صوت
 انتهى من ذلك ان
 بالرجل من ذلك ان
 ليس من ذلك ان
 من ذلك ان
 على النساء ان
 الصغيرة من ذلك ان
 لان من ذلك ان
 انما من ذلك ان
 من ذلك ان

المرأة اذا قرأت
 وتغيب وجعلها يسمع تنقعه
 ومعلوم ان الرجل الذي
 النساء اذا سمعن صوت
 انتهى من ذلك ان
 بالرجل من ذلك ان
 ليس من ذلك ان
 من ذلك ان
 على النساء ان
 الصغيرة من ذلك ان
 لان من ذلك ان
 انما من ذلك ان
 من ذلك ان

كتاب الكراهية

المرأة اذا قرأت
 وتغيب وجعلها يسمع تنقعه
 ومعلوم ان الرجل الذي
 النساء اذا سمعن صوت
 انتهى من ذلك ان
 بالرجل من ذلك ان
 ليس من ذلك ان
 من ذلك ان
 على النساء ان
 الصغيرة من ذلك ان
 لان من ذلك ان
 انما من ذلك ان
 من ذلك ان

في كتاب الكراهية

المرأة اذا قرأت
 وتغيب وجعلها يسمع تنقعه
 ومعلوم ان الرجل الذي
 النساء اذا سمعن صوت
 انتهى من ذلك ان
 بالرجل من ذلك ان
 ليس من ذلك ان
 من ذلك ان
 على النساء ان
 الصغيرة من ذلك ان
 لان من ذلك ان
 انما من ذلك ان
 من ذلك ان

خلاصة الفتاوى كتاب الكرام

کہے را بگزار آہی نہ ہر آن کہ سوخ کدو
 از بنامیدہ دایں دعا چون سلام علی
 نوع فی العالمین علی غنی الرسلین
 من حالات اسم و جبین ما را بے بین کرد
 و لا زنی الایامی قد شہنا بیعتا جبین
 کو کلب بحری عبادہ السنین ان ربی علی
 م الاستغنی فی فتح قاکم فی من ذکر فی
 غنا لکون ان ربی کل شے علی سلم
 دے الی علی سید عالم و آدم و صبر و کم
 سوال کنش بر داری علماء و علمای جاز
 ست دایہ جواب اگر نیست عالمی از

مجموعۃ الفتاویٰ
کتاب الکراخیمہ

[illegible][illegible]

و یوجب آنها را بابت اجرة دین
عقل نیست بکثره تقی است آنچه شایع
الطبرانی عن کار بنده بید شد و سے
رسول الله صلی الله علیه و سلم
من احدث حدیثا او اوی محلی قال
علیه لعنة الله و الملائکة و الناس
جمعین

الجلد الرابع

جموعۃ الفتاوی
کتاب الکماہیۃ

وادی وادی
 میرک اولی خواہ بود وداست علم حردا کار
 عفودہ القوی البولستان محمد عبدلے
 نمازدار اندر من زنبیل کی و الخفے
 البراستات محمد عبدلے استقامت
 پیسفر یانہ علم سے دین و دنیا شایع
 متون بین صورتہ اگر کے بندوبدین
 بت پست در قوشا دی گئی خود و
 کے سلمان دنیا بہ ہمارا سلمان ہے
 ملازما کار غریب ہمارا یعنی کردان
 دعوت آن قبول کروندہ فرستہ شہا علم
 سجدہ دیاسان علم باز نقد فرستہ
 آرا پست خود پیچہ و در
 علم ہنوف

نماز کا روضہ
 دعوت آن قبل کروند و بفرست
 بجز دیسان طعام باز بفرست
 آزا پست خود بخور و پس آچین
 طعام بخوردن و دعوت قبول کن
 است این طعام خود بخور و اگر چنین
 بفرست خوار و پست با خود بخور
 با طعام خوردن و دعوت بکردن
 ارادت کن دی ایام خود و دیگر
 است نظر کنی که گمانی خود
 و گاه

الاصطفاء في الاخص قلادة
استدثر بالابصار ودر قمار است
سجواب سوال پيام غمگين است
اندر حلال و در حرام است
لا يقبلها الا كل الا اذا قال
من حرام وان كان غالب ماله الحرام
هل يقبلها كل ماله الحرام
الاصطفاء في الاخص قلادة

المجلد الرابع

کتابخانه الکرامیہ

وَجِئْتُكَ بِهَذَا الْكِتَابِ الَّذِي نَحْنُ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفْسًا مِنْ رَبِّكَ وَالْهَادِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ

و تو پس در
طیای نویسنده لایق بالتقدیر
و لکن ادا صفیه لبس انتق طایفه علوم
الرجی غفور یا تقوی الی الله است
عبد الملی تمنا دارا سون زین الجلی زلفی
استغفار حمد الی کریم جنان کی گراید
خوردن آن دست است باینه بینی
چرا که آن بابو ملک خاموشی است
سوی بنام خدا و از یک کوه خوردن مایه
خواج بود باینه تو به راهو المصوب
چون تو به بودا دین اکتش عانت امج
چرا که در آن با نوری ارا از کمالک
خارج یکینه چیکه مدقق است الحار
فی الصید اندلا یکله االه

المحدث الرابع

مجموعۃ الفتاویٰ
کتابہ الکراہیہ

رفق بحس حکمت است بیوا تو جمل
 هو المصوب الرغصود آن شایم
 و بنده استخفاف علم رفیع علمای جیش
 اعظم استغفار و کفرش می دیند و زین
 فاسق و ناجز بودن احسن و شریف
 آسمی و متوجب عذاب دنیوی و اخروی
 شدن آن شنبه نیست بسبب شتم حسن
 بسلم کاناسان و موجب فسق است
 چه پای کسب و شتم علو صاحب فاضل
 یازاری زی رسید که استخفاف بالعلماء
 تکریم علم استخفاف بالعلو و فضل
 صفة الله منحة و فضل
 عباد الله

چو بای کریم
برای زینب با استخفاف بالعلوم و العلوم
مکرم علم استخفاف بالعلوم و العلوم
صفه الله منته و فضل علی خیار
عباده لید اولی و فضل علی خیار
نیا بقرین اسلام استخفاف بعدا
علیه افضل من یهود و نجه و نری
خسین و مال بنسبتی تمیدک اید
علی علویک یکنان و اسلامیه
استخفاف بالادین انص و اولوین
علی سیدی در اسلام و اولوین
فی فضل الشریعین آرد قد تجبر
الامام النور و فی مقلات شریعه
اصحاب الفی الاکیدی و الولیدی

الجلد الرابع

جبر میسر باشد علی ساسین در باب عامه
 با حساسیت ایست است یا مکرده
 بنیوانه جزو احوال محبوب اصح این
 است که مکرده است چنانچه زاهدی در
 فی الدار المأخذه میفرموده است و بکذا
 بعد از این معجزه و دانه اعظم که بیه
 محذور عبد الله الانصاری القوی ابو سنان
 زینب الی الی و الفی استحضار میفرمایند
 علماء دین و متقیان شیخ متقین اندر این
 صورت که از عیار هنر و عقده طایع کرده

مجموعۃ الفتاوی
کتاب الکراہیہ

بعد منی زید دال قرابتش نمی آید
که بنده را از حقش کند او قرابت بعیده
است و فلان و قریب بلکه اغنی بعض
دوریش بر کند و بنده را دل از قرابت
مالکین انتظار نیست در غیور
بنده را شرف عاید که بگفته شود
دل از قرابت علی غایب باز نیاید و بر
هوالمصوب و صورت مسود
خجسته راجی را بدین گفتا و در جوان
خجسته زینر خجسته من از شهنش آید
اغنی نیست علی الخصوص فی زمانه
بسیب خوف فقه مرسله
وزن شایسته

[illegible]

باب في منكرات اكران
يا سيدي كاش فاني قد اكران
نظروا من الاجنبية الى وجهها وكيفها
او شكك امنتهم نظروا الى وجهها
فعل النظر متعدي لعدم الشخصية و
نما اننا فنتهم من الشائبة فنتا الى الحاشية
يعني في الاشارة الى الحاشية

ان في هذا الباب من الامور ما لا يخفى على احد
 ان في هذا الباب من الامور ما لا يخفى على احد
 ان في هذا الباب من الامور ما لا يخفى على احد
 ان في هذا الباب من الامور ما لا يخفى على احد

خلاصة الفتاوى كتاب الكراهية
 ٢٥٩
 الجلد الرابع
 لصاحب الجرد على هذا لو وضع الطست على السطح لاجل ماء المطر فاجتمع فيه فهو له
 وكذلك لو دخل حمام دار رجل ففرخ فيها فجاءه اخوه واخذان يد الباب وسلكا كوة فلصاحب
 الدار وكذا لو كان له حمامة فجاء حمام اخوه وفرخ فالفرخ لصاحب الا ان يفرج رجل دفع السكر
 الى رجل يستتر على العروس ليس له ان يعبس لنفسه شيئا وليس له ان يدفع المغيرة
 ولا يلتقط اخاه لصدا المشاع رحمهم الله في نثر الدار هو والد النافذ فالفلوس ولو كتب عليها
 اسم الله تعالى منهم من كره ذلك ومنهم من لم يكرهه واذا اشترى السكر فحضر رجل
 لم يكن حاضرا وقت الشتر قبل ان ينتهب المنثور اراد ان ياخذ منه شيئا هل له
 ذلك اختلف المتأخر رحمهم الله فيه قال بعضهم له ان ياخذ وقال الفقيه
 ابو جعفر رحمه الله ليس له ذلك اذا دخل الرجل مقصورة الجامع ودجد فيها سكر اجازته
 الاخذ الا على قول الفقيه ابو جعفر رحمه الله ولو مرسوق الفاسدين فوجد فيها سكر الم
 يسهه ان ياخذ **الفصل الخامس في الاكل** رجل دعى

ان في هذا الباب من الامور ما لا يخفى على احد
 ان في هذا الباب من الامور ما لا يخفى على احد
 ان في هذا الباب من الامور ما لا يخفى على احد
 ان في هذا الباب من الامور ما لا يخفى على احد

فلا بأس
 فبعض هذه الامور ما لا يخفى على احد
 فبعض هذه الامور ما لا يخفى على احد
 فبعض هذه الامور ما لا يخفى على احد

ان في هذا الباب من الامور ما لا يخفى على احد
 ان في هذا الباب من الامور ما لا يخفى على احد
 ان في هذا الباب من الامور ما لا يخفى على احد
 ان في هذا الباب من الامور ما لا يخفى على احد

ان في هذا الباب من الامور ما لا يخفى على احد
 ان في هذا الباب من الامور ما لا يخفى على احد
 ان في هذا الباب من الامور ما لا يخفى على احد
 ان في هذا الباب من الامور ما لا يخفى على احد

ان في هذا الباب من الامور ما لا يخفى على احد
 ان في هذا الباب من الامور ما لا يخفى على احد
 ان في هذا الباب من الامور ما لا يخفى على احد
 ان في هذا الباب من الامور ما لا يخفى على احد

دعا وقت چراغ از روشن

[illegible]

جواب پزان بر بیان معلوم است که هر کس
خواهد که از این علم حاصل کند باید که
از این علم که در این کتاب است که هر کس
خواهد که از این علم حاصل کند باید که
از این علم که در این کتاب است که هر کس
خواهد که از این علم حاصل کند باید که

الى اخر الطعام لا باس به ومن السرقة ان ياكل وسط الخبز ويدع جوانبه او ياكل ما
 ما اتخ من الخبز فان كان بحال ياكل غيره من الجوانب لا باس به في النوادر قال
 فضل بن غانم رحمه سالت ابا يوسف رحمه عن النخ في الطعام هل يكره قال لا الا ماله صوت
 مثلث وهو تفسير النهي ومن السرقة ان يترك لقمة سقطت من يده بل ينهض ان يبتلع
 يترك اللقمة وينبغي ان لا ينتظر الا دام اذا حضر الخبز ولا يוכל طعاما حار ولا يقيم ولا ينفخ
 في الطعام والشراب ومن السنة ان ياكل الطعام من وسطه في الابتداء ومن
 السنة ان يلعن اصابعه قبل ان يمسحها بالمدليل ومن السنة لعن القسعة بالاصابع
 ومن السنة ان يبدا بالمخ ويختم بالمخ وفي مختلف الرواية دجاجة ماتت وخرج منها
 بيضة يוכל وفي الفتاوى اكل الطين مكروه لانه تغيبه بفروع فان فروع لم يكن الا اكل
 الطين والقصير الذي يوجد في بعر الابل والشاة فيفسل ويוכל ويباع ايضا وقت خفاء البقر
 لا يוכל لان البعش صلب لا يتلاخله الخجاسات الا قليلا واذا خفاء بخلافه خبز وجد

[illegible]

خودرو بنفش با کفار

مجموعۃ الفتاویٰ
کتاب الدکاء

است در عالمی که می آید و در دوزخ که
محمد را محل صوم الحورس و صوم غفری من
اهل الشریک اند نه حل علی ام لا کلهی
عن الحاکم که امام عبد الوهن الکاتب
انه ان اهل بی المسلمه و اودین
فلا یاس بد و اما الدوام علیه فکر و کذا
فی الحیطه منی استقصا اکثر اودین
ایتمیل زن که از دلایست تکرار می
کریه علی و بعضی اقسام بکشت که در
مبارزت می آیند در

[illegible][illegible]

کوبیده علی و ابی طالب
 آهی بیدسته جبار زلفت می آید
 سحرش خلد و از سران شراب شیر جیب
 باد صفت تافت مقدار که از فعلان
 سر ابل بود آب آکته خرگوشمال
 شارب دوا و بستند و بهر طور
 داری کادی خرب آن می باشند
 و از بعضی دوا و شراب در بعضی عقبات
 و بیکت اختلا و شراب شنید دشتی
 در زمین حال استعمل قنادی و دوا
 و بیکت شراب و دوا و دوا و دوا

وادبو الكلام وارتفع في الفلاحة
 وبنو له قال الفقيه ابو الليث
 وبقول محمد بن داود في الفتاوى
 ان الفتوى على قول محمد بن داود
 وادبو الكلام وارتفع في الفلاحة
 وبنو له قال الفقيه ابو الليث
 وبقول محمد بن داود في الفتاوى
 ان الفتوى على قول محمد بن داود

ان الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم انما قال ذلك في الاشياء التي لا يكون فيها شفاء
 فاما اذا كان فيها شفاء فلا بأس به قال لا يرى ان العطشان يحل له شرب الخمر حاله
 الاضطراب نوع منه رجل اكل خبزا مع اهله فاجتمع كسرات الخبز ولا يشتهي اكلها فله
 ان يطعم الدجاجة او الثفالة او البقرة هو الافضل ولا ينبغي ان يلقبها في الشوارع في
 الطريق الا اذا وضع لاجل النمل كذا فعل بعض السلف رجل قال لا خمر لكم اكلت من تمرى
 فقال خمسة وضوء اكل لعصرة لا يكون كاذبا لو قال بكم اشتريت هذا الثوب فقال
 بخمسة وضوء لا يقرأ بعشرة لا يكون كاذبا امرأة يطبخ القدر فدخل زوجها بقدر من
 الخمر فصب في القدر فصبت المرأة في القدر خلا حتى صارت المرققة في الحوض كالحل
 لا بأس به الاكس اذا احتاج الى تناول مال ولده ان كان في المصر واحتاج لفقره اكل لغير
 شيء ان كان في المفارقة فاحتاج لعدم الطعام اكل بقيته ان كان موسرا يعني لا يحل له اخذ
 الصدقة رجل وابنه في الصمراء وفي المفارقة ومعهما من الماء ما يكفي لاحد من الابن احق

وادبو الكلام وارتفع في الفلاحة
 وبنو له قال الفقيه ابو الليث
 وبقول محمد بن داود في الفتاوى
 ان الفتوى على قول محمد بن داود
 وادبو الكلام وارتفع في الفلاحة
 وبنو له قال الفقيه ابو الليث
 وبقول محمد بن داود في الفتاوى
 ان الفتوى على قول محمد بن داود

قال محمد بن داود في الفتاوى
 ان الفتوى على قول محمد بن داود
 وادبو الكلام وارتفع في الفلاحة
 وبنو له قال الفقيه ابو الليث
 وبقول محمد بن داود في الفتاوى
 ان الفتوى على قول محمد بن داود

وادبو الكلام وارتفع في الفلاحة
 وبنو له قال الفقيه ابو الليث
 وبقول محمد بن داود في الفتاوى
 ان الفتوى على قول محمد بن داود
 وادبو الكلام وارتفع في الفلاحة
 وبنو له قال الفقيه ابو الليث
 وبقول محمد بن داود في الفتاوى
 ان الفتوى على قول محمد بن داود

وادبو الكلام وارتفع في الفلاحة
 وبنو له قال الفقيه ابو الليث
 وبقول محمد بن داود في الفتاوى
 ان الفتوى على قول محمد بن داود
 وادبو الكلام وارتفع في الفلاحة
 وبنو له قال الفقيه ابو الليث
 وبقول محمد بن داود في الفتاوى
 ان الفتوى على قول محمد بن داود

وادبو الكلام وارتفع في الفلاحة
 وبنو له قال الفقيه ابو الليث
 وبقول محمد بن داود في الفتاوى
 ان الفتوى على قول محمد بن داود
 وادبو الكلام وارتفع في الفلاحة
 وبنو له قال الفقيه ابو الليث
 وبقول محمد بن داود في الفتاوى
 ان الفتوى على قول محمد بن داود

المجلد الرابع

مجموعۃ الفتاوی
کتاب الکراہیۃ

قول کرده شود باب اشخاص حاج
نقل طلبه و عود در باب از میر سید و ن
اختیار کرده شود در باب الاملا قبول بالا
الاعراب فی الدین العزیز علی بنی
سید المرسلین علیهم السلام
عشر و بیست و هجده مورد است که در سایر
اقوال مختلفه غیر مرصع باشند و اکثر

في مسكويه في قوله ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله
 وانه قد ورد في الحديث ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله
 وانه قد ورد في الحديث ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله
 وانه قد ورد في الحديث ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله

استلال كافي في مسائل
 صحت في مسكويه في قوله ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله
 استلال كافي في مسائل

الشهيد رحمه الله والصواب ان يبرأ على قول محمد بن مسلمة رحمه الله اعلم الفصل
 السادس في النكاح والجماع وفي نكاح الجامع الصغير رجل له امه
 قد وطئها فتزوج اختها جان النكاح ولا يطاء المتكوحه حتى يحرم وطئ الاخرى على نفسه
 بيع او نكاح ولا يطاء المملوكه وان لم يطاء المتكوحه وفي الجامع الصغير في كتاب الكراهية
 رجل له امتان اختان فقبلهما بشهوة لا يجماع واحد منهما ولا تسهما ويقبلهما ولا
 ينظر الى فرجهما بشهوة حتى تملأ فرج احد هما غير بنكاح او بيعت او اذا حاضت
 الامه لم يفرض في زار واحد ويا في كتاب الاستحسان رجل تزوج المطلقة الثلاث
 ليحلها على الزوج الاول عيل المرأة على الاول لكن لا يكره بل ثياب هكذا قال في كتاب الجليل
 وفي المتقي امرأة ادعت ان زوجها اطلقها وقد غاب اليها كره نظران كان يعرف انها امه
 رجل يعرفه من نكاح وان كان لا يعرفه وانما قامت بذل للعينية عند كماله تعرض
 لها فاحوات هذا قد ذكرناها في كتاب الطلاق لا بأس بالخطبة للمعدة بطريق التعريض

ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله
 ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله
 ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله
 ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله

كتاب الكراهية

في مسكويه في قوله ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله
 وانه قد ورد في الحديث ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله
 وانه قد ورد في الحديث ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله
 وانه قد ورد في الحديث ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله

في مسكويه في قوله ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله
 وانه قد ورد في الحديث ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله
 وانه قد ورد في الحديث ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله
 وانه قد ورد في الحديث ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله

في مسكويه في قوله ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله
 وانه قد ورد في الحديث ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله
 وانه قد ورد في الحديث ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله
 وانه قد ورد في الحديث ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله

في مسكويه في قوله ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله
 وانه قد ورد في الحديث ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله
 وانه قد ورد في الحديث ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله
 وانه قد ورد في الحديث ان من لم يزوج ابنته لم يزوج الله

استفتاء من علماء الدين
 وازدین مسکن کردن وقت خورشید
 وچندین سال است که این عادت
 خردن گشت خورشید است
 منی در شرح کسری نرسید
 الهی علی الله علیه و سلم
 بگویند خجسته از
 صلح رعیه نفوس می شود
 چنان نیست از نوح است
 جمیع اوقات حلال است
 بپوشند و خوشای آن نمیدانند
 رانج از قسم است و این
 در حدیثی که در الد و الدی
 که چنانچه حرام عند بعضی
 لا تشبه السک فاما با حنفی
 لا تشبه السک و اما لا یکن
 البعد از السک که می بین
 و قال بعضهم حلال که می بین
 والله علیه و سلم که می بین
 علامی که می بین که می بین
 می بین که می بین که می بین
 در پیشین که می بین که می بین

و یکنه بالتصریح فی نکاح شرح الحلاوی و فی المدنی اذا کان للمرأة خطاب یخطبونها بالباس
 بان یخطبها رجل غیرهم وان کان واحدا وصلت الیه آکره ان یدخل علیها و لحد **جنس**
 و فی ادب القاضی لشمس الأئمة الحلاوی رجل اشتری جارية شرع فاسد الا یحرم علیه
 و طبعها و لکنه یکره و فی کراهیه فضل بن غانم رحمه الله یجامع الرجل امرأته و معه ناس
 نيام اذا علموا انهم لا یعلمون و فی الاجناس قال بویوسف رحمه الله اباحنیفة رحمه الله عن
 الرجل یمس فوج امرأته و هی تمس فوجه یتحرک هل قرئ بذلك باساقال لا و ارجوا ان یطلى
 الا جزو فی الفتاوی عزل عن امرأته بغير ذنبا لا یحتاج من الولد السوء فی هذا الزمان
 قال یسعه و ان کان ظاهرا الجواب علی خلاف هذه و یشرط رضاها و فی الأئمة المملوكة
 لا یشرط رضاها و فی الأئمة المتکوبة الاذن الی المولى عند اب حنیفة و عند جمالی و فی الاجناس
 لرجل یمس امرأته من العزل له ذلک و فی الفتاوی عزز الاعضاء فی الحجام مکروه الا عن
 ضرورة و الله اعلم **الفصل السابع فی اللبس** و فی مجموع التوازل خرج

و یکره ان یدخل علیها
 و فی کراهیه فضل بن غانم
 رحمه الله یجامع الرجل
 امرأته و معه ناس
 نيام اذا علموا انهم
 لا یعلمون و فی الاجناس
 قال بویوسف رحمه الله
 اباحنیفة رحمه الله عن
 الرجل یمس فوج امرأته
 و هی تمس فوجه یتحرک
 هل قرئ بذلك باساقال
 لا و ارجوا ان یطلى
 الا جزو فی الفتاوی
 عزل عن امرأته بغير
 ذنبا لا یحتاج من الولد
 السوء فی هذا الزمان
 قال یسعه و ان کان
 ظاهرا الجواب علی خلاف
 هذه و یشرط رضاها
 و فی الأئمة المملوكة
 لا یشرط رضاها
 و فی الأئمة المتکوبة
 الاذن الی المولى
 عند اب حنیفة
 و عند جمالی
 و فی الاجناس
 لرجل یمس
 امرأته من
 العزل له
 ذلک و فی
 الفتاوی
 عزز
 الاعضاء
 فی
 الحجام
 مکروه
 الا عن
 ضرورة
 و الله
 اعلم

کتاب الکراهیه
 جموعة الفتاوی

و فی کراهیه فضل بن غانم
 رحمه الله یجامع الرجل
 امرأته و معه ناس
 نيام اذا علموا انهم
 لا یعلمون و فی الاجناس
 قال بویوسف رحمه الله
 اباحنیفة رحمه الله عن
 الرجل یمس فوج امرأته
 و هی تمس فوجه یتحرک
 هل قرئ بذلك باساقال
 لا و ارجوا ان یطلى
 الا جزو فی الفتاوی
 عزل عن امرأته بغير
 ذنبا لا یحتاج من الولد
 السوء فی هذا الزمان
 قال یسعه و ان کان
 ظاهرا الجواب علی خلاف
 هذه و یشرط رضاها
 و فی الأئمة المملوكة
 لا یشرط رضاها
 و فی الأئمة المتکوبة
 الاذن الی المولى
 عند اب حنیفة
 و عند جمالی
 و فی الاجناس
 لرجل یمس
 امرأته من
 العزل له
 ذلک و فی
 الفتاوی
 عزز
 الاعضاء
 فی
 الحجام
 مکروه
 الا عن
 ضرورة
 و الله
 اعلم

و فی کراهیه فضل بن غانم
 رحمه الله یجامع الرجل
 امرأته و معه ناس
 نيام اذا علموا انهم
 لا یعلمون و فی الاجناس
 قال بویوسف رحمه الله
 اباحنیفة رحمه الله عن
 الرجل یمس فوج امرأته
 و هی تمس فوجه یتحرک
 هل قرئ بذلك باساقال
 لا و ارجوا ان یطلى
 الا جزو فی الفتاوی
 عزل عن امرأته بغير
 ذنبا لا یحتاج من الولد
 السوء فی هذا الزمان
 قال یسعه و ان کان
 ظاهرا الجواب علی خلاف
 هذه و یشرط رضاها
 و فی الأئمة المملوكة
 لا یشرط رضاها
 و فی الأئمة المتکوبة
 الاذن الی المولى
 عند اب حنیفة
 و عند جمالی
 و فی الاجناس
 لرجل یمس
 امرأته من
 العزل له
 ذلک و فی
 الفتاوی
 عزز
 الاعضاء
 فی
 الحجام
 مکروه
 الا عن
 ضرورة
 و الله
 اعلم

و فی کراهیه فضل بن غانم
 رحمه الله یجامع الرجل
 امرأته و معه ناس
 نيام اذا علموا انهم
 لا یعلمون و فی الاجناس
 قال بویوسف رحمه الله
 اباحنیفة رحمه الله عن
 الرجل یمس فوج امرأته
 و هی تمس فوجه یتحرک
 هل قرئ بذلك باساقال
 لا و ارجوا ان یطلى
 الا جزو فی الفتاوی
 عزل عن امرأته بغير
 ذنبا لا یحتاج من الولد
 السوء فی هذا الزمان
 قال یسعه و ان کان
 ظاهرا الجواب علی خلاف
 هذه و یشرط رضاها
 و فی الأئمة المملوكة
 لا یشرط رضاها
 و فی الأئمة المتکوبة
 الاذن الی المولى
 عند اب حنیفة
 و عند جمالی
 و فی الاجناس
 لرجل یمس
 امرأته من
 العزل له
 ذلک و فی
 الفتاوی
 عزز
 الاعضاء
 فی
 الحجام
 مکروه
 الا عن
 ضرورة
 و الله
 اعلم

و فی کراهیه فضل بن غانم
 رحمه الله یجامع الرجل
 امرأته و معه ناس
 نيام اذا علموا انهم
 لا یعلمون و فی الاجناس
 قال بویوسف رحمه الله
 اباحنیفة رحمه الله عن
 الرجل یمس فوج امرأته
 و هی تمس فوجه یتحرک
 هل قرئ بذلك باساقال
 لا و ارجوا ان یطلى
 الا جزو فی الفتاوی
 عزل عن امرأته بغير
 ذنبا لا یحتاج من الولد
 السوء فی هذا الزمان
 قال یسعه و ان کان
 ظاهرا الجواب علی خلاف
 هذه و یشرط رضاها
 و فی الأئمة المملوكة
 لا یشرط رضاها
 و فی الأئمة المتکوبة
 الاذن الی المولى
 عند اب حنیفة
 و عند جمالی
 و فی الاجناس
 لرجل یمس
 امرأته من
 العزل له
 ذلک و فی
 الفتاوی
 عزز
 الاعضاء
 فی
 الحجام
 مکروه
 الا عن
 ضرورة
 و الله
 اعلم

المجلد الرابع ٣٤٨ خلاصة الفتاوى لكتاب الكراهية

و خوشی در غایتی خود را که
مازنی را اسلام اگر فرق معایده دارد
که انانی الکتاب و امده اعلم الصواب حوره
و انانت امده واقعی خودن نمی باشد
دروغید اسه خود بر صای خود نکشید
مازنی است لیکن بهر حال است که در آن روز
پایا اسه شان قبول نماند تا شیه بر وقت
اقتاب شود و در ذریه می رود و لا یشی
للمومن ان یصل حدیه تا موفی یوم
عیدهم و لو قبل لایحکم و لا یوس
الجم شیه تا امده اعلم حوره
فهرجه اسه معایده است

جيش اکبر اعظم

[illegible][illegible]

و انوقت دعای آدم پس بخون قرصی که برایت
 بود المعصوم در مسلمان کردن کسی این قرص
 شعله زو شایند شود آن قرصی که در پیش
 خدا نذر است برای مصلحت خویش است
 علی الخصوص اگر ملاک خود بجای کنی فو
 شای در وقت از دیو فرود آید است که بگوید
 آیه نوشیده آن را چینی مرد چینی را بد

[illegible]

آن وقت شد از ادراج مطهرات در مجسم
سلامی می نمود و سجده می کرد
کردن آن حضرت در سجده می کرد
بنظر آن حضرت می آمد که در سجده
در حالت انزوا و خلوت عمل می کرد
خود است آن حضرت عمل می کرد
شاید مادام که در سجده می کرد
باز خود را در سجده می کرد
آن حضرت می کرد که در سجده
کافی در ظاهر است که در سجده
فقط باقی نمی ماند و در سجده
آن بزرگوار در سجده می کرد

المجدد الرابع

ما انتحاروا طلق الطحاوي انها
 عن ابي يوسف انه ذبحته وله توكل و
 الى كائنات توكل كان ابو عبد الله
 خذله ويخون قول اصحابه
 وان ابن عمر يرحل الى بيعة فله
 يحد واهل بها فاحرق ما فيها
 في دار السلام ووالذي عوفه يفرق
 بالامانة محمد بن قنبره من ذبح

[illegible]

ابلجی سخی سلطان محمد درویش التور
 قلاؤ انضرع کلاه رازیه عامی داشتند
 و کلاه ماسه کلاه یغنداقی نظامی دارند
 عبادت متغایر است که هر دو رنگ ماسه
 و ماسه در صورت دارد است فرقی ما
 بینا و بین الشوین العاصی علی الخلفاء
 استی و این حدیثی است که بین
 عامه بدین کلاه لباس کشورین است پس
 کیفیت نیز آویسند و

اصل تفسیر
 بود الصواب بود در معنی نقل
 منقول است و در اقل جزو جمع نقل
 رضایت است و آنحضرت عجل الله فرجه
 کلاه خانه بیکمادی که شنبه گاه با کلاه
 از حق رشید بعد ملین بحث و دلیلی روح
 در اسلام احکام ریاس فی اولی سید کلاه
 و شنبه ای کلاه و شنبه ای کلاه
 و المعیث مذکور سال پس البتة
 حدیث از احادیث صحاح است
 او را زد در سخن خود و او عیسی توشی
 در جامع خودان که روایت که معاذ
 لیکن و زدی در شان این حدیث

حضرت علی علیه السلام و صحابه
 سرایم سلطان الله علیهم السلام و هم
 یحییون وادعوا بالهدی و هم یهدون
 وادعوا بالهدی و هم یهدون
 وادعوا بالهدی و هم یهدون
 وادعوا بالهدی و هم یهدون

فیما به من الصغیرة فقال انی رأیت
 نضیم الصغیرة فقال انی رأیت
 رسول الله صلی الله علیه وسلم
 یضیم بها ولعلکم شیء اصاب الیه
 یضیم بها ولعلکم شیء اصاب الیه
 یضیم بها ولعلکم شیء اصاب الیه
 یضیم بها ولعلکم شیء اصاب الیه

لا ینبغی للکراهة و فی کراهیه فضل بن حاتم اخذ الاقبیه للجواری اذا کان قباء تقطیعہ
 مثل اقبیه الرجال کرهوا ذلک اسکا و امر ان یخذن خفا مشهورا علی رءی اخف الجوس
 او الفسقة و نادى بجره لا اری ان یفعل و کذا الخیاط اذا ضربان یخیط فوبا علی رءی
 الفساق و کذا مکعب الرجال مع تشربیه و لا ینبغی للصغیر ان یغضب یدها او یجله
 و قال القاضی رحمه الله و کسوة اهل الحناء و سرجهم و لحامهم علی هذا فکراهیه
 و قال ابن غانم اخذ الاقبیه للجواری اذا کان قباء تقطیعہ مثل اقبیه الرجال کرهت
 ذلک و لا ینبغی للصغیر ان یغضب یدها بالحناء لانه تزین و انه یباح للنساء دون
 الرجال و لا یاس بان یكون فی بیت رجل سریر او دبیاج و فرش و دبیاج و لا یعد علیها
 و لا ینام علیها و کذا الاوانی من الذهب التجمیل لا یشررب منها و عن محمد بن احمد ان الانتفاع
 حرام و ذلک فی نسو و الفرش بالنعود و النوم علیها و فی الاوانی بالشررب و فی سریر
 الفتاوی لا یاس للرجل ان یستر حیطان البیت بالبود و غفوة للحرق و البرد و المزینة یکره

فیما به من الصغیرة فقال انی رأیت
 نضیم الصغیرة فقال انی رأیت
 رسول الله صلی الله علیه وسلم
 یضیم بها ولعلکم شیء اصاب الیه
 یضیم بها ولعلکم شیء اصاب الیه
 یضیم بها ولعلکم شیء اصاب الیه
 یضیم بها ولعلکم شیء اصاب الیه

قال ابن غانم اخذ الاقبیه للجواری اذا کان قباء تقطیعہ
 مثل اقبیه الرجال کرهوا ذلک اسکا و امر ان یخذن خفا مشهورا علی رءی اخف الجوس
 او الفسقة و نادى بجره لا اری ان یفعل و کذا الخیاط اذا ضربان یخیط فوبا علی رءی
 الفساق و کذا مکعب الرجال مع تشربیه و لا ینبغی للصغیر ان یغضب یدها او یجله
 و قال القاضی رحمه الله و کسوة اهل الحناء و سرجهم و لحامهم علی هذا فکراهیه
 و قال ابن غانم اخذ الاقبیه للجواری اذا کان قباء تقطیعہ مثل اقبیه الرجال کرهت
 ذلک و لا ینبغی للصغیر ان یغضب یدها بالحناء لانه تزین و انه یباح للنساء دون
 الرجال و لا یاس بان یكون فی بیت رجل سریر او دبیاج و فرش و دبیاج و لا یعد علیها
 و لا ینام علیها و کذا الاوانی من الذهب التجمیل لا یشررب منها و عن محمد بن احمد ان الانتفاع
 حرام و ذلک فی نسو و الفرش بالنعود و النوم علیها و فی الاوانی بالشررب و فی سریر
 الفتاوی لا یاس للرجل ان یستر حیطان البیت بالبود و غفوة للحرق و البرد و المزینة یکره

قلت است
 فیما به من الصغیرة فقال انی رأیت
 نضیم الصغیرة فقال انی رأیت
 رسول الله صلی الله علیه وسلم
 یضیم بها ولعلکم شیء اصاب الیه
 یضیم بها ولعلکم شیء اصاب الیه
 یضیم بها ولعلکم شیء اصاب الیه
 یضیم بها ولعلکم شیء اصاب الیه

فیما به من الصغیرة فقال انی رأیت
 نضیم الصغیرة فقال انی رأیت
 رسول الله صلی الله علیه وسلم
 یضیم بها ولعلکم شیء اصاب الیه
 یضیم بها ولعلکم شیء اصاب الیه
 یضیم بها ولعلکم شیء اصاب الیه
 یضیم بها ولعلکم شیء اصاب الیه

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

صاحب ان اجاب فرمایا کہ جسکو
جناب من مولانا عبد
عبدالحی صاحب - مجیب از
دعائے استدعا سوال پوچھنی آیت
و احادیث و آثار پر تو عرض کیو کہ
کر دان اجاب مجیب بقائل الاین ہیں
کر دان جمع باشد کہ یہ خود جناب
دعائے استدعا قائل اند کہ سال ثبوت
پہلوی آیت وحدیث و اثر تحریر
کردن آج کہ جناب آیت و ظمان
حدیث و ظمان اثر و رد ہاوی قائل

هو المصوب - اين
 في قوله لا يكره الفراق الى لفضاء بل يستحسن ولا بأس بان يمشى الغلام مع مولاه
 ومولاه واكب بعد ان يطيق ذلك فان لم يطيق يكره رجل يمشى في الطريق فلم يجدا
 مسلكا بسبب ان في الطريق ماء فلا بأس بالمشى في ارض الغير بهذه الضرورة
 السوال عن الاخبار المحدثه في البلدة وغير ذلك المختار ان لا بأس بالاستخبار
 والاخبار اذا راوا الهلال يكره ان يضيروا اليه التثبات يجوز في اربعة اشياء
 في الخف يعني البعير وفي الحافر يعني الفرس والنصل يعني الرمي والتمشي بالاقلام
 يعني العد وانما يجوز ذلك اذا كان البدل معلوما في جانب واحد بل قال
 ان سبقتني فلذلك كذا وان سبقتك فلا شغل على عليك او على القلب اما اذا كان
 البدل من الجانبين فهو حرام الا اذا ادخل محلا بينهما فقال كل واحد منهما
 ان سبقتني فلذلك كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبق الغالف فلا شغل له والمواد من
 الجواز المحل لا الاستحقاق فانه لا يستحق بهذا شيئا وكذا يجوز ايضا ما يفعله الامر
 وهو ان يقول اكرم سبقك فلا تافأنا يجوز في الاشياء الاربعة لانه لم يرد به الاثر
 الا في هذه الاربعة تجعل كنى ابنه بابي بكر وغيره يكره عند بعض لمطاع رحمهم الله الصحيح
 انه لا بأس به ويستحب القبولة وما يتصل بهذا وفي المحيط وما لا يكون ملوكا
 للمصطفى لا يصير ميراثا للورثة قال الشيخ الامام برهان الدين رحمه الله
 لا يرد للمصطفى بعد الموت قال رضي الله عنه ومن اخذ شيئا للهدية فهو
 حلال لان الهادي هو الله تعالى نقوله تعالى تلك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي
 من يشاء الاية والاخذ بالارشاد ممنوع لعدم ورود الشرع واما علم المكشفة فلا يحصل
 بالتعليم والتعلم وانما يحصل بالمجاهدة التي جعلها الله مقدمة للهلاية قال الله تعالى والذين
 جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا هذه ما وعدنا في فصل القراءة التذخير الله تعالى
 حرام لانه من انواع الكفر لان هذه العبادة والعبادة لغير الله تعالى كفر كما في كتاب الصوم والله اعلم

خلاصة الفتاوى كتاب الكراهية
 ٣٤٨
 الجلال

هو المصوب - اين
 في قوله لا يكره الفراق الى لفضاء بل يستحسن ولا بأس بان يمشى الغلام مع مولاه
 ومولاه واكب بعد ان يطيق ذلك فان لم يطيق يكره رجل يمشى في الطريق فلم يجدا
 مسلكا بسبب ان في الطريق ماء فلا بأس بالمشى في ارض الغير بهذه الضرورة
 السوال عن الاخبار المحدثه في البلدة وغير ذلك المختار ان لا بأس بالاستخبار
 والاخبار اذا راوا الهلال يكره ان يضيروا اليه التثبات يجوز في اربعة اشياء
 في الخف يعني البعير وفي الحافر يعني الفرس والنصل يعني الرمي والتمشي بالاقلام
 يعني العد وانما يجوز ذلك اذا كان البدل معلوما في جانب واحد بل قال
 ان سبقتني فلذلك كذا وان سبقتك فلا شغل على عليك او على القلب اما اذا كان
 البدل من الجانبين فهو حرام الا اذا ادخل محلا بينهما فقال كل واحد منهما
 ان سبقتني فلذلك كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبق الغالف فلا شغل له والمواد من
 الجواز المحل لا الاستحقاق فانه لا يستحق بهذا شيئا وكذا يجوز ايضا ما يفعله الامر
 وهو ان يقول اكرم سبقك فلا تافأنا يجوز في الاشياء الاربعة لانه لم يرد به الاثر
 الا في هذه الاربعة تجعل كنى ابنه بابي بكر وغيره يكره عند بعض لمطاع رحمهم الله الصحيح
 انه لا بأس به ويستحب القبولة وما يتصل بهذا وفي المحيط وما لا يكون ملوكا
 للمصطفى لا يصير ميراثا للورثة قال الشيخ الامام برهان الدين رحمه الله
 لا يرد للمصطفى بعد الموت قال رضي الله عنه ومن اخذ شيئا للهدية فهو
 حلال لان الهادي هو الله تعالى نقوله تعالى تلك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي
 من يشاء الاية والاخذ بالارشاد ممنوع لعدم ورود الشرع واما علم المكشفة فلا يحصل
 بالتعليم والتعلم وانما يحصل بالمجاهدة التي جعلها الله مقدمة للهلاية قال الله تعالى والذين
 جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا هذه ما وعدنا في فصل القراءة التذخير الله تعالى
 حرام لانه من انواع الكفر لان هذه العبادة والعبادة لغير الله تعالى كفر كما في كتاب الصوم والله اعلم

كتاب الكراهية
 فتوى الفتاوى

الاحكام والعبادات
 غايه وجاه
 علاج ذكره كراست الاول
 احضار الغائبين
 واعطاهم الفداء فانه
 حرام والثاني احضار
 العازت والملاهي
 وانه حرام والذات
 اعطاهم لعب العابدين
 وانما امر بالثياب
 مكره عند ما والخاص
 حيطان البيت بالثياب
 الجملية تزييناً وانه
 مكره عند ما والخاص

بالبلد من غير حاجته
 في جميع الناس انهم
 واسد اعلم بالصواب
 في جميع الناس انهم
 في جميع الناس انهم
 في جميع الناس انهم

خلاصة الفتاوى الكتاب الفاطمي

وهو مشتمل على أحد عشر حشماً الأول في بيان المقدمة التي يحتاج إليها المحال

حواست پس
 شد و امانت کفر و تقییم
 در علم الصواب المرقوم
 قابل است: و اما علم صواب و اجواب
 علی البعد التقوی و لا تقا و لا تقا
 علی لا تقا و لا تقا و لا تقا
 الله ان الله لا یزال یعالج
 و اما علم الصواب المرقوم
 المرقوم بالعلوب العباد
 ارباب است و عفو رب القوم
 مجاز الذم من ذنب اهل و اشراف
 ارباب است و عفو رب القوم

چاپی دکان

المسئلة في شعبة الامام المخرواني رحمه الله وتقرير هذا مع التقرب ان الكفر ترك التصديق بالقلب وانه يحصل بمجرد الوجود
اما الاسلام فتصديق بالقلب وقرار باللسان ومنها ان من ضحك عن تكلم بالكفر كفر الا ان يكون الضحك ضروريا
غوان كان الكلام مضحكا والكلام في الضحك مع الرضا بالكفر ومنها ان مجرد الكفر توبة ومنها ان من اعتقد الحرام
حلالا او على قلب يكفرا ما لو قال محرم هذا حلال لتردع السلعة او يحكم الجبل لا يكون كفرا وفي الاعتقاد هذا
اذا كان حراما بعينه وهو يعتقد حلالا حتى يكون كفرا اما اذا كان حراما لغيره فلا كذا وفيما اذا كان حراما لعينه
انما يكفرا اذا كانت المحرمة قامت بدليل مقطوع به اما اذا كانت باخبار الاحاد لا يكفر ومنها ان من ارتد ثم اسلم
وقد حج مرة فعليه ان يحج ثانيا وليس عليه اعادة الصلوات والزكوات والصيام ما كان بالردة صار كانه لم يزل كان
كافرا فاسلم وهو غف نعليه الحج فليس عليه قضاء سائر العبادات الكل في سائر الاجناس ومنها ان سرقة احد
الزوجين بوجوب البيونة بينهما في الحال بدون قضاء القاضي فربعد ذلك ينظر ان كانت الردة من الزوج في حرمة بنو
الطلاق عدل في حنيفة واني يوسع رحمها الله ولا يجبر المرأة على ان يرجع اليه حتى يتردها وعليه مهر المثل او المسمى
بعد الدخول ونصف المسمى للمهر او المتعة قبل الدخول وعليها العدة ان كانت بعد الدخول واذا ارتدت المرأة قال
مشايخ بلع رحمهم الله منهم ابو حفص وابو القاسم الصغار ردتها لا يؤثر في افساد النكاح ولا يؤثر في افساد النكاح حسما
لهذا الباب عليهم والقاضي يجبرها قد ما يرى حتى ترجع وتسلم واليه كان يميل الحاكم الشهيد ومن مشايخ
سمرقند رحمهم الله افتى هكذا واسماعيل الزاهد من مشايخ بخارا رحمهم الله كان يفتي هكذا واعامة علماء بخارا
رحمهم الله يقولون كفرها يعمل في افساد النكاح لكنها تجبر على النكاح مع زوجها وهذا فرقة بغير طلاق بالاجماع وعليها
العدة ولا شئ لها عليه ان كان قبل الدخول وبعد الدخول يجب كمال المسمى ومهر المثل ولها السكنى لكن لا نفقة
لها في هذه العدة قال المصنف وبهذا كله يفتي وهذه الجواب يوافق ما ذكره لاصل وفي المتن قال اذا ارادت
المرأة ان تحرم على زوجها فتكلم بها بالكفر ولا يمان مستقر في قلبها بانتهى مشتركة بذلك الكلام الجنس
الثاني فيما يقال في الله تعالى اذا وصفت الله تعالى باللا يلق به او سخر باسمه او بامر من او امره او اذكروا عذرا او عيدا
او قول من خلايم بغير التمجيد به من خلايم يكفرا امرأة قال طبري وجها توخذ اني كه سر بديان قال نعم يكفر رجل
قال لاخر لا تخش الله قال لا يكفر وقال الامام الفضل بن محمد ان كان في معصية فخذره فقال لا اخاف يكفروا ان كان في امر
لا يخلف فيه من الله لا يكفر والقاضي الامام ابي بانه لا يكفر مطلقا لتاويله بانه كريم الا اذا كان هذه مع بطرين الاستحقاق
في يكفر رجل قال لامرأته ان لم تكوني احب من الله فانت طالق فهو ليس بمسلم وهذا في مجموع التوازل وما تقدم
في الفتاوى وفيه لو قال لاخر اكره اى شئ مني حتى خود بستانم يكفر رجل قال لامرأته تراحي همسايه نى بايد فقلت
لا فقال لها تراحي شوى نى بايد فقلت لا فقال لها تراحي خدائى نى بايد فقلت لا تكفروا لو قال لامرأته في انفسى
ان روسي كه تاراد ان قرطبان كه ترا كشت فان خدائى كه ترا فرديدا قال ابو نصر الدبوسي رحمه الله لا يكفر لانه لم يصفه
تعالى ولو وصفه عسى يصفه بما يليق به من رجل قال لاخر خدائى را تو نشاند كه همه ان كند كه تو گوئى يكفر

و لو قال خدای بازبان تو بسر نیاید من چگونه بسر لم یكفر و لو قال لصبری بدرتو الله میكند لا یكفر لان مراده احدی باشد
 میكند و لو قال ای استغفر الله او قال ای استغفر الله بجه لا یكفر و لو قال تامامی شریع بر تو خدا ای بامامی شود بدتر یكفر
 و لو قال این کاریست که خدای را افتاده است فهذا الیس یكفر و لکنه شنیع و لو قال خدای بود و هیچ چیز نبود و یا بشد
 و هیچ چیز نباشد نصف هذا الكلام توحید و نصفه کفر الكل فی مجموع النوازل و فی هذا قول بفناء الجنة و النار و هذا
 یخالف للنص و هو قوله تعالى و ما هم منها بخارجین و فی نسخة المحشورانی و لو قال لا اخرق با خدا ای جنگ کن، قول القاضی
 ابو علی بنسفی رحمه الله لیس یكفر و لو قال فردبان بنه دبرای سماں برای و با خدا ای جنگ کن یكفر و لو قال پای خدای باید گرفت
 درین حادثه ان اعتقد ان الله رجلا هی جارحة یكفرون ان رادیه انه لا نجاة له الا بالاعصام بالله لا یكفر و لو قال خدای
 از بر عرش بداند لیس بتشبیہ و لو قال رزیر عرش می داند فهو تشبیہ و لو قال مرا بر سماں خدای است و بر زمین
 فلان یكفر و لکن الوقال از خدا ای هیچ مکان خالی نیست و لو قال خدای در هر مکان هست فهذا خطأ و لو قال خدای
 مرداد را استعاده است یا نشسته است لیس یكفر و لو قال دست خدای در آن است فقال الحاکم الامام عبد الرحمن
 لیس یكفر یقل مات ابنه فقال خدای لا بایسته بود یكفر فی الفتاوی و لو قال لا اخر خدای بر تو قسم کنا دچنان که
 تو بر من قسم کردی یكفر و لو قال حین یظلم ظالم یارب از وی میدی و اگر تو بین بری من نپندیرم فهذا اکفرانه قال ان
 رضیت فانا لا ارضی و لو قال فردا ان کل ده چون تو بسازم ان کان مراده صنعت ذلك الرجل و كونه ذیلاً لا یكفر یقل فلان
 را قضای بدستید قال رجل قضای خدای بد نبود فهذا امذهب القدیة ان الخیر من الله و الشر منا و لو قال
 لا خیر عبد الله یكفر و لو قال لخصمه من با تو بگو خدای کامیکنم فقال من حکم خدای ندا نم و قال اینجا حکم نهد
 او قال اینجا حکم این نیست او قال اینجا دیوسلست حکم چه کند یكفر و فی نسخة المحشورانی و لو قال من به رسو کن من
 بگویم قال الحاکم عبد الرحمن ان کان مراده فسادا لخلق و ترك الشرع و اتباع الرسول لا یكفر و لو قال انا بری من
 الغواب و العقاب یكفر و فی مجموع النوازل و لو قال لا خیرنا فزیده مگوی یعنی ناگفته و نا برده خیر مراده لا یكفر و لو قال لا خیر
 انشاء الله که این کاری کنی فقال من بی انشاء الله بگویم یكفر و لو قال لله ای شکیبای خدا ای یكفر و المختار انه لا یكفر یقل
 بتقدیر الله فقال ظالم انا فعله بتقدیر الله یكفر یقل لمن لم یمرضی فرا مشیت کرده خدای یكفر مر رجل یقل لا خیر لا یتروک
 الصلوة فان الله تعالی یواخذک بذلك فقال ذلك الرجل لوعا قتی الله مع ما بی من المرض و مضیقة الولد فقد ظلمنی
 یكفر امرأة قالت فی مرضها اوضیق عیشها باری ندا می که خدای مرا چرا فزیده استعجب چون از لدن قهای دنیا فرجی
 نیست لا یكفر لکنه خطأ عظیم و صح حملها علی هذا الرجل قال لا اخر خدای بر دل تو بخشاید فقال لا اخر بر دل تو بخشاید
 بر دل من فی ان عنی به الاستغناء من الرحمة یكفر و ان عنی به ان قلبی ثابت با ثبوت الله غیر مضطرب لا یكفر نوع منه
 رجل قال دی وار کار کنیم و ازاد وار خوریم هکذا من کلمات المجوس و فی هذا رویة الرزق من الکسب فانه محال و لو قال
 الرزق من الله و لکن از بند جنبش خواهد هکذا شرک لان حوکه العبد ایضا من الله و لو قال تا این دستهای زردین
 یا من است او بازو یا من است مرا هیچ روزی کو نیاید هکذا محال و لو قال با حق سر بسر کردیم یكفر و انه ظاهر

سجاء الی رجل وقال عرض علی اسلام فقال لرجل اذهب الی فلان العالم یکفر وقال الفقیہ ابو الیثیم رحمہ اللہ لا یکون لان العالم یتکلم علی ما لا یتحدث غیر العالم **الجنس الخامس** فی الاقرار یا کفر صریحا او کتابة رجل قال لاخر من یأخذ منی فقال مع او قال لست بمسلم فقال لا او قال لا امراته یا کافر فقالت همجین ام فانت طلاق دلا سرا او قالت اگر همجین بنی با تو نباشی او قالت تا مرا نداری یکفر و تو قال اگر چنین ام مرا نداری یکفر و فی فتاوی القاضی الامام رحمہ اللہ رجل قال لغيره ای مع او قال ای تر سا او قال ای جھود لا یتکون کفرا عند اکثر العلماء رحمہم معان قال الخاطب توفی او سکت الخاطب لا یکفر الخاطب فان قال الخاطب همجین ام یکفر و تو قال لا کفر فی ما فرود الابل انت لا یکفر و تو قال لولده ای مع خیه او کافر خیه قال اکثر اهل العلم لا یکفر و تو قال لابیته ای کافر و فی کتب الفقهات ثبت عند رجل قال لاخر یہودی فقال لیتک او قال جھود کبر یکفر و تو قال لاخر قیمن من رو حاک علی الکفر عن ابی یوسف رحمہ اللہ لا یکفر الیہ مال لصدیق القاضی برهان الاثمہم رجل علم امرأۃ الردۃ لتبین علی زوجہ الکفر فاعرف الخفیہ ابو الیثیم رحمہم علیہا و امرها بان لا یفعل فی التنازل رجل قال انا لمجد یکفر و تو قال فزجی کا درہ قال سواک کافر برمی آید لا یکفر و تو قال لنصرانیۃ خیر من الیہودیۃ ینبغی ان یقول الیہودیۃ شر من الذمسیۃ قال قال بت را سمعہ کہ تم باین صلح لکنم یکفر و تو قال فلان از من کافر تراست او قال چنان دل تنگ شدہ امر کہ خواستہ کہ کافر شدی یکفر **الجنس السادس** فی التشبیہ فی انکفار رجل وضع قلنسوة الجوس علی راسہ قال بعضهم یکفر و قال بعضهم لا یکفر و قال بعض المتأخرین ان کان لضرورة البرد او لان البقرة لا تعطیہ اللبن لا یکفر و لا یکفر و کذا الزنا قال القاضی الاسترشدنی رحمہ اللہ ان فعل لتغلیص الاساری لا یکفر و لو دخل للتجارة یکفر امرأۃ شئت علی وسطها حبلا و قال هذا زنا یکفر و تو وضع علی راسہ شبه قلنسوة الجوس من العمامۃ المختارۃ لا یکفر و تبس السواد و السراخ و تعلیق البایزۃ لا توجب الکفر اما لو قال سراخ بندم لفظ لحقه و ظن انہ یکفر یکفر و کذا الوبس لیسوا و السراخ و قال تنشی امید یکفر رجل مر بسکۃ النصرانی و هو یشرکون مع المطرب فقال برسن برمیان می باید بستن و ہا لیشان در مرزہ و دنیا خوش خوریدہ و اولاد کافوروم نصرانی یکفر معلوم قال الیہود خیر من المسلمین لکن یحبطون حقوق معلوم صبیانہم یکفر و تو قال کافر ی کردن بہتر است از خیانت کردن افتی ابو القسح الصفار انہ یکفر محرمی اختیار دعوتہ لاجل ولده فاھدی الیہ مسلم لا یکفر بخلاف اھداء البیضۃ الی الجوسی یوم النیر و حیث یکفر فی التجموع التنازل و فی نسخه الخروانی رحمہ اللہ اجتمع الجوس یوم النیر و فقال مسلم خوب سیرت نہادہ اند یکفر و کذا الوقال مجوسی اچہ سعادت امسال یکفر **الجنس السابع** فی کلام الفسقة و الجھال و فی التنازل رجل تمنی ان لا یتکون حرمہ اللہ الخمر او لا یفرض اللہ صوم رمضان لا یکفر و لو تمنی انہ لم یحرم الزنا و قتل النفس بغیر حق او انظر یکفر و کذا اکل ما لا یتکون حلالا لا فی وقت من الاوقات رجل یرتکب صغیرۃ فقال لہ الرجل تب فقال من چہ کردہ ام تا توبہ می باید کردن یکفر و تو قال لظالم تو ذی اللہ و خلق اللہ فقال خوش می ارم یکفر رجل تصدق من الحرام و ترجوا الثواب یکفر و علو الفقیر و دعاء و امن المعطی کفر و تو قال لاخر کل من الحلال فقال حرام اصب الی یکفر و کذا فاسق شرکاء بخر فناء اقرباء و نثاروا

له را هم عليه كفروا ولو لم يذروا لکنهم قالوا مبارک باد کفروا ایضا و لو قال حرمة الخمر لم یبیع بالقرآن یکفر
 او لو قال هر که وی مسمت کرده خور دوی مسلمان نیست کفروا لو قال کسی از شیر ما در شکم کباب لا یکفر لان هذا
 استفهام و تنبيه بين المخرو والدين في احب المسائل في نسخة المخروا في دقي كتاب الحيض للامام السرخسي رحمه
 الله لو استحل وطئ امراته الحائض یکفروا کذا لو استحل اللواطه من امرأته وفي النوادر عن محمد لا یکفر في المستلین
 هو الصحيح الجنس الخاص في استحقاق العلم والعلماء وفي التصاب ومن ابغض عالما بغیر سبب ظاهر
 خیف علیه الکفر و اذا قال لرجل مصلح دینا روی نزد من چنانست که دیدار خود بخلاف علیه الکفر و لو قال سبقت
 پست کرده و کذا یعنی دستار روی در گردن انکند او قال این چه زفتی و ناگوا ری است این سبقت پست
 کردن و دستار بزیر گلو بسنن یکفروا في نسخة المخروا في رجل يجلس على مكان مرتفع ويسألون عنه مسائل بطريق
 الاستهزاء فيضربونه بالوسايد وهو يضحكون یکفرون جميعا و کذا لو لم يجلس على المكان المرتفع قال
 رحمه الله و نقل عن استادی الشیخ الامام عزالدین الکندی بسمرة قندان التشبه بالمعلم على وجه السخرية
 ياخذ الخضبة ويضرب الصبيان هكذا في الخزنة اخيف الکفر رجل رجع من مجلس العلم فقال له
 رجل اخراذ کنشفت امداء یکفروا کذا لو قال صرايا مجلس علم چه کار او قال من بقدر على اداء ما يقولون و اتقى
 الفتوى على الارض و قال چه شرع است این او چه بادنامه فتوی او روی یکفر رجل قال من طلاق تلاق ندانم
 صرا مادد کوچکان بخانه باید یکفر قال المصنف رحمه رایت بخط القاضي الامام ابی علی السفیدی رحمه على الفتوى
 هكذا امرأة قالت لعنبر برشوى دالتمت باد و قال ذکر حماری است علمای یکفروا و لو قال للفقيه دالتمت باد
 او قال للعلوی علوی بطن لورین قصده الا استخفاف بالدين لا یکفرون كان یکفرون قل عن الامام الفضلي رحمه
 ان عقبة اشكى اليه و قال قال رجل دمر و انجا ماندی و رفق لکتاب ترکه فامر الفضلي بقتله و لو قال قتل دشمنان
 همان است و فعل کافران همان یکفر هذا في الفتاوى و في مجموع التوازل و لو قال الرجل درم باید علم چه کاراید
 او قال علم را بکاسه اندر شکن او قال اینها که می امور داند استا لها است او باد است او تزویر است او قال من
 علم حیل و مکرم فی کل کفر رجل قال لا خراذ هب معی الى لشرع فقال لا خراذ باید یا و روی فرمود لا یکفروا و قال
 اذهب معی الى لقاضی فقال تا پیاده یا و روی فرمود لا یکفروا و قال من شریعت چه داند او قال دیو من هست
 صرا بشریعت چه کنتم یکفروا و لو قال انکه که سیم سعدی قاضی و شریعت کجا بود یکفروا من المتأخرین من قال
 ان عنی به قاضی بالبلد لا یکفروا في العصاب رجل قرء القرآن على ضرب الدواف و انقص یکفر لا استخفافه
 بالقرآن و رجل قال المعوذات ليست من القرآن لا یکفر هکذا روی عن ابن مسعود ابی بن کعب رضی الله
 عنهما انهما قال لا يستان من القرآن و قال بعض متأخرین یکفر لا نقاد الاجماع بعد الصدر الاول على انهما
 من القرآن و الصحيح القول الاول انه لا یکفر لان الاجماع المتأخرا لا یفید الاختلاف في الصدر الاول
 الجنس لتاسع في القرآن معلوم قال تاتران التريده شدة است یخ شبنهی نهاده شده است یکفروا و قيل

لا يكفر ولو قال مودرا كرامة كوكبر في رجل يدخل اية القرآن في دعائه ويملاء قدحا ويقول وكاسا دهاقا وقال خاتمة
 بالحد كودة اسع جون والسعاء والطارق قال الامام ابو بكر محمد بن اسحاق رحم يكره العار دون الجاهل ولو قال لمن في
 القدر والباقي بعد الصالحات يكفر في نسخة الخرواني وما يتصل به هذا ولو قال ان لا حول جيزي بني يابل ولو قال
 بكاسه اندر نتوان فكسكتن يكفر رجل يشرب الخمر وقال بسم الله او قال عند الزنا يكفر وكذا الواكل الحرام ولو قال
 بهذا كل الحرام الحمد لله اختلفوا فيه ولو قال لغريمه حيث جاء بالعرة وقال عمره را بفلان اندر كيرولم يردك استخفاف
 بالعرة والجم لا يكفر ولو قال صليح ككثيرا او قرأ القرآن كثيرا فمأر فمعد الجنابة عند قال بغداي اكر يمشيت نازكهم
 او قرآن خوانم او قوطبان بود اگر نازكند وكا بر خود دراز كند وقال ان الصنقص من مالى وانا انقص من حقه وكا
 اصلى يكفر الكل في مجموع النوازل وفي نسخة الخرواني قيل لا خرصل فقال لا اصلى يكفر ولو قال لا اصلى باسرك
 وقيل لو قال لا اصلى ولم يرض يكفر وهو الاصح ولو قال فجزك كذا ادم او قال مردمان از بهر ما ميكنند وقال
 از اين نازكند اشتاب جاست يكفر ولو قال لرمضان امدلين ماه گران او بعتيم يا اندر افتاد م ان قال كهولنا برضاه
 او بالوسم يكفر وان اراد به التعب لنفسه لا يكفر والجواب حسن ولو قال لا مرا المعروف غوغا اورويت على وجه
 الوديعات عليه الكفر ولو قيل لا خربيا تا فلان را امر معروف كنيم فقال دى با من چه كرده اسع اوچه او سرده
 اسع اوچه جفا كرده اسع كه اودا امر معروف كنيم يكفر الجنس ان لما شمر فيها يتعلق بالمرض والموت
 والقيامة وفي مجموع النوازل رجل قال لمن براء من مرضه فلان خبر بان فرستاد يكفر ولو قال لمن ما تبجان
 بخواجه داد هله من هب اهل للتاسع رجل قال لمدبونه اعط دراهى فى الدنيا فانه لا دراهم فى القيامة فقال دة
 ديگو من دة وبان بجان باز خواة اودا باز دهم يكفر كذا اجاب الفضلى وكثير من اصحابنا رحمهم الله وهو الاصح
 ولو قال مرا باعشر چه كا را ولا اخات القيامة يكفر رجل قال اعطى حقى ولا اخذت لك يوم القيامة فقال
 الخطاب قومرا كجا يا بن دران انبوهى قال الامام ابو بكر البخى لم يكن هذا كفرا ولو قال اكر مراخذى بهضد
 دهم بي توخوا هم او با فلان غوا هم او ديدار خوا هم وبهضد يكفر ولو قال لزا هذبه عيين تا از بهضد
 انا ان سونيقتى قال اكثر اهل العلم يكفر ولو قال لا خردع الدما لتال الاخرة فقال لا اولك التقدي بالنسبة يكفر
 ولو قال با تو بلب دوزخ روم ولكن اندر نيام يكفر ولو قال دوزخ وراه دخنه يكفر عند البعض في نسخة الخرواني
 رحمه الله تعالى الجنس الحادى عشر وفي الفتاوى سلطان عطس فقال له رجل يرحمك ربك
 فقال له رجل لا يقال للسلطان هكذا يكفر ومن قال لسلطان زماننا عادل يكفر انه جابر ومن سمي بالجور عدلا
 فهو كافر كذا قال الامام الهدي ابو منصور الماتريدي وقال بعضهم لا يكفر ولو قال لواحد من الجبابرة اى خدك
 يكفر ولو قال اى بار خدك اكثر المشايخ رحمهم الله على انه لا يكفر هو المختار واما السجدة لهيكل لا ع الجبابرة فهي كبيرة
 فقال بعضهم يكفر مطلقا وقال اكثرهم المسئلة على التفصيل ان الادب العباد يكفرون اراد به التحية لا يكفر
 ولا افضل ان لا يات لما هو كفر صوره وما يتصل به هذا اتقيل اليد لو قبل يد نفسه يكفر ولو قيل

تفتن درید بخالد ترا ملک خانه گردانیدم این همه است یانه

الحمد لله

مجموعۃ الفتاویٰ
کتاب الصیۃ

ملكه وهو قبض وفي الزيادات اذا قبض الموهوب له الموهوب بعد الافتراق ان كان
يا مرة صح بان كان بغير امره لا وفي المجلس صح بامره وبغير امره وفي الفتاوى
لوقال لا خرو هبت ملك هذا العين فقبض الموهوب له بمحضرة الواهب وليس
يقبل قبلت صح ولو لم يقبض ولكنه قال قبضت قال مبرر رحمه الله انه يصير قابضا
وقال ابو يوسف رحمه لا يصير قابضا **نوع** منه وفي الزيادات لو وهب الدار
وفيها متاع للواهب فهو وهب المتاع بعد ذلك ان وهب الدار ولو سلمها حتى
وهب المتاع وسلمها اليه جملة جازت الهبة وان وهبها وسلمها فهو وهب المتاع
لم يخرج الهبة وفي المنتقى رجل وهب لرجل ثيابا في صندوق مقفل ودفع الصندوق
اليه فهو ليس بقابض رجل تصدق على ابن له صغير بدار وله فيها متاع او هو
ساكنها بعياله او فيها ساكن بغيره لم يفرغها جازت الهبة ولو كانت الدار
في يد رجل لم يخرج الصدقة وفي الفتاوى رجل وهب لابنه الصغير دارا مشغولة
بمتاع الواهب جاز ولو وهب وتصدق بدار على ابنه الصغير والاب ساكن لا يخرج
عند المجتعية ثم وعد هاجوز عليه الفتوى وما ذكر في المنتقى قول محمد بن
قالمرة اذا وهبت الدار من زوجتها وهي ساكنة فيها والزوج ساكن معها يصح الهبة
نوع منه وفي سبوع الفتاوى لو اشترى عبد او لم يقبضه حتى وهبه من رجل
او رهنه وامره بقبضه فقبضه جاز وقد ذكرنا في كتاب البيوع رجل قال ابن غلام
تراكون هبة ويشترط القبض ولا يصح الا بالقبض ولو قال تراست فاقرا سرا ولا
يشترط القبض وقد مر في كتاب الاقرار ولو قال جميع ما املكه فلان فهذه هبة
حتى يشترط القبض رجل دفع الى رجل ثوبا فقال له البس نفسك ففعل يكون
هبة ولو دفع اليه دراهم فقال له انفقها يكون قرضا وفي لسير الكبير لوقال المأمور
دفعها الى صلة فقال هو قرض هذا في باب السبايا في الدقة الثاني قبل قال لاخر على

[illegible]

بسیار از این باب است در این کتاب
 عین - م این باب است در این کتاب
 مقدّم بود و توفیق به تحقیق عین داخل است
 پس این باب در تحقیق عین داخل است
 ان درین باب در تحقیق عین داخل است
 معلوم شد پس عین در تحقیق عین داخل است
 می شود و درین باب در تحقیق عین داخل است
 در کتب باطل و باطل است و در کتاب
 در کتب باطل و باطل است و در کتاب
 در کتب باطل و باطل است و در کتاب

خلاصة الفتاوى كتاب الهبة

۲۹۴

المجلد الرابع

نام می آید که در دلی یعنی کارکنی که در
 شریک باشد پس باینکه این است که در
 حکومت مسوود شخصی را که عاقله دلی معزول
 است بر آن تعریف دلی بولایت اجراء
 ضابطه است زیرا که در این شخص مذکور
 اختیارات حکومتی داده است چنانکه در
 کردن در مقام مدبر و دستاورد مدبر
 دوران قهر کردن از اصل این در شریک
 و تعیین این که در آن جمله ضابطه شخصی
 مذکور از ضابطه است و این در شریک
 مذکور از ضابطه است و این در شریک

مجموعۃ الفتاوی
کتاب الہیۃ

[illegible][illegible]

وارجو ان يكون في هذا الكتاب ما ينفع من غير ان يكون فيه ما يضر
 وارجو ان يكون في هذا الكتاب ما ينفع من غير ان يكون فيه ما يضر
 وارجو ان يكون في هذا الكتاب ما ينفع من غير ان يكون فيه ما يضر

فادرا على المضروب جنس اخرف الهبة من الصغير وفي الفتاوى رجل له
ابن صغير فغرس له كرمان قال جعلته لابني يكون هبة ولو قال جعلته باسم
الابن لا يكون هبة ولو قال غرس باسم ابني فالامر متدد والى الصحة اقرب وكو
قال بشمار يسخره كرم بمنزلة قوله جعلته باسم ولد وفي فتاوى النسفي
سرحه انه سئل عن يقولين زينا بنام ابن فرزند خود كرم هل يصير ملكا له فقال
بهذا القدر لا ولا بد من لفظة تدل على التملك حتى قرأنا عليه يوما مسئلا باب
الزيادة ان فورد فيها مسئلة ان كان للرجل بن صغير وكبير معتوه وللابن مال
ورثة من امه او جعله له ابوه وذكر المسئلة فقال الشيخ الاجل قوله او جعله
له ابوه يدل على ان هذه اللفظة كافية لتمليك المالك من الابن فان قال
لابنه ابن مال فراك كرم او بنام تو دم آوان تو كرم او كلام يجري مجراه فهو تمليك
ويقع به الملك من الابن وقال الامام الاجل ظهير الدين خاني يكون هذه اللفظة

لا بد من ان يكون في هذا الكتاب ما ينفع من غير ان يكون فيه ما يضر
 وارجو ان يكون في هذا الكتاب ما ينفع من غير ان يكون فيه ما يضر
 وارجو ان يكون في هذا الكتاب ما ينفع من غير ان يكون فيه ما يضر

كتاب الهبة
مجموعة الفتاوى

لا بد من ان يكون في هذا الكتاب ما ينفع من غير ان يكون فيه ما يضر
 وارجو ان يكون في هذا الكتاب ما ينفع من غير ان يكون فيه ما يضر
 وارجو ان يكون في هذا الكتاب ما ينفع من غير ان يكون فيه ما يضر

ولا بد من ان يكون في هذا الكتاب ما ينفع من غير ان يكون فيه ما يضر
 وارجو ان يكون في هذا الكتاب ما ينفع من غير ان يكون فيه ما يضر
 وارجو ان يكون في هذا الكتاب ما ينفع من غير ان يكون فيه ما يضر

ولا بد من ان يكون في هذا الكتاب ما ينفع من غير ان يكون فيه ما يضر
 وارجو ان يكون في هذا الكتاب ما ينفع من غير ان يكون فيه ما يضر
 وارجو ان يكون في هذا الكتاب ما ينفع من غير ان يكون فيه ما يضر

ولا بد من ان يكون في هذا الكتاب ما ينفع من غير ان يكون فيه ما يضر
 وارجو ان يكون في هذا الكتاب ما ينفع من غير ان يكون فيه ما يضر
 وارجو ان يكون في هذا الكتاب ما ينفع من غير ان يكون فيه ما يضر

القبض المردود في قبضه
 كجميع المصدق في قبضه
 قبضه المردود في قبضه
 والصدقة اذا تمت بالوجه
 كانت التبرع بالوجه
 في قبضته ان قبضه المردود في قبضه
 كجميع المصدق في قبضه
 قبضه المردود في قبضه
 والصدقة اذا تمت بالوجه
 كانت التبرع بالوجه
 في قبضته ان قبضه المردود في قبضه

في قبضته ان قبضه المردود في قبضه
 كجميع المصدق في قبضه
 قبضه المردود في قبضه
 والصدقة اذا تمت بالوجه
 كانت التبرع بالوجه
 في قبضته ان قبضه المردود في قبضه
 كجميع المصدق في قبضه
 قبضه المردود في قبضه
 والصدقة اذا تمت بالوجه
 كانت التبرع بالوجه
 في قبضته ان قبضه المردود في قبضه

الجلد الرابع ٣٩٨ خلاصة الفتاوى كتاب الهبة

وهو الجعل صالحه للتملك فيحصل ان الاب جعل ماله ملك الابن بدليل صالح
 وقال الشيخ الامام الاجل حسام الدين رح ان الجعل اثبات فيكون تملك
 فيما اذا قال جعلته لابني او جعلته باسوا من اماهله اذ لك وفي نسخة الامام
 السرخسي رح هبة الرجل من ابنه الصغير يصح ويتوقف على واحد ويكون الاب
 قابضه لكونه في يده او في يد مودعه او المستعير منه ولو كان في يد غاصب
 او مرتفق او مشتر لشراء فاسد لم يجز هذا اذا علمه واشهد عليه ولا شهادة
 للجور ولا اعلام لازم بخلاف ما اذا كان الابن بالغ بحيث يفتقر قبضه وان كان
 في عياله فالوصى كالاب والام كذلك ان كان اليتيم في عياله هبت
 هي او ذهب له يملك الام القبض وهذا اذا لم يكن للصبي اب ولا وصى ولا جد
 ولا وصيه هذا في التجويد وذكر الصادر الشهيد رح ان في قوله في الكتاب الام انما
 يملك قبض الهبة للصغير اذا لم يكن للصغير اب هذا ليس بلازم فانه ذكر في الاصل

كتاب الهبة

في قبضته ان قبضه المردود في قبضه
 كجميع المصدق في قبضه
 قبضه المردود في قبضه
 والصدقة اذا تمت بالوجه
 كانت التبرع بالوجه
 في قبضته ان قبضه المردود في قبضه
 كجميع المصدق في قبضه
 قبضه المردود في قبضه
 والصدقة اذا تمت بالوجه
 كانت التبرع بالوجه
 في قبضته ان قبضه المردود في قبضه

دوليت
 في قبضته ان قبضه المردود في قبضه
 كجميع المصدق في قبضه
 قبضه المردود في قبضه
 والصدقة اذا تمت بالوجه
 كانت التبرع بالوجه
 في قبضته ان قبضه المردود في قبضه
 كجميع المصدق في قبضه
 قبضه المردود في قبضه
 والصدقة اذا تمت بالوجه
 كانت التبرع بالوجه
 في قبضته ان قبضه المردود في قبضه

اداه فان سافر في قبضه المردود في قبضه
 كجميع المصدق في قبضه
 قبضه المردود في قبضه
 والصدقة اذا تمت بالوجه
 كانت التبرع بالوجه
 في قبضته ان قبضه المردود في قبضه
 كجميع المصدق في قبضه
 قبضه المردود في قبضه
 والصدقة اذا تمت بالوجه
 كانت التبرع بالوجه
 في قبضته ان قبضه المردود في قبضه

في قبضته ان قبضه المردود في قبضه
 كجميع المصدق في قبضه
 قبضه المردود في قبضه
 والصدقة اذا تمت بالوجه
 كانت التبرع بالوجه
 في قبضته ان قبضه المردود في قبضه
 كجميع المصدق في قبضه
 قبضه المردود في قبضه
 والصدقة اذا تمت بالوجه
 كانت التبرع بالوجه
 في قبضته ان قبضه المردود في قبضه

من الطاعة ومنه ان كان
 العطاء له كما لو كان
 العطاء له كما لو كان
 العطاء له كما لو كان
 العطاء له كما لو كان

الملك المملوك
 من الطاعة ومنه ان كان
 العطاء له كما لو كان
 العطاء له كما لو كان
 العطاء له كما لو كان

بجودة الفناء
 من الطاعة ومنه ان كان
 العطاء له كما لو كان
 العطاء له كما لو كان
 العطاء له كما لو كان

يستعمل الصبيان بالهدية للصبي وان كان غير ذلك كالمدراس اهلهم والصدقات
 والحجرات ومتاع البيت بنظر الى المهدى ان كان من اقرباء الاب او معارفه فهو للاب
 وان كان من اقرباء الام او معارفها فهو للام وسواء كان المهدى يقول عند الهدية
 هذه للصبي او لم يقل وكذا لو اخذ الوليمة لزوجة بنته الى بيت زوجها فاهدى اقرباه
 الزوج والامراة وهذه اهل المهدى اهدى للاب او للام ويعد الرجوع الى قوله
 اما اذا قال شيئا فانقول قوله رجل قدم من السفر وجاء يهدى اياها الى من نزل عنده
 فقال له اقبض هذه الاشياء بين اولادك اوبين امرائك وبين نفسك ان امكن الرجوع
 الى بيان المهدى فانقول قوله ولو تعدى فما يصح للرجال فلا يصح للنساء فلا امرات
 وكذا بين الصغار والكبار وما يصح للكلية ما ينظر الى المهدى انه من اقارب الزوج والامراة
 وجعل اخذ الولد وثوبا ثم اراد ان يدفع الى اخر ليس له ذلك الا ان يبين وقت اخذ
 انها عارية وكذا لو اخذت لغيره فابا قايوم التلميذ فادان يرجع الى غيره وان اراد
 الاحتياطيين انها عارية حتى يمكنه ان يدفع الى غيره الصبي اذا عمل من الحسد
 قبل ان يجري عليه القلم كان الثواب له لا لابييه ولو عليه الوالد تلك الطاعة كان
 للوالد ثواب التعليم وقيل ثواب الطاعة للصبي ولا بويه الكل في الفتاوى في التحريم
 في كتاب المادون لا باس للامراة ان تصدق من بيت زوجها بشيء يسير كالرغيف

<p>هو المصوب من الطاعة ومنه ان كان العطاء له كما لو كان العطاء له كما لو كان</p>	<p>من الطاعة ومنه ان كان العطاء له كما لو كان العطاء له كما لو كان العطاء له كما لو كان</p>
---	--

من الطاعة ومنه ان كان
 العطاء له كما لو كان
 العطاء له كما لو كان
 العطاء له كما لو كان

الجلد الرابع

مجموعۃ الفتاوی
کتاب الحبۃ

شود و بعد از آن که در این امر موافقت نمودند و هر یک از ایشان را به کار خود برگردانیدند و در این باره هیچ گونه اعتراضی نشد.

الابقضاء او رضوا كالتفقة الموهوب له اذا ذهب الموهوب من اخر ثم يرجع في الهبة يرجع
الاول ايضا والزيادة المنفصلة كالولد من النكاح والسفاح لا يمنع الرجوع ولا يرجع
في الولد والحبل ان زاد خيرا يمنع الرجوع وان نقص لم يمنع ذاك في العبد المريض
او الجريح حتى يبرأ او كان اعشى او اصابه فانه يسمع بطل الرجوع كتب علي لقوطاس
او ضرب المحدث سيقا يمنع الرجوع ولو ذهب له دارا فبناها على غير ذلك البناء وتركه
بعضها على حالها لم يرجع فيها بسبب البناء في بعضها ولو جعل الحمام مسكنا او بيتا
ان كان البناء على حاله لم يزد ويرجع وان زاد بناء او غلق بابا او حصصه او طينه
او اصلحه لم يرجع ولو هدم البناء له ان يرجع في الارض وكذا لو استهلك البعض
له ان يرجع في الباقي الكل في الاصل وفي الزيادة ان صلب له على مملوك وصيته دين
فوهب المولى لغيره لم يرجع في الهبة عن محمد بن ليس له ذلك
وفي ظاهرها رواية يرجع ولا يرجع في الصدقة وفي الفتاوى رجل وهب من اخر
ثم اربغدا فحمله الموهوب له الى بلخ ليس له الرجوع في الهبة وفي العيون ان كانت
قيمة في هذا الموضع الذي ذهب به اليه اكثر فالجواب ما مر اما اذا كانت اسواء فيرجع
لانه ليس بزيادة رجل وهب من اخر كرويا سا فقصره الموهوب له لا يرجع بخلاف
ما لو غسله لان القصارة زيادة بخلاف الغسل وفي الاصل اذا غسله وقصر

[illegible][illegible]

چرا که او را
 و قاضیان جاوید و شرفا
 بعد چندین وقت مدینه نافتی تواند
 قلیان و دروغ محکوم و عیسیت کنند کردیان و چون از راه
 نامه از دروغ رسد و در عیسیت از زانندگان عیسیت است و محاکمات
 در دین را جاوید و دروغ محکوم و عیسیت کنند کردیان و چون از راه
 سکنای سوس و قزوین و کربلا
 خود را چو دروغ و عیسیت
 برادران

زانندگان قاضیان جاوید و شرفا
 است پس در کربلا
 زانندگان قاضیان جاوید و شرفا
 است پس در کربلا
 زانندگان قاضیان جاوید و شرفا
 است پس در کربلا

الجزائرية حتى لو اتوا على ذنبا لم يعجل
توباجهم انتي «ايفيت» يذعن
انه ملكه فعل يكون اتوا الى اديكم
المعلوم الكثير من الناس
لا تخافين ولا يرضنكم من
تقوس في الدار الحارة
بهم زادوا شمس ومعلم الك
دران صورت اين
والى

ما يعرف في الدين من غير ما قال محمد
قال في التامية وجعل قال محمد
ما يعرف في الدين من غير ما قال محمد
قال في التامية وجعل قال محمد
ما يعرف في الدين من غير ما قال محمد
قال في التامية وجعل قال محمد

خلاصة الفتاوى لكتاب الهبة
له ان يرجع في الهبة وان مثله لا يرجع اذا كان يزيد ذلك في الثمن رجل وهب من اخر
عبدا كافرا فاسلم في يده الموهوب له لا يرجع وكذا لو كان مسلما فاعلمه القرآن او الكتابة
وفي اجناس لا يطعن ان الموهوب له لو علم العبد المختار او الكتابة كان للواهب ان يرجع
في هبته واحاله الى نوادر هشام نوع منه وفي الاصل اذا عوض الموهوب له
وقال هذا عوض هبتك او ثوبا او بدلا او مكانها او جزءا ها او كافا تعبه او
جارتك به فلا يرجع في الهبة ولا في العوض وان هلك العوض رجع بمثله او بقي معه
وان استحق العوض وقيل لا بد ادعت الهبة لم يرجع وان استحق نصف الهبة رجع بالنصف
من العوض وان استحق نصف العوض لم يرجع في نصف الهبة لكن يرد ما بقي ليس له
الهبة ولو هب له شيئا ابتداء لا عوض فلكل واحد منهما الرجوع فيما هب له عوض
بعض هبته بان كانت الهبة الف درهم فعوضه درهمان فهو نسخ في حق
الدراهم ويرجع في الباقي وكذا البيت من الدار الهبة بفرضه العوض يرجع ابتداء
بيع انتهاء حتى لا يجبر على التسليم ولا يبيع في المشاع وبعد القبض يلزم وتثبت
خيار الروية وخيار العيب والرجوع عند الاستحقاق وتوقال وهب لك هذا يكون
يباع بالاجماع وانه اعلم الفصل الثالث في الخطر والاباحة
والاحلال وفي الفتاوى رجل سيبك دابة ضعيفة فاصليها انسان شرعا

الكتاب الهبة
في قوله الهبة
في قوله الهبة
في قوله الهبة
في قوله الهبة
في قوله الهبة
في قوله الهبة

الملك
ان علمت المراءاة في جميع
ان علمت المراءاة في جميع
ان علمت المراءاة في جميع
ان علمت المراءاة في جميع
ان علمت المراءاة في جميع
ان علمت المراءاة في جميع

الكتاب الهبة
في قوله الهبة
في قوله الهبة
في قوله الهبة
في قوله الهبة
في قوله الهبة
في قوله الهبة

الكتاب الهبة
في قوله الهبة
في قوله الهبة
في قوله الهبة
في قوله الهبة
في قوله الهبة
في قوله الهبة

يملكها قبل العلق لا يجوز ان يقبضها فغيره ودك منتهزها اليه على ويوصل الخراج مال

ولا يصر
القصير

[illegible]

۴۰

غير الحاضر

البدعات الخ

على
الشيخ الديوبندى

انفق و لا عمل لایسته

الحكم الامام

۱۰۰

146

المصنف

المعتمد والمصدق
ولا التصديق

مجلس



القول بالتعذيب

خبر المصطفى

من انوار المعاني

الشيخ

الحمد لله رب العالمين
فهذا على الداراهم والداناهم ولو اخذنا كهيته او ابلا او غنما منه لا يحل وفي الفتاوى
لوقال الرجل لا خرافة في حل ما اكنت من مالي او اخذت ما اعطيت حل له الاكل
ولا يحل له الاخذ والاعطاء رجل قال لا خرافة في من كل حق هو له على وابراة ان كان
صاحب الحق عالما به برئ حكما وديانة وان لم يكن عالما به يبرأ حكما بالاجماع واماديان
فقد صح محمد بن لا يبرأ ديانة وعند أبي يوسف يبرأ وعليه الفتوى لان الابراء
اسقاط وجهالة الساقط لا يجمع صحة الاسقاط الا ترى ان المفتري اذا ابرأ البائع
عن العيوب صح وان لم يقتر بها العيوب وفي صحيح الاصل في باب الصلح في العقار للامام
السرخرسي رحمه الله ابراء عن الحقوق المجهولة جائز عندنا سواء كان الابراء بعرض
او بغير عرض رجل قال لا خرافة في حل الساعة او في حل في الدنيا يصير في
حل الساعة وفي الدارين رجل قال لمدنيونه ان لم تقض مالي عليك حق تموت
فانت في حل فهو باطل لانه تعليق والبراءات لا يحتمل التعليق ولوقال سرب

[illegible][illegible]

مصره
الراجح
عضو
القوس
ابوالنات
محمد
عبدالله
حماد الدمن
فريق العلي والفضل
الوالي

في آية من آيات القرآن

بموجبة الفتاوى

في آية من آيات القرآن

جواب رد قول من ادعى ان قوله تعالى
وان من احد الا ان يشاء الله تعالى
يعني ان الله تعالى لا يملك ان يشاء
قال على قوله تعالى ان يشاء الله
اي ان الله تعالى لا يملك ان يشاء
ولله المولى والدين واولاد البنات
في ذلك سواء انتهى واما قوله تعالى
ان من احد الا ان يشاء الله تعالى
فان الله تعالى لا يملك ان يشاء
ولله المولى والدين واولاد البنات
في ذلك سواء انتهى واما قوله تعالى
ان من احد الا ان يشاء الله تعالى
فان الله تعالى لا يملك ان يشاء
ولله المولى والدين واولاد البنات
في ذلك سواء انتهى

الحل في الآيات

٢٠٨

خلاصة الفتاوى كتابه لوقف

الى المتولى والى الموقوف عليه وعند ابي حنيفة رحمه الله يجوز ان يوقف جواز الاعادة تصرف المنفعة
الى جهة الوقف فيبقى العين على ملكه الواقف له ان يرجع عنه ويجوز بيعه وان مات يورث
عنه ولا يلزم الا بطريقين احدهما قضاء القاضي بزمومه لانه مجتهد فيه وتسليم الواقف
بعد ما وقف الى المتولى فيريد ان يرجع عنه فيبذل له لعله عدم التروم ويختصم الى
القاضي فيقضي القاضي بزمومه وان حكما جلا تحكم بزموم الوقف بينهما اختلافوا فيه
والا صح ان يحكم الحاكم لا يرتفع الخلاف والمقاضي ان يبطله والوجه الثاني لزوم الوقف
عند ابي حنيفة رحمه الله انه ان يخرج مخرج الوصية فيقول وصيت بكذا هذه
او بكذا ارضى هذه او يقول جعلت هذه الدار وقفا تصدقوا بفلان على المساكين
وكذا الواو هي بان يوقف يجوز من الثلث في قوله وعندهما الوقف لازم بغير هذه
التكاليف والناس لو اخذوا بقول ابي حنيفة رحمه الله في هذه الاثار المشهورة عن
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم والصحاب رضوان الله تعالى عليهم وتعامل
الناس بانخاذ الرابطة والحنان اولها وقف الخليل صلوات الله وسلامه عليه
وعن ابي يوسف رحمه الله وعنه رحمه الله الوقف جائز في صحته او مرضه الا ان ابا يوسف قال يجوز
الوقف مشاعا كان او مقسوما سلمه الى المتولى ولم يسلمه اشتراط التاييد ولم يشترط
وقال محمد رحمه الله لا يجوز الا باستجماع شرائطه وشرائطه ثلث منها ان يكون مقسوما
ومنها ان يكون مخرجا عن يد مسلم الى المتولى وان يشترط فيه التاييد وهو
ان يجعل اخرا الى سبيل خير لا ينقطع ابدا فيجوز يجوز ولو جعل داره مسجدا يجوز
بالاجماع ولا يجوز مشاعا او انما يجوز اذا سلمه والتسليم ان يصل في جماعة باذان
واقامة باذنه عند ابي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله وكذا الوجه ان يرضه مقبرة لا يصح ماله
يسلمه والتسليم ان ياذن الناس بان يقبروا فيها الميع وكذا الرباط والحوض
والسقاية على هذا لا يصح ماله يسلمه والتسليم ان ياذن الناس بان ينزل فيه

قال ابي يوسف رحمه الله لا يجوز ان يوقف جواز الاعادة تصرف المنفعة
الى جهة الوقف فيبقى العين على ملكه الواقف له ان يرجع عنه ويجوز بيعه وان مات يورث
عنه ولا يلزم الا بطريقين احدهما قضاء القاضي بزمومه لانه مجتهد فيه وتسليم الواقف
بعد ما وقف الى المتولى فيريد ان يرجع عنه فيبذل له لعله عدم التروم ويختصم الى
القاضي فيقضي القاضي بزمومه وان حكما جلا تحكم بزموم الوقف بينهما اختلافوا فيه
والا صح ان يحكم الحاكم لا يرتفع الخلاف والمقاضي ان يبطله والوجه الثاني لزوم الوقف
عند ابي حنيفة رحمه الله انه ان يخرج مخرج الوصية فيقول وصيت بكذا هذه
او بكذا ارضى هذه او يقول جعلت هذه الدار وقفا تصدقوا بفلان على المساكين
وكذا الواو هي بان يوقف يجوز من الثلث في قوله وعندهما الوقف لازم بغير هذه
التكاليف والناس لو اخذوا بقول ابي حنيفة رحمه الله في هذه الاثار المشهورة عن
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم والصحاب رضوان الله تعالى عليهم وتعامل
الناس بانخاذ الرابطة والحنان اولها وقف الخليل صلوات الله وسلامه عليه
وعن ابي يوسف رحمه الله وعنه رحمه الله الوقف جائز في صحته او مرضه الا ان ابا يوسف قال يجوز
الوقف مشاعا كان او مقسوما سلمه الى المتولى ولم يسلمه اشتراط التاييد ولم يشترط
وقال محمد رحمه الله لا يجوز الا باستجماع شرائطه وشرائطه ثلث منها ان يكون مقسوما
ومنها ان يكون مخرجا عن يد مسلم الى المتولى وان يشترط فيه التاييد وهو
ان يجعل اخرا الى سبيل خير لا ينقطع ابدا فيجوز يجوز ولو جعل داره مسجدا يجوز
بالاجماع ولا يجوز مشاعا او انما يجوز اذا سلمه والتسليم ان يصل في جماعة باذان
واقامة باذنه عند ابي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله وكذا الوجه ان يرضه مقبرة لا يصح ماله
يسلمه والتسليم ان ياذن الناس بان يقبروا فيها الميع وكذا الرباط والحوض
والسقاية على هذا لا يصح ماله يسلمه والتسليم ان ياذن الناس بان ينزل فيه

قال ابي يوسف رحمه الله لا يجوز ان يوقف جواز الاعادة تصرف المنفعة
الى جهة الوقف فيبقى العين على ملكه الواقف له ان يرجع عنه ويجوز بيعه وان مات يورث
عنه ولا يلزم الا بطريقين احدهما قضاء القاضي بزمومه لانه مجتهد فيه وتسليم الواقف
بعد ما وقف الى المتولى فيريد ان يرجع عنه فيبذل له لعله عدم التروم ويختصم الى
القاضي فيقضي القاضي بزمومه وان حكما جلا تحكم بزموم الوقف بينهما اختلافوا فيه
والا صح ان يحكم الحاكم لا يرتفع الخلاف والمقاضي ان يبطله والوجه الثاني لزوم الوقف
عند ابي حنيفة رحمه الله انه ان يخرج مخرج الوصية فيقول وصيت بكذا هذه
او بكذا ارضى هذه او يقول جعلت هذه الدار وقفا تصدقوا بفلان على المساكين
وكذا الواو هي بان يوقف يجوز من الثلث في قوله وعندهما الوقف لازم بغير هذه
التكاليف والناس لو اخذوا بقول ابي حنيفة رحمه الله في هذه الاثار المشهورة عن
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم والصحاب رضوان الله تعالى عليهم وتعامل
الناس بانخاذ الرابطة والحنان اولها وقف الخليل صلوات الله وسلامه عليه
وعن ابي يوسف رحمه الله وعنه رحمه الله الوقف جائز في صحته او مرضه الا ان ابا يوسف قال يجوز
الوقف مشاعا كان او مقسوما سلمه الى المتولى ولم يسلمه اشتراط التاييد ولم يشترط
وقال محمد رحمه الله لا يجوز الا باستجماع شرائطه وشرائطه ثلث منها ان يكون مقسوما
ومنها ان يكون مخرجا عن يد مسلم الى المتولى وان يشترط فيه التاييد وهو
ان يجعل اخرا الى سبيل خير لا ينقطع ابدا فيجوز يجوز ولو جعل داره مسجدا يجوز
بالاجماع ولا يجوز مشاعا او انما يجوز اذا سلمه والتسليم ان يصل في جماعة باذان
واقامة باذنه عند ابي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله وكذا الوجه ان يرضه مقبرة لا يصح ماله
يسلمه والتسليم ان ياذن الناس بان يقبروا فيها الميع وكذا الرباط والحوض
والسقاية على هذا لا يصح ماله يسلمه والتسليم ان ياذن الناس بان ينزل فيه

اولاد البنات واولاد اباؤهن واولاد اجدادهن

[illegible]

الحمد لله رب العالمين

مجموعۃ الفتاویٰ
بہارِ نبویہ

[illegible]

۱- اجازت
 ۲- بعد از نماز صبح
 ۳- در وقت نماز
 ۴- در وقت استراحت
 ۵- در وقت خواب
 ۶- در وقت کار
 ۷- در وقت غذا
 ۸- در وقت لباس
 ۹- در وقت دست و پا
 ۱۰- در وقت صورت
 ۱۱- در وقت دندان
 ۱۲- در وقت کف
 ۱۳- در وقت پا
 ۱۴- در وقت سر
 ۱۵- در وقت بدن
 ۱۶- در وقت روح
 ۱۷- در وقت جان
 ۱۸- در وقت نور
 ۱۹- در وقت قدرت
 ۲۰- در وقت علم
 ۲۱- در وقت اراده
 ۲۲- در وقت اختیار
 ۲۳- در وقت عمل
 ۲۴- در وقت نتیجه
 ۲۵- در وقت ثواب
 ۲۶- در وقت عذاب
 ۲۷- در وقت حساب
 ۲۸- در وقت جزا
 ۲۹- در وقت عقاب
 ۳۰- در وقت پاداش
 ۳۱- در وقت تنبیه
 ۳۲- در وقت آمرزش
 ۳۳- در وقت بخشش
 ۳۴- در وقت مغفرت
 ۳۵- در وقت عفو
 ۳۶- در وقت بخشودگی
 ۳۷- در وقت رحمت
 ۳۸- در وقت مهربانی
 ۳۹- در وقت دلسوزی
 ۴۰- در وقت دردمندی
 ۴۱- در وقت شرمندگی
 ۴۲- در وقت خوارگی
 ۴۳- در وقت تواضع
 ۴۴- در وقت فروتنی
 ۴۵- در وقت سادگی
 ۴۶- در وقت زهد
 ۴۷- در وقت فقر
 ۴۸- در وقت بی‌نیازی
 ۴۹- در وقت بی‌گناهی
 ۵۰- در وقت بی‌گناهان
 ۵۱- در وقت بی‌گناهان
 ۵۲- در وقت بی‌گناهان
 ۵۳- در وقت بی‌گناهان
 ۵۴- در وقت بی‌گناهان
 ۵۵- در وقت بی‌گناهان
 ۵۶- در وقت بی‌گناهان
 ۵۷- در وقت بی‌گناهان
 ۵۸- در وقت بی‌گناهان
 ۵۹- در وقت بی‌گناهان
 ۶۰- در وقت بی‌گناهان
 ۶۱- در وقت بی‌گناهان
 ۶۲- در وقت بی‌گناهان
 ۶۳- در وقت بی‌گناهان
 ۶۴- در وقت بی‌گناهان
 ۶۵- در وقت بی‌گناهان
 ۶۶- در وقت بی‌گناهان
 ۶۷- در وقت بی‌گناهان
 ۶۸- در وقت بی‌گناهان
 ۶۹- در وقت بی‌گناهان
 ۷۰- در وقت بی‌گناهان
 ۷۱- در وقت بی‌گناهان
 ۷۲- در وقت بی‌گناهان
 ۷۳- در وقت بی‌گناهان
 ۷۴- در وقت بی‌گناهان
 ۷۵- در وقت بی‌گناهان
 ۷۶- در وقت بی‌گناهان
 ۷۷- در وقت بی‌گناهان
 ۷۸- در وقت بی‌گناهان
 ۷۹- در وقت بی‌گناهان
 ۸۰- در وقت بی‌گناهان
 ۸۱- در وقت بی‌گناهان
 ۸۲- در وقت بی‌گناهان
 ۸۳- در وقت بی‌گناهان
 ۸۴- در وقت بی‌گناهان
 ۸۵- در وقت بی‌گناهان
 ۸۶- در وقت بی‌گناهان
 ۸۷- در وقت بی‌گناهان
 ۸۸- در وقت بی‌گناهان
 ۸۹- در وقت بی‌گناهان
 ۹۰- در وقت بی‌گناهان
 ۹۱- در وقت بی‌گناهان
 ۹۲- در وقت بی‌گناهان
 ۹۳- در وقت بی‌گناهان
 ۹۴- در وقت بی‌گناهان
 ۹۵- در وقت بی‌گناهان
 ۹۶- در وقت بی‌گناهان
 ۹۷- در وقت بی‌گناهان
 ۹۸- در وقت بی‌گناهان
 ۹۹- در وقت بی‌گناهان
 ۱۰۰- در وقت بی‌گناهان

الحمد لله

بکفتم کردن و ثواب آن بسیار
 رسانند ایشان حال است و فیک
 در آن من قدر آن غیر از مقصود این
 چنانکه آن اشیه را که اکثر علمای
 تبریا بر تصدیق و ایشان من قدر
 می آیند مقصود ایشان عوام اندر
 کردن می باشد آن علما و اندامی
 در شمار است اهل اکثر العوام
 یقیم للاصوات من الدماء و یقیم
 و ما یوتون من الدماء و یقیم
 و ما یوتون من الدماء و یقیم
 و ما یوتون من الدماء و یقیم

[illegible]

[illegible]

با بیخ خصم
غافلند و ملک بهین برود
الوار بعد من شافع کل جواد
برادر خود کند کرد طفلان من کردارنا
من الا اگر تدر عیش و نشاط خود
بیک هم الف نیست فدوات من کردارنا
تیردشتین این خوش میکیل اندازنا
خواهند در ای لگاری از خانها
بدرن جوان شدند ای بندش
توستان هر دو در اندام و دانش
آن حصه که در زینت اندام و دانش
اینها نب خود پاسبان
من برای دمام دهن من
من برای دمام دهن من

الحمد لله
خلاصة الفتاوى كتاب الوقف

[illegible]

وقف است و این تقسیم هم کرده و در حرکت
بزرگوارش و این وقف شده و در حرکت
بزرگوارش و این وقف شده و در حرکت

الفقهية في التمساع فلو انما شهدوا
 التمساع في الاشهد بالتمساع قبل كان
 صرحا به انتهى وبما كثرها وان كان
 برأي ثبت وقف كافي في تيقن خبرت
 وقف كفاين ذكره واني مسجد او شاهر
 وانخص بغير الاختيار مع بابها
 وانخص بغير اذيل قول صاحب
 وبغير ثبت دران اذيل قول صاحب
 وقفه لا يملك الا يملك في الويد قوله
 وقفه لا يملك اى لا يكون ملكا
 يملك ولا يملك اى لا يقبل
 لصاحب ولا يملك اى لا يقبل
 التملك المغيرة كالبيع ونحوه اى لا يقبل
 التملك المغيرة عن المالك
 المالك المالك

ولا يهملوا الذكر فانزل الكتاب من
في الدنيا فاصح الوقف لا يصح غيره
نظر من مثل بين وجهه غيره
كان ثلثين وهو ثلثون وقفا
اثبات وقف وكما كمن مكررة الصلوات
دوم كاه شهادت باشتاع براس
بيد من عطلة كاه

المجلد الرابع ٢٢٢ خلاصة الفتاوى كتاب الوقف

السلطان اذا اوفر من مسجد الى عالم فله ان يقصب متوليا في باب له او المتولى اذا اذ ان
يغرض الى غير عند الموت بالوصية يجوز المتولى اذا رهن الوقت لا يصح ولو اجر يصح ان كان باجر
المثل ما لا يملكه استجبال الارض المسجد طويلة وكذا اجارته اجارة طويلة وقد ذكرنا هذا في كتابنا كاجال
ولو استاجر اجيرا بدينهم ودان واجرم مثله درهم يضمن جميع ما دفع اليه والاجارة وقعت
له حوائث الوقت عمارتها الاخرى في صاحب العماراة ان يستاجر العرصة باجر مثلها ان كان
يحال لو رفعت العماراة تستاجر باكثر مما تستاجر كلت برفع العماراة ويواجر من غيره قسم الوقت لا يجوز
جنس اخرا اذا خرب المسجد في الشتاء اذا خربت القرية التي فيها المسجد جعلت مزارع
وخرب المسجد لا يصل فيه احد فلا باس بان ياخذ صاحبه ويبيعه وهو قول محمد وعنه في سبغ
لا يعود الى ملك الباني ولا الى ملك ورثته هو مسجد بل قال المصنف رحمه الله تعالى ان
اقامة الصلوة في المسجد ليس بشرط لصيرورته مسجدا عند أبي يوسف فلا يكون شرط البقاء
مسجدا وعندهما يشترط وقد ذكرنا في المقدمة وان لم يعرف باني المسجد وبني اهل المسجد
مسجدا ثم اجمعوا على بيعه واستعانوا ببنه في حق اصلاح المسجد الا خلا باس بها اذا خرب
فليس لغيره ان يبيعه وانما يعود الى ملك الباني في كتاب الاجناس فعلى هذا لو كفن ميتا
انقرسه سبع عاد الكفن الى ملك صاحبه وكذا لو علق قنديل او بسط حصير او بواب
في المسجد ثم خرب المسجد واستغنى عنه عادت هذه الاشياء الى ملك صاحبه وهو
الصحيح والصحيح من مذهبي يوسف رحمه الله لا تعود الى ملك متخذ هابل تحول الى مسجد
او يبيعها تيم المسجد لاجل المسجد قال محمد في الفرس اذا جعله الرجل حبسا في سبيل الله
وصار حجة لا يستطيع ان يركب يبيع ويصرف ثمنه الى صاحبه او ورثته كما في المسجد فان لم
يعلم صاحبه ولا ورثته يشتري بثمنه فرس اخر يغزى عليه ولا حاجة الى الحاكم ولو جعل
جنازة وفداء وغنسل لا يقال بالفارسية تن شوى يحوض مسير وقفا في حلة فمات اهلها
كلهم لا ترد الى الورثة بل تحمل الى مكان اخر اقرب الى هذه الحلة فلو عرج هذا من محمد رحمه الله

[illegible]

در مسجد
اول الذکر قائم داشته شده است
اول الذکر قائم داشته و چند روزی از آنجا می‌رفت
اسلامیه واقع مسجد اول الذکر و معلوم
بود و نیز فوت شده و در پیشانی او
چهار میله آن یکی بقی مانده و در پیشانی
شده بعد از آنکه بمیان
جلسه و ساجده و کوفه و

مخلاصة الفتاوى كتاب الوقف

[illegible]

المجلد الرابع

[illegible]

المجلد الرابع

[illegible]

الغلة لجميع ولادة وولد ولادة وتسله وبينهم على السوية فان مات بعض ولدا لواقف لمصلحة وتترك ولدا ثم جاءت الغلة
 فان الغلة يقسم على عدد النجوم على الولد وولد الولد وان سفلوا وعلى لذي مات من ولد الصلب فما اصاب الميعة
 من الغلة كان ذلك للولد ويصير لولد هذا الميت سهم الذي جعل له الواقف وسهم والده وتو قال على ولدي ولدت لى
 ونسلم واو لاد هو ابدل ما تناسلوا على ان يبداء في ذلك البطن لا على منهم ثم بالبطن الذين يلوهم الى اخرهم بطنا بعدا بطن فكلما
 حدث الموت على واحد منهم وترك ولدا كان نصيبه من الغلة للولد ولادة وتسله ابدل ما تناسلوا على ان يقدم الا على
 فكلما حدث الموت على واحد منهم ولو ترك ولدا ولا ولد ولا نسلا ولا عقبا كان نصيبه من هذه الصدقة بعده
 مردودا الى اصل هذه الصدقة وفي الفتاوى رجل وقف ارضا على ولادة واو لاد ابدل ما تناسلوا واخرى للفقراء
 وله اولا دوا قد قسم بينهم على السوية لا يفضل لذكر على لانثا ولكن الولم يقف على شرط الواقف والوقف على البنين
 والبنات يقسم عليهم على السوية وتو قال رضى هذه صدقة موقوفة بعد وفاتى على ولدى وولد لى فسلم فوقف
 على ولده لصلبه لا يجوز لان الوصية للوارث لا يجوز وعلى ولد لى لا يجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصلب حيا
 فيقسم الغلة في كل سنة على عدد درهم سهم فما اصاب ولدا لولد فهو لهم وقف وما اصاب ولدا لصلب فهو ميراث بين
 جميع الورثة حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرها فان مات بعض ولدا لصلب فالغلة يقسم على عدد درهم ولدى
 الولد وعلى الباقي من ولدا لصلب يكون من جميع الورثة للاحياء وللا موات كل من كان حيا عند موت الواقف هذا في
 الفتاوى في باب الباء وفي وقف هلال رما اذا وقف على بعض اولا دوا وذكر فيه وقف في حياته وبعد وفاته هل يصير
 قوله بعد وفاته وصية للوارث حتى يوجب فساد الوقف عند ابي حنيفة رما اختلف المتأخرون فيه والا صح انه لا يوجب
 الفساد وحمل ذلك على ذكر التابيد ولهذا اجرت العادة بكتابة ذلك في صك الوقف مريض قال وقفت هذه الصيغة
 على ولدى وولد ولدى ابدل ما تناسلوا ومات قال ما كان ذلك من حصص الوارث لا يجوز فيه الوقف وما كان من
 حصص غير الوارث جاز الوقف من الثلث في قول ابي حنيفة رما فابي يوسف رما وفريه والحسن رما كان وقف المريض
 وصية فلا يجوز للوارث ويجوز لغير الوارث من الثلث رجل وقف ضيعة على فقراء اولا دوا فادعى احد منهم الفقر
 قال الفقيه ابو بكر البجلي لا يعطى له شئ من الوقف ما لم يثبت فقره عند القاضي رجل قال ارضى هذه صدقة بعد
 وفاتى على المساكين وهو يخرج من الثلث ثم مات فاحتاج ولده قال هلال رحمه الله لا يعطى للولد من الغلة شئ
 الا اذا كان الوقف في صحته ولم يصف الى ما بعد الموت فيحسن يدفع المتولى الى اولا الواقف شئ الى كل واحد منهم
 اقل من ما يقدرهم وهم احق بذلك من سائر الفقراء فان لم يعطهم شئ لا يعطى من المتولى رجل قال رضى هذه صدقة
 موقوفة على محتاجين من ولدى وليس في ولده الاحتياج واحد قال الامام الفضل رحمه الله يصرون نصف الغلة
 اليه والنصف الى الفقراء فقيل له فان اعطى القيم نصف الغلة فقيرا واحدا فلا يجوز على قول ابي يوسف رما كان الفقراء
 لا يحصرون فيكون الجنس فقيرا واحدا رجل قال ارضى صدقة موقوفة على كادى العوراء وعلى ولادى لى ان كان
 الوقف لهم خاصة دون غيرهم ويعتبر العوراء البهائم من ولده من يوم الوقف لا من يوم الغلة وكذا الوقف لارضى

صدقة موقوفة على صاغر ولدى يعنى صغار ولدى كان الوقف على الصغار خاصة ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيرا
عند الوقف لا عند وجود الغلة وتو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى الذى يسكنون البصرة فالغلة ساكني بعرة
دون غيرهم ويعتبر ساكن البصرة يوم وجود الغلة وكذا لو قال على فقراء من ولدا يعتبر الفقراء وجود الغلة لان
الصغار وان كان يزول لكن يزول ولا يعود فكان ذكره بمنزلة اسم الغلة بخلاف الفقير وسكني بصورة لانه يحتمل الوجود
بعد الزوال لموقوف عليه اذا اراد ان يسكن في دارا الوقف عليه ليس له ذلك في قولنا شمس الاسلام روى في فوائد الفضل
تجبل وقف منزله على ولديه وعلى اولادهم ابلا ما تناسلوا فراحله لولدين لطلب من الاخر المهاجرة والاول الاخر الا ان يضربا
وسط المنزل حائطا فسكن هذا ناحية والاخر ناحية قال الامام الفضل روى ان لم يوص الواقف بها بالسكن لم يكن لهما
حق السكن وان كان الواقف اوصى لهما بالسكن كان لكل واحد ان يسكن نصف المنزل يعتبرهما باقرا تجبل وقف ارضه
وقفا على اوقام معينين فادادوا المهاجرة فياكل كل واحد منهم بعضا يزرعها لنفسه قال ان كانت التولية لغيرهم منع المتولي
اليهم مزارعة تجاز وان كانت التولية اليهم اوصى غيرهم فاختار واحد منهم بعضا يزرعه لنفسه لا يجوز لان حق الوقف
مقدم على حقهم وحق الوقف في ان يبذل الغلة الوقف للمعارة والموت فلا يجوز الا ان يرضوا الى غيرهم مزارعة ان كان
التولية اليهم ولو وقف ضيعة على بنته فاداد احداهما قسيمة الضيعة ليدفع نصيبه مزارعة قال ابو القاسم الصفار روى
قسيمة الوقف لا يجوز ويدفع القيمة كل ارض مزارعة فلا يدفع واحد من كل ارض مزارعة فلو كان يكون ذلك للفقير
فان اراد الواقف ان يقسم الارض للموقوفة ويعطى كل واحد من الذين الوقف عليهم يزرعها فيكون له دون شريكائه
لم يكن له ذلك الا ان يرضى اهل الوقف بذلك فلو قسم فعل ذلك كان اهل الوقف باطلا وكذا لو اوصى لواحد منهم وتوكل
اهل الوقف لذلك فيما بينهم جاز ذلك ولمن ان بعد ذلك ابطاله وليس للواقف ان يسكن احد ابغيا جبر رجل قال رضى
صدقة موقوفة على نفسى على فلان مع نصفه وهو حصه فلان تجبل حصه نفسه وتو قال على نفسى ثم على فلان وتو قال
على فلان ثم على نفسى لا يصح شئ منه وتو قال على عبدى وعلى فلان فهو بمنزلة قوله على نفسى وعلى فلان والصداء
كالعبد وتو قال على نفسى ولدى ونسلى فالوقف كله باطل لان النسل مجهولة فلا يدري حصته ووقف المجهول
باطل والله اعلم **الفصل السادس في الوقف على الفقراء** وفيه الوقف على قرابته وعلى جيرانه
وتجبل قال ارضى صدقة موقوفة على قاربى او على قرايى او على قرايى قرايى قال هلال رحمه الله يعبر الوقف ولا يفضل
الذكر على الانثى ولا يدخل فيه والد الواقف ولا جداه ولا ولده في المجرى عن ابى حنيفة رحمه الله وفي الريادات يدخل فيه
المجد والمجد وولد الولد الا ان عندنا يحنيفة روى يكون استحقاق الوقف لذى الرحم المحرم من الواقف ويعتبر ايضا لا
فالقرب وعلى قولهم لا يعتبر الرحم المحرم من الواقف ويدخل الجدة والجدة من قبل الاباء ولا مهاجراتهم ما في
الاسلام تجبل قال رضى صدقة موقوفة على قرب قرايى وله اخت لاب وام وبنت بنت بنت بنت البنت اولى
وان سفلت لانها من صلبه فيكون اقرب من التى من صلب ابيه وتو قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرايى
او على فقراء بلدى يعبر الوقف ويستحق الغلة من كان فقيرا رقت وجود الغلة في قول هلال روى وعليه الفتوى

وتو قال حتى من افتقر من ولدي قال محمد رحمه الله الغلة لمن كان غنيا ثم افتقر وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا وقت
 وجود الغلة سواء كان غنيا ثم افتقر او لم يكن غنيا اصلا وفي الفتاوى اذا جعل رضى صدقة موقوفة على الفقراء
 والمساكين فاحتاج بعض قرابته او احتاج الواقف ان احتاج الواقف لا يعطى له من تلك الغلة شئ عند الكل اما
 عند هلال رحمه لا يشكل لانه لو شرط الواقف ان يأكل ما دام حيا لا يصح الوقف عنده وعند أبي يوسف رحمه وان صح
 ذلك الشرط لا يصح بدون الشرط ولو احتاج ولدا ذكر الخصاص رحمه الله انه يعطى وان كان الوقف في الصحة وله
 يكن مضافا الى ما بعد الموت الصروف الى ولدا واقف افضل ثم الى مولى الواقف ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصره
 ايهم اقرب الى الواقف مصر او منزلا كذا ذكر الناطقي رحمه واقفاته وهلال رحمه وقفه غير انه يعطى كل من ما يقى
 درهم ولا يصرف اليه كل الغلة وان صرف الكل لا يصرف في كل الا زمان اما اذا وقف على فقراء قرابته يصرف جميع
 الغلة اليهم وان كان نصيب كل واحد منهم اكثر من ما يقى درهم وفي الموازى في كتاب الوصايا رجل وقف وقفا وشرط
 ان يقسم المتولى بين فقراء قرابته وقال في اخره يعمل القيم في ذلك برأيه فلم يتولى ان يفضل بعضهم على بعض ان ذكر
 فيه يعمل الوصى فيه برأيه عقيب ذكر القسمة متصلا به رجل وقف على فقراء اقربائه المسلمين في بلد كذا فانتقل قراؤه
 من تلك البلدة ان كانت اقرباؤه ما يحصون لا يستطيع وظيفتهم وان كانوا لا يحصون ينقطع فبعد ذلك ان بقي هناك
 منهم احد صرف الكل اليه وان لم يبق صرف الكل الى الفقراء وتو انهم رجعوا الى تلك البلدة ثانيا يعود وظيفتهم ثم
 اعاد المسئلة في الفتاوى وقال لا ينقطع مطلقا رجل وقف على فقراء جيرانه في القياس وهو قول أبي حنيفة رحمه يكون
 الوقف لفقراء جيرانه الملائقين وفي الاستحسان وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله يكون الوقف لكل فقير جمعة
 مسجد المحلة يستوى فيه الساكن والمالك فان كان الساكن غير المالك كان الوقف للمساكين دون المالك ويدخل
 فيه المكاتب والصبيان والنسوان ولا يدخل فيه امهات اولاده والمدا برون والعبيد وتو كان الواقف جيران وقت
 الوقف فانتقل بعضهم الى محلة اخرى وباعوا وورثهم وانتقل قوم اخرون بعد اشد الغلة قبل الحصاد الى جوارسه
 فالمعتبر فعل جارة وقت قسمة الغلة **الفصل السابع في الدعوى والشهادة في الوقف** وفي
 فتاوى النسفى صاحب الاوقاف اذا اراد ان يسمع الدعوى في امور الاوقاف ويقضى بالبينة والتكول ينظر ان كان
 السلطان ذلك نصا او عرف دلاله جاز لانه صار كان القاضي المولى والا فلا وفيه ايضا رجل ادعى ان هذه الارض
 وقف عليه لا يسمع وانما يسمع الدعوى من المتولى في الفتاوى قال يسمع والفتوى على الاول رجل باع ارضا ثم قال ان
 كنت واقفها ان قال هي وقف على لا يسمع هذه الدعوى وليس له ان يخلفه ما اقام البينة فيقبل كما لو شهدوا على
 عتيق الامة من غير دعوى الامة يقبل فكذلك ههنا يقبل وان لم يرجع الدعوى هو المختار وتو لو ادعى المشتري
 على بايعه ان هذه الارض وقف على مسجد كذا وفي المحاوى قال بعضهم يقول لبينة ويتنقض البيع عند الفقيه ابي جعفر
 قال الفقيه ابو الليث وبه ناخذ وقيل لا يقبل لان البائع منقض والاول اصح وتو لو يقبل هي وقف على ذكر النسفى
 في فتاواه انه لا يسمع هذه الدعوى اصلا والمتولى اذا ادعى ذلك يسمع وان لم يكن ثمه متولى ينصب القاضي متوليا

فيقام وثبت الوقفية فيسترد المشتري الثمن من بابه رجل له ارض وقف فجاء انسان وغصبها فادعى لوقف واقام
 البينة يقبل ويرد عليه بالاتفاق اما عند التحيقه رحمه الله فلعدم صحة الوقف وعند محمد بن عديم التسليم وعند
 ابى يوسف رحمه الله لان الوقف اولى باصلاحها والتولية رجل ادعى كروما في يد رجل فاقر المدعى عليه انه وقف للكرم
 بشرائطه وليس المدعى بينه وارا د تخليفه ان حلفه لياخذ الكرم لو نكل لا يحلف وان حلفه لياخذ القيمة لو نكل يحلف
 وقد مر في كتاب القضاء ضيعة في يد رجل وضيفة اخرى في يد اخر ادعى عليه رجل ان هاتين الضيعتين في نفس جدة
 على اولاده واولاده واحد الرجلين غائب فاقام المدعى البينة على الحاضرين شهد الشهود انها ملك
 الوقف وقفها جميعا وقفا واحدا وذكر شرائطه فانه يقضى للقاضي على الحاضرين الضيعتين وقفا وان شهدا انه
 وقفها وقفا متفرقا يقضى لوقفية الضيعة التي في يد الحاضر فحسب رجل ادعى دارا في يد رجل انها ملكه باصلها وبناها
 فانكر المدعى عليه وادعى انها وقف على مصابيح مسجد كذا فاقام المدعى البينة وقضى له بذلك وكتب السجل ثم
 اقر المدعى ان اصل دار وقف والبناء له بطل دعواه والحكم بالسجل رجل وقف في حصته ضيعة ومات فجاء رجل ادعى
 ان الضيعة له فاقر بعض الورثة او استخلف فنكل فقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يصدق الوارث على المطال لوقف
 ويضمن هذا الوارث المقر للمقر له قيمة حصته من الضيعة من تركه الميت في قول من يرى العقار مضمونا بالنصب
 دار موقوفة على اخوين غاب احدهما وقبض الحاضر غلته باسبع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب
 وطلب الوصي بنصيبه من الغلة قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم كان للغائب
 ان يرجع في تركه الميت بحصته من الغلة وان لم يكن الحاضر قيم الا ان الاخوين اجرا جميعا كذلك فان اجرا الحاضر
 كانت الغلة كلها للحاضر في الحكم ولا تطيب له بل يتصدق باقبض من حصة الغائب ارض في يد ورثة اقروا ان باهم
 وقفها وسمى كل واحد منهم وجهًا غير مسمى صاحبه فالقاضي يقبل قرارهم ويصرف حصة كل واحد منهم من غلة
 الى الوجه الذي اقروا وكاية هذا الوقف للقاضي يولى من شاء وان كان في الورثة صغيرا وغائب لا يقضى للقاضي
 في حصته من حق يد ركة الصغير ويحضر الغائب جنس اخر في الشهادة على الوقف الشهادة على
 الوقف بالتسامع جائزة عند عامة المشايخ ان كان الوقف مشهورا متقدما اما على شرائطه فلا ولو شهد طائفة
 ولم يدكروا الوقف في الفتاوى الصغرى انها يقبل اذا كان قديما لكن قال ينبغي ان يقبل وكذا لو ذكروا الباقي ان لم يبينوا
 المصروف يقبل ويصرف الى الفقراء وقد ذكرنا في كتاب الشهادات ان شهد بوقف على نفسه وعلى اجنبي لا يقبل
 شهادته لا في حقه ولا في حق الاجنبي وليس هذا كالشاهدين اذا شهدا أحدهما على انه وقفه على زيد صدقة
 موقوفة وشهد الاخر على انه وقفه على عمرو صدقة موقوفة فان ثمة يقبل شهدتهما ويصرف الغلة الى الفقراء
 شهد شاهدان انه وقف ارضه ولم يحدوها ولكننا نعرف ارضه لا يقبل شهدتهما لعل الوقف الضاخرى لا يعلمان
 وكذا لو قالوا نعرف له ارضا اخرى لم يقبل شهدتهما لعل له ارضا اخرى وهما لا يعلمان ولو قالوا شهدنا على ارضه
 انه وقف ارضه وهو فيها ولم يدكروا احدا ودعاهما جازت شهادتهما لانهما شهدا على وقف ارضه بغير الا انها

لا يعرفان جيداً المحذور فلم يتمكن المخلل في شهادتهما ولو شهدا على ان الواقف وقف ارضه وذكر حد ودار الارض
ولكن لا تعرف تلك الارض نهائياً اي مكان هي جازت شهادتهما ويكلف المدعى إقامة البينة ان الارض التي يخرجهما
هذه الارض ولو شهدا احدهما انه جعل رضى موقوفة بعد وفاته وشهد الاخر انه وقفها وفقاً لصحبي اياتا كانت الشهادة
بالحالة لان احدهما شهد بالتخيير والاخر بالتعليق ولو شهدا احدهما على انه وقفها في صحته وشهد الاخر انه وقفها
في مرضه جازت شهادتهما كما انهما شهدا بوقف بات بناء على ما ذكرنا في المقدمة ان الوقف في مرض الموت
كالوقف في حالة الصحة حتى كان الاقرار والتسليم الى المتولى شرطاً وروى الطحاوي رحمه الله انه كالوصية بعد
الموت حتى يشترط التسليم كما في سائر الوصايا واذ اثبت ان الوقف في المرض كالوقف في الصحة فقد وجد اتفاقهما
على الشهادة الا ان حكم الوقف في الارض ان ينقض فيما لا يخرج من الثلث وبهذا لا يمتنع الشهادة كما لو شهدا احدهما
انه وقف ثلث الارض والاخر شهد على انه وقف ربع الارض وهناك يقبل الشهادة على الأقل في قول من يجيز وقف
المنشاع ولو شهدا احدهما على انه جعلها وفقاً على المساكين وشهد الاخر على انه جعلها وفقاً على الفقراء جازت الشهادة
لانهما اتفقا على وقف يصرف الى الله تعالى مسائل هذا الجنس في واقعات قاضي الامام فخر الدين خان رحمه الله
والباقى من مسائل الشهادات قد ذكرنا في كتاب الشهادات والله اعلم **كتاب المقيط** وفي الاصل خلاصة القطة
قربه وهو حرف في دار الاسلام ولو انفق الملتقط عليه بامر القاضي يكون ديناً على الملتقط ويشترط ان يقول القاضي
للملتقط انفق عليه على ان يكون ديناً عليه وقال البعض شرط الرجوع ليس بشرط والا والاصل صحيح وفي الفتاوى لصري
مال الى الوجه الثاني وقد ذكرنا تمامه في كتاب القضاء والقاضي لا يصدق الملتقط من غير حجة فان دفعه الى اخر
وامره بالاتفاق برضاء الملتقط ثم اراد الملتقط ان يعيده الى يده لم يكن له ذلك من غير رضا الاخر ونفقته في بيت
المال وهو حرفان ملت هذا الملتقط ان يعقل صلي عليه سواء وجد مساهرة او في دآن وجد المقيط في البيعة
او الكنيسة ثم بلغ كافراً لا يجبر على الاسلام فان مات قبل ان يعقل لا يصل عليه والعبرة بمكان وجد فيه المقيط في رواية
كتاب المقيط سواء كان الواجد مسلماً او كافراً وعن محمد بن ابي العبرة للواجد ان كان الواجد مسلماً فهو مسلم وان كان
الواجد كافراً فهو كافراً ولو ادعى الملتقط او غيره انه ابنه ثبتت نسبة استحسان الكل في الاصل والله اعلم
كتاب القطة التقاط القطة على وجهين ان خاف ضياعها فيترضا الرفع وان لم يخف يباح رفعها اجمع
العلماء عليه والا فضل الرفع في ظاهر المذهب ثم ما عجد نوعان نوع لا يطلبه صاحبه كالنواة وقشر الرمان في مواضع
متفرقة له ان ياخذها او ينتفع بها ولكن لا يصير ملكاً للاخذ حتى لو وجدها صاحبها في يده ان ياخذها الا اذا
قال الراعي حالة الرمي لا قوام معلومين من شاء فليأخذ وكثيراً ما امام السرخسي رحمه الله التفصيل في شخصته
ولكن الجواب في التقاط السنابل وقال بعض المشايخ رحمه الله ليس للراعي ان ياخذ وان لم يقل من شاء فليأخذ لا قوام
معلومين والنوع الثاني ان يطلبه صاحبه كالذهب والفضة والعروض واشباهها وله ان ياخذها ويحفظها
حتى يوصلها الى صاحبها وقشر الرمان والنواة ان كانت مجموعة ففيه من النوع الثالث وان وجد جوزة شمر اخرى

حتى بلغت عشر اوصار على اقيمتان وجد هان موضع واحد ففيه من النوع الثاني فان وجد هان مواضع متفرقة
فقد اختلف المشايخ فيه واختار منها من النوع الثاني التنازع والكثير والمحط في الماء لا باس باخذها قوم
اصابوا بعد امدن بوحافى طريقه البادية ان لم يكن قريبا من الماء ووقع في القلب ان صاحبه فعل ذلك اباحة للناس
لا باس بالاخذ والاكل لان الثابت بالدلالة كالثابت بالصريح وفي القدرى عن ابي يوسف **رحم** رجل النى شاة
ميتة فجاء اخر واخذ صوفها له ان ينتفع به فوجاء صاحب الشاة بعد ذلك له ان ياخذ الصوف منه ولو سطحا
ودبغ جلدها ياخذ المجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه ما يجتمع في اوانيهم من الدهن الذي يسيل من خارج الاوعية
يطيب له وقد ذكرنا في كتاب الدعوى في الفصل الذي يتنازع فيه اثنان جنس اخر قال شمس الائمة الخوان
رحمه الله ادنى ما يكون في التعريف ان يشهد عند الاخذ ويقول اخذها لا رد هان فعل ذلك ولم يعرفها بعد ذلك
كفى وتعن محمد **رحم** انه يعرفها حولا ولم يفصل محمد **رحم** بين القليل والكثير وعن البيهقي رحمه الله هذا في ما يدرهم
فما فوقها وان كان اقل من ذلك فالى عشرة اشهر وان كان اقل من عشرة فالثلثة جماعات وفي رواية ثلثة ايام
وان كانت اللقطة مما يتسارع اليه الشاهد يعرفها بقدر ما يحتمل قال الامام السرخسي **رحم** هذا التقرير ليس بلازم
ولكن يعرفها قدر ما يعلم انه حصلت المعرفة به ويعرفها حيث يجد هان لا سرا فان وجد في الطريق فليجبد
احدا يشهد عليه او خاف انه لو اشهد عليه عند الرفع ياخذ منه الظالم فترك الاشهاد لا يكون ضامنا للشاهد
اذا كفر عن من يشهد فاذا فعل ذلك لا يضمن فاذا وجد من شهد له ولم يشهد به حتى جاوز يضمن لانه ترك الاشهاد
مع القدرة عليه فان لم يظهر المالك تصدق فاذا حضر المالك يخبر بين ان يكون الثواب له وبين ان يضمنه
القيمة قال القاضي ابو جعفر **رحم** ان تصدق باذن القاضي ليس له ان يضمنه فان كانت قائمة في يد الفقير
ياخذها المالك فان كان الملتقط محتاجا له ان يصرف اللقطة الى نفسه بعد التعريف فان كان غنيا ليس له
ذلك وفي النوادر يرفع الامر الى الامام والامام بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل فاذا قبل ان شاء عجل
صدقها وان شاء اقرضها من رجل ملئ وان شاء دفعها مضاربة وان شاء ردها على الملتقط فهو بالخيار
ان شاء ادام الحفظ الى ان يظهر الغائب وان شاء تصدق على ان يكون الثواب لصاحبها وان شاء باعها ان لم
يكن جارا هم او دنانير وامسك ثمنها ثم بعد ذلك ان حضر مالكها ليس له نقض البيع ان كان البيع بامر القاضي وان
باع بغير امر القاضي هي قائمة فان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء ابطال البيع واخذ عين ماله فان هلك
ان شاء ضمن البائع وعند ذلك ينعذ البائع من جهة البائع في ظاهرها رواية وبه اخذ عامة المشايخ وذكر الامام
السرخسي **رحم** ان المودع اذا باع الوديعة وهلك وضمنه المالك فهو كالملتقط غريب مات في دار رجل ومعه
قد رخصه ديارهم فاراد صاحب البيت ان تصدق على نفسه ان كان فقيرا فله ذلك كالمقتطع ولو وجد نطتين
او ثلاثة وقال من سمعته يطلب لقطة فدلوا على سننها اترى جنس اخر اذا هلك اللقطة في يد الملتقط
فان اخذها لنفسه واقر بن ذلك يضمن وان اخذها ليردها على مالكها واشهد على ذلك شاهدين او لم يشهد

لكن صدقة المالك انه اخذها ليردها لا يضمن فان كذب المالك فالقول قول صاحب اللقطة عندهما وعند
 ابي يوسف مع القول قول الملتقط اذ ارفع اللقطة ليردها الى مالكها فوضعها في المكان الذي اخذها منه اهلك
 واستهلكها غيره لم يضمن هذا اذا لم يرجع عن مكانها فان برح عن مكانها ضمن وعن محمد ر. اذا مشى خطوين
 او ثلاث خطوات فاعادها الى مكانها برح فقد مرقى كتاب الغصب تمام هذا ولو كانت اللقطة دراهم او دنانير
 فجاء انسان وقال انها لي وسمى وزنها وعدد دها ووكاءها وخلافها لم يستحق بهذا عندنا وان اصاب ولا بد
 من البينة ولو ان الملتقط صدقه بدون البينة ودفعها اليه ياخذ منه كفيلا بلا خلاف والتحلاف في الوارث
 اذا لم يتم بينة انه لا وارث له سواء وان دفع اللقطة اليه فخرجها اخرا واستحقها بالبينة ان وجد عينها اخذها وان
 هلكت ضمن ايها شاء ان ضمن القابض لا يرجع على الدافع وان ضمن الدافع يرجع على القابض في رواية هذا
 اذا دفع بغير قضاء فان دفع بقضاء لم يضمن عند ابي يوسف ر. وعند محمد رحمه الله يضمن وقيل ان يظهر
 المستحق لو احتاجت اللقطة في مدة التعريف الى تنقية ينفق بامر القاضي والا فلا ان يامر القاضي بان يواجر
 البعير او الثور فينفق عليه من غلته والعبد الضال كذلك والا بن لا يواجر ان تطاولت المدة فلا ان يبيعها
كتاب الاباق وفي الاصل اخذ الا بن افضل وفي اخذ الضال خلت فيه فاذا اخذه ينبغي ان ياتي به الى
 الامام فان حفظه بنفسه فله ذلك وكذا ان ضاله وهل يصدقه القاضي انه ابن من غير بينة اختلف المشايخ
 فيه فترأوا كذا المولى انه ابن فالقول قوله ولا بد من البينة انه ابن وهل ينصب القاضي خصما عند غيبة الخصم ثم يقبل
 البينة اختلف المشايخ ر. فيه ولا يحلف القاضي بالله ما بعته ولا وهبته وهل ياخذ منه كفيلا فيه روايتان فان
 لم يكن له بينة لكن اقر العبد دفعه اليه وهل يجب الدفع اليه اختلف المشايخ ر. فيه فان لم تجع للعبد طالب حبسه الى
 ان يجيئ الطالب وفي الضال والضالة لا يحبس وينفق عليه من بيت المال في مدة الحبس وان طالت المدة
 وباعه وامسك ثمنه والجعل اربعون درهما ان كان الرد من مسيرة سفرا كانت قيمته اربعين درهما ينقص ر. هم
 عن اربعين عند ابي يوسف ر. الاول وفي قوله الاخره الجعل كملا وان كانت قيمته دون الاربعين فعند ابي يوسف
 الاول وهو قول محمد ر. يحط عن قيمته درهم وعند ابي يوسف ر. الاخره الجعل كملا وان اخذه في مصر
 او في خارج المصر ما دون السفر يرضخ له والراي فيه الى الامام وراي الضال لا يستحق الجعل وراي المكاتب
 لا يستحق الجعل ما اراد المديبر ام الولد فيستحق الجعل ورد عبد قريبه وهو في عياله او احد الزوجين والوصي اذا رد
 عبدا ليعتق وردها لبيبة لا يجب الجعل وان لم يكن في عياله اما الاب اذا رد عبد ابنه يجب الجعل اذا لم يكن الاب
 في عياله وكرد عبد اخيه وهو ليس في عياله يستحق الجعل لكل في الاصل وفي الفتاوى السلطان اذا اخذ ابقا
 من مسيرة سفرا وذهب ان او شغنه كاروا اذا اخذ المال من قطاع الطريق ورد على المالك الجعل لهم لانهم فعلوا
 ما هو واجب عليهم رجل قال لا خروا بن عبد فان وجدته فخذة فقال نعم فوجد المأمور على مسيرة السفر
 وجاء به الى مولاه فلا جعل له لان المالك استعان منه وهو قد وعد الا عانة وتوهب المولى الا بن من الراد

[illegible]

مستبين مؤمنه انت و
 سيب عديت فروع اذا خضرت
 على الدعية سلم دين باب
 موافق راس على مرضى وادب
 في نوبت خاتون عديت ضعف
 في سنة اخراج الدار لخصي
 حدنا محمد بن سوار بن مصعب
 العبدية بن ثعلبة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم امرنا
 بالمعروف والنهي عن المنكر

الديات ووجدته في نبيتي الخوي
 حتى ياتيها الخبر وهو حديث
 ضعيف قال ابن ابي حاتم في
 كتاب العطل سالت ابن عن حديث
 في ما سوار بن مصعب عن محمد
 عن الغيرة في امرأة المفقود فقال
 ان هذا حديث مكر ومحمد
 شريك الحديث ويروى عن
 الغيرة من كتاب الحليل وذكره عبد
 في احكام من جهة الدار لخصي
 واعله محمد بن شريك قال
 في كتابه سوار بن مصعب
 في المذنبين انهم من ذنوبهم
 در بنات شريك من ذنوبهم
 هرگاه اين امر نموده است
 كبر تو كه حديث موقوفه
 بطريق ضعيف وروى ابن مسعود
 خود قلف انما هذا حديث
 في يائيم درين مسلك ضعيف
 ناهي من حديث موقوفه
 بعض حديث موقوفه موقوفه
 واما مسلكه با كبره اس على را

بها نقد كما لو قض بشهادة الحدود في القذف والفتوى على هذا ما يتسارع اليه
 الفساد والقاضي يبيعه بخلاف الوصي حيث يبيع عروض الغلب مطلقا والاب المحتاج
 يبيع ماله من العروض وينفقه على نفسه وليس له ان يبيع العقار وهذا استحصان
 والقياس ان ليس له بيع العروض ايضا وهو قولهما وقد صر في النفقات تمام هذا
 وان كان قد نفاذ لا لمفقود اوج من الحقوق ليس لهذا الوكيل ان يخاصم عنه وان كان
 والنفذ الخصومة بينهم يجوز لانهم في اختلاف فيه القضاة يعنى قضاء على الغائب هذا
 على ان القاضي لا يقضى على لغائب ولا للغائب ولا ينبغي ان ينصبوكيلا للغائب كما عن
 الغائب ولو نفذ بالايجاع ويبيع الاب مال الغائب في النفقة قد ذكرنا في كتاب النكاح واسم علم
كتاب الاستحصان وفي الاصل المرأة في حق المرأة كالرجل في حق الرجل
 وعورة الرجل والمرأة في حق الرجل والمرأة ما بين سرتيها الى ركبتيها والركبة عورة عندنا
 والسرة ليست بعورة وما يباح النظر اليه من الرجل فكذلك المس واما المرأة في حق الرجل
 لا يخلوا ما ان كانت المرأة اجنبية اذ ان رحم محرم اذ زوجته او امته ففي الزوجة والامه
 يباح النظر الى كلهما والامه ان لا ينظر الى عورتها والجماح في الدبر حرام في كل حال
 وفي الفرج حالة الحيض حرام وفيما دون الفرج حالة الحيض يكن ما تحت الانا وقال محمد
 يحتمل شعاع الدام وله ما سوى ذلك واما الاجنبية فيباح النظر الى وجهها والى كفيها
 وظهر القدم عورة الا عند المحامد رحمه الله وهكذا روى الحسن عن ابي حنيفة رحم
 وعن ابي يوسف ان ذراعهما ليس بعورة ومسها حرام لانه لا ضرورة في المس لادبها
 مس لوجه والكف الا في الجاه فانه يباح مصافحتهم وفي فتاوى لقاضي الامام كلباس
 بالرجل مصافحة العجوز التي لا تشتمى وان تنظر رجله وكذا الرجل اذا كان شيخا يامس على
 نفسه وعليها فلا بأس بان يصافحها وان كان لا يامس لا يخل ولا استمتاع حرام
 بكل حال وكذا الخلة واما اذات الرحم المحرم فيباح النظر الى مواضع الزينة الظاهرة منها

كذا في النظم فلو افنى به
 است قال ملاك والادناحي
 بالكره حازر است ودر جامع الرموز
 ما مشد يمين على كرون
 هرگاه خوف وقرع حرام
 جماعت صحابه است ودر مستدرک
 بقول امام مالك كرون في نيك
 خيفة تهرز في كرون كرون
 يسكن بوقت موقوفه الم
 غلمان وغيره واغتسله كرونه
 واما مسلكه با كبره اس على را

[illegible]

خلاصة الفتاوى كتاب المفقور

الجلد الرابع

والباطنة أما الظاهرة فلما ذكرنا في الأجنبية وآما الباطنة فالراس والشعر والعنق والساعد والكف والساق والرجل ولا يباح النظر إلى الظهر والبطن والفخذ والركبة والسك كالنظر والحلوة مباح ولا استمتاع حرام وفي نسخة الإمام السرخسي رحمه الله بالحرمة بالرضاع بمنزلة المحرمة بالنسب وكذا المحرمة بالمصاهرة ولو كان ثبوت حرمة المصاهرة بالزنا والعماد بالله فقد اختلف المشايخ فيه ولا يصح انه يباح النظر إلى موضع الزينة الظاهرة والباطنة وحكم النظر إلى الأمانة الأجنبية كالنظر إلى ذوات المحارم وفي شرح المحامدي في كتاب الصلوة أما الأمانة فالبعض أربعة أعضاء الظهر والبطن والفخذ إلى الركبة والفرج والمعدة والمكاتبه وأم الولد كذلك ثم هل إذا كان عن غير شهوة فإن كان عن شهوة أو كبرايه أنه يشتمى لا يفعل وكذا في الأجنبية لا ينظر إلى وجهها إذا كان عن شهوة أو كبرايه ذلك لا يثبت الحكم وهو القضاء لها أو عليها أو الشهادة لها أو عليها أو يريد نكاحها ولكن لا يقصد شهوة ولكن يقصد الحكم ومن رآه الثياب لا ينظر إليها إن كان التوب رقيقاً أو ملتحقاً ببعضها فيكون كالنظر إلى بدنهابا الحديش ولا يجوز النظر إلى العورة إلا عند الضرورة وهي الاحتقان والختان والمدواة والولادة والبراءة في العنة والردب العيب والمرأة في المرأة الأولى فإن لم يوجد يستمر ما داء مخرج الضرورة وكذا الحكم بين العبيد والعبيد والأماء والعبد في حق سيده كالأجنبي ولكن للعبد أن يدخل على مولاه بغير إذنها إجماعاً وفي أحد قولنا لشافعي رحمه الله يباح للعبد من سيده ما يباح للمحرّم من ذوات المحارم واجمعوا على أن العبد لا يسافر بسيده والمحبوب والنحصى كالفحل **جنس** خرف في الاخبار قال الإمام السرخسي رحمه الله خبر الواحد مقبول في الديانات وهي الطهارة والتجاسة والحل والمحرمة إذا كان المحرم مسلماً عادلاً ذكرًا أو أنثى حرًا أو عبدًا محمداً أو في الفخذ من غير ذلك لا يشترط لفظة الشهادة والعبد فإن كان المحرم ذمياً لم يقبل قوله وكذلك الصبي والمعترة وأما المستور

و در آن وقت
 که این امر
 در میان
 آن بزرگواران
 صورت
 گرفته بود فقط
 هو المصوب
 کرد تا در سال
 دیگر آنرا
 بهمان
 وقت
 برگردد
 و در آن
 زمان
 که
 این امر
 در میان
 آن بزرگواران
 صورت
 گرفته بود فقط
 هو المصوب
 کرد تا در سال
 دیگر آنرا
 بهمان
 وقت
 برگردد
 و در آن
 زمان

عليه صوت اقمرانه
بند و علی لند هب انهن
عوضا و در و رخا نوشه نوله
على الهند هب قبل يقدر تبسعين
منه من عين و كراته و اخا سره
في الكفن و هو الاسرف هدايه
و عليه الفتوى و عيرة الهمي و الهه و الهه
اعلم من الرجب الهمي و الهه و الهه
ابو الحسنات محمد عباس
تاجا و الهه عن زيد الجلي و الهه

فهو ملحق بانفاس في ظاهر الرواية وبالعدل في رواية المحسن وهو قول الطحاوي رحمه في شرح الطحاوي في كتاب المكنون
 جعل لاخبار على ثلاث مراتب خبر في الشهادة وقد عرف في كتابها وخبر في الديانات وقد ذكرنا وخبر في المعاملات
 ولا يشترط العدد والعدالة في المعاملات وفي كراهية الجامع الصغير قول الواحد مقبول في المعاملات عدلا
 كان او فاسقا كافرا كان او مسلما حرا كان او عبدا اذ عرفنا هذا اجئنا الى مسائل من الاصل قال رجل اراد ان
 يترضا من اناء في لسفر فاخبره مسلم بن جاسسة ان كان عدلا لم يتوضأ به وان كان غير عدل عمل بالكبر الراي الا راقية
 احوط اذ وقع عنده انه صادق ويتيم ويصل وان لم يترج احد الوجهين يتوضأ به وان كان الذي اخبره بنجاسة
 الماء ذميا لم يقبل قوله فان وقع في قلبه انه صادق فاحب ان يريق الماء ويتيم وان توضأ وصل جاز بخلاف خبر
 الفاسق لانه حجة في الجملة فصح ملزم ما اخبر الداعي فلا رجل دخل على قوم من المسلمين ياكلون اخبره بعضهم
 بالحل وبعضهم بالحرمه ان كان في جانب خبر عدل وفي الجانب الاخر غير عدل ياخذ يقول العدل فان كان
 في جانب عدلان وفي الجانب الاخر عدل فالعدلان اولى وتوكان في كل جانب غير عدل عمل بالكبر الراي فان لم
 يترج يتناول لان الاصل هو الاباحة ولو كان في جانب حر عدل وفي الجانب الاخر عبدا ان
 عدلان اولى والحران العدلان اولى من العبدان العدلين وتوكان في جانب حر عدل وفي الجانب الاخر عبدا
 عدل عمل بالكبر الراي لانهما سواء في الديانات وكذا لو كان في كل جانب حران عدلان عمل بالكبر الراي فان لم
 يترج الراي فالحران اولى ههنا لان في كل جانب ملزم ما فالحران اولى وفيما سبق غير ملزم وبوملك طعاما او جارية
 بشراء او غوة فاخبره مسلم عدل ان هذا كان غصبا عند الاول فالاحب التنزه في الاصل والوطى لان الحل تيسر
 عن الملك فيثبت بقول الواحد العدل بخلاف ما اذا اخبر عدل انه ذبيحة المجوسي لم يسه اكله اشترى لحما فاخبره
 رجل انه ذبيحة الداعي لم يسه اكله ولا يرد على البائع والفرق ما ذكرنا قبل هذا وتو باحه رجل طعاما ياكله او ماء
 يتوضأ به فاخبره مسلم عدل انه غصب عنده وهو جاحد فالاحب التنزه ولا يجرم لانه لم يخبره بحرمه العين بل
 بالجهة ولم يثبت الجهة رجل يبيع امة فقال له رجل مسلم عدل هي غصب عنده وهو جاحد فالاحب ان لا
 يشتري ولو اشترى اها حل له الوطى لانه لم يخبره بحرمه العين بل بجهة النصب ولم يثبت ولو اخبره انها حرة الاصل
 او معتقه فالاحب التنزه ولا يخزم وان كان هذا حرمه العين لان الملك لا يطل بقول الواحد لامة الرجل يبيعها رجل
 اخبره ينفق لمن عرفها انها للاول ان يستبرئها من هذا فان قال هذا صارت لي بشراء او كذا او قال وكلني ببيعها
 فان كان عدلا صدقه وان كان غير عدل ووقع عنده انه صادق فكذا ذلك وكذا لو لم يعلم انها لفلان الا يقول هذا
 الذي يبيعها ولو لم يخبره انها كانت لغيره فله ان يشتريها منه ولا يفتقر ط كونه عدلا فان كان مثله لا يملك مثلها
 فلا حب التنزه فان كان ذواليد عبدا لا يشتري حتى يسأل فان قال اذن لي مولاي ببيعه فان كان عدلا صدقه
 وان كان غير عدل يعمل بالكبر لانه فان اشتبه لم يشتري وكذا الصبي لمرأته اذا اخبرته اذن له وليه ببيعه عمل فيه
 بالكبر الراي وتوكان رجلا علم انها جارية لرجل يدعيها رجل اخر رواها في يدا غريبها ويرى عمر انها كانت في يد فلان ذلك

الرجل فجملته انه اذا اخبره بغيري لو عاين هذا ذلك وسعه الشراء وكذا اذا اخبره وان كان لا يسعه ذلك اذا عاين
اذا اخبره وحاصله انه اذا اخبر ان فلانا يئازعه وسعه الشراء واذا اخبر انه يئازعه وهو مبطل لم يسعه فاذا قال
كان فلان يدعي انه له وفي الحقيقة كانت لي وانا امرته بذلك لا مخرجية وامرت الجارية بائرا رها له ذلك صدقة
الجارية بن الذي وهو مسلم عدل لا يشتريها منه وان كان عنده كاذبا لم يشتريها منه لان هذا لو عاين لم يسعه
الشراء لانه اخبر انه لا يئازعه وكذا لو قال كانت لي ولكني كنت اودعها ثم ردها علي او كانت لي لعنتها ثم اشتريتها منه
او وهبها لي صدقة لما قلنا فان قال كان غضبها مني فاخذت منها على تجوده لم يشتريها منه فان قال كان ظلمي و
غضبني ثم رجع عن ظلمي ودفعها الي جاز الشراء بعد المنازعة وهذا اذا كان عدلا ولو قال خاضعتني الى القاضي
فقضى له ببينة او تكول جاز الشراء ولو قال قضى لي بها القاضي وهو حجة في قضاءه فاخذت منها بغير امره ولم
يشتريها واستشهد بما لو قال اشتريتها ونقدت الثمن واخذت منها بغير امره جاز الشراء ولو قال اشتريتها ونقدت
الثمن واخذت منها بغير امره جاز الشراء ولو قال اشتريتها ونقدت الثمن الا انه حجة في الشراء فاخذت منها لم يجز
الشراء ولو قال اشتريتها من فلان وقبضتها بامر بعد نقد الثمن وهو عدل فاخبره عدل اخر ان فلانا هذا بهذا
الشراء لم يشتريها فان كان البائع عدلا والاخر غير عدل ويقع عنده انه صادق فكذلك للمدعي وان كان غير عدل
وعنده ان الاخر هو الصادق فقال في كتابنا لا ترى ان رجلا لو دخل على نساء ليلا فها هو راسيفه ان وقع عنده انه
لص جاء ليقتله ويأخذ ماله ولو لم يباركه فعل ذلك فله ان يقتله وان وقع عنده انه هارب من اللصوص ملقب
لم يفعل فلما يعمل بغالب الراي في الدم ففي غيره اولى ولو قال ان فلانا امرنا ببيع امته التي في بيته ويقع عنده انه صادق
له ان يشتريها وينقد ثمنها ويقبضها وان وقع عنده انه كاذب لم يشتريها ولو كان قبضها وطبها فوقع عنده
انه كاذب ترك وطبها حتى يتعرف خبرها فاذا جاء المالك وحجدها امراستردها واخذ عقدها وبطل البيع ورجع
هو بالثمن على البائع فان كان يشهد عدل عند الشراء ان مولاه امره بذلك فترجاء المالك فحجدها لم يشتري
ان يمنعها الى ان يقضى عليه القاضي بالرد ثم لا يسعه امساكها بشهادة الذين شهدوا عند الشراء رجل تزوج
امراة رضية فغاب عنها فجاء رجل واخبره انها ارضعت من ام الزوج واخبرته انها قبلت ابن زوجها ابدا
وهي مستهانة ووقع عنده انه صادق فله ان يتزوج اخبرها واربعها سواها بخلاف ما اذا اخبره بسبق الرضا لمصاهرة
على النكاح لان ثمة الزوج يئازعه اما ههنا فيدعي مراعاة صاذا الزوج لا يئازعه لانه لا يعلمه فان وقع عنده صدقة
وجب قبوله ولو اخبره ان امراته ارتدت عن الاسلام والعياذ بالله واخبرت المرأة ان زوجها ارتد والعياذ بالله
هل يجب القبول فيه روايتان ولو اخبرها انسان انه طلقها زوجها هل له الزوج بزواج اخر رجل رأى رجلا
قتل باه عملا ثم قال لم اقتل وقال ما قتله لانه ارتد وقال لانه قتل في عملا وهذا لا يعلم ذلك ولا وارث له الا هو فله
ان يقتله ومن رآه ان يعينه وكذا لو لم يره انه فعل لكن اقارنه قتل عملا لكن ادعى الردة او قتل ابيه وتويعه ولا
اقربن له لكن شهد عدل ان بقتله او باقراره عند الابن لم يكن للابن قتله ولا لغيره اعانته حتى يقضى القاضي

كتاب الحدود
استفتا بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

المجلد الرابع
خلاصة الفتاوى كتاب الحجاب
بمقتضى ما إذا شهد للمرأة شهادته بان الزوج طلقها ثلاثا حيث ثبتت الحرمة في حقها
بدون القضاء ولو عاين الابن القتل وسمع الاقرار ثم اقام ذلك الرجل شاهداً عند الابن
على رده او قتله اياه لا ينبغي للابن ان يجادل بالقتل وأصله انه اذا شهد عدة من
لوشهدا عند القاضي بمسعة من القتل لا يقتله وان كان لا يمنعه فله قتله ماله في يد رجل
شهدا عدلان ان هذا مال مررت بهذا الرجل غضب منه ذواليد وهو جاحد لا يخلع
هذا حتى يقضى لقاضي له به ولو كان هو غائب خذاه او سمع اقراره به وسعه اخذاه وقاتله
عليه انما منعه ووسع غيره اعانته عليه كما في القتل اذا شهد عدلان لامرأة ان زوجها اطلقها ثلاثا
وهو يجحد ذلك ثم ماتا او غابا قبل ان يشهدا عند القاضي لا يسع للمرأة ان يقيم معه بمنزله
سماعها منه بخلاف المال والقتل مسائل هذا الجنس في شرح الشافي والله اعلم
كتاب الحدود وهو مشغل عن فصلين الاول في القذف والثاني في الزنا
الفصل الاول في مجرم النوازل رجل قال في حق ميت انه كان صاحباً لمرثوب
الخنزير ولم يزل ولم يلب فقال رجل هم كوده است فهذه ليس بقذف لانه ليس باشارة
الى هذه الاعمال ولو قال ابرئيت هم كوده است فذلك لا يخلو لانه لم يسمه ولم يكنه ولو قال
وي اين هم كوده است يكون قذفاً فان من قال لا خريانا في فقال صدقت لا يكون قذفاً
فاما ان قال صدقت هو كما قلت يكون قذفاً لانه سماه بما وصف به الاول رجل مر على امرأة
يقال لها ام عمران وهي مجنونة فقالت له يا ابن الزانية فدعاها ابن اب يلى فضربها
حدثين في مسجد الجامع وهي قائمة فسمع ابرئيت فنه ربه فقال اخطا ابن اب يلى في ستة
مواضع ضرب المجنونة والمجنونة لا يجحد واقام الحد في مسجد واحد لا يقام في المسجد
وتجمع بين الحدين وبقذف الجماعة لا يجب الاحد واحد والى بين الحدين ولا ينبغي
ان يقام الحد بالمعروف الاول وضربها بغير خصم وضربها وهي قائمة والمرأة تقام
الحد عليها وهي قاعدة وفي شرح هذا الكتاب في خزنة الواقعات جنس اخر

کتاب المصنف
مجموعۃ الفتاوی

در آن کونستان پادشاهی
 هم مثل واقعه مال دینی سر
 زیرا که قطع الطریق گشتی را
 گویند که کبریا احوال و قریب
 دار السلام متعرض راه انداخت
 و نبی سوال داد فاش سلمان
 باز سلمان در دار السلام افتاد
 و بر لبه شان نشوید که دوست
 باشد که راه روزگار را که
 این کسان متعرض شان نشوند
 تک قاصد و دعا گفت آنان
 انفس واحد با جنتی
 ناله

قوت قوی را و این قوت
 کثرت را قاطع الطریق است و
 بهر چه می بود در این باب
 بیدار و صاب و ایدر باب
 قطره الطریق میاید از خارج
 جامعه محققین و ادو احادیث
 علی الاطلاق قصد و است
 الطریق در ارا از عقل خود
 که قاطع الطریق است
 در این قوت قوی خود

خلاصة الفتاوى كتاب الحدود

المجدد

کتاب الحیوة

والتألفان يكين ذلك في
السلام فتشتمل على
كربان ملك من بلك
مناوفا جاعة من
مستعين نارمين
بشرطه وكرصادق است
البيان براه مسلم
ومسائل آنا ودرش
به دستيای كروا
دافت داشتند وكر
مراي قتل مناوفا مال
كرامه قتل وطلا

ان شاء الله الامام تطهر ايد بوجه
صلیهم من خلاف تنهاده
تطهران شایا و تکلم من غیب
کستری اوسیدان نقل علی حدیث
عفا الله و در حق الاجر میگوید
بازر الغسل یغفرهم و الکلمه مراد
نقد از مرگ کنندگان در قل
شان

من اخذ المال عاكما
 الفخا في در كتاب
 النظم جوهر
 بحث يمكن ان
 الخا لهما كلا
 لا متاع فقص
 المتنبين او
 في نيت اذا
 اراد ان
 قد صاب
 صاب يوب
 اخذ الحسن

خلاصة الفتاوى كتاب الحنفية

السنه في الزمان

كتاب الحدود

و هو مسلم و اذني حرا عبد
قطر الطبري على مسلم
راحم المارة من مسلم
او ذني حرا و دارنا على
مسافة السفر فاعدا
دون القرى بالامصار
ولا يتجاوز هذا ايام الزحف
و عن الجريد من حماد
الطبري من حماد

وعن طريق الطريق
ان من نظم السفر وفي
على اقل صيد السفر وفي
المصير بالارواح والنفوس
فمن الاختيار في غير هذا
المتأخرين ان هذا في بعض
واما في ما سألنا فحققت قطع
الطريق في القرى والامساك
وعن ابن يوسف من زاحم
المسلمين بالارواح والنفوس
عبد وان كان بغير فلا اله
اذا كان بالليل حد اخص
مفقور واصحاب الجراح

من اراد ان يوسع في العلم بالدين والحقائق الشرعية فليعلم ان هذا الكتاب هو الذي ينبغي ان يقرأه في كل وقت ومن اراد ان يوسع في العلم بالدين والحقائق الشرعية فليعلم ان هذا الكتاب هو الذي ينبغي ان يقرأه في كل وقت

العلم بالدين والحقائق الشرعية

حتى اقربه واتى بسرقته قال عصام سبحان الله ما رأيت ظمما اشبه بالعدل من هذا اثم
 السرقة التي يتعلق بها القطع لها شرائط منها الخفية والاستسار ابتداء وانتهاء بان
 ينقب البيت خفية ثم يأخذ المال من يده مكبرة بان استيقظ صاحبه ومنها ان لا يكون
 السارق ما دخل في الدخول في المكان الذي سرق منه فلو اذن له بالدخول في بيت
 من الدار فسرق في بيت اخر اختلفت الروايات واختلف المشايخ رده ومنها ان يكون
 للمسروق منه يد عجيبة على لعمال حتى ان السارق من السارق لا يقطع ومنها
 ان لا يكون السارق في المسروق شركة ولا شبهة ملك ومنها ان لا يكون بين السارق
 والمسروق منه زوجية ولا رحم كامل ومنها ان يكون المسروق متقوما وان لا
 يؤخذ جنسه مباحا في الاصل ولا يكون تافها ولا يتسارع اليه الفساد ويعتبر قيمته
 عشرة وقت السرقة وذكر الطحاوي رده ان المعتبر قيمته وقت الاخراج لان كمال النقصا
 وقت القضاء شرط فلوا انتقض من حيث العين لا يسقط القطع ولو انتقص من حيث
 السعر يسقط ومنها ان يكون المأخوذ منه محرزا وانما يصير المكان حوزا باحد الامرين
 اتمان يكون موعدا لحفظ الاموال كالدار والدكاكين والحانات والخابية والنسايط
 او بالمحافظة حتى لو سرقت شيئا من الصحراء وله حافظ بان سرقت شيئا من تحت سراميه
 وهو نائم في الصحراء او في المسجد يقطع ولو كان المال موضوعا بين يديه اختلف المتأخرين
 رحمهم الله قال الامام السرخسي رده انه محرز وعن محمد لو سرقت من رجل ثوبا عليه وقلنسوته
 او من امرأة ثوبا عليه او ملاءة هي لا يستها يقطع ولو سرقت ثوبا او بقية او فاس من الرعي
 لا يقطع كذا ذكر محمد رده في الاصل قال الامام خواهر زاده رحمه الله ان يكون عليها من
 يحفظها وفي ابقال لا يقطع وان كان معها راع يحفظها وهكذا في المنتقل من ابي حنيفة رحمه الله
 وان كان معها سوى الراعي من يحفظها الا ان يجب القطع فان كان الغنم تاوى الى بيت
 من الليل لها باب مغلق فكسره ودخل فيه فسرق منه الشاة يقطع وفي الفتاوى الباقى

كتاب الحادود
 بجمعة الفتاوى
 وادعاب ردي خلاصه ما يد
 وبعث ابدى ما يدركه في
 في كل وقت ومن اراد ان يوسع في العلم بالدين والحقائق الشرعية فليعلم ان هذا الكتاب هو الذي ينبغي ان يقرأه في كل وقت

العلم بالدين والحقائق الشرعية

في الامام على ماني الكافي
 بغيره لا يجوز في كل جنابة والراي
 في الامام على ماني الكافي
 بغيره لا يجوز في كل جنابة والراي
 في الامام على ماني الكافي
 بغيره لا يجوز في كل جنابة والراي

لا يعتبر الغلق اذا كان الباب مردودا لكي لا ان يكون بيتا مفروفا في الصلوات ثم الحوز نوعان
 حوز يمكن الدخول فيه كالبيت فلو نقب البيت وادخل يدا لا واخرج المتاع لا يقطع
 وحوز لا يمكن الدخول كالجواني فلو شق الجواني وادخل يده واخرج المتاع يقطع
 قال الخطابي رحمه الله حرر كل شيء يعتبر بحوز مثله حتى انه لو سرق دابة من اصطبل
 يقطع ولو سرق لؤلؤة من اصطبل لا يقطع رجل سرق من السطح شيئا يساوي عشرة
 يقطع لانه حرر رجل وجبت عليه الزكوة فاخرجها من ماله ووضعها ليوعدى الفقراء
 فسرقه رجل يقطع غنيا كان السارق لو فقيرا لان ملكه باق وقال الكرخي رحمه الله
 ما كان حرزا النوع فهو حرز للنوع كلها حتى لو سرق لؤلؤة من شرعيه يقال يقطع وكذلك
 لو سرق ثياب الراعي من المسرح قال الامام السرخسي رحمه الله هو المذنب عندنا
 وفي المتن ان اذا سرق من بيوت السوق ليل ان كان عندها من يحفظها يقطع والا فلا
 اذا دخل على سرق نهارا في حانوته وسرق منه لا يقطع وفي الحادي لو دخل لسارق
 نهارا او سرق وباب الدار مفتوح لو دخل ليل لا من باب الدار وكان الباب
 مفتوحا مردودا بعد ما صلل للناس لعتة وسرق خفية او مكابرة ومعه سلاح او لا
 وصاحبه يعلم به او لا يقطع ولو دخل ما بين العشاء والعتمة والناس يجمعون
 ويدعون هبون فهذا بمنزلة النهار ولو كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص
 واللص لا يعلم بان فيها صاحب الدار او يعلم به اللص وصاحب الدار لا يعلم
 يقطع ولو علم لا يقطع ولو لم يعلم ما قطع ولو كان اثمانا ليل لا وسرق متاعه قطع
 ولو كان نهارا لا يقطع فان نقب بيته سرا واخذ متاعه معاينة فالقياس ان لا
 يقطع في الفصلين وفي الفتاوى جماعة نزولوا بيتا او خانة فسرق بعضهم من بعض
 متاعا وصاحب المتاع يحفظه او تحت راسه لا يقطع ولو كان في مسجد
 جماعة قطع ولو سرق من بيت واحد قبل الخروج لو يقطع ولو سرق من السطح

كتاب الحدود
 في الامام على ماني الكافي
 بغيره لا يجوز في كل جنابة والراي
 في الامام على ماني الكافي
 بغيره لا يجوز في كل جنابة والراي
 في الامام على ماني الكافي
 بغيره لا يجوز في كل جنابة والراي

في الفتاوى

في الامام على ماني الكافي
 بغيره لا يجوز في كل جنابة والراي
 في الامام على ماني الكافي
 بغيره لا يجوز في كل جنابة والراي
 في الامام على ماني الكافي
 بغيره لا يجوز في كل جنابة والراي

فِي الْمَدِينَةِ قَالُوا لَمَّا تَرَكَ الْكَلْبَ الْمَذْمُومَ تَرْكًا

اذا ارى جواز البيع ملكه مطلقا وان كان لا يرى جواز البيع ان اشتراه فذهب به كرها ملكه قال المصنف رحمه الله وفي سير الاصل في باب بيع
 المملوك والمواودة مسئلة يدل على انه يجوز البيع اذا ارى لباع جواز وان قهر حر في بعض احوالهم ثم باعه من المسلم المستامن ان كان
 بالحكم عندهم ان من قهر منهم صاحبه ملكه جاز الشراء وان كان المحكوم عندهم على خلاف ذلك لا يجوز مسلم تزوج امرأة في دار الحرب
 وكانت كلوة ربه واعطى الاب صلاقتها واصر في قلبه انه يبيعها فخرج بها الى دار الاسلام واديعها فالباع باطل وهي حرة يردها
 اذا خرجت معه لموعا لعدم القهر الحرفي اذا دخل دارا بائنا مع الولد فباع الولد لا يجوز ان الولد داخل تحت الامان في جرة
 البيع ففرض الامان مطلق من المملوك الذين في دار الحرب هدى على رجل من المسلمين هدية من احوارهم ومن بعض اهل بيتك كان
 الذي اهدى ليس بينهما وبينهم قرابة كان مملوكا لمن اهداه اليه وان كان ذات رحم محرم او امرأة قد ولدت منه لم يكن مملوكا للذي
 اهدى اليه والله اعلم **الفصل الثالث في الخطر والاباحة** وفي الفتاوى لا ينبغي للرجل ان يخرج الى الغزو الا باذن
 والوالدين وان اذن احداهما ولم ياذن الاخر لا ينبغي له ان يخرج فانه لو يكن له ابوان ولكن له جدهان واحد ترك فلهما ابواب
 انهم الام ولم ياذن الاخران فلا بأس بان يخرج لان اباهم مقام الاب وام الام فائمة مقام الام فكان بمنزلة الابوين في سفر الحج
 والتجارة يخرج بغير اذن والديه الا اذا كان الطريق مخروفا وهذه اذا كان مستغنيا عن خدمته فان كانا محتاجين فلا رجل
 اراد ان يخرج الى الغزو وعليه دين لم يخرج حتى يقضى دينه وان لم يكن عنده قال لا يخرج الا باذن الغريم وان كان كليل بالمال
 لا يخرج الا باذنها وان كانت الكفالة بغير اذنه لا يخرج الا باذن الغريم خاصة القليل والميتان يدفنان في المكان الذي قتل ما صاع
 في مقابر اولئك القوم ومع هذا لو نقل ميلا او ميلين او مثل ذلك لا بأس به حمل رؤس الكفار الى دار الاسلام مكره نوع
 منه خبر النفير الذي قد في اهل الروم يجب الغزو على كل من سمع له الزاد والواحدة ولا يجوز التحلف الا بعد بين ولوان الحوالة
 سببت بالمشرك وجب على اهل المغرب ان يستنقذوها ما لم يدخل دار الحرب لان دار الاسلام مكان واحد ولا بأس بضرب
 الطبول في الحرب ولو استاجر رجلا بضرب الطبل للغزو والقتال لا يجوز واما اللهو فلا وليس للنصراني ان يضرب في بيته
 في مصر المسلمين بالنار قوس ولا يجمع فيه منهم ولا يخرجون بشئ من صلبيهم او غيره من كنائسهم وليس لهم احد على البيع
 والكنائس في مصر والقوى رجل حرب من العدو وفاختفى في موضع فاصابه العدو وفساوه عن اصحابه لا ينبغي ان يعلمهم
 موضع اصحابه وان قتل لان المكروه على القتل لا يرضى له القتل لو اتي اذا وجب خراج ارضه لا ينبغي له ان يقتل وانما يجوز
 اذا كان اهلا لذلك المسائل في الفتاوى والله تعالى اعلم **كتاب العتاق** هذه الكتاب مشتمل على فصلين الاول
 في الفاظ العتق صريحها وكنياتها وفيه العتق المبهم والعتق المعلن والثاني في نكاحه منه الوصية بالعتق **اقوال الفصل**
الاول فيبدا بصريح العتق وفي الفتاوى رجل قال لعبده توارا ذرا مني لا يعتق بدون النية كذا اختار الفقيه ابو الليث
 رحمه الله رجل قال لجاريته يا حرة واراد به الكذب يعتق قضاء لادبائه وتوقال لعبده يا حرة او لجاريته يا حرة عتقت فلهما وقال
 لرجل يا زانية رجل شهد ان اسم عبده حر ثم دعا له يا حرة لا يعتق وتودعها بالفارسية يا زانية يعتق ولو ساءل اناد ودعاها يا زانية
 لا يعتق وتودعها بالعربية يا حرة يعتق ولو ساءل امرأته طالق ثم دعا لها يا طالق يطلق رجل بعث غلامه الى بلدته وقال استقبلك
 احد فقل له اني حرفت هب لغلام وساله رجل فاجاب باقاله المولى ان قال له المولى سميتك حرا فقل لي حرا لا يعتق

ولو لم يقل سميت له حراً يعتق وكذا لو قال نغيره اذا استقبل احد قتل وي انا دست ولكن لما لم يقل لا يعتق وفي فوائده
 لا يفتيه ابي جعفر رحمه الله لو قال لعبد يا ازا يعتق ولو قال يا ازا مولا يعتق رجل قال عبيد بلح احرار فلهذا كقولہ نساء
 اهل بلح طوائف ولو قال لعبد عتقتك على واجب فهو كقوله طلاقك على واجب وقد ذكرنا كذا في المسئلتين في طلاق
 خطا الكتاب رجل قال حرا وطائفة فليل له من عتيت فقال عبيد او امرأتى يعتق العبد ويطلق المرأة رجل قال لعبد
 انت ازامع حذف الدال ونوى به العتق لا يعتق وفي مجموع النوازل رجل قال لعبد انت مولى فلان او عتيق فلان فهو
 حرو ولو قال اعتقتك فلان لا يعتق ولو قال لعبد اى نيم ازا يعتق عبد الكا على حاشه فقال له مولا ازا دباش وقال
 عتيت به من الجدار لا يصدق ولو قال لعبد اى نيم ازا يعتق كانه يطرح الاول وما يتصل به العتق المعلق
 رجل قال كل عبد تشتريه فهو حراً فاشترى عبد شرا فاسدا ثم اشترى خرو شرا صحيحا لا يعتق ولو قال كل امرأة اتزوجها
 ففى طالق فتزوج امرأة نكاحا فاسدا ثم تزوجها نكاحا صحيحا يطلق وفي نكاح الزيادة فى باب الاول رجل اعتق امته على
 ان يزوج نفسها منه ثم ابت ان يزوج لا يجبر وعيد باقمتها وكذا امرأة اعتقت عبد على ان يزوجهما ثم ابى فغلبه قيمته واما
 العتق المبهم وفي الفتاوى رجل له امتان فقال احدا لكما حرة ثم قال لم اعن هذه عتقت الاخرى ولو قال بعد ذلك اعن
 هذه الاخرى عتقت الاولى فيعتقان جميعا وكذا الطلاق ولو قال لاحد هذين الرجلين على انك درهم فليل له اهو
 هذا فقال لا لا يجب للاخرى شيء والفرق ان البيان فى العتاق والطلاق واجب ولهذا يعبر على البيان ولكن نفيها
 نفيا للاخر اقامة الواجب وفي الابتلاء غير واجب ولهذا لا يعبر عليه جنس اخر من الفاظ الكنايات وفي
 الفتاوى اخذ متديلا مولا ووضع تحت فقال له مولا بارخلى من ستار من عى بايد باين نهلا لا يعتق ولو قال لعبد
 ياسيد فهذه عشرة الفاظ احدها ياسيد والثاني ياسيدي والحوار انه ان نوى العتق يعتق وان لم ينو فلا يختار ان
 لا يعتق فى الوجهين وان نوى ولو قال يا ازا مرد من اوقال لجاريت ياسيد او ياسيد او ياكد بانرا وقال يا ازا
 زن او قال يا ازا زن من العاشر ياكد بانوى من والجواب فى لكل ما ذكر رجل قال نغيره انت ولدى الا كبر عتق في
 القضاء لا فى لدا يانه وفي الفتاوى الصغرى لو قال له يا ابى عن ابني خيفة رحمه الله انه يعتق وذكر عجز في الفتاوى انه لا يعتق
 وهو الصحيح ولو قال يا مولا لا يعتق بد من النية وفي صريح النسخ لا تفاوت بين البتلاء والاختبار بخلاف النسب وفي
 الكنايات لا يعتق بالبتلاء وفي العموم لا يعتق بالبتلاء الا فى موضعين يا مولا عى ويا حرو ولو قال يا مولا زادة لا يعتق لعدم
 العرف ولو قال لعبد يا ابى ويا هان پدر لا يعتق ولو قال اين كوجه من است فيه اختلاف واختيار المصدر القاضى برهان
 الامانة والدين انه لا يعتق وان نوى ولو قال لعبد هذا خالى وعمى يعتق ولو قال هذا اخى لا يعتق لانه قد يكون من الرضاع
 ولو قال لعبد لا مملكتك عليك ولا سبيل لى عليك خرج عن ملكه ولو نوى بهذه الا لفظ العتق عتق كما فى الطلاق فاما
 الا لفظ المولى لا يقع العرف فيها بين العتاق والطلاق اذا قال لعبد لا سلطاني عليك او قال لامته ذلك او قال لها
 قد نبت منى وحرمت على دانت حرام اوبنة او برة او اخر حرمى واعتدى واستبرى وتقتل واذهبي واختارى فاختارت نفسها
 لا يعتق وان نوى وفي الاصل لو قال لامته انت حرة من هذا العمل عتقت من غير نية ولو قال عتيت به لمجوبة من العمل

يصدق دياره لا قضاء رجل قال لعبدك تائب من بودى بعد اب تائب بودم واكون له نيسق بعد اب تائب
يعتق في القضاء وذكر بعد هذا لو قال لعبدك انت غير مملوك لا يعتق لكن ليس له ان يدعيه بعد ذلك فان مات لا يرث
بالولاة فان قال المملوك بعد ذلك ان المملوك له فصدقه كان مملوكا له وكذا لو قال له ليس هذا بعبدى لا يعتق بعد
قال لمولاة انا دى من سيداكن فقال زادى قويداكر دم لا يعتق ولو قال لعبدك وهو صغير اين يسيرك مراد وارده في الزور
بهاست لا يعتق ولو قال لعبدك افعل ما شئت في نفسك فان اعتق نفسه قبل ان يقوم من مجلسه عتق وله ان يبيع
نفسه وان يبيع وان يتصدق بنفسه على من يشاء ولو قال لعبدك خلعت سيديك واراد به العتق عتق ولو قال هبت
رقبتك فقال هو لا اقبل عتق ثم ذكر بعد هذا انه لا يعتق رجل عاتبه امراته في جارية فقال لها امرها بيدك فاعتقها
ان نوى الزوج ذلك عتقت وهذا على البيع ولو قال امر لي فيها جارية فعتقها على العتق وغيرها وفي مجموع النوازل وفي
رجل قال لامته وجمعت اضواء من السراج يا انا عبد لك لا يعتق ولو قال هذا اخيالة حردق خاله مملوكه لا يعتق
والله اعلم **الفصل الثاني في التدبير** وفي القدر دى لو قال اذا مت فانت حر عن دبر مولى اذ انت
مدبر او دبرتك لا يجوز بيعه ولا هبته وله ان يستخذه ويؤجره وفي الامه يطاها والتدبير المقيدان يقول ان
مت من مرضى هذا او مرضى كذا او سفر كذا الى ان يبيعه ذكوات على لصفة التي ذكرها يعتق كما يعتق المدبر يعتق
من ثلث ماله وان لم يكن له مال اخر سعى في ثلثي قيمته وان كان على الميت دين سعى في جميع قيمته وذلك المدبر
مدبر قائم الولد لا يجوز له ان يملكها ولكن يطاها ويستخذه بها ويؤجرها ويزوجها ولا يثبت النسب بدونها الا اعتزان
فان ولدت بعد ما اعترف يثبت النسب بدون الدعوى ولا يلزمها السعاية ان كان على المولى دين ويعتق من
جميع المال ولو وطئ امه غيره بنكاح فولدت منه لم يملكها صارت ام ولد له اذ عرفنا هذا اجبتنا الى ما قال في الفتاوى
رجل قال لعبدك اذا مت انا لا سبيل لاحد عليك يصير مدبرا ولو قال او صيت برقتك فقال لا اقبل فهو مدبر
ولو قال له انت حر بعد مولى ان لم تشرب الخمر فاشرب قبل الموت بطل عتقه فاذا مضى لعتق فيه بعد موته
المولى ثم شرب لم يرد الى لرت ولو قال انت مدبر على الف درهم قال ابو حنيفة رحمه الله ان يبيعه قبل ان يقبل فان مات
وهو في ملكه فان قال قبلت وادى الالف عتق رجل قال لمكافئه وهبت لك بعض بدل لك كتابه قال لا اقبل فهو كما كان
ولو قال هبت لك جميع مالي عليك فقال لا اقبل عتق بغير شئ **جنس اخر** في الوصية بالعتق وفي الفتاوى رجل
قال اعتقوا عبدى الذى هو قديم الصحبة عن محمد بن سته اشهر وعنه ثلاث سنين وعن ابى يوسف وهكذا
واختار ان يكون صحبه سنة ولو قال اعتقوا افضل عبيدى او خير عبيدى او باع افضل عبيدى وجعل ثمنه
للمساكين فهو على فضلهم في القيمة وفي قوله او صيت بافضل عبيدى فهو لا فضلهم في الدين ولو قال لقوم معلومين
اين يبتدكان مرابندة تائب هذا ايمزلة الوصية بالعتق هذا في الفتاوى وما سبق في مجموع النوازل فتميز قال اعتقوا
فلان بعد مولى انشاء الله مع الايصا وبطل الاستثناء فرق بين هذا وبين ما اذا قال هو حر بعد مولى ان شاء حيث
لا يصح الايصا ولو قال لامته عند وصيته اذا اخذت ابنتى وبنتى حتى استغنيا فان حررتا صغيرين تحبهما لغير

يذكر رجل عتيق عبد الله عن ابنه الميت الولاء له ولا جره ولا بنيه الكل في الفتاوى وانه اعلم كتاب الشفعة
 هذا الكتاب مشتمل على ثلاثة نصول اول في التحيل والثاني في المقدمة والثالث في الطلب والفاطمة ومساكنه اما الفصل
الاول التحيلة كابطال الشفعة بعد ثبوت يكره بالاتفاق خوان يقول المشتري للشفيع اشتريه مني ونحوه وان كان قبل
 الثبوت لا باس بها سواء كان الشفيع عدلا او فاسقا لانه ليست بابطال هو المختار وعلى هذا التحيلة في منع الزكوة ورفع الزكوة
 ثم التحيلة على وجوه منها ان يجعل بيتا في دار هبة لرجل ثم يبيع بقيتها منه لا شفعة للجاران المشتري شريكه ومنها
 دار يجنبها دار اخرى فتصدق صاحب احدى الدارين بالحاظ الذي يلي جاره على رجل وبما تحته وقضه ثم يباع منه
 ما بقي فليس للجار شفعة لانه لم يبق جاره لو منها ان يشتريها عشرة اشهرها ثمن كثيرا وسما من مائة اسهم منها والباقي
 ثمن قليل فالشفيع الشفعة في الاول ولا شفعة في الباقي ولو خاف البائع ان يفسخ المشتري لبيع الباقي على خيار ثلاثة
 ايام ولو خاف المشتري لو اشترى السهم الواحد ثمن كثيرا ولا يبيع هو الباقي باق من الثمن يشتري السهم الواحد على خيار
 ثلاثة ايام فلو اراد الشفيع ان يجعل باسه ما اردت ابطال الشفعة لم يكن له ذلك لانه ادعى عليه معنى لواقريه لا يلزمه ولو حله باسه
 ان البيع الاول ما كان ببيعة له ذلك لانه ادعى عليه معنى لواقريه يلزمه وهو خصمهم ولو كان البيعان صفقة واحدة ففيه روايتان ومنها
 رجل اشترى اربعة اشهرين الف درهم ونقد عشرة الاف الا عشرة واعطى باقى الثمن كله الى عشرين الف دينار ان اخذ الشفعة لا
 ياخذ الا بعشرين الف دينار المشتري اشترى بعشرين الف دينار يستحق الدار يرجع على البائع بما دى من الدار لهم والدينارين فقط لانه لا يرد
 الا مستحقا بطل بصرف لانه ظهوان الثمن لم يكن عليه فصار كمن اشترى من اخو دينار بعشرة دراهم ثم ظهروا له الميكن عليه بطل الصوف
 ويرد الدينارين في حيل الخصم البائع يجب الدار من المشتري ويقر بالدرا ويحصل المشتري مقل را الثمن من البائع فلا شفعة في ما ساءله
الفصل الثاني في المقدمة وفي التجريد ما لا يجوز بيعه من العقار كالاوقاف لا شفعة في شيء من ذلك عند من يرى حجاز
 بيع الوقت اهل الاسلام واهل الذمة سواء في استحقات الشفعة وكذلك الماذون والمكاتب ومعتق البعض وكذلك شتبت الشفعة
 بخوار دار الوقف في شرح المحاوى لا شفعة فيما سوى الدار والعقار يعنى لا شفعة في المنقولات فيما يجب في العقار اذا ملك بعض هو عين
 مال اذا ملك بنير عوض كل هبة والصدقة والوصية والميراث او ملك بعض ليس بال كما اذا جعل مهورا في النكاح او بدل الخلع
 او صلح عينا عن دم عدم فلا شفعة فيها ولكن لو جعلها اجرة ثم الشفعة ثلاثة اشهر في المبيع الذي لا يقاسم دخيله وهو الذي
 قاسم وبقي له خالطة في الطريق او في الشوب الجار الملازق واو لاهم الشريك ثم الخديط ثم الجار الملازق مسئلة تجمع هو لاء الشفعة
 دار في المنازل باب الدار الى سكة غير نافذة وابواب المنازل الى هذه الدار وكل منزل منها رجل عليه الا منزل لا منها بين جارين
 وتحت المنزل المشترك جاره ملازق على ظهره فباع احدا شريكين نصيبه من المنزل فالشفعة للشريك الذي لم يقام ولو سلم
 الشريك شفيعته او لم يطلب عند سماعه البيع فالشفعة لا باب المنازل الا في المخطوطات في الطريق ولو لم يطلب عند سماعه البيع
 او سلموا الا واحد منهم فهو اولى من اهل السكة ولو سلموا جميعا فالشفعة لاهل السكة ويستوى في ذلك الجار الملازق وغير
 الملازق ولو سلموا جميعا ولم يطلبوا عند سماع البيع فالشفعة حينئذ للجار الملازق ثم الشفعة للشفيعاء على قدر رؤسهم
 لا على قدر انصباهم عند ناحتي لوان دارين ثلاثة نفر لا احد هم نصفها والاخر ثلثها والاخر سدسها فباع صاحب النصف

[illegible]

فهرست الجلد الرابع من كتاب خلاصة الفتاوى

صفحة	مطالب	صفحة	مطالب
٢	كتاب القضاء وفيه عشرة فصول	٢٩	الفصل الخامس في التكليم
-	اما الفصل الاول على رتبة اجناس الاول	"	الفصل السادس في كتاب القاضي والقاضي له القاضي
	في مقدار المقلد	٣١	الفصل السابع في اليقين وفيه ثلاثة اجناس
١٠	الجنس الثاني في المقلد	"	الجنس الاول فيمن يحلف
١٢	الجنس الثالث في التقليد	٣٢	الجنس الثاني فيما يجري فيه الاستقلال وفيما لا يجري -
٦	الجنس الرابع في العزل الفصل الثاني في	٣٨	الجنس الثالث في كيفية الاستقلال
	ادب القضاة والحكام	٣١	الفصل الثامن في نصب الوصي وفيه ثلثة
٤	الجنس الثاني في متعلقات		اجناس الجنس الاول في الايصاء والفاظه
"	الجنس الثالث في متعلقات القاض	٣٣	الجنس الثاني في اثبات الوصية
١٠	الجنس الرابع في المعاملة مع المدعى والمدعى عليه	"	الجنس الثالث في تصرف من الوصي
١٣	الجنس الخامس في التعريف والعدالة	٣٤	الفصل التاسع في الجنس المشتمل على رتبة
١٥	الجنس السادس في تفسير التعديل		اجناس الجنس الاول فيما يجري فيما لا يجري
١٦	الجنس السابع في الحيلولة	٣٥	الجنس الثاني في معاملة القاض مع المحبوس
١٨	الفصل الثالث فيما يكون خصما وفيما لا يكون خصما -	٣٤	الجنس الثالث في الملازمة
٢٠	الفصل الرابع فيما يتعلق بقضاء القاض	"	الجنس الرابع في المحر -
"	نوع في ابطال القضاء	٣٨	الفصل العاشر في الخطر والاباحة
٢١	الجنس الاول فيما يجوز قضاءه	"	جنس آخر
٢٢	الجنس الثاني في قضاء القاض بعه	٣٩	كتاب الشهادات المشتملة على سبعة
٢٣	الجنس الثالث ليس لقاض الجندي ولاية على		فصول الاول في المقدمة
	غير اهل العسكر	٥٦	جنس آخر
"	الجنس الرابع في قضاء في المجتهدين -	٥٤	بيان الكتابة
٢٤	نوع في بيان المضافة	٥٨	الفصل الثاني في الشهادات
٢٨	جنس في امضاء قضاء آخر	٦١	جنس آخر في الفاظ الشهادة

٦٣	نوع منه في التناقض : الحدود	٩٩	الفصل الرابع في دعوى الدين
٦٦	جنس آخر في شهادة المدعين	١٠٠	جنس آخر في دعوى الدين
٦٨	جنس آخر في الشهادة على فعل نفسه	١٠١	الفصل الخامس في دعوى شراء والبيع
٦١	جنس آخر في شهادة النساء	١٠٢	الفصل السادس في الاجارة
٦٢	جنس آخر في الرضائية والعيد	١٠٣	الفصل السابع في دعوى الوكالة
٦٣	الفصل الثالث في الموافقة بين الدعوى والشهادة	١٠٤	الفصل الثامن في دعوى الكفالة
٦٤	جنس آخر	١٠٥	الفصل التاسع في دعوى الصلح
٦٥	جنس آخر	١٠٦	الفصل العاشر في دعوى النسب والارث
٦٦	الفصل الرابع في الاختلاف بين الشاهد	١٠٧	جنس آخر
٦٧	جنس آخر	١٠٨	الفصل الحادي عشر في دعوى العتق والحرية
٦٨	جنس آخر	١٠٩	الفصل الثاني عشر في دعوى النكاح
٦٩	الفصل الخامس في الشهادة في النكاح	١١٠	الفصل الثالث عشر في العين يتنازع فيها اثنان
٧٠	الفصل السادس في الشهادة في النسب والارث	١١١	جنس آخر
٧١	جنس آخر	١١٢	الفصل الرابع عشر في الابرء عن الدعاوى
٧٢	الفصل السابع في الشهادة على شهادة	١١٣	جنس آخر في الفاظ الابرء
٧٣	ما يتصل بمسائل الكتاب رواية الاخبار	١١٤	الفصل الخامس عشر في الاستحقاق
٧٤	كتاب الرجوع عن الشهادات	١١٥	جنس آخر في لضياع والعقد
٧٥	جنس آخر	١١٦	جنس آخر في الجارية والغلام
٧٦	كتاب الدعوى وفيه سبعة فصول	١١٧	جنس آخر في الدواب
٧٧	الاول فيما يكون خصما وفيما لا يكون	١١٨	الفصل السادس عشر في طرق المدعى عليه
٧٨	جنس آخر في التناقض	١١٩	الفصل السابع عشر فيما يكون دفعا من المدعى عليه وفيه سبعة اجناس
٧٩	نوع في المساومة	١٢٠	الجنس الاول في المقدمة
٨٠	الفصل الثاني في دعوى لضياع والعقد	١٢١	الجنس الثاني في المسئلة المحنة
٨١	جنس آخر في دعوى الاصل	١٢٢	الجنس الثالث في دعوى لغلاد
٨٢	الفصل الثالث في دعوى لغلاد	١٢٣	

المجنس الرابع في دعوى الميراث	١٣٠	الفصل الثالث في الأقرار في المرض	١٣٤
المجنس الخامس في البيع والشراء	١٣١	الفصل الرابع في الأقرار للوادرث	١٣٨
المجنس السادس في دعوى الصلح	"	كتاب الوكالة	١٣٩
المجنس السابع في المتفرقات	١٣٢	الفصل الثاني في التوكيل بالخصومة	١٥١
كتاب المحاضرات والسجلات وفيه	١٣٣	الفصل الثالث في الوكالة بقبض الدين	١٥٢
اثنا عشر جنسا الأول في المقدمة	"	الفصل الرابع في الوكالة بالبيع	١٥٣
المجنس الثاني في المحاضر التي تتعلق بالوصي	"	الفصل الخامس في الوكالة بالشراء	١٥٨
والصبي-	"	الفصل السادس في الوكالة بالنكاح	١٦٢
المجنس الثالث في دعوى الدراهم	١٣٤	الفصل السابع في الوكالة في الطلاق والعقاق	١٦٣
المجنس الرابع في دعوى ثمن البيع المجنس	١٣٥	كتاب الكفالة مشتمل على خمسة فصول	"
الخامس في دعوى لعرض	"	الأول في المقدمة	"
المجنس السادس في دعوى المضايغ العقار	١٣٦	جنس آخر في الفاظ الكفالة	١٦٣
المجنس السابع في إيجارة ومال الإجارة	"	الفصل الثاني في الكفالة المعلقة	١٦٦
المجنس الثامن في دعوى النكاح والمهر	١٣٧	الفصل الثالث في التسليم	١٦٨
المجنس التاسع في دعوى الإرث المجنس	١٣٨	الفصل الرابع في صلح الكفيل	١٦٩
العاشر في دعوى الاستحقاق	"	الفصل الخامس في تكفيل القاضي المدعى عليه	"
المجنس الحادي عشر في دعوى الوكالة والكفالة	١٣٨	كتاب الحوالة	١٤١
المجنس الثاني عشر في الديارات إمام السجلات	١٣٩	كتاب الصلح المشتملة على سبعة فصول	١٤٣
سجل آخر في موت المودع سجل آخر في دعوى	١٣٩	الفصل الأول في المقدمة	١٤٣
الكفالة-	"	الفصل الثاني في الصلح الجائر والفاصل	١٤٥
كتاب الأقرار المشتمل على أربعة فصول	١٤٠	الفصل الثالث في الصلح في الدين	"
الأول فيما يكون أقرارا وفيما لا يكون	"	الفصل الرابع في الصلح في النكاح	١٤٤
جنس آخر	١٤٢	الفصل الخامس في الصلح عن العيوب	١٤٩
جنس آخر	١٤٣	الفصل السادس في صلح الأب والوصي	"
جنس آخر	١٤٤	الفصل السابع في الخطر والأباحة	١٨١
الفصل الثاني في الاختلاف	١٤٥	كتاب الرهن المشتملة على ستة فصول	"
جنس آخر	١٤٦	الأول في المقدمة	"

١٨٣	الفصل الثاني في نفقة الرهن	٢٠٤	كتاب الماذون والمحجر
١٨٢	الفصل الثالث في الضمان	٢٠٩	كتاب القسمة وهو مشتمل على أربعة فصول
١٨٦	الفصل الرابع في العارية		الاول فيما يقسم وفيما لا يقسم
١٨٥	الفصل الخامس لشهادة في الرضى الفصل	٢١٠	الفصل الثاني في دعوى الغلط في القسمة
	السادس في قبض الرهن -		الفصل الثالث في دعوى الاستحقاق
١٨٨	كتاب المضاربة وفيه ثلاثة فصول	٢١١	الفصل الرابع في قسمة التركة
	الاول في المقدمة	"	كتاب الفرائض
١٨٩	الفصل الثاني فيما يملك المضارب فيما	٢١٢	جنس آخر في ذوى الارحام
	لا يملك -	٢١٤	واما الصنف الثاني
"	الفصل الثالث في نفقة المضارب بمؤنة	٢١٨	واما الصنف الثالث والرابع
١٩٠	كتاب المزارعة وهو مشتمل على ستة	٢٢٠	جنس آخر في الهجب
	فصول الاول في صحة المزارعة	"	جنس آخر فيما يحرم عن الميراث
١٩٦	الفصل الثاني في اعمال المزارعة ما يكون على	٢٢١	جنس آخر في فرائض ائصال الشهود
	المزارع وما لا يكون الفصل الثالث فيما	٢٢٢	جنس آخر في ولاء العتاقة
	يكون عذرا في فتح المزارعة	٢٢٣	كتاب الوصايا المشتملة على ثمانية فصول
١٩٨	الفصل الرابع في المزارع يدفع الى آخر	"	الفصل الاول على ثلاثة اجناس لجنس الاول
	مزارعة -	٢٢٦	جنس آخر في الفاظ الوصية -
"	الفصل الخامس في المعاملة	٢٣١	جنس آخر في الرجوع عن الوصية
١٩٩	الفصل السادس في الضمان	٢٣٣	الفصل الثاني في الوصية بالكفارة
٢٠٠	كتاب الشركة المشتمل على أربعة	٢٣٥	الفصل الثالث في الوصية للاقرباء والحيات
	فصول الاول في حكم المياه	"	الفصل الرابع في الدفن الكفن ما يتصل بها
٢٠١	الفصل الثاني في مسائل الماء ومسائل	٢٣٤	الفصل الخامس في الايضاء والعزل
	السطح -	"	الفصل السادس في تصرفات الوصى
٢٠٢	الفصل الثالث في الضمان	٢٣٩	والحيلة للوصى
٢٠٣	الفصل الرابع في ارض لموات احيائها	٢٤١	الفصل السابع في الدعوى والشهادة
"	كتاب الاشربة	٢٤٢	الفصل الثامن في الضمان - وما يتصل
٢٠٥	كتاب الاكراه		بهذه مسائل المصادرة

٢٢٢	كتاب الديات وهو مشتمل على اربعة	على سبعة اجناس للجنس الاول في المقدمة
	فصول الاول في قتل العمد	نوع آخر في رد المصوب ٢٤٢
٢٢٥	الفصل الثاني في القتل المخطئ	نوع آخر في كيفية الضمان //
٢٢٦	جنس آخر في العاقلة	جنس آخر في غضب العقاد ٢٤٣
"	عاقلة الرجل	جنس آخر في الدواب ٢٤٤
٢٢٦	جنس آخر - جنس آخر	جنس آخر في العبيد ٢٤٥
٢٢٨	جنس آخر في الغرة. جنس آخر في مسائل	جنس آخر في الطيور ٢٤٦
	الصبيان -	جنس آخر في لثياب //
٢٢٩	جنس آخر في مسائل العبد	جنس آخر في المتفرقات ٢٤٧
٢٥٠	الفصل الثالث في الاطراف	ما يتصل بمسائل الفصل ٢٤٨
٢٥٢	جنس آخر في القسامة	الفصل الثاني في انقطاع حق المالك //
٢٥٢	جنس آخر في الصلح	جنس آخر في الحل والحرمه ٢٤٩
٢٥٥	الفصل الرابع في المجنانية وهو مشتمل	كتاب الوديعه وهو مشتمل على ستة
	على سبعة اجناس للجنس الاول في الدواب	فصول الاول في حفظ الوديعه
٢٥٤	الجنس الثاني في النار وما يتولد منها	نوع آخر ٢٥١
٢٥٨	الجنس الثالث في المشى والوضع	الفصل الثاني فيما يكون تضييعا وفيما
٢٥٩	الجنس الرابع في اشراع الميزاب	لا يكون
٢٦٠	الجنس الخامس في الاشهاد	جنس آخر في الجحود ٢٥٣
"	الجنس السادس في السعاية	جنس آخر - نوع منه ٢٥٤
٢٦١	كتاب الحيطان وهو مشتمل على ثلاثة	جنس آخر الفصل الثالث في المدفع الى الغير ٢٥٥
	فصول الاول في اشراع الجناح -	نوع آخر ٢٥٦
٢٦٢	سكه نافذه	نوع آخر ٢٥٧
٢٦٣	ما يتصل بمسائل الفصل	الفصل الرابع في طلب الوديعه - ٢٥٨
٢٦٥	الفصل الثاني في الحائط وعمارته	الفصل الخامس في الاختلاف //
٢٦٨	الفصل الثالث في حائط يتنازع فيه اثنان	الفصل السادس في المتفرقات كتابا لغاريه ٢٥٩
٢٦٩	كتاب الغصب وهو مشتمل على فصلين	وهو مشتمل على ربعة فصول الاول في المقده
	الاول في وجوب الضمان اما الفصل الاول مشتمل	جنس آخر ٢٦٠

٢٩١	الفصل الثاني في إعادة الدواب	٣٠٩	كتاب الاضحية
٢٩٢	الفصل الثالث في طلب العارية	"	الفصل الثاني في نصاب الاضحية
٢٩٣	نوع آخر في رد العارية الفصل الرابع في	٣١١	الفصل الثالث في وقت الاضحية
	الحل والمحرمات	٣١٣	جنس آخر
٢٩٤	كتاب لشركة المشتملة على ثلاثة فصول	"	الفصل الرابع فيما يجوز من الاضحية وفيما لا يجوز
٢٩٥	الاول في صحة الشركة وفسادها	٣١٤	جنس آخر
٢٩٦	نوع آخر منه	"	جنس آخر
"	جنس آخر	٣١٨	جنس آخر
٢٩٧	ما يتصل بهذا	٣٢٠	نوع منه
٢٩٨	الفصل الثاني فيما يملك الشريك وفيما لا يملكه	"	الفصل الخامس في العيوب
٢٩٩	الفصل الثالث في الضم	٣٢١	الفصل السادس في الانتفاع بالاضحية
"	كتاب الصيد وهو مشتمل على خمسة فصول	٣٢٢	الفصل السابع في التقضية عن الغير
	الاول في المقدمة	٣٢٣	كتاب الكراهية
٣٠٠	الفصل الثاني في صيد الكلب وغنوها	٣٢٤	جنس آخر
"	نوع	٣٢٨	الفصل الثاني في العبادات
٣٠١	نوع آخر منه	٣٣٢	نوع منه في السلام
"	ما يتصل بهذا - جنس آخر	٣٣٩	جنس آخر
٣٠٢	الفصل الثالث في الرمي	٣٤٢	نوع منه
"	ثلاثة انواع مختلفة	٣٤٣	وما يتصل بهذا
٣٠٣	الفصل الرابع في السمك	٣٤٥	الفصل الثالث فيما يتعلق بالمعاصي
٣٠٤	الفصل الخامس فيما يؤكل وفيما لا يؤكل	٣٤٨	الفصل الرابع في المال من الاهلاء والميراث
"	كتاب الذبائح		وغير ذلك
٣٠٥	الفصل الاول جنس آخر	٣٥١	نوع منه في الدين
٣٠٦	جنس آخر	٣٥٣	نوع منه في البيع
٣٠٧	الفصل الثاني في التسمية	٣٥٥	نوع منه في الشتر
٣٠٨	نوع منه	٣٥٦	الفصل الخامس في الاكل
"	نوع منه		

المجنس لثالث	٣٨٥	نوع منه	٣٥٨
المجنس الرابع	٣٨٦	ومن السنة	٣٦٠
المجنس الخامس	٣٨٦	نوع منه	٣٦٢
المجنس السادس	"	نوع منه	٣٦٣
المجنس السابع	"	جنس آخر	٣٦٤
المجنس الثامن	٣٨٨	وما يتصل بهذا	٣٦٥
المجنس التاسع	"	الفصل السادس في النكاح والجماع	٣٦٦
وما يتصل بهذا	٣٨٩	جنس آخر	٣٦٤
المجنس العاشر	"	الفصل السابع في اللبس	"
المجنس الحادي عشر	"	الفصل الثامن في القتل	٣٤٣
وما يتصل بهذا	"	الفصل التاسع في المتفرقات	٣٤٦
الفصل الثالث فيما يكون خطاء فيما لا يكون	٣٩٠	نوع منه	"
كتاب الحجة	"	جنس آخر	"
الفصل الاول	"	وما يتصل بهذا	٣٤٨
المجنس الاول	"	كتاب الفاظ الكفر	٣٤٩
نوع منه	"	اما الاول	"
نوع منه	٣٩١	جنس آخر	٣٨٠
نوع منه	٣٩٢	جنس آخر	"
نوع منه	"	جنس آخر	"
المجنس الثاني	٣٩٣	وما يتصل بهذا	٣٨٠
وما يتصل بهذا	٣٩٣	وما يتصل بهذا	٣٨١
الفصل الثاني في الرجوع في الهبة	٣٩٣	الفصل الثاني في الفاظ الكفر وما يكون	٣٨٢
نوع منه	"	كفرا وما لا يكون -	"
الفصل الثالث في الخطر والاباحة	٣٩٣	اما الاول	"
جنس آخر	٣٩٥	المجنس الثاني	٣٨٣
كتاب الوقف	٣٩٤	نوع منه	٣٨٣
اما الاول	"	وما يتصل بهذا	٣٨٥

٢١٠	الفصل الثاني في نصب المتولي	٢٢٣	كتاب الحدود
٢١١	الفصل الثالث في صحة الوقف	٢٢٤	جنس آخر
٢١٢	نوع منه في كتابة الصك	"	وما يتصل بهذا
٢١٥	جنس آخر فيمن يصلح الوقف عليه	٢٢٥	الفصل الثاني في الزنا
٢١٤	جنس آخر في وقف المشاع	٢٢٦	جنس آخر في قامة الحد
"	جنس آخر في وقف المنقول	"	كتاب السرقة
٢١٩	نوع منه رجل قال	٢٢٩	جنس آخر رجل دخل الدار
٢٢٠	وما يتصل بمسئلة الاقرار	٢٥٠	كتاب السير اما الفصل الاول
٢٢١	الفصل الرابع في المسجد واوقافه	"	الفصل الثاني في مسائل البيع
٢٢٢	جنس آخر اذا حوز المسجد	٢٥١	الفصل الثالث في الخطر والاباحة
٢٢٦	الفصل الخامس في الوقف على نفسه	"	كتاب العتاق اما الفصل الاول فيبيد
"	جنس آخر في الوقف	بصر محتمة	
٢٣١	الفصل السادس في الوقف على الفقراء	٢٥٢	وما يتصل به العتق المعلق
٢٣٢	الفصل السابع في الدعوى والشهادة في الوقف	"	جنس آخر من الفاظ الكنايات
٢٣٣	جنس آخر في شهادة على الوقف	٢٥٣	الفصل الثاني في التدبير
٢٣٤	كتاب اللقيط وكتاب اللقطة	"	جنس آخر في الوصية
٢٣٥	جنس آخر قال شمس الائمة	٢٥٤	كتاب الشفعة
"	جنس آخر اذا اهلك	"	اما الفصل الاول الحيلة
٢٣٦	كتاب الابق	٢٥٥	الفصل الثاني في المقدمة
٢٣٧	وما يتصل بهذا	"	الفصل الثالث في الطلب
"	كتاب المفقود	"	جنس آخر في الشفيع
٢٣٩	كتاب الاستحسان	٢٥٦	خاتمة
٢٤٠	جنس آخر في الاخبار		
			تمت الفهرست

بتصحيح: مولانا غلام نبی تونسوی الراجی الی مغفرة ربه القوی